

# اصحح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله  
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي  
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمه الله  
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمه الله  
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضع الخلافية بين أهل العلم -  
للشيخ المفني محمد تقي العثماني حفظه الله

## المجلد الخامس

كتاب البيوع - كتاب المساقاة والمزارعة - كتاب الفرائض - كتاب الهبات  
كتاب الوصية - كتاب النذر - كتاب الأيمان كتاب القسامة والخبارين والقصاص والديات  
كتاب الحدود - كتاب الأقضية - كتاب اللقطة - كتاب الجهاد والسر - كتاب الإمارة  
قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث  
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة  
طبعة جديدة مصححة ملونة



اسم الكتاب :	الصحيح لمسلم (المجلد الخامس)
تأليف :	الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
الطبعة الأولى :	١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ء
الطبعة الجديدة :	١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات :	٩٧٢
السعر: مجموع سبع مجلدات	=/1200 روبية

مكتبة البشرا

للطباعة والنشر والتوزيع

## AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,  
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: [www.maktaba-tul-bushra.com.pk](http://www.maktaba-tul-bushra.com.pk)

[www.ibnabbasaisha.edu.pk](http://www.ibnabbasaisha.edu.pk)

البريد الإلكتروني: [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من

مكتبة البشرا، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور +92-42-7124856, 7223210

ملك لیبڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نرد قصہ خوانی بازار، پشاور +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

## [٢٢ - كتاب البيوع]

## [١- باب إبطال بيع الملامسة والمنازلة]

- ٣٧٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمَنَازِلَةِ.
- ٣٨٠٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
- ٣٨٠١- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## ٢٢ - كتاب البيوع

## ١- باب إبطال بيع الملامسة والمنازلة

بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد: قال الأزهرى: تقول العرب: بعث بمعنى بعث ما كنت ملكته، وبعث بمعنى اشتريته، قال: وكذلك شَرَيْتُ بالمعنيين، قال: وكل واحد بيع وبيع وبيع؛ لأن الثمن والمشتري كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعث الشيء بمعنى: بعته، وبمعنى: اشترَيْتُهُ، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته، وبمعنى بعته، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعته واشتريته فهو مبيع ومبيوع. قال الجوهري: كما يقول: عَيْطٌ وَمَحْيُوطٌ. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بال حذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أفسى، والابتاع: الاشتراء، وتبايعا وبيعاً، ويقال استبعته أى سألته التبيع، وأبعت الشيء أى عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها وبيع لغة فيه وكذلك القول في قبل وكيل.

تحقيق السند: قوله في الإسناد الأول: "مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج: هكذا هو في جميع النسخ بإلحاح، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي: "مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان" بزيادة نافع، قال: وهو غلط، وليس لنا نافع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في الوسط نافعاً في هذا الحديث. الأوجه الثلاثة للملامسة والمنازلة: وأما فيه ﷺ عن الملامسة والمنازلة، فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره،-

٣٨٠٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٨٠٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَهِيَ عَنْ يَمِينِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمَّا الْمَلَامَسَةُ: فَإِنْ يَمْسُ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثُوبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَبْذُلَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثُوبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثُوبِ صَاحِبِهِ.

٣٨٠٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَمِينٍ وَيَمِينٍ وَلَيْسَتَيْنِ: \* نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسَ الرَّجُلِ ثُوبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ \* إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَبْذُلَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثُوبَهُ وَيَبْذُلَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثُوبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ يَتَعَمَّحُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ \* وَلَا تَرَاوِي.

٣٨٠٥ - (٧) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو بْنُ النَّافِلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

- وَأَصْحَابُنَا ثَلَاثَةُ أَوْجَهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَلَامَسَةِ: أَحَدُهُمْ: تَأْوِيلُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ ثُوبَ مَضُوءٍ، أَوْ فِي ظَنَمَةٍ، فَيَلْمَسُهُ الْمُسْتَأْمَرُ، فَيَقُولُ صَاحِبُهُ: بَعَثَكَ هُوَ بِكَذَا بِمَنْطَرٍ أَنْ يَقُومَ لِمَسِّكَ مَقَامَ نَظَرِكَ، وَلَا حِجَارَ لَكَ إِذَا رَأَيْتَهُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ اللَّمَسِ بَيْعًا، فَيَقُولُ: إِذَا لَمَسْتَهُ فَهُوَ مَبِيعٌ لَكَ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَبِيعَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَيْعِهِ -

\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَلَيْسَتَيْنِ": بِكسر اللام، اسم هبة من اللبس، والمراد هي عن هيتين لللبس. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَلَا يَقْلِبُهُ": بِضم اللام وبكسرها، والمراد قلب الثوب لينظر كيف هو؟ يعني أن المشتري لا يتمكن في بيع الملامسة من أن يقلب البيع ويراه، وقوله: "إِلَّا بِذَلِكَ": استثناء منقطع، والمراد أنه لا يمكنه قلب الثوب، وإنما هو يلْمَسُهُ فقط. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَيَكُونُ ذَلِكَ يَتَعَمَّحُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ": يعني من غير تأمل، وقد يستدل به على بطلان بيع النبيء الغالب. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)



- انقطع خيار المجلس وغيره، وهذا البيع باطل على التأويلات كلها. وفي المناجزة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعل نفس المتبدل بيعاً، وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعثك، فإذا تبدلت إليك انقطع الخيار ولزم البيع. والثالث: المراد بهذا الخصاصة كما ستذكره إن شاء الله تعالى في بيع الخصاصة،<sup>٣٦٤</sup> وهذا البيع باطل لتغرر قوله: "ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراضي؛ معناه: لا تأمل، ورضي بعد التأمل، والله أعلم.

<sup>٣٦٤</sup> قال في تكملة فتح الملهم: هي أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك. وهذا تفسير مروى عن أبي حنيفة كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٣٦٤/١)

\*\*\*

## ٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر]

٣٨٠٦- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

## ٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر

شرح بيع الحصاة: قوله: "أبُو الْيَحْيَى" عن بيع الحصاة، وبيع الغرر: أما بيع الحصاة: ففيه ثلاث تأويلات: أحدها: أن يقول: بعثك من هذه الكواكب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة. والثاني: أن يقول: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة. والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة، فهو مبيع منك بكذا. وأما النهي عن بيع الغرر، فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلماً، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير متحصرة، كبيع الآبق والمعدوم والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السلم في الماء الكثير، والمثلن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مبيعاً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا يبيعه باطلاً؛ لأنه غرر من غير حاجة.

وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الخفيف فيها: وقد يتضمن بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كالجمل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل، وألتي فيها ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المستنون على جواز أشياء فيها غرر خفيف، منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الخبث المحشورة وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجر، وأجمعوا على جواز إحارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قدر مكثهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالمعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا،\*\* وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون، والظفر في الهراء، =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويخرج على هذا كثير من المسائل في عصرنا، فقد حرت العادة في بعض الفنادق الكبيرة أنهم يضعون أنواعاً من الأطعمة في قدور كبيرة، ويخبرون المشتري في أكل ما شاء بقدر ما شاء، و يأخذون لنا واحداً معنا من كل أحد، فالقياس أن لا يجوز البيع بجهالة الأطعمة الطبيعية =

.....

قال العلماء: مذأُر البطلان بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً، جاز البيع وإلا فلا، وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده، كبيع الثمن الغائبة مبني على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير، فيجعله كالمعلوم، فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطل البيع، والله أعلم.

وعلّم أن بيع الملامسة وبيع المناشئة وبيع حبل الحبلّة وبيع الحصاة، وعَسَب تقحّل وأشيائها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أُفردت بالذكر وفي عنها؛ لكونها من بيوعات الجاهلية المشهورة، والله أعلم.

موقدرها، ولكنه يجوز؛ لأن الجهالة بسيرة غير مفضية إلى النزاع، وقد جرى بها العرف والتعامل.

وكذلك استيجار السيارات، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تمنين الأجرة في بداية السفر، ولكن هذه الجهالة تتحمل؛ لكون العداد رافعا للنزاع، ويتفق الركاب والسائق على أجرة يدل عليها العداد، فلا يقع النزاع.

(تكملة فتح الملهم: ٣١٤/١)

## [٣- باب تحريم بيع حبل الخيلة]

٣٨٠٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا فُكَيْهٌ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَيْلَةِ. ٣٨٠٨- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتْبَاعُونَ لَحْمَ الْخَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْخَيْلَةِ. \* وَحَبْلُ الْخَيْلَةِ: أَنْ تُشَجَّ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُحْمِلَ الَّتِي تُشَجُّ، فَتَنَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

## ٣- باب تحريم بيع حبل الخيلة

شرح الغريب: فيه حديث ابن عمر: "أن النبي ﷺ نهى عن بيع حبل الخيلة": هي يفتح الحاء والباء في الحبل، وفي الخيلة. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: حبل، وهو غلط، والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الخيلة هنا جمع حابل كظالم وظلمة وفاجر وفجرة وكاتب وكبة، قال الأخفش: يقال: حبلت المرأة فهي حابل، والجمع نسوة حبل. وقال ابن الأنباري: الهاء في الخيلة للسباع، ووافقه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أن الحبل يختص بالآدميات، ويقال في غيره من الحمل، يقال: حبلت المرأة ولداً، وحبلت بولد، وحملت الشاة سحلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث. اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الخيلة: واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الخيلة، فقال جماعة: هو البيع بمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، ويلد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو المعروف، ومذهب الشافعي ومعتزلي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول: فلا يبيع بمن إلى أجل مجهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني: فلا يبيع معدوم ومجهول، وغير مملوك البائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم.

\*قوله: "إلى حبل الخيلة": حبل الخيلة على هذا يكون أحلا للبيع ويكون المبيع غيره والمتبادر من لفظ الحديث أن حبل الخيلة هو المبيع، والمعنيان يتساويان النهي، أما الثاني: فليكون المبيع معدوماً، وأما الأول: فليكون الأجل مجهولاً.



٣٨١١- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ".\*\*

-وأما السَّوْمُ على سَوْمِ أخيه: فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع، ولم يعقدها، فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السَّوْمُ في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام. وأما الخطبة على خطبة أخيه، وسؤال المرأة طلاق أختها، فسبق بيانهما واضحا في كتاب النكاح، وسبق هنالك أن الرواية: "لا يبيع ولا يخطب" بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبلغ، وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشراء على شرائه، والسَّوْمُ على سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص، ويعتقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال داود: لا ينعقد. وعن مالك روايتان كالمذهبيين، وجهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

شرح الغريب: وأما النجش: فنون مفتوحة ثم حيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها، بل ليخدع غيره ويغره، ليزيد ويشتريها، وهذا حرام بالإجماع، والبيع صحيح، والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع، فإن إبطاءه على ذلك أثمًا جميعًا ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع موطأة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاعتراض، وعن مالك رواية أن البيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد. وأصل النجش: الإيثار، ومنه: نُجِشْتُ الصِّيدَ أَجَشُّهُ بضم الجيم نُجِشًا إذا استترته، سمي الناجش في السلعة ناجشًا؛ لأنه يثر الرغبة فيها، ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش: الختل، وهو الخداع، ومنه قيل للنصائد: ناجش؛ لأنه يخلل الصيد ويختال له، وكل من استثار شيئاً فهو ناجش، وقال المروزي: قال أبو بكر: النَجْشُ: المدح والإضراء، وعلى هذا معنى الحديث: "لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة"، والصحيح الأول.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن بعض العلماء قد استدلوا هذا الحديث على تحريم بيع المزايدة أو بيع من يزيد. (إلى أن قال): وأما حديث الباب فلا حجة فيه لمن منع المزايدة؛ لأن عمل فيه بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر، ولا يسام في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون البائع إلى المشتري، بل قول البائع: "من يزيد؟" يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه، فافترقا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحرم النجش، وهو أن يزيد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء، بل ليرغب فيه الآخرون، كما سيأتي، ولا يكون عموماً إلا في المزايدة، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يغتر به غيره، فأما إذا لم يقصد أن يغتر به وأراد الشراء، فلا بأس بذلك، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٢٥/١، ٣٢٦)

٣٨١٢ - (٤) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ  
 الْعَلَاءِ وَسَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا  
 عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا  
 عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ  
 أَخِيهِ.

٣٨١٣ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَتَلَقَّى الرَّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمُ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا  
 تَنَاحَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ اتَّبَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ  
 أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَجِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ."

الجواب عن الإشكال في السند: قوله: "حدثنا شعبة عن العلاء وسهّل عن أبيهما عن أبي هريرة": هكذا هو  
 في جميع النسخ "عن أبيهما" وهو مشكل؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن، وسهّل هو ابن أبي صالح، وليس بأخ  
 له، فلا يقال: "عن أبيهما" بكسر الباء، بل كان حقّه أن يقول: "عن أبيهما"، وينبغي أن يعتبر الموجود في  
 النسخ "عن أبيهما" بفتح الباء الموحدة، ويكون تشبيه أب، على لغة من قال: هذان أبان، ورأيت أبنين، فتشابه  
 بالألف والتون، وبالياء والتون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح، وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند  
 جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات "عن  
 أبيهما" وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الياء.

قوله: "وفي رواية الدورقي: على سيمّة أخيه": هو بكسر السين، وإسكان الياء وهي لغة في السوم، ذكرها  
 الجوهري وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال أنه تغالي السيمّة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ولا تُصَرُّوا الإبل" هو بضم التاء وفتح الصاد، ونصب الإبل، من التصرية وهي  
 الجمع، يقال: صرّى يصرّي تصرية، وصرّها يصريها تصرية، فهي مُصَرَّةٌ كقشّائها يقشّوها تقشية، فهي مغطاة،  
 وزكّاها يزكّيها تركية فهي مُزَكَّةٌ. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم "لا تُصَرُّوا" بفتح  
 التاء وضم الصاد من الصر، قال عن بعضهم: لا تُصَرُّ الإبل، بضم التاء من تُصَرّي بغير وار بعد الراء، ويرفع  
 الإبل على ما لم يسم فاعله، من الصر أيضاً، وهو ربط أخلافتها، والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا  
 اللبن في صرّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضررها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه -

٣٨١٤ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلَقِّي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَعَنِ النَّحْشِ وَالتَّصْرِيعِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ.

٣٨١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ وَوَهْبٍ: نَهَى، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ.

٣٨١٦ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّحْشِ.

قول العرب: صَرَّيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ أَيِ جَمَعْتَهُ، وَصَرَّيْتُ الْمَاءَ فِي ظَهْرِهِ أَيِ حَبَسَهُ، فَلَمْ يَتَزَوَّجْ. أقوال أهل العلم في تفسير المصراة: قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير "المصراة" وفي اشتقاقها، فقال الشافعي: التَّصْرِيعُ أَنْ يَرْبِطَ أَخْلَافَ النَّاقَةِ أَوْ الشَّافِ، وَيَتْرَكَ حَلْبَهَا الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ حَتَّى يَجْمَعَ لِبَنَاهَا، فَيُزِيدَ مَشْرِيقَهَا فِي ثَمْنِهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ لَفْظُهُ أَنَّهُ عَادَةٌ لَهُ. وقال أبو عبيد: هو مَنْ صَرَّيْتُ اللَّبَنَ فِي ضَرْعِهَا أَيِ حَفَنَ فِيهِ، وَأَصْلُ التَّصْرِيعِ حَبْسُ الْمَاءِ. قال أبو عبيد: وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الرِّبْطِ لَكَانَتْ مَصْرُورَةً أَوْ مُصَرَّرَةً. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح، قال: والعرب تصر ضروع المخلوقات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لَا يَحْسَنُ الْكُرْ، إِنَّمَا يَحْسَنُ الْخَلْبُ وَالصَّرْ، ويقول مالك بن نويرة:

فَقُلْتُ لِقَوْمِي هَلِيبٌ صَدَقَاتُكُمْ مَصْرَرَةٌ أَمْ تُخَرَّدُ.

قال: ويحتمل أن أصل المصراة مصرورة أُبْدِلَتْ إِحْدَى الرَّائِيْنِ أَلْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (النَّمْلُ: ١٠)، أَيِ دَسَّسَهَا، كَرَهُوا اجْتِمَاعَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنْ حَسَنٍ.

واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والحمار والفرس والأتان وغيرها لأنه غشٌّ وعداعٌ وبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إمساكها وردها، ومنزوحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تحريم التَّدْلِيْسِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْ الْبَيْعَ مِنْ ذَلِكَ يَبْعُدُ، وَأَنْ التَّدْلِيْسَ بِالْفِعْلِ حَرَامٌ كَالْتَّدْلِيْسِ بِالْقَوْلِ.



## [٥- باب تحريم تلقي الجلب]

٣٨١٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْنَى ابْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتْلَقَ السِّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ لُمَيْرٍ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ التَّلْقَى.

٣٨١٨- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٣٨١٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ.

٣٨٢٠- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ الْجَلْبُ. \*\*

٣٨٢١- (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَى، فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

## ٥- باب تحريم تلقي الجلب

قوله: "إن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق". وفي رواية: "نهى عن التلقى". وفي رواية: "نهى عن تلقي البيوع". وفي رواية: "أن يتلقى الجلب". وفي رواية: "لا تلقوا الجلب، فمن تلقى، فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار". وفي رواية: "نهى أن يتلقى الركبان".  
قوله ﷺ: "أتى سيده أي مالكة البائع".

مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الجلب: وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الجلب، وهو مذهب الشافعي ومالك-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "الجلب" جمع جالب، كخادم وخدم، والمراد من يجلب الأموال إلى البلد.  
(تكملة فتح الملهم: ٣٣٢/١)

-والجمهور. وقال أبو حنيفة وأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس،<sup>٣٣</sup> فإن أضر كره، والصحيح الأول للنهي التصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي، ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل، فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أصحهما عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى، ولو تنقاهم وباعهم، ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمتا بالتحريم، فاشترى صح العقد، قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته ممن يحدده.

أجواب عن الإشكال على منع تلقي الجلب: قال الإمام أبو عبد الله القاري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر للبائدي سببه الزفق بأهل البلد، واحتمل فيه غير البائدي، والمنع من التلقي أن لا يغبن البائدي، ولهذا قال رحمته: "فإذا أتى سببه السوق فهو بالخيار"، فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البائدي إذا باع بنفسه، انتفع جميع أهل السوق، واشتروا رخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البائدي، ولما كان في التلقي إنما يتفع التلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، ثم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي حقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بإرخاص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله رحمته: "فإن أتى سببه السبق فهو بالخيار"، قال أصحابنا: لا خيار للمبايع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم، فإن كان الشراء بإرخاص من سعر البلد، ثبت له الخيار، سواء أضر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخير، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر، فوجهان: الأصح لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لإطلاق الحديث، والله أعلم.

قوله: "أخبرني هشام القرطوسي": هو بضم القاف والدال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى الفراديس قبيلة معروفة، والله أعلم.

<sup>٣٣</sup> قال في تكملة فتح المنهم: صورته: المصري أخبر بمجيء قافلة بحيرة، فتنقاهم، واشترى الجميع، وأدخله المصر ليبعه عسى ما أراد، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أو لا، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أو لا، فإن كان الأول بأن كان أهل المصر في فحط وضيق، فهو مكروه باعتبار قبح تضيق المخابر المنفك، وإن كان الثاني فقد لبس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو قبيح فيكره، وإلا فلا بأس بذلك.

فالخلاص أن النهي عند الحنفية معلول بعلة، وهي الضرر أو التلبس، فسنى وجدت العلة تحقق النهي وإلا فلا.

(إلى أن قال): وإنما الحكم عند أبي حنيفة معلول بعلة كما أسلفنا، فلا يصح قول من قال: إنه يخالف الحديث في هذه المسألة. (تكملة فتح المنهم: ١/ ٣٣١، ٣٣٢)

## ٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٨٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ". وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٨٢٣- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَقَنَّي الرَّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا.\*

٣٨٢٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ". غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: "يَرْزُقُ".

## ٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: "نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد"، وفي رواية: "قال طاووس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً". وفي رواية: "لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزقوا الله بعضهم من بعض". وفي رواية عن أنس: "نهى أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أبا له".

مذاهب أهل العلم في حكمه بيع حاضر لباد: هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي، وبه قال الشافعي والأكررون، قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر محتاج تعم الحاجة إليه ليبيعه بسر يومه، فيقول له البادي: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى،\*\* قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سمساراً": أي دلالاً، والسمسار في الأصل هو القيم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره، ومعناه: أن يبيع له بالأجرة. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٦)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقد فسرہ العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتزم البائع البادي أن لا يبيع سلعة إلا من أهل البدو، طمعاً في الثمن الغالي، وبذلك فسرہ صاحب الهداية، وقد نهى عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك، فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيلاً له في بيع سلعته. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٤)

٣٨٢٥ (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ

أَبِي الزَّيْبِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٢٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٣٨٢٧ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ،

عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ

مَالِكٍ: نُهِنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

=الشروط، وبشرط أن يكون عالماً بالنهي، فلو لم يعلم النهي، أو كان المتاع مما لا يحتاج إلى البدل، ولا يؤثر فيه نقلة ذلك المخلوب لم يحرم، ولو عالف وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم، هذا مذهبننا، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً\*\* لحديث: "الدين النصيحة"، قالوا: حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى.

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: ثم بيع الحاضر للبادي - على تفسير الجمهور - مكروه عندنا أيضا إذا لحق به الضرر لأهل البلد؛ وذلك لأن البادي لو باع بنفسه في السوق لرخص على الناس، ولكن تحمل الحاضر ربما يحدث غلاء في السوق، وأما إذا لم يلحق بذلك ضرر لأهل البلد، فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافا للجمهور، فإنهم يعملون بإطلاق النهي، ويزعمونه مكروها على كل حال، وحجة الحنفية أن النهي معلول بعدة، والعنة ما سبأ في حديث جابر رضي: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"، فإنه يدل على أن النهي ليس لعينه، وإنما هو لدفع الضرر عن أهل البلد، فإذا انتهى الضرر لم يبق في هذا البيع محذور، بل صار ذلك من باب النصيحة، وقد قال رسول الله ﷺ: "الدين النصيحة".

(إلى أن قال:) وبذلك ظهر أن ما حكاه النووي والمافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبادي جائز عند أبي حنيفة مطلقا، لا يصح هذا الإطلاق، فإن كتب الحنفية صريحة في كراهته عند الضرر، كما نقلنا عن فتح القدير والبحر الرائق ورد المختار. (تكملة فتح المهمل: ١/٣٢٥)

## [٧- باب حكم بيع المصراة]

- ٣٨٢٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَلْيَتَقَلِّبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابُهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٢٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٣٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَغْنِيهِ الْقُعَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ".\*\*

## ٧- باب حكم بيع المصراة

قد سبق بيان التصريفة، وبيان معنى قوله ﷺ: "لَا تَصْرُؤُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ" في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه. قوله ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ، فَلْيَتَقَلِّبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابُهَا أَمْسَكْهَا وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ". وفي رواية: "إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لَحْظَةً مُصْرَاةً أَوْ شَاةَ مُصْرَاةٍ، فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ".

أما "المُصْرَاةُ" واشتقاقها، فسبق بيانهما في الباب المذكور. وأما "اللَّحْظَةُ"، فبكسر اللام وفتحها، وهي الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أفصح، والجماعة "لَفْظٌ" كقربة وقرب، و"السمرء" بالسين المهملة هي الخنطة، وقد سبق أن التصريفة حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "مَنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ": والسمرء الخنطة، كما وقع صريحاً في رواية ابن أبي شيبة عن ابن سيرين، وفسر بعضهم الطعام بالتمر، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الخنطة نقاهاً بقوله: "لَا سَمْرَاءَ". (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/١)

- ٣٨٣١- (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شاةً مُضَرَّةً فَهُوَ بِخَيْرِ الظَّاهِرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَعْرَاءَ".
- ٣٨٣٢- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

= البيوع المشتبهة على قَدْلِيسَ بَأَن سُوْدَ شعر الجارية الشائبة، أو جُعْدَ شعر الشَّيْطَةِ وأحو ذلك. واختلف أصحابنا في خيار مُشْتَرَى المضرة، هل هو على الفور بعد العلم أو بمقد ثلاثة أيام؟ فقول: بمقد ثلاثة أيام؛ لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مُضَرَّةٌ إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول، احتمال كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام، علم أنها مُضَرَّةٌ.

أقول: أهل العلم في ردِّ المضرة: ثم إذا اختار رد المضرة بعد أن حَلَّهَا ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهبناء، وبه قال مالك والليث وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء الحديثين، وهو الصحيح لتوافق السنة.

وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد، ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أُلْغِيَ شيئاً لغيره ردُّ مثله إن كان مثلياً، وإلا فقيسته، وأما جنس آخر من العروض، فمخلاف الأصول،\*\* وأجاب الجمهور عن هذا =

\*\* قال في تكملة فتح المنهم: والذي يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا ظاهر هذا الحديث؛ لأنهم وجدوه معارضا لأصول الكلية الثابتة بالقرآن والإجماع والقياس.

(إلى أن قال:) ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب... (إلى أن قال:) ومن أجل هذه العلل تبين للحنفية أن ظاهر الحديث غير مراد. فما هو المراد من الحديث حينئذ؟ وما هو محمله الصحيح؟ قد اختلف فيه أنظار الفقهاء الحنفية: فقال شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (باب الخيار في البيع ١٣: ٣٨): إن هذا الحديث يتعلق بخيار الشرط لا بخيار العيب، ومحمل الحديث ما إذا اشترط المشتري الخيار لنفسه، وإنما ذكر التحفيل والتصرية لبيان السبب الداعي إلى الخيار، فكان للمشتري الخيار لاشرطه ذلك، لا لعب التصرية، والدليل على ذلك أن رسول الله ﷺ قد قيد الخيار في الرواية الآتية في المثلث ثلاثة أيام، مع أن خيار العيب لا يقيد بمدة، وإنما يقيد بما خيار الشرط، فبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام، =

٣٨٢٣ (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ مَتِيهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقِصَّةَ مُصْرَافٍ، أَوْ شَاةَ مُصْرَافٍ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرِدْهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ".

= بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول: وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فأنه كان غالب فوقم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه، ويؤول به التخاصم، وكان يَحْتَزُّ حريصاً على رفع الجصام والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المَصْرَافِ في البوادي والقرى، وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه، فجعل الشرع لَهُمْ ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذا الدُّبَّة، فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القنيل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجنباءة على الجنين، سواء كان ذكراً أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جليلاً كان أو قبيحاً، ومثله الحَبْرَانِ في الزكاة بين الشيتين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخراج بالضمان، وأن من اشترى شيئاً معيماً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد العلة ولا كسبب الحاصلة في يده؟ فالجواب: أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً، فهما مبيعان بشئ واحد، وتعد رد اللبن لا اختلاطه بما حدث في ملك المشتري، فوجب رد عوضه، والله أعلم.

- فهو على طريق الصلح لا على وجه القضاء.

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في فيض الباري (٣: ٢٣١): بأن الحديث محمول على الديانة؛ وذلك لأن التصرية خدع، فيجب على البائع ديانة أن يقبل المشتري لاستدراك خداعه بقدر الإمكان، وقد أسلفنا في محبت تلقي الجلب أن الخادع يجب عليه الفسخ ديانة، وقد صرح به الشامي في أواخر البيع المكروه؛ وابن اقمم في أوائله وأوائل باب الإقالة (٥: ٢٤٦)، فالخفية يعمون بحديث الباب على وجه الديانة لا على وجه القضاء، ثم التضمن بالتمر على هذا التوجيه يكون مصالحة أيضاً. (تكملة فتح المهمل: ١/٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤)

## [٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

٣٨٣٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الزَّبْيَعِ أَنْعَكَيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ" \* قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

٣٨٣٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ الثَّوْرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٨٣٦- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنِ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ". قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمِثْلِهِ الطَّعَامُ.

٣٨٣٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنِ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ".

فَقُنْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمَا يَتْبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ، وَالطَّعَامُ مُرْحَأٌ؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْحَأٌ.

## [٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

قوله ﷺ: "مَنِ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ": قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وفي رواية: "حَتَّى يَقْبِضَهُ".

\*\* قال في تكملة فتح المذهب: قوله: "حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ". المعروف أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد، ولفق بعضهم بينهما لعمدة بأن الاستيفاء يتحقق بمجرد الاكتيال أو الاتزان أو العد، ولا يلزمه قبض المشتري، وأما القبض فهو أن يأتي الشيء في حرزه وضماته، كذا يظهر من كلام الحافظ في الفتح. (تكملة فتح المذهب: ٣٥٠/١)



٣٨٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

٣٨٣٩ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهُ.

٣٨٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا، فَتُهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ، حَتَّى نُنْقِلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

٣٨٤١ - (٨) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ".

٣٨٤٢ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".

٣٨٤٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ،

حَوْثِي رَوَاهُ: "مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ؟ قَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَبِيعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامِ مَرَجًا".

وفي رواية ابن عمر قال: "كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام، فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن يبيعه". وفي رواية: "كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً، فهانا رسول الله ﷺ -

عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى بَيْعِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا، أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوَّلُوهُ.

٣٨٤٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جِزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

كان يبيعه حتى ينقله من مكانه. وفي رواية عن ابن عمر: "أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشترى طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه". وفي رواية: "رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا، أطلعوا جزافاً يضربون أن يبيعه في مكانهم حتى يؤووه إلى رحالهم".

شرح العريب: قوله: "جِزَافًا": أي مؤخرًا، ويجوز حمزه وترك حمزه، والجِزَافُ: بكسر الجيم وضمها وفتحها ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير، وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً، وهو مذهب الشافعي، قال الشافعي وأصحابه: بيع الصبرة من الجنطة والتمر وغيرها جزافاً صحيح وليس بخرام، وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي أصحابهما: مكروه كراهة تنزيه، والثاني: ليس بمكروه، قالوا: والبيع بصبرة النخراهم جزافاً حكمه كذلك، ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها.

أقوال الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض: وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع، واختلف العلماء في ذلك، فقال الشافعي: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه، سواء كان طعاماً أو عقاراً أو متحولاً أو نقداً أو غيره. وقال عثمان التيمي: يجوز في كل مبيع. وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار. وقال مالك: لا يجوز في الطعام، ويجوز فيما سواه، ووافقه كثيرون. وقال آخرون: لا يجوز في المكمل والموزون، ويجوز فيما سواهما. أما مذهب عثمان التيمي، فحكمه المازري والقاضي، ولم يحكمه الأكثرون، بل نقلوا الإجماع على =

"قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأبو يوسف جزمًا: يمنع البيع قبل القبض في سائر المتقلبات، ويجوز في العقار الذي لا يخشى هلاكه، كما في فتح القدير. (إلى أن قال:) أن العلة في النهي عن بيع المبيع قبل القبض هي أنه يستلزم ربح ما لم يضمن، وإنما يضمن الإنسان ما يخاف فيه الهلاك، وأما العقار فلا يخشى فيه ذلك إلا نادراً، حتى لو كان العقار على شط البحر أو كان المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض، كما في فتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٥١، ٣٥٣)

٣٨٤٥- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ"\*\*. وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: "مَنْ اشْتَاغَ".

٣٨٤٦- (١٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْأَمْخَرُومِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: \*\* أَحَلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَحَلَلْتَ بَيْعَ الصُّكَّاءِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا. قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَطَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

٣٨٤٧- (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا ابْتِئْتَ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تُسْتَوْفِيَهُ".

=بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله أعلم.  
قوله: "كانوا يضربون إذا ياعوه": يعني قبل قبضه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى تبعا فاسدا، ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في الدين على ما تقرر في كتب الفقه.  
شرح الغريب: قوله: "قال أبو هريرة لمروان: أحللت بيع الصكك"، وقد هي رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى، فخطب مروان الناس، فنهى عن بيعها: "جمع صكك، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع أيضا على صكوك، والمواد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من=

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا يبعه حتى يكتاله" وهذا إذا اشتراه مكايلا، فأما إذا اشتراه بمجازفة، فلا يجب الاكتيال، وإنما يجب قبض المبيع إلى فقط. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال لمروان": يعني ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة، كان بعد من الفقهاء، وأخرج له البخاري في صحيحه، وكان كاتباً لسيدنا عثمان ؓ. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

«طعام أو غيره، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه، وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح عند أصحابنا وغيرهم: جواز بيعها. والثاني: منعها، فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبجسته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري مَن خرج نه الصُّكُّ باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني، لا عن الأول؛ لأن الذي خَرَجَتْ له مالك لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمنع بيعه قبل القبض، كما لا يمنع بيعه ما ورثه قبل قبضه \*\* قال القاضي عياض - بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته -: وكانوا يبياعونها، ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فنهاوا عن ذلك، قال: بلغ عمر بن الخطاب، فردده عليه، وقال: لا تُبَّع طعاماً ابتعته حتى يستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في "الموطأ"، وكذا جاء الحديث مفسراً في "الموطأ" أن صُكُّوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام، فتبايع الناس تلك الصُّكُّوك قبل أن يستوفوها، وفي "الموطأ" ما هو أبين من هذا، وهو أن حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ ابتاع طعاماً أمر به عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِبَيْعِهِ، فباع حَكِيمُ الطعام الذي اشتراه قبل قبضه، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا التأويل الذي اختاره البيهقي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث، فإنه قد روى أحمد في مسنده (٢: ٣٢٩) "أن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها، فأذن لهم"، فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين خرجت الصكاك بأسمائهم، فأذن لهم مروان ببيعها، واعترض عليه أبو هريرة رضي الله عنه، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم بيع الصكاك مطلقاً عند أبي هريرة رضي الله عنه، وعليه عمل الحنفية رحمهم الله. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٦١)

## [٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر]

٣٨٤٨- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا تُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمًى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِعَثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

## ٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر": هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المئانة، قال العلماء: لأن الجهل بالمئالة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة؛ لقوله ﷺ: "إلا سواء بسواء"، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الخنطة بالخنطة، والشعر بالشعر، وسائر الربويات إذا بيع بعضها بعض حكم التمر بالتمر، والله أعلم.

• • • •

## [١٠ - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين]

٣٨٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ".

## ١٠ - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين: قوله ﷺ: "الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ". هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبداهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن قال به عليُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو هريرة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعمي والزهري والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وماتر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة، وحكي عن النخعي، وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها جواب صحيح، والصواب ثبوته، كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ"، ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء، أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: ويثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختارا بمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة. والقول الثاني: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونهما، فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة. والثالث: معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم البيع بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا تأويل من يصحح -

قال في تكملة فتح الملهم: إن التفريق على نوعين: تفرق بالأبدان، وتفرق بالكلام، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول، والمراد من التفرق بالكلام أن يقول أحدهما: بعت، ويقول الآخر: اشتريت، والحديث يدل على خيار القبول، دون خيار المجلس، فكلما تكلم أحدهما بالإيجاب كان للأخر الخيار في أن يقبله أو يرده، وكان للموجب الخيار في أن يبقى إيجابه أو يفسخه، فالمتبايعان كلاهما بالخيار ما لم يقبل الآخر، فإذا قبل فقد تفرقا بالكلام، وتنتهي خيارهما، وهذا التفسير مأثور عن إبراهيم النخعي كما أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، والطحاوي رحمه الله، وبه يقول الإمام محمد رحمه الله وأبو حنيفة كما صرح في موطأه وكتاب الحجة له. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٠/١)

٣٨٥١- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٣٨٥٢- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا\* أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ".

-البيع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث، واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوص للشافعي، ونقلوه عنه، وأبطل كثير منهم ما سواه، وغلطوا قائله، ومن روجه من المحدثين البيهقي، ثم بسط دلائله وبيّن ضعف ما يعارضها، ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه: البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد ببيع الخيار: التخير بعد البيع أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد بالتخير بعد البيع: لأن نافعاً ربما عير عنه بيع الخيار وربما فسره به، ومن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي،

\*قوله: "إذا تبايع الرجلان كل واحد منهما باختيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً..." هذه الرواية صريحة في خيار المجلس، وقاله لاحتمال حمل التفرق على التفرق بالأقوال، على أن الحمل على التفرق بالأقوال غير ظاهر لوجوه منها: ما ذكره أبي، فقال: عمل التفرق على أنه بالأبدان أظهر من حمله على التفرق بالأقوال، والعمل بالظاهر أول، وأيضاً فالتساومان ليس بينهما عقد، فالخيار ثابت لهما بالأصل. انتهى.

٣٨٥٣- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ نَافِعٌ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَبَاعَعَ الْمُتَبَايعَانِ بِالْبَيْعِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ".

رَأَى ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا تَبَاعَعَ رَجُلَانِ، فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِلَهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْفَةً، \*\* ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ.

٣٨٥٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي وَفَّقِيَّةٌ وَأَبْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبْعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ". \*\*

عن نقل ابن المنذر في "الإشراق" هذا التفسير عن الثوري والأوزاعي وابن عيينة وعبد الله بن الحسن الحنبري والشافعي وإسحاق بن راهويه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا تَبَاعَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَبِإِذْنِهِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ". ومعنى "أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ" أن يقول له: اختر إمضاء البيع، فإذا وجب البيع أي لزوم والبرء، فإن خيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَسَكَتَ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُ الْمُسَاكَةِ، وَفِي انْقِطَاعِ خِيَارِ الْقَائِلِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا، أَصْحَابُهُمَا: الانْقِطَاعُ لظَاهِرِ لَفْظِ الْحَدِيثِ. قوله: "فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا =

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "هُنَيْفَةً"، فِي رِوَايَةٍ: "هُنَيْفَةً" بِشَدِيدِ الْيَاءِ وَحَذَفِ الْهَاءِ الثَّانِيَةِ، كِلَاهُمَا نَصْفِيرٌ "هُنْ" وَهِيَ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ، كَذَا فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ، وَالْمُرَادُ: "زَمَانًا يَسِيرًا". وَقَعَلَ ابْنُ عُمَرَ هَذَا دَلِيلَ الشَّافِعِيَةِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْحَدِيثِ خِيَارَ الْمَجْلِسِ، وَحِلَّةَ الْحَنْفَةِ عَلَى أَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْ ابْنِ عُمَرَ هُنَيْفَةً، وَقَدْ مَنَّا أَنْ فَهْمَ الصَّحَابِيِّ أَوَّلَى مِنْ فَهْمِ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٣٧٦/١)

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ"، اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ، فَبَسَّرَهُ كُلُّ مَنْ اِلْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَلَى وَفْقِ مَذْهَبِهِ. أَمَّا اِلْحَنْفِيَّةُ فَالْمُرَادُ مِنَ الْخِيَارِ هَهُنَا خِيَارُ الشَّرْطِ عِنْدَهُمْ، وَالْمَعْنَى عِنْدَهُمْ أَنَّ الْبَيْعَ يَنْزِمُ بِالْفَرَقِ (عَلَى اِخْتِلَافٍ فِي تَفْسِيرِهِ) إِلَّا أَنْ يَشْطُرَّ أَحَدُ الْمُتَبَايعِينَ الْخِيَارَ، فَلَا يُلْزَمُ الْبَيْعَ، وَإِنَّمَا يَمْتَدُّ الْخِيَارُ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَرَقِ أَيْضًا. وَهَذَا التَّفْسِيرُ أَخَذَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ أَيْضًا، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤: ٢٨٠). (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٣٧٤/١)



-تابع رجالاً فأراد أن لا يقبضه، فأبى فاستنى حية ثم رجع؛ هكذا هو في بعض الأصول "مُتَّيَّة" بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها "مُتَّيَّهَةٌ" بتخفيف الياء وزيادة هاء أي شيئاً يسيراً.

وقوله: "أفأراد أن لا يقبضه": أي لا ينقض البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان، كما فسره ابن عمر الرازي، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالقول، وهو لفظ البيع، قوله **فَقَالُوا**: "كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا"، أي ليس بينهما بيع لازم.

\*\*\*

## [١١ - باب الصدق في البيع والبيان]

٣٨٥٥ (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا".

٣٨٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلِدَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ فِي خَوْفِ الْكُفَّةِ، وَغَاشِ مِائَةَ وَعِشْرِينَ سَنَةً.

## ١١ - باب الصدق في البيع والبيان

قوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما"، أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من غيب ونحوه في السلعة والثمن، وصدق في ذلك، وفي الإخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين، ومعنى "المحسنة بركة بيعهما"، أي ذهب بركته وهي زيادته ونماؤه.

قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حكيم بن حزام" هو ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٧/١)

## [١٢ - باب من يخدع في البيع]

٣٨٥٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ." \*\* فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

٣٨٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

## [١٢ - باب من يخدع في البيع]

قوله: "ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال رسول الله ﷺ: من بايع فقل: لا خِلَابَةَ، وكان إذا بايع يقول: لا خِلَابَةَ".

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "قل لا خِلَابَةَ": هو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالياء الموحدة. وقوله: "وكان إذا بايع قال: لا خِلَابَةَ": هو ياء مشددة تحت بدل اللام، هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم "لا خِلَابَةَ" بالنون، قال: وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم "خِلَابَةَ" بالذال المعجمة، والصواب الأول، وكان الرجل ألغى، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: "لا خِلَابَةَ"، ومعنى لا خِلَابَةَ: لا خديعة أي لا تحمل لك خديعتي، أو لا يلزمي خديعتك، وهذا الرجل هو حبان - يفتح الحاء وبالياء الموحدة - ابن منقذ بن عمرو الأنصاري - والد يحيى وواسع بن حبان شهدا أحداً - وقيل: بل هو والده منقذ بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغازبه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر، فأصابته في رأسه مأمومة، فتغير بها لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني أنه كان ضريباً، وقد جاء في رواية ليست بطائفة أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتناحها. واختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمعتون بسببها، سواء قلّت أم كثرت، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: "لا خِلَابَةَ": خبره مخلوف، أي لا خديعة في الدين، فإنه نصيحة، وهو تحريض للعامل على حفظ الأمانة والتحرز نصحاء له لعدم خداعه، وكانوا في ذلك الزمان أحمقاء له، قاله الطيبي. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٧٨)

.....

---

«البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار؛ لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل لا حلافة؛ أي لا خديعة، ولا يزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل، والله أعلم.»<sup>٢٢</sup>

---

<sup>٢٢</sup> قال في تكملة فتح الملهم: والثاني: أن الخيار الذي جعله النبي ﷺ هو خيار الشرط، دون خيار المغبون، وهو الراجح عندي. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٠)

\*\*\*

## [١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع]

٣٨٥٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ\*\* صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

٣٨٦٠- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٦١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، وَعَنِ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَشْرِيَ.

## ١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

شرح الكلمات وتصحيح الخطأ: أما ألفاظ الباب: فمعنى بدو: يظهر، وهو بلا همز، ومما ينبغي أن ينبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم "حتى يبدو" بالألف في الخط وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا للنصب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل "زيد يدر"، والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في "حتى يزهو"، وصوابه حذف الألف، كما ذكر.

قوله: "يزهو" هو يفتح الباء كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زَهَا الثَّخْلُ يزهو إذا ظهرت لمرة، وأزهي يزهي إذا اخضر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في الثخل: -

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: البدو (يفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو)، والبدؤ (بضم الباء والدال تشديد الواو) كلاهما مصدر. معنى الظهور، كما في تاج العروس، وصلاح الشيء ضد فساد. واختلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة، فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاهة والفساد، كما صرح به ابن الممام في فتح القدير مع الكفاية (٥: ٤٨٩). وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة.

(إلى أن قال): قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر من النظر في مجموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات؛ لما سيأتي في حديث ابن عمر.

(إلى أن قال): الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاهة، غير أن هذا الأمن يختلف بتفاوت تفاوت الثمار، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالنضج والحلاوة، أو بحمرتها أو صفرتها، وقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظراً إلى تلك الثمار بخصوصها، وإلا فالعلة هي الأمن من العاهة، والله سبحانه

٣٨٦٢- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ". قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ.

٣٨٦٣- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٨٦٤- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٣٨٦٥- (٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ.

٣٨٦٦- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ -: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ".

٣٨٦٧- (٩) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْبَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاهَتُهُ.

-أزهي، إما يقال: زها، وحكماها أبو زيد لغتين. وقال الخليل: أزهي النخل: بدا صلاحه. وقال الخطابي: هكذا يروى "حتى يزهُو" قال: والصواب في العربية "حتى يزهي"، والإزهاء في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصتها من الآفة. قال ابن الأثير: منهم من أنكر "يزهي"، كما أن منهم من أنكر "يزهُو". وقال الجوهري: الزهُو بفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون بضمها، وهو البُسر المنون، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل فقد ظهر فيه الزهُو، وقد زها النخل زهواً وأزهي لغة، فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها حواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة. قوله: "وعن الشَّكْلِ حَتَّى لُصَّ": معناه يشتد جبه، وهو بدو صلاحه. قوله: "ويأس العاهة": هي الآفة تصيب الزرع أو الثمر ونحوه، فتفسده.

٣٨٦٨- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى -أَوْ نَهَانَا- رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

٣٨٦٩- (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهُ.

٣٨٧٠- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ قَالَ: .....

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر، ح وحدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير عن جابر" فقوله أولاً عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول، ويقتصر على أبي الزبير للحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

قوله: "حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي: حدثنا أبو عاصم، ح حدثنا محمد بن حاتم -واللفظ له- قال: حدثنا روح قال: أنبأنا زكرياء بن إسحاق، حدثنا عمرو بن دينار" هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح قالا: حدثنا زكرياء لأن أبا عاصم وروحاً يرويان عن زكرياء فلو قال القارئ: قال: أنبأنا زكرياء كان خطأ؛ لأنه يكون محدثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يغفل عنه، فنبهت عليه ليفطن لأشباهه، وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: قالا: حدثنا زكرياء وإن كانوا يحذفون لفظة "قال" إذا كان المحدث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا: "قال: حدثنا زكرياء"، ويكون المراد قال روح، ويدل عليه أنه قال "واللفظ له"، فلنا: هذا محتمل، ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر قاطبة لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم، والله أعلم.

ضبط الأسماء وتوثيق أبا البختري والرد على جرح إتحاكم عليه: قوله: "عن أبي البختري": وهو يفتح الباء الموحدة وإسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق، واسمه سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم، قال هلال بن حبان: بالمعجمة وبالموحدة، كان من أفاضل أهل الكوفة. وقال حبيب بن أبي ثابت: الإمام الجليل اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قتل بالجراح سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه "الأسماء والكنى": أن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم، ولا يقبل قول الحاكم؛ لأنه جرح-

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ.

٣٨٧١- (١٣) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا".

= غير مفسر، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل، وقد نص جماعات على أنه ثقة، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب، والله أعلم.

فوله: "سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ، فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ". وأما قوله: "يَأْكُلُ أَوْ يُؤْكَلُ": فمعناه حتى يفسح لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال أكله، بل ما ذكرناه. وذلك يكون عند بدو الصلاح، وأما تفسير "يوزن" بـ "يحزر" فظاهراً؛ لأن الحزر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن. وقوله: "حتى يحزر": هو بتقديم الزاي على الراء أي يفرض، ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء، وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم. وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معنى المضاف إلى ابن عباس؛ لأنه أقر قائله عليه ولم ينكره، وتقديره كقولهم، والله أعلم. فوله: "عن ابن أبي نعم": هو بإسكان العين بلا ياء بعدها، واسمه دُكَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه.

حكم البيع قبل بدو الصلاح: أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع، فالبيع صحيح؛ ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إبقائه جاز، وإن باعها بشرط النقية فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه إنما تلفت الثمرة قبل إدراكها، فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل، كما جاءت به الأحاديث. وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر، وإن باعها مطلقاً بلا شرط، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء: أن البيع باطل؛ لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع، فحصرنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع؛ ولأن العادة في الثمار الإبقاء، نصار كالمشروط. \*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعاً، ولا خلاف فيه؛ لكونه بيع المعنوم، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها، فهذه صور ثلاثة:

الأولى: أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فوراً، ولا يتركها على الأشجار - وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار.

(وإن أن قال: والصورة الثانية: أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذاذ - وهذه الصورة باطلة بإجماع، ولا يصح البيع فيها عند أحد.



حكم البيع بعد بدو الصلاح: وأما إذا بيعت ثمرة بعد بدو الصلاح، فيجوز بيعها مطلقاً، وبشرط القطع وبشرط النفيقة؛ لمفهوم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها؛ ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط النفيقة أو مطلقاً يلزم البائع بسقيتها إلى أوان الجذاذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبننا، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع، \*\* والله أعلم.

= (إلى أن قال:) والصورة الثالثة: أن يقع البيع مطلقاً، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك، فهذه الصورة محل خلاف بين الأئمة، فقال مالك و الشافعي وأحمد: البيع فيها باطل كما في الصورة الثانية، وقال أبو حنيفة رحمه: البيع فيها جائز كالصورة الأولى، ويجوز للبائع أن يبيع المشتري على قطع الثمار في الحال، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٤: ٣٢٢). وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضاً، الأولى: أن تباع بشرط القطع، والثانية: أن تباع بشرط تركها على الأشجار، والثالثة: أن تباع مطلقاً، فالشافعي ومالك وأحمد رحمه يجوزون البيع في الصور الثلاث كلها، فإن باعها مطلقاً استحق المشتري الإبقاء إلى أوان الجذاذ كحالة شرط الإبقاء، كما في غاية المحتاج (٤: ١٤١)، والمغني لابن قدامة (٤: ٨٦، ٨٧) واستدلوا في ذلك بمفهوم حديث الباب، فإن الحديث قيد النهي بما بيع قبل بدو الصلاح، فخرج منه ما بيع بعده مطلقاً.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه، فقالا: يجوز البيع بشرط القطع وفي صورة الإطلاق، ويفسد بشرط الترك، ويجب على المشتري في صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع. وقد تسامح النووي رحمه ههنا حيث نسب إلى أبي حنيفة أنه يوجب شرط القطع في هذه الصورة، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك؛ إذن فلا فرق عند أبي حنيفة وأبي يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده، والحكم عندهما في الفصلين سواء؛ لأنهما لا يريان المفهوم حجة، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتاً عنه في هذا الحديث.

وخلاصة هذا المبحث على ما ذكره ابن الممهم أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك؛ ولا في جوازه قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع، لكن بدو الصلاح عندنا أن تأمن العاهة والفساد. وعند الشافعي: ظهور النضج والحلاوة، والخلاف إنما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع، فعند الشافعي ومالك وأحمد: لا يجوز، وعندنا: إن كان بحال لا يتفجع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضيه خان لعامة مشائخنا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه مال متفجع به في ثاني الحال إن لم يكن متفجعاً به في الحال، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه، وهناك خلاف أيضاً في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، فعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز، وقال محمد: إن تنامي عظمها جاز البيع، وإن لم يتناه لم يجوز. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/١، ٣٩٢)

قوله: «عن السُّبُل حتى يبيض» فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السبل المشتد، وأما مذهبنا ففيه تفصيل، فإن كان السبل شعراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدَّيَّاس ففيه قولان: للشافعي رحمه الله الجديد، أنه لا يصح، وهو أصح قوليه، والقلم: أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع، كما ذكرنا، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض فلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد تقحت مقاصدها في "روضة الطالبين" و"شرح المذهب"، وجمعت فيها جملاً مستكررات، وبالله التوفيق.

قوله: في الحديث «لقي البائع واشتري»: أما البائع؛ فلأنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري؛ فلأنه يوافق على حرام؛ ولأنه يضيع ماله وقد لقي عن إضاعة المال.

## [١٤ - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا]

٣٨٧٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ.

٣٨٧٣ - (٢) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ ثَبَاعَ.

٣٨٧٤ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَبِيبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، سَوَاءً.

٣٨٧٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُسْتَبِيبِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَبِيبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

## [١٤ - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا]

فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالرطب ورخص في بيع العرايا". وفي رواية: "رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك". وفي رواية: "رخص لفصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر". وباقي روايات الباب بمعناه. وفيها ذكر المحاقلة والمزبنة وكراء الأرض، وهذا نوعه إلى باه.

شرح الغريب: وأما ألفاظ الباب فقولوه: "وعن بيع التمر بالتمر". وفي رواية: "لا تبتاعوا التمر بالتمر"، هما في الروایتين الأول "التمر" بالياء المثلثة، والثاني "التمر" بالفتحة، ومعناه: الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالياء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر. قوله: "حدثنا حجين" هو بضم الحاء وآخره نون.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ".

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطَبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يَرْخَصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

٣٨٧٦- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرِصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٧٧- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرِصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

٣٨٧٨- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٨٧٩- (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ التُّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ، \*\* فَيَبِيعُونَهَا بِخَرِصِهَا تَمْرًا.

٣٨٨٠- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرِصِهَا تَمْرًا.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ \*\* الرَّجُلُ تَمْرَ التَّحَلَّاتِ لِنَظَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرِصِهَا تَمْرًا.

قوله: "رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرِصِهَا مِنَ التَّمْرِ": هو يفتح الخاء وكسرها، الفتح أشهر، ومعناه: بقدر ما فيها إذا صار تمرًا، فمن فتح قال: هو مصدر أي (سم للفعل)، ومن كسر قال: هو اسم للنشيء المحروص.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لنعمل للقوم": هذا صريح في كون العريضة هبة، ولي رواية الطحاوي: "توهيان للرجل" هو أصرح. (تكملة فتح الملهم: ٤١٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال يحيى: العريضة أن يشتري" هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي =

٣٨٨١- (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ يُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.  
 ٣٨٨٢- (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٣٨٨٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

٣٨٨٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّعْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: "ذَلِكَ الرِّبَا، تِلْكَ الْمَرْابِئَةُ" إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ، النَّخْلَةِ وَالتَّحْلُثَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

ضبط الأسماء: قوله: "عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنمة": أما "بشير" فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما "يسار" فبالتشديد تحت والسين مهمله، وهو بشير بن يسار المدني الأنصاري الخزرجي مولاهم، قال يحيى بن معين: ليس هو بأبي سليمان بن يسار، وقال محمد بن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً، قد أدرَكَ عَامَةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكان قليل الحديث. وقوله: "من أهل دارهم" يعني بني حارثة، والمراد بالنار: المحلة.

وقوله: "عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ": أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: منهم سهل بن أبي حنمة، والبعض يُطْرَقُ عَلَى الْقَبِيلِ وَالْكَبِيرِ، وَ"حَنَمَةُ" بفتح الحاء المهمله وإسكان الراء الثلاثة، واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين.  
 قوله: في هذا الإسناد: "حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا سليمان بن بلال عن يحيى - هو ابن سعيد - عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنمة".

-أيضاً، ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر يدل على رواية سليمان بن بلال، فإنه روى عن يحيى بن سعيد ما يعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك. (تكملة فتح الملهم: ١/٤١٧)

٣٨٨٥- (١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيِّ بِخُرْصِهَا ثَمَرًا.

٣٨٨٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَأَبْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الرَّبْنِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا.

٣٨٨٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

معارف علم الإسناد: في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه، منها: أنه إسناده كله مدينون، وهذا نادر في صحيح مسلم، بخلاف الكوفيين والبصريين، فإنه كثير، قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصارين مدينين بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وبشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني ابن بلال، وقوله: يحيى وهو ابن سعيد، وقد قدمنا في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله: "يعني" وقوله: "وهو"، وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويحيى، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعنا من شيوخه، فقال: يعني ابن بلال، فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه، ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب، وهو بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ وقد بيناه، والمعنى: وهو منسوب إلى جده وهو عبد الله ابن مسلمة بن قعنب، ومنها: أنه فيه رواية تابعي عن تابعي، وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم. ومنها قوله: عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم: سهل بن أبي حنيفة، فيه أنه يجوز إذا جمع من جماعة ثقات حاز أن يحذف بعضهم ويروى عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول، والله أعلم.

قوله: "فذكر مثل حديث سليمان بن بلال": الذاكر هو الثَّقَفِيُّ الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد غلط فيه بل قد غلط فيه. قوله: "غير أن إسحاق وابن مثنى جعلوا مكان الربا الربن، وقال ابن أبي عمير: الربا: يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق، وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا، كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن مثنى فقالا: ذلك الربن، وهو بفتح الراء وإسكان الموحدة وبعدها نون، وأصل الربن الدفع، ويسمى هذا العقد مزانية؛ لأنهم يتدافعون في محاصمتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر.

٣٨٨٨- (١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ\*\* قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى ابْنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ.

٣٨٨٩- (١٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ\*\* أَوْ فِي خُمْسَةٍ -يَشْكُ دَاوُدُ قَالَ: خُمْسَةٌ أَوْ دُونَ خُمْسَةٍ-؟ قَالَ: نَعَمْ.

حقيقته: "مولى بني حارثة" بالخاء. قوله: "عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد": قال الحاكم أبو أحمد: أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه، قال: ويقال: مولى أبي أحمد وابن أبي أحمد هو مولى لبني عبد الأشهل، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن حشاش فنسب إلى ولانهم، وهو من بني ثقة.

تفسير الوسق والمرابنة والمخافة: قوله: "خمس أوسق" هي جمع وسق يفتح الواو، ويقال يكسرهما، والفتح أنصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق ووسوق. قال المروزي: كل شيء حملته فقد وسقته. وقال غيره: الوسق ضم الشيء بعضهم إلى بعض، وأما قدر الوسق، فهو ستون صاعاً، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادية. وأما العرايا فواحداً عريّة بتشديد الياء، كمطبخة ومطايأ، وضحية وضحايا، مشتقة من التعري وهو التجرد؛ لأنها عريت عن=

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وحسن الخلواني" هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلواني نزيل مكة، من أساتذة الأئمة السنة كلهم إلا النسائي، كان ثقة شاماً، وذكر ابن عدي أنه صنف كتاباً في السنن، وقال الخليلي: كان يشبه بأحمد في سننه وديانته، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢هـ (تكملة فتح الملهم: ٤١٩/١)

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ": ربما يستدل به الشافعية بخلاف الحنفية في تفسير العرايا، فيقولون: لو كانت معاملة العرايا استبدالاً موهوب بموهوب آخر، كما قال الحنفية، فإن هذا العقد جائز مطلقاً، ولا معنى لتحديد جوارزه فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، ولا يتأتى هذا التحديد إلا إذا جعلت العرية بيعاً، وأجاب عنه الطحاوي رحمه الله بأنه ليس في الحديث ما ينفي أن يكون حكم الجواز متعدداً إلى ما فوق خمسة أوسق، وإنما لفظ الحديث: "رخص في بيع العرايا بخرصها فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ": فيحتمل أن يكون النبي ﷺ رخص فيه لقوم في عرية لهم هذا مقدارها، فقل أبوهريرة ذلك، وأخير الرخصة فِيمَا كَانَتْ، ولا ينفي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فِيمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٠/١)

٣٨٩٠- (١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبَرُجِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ\* بِالزَّيْبِ كَيْلًا.

٣٨٩١- (٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، بَيْعِ تَمْرِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَأَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٣٨٩٢- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ مِثْلَهُ.

٣٨٩٣- (٢٢) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ تَمْرِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالْعَنْبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ تَمْرٍ يَخْرُصُهُ.

حكم يافي الاستناد. قال الأزهرى واجهورا: هي فِعْلَةٌ بمعنى فاعلة. وقال الهروي وغيره: فِعْلَةٌ بمعنى مفعولة. من عراه يعرفه إذا أتاه وفردد إليه: لأن صاحبها يتردد إليها. وقيل: سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها من بين سائر تخله، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر" ورد في العرايا تابع تفسيرها: فيه تحريم بيع الرطب بالتمر، وهو المرابنة، كما فسره في الحديث، مستنقة من الزين، وهو المحاصصة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا، وأنه ربا، وأنجموا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزيب، وأنجموا أيضاً على تحريم بيع الحِنْطَةِ في سبيلها بحنطة صافية، وهي المحاقلة، مأخوذة من الخس، وهو الحرث، وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مَقْطُوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس،\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وبيع الكرم". الكرم سيكون ابراء شجر العنب، والمراد هنا لمره، وما وقع في الحديث من النهي من تسمية العنب كرمًا محمول على التنزيه، وتسميته في هذا الحديث كرمًا بيان للجواز، راجع الفتح (٤: ٣٢٢). (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر، الأولى: أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالتمر المجدود، وهو ما يسمى مرابنة، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من العرايا على اختلاف في تفسيرها. =



٢٨٩٤- (٢٣) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ الشَّخْلِ بِتَمْرِ بِكَيلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ. \*\*  
 ٢٨٩٥ (٢٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَبُو يُوَيْسَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٨٩٦- (٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ تَمْرٌ حَائِطُهُ، \*\* إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِتَمْرِ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِرَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ.  
 وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا.

=وأما العرايا فهي أن يحرص الخارص نخلات، فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يس نجى، منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقاضيان في المجلس، فيسلم المشتري التمر، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق، وفي جواره في خمسة أوسق قولان للشافعي: أحدهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجازت العرايا رخصة، =

= (إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، وفي خلاف، فقال الأئمة المحازيون الثلاثة: إنه لا يجوز، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما، وقال أبو حنيفة رحمهما: يجوز البيع إذا بيد متساويين ويحرم متفاضلاً أو نسبته. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٠/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إن زاد فلي"، وإن نقص فعلي،" يحتمل أن يكون مقولة للبائع، ويحتمل أن يكون للمشتري، فإن كان هذا من قول البائع، فالضمير في "زاد" عائد إلى التمر المخدوذ، والمراد أن التمر المخدوذ إن زاد على التمر المخدوص، فالزيادة لي، لا أضمنها لك، وإن نقص منه، فالنقصان عني، ولا تضمنه لي. وإن كان هذا من قول المشتري، فالضمير في "زاد" يرجع إلى التمر المخدوص، والمراد أن التمر المخدوص لو زاد على هذا التمر المخدوذ المسمى، فالزيادة لي، لا أضمنها للبائع، وإن انتقص منه، فالنقصان علي، ولا يضمته البائع لي، وراجع البدر الساري تحت فيض الباري (٣: ٢٤٠) وعمدة القاري (٥: ٥٣١). (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تمر حائطه" الحائط ههنا البستان، ويجمع على "حوائط"، وأما الحائط بمعنى الجدار، فيجمع على "حيطان"، أفاده الأستاذ محمد ذهني في تطبيقه على صحيح مسلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

٣٨٩٧- (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ، ح وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

=وشك الراوي في حصة أوسى أو دولها، فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق، وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هنا تفصيل لمذهب الشافعي في العريّة، وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا،\*\* وطواهر الأحاديث ترد تأويليهما.

قوله: "رخص في بيع العريّة بالرطب أو بالتمر ولم يرحص في غير ذلك": فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن "أو" للشك لا للتخيير والإباحة، بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين، وشك فيه الراوي، فيحصل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: والعرايا عنده -عند مالك- أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعينه، ثم يتأذى بدخول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط. فيجوز للواهب أن يشتري الثمار المعلقة من الموهوب له بخرصها تمرا.

(إلى أن قال:) وتفسير العرايا عنده -عند أبي حنيفة- عين ما فسر مالك -رحمه الله- غير أنه يقول: إنه ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استبدال موهوب بموهوب آخر قبل أن يقبضه الموهوب له؛ وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض، فلما وهب المالك ثمرة نخلة لرجل فقير مثلاً، لم تتم الهبة بقوله فقط، وإنما ستتم عند قبضه التمر، فلما تغير رأيه و أراد أن يأخذ ثمار النخل لأهله، ويعطي الفقير مكانها تمرا بخليوذاً، وإنما هو استبدال الهبة، وليس بيعاً في الحقيقة، وإنما سمي بيع العرايا مجازاً؛ لكون صورته صورة البيع. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٠٨)

## [١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر]

٣٨٩٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُثْرَتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

٣٨٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَالْقَاسِمُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرِيَ أَصُولُهَا وَقَدْ أُثْرَتْ، فَإِنَّ تَمَرَهَا لِلَّذِي أُثْرَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا".

٣٩٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا فَتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا امْرِئٍ أُثِرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أُثِرَ تَمَرُ النَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

## ١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر

شرح المغرب واختلاف أهل العلم في دخول الثمرة في البيع بعد التأخير بدون النفي والإثبات: قوله ﷺ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُثْرَتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ" قال أهل اللغة: يقال: أُثِرَ النخل أثره أي بالتحفيف كما كثرته أكلاً، وأثرته بالشديد أوثره تأثيراً، كعلمته أعلمه تعليةً، وهو أن يُشَقَّ طلع النخلة ليدرك فيه شيء من طلع ذكر النخل، والإيار هو شفه سواء حط فيه شيء أو لا، ولو تأثرت بنفسها أي تشققت، فحكمها في البيع حكم المؤبزة بفعل الآدمي، هذا مذهبن، وفي هذا الحديث جواز الإيار للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على جوازه، وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأخير وقبله، هل تدخل فيها الثمرة عند إطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟ فقال مالك والشافعي واليهي والأكثرون: إن باع النخلة بعد التأخير فتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إلا أن يشترطها المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة بثمرتها هذه، وإن باعها قبل التأخير فتَمَرَّتْهَا لِلْمُشْتَرِي، فإن شرطها البائع لنفسه حاز عند الشافعي والأكثرين، وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأخير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأخير وبعده، فأما الشافعي والجمهور، فأخذوا في المؤبزة بمنطوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطاب، وهو حجة عندهم. وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤبزة، وهو لا يقول بدليل الخطاب، فألحق غير المؤبزة بالمؤبزة، =

- ٣٩٠١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٣٩٠٢- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ابْتَاعَ بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ قَسَمَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

=واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الجني يتبع الأم في البيع، ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما ابن أبي ليلى فقله باطل منابذ لصريح السنة، ونعله لم ينفه الحديث، والله أعلم. زيادة سالم في هذه الرواية مقبولة: قوله ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ"؛ هكذا روى الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر، ولا بضر ذلك، فسالم ثقة بل هو أجل من نافع، فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع، وهذه إشارة مردوده.

أقوال الأئمة في أن العبد هل يملك بتمليك سيده: وفي هذا الحديث دلالة لما نك. وقول الشافعي القديم: أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله لبائعه إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئا أصلاً، وتاولا الحديث على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فأضيف ذلك المال إلى العبد للاحتصاص والانتفاع لا للملك، كما يقال: جل الدابة وسرج القرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع؛ لأنه منكه إلا أن يشترطه المبتاع، فيصح؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذي في يده بشئ واحد، وذلك جائز، قالوا: وبشترط الاحتراز من الربا. =

قال في تكملة فتح الملهم: أجمع العلماء على أن النخل إذا بيع بعد التأخير فالثمرة لبائع، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد. وأما إذا بيع قبل التأخير فقد ذكروا فيه خلافاً بين الحنفية والشافعية، وأن الشافعية يجمعون الثمرة للمشتري في تلك الصورة، ويستدلون بمفهوم حديث الباب، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضاً، ولا يحتررون المفهوم، فالحكم عند الحنفية فيما قبل التأخير وما بعده سواء، وقد جرت في هذا الخلاف أمجات ضوينة. والحق أن النزاع هنا لفظي لا يرجع إلى طائل؛ وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم، والمخالف في الفتح (٤: ٣٣٦) أنه لا يشترط في التأخير أن يؤبره أحد، بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٣، ٤٢٤)

- ٣٩٠٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
- ٣٩٠٤ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

قال الشافعي: فإذا كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، فكذا إن كان دنانير لم يجز بيعها بذهب، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والتمن دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا جصة للمال من الثمن، وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع؛ لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب، والله أعلم.

\*\*\*

## [١٦ - باب النهي عن المخاقلة والمزابنة، وعن المخابرة، ...]

٣٩٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ نَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْذَوْا صَلاَحَهُ، وَلَا يُبَايَعُوا إِلَّا بِالْذِّبَارِ وَالذَّرْهِمِ،\* إِلَّا الْعَرَابِيَا.

## ١٦ - باب النهي عن المخاقلة والمزابنة، وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بذو صلاحها،

## وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

الفرق بين المخابرة والمزاربة عند الجمهور: أما المخاقلة والمزابنة، وبيع الثمرة قبل بذو صلاحها، فسبق بيانها في الباب الماضي. وأما المخابرة: فهي والمزاربة متقاربان، وهما: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربيع وغير ذلك من الأجزاء المعلوم، لكن في المزاربة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي: وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى، قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبر وهو الأكار أي الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من الخبار، وهي الأرض البينة، وقيل: من الخيرة، وهي النصيب، وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي النصيب من سلك أو لحم يقال: تخبروا خيرة إذا اشتروا شاة، فذبحوها، واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة المزاربة والمخابرة خلاف مشهور للسلف، وستوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى.

معنى بيع المعاومة وبيان غلة النهي عنه: وأما النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع لمن الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره؛ لهذه الأحاديث؛ ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معلوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للمعاقد، والله أعلم.

قوله: "نهى عن بيع الثمر حتى يَبْذَوْا صلاحه" لا يباع إلا بالذِّبَارِ والذَّرْهِمِ إِلَّا الْعَرَابِيَا: معناه: لا يباع الرطب بعد-

\* قال في تكملة فتح الملهم: قال ابن بطال: "إنما اقتصر على الذهب والفضة؛ لأنهما جل ما يتعامل به الناس، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض"، حكاه الحافظ في باب بيع الثمر على رؤوس النخل من فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٩)

٣٩٠٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِعِثْلِهِ.

٣٩٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَزْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَايَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَانَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْذَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَّ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَايَرَةُ، فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ\*\* يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ، فَيَنْفِقُ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُزَانَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي التَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا.

٣٩٠٨ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكَرِيَّا - قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْمَكِّيِّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَانَةِ وَالْمُخَايَرَةِ، وَأَنْ يُشْتَرَى التَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّ، وَالْإِشْقَاءُ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَانَةُ: أَنْ يُبَاعَ التَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَالْمُخَايَرَةُ: الثَّلَثُ وَالرَّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

= يبدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار الدرهم وغيرهما، والممتنع إنما هو بيعه بالتمر إلا العرايا، فيحوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في بابه.

شرح الغريب: قوله: "نهي عن بيع الثمرة حتى تطعم": هو بضم التاء وكسر العين، أي يبدو صلاحها، وتصو طعمها يطيب أكلها. قوله: "نهي وأن يشتري التخل حتى يشقه، والإشقاء أن يحمر أو يصفر" وفي رواية: "حتى تُشَقَّ" بالحاء هو بضم التاء وإسكان الشين فيها وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في "تشقه"، وهما جائزان، "تشقه وتشقق" ومعاهما واحد، ومنهم من أنكر "تشقه"، وقال: المعروف بالحاء، والصحيح جوازهما، وقيل: إن الحاء بدل من الحاء، كما قالوا: مدحه ومدعه، وقد فسر الراوي الإشقاء، والإشقاق بالاحمرار والاصفرار، قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسراً إلى =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: يعني أرضاً غير مزروعة. (تكملة فتح الملهم: ١/٢٢٩)

قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَجَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟  
قَالَ: نَعَمْ.

٣٩٠٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَانَةِ وَالْمُخَافَةِ وَالْمُخَايَبَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشْفَحَ.

قَالَ قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفِحُ؟ قَالَ: ثَمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَتُؤْكَلُ مِنْهَا.

٣٩١٠ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْعُمَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ اللَّهِ - قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَةِ وَالْمَزَانَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَايَبَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثَّنَاءِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.

٣٩١١ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

-الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشققة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة.

قوله: "سليم بن حيّان" بفتح السين، وحيّان بالثناة، وسعيد بن ميناء بالمد والقصر.

قوله: "نهي عن الثناء" هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح: "نهي عن -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في باب وضع الجوانح أن هذا التفسير من أنس، أما حديث جابر فالتفسير فيه غير مرفوع، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق يهز عن سليم بن حيّان، وفيه: "قلت لسعيد: ما تشفق؟ قال: ثماراً وتصفاراً"، فظهر أن المفسر سعيد بن ميناء، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية يهز عند أحمد، وتدل رواية ابن مهدي عند الإسماعيلي أن التفسير من جابر: فاختلقت الروايات في كونه من سعيد أو جابر، واتفقت على كونه غير مرفوع. وأما حديث أنس فقد وقع فيه تفسير الزهو دون الإشفاق، واختلف الرواة في رفعه ووقفه، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٠/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "العري": بضم العين وفتح الباء، نسبة إلى غير ابن غنم، كذا في المعنى.

(تكملة فتح الملهم: ٤٣١/١)



= الثياب إلا أن يعلم، والثياب المبطلة للبيع. قوله: يعتك هذه الصبرة إلا بعضها، وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المشتري مجهول، فنو قال: يعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ربيعها أو الصبرة إلا ثلثها، أو يعتك بألف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثياب المملوكة، صح البيع باتفاق العلماء، ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة غلات فاستثنى من ثمرة عشرة أصع مثلاً لثبائع، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر" وفي رواية أخرى: "سعيد بن ميناء عن جابر"، قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد الغني: هذا غلط، إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى، وقد بينه المبخاري في تاريخه.

## [١٧ - باب كراء الأرض]

- ٣٩١٢ - (١) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رِثَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، \*\* وَعَنْ يَتِيمِهَا السَّيِّئِ، وَعَنْ يَتِيمِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْلُبَ.
- ٣٩١٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.
- ٣٩١٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو الثَّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ".
- ٣٩١٥ - (٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِفْلُ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فُضُولُ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَمَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ".
- ٣٩١٩ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَحْمَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَقٌّ.

## ١٧ - باب كراء الأرض

قوله: "عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض"، وفي رواية: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ".

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: نهى عن كراء الأرض: ومن هنا يبدأ المصنف رحمه الله في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزارعة والمساقاة، وهذه الأحاديث مسوقة ميسومة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والنوع، ولم نزل هذه المسألة مثارا للخلاف ومعتكفا للأراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٢/١)

٣٩١٧- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَسْتَحِهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤَاجِرْهَا بِإِيَّاهُ".

٣٩١٨- (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً، فَقَالَ: أَحَدَثَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

٣٩١٩- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ.

٣٩٢٠- (٩) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا"، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: "وَلَا تَبِيعُوهَا" يَعْنِي الْكَرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ!

٣٩٢١- (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُكْرِهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَبِيعْهَا".

٣٩٢٢- (١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ وَهْبٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَادْيَانَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَسْتَحِهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَحِهَا أَخَاهُ فَلْيَسْكُهَا".

لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فلم يستحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها بإياها. وفي رواية: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يُكْرِهَا". وفي رواية: "نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ". وفي رواية: "فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا تَبِيعُوهَا".

٣٩٢٣- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبِيعْهَا أَوْ لِيَبْرَحْهَا".  
 ٣٩٢٤- (١٣) وَحَدَّثَنِي حَنَافُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَوَّابِ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيَبِيعْهَا، أَوْ فَلْيَبْرَحْهَا رَجُلًا".

٣٩٢٥- (١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْكَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِبْرَاءِ الْأَرْضِ.  
 قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي كُافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضًا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

٣٩٢٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِيمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.  
 ٣٩٢٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينَ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سَنِينَ.

٣٩٢٨- (١٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبِيعْهَا أَوْ لِيَبْتَحِمْهَا أَحَدًا، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ".

= وفسره الراوي بالكراه. وفي رواية: "فليبرعها" أو فليبرعها أحدهم ولا فليبعها. وفي رواية: "لكننا نأخذ الأرض ما ظلت والربع بالمانعات، فعلم رسول الله ﷺ في ذلك فقال: من كان له أرض فليبرعها، فإن لم يبرعها فليبعها أو ليمسكها". وفي رواية: "من كانت له أرض فليبعها أو ليعرها". وفي رواية: "لكني عن بيع أرض بفضاء سنتين أو ثلاثاً".

٣٩٢٩- (١٨) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ زَيْدَ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمُرَابَنَةُ: الشَّمْرُ بِالشَّمْرِ، وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٠- (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

٣٩٣١- (٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الشَّعْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٢- (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا، حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلِ، فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

٣٩٣٣- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ: فَتَرَكَنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

٣٩٣٤- (٢٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

وفي رواية: "نهى عن الحقول". وفسره جابر بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري، وفي رواية ابن عمر: "كنا نكري أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج". وفي رواية عنه: "كنا لا نرى بالخبر بأسًا حتى كان عام أول فرعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه".

٣٩٣٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِيمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْيٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ.

وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدَهُ، قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

٣٩٣٦- (٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبَةَ: قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا.

٣٩٣٧- (٢٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ.

٣٩٣٨- (٢٧) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَى رَافِعًا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٩٣٩- (٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ -قَالَ-: فَتَنَى حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: -فَانْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ- قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَلَمْ يَأْجُرْهُ.

وفي رواية عن نافع: أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ وإن إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية، ثم بلغه آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ، فسحل عليه وأنا معه، فسأله، فقال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر.

وفي رواية عن حنظلة بن قيس قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به إذا كان الناس يؤجرون على عهد النبي ﷺ عما عسى الماذنات وإقبال الخدول وأشباه من الزرع، فيهلك هذا =

٣٩٤ - (٢٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا، فمِمَّ يَكُن لِلنَّاسِ كِرَاءُ إِلَّا هَذَا، فَلِلَّذِي زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْرُوبٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وفي رواية: "كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ونحرم هذه فمضى أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فهنا عن ذلك، وأما الورق فلم يثبت". وفي رواية عن عبد الله بن معقل بالعين المهملة والقاف، قال: "رغم ثابت يعني ابن الضحاك أن رسول الله ﷺ نهي عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال لا بأس به".

شرح الغريب: أما "الماذيانات" فبذل معجزة مكسورة، ثم ياء مثناة تحت ثم ألف، ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق، هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير "صحيح مسلم"، وهي مسائل المياه، وقيل: ما بُيِّنَتْ على حَافَتِي سبيل الماء، وقيل: ما بُيِّنَتْ حول السَّوَاتِي، وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: "وأقال" فيفتح الميم أي أوائلها ورؤوسها، والجدول: جمع جدول، وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع: فهو الساقية الصغيرة، وجمعه أربعا، كني وأنبياء، وربعا كصبي وصبيان، ومعنى هذه الألفاظ أهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها بئذ من عنده على أن يكون للمالك الأرض ما يبيت على الماذيانات، وأقال الجدول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فهو عن ذلك لما فيه من الغرر، فَرَبَّمَا هَلَكَ هَذَا دُونَ ذَلِكَ وَعَكْسَهُ.

اختلاف أهل العلم في كراء الأرض: واختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طائوس والحسن البصري: لا يجوز لكل حال سواء أكرها بطعام أو ذهب أو فضة، أو بجزء من زرعها لإطلاق حديث النبي عن كراء الأرض. وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: يجوز إيجارها بالذهب والفضة والطعام والياب وسائر الأشياء، سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا يجوز إيجارها ما يخرج منها كالثَلُثِ والرُّبْع، وهي المخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة. وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: يجوز إيجارها بالذهب والفضة، ويجوز المزارعة بالثلث والرُّبْع وغيرهما، وهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الراجح المختار، وستوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى. فأما طائوس والحسن فقد ذكرنا حجتهم. وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما.

تأويل أحاديث النبي عن كراء الأرض: وتأولوا أحاديث النبي تأويلين، أحدهما: حملها على إيجارها بما عني للماذيانات، أو بزرع قطعة معينة، أو بالثلث والرُّبْع ونحو ذلك، كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني: حملها على كراهة التزبر والإرشاد إلى إيجارها، كما نهي عن بيع الغرر نهي تنزيه، بل يتواهبونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره، ومعناه عن ابن عباس، والله أعلم.

٣٩٤١ - (٣٠) وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ  
 حَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ  
 بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنْ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيُّ كَانَ يَنْتَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ،  
 فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ  
 رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي - وَكَأَنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ  
 الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ  
 عِلْمُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

قوله ﷺ: "أَوْ لِيُزَارِعَهَا أَحَاهُ": أَي يَحْتَلُّهَا مَزْرَعَةً لَهُ، وَمَعْنَاهُ: يَعْرِضُ إِيَّاهَا بِلَا عَوْضٍ، وَهُوَ مَعْنَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى،  
 فَلْيَمْتَحِنَهَا أَحَاهُ يَفْتَحُ الْبَاءُ وَالنُّونُ أَي يَجْعَلُهَا مَنِحَةً أَيْ عَارِيَةً، وَأَمَّا الْكِرَاءُ فَمَمْنُودٌ، وَيُكْرَى بِضَمِّ الْبَاءِ.  
 شرح الغريب: قوله: "فَتَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ": هُوَ بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ صَادٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ يَاءٌ  
 مُشَدَّدَةٌ عَلَى وَزْنِ الْقَبْطِيِّ، هَكَذَا ضَبْطُهَا، وَكَذَا ضَبْطُهُ الْخَمُورُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا رَوَاهُ عَنْ  
 أَكْثَرِهِمْ، وَعَنْ الطَّبْرِيِّ يَفْتَحُ الْقَافُ وَالرَّاءُ مَقْصُورٌ، وَعَنْ ابْنِ الْحُرَّائِيِّ بِضَمِّ الْقَافِ مَقْصُورًا، قَالَ: وَالصَّوَابُ  
 الْأَوَّلُ، وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَبِّ فِي السُّبُلِ بَعْدَ الدِّيَاسِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَصَارَةُ بِضَمِّ الْقَافِ، وَهَذَا الْأِسْمُ أَشْهَرُ مِنَ  
 الْقِصْرِ. قوله: "كُنَّا لَا نَرَى بِالْحَرِّ بَاسًا": ضَبْطُهَا بِكسر الحاء وَضَحْهَا، وَالْكَسْرُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ، وَلَمْ يَذْكُرِ  
 الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ غَيْرَهُ، وَحَكَى الْقَاضِي فِيهِ الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ وَالضَّمَّ، وَرَجَحَ الْكَسْرَ ثُمَّ الْفَتْحَ، وَهُوَ  
 بِمَعْنَى الْمَخَابِرَةِ.

قوله: "أَنَّهُ بِالْبِلَاطِ": هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءُ مَكَانَ مَعْرُوفٍ بِالْمَدِينَةِ يُنْقَطُ بِالْحِجَارَةِ، وَهُوَ بِقَرَبِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.  
 قوله: "عَنِ رَافِعِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْأَرْضَ، فَسَيَّ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ" فَذَكَرُوا فِي آخِرِهِ، فَتَرَكَ ابْنَ  
 عُمَرَ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، هَكَذَا هُوَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ "يَأْخُذُ" بِالْحَاءِ وَالذَّالِ مِنَ الْأَخْذِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا "يَأْجُرُ" بِالْجِيمِ  
 الْمَضْمُونَةِ وَالرَّاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمَطَالَعِ: هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ بِجُمْهُورِ رِوَاةٍ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ، قَالَ  
 صَاحِبُ الْمَطَالَعِ: وَالْأَوَّلُ تَصْحِيفٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "يُؤَاجِرُ"، وَهَذَا صَحِيحٌ.

قوله: "أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرِي أَرْضِيهِ": كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ "أَرْضِيهِ" يَفْتَحُ الرَّاءُ وَكسر الصاد عَلَى  
 الْجَمْعِ، وَفِي بَعْضِهَا "أَرْضَهُ" عَلَى الْإِفْرَادِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.



## [١٨ - باب كراء الأرض بالطعام]

- ٣٩٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِمُهَا بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ غُومَيْي فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَفْعَلُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ، فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَامَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.
- ٣٩٤٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ.
- ٣٩٤٤- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، كُلُّهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
- ٣٩٤٥- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ غُومَيْي.
- ٣٩٤٦- (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ طُهَيْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي طُهَيْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِعًا، ....

## [١٨ - باب كراء الأرض بالطعام]

قوله: "عن أبي النجاشي عن رافع أن طهيرا بن رافع - وهو عمه - قال: أتاني طهيرا، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ: هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره عن رافع أن طهيرا عمه حدثه بحديث. قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني طهيرا، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: =

فَقُلْتُ: وَمَا ذَٰلِكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا، ازْرَعُوهَا، أَوْ ازرِعُوهَا، أَوْ اُنْسِكُوهَا".

٣٩٤٧- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ طَهْمِيرٍ.

= "أناي" بدل "أناي" والنصواب لتنظم أناي من الإتيان.

شرح الغريب: قوله في هذا الحديث: "نُؤَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ": هكذا هو في معظم النسخ "الرَّيْبِ"، وهو الساقية والنهر الصغير، وحكى القاضي عن رواية ابن مهران "الرَّيْبِ" بضم الراء وبحذف الياء، وهو أيضاً صحيح.

♦ ♦ ♦ ♦

## [١٩- باب كراء الأرض بالذهب والورق]

٣٩٤٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أِبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رِبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَانَاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الرُّزْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٥٠- (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهْتَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٩٥١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

## [ ٢٠ - باب في المزارعة والمواجرة ]

٣٩٥٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتٌ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

٣٩٥٣- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: زَعَمَ ثَابِتٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ، وَقَالَ: "لَا تَأْسَ بِهَا".

أقوله: "نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة": كان المراد بالمزارعة هي المخابرة: وهي كراء الأرض ببعض ما يخرج منها، والمراد بالمواجرة كراء الأرض بالذهب والفضة، والمراد بالأمر أمر ترخيص أو إباحة، والله أعلم. بقي أن التنهي عن المخابرة محمول على التنويه عند كثير من المحققين أو على صورة جهالة البطل ونحوه جميعاً بين أحاديث الباب، وقد حققه النووي بما لا مزيد عليه.

## [٢١- باب الأرض تمنح]

٣٩٥٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَاهِدٍ قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ فَاتَّهَرَهُ - قَالَ: إِبْنِي وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُبْنَعُ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٥- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُنْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ. فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو! أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: "يُبْنَعُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٦- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٣٩٥٧- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يُبْنَعُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا" - لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

## [٢١- باب الأرض تمنح]

قوله: "أَنْ يُجَاهِدَا قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ: رَوَى "فَاسْمَعْ" يُوَصِّلُ -

٣٩٥٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ".

=المهزة مجزوماً على الأمر، ويقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والأول أجود. قوله ﷺ: 'ياخذ' عليها مرفوعة أي أجره، والله أعلم.

## [٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

## [١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

٣٩٥٩- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْفُطَّانُ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

٣٩٦٠- (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ -وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ-: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسِتِّي: ثَمَانِينَ وَسَقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ، وَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلَّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

٣٩٦١- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ، وَأَقْصَى الْحَدِيثِ يَنْخُو حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

## [٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

## [١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ"، وفي رواية: "أَعَى أَنْ يَغْتَمِلَهَا مِنْ أَمْوَالِهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَطْرَ ثَمَرِهَا".

أقوال الأئمة في جواز المساقاة: في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والثوري والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجهير العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتناول هذه الأحاديث على أن خَيْبَرَ فَتَحَتْ عَتَوَةً، وَكَانَ أَهْلُهَا عِبِيداً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا أَخَذَهُ فَهْرٌ لَهُ، وَمَا تَرَكَهُ فَهْرٌ لَهُ، وَاحْتَجَّ -

٣٩٦٢- (٤) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتِيَحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَرَكُمُ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السَّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرٍ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ.

٣٩٦٣- (٥) وَخَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرٍ نَخْلَ خَيْبَرٍ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا.

=الجمهور بظواهر هذه الأحاديث، وبقوله ﷺ: "أَفَرَكُمُ مَا أَفَرَكُمُ الله"، وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر، هل فُتحت عتوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عتوة وبعضها حلاء عنه أهلها؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عتوة؟ قال: وهذا أنسخ الأقوال، وهي رواية مالك ومن تابعه، وبه قال ابن عيينة، قال: وفي كل قول أثر مروني. وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين. وهذا يدل لمن قال: عتوة؛ إذ حق المسلمين إنما هو في العتوة، وظاهر قول من قال: صلحاً أنهم صلحوا على كون الأرض للمسلمين، والله أعلم.

اختلاف القائلين بجواز المساقاة فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار: واحتسبوا فيما تجوز عليه المساقاة من لأشجار، فقال داود: تجوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعنب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي. فأما داود؛ فراه رخصة، فلم يعمد فيه للتخصيص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة، لكن قال: حكم العنب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة، وهذا يشمل الجميع فيقال عليه، والله أعلم. قوله: "أشطر ما يخرج منها": فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرها من الأجزاء المعلومه، فلا يجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المجوزون للمساقاة على حوزتها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

أقوال أهل العلم في المزارعة: قوله: "من ثمر أو زرع": يحتاج به الشافعي وموافقه، وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة، فتحوز تبعاً للمساقاة فيساقى على النخل، ويزارعه على الأرض، كما جرى في خيبر. وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من-



الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدتان، سواء جمعتهما أو فرقتهما، ولو عقدنا فسحتا. \*\* وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار للحديث خير، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خير إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة، ولأن المعنى المحوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض، فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستترون على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخابرة فسبق الجواب عنها، وأما محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة، واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي، والله أعلم.

قوله عليه السلام: "أفرئكم فيها على ذلك ما شئنا". وفي رواية الموطأ: "أفرئكم ما أفرئكم الله". قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إنما تمكنكم من المقام في خير ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا؛ لأنه عليه السلام كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة.

الجواب عن استدلال أهل الظاهر: وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي عليه السلام، وقيل: معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المستأمة، وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح، بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر، وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة، والله أعلم.

قوله: "على أن يعتسروا من أموالهم": بيان لوظيفة عامل المساقاة، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واسترداده مما يكرر كل سنة كالسقي وتقيّة الأغار وإصلاح نبات الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه، =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: تأولا في حديث الباب بأنه كان عراج مقاسمة، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة، (إلى أن قال): وقال شيخنا العثماني التهانوي رحمته في إعلاء السنن (١٧: ٤٦): "والظن بأبي حنيفة أنه لم يطل المساقاة رأساً وإنما كرهها تورعاً، ولم ينه عنها أشد النهي، وإنما كرهها لكونها كالمزارعة، وقد ورد النهي عنها ولكونها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة، ورأى أن حديث معاملة النبي عليه السلام أهل خير على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة، بل يحتمل الوجه الذي قد مر ذكرها". وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسألة لقوة دليلهم. (تكملة فتح الملهم: ٤٦٦/١)

٣٩٦٤- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ أَجَلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ جَبِينٍ ظَهَرَ عَلَيْهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرَ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْبَحَاءَ.

= وحفظ الثمرة وحذاها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الخيطان، وحفر الأنهار فعلى المالك، والله أعلم.

قوله: "فكان يعطي أرواحه كل سنة مائة وسقة" فالحق وسقاً من ثمر وعشرين وسقاً من شعير". قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان "خبيز" الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر.

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عنوة: وفي هذه الأحاديث دليل للمذهب الشافعي وموافقيه أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين الغائبين الذين التفتحوها، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع؛ لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم. وقال مالك وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين، كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح. قوله: "وكان الثمر يُقسم على السهمان في نصف خيبر، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس"، هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة؛ لأن السهمان كانت للغائبين. وقوله: يأخذ رسول الله ﷺ الخمس أي يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَرَسُولِهِ﴾ (الأنفال: ٤١)، فيأخذ لنفسه حصةً واحداً من الخمس، ويصرف الأخرى الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. وأعلم أن هذه المعاملة مع أهل خيبر كانت برضى الغائبين وأهل السهمان، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم، وصار لكل واحد سهم معلوم.

قوله: "فلما دنا عمر قسم خيبر" يعني قسمها بين المستحقين، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم عنها. قوله: "أفأجلاهم سم إلى تيماء وأربحاء" هما ممدودتان، وهما قريتان معروفتان، وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة؛ لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها ليست من الحجاز، والله أعلم.

## [٢- باب فضل الغرس والزرع]

٣٩٦٥- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ الشَّيْءُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٦- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ يَسِيرَ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، أَوْ يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٧- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

٣٩٦٨- (٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: "يَا أُمُّ مَعْبُدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: "فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

## ٢- باب فضل الغرس والزرع

قوله ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ الشَّيْءُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ". وفي رواية: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ". وفي رواية: "إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٩٦٩- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مَيْسَرٍ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: عَنْ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مَيْسَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ، وَكَتَبْتُهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِخَوَرٍ حَدِيثٍ عَطَاءٍ وَأَبِي الزَّيْبِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

= فوائد هذه الأحاديث: في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها، فقيل: التجارة، وقيل: الصنعة باليد، وقيل الزراعة، وهو الصحيح،\*\* وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من "شرح المذهب". وفي هذه الأحاديث أيضاً أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما.

شرح الغريب والتوفيق بين الروايات في ذكر كنية الصحابية الأنصارية: وقوله ﷺ: "ولا يرزؤه": هو يرزؤه ثم زاي بعدها همزة أي يتقصه ويأخذ منه. قوله في رواية الليث: "عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصاري في نخل لها"، هكذا هو في أكثر النسخ: "دخل على أم مبشر"، وفي بعضها: "دخل على أم معبد أو أم مبشر"، قال الحفاظ: المعروف في رواية الليث أم مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره "أم معبد" كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً "أم مبشر"، فحصل أنها يقال لها: أم مبشر وأم معبد وأم مبشر، قيل: اسمها الخليلدة بضم الخاء، ولم يصح، وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت وباعت.

قوله: "حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق أخو بني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله": قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث عمرو بن دينار، والمعروف فيه أبو الزبير عن جابر. قوله: "عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، زاد عمرو في روايته "عن عمار"، وأبو بكر في روايته "عن أبي معاوية"، فقالوا: عن أم مبشر" إلى آخره: هكذا وقع في نسخ مسلم وأبو بكر، ووقع-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فينبغي أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المنشر لانقطاع الطرق، كانت التجارة أفضل وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد، كانت الصنعة أفضل، وهذا حسن. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٧٥)

٣٩٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْغُبَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ".

٣٩٧١ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ تَحْلًا لِلْأُمِّ مَبَشِّرٍ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا التَّحْلَ؟ أَمْسَلِمَ أَمْ كَافِرٌ؟" قَالُوا: مُسْلِمٌ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.

= في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم: الصواب أبو كريب؛ لأن أول الاستاد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث، ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر، وهذا واضح وبين، والله تعالى أعلم.

## [٣- باب وضع الجوائح]

٣٩٧٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ يَغْتَمِ مِنْ أَحَبِّكَ ثَمَرًا، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَيَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ يَغْتَمِ مِنْ أَحَبِّكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَحَبِّكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟".

٣٩٧٣- (٢) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٧٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الشَّجَلِ حَتَّى تَرْهُو، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمِ تَسْتَحِلُّ مَالِ أَحَبِّكَ؟.

## ٣- باب وضع الجوائح

أقوال أهل العلم في هلاك الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في ضمان البائع أو المشتري: اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالثغلية بينه وبينها، ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليهِ وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة، لكن يستحب.

وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر، وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وقوله ﷺ: فلا يحلُّ لك أن تأخذ منه شيئاً، ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها، فكأنها تلفت قبل القبض، فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها فكثر دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفتقر إلا ذلك، وحسوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثر دينه إلى آخره، بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفرط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من=

٣٩٧٥- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُرْهِى، قَالُوا: وَمَا تُرْهِى؟ قَالَ: تَحْمَرُ، فَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فِيمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟.

٣٩٧٦- (٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنْ لَمْ يُنْعَمْهَا اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟".

٣٩٧٧- (٦) حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِیَشْرِ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ -وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَشْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا.

-ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحل لكم مطالبة ما دام معسراً، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم.\*\*

فقه الحديث وأقوال الأئمة في مطالبة المديون المعسر وملازمته: وفي الرواية الأخيرة: اتعاون على البر والتقوى، ومواساة المحتاج ومن عليه دين، والحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكي عن ابن شريح حبه حتى يقضي الدين، وإن كانت قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة ملازمته،\*\* وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل ؓ.

قوله: "حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حيد عن أنس أن النبي ﷺ قال: "إِنْ لَمْ يُنْعَمْهَا اللَّهُ فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟".

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة؛ لأن المبيع إذا حلى بينه وبين المشتري صار في ضمان المشتري، ولا فرق بين الثمار والثياب وغيرها، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٨٣)

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة ؓ: يجوز للغرماء ملازمته، وأخذ فضل كسبه مهما وجدوا، وعند الصاحبين: لا يجوز الملازمة بعد التقفيس. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٨٦)

= استدرك الإمام الدار قطني: قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمدًا؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس، وهو الصواب، وليس من كلام النبي ﷺ، فاسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس، وجعله مرفوعاً، وهو خطأ.

قوله: "قال أبو إسحاق حسبي عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بهذا": أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفيان، روى هذا الكتاب عن مسلم، ومراده: أنه علا برجل، قصار في رواية هذا الحديث، كشيخه مسلم بينه وبين سفيان بن عيينة واحد فقط، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [٤- باب استحباب الوضع من الدين]

٣٩٧٨- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاغَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ"، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَاتِهِ: "خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ".

٣٩٧٩- (٢) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ الْأَشَجِّ هَذَا الْإِسْنَادَ بِثَلَاثَةٍ.

٣٩٨٠- (٣) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَائِيَّةٌ أَصَوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمَتَانِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفُ؟" قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَهُ \* أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

## ٤- باب استحباب الوضع من الدين

قوله: "وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي". الجواب عن كون هذا الحديث (وحدثني غير واحد) من الأحاديث المقطوعة: قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا.

\* قوله: "أنه": أي ذلك أحب هذا من كلام ذلك الرجل للنبي ﷺ، فإنه لما فهم من كلامه ﷺ أنه ما رضي على حلقه على أنه لا يفعل ما يطالب منه صاحبه قال: فله أي لصاحبه ما أحب، وهذا عذوف بينه قوله: أي ذلك المذكور من الأمرين أحب أي فهو له. والمقصود أن صاحبه إن أحب الوضع فله ذلك أي أطاوعه في الوضع، وإن أحب الرفق والإمهال والتأجيل فله ذلك، أي أطاوعه فيه، والله أعلم، والإشارة بذلك إلى المتعدد كثير وارد في الكلام، ومنه قوله تعالى: عَزَّ وَجَلَّ، والحديث من هذا القبيل كما لا يخفى، ويمكن أن يجعل أي في قوله: فله أي ذلك موصولة مبتدأ خبره الجار والمجرور المتقدم، وجملة أحب صلة له، والعائد محذوف أي فله أي الأمرين أحبه. وهذا أقرب من جعل كلمة "أي" شرطية كما في الوجه الأول، فافهم.

٣٩٨١- (٤) حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ - قَالَ: أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ - أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرَدٍ \*\* دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ بِسُجْفِ حُجْرَتِهِ، وَتَأَذَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ يَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُمْ فَأَقْضِهِ".

٣٩٨٢- (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذَرَدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ.

٣٩٨٣- (٦) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى النَّيْتُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَأَشَارَ يَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ التَّصَنَّفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

=الشرح؛ لأن مسلماً لم يذكر من سماع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني الثقة، أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع، ولا من المرسل، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان، فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكن قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: "غير واحد" البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج، وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل في كتاب النعان، وفي كتاب الفضائل، والله أعلم.

قوله: "وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة: هذا أحد الأحاديث =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ابن أبي حذرَدٍ" اسمه عبد الله بن أبي حذرَد الأسلمي، كما وقع مصرحاً في رواية ابن هرمز في آخر الباب. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩١، ٤٩٠)

=المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى معلقاً، وسبق في التَّعْمُّ مِثْلُهُ هذا الإسناد، وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الثَّيْث، رواه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير عن الثَّيْث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر ابن ربيعة. قوله: "وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه". أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الثَّيْن، ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإبداء ونحو ذلك إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أبْنُ الْمَتَالِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفُ؟" قَالَ: أَمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ؟ الْمَتَالِي: الْخَالِفُ، وَالْأُيَّةُ: الْيَمِينُ، وَفِي هَذَا كَرَاهَةُ الْخَالِفِ عَلَى تَرْكِ الْخَيْرِ وَإِنْكَارِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ خَيْرًا أَنْ يَحْسَبَ فَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَفِيهِ الشَّفَاعَةُ إِلَى أَصْحَابِ الْخُفُوقِ، وَقَبُولُ الشَّفَاعَةِ فِي الْخَيْرِ.

قوله: "تَقَاضَى ابْنُ أَبِي سَدْرَةَ دَيْثًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاهُمْ:" مَعْنَى تَقَاضَاهُ: طَالَبَهُ بِهِ، وَأَرَادَ قَضَاءَهُ، وَحَدَّرَ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالرَّاءِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حَوَازِ الْمَطَالِبَةِ بِالَّذِينَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالشَّفَاعَةُ إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ الْخُصُومِ، وَحَسَنَ التَّوَسُّطِ بَيْنَهُمْ، وَقَبُولُ الشَّفَاعَةِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَحَوَازِ الْإِشَارَةِ وَاعْتِمَادُهَا لِقَوْلِهِ: فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعَّ الشُّطْرَ. قوله: "اَكْشَفَ سَحَابَ حَجْرَتِهِ:" هُوَ يَكْسِرُ السَّيْنَ وَفَتْحَهَا لَفْتَاك وَإِسْكَانَ الْحَبِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه]

٣٩٨٤- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ-: "مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْتَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ -أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ- فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ".

## ٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه

قوله: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: "حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو بكر بن محمد بن عمرو وعمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سقت، قوله ﷺ: "من أدرك ماله بعته عند رجل قد أفلس، فهو أحق به من غيره". وفي رواية: "عن النبي ﷺ في الرجل الذي يبعده إن وجد عنده ابتاع، ولم يعرف أنه لصاحبه الذي باعه".

أقوال أهل العلم في البائع يجد سلعته عند المفلس أو بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون أسوة للقرماء: اختلف العلماء فيمن اشترى سلعةً فأفلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحافله، فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء شتمها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بل تتعين المضاربة، وقال مالك:-

قوله: "فمن أحق به من غيره": محمول على ما إذا كان سائلاً لما سيحىء من قوله: ولم يعرفه، وقد أخذ بهذا الحديث الجمهور، ومن لم يأخذه بحمله على ما إذا أخذه على سوم الشراء مثلاً أو على البيع بشرط الخيار للبائع، أي إذا كان الخيار للبائع، والمشتري مفلس، فالأنسب له أن يختار الفسخ، ولا يخفى أنه تأويل بعيد بل باطل عند حدة النظر. وقد ذكر أن البائع على هذا التأويل أن ظاهر الحديث يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَضَرُوا إِلَى مِيَسْرِدْهِمْ حَيْثُ لَمْ يَشْرَحْ لِلدَّائِنِ عِنْدَ الْإِفْلَاسِ إِلَّا الْإِنْتَظَارَ، وَلَا يَخْفَى أَنْ الْإِنْتَظَارَ فِيمَا لَا يَوْجَدُ عِنْدَ الْمَفْلُوسِ، وَلَا كَلَامٌ فِيهِ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِيمَا وَجَدَ عِنْدَ الْمَفْلُوسِ، وَلَا يَدُ أَنْ الدَّائِنِينَ يَأْخُذُونَ ذَلِكَ الْمَوْجُودَ عِنْدَهُ، وَالْحَدِيثُ يَبِينُ أَنَّ الَّذِي يَأْخُذُ هَذَا الْمَوْجُودَ هُوَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ، وَلَا يَجْعَلُ مَقْسُومًا بَيْنَ ثَمَامِ الدَّائِنِينَ، وَهَذَا لَا يَخَالِفُهُ الْقُرْآنُ وَلَا يَقْتَضِي حِلْفَهُ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٩٨٥- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلٌّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ، وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رَوَاتِهِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ فَلَسَ.

٣٩٨٦- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْذَمُ، إِذَا وَجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ "أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ".

٣٩٨٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ".

= يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت، واحتج الشافعي هذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشي، يروي عن علي وابن مسعود ﷺ وليس بثابت عنهما.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: واعتراضا عليه بأن مداره على خلاص بن عمرو، ولا يصح سماعه عن علي، إنما كان يحدث عن كتاب، وأجاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل وغيره كما في ميزان الاعتدال: (١: ٦٥٨)، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي ﷺ في كتاب الجهاد من المحلى، ذكره المارديني في الجوهر النقي (٦: ٤٤) في آخر باب من قال: الرهن مضمون، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤: ٢٩٦)، واستدلال الإمام غمد ﷺ بحديثه دليل على صحته عنه.

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء، =

٣٩٨٨- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَا: "فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ".

٣٩٨٩- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ - قَالَ حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا: مَتَّصُرُ بْنُ سَلَمَةَ -: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ، عَنْ خَنِيْمِ بْنِ عِرَاكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَقْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا".

= ضبط الأسماء وتصويب ما هو الصواب في السند: قوله: "حدثنا محمد بن الشئب حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة عن قاتدة عن النضر بن أنس"، ثم قال: "وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد"، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، في الإسناد الأول "شعبة" بضم الشين المعجمة، وهو شعبة بن الحجاج، وفي الثاني "سعيد" بفتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي عروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي، قال: ووقع في رواية ابن ماعان في الثاني "شعبة" أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والصواب الأول. التوفيق بين الروایتين ذكر في أحدهما كنية الراوي وفي الأخرى اسمه: قوله: "وحدثني محمد بن أحمد =

حوليس فيه ذكر الإفلاس، وقد صرح الإمام محمد في كتاب الحجة، حيث قال: "جاء الحديث عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال في الموت أنه أسوة للغرماء"، ثم قال: "وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرجل ولا يدع مالا"، فكانه يفتي بغير الإفلاس على الموت، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر علي عليه السلام، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل النخعي والشعي والثوري وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء، مما يدل على أهم كان عندهم أثر علي صريحا في ذكر الإفلاس، والله أعلم. (إلى أن قال:): ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤبدة، وإنما استدلال الإمام أبي حنيفة عليه السلام بالأصول الثابتة المجمع عليها، وهي المبيع ينتقل إلى منك المشتري فور تمام العقد، وإلى ضمانه فور تمام القبض، وهو مفاد الحديث المشهور: "الخروج بالضمان"، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري، لا ترجيح للبائع فيها على بقية الغرماء.

وأما حديث الباب فقد حمله الحنفية على الغصوب والودائع العواري والمقبوض على سوم الشراء، فإن صاحبها أحق بها من غيره؛ لكونها في ملكه. (إلى أن قال:): فحمل الحديث على المبروق والمغصوب والودائع والعواري والمقبوض على سوم الشراء أولى، عملا بلفظ الحديث، ولو حملناه على المبيع كما فعله الجمهور، لخرج لفظ الحديث عن حقيقة، والحقيقة أولى من المجاز. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧)

عن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزازي قال حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزازي قال حجاج: منصور بن سلمة قال: أخبرنا سليمان بن بلال، هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المحقة، قال حجاج منصور بن سلمة، ومعناه: أن أبا سلمة الخزازي هذا اسمه منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض: أنه وقع في معظم بلادهم ولعمامة روايتهم، قال حجاج: حدثنا منصور بن سلمة، فزاد لفظة "حدثنا"، قال القاضي: والصواب حذف لفظة "حدثنا" كما وقع لبعض الرواة، قال: ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول عني أن المراد أن محمد بن أحمد كناه، وحجاج سماه.

\* \* \*

## [٦- باب فضل إنظار المعسر]

٣٩٩٠- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَتَّصُورٌ عَنْ رَبِيعٍ  
ابْنِ جَرَّاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ  
كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَذَاهُ النَّاسَ،  
فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُسِيرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَحَوَّزُوا عَنْهُ".

٣٩٩١- (٢) حَدَّثَنَا عَمِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ- قَالَا:  
حَدَّثَنَا حَبِيبٌ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ  
وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا  
أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطْلُبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمُسِيرَ وَآتَجَاوُزُ عَنِ  
الْمُعْسُورِ،\* فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

## ٦- باب فضل إنظار المعسر

قوله: "كنت أطلب المسير، فأمر مسائي أن ينظروا المعسر، ويتجاوزوا عن الموسر، قال الله: تجاوزوا عنه". وفي  
رواية: "كنت أقبل المسير، وأتجاوز عن المعسر". وفي رواية: "كنت أنظر المعسر، وأتجاوز في المسكة أو في  
المقدار". وفي رواية: "أكد من حللي المجرى، فكنت أيسر عن المسير وأنظر المعسر".

شرح الكلمات وفوائد أحاديث الباب: فقوله "فتياني" معناه غمائي، كما صرح به في الرواية الأخرى،  
والتجاوز والتجاوز معناه: المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير، كما قال: "أتجاوز في  
المسكة". وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر، والوضع عنه، إما كل الدين، وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل  
المسامحة في الاقتضاء وفي الاستيفاء، سواء استوفى من موسر أو معسر، وفضل توضع من الدين، وأنه لا يختفر  
شيء من أفعال الخير، فلهذا سبب السعادة والرحمة. وفيه جواز توكيل العبد والإذن لهم في التصرف، وهذا على  
قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا، فوله: "الميسور والمعسر" أي أخذ ما تيسر وأسامح بما تعسر.

\*قوله: "أقبل المسير، وأتجاوز المعسر"، أي الشيء المعسر، و"أقبل" بفتح الهمزة والياء الموحدة من القبول،  
والميسر ما تيسر من الدين، وعند أبي جعفر "أقبل" بضم الهمزة من الإقالة، والميسور على هذا: صاحب الشيء  
الميسور، والمعسر: صاحب الشيء المعسر، لأنه لا يقال للفرج: معسر ولا ميسور، ذكره الأبي.



٣٩٩٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ "أَنَّ رَجُلًا مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِمَّا ذُكِّرَ وَإِمَّا ذُكِّرَ\* فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَحَوِّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ التَّقْدِ، فَعُفِّرَ لَهُ"، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٣- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: "أَتَيْتُ اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا- قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْحَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَحَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي".

فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَحَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَحَاوَزُوا عَنْهُ".

بيان الصواب في الإسناد: قوله: "حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربيع بن جَرَّاش عن حذيفة"، ثم قال في آخر الحديث: "فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا".

\*قوله: "فقبل له: ما كنت تعمل؟ قال: فإما ذُكِّرَ وإما ذُكِّرَ"، هذا القول كالتفسير لدخول الجنة وبيان لسبب دخوله، أي: أنه داخل الجنة بهذا الطريق حيث قيل له ما كنت تعمل، ثم عفر له، والفاء فيه تفسيرية مثلها في قوله تعالى: ﴿فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يُقَادِمُ﴾، ويحتمل أن يقال: أنه سأله بعض أهل الجنة عن سبب الدخول بعد دخوله، أو رآه أحد في الرواية، فسأله. والوجه الأول ألصق بسائر الروايات، والله تعالى أعلم.

٣٩٩٥- (٦) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْلَاحٍ - قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ: إِذَا أَتَيْتِ مُعْسِرًا فَتَحَاوَرِ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَحَاوَرُ عَنْكَ، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَحَاوَرَ عَنْهُ".

٣٩٩٦- (٧) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

٣٩٩٧- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ جِدَاشٍ بْنُ عَجْلَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْقَسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ".

٣٩٩٨- (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

= سمعناه من في رسول الله ﷺ، هكذا هو في جميع النسخ، فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبة ابن عامر فيه رواية، قال الدارقطني: والوهوم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر، قال: وصوابه عقبة بن عمر وأبو مسعود الأنصاري، كذا رواه أصحاب أبي مالك "سعد بن طارق"، وتابعهم يُعَيَّنُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ وعبد الملك بن عمر ومنصور وغيرهم عن ربعي عن حذيفة، فقالوا في آخر الحديث: فقال عقبة بن عمر وأبو مسعود، وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونعيم وعبد الملك، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْقَسْ عَنْ مُعْسِرٍ" كُرب بضم الكاف وفتح الراء: جمع كربة، ومعنى "يَنْقَسْ" أي يمد ويلجأ بالمطالبة، وقيل: معناه يفرج عنه، والله أعلم.

## [٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي]

٣٩٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْيٍ فَلْيَتَّبِعْ".  
 ٤٠٠٠- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ أَجْمَعًا: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## ٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي

شرح الغريب: قوله ﷺ: "مطل الغني ظلم": قال القاضي وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أدائه، فمطل الغني ظلم وحرام، ومطل غير الغني ليس بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور، ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لنية المال أو لغیر ذلك، جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أن المُعْصِرَ لا يحل حبسه ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر، وقد سبقت المسألة في باب المُفْلِسِ، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن الماطل هل يفسق وتُرَدُّ شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبينا اشتراط التكرار، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم "لي الواحد يحل عرضه وعقوبته". "الملي" بفتح اللام وتشديد الياء وهو المَطْلُ، "والواحد" بالجييم: الموسر، قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمني ومطلي، وعقوبته الحبس والتعزير.

قوله ﷺ: "وإذا أتيع أحدكم على ملي فليتب": هو بإسكان التاء في "أتيع"، وفي "فليتب"، مثل: أخرج فليخرج، هذا هو الصواب المشهور في الروايات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يشدها في الكلمة الثانية، والصواب الأول، ومعناه: إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرَّجُلَ لِحَقِّي أتبعه تباعاً، فأتا تبع وإذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا لَكُمْ غُلَامًا يَوْماً تَبِيعًا﴾ (الإسراء: ٦٩)، ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحباب له قبول الحوالة، وحملوا الحديث على التدب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واجب؛ لظاهر الأمر، وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

\*قوله: 'مطل الغني': الإضافة إلى الفاعل، أي مطل المديون الغني القادر على الأداء، وتأخيره عن وقته مع القدرة عن الأداء ظلم. وقيل: إنما إلى المفعول، أي تأخير دين الدائن الغني عن وقته ظلم، فكيف الدائن الفقير!

## ٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلاً،

٤٠٠١- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

٤٠٠٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْحَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

٤٠٠٣- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ".

## ٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه لرعي الكلاً،

### وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

شرح "النهي عن بيع فضل الماء": أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاً، فمعناه: أن تكون لإنسان يزرع مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاً خوفاً على مواشيهم من العطش، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلاً.

وأما الرواية الأولى: "نهي عن بيع فضل الماء"، فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلاً، ويحتمل أنه في غيره، ويكون في تنزيهه،\*\* قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة، كما ذكرناه بشروط: أحدها: أن لا يكون-

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو التنزيه؟ فرجح الطيبي حمله على كراهة التنزيه، وحكى صاحب التوضيح حرمة عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقاً، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية، لا للزرع، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني، ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع، بل يوجب البذل في الجميع، كما في أموال أبي عبيد (ص ٣٠٢) ووجه الفرق بين المواشي والزرع أن الماشية ذات روح يخشى عليها الموت بالعطش، بخلاف الزرع، كما في عمدة القاري (٦: ٨)، (تكملة فتح المهمل: ١/٥٢٣).

٤٠٠٤ (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ -وَالْتَفِظْ لِحَرَمَلَةَ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْتَنُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْتَمِنُوا بِهِ الْكَلَاءُ".

٤٠٠٥ (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَاعٍ بِهِ الْكَلَاءُ".

=ماء آخر لمستغنى به. والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه. واعلم أن المذهب الصحيح أن من تبع في ملكه ماء صدر مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه، هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، بل يكون أخص به، وهذا غلط ظاهر.

وأما قوله: "لا يباع فضل الماء لباع به الكلاء": فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا، وهناك كلاء لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باع الكلاء المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً هذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لهرد زيادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاء، فمقصودهم تحصيل الكلاء، فصدر بيع الماء كأنه باع الكلاء، والله أعلم.

شرح الغريب: قال أهل اللغة: الكلاء مهموز مفصور هو الثبات سواء كان رطباً أو يابساً، وأما الحشيش والهشيم فهو مختص باليابس، وأما الخلى" فمقصور غير مهموز، والعشب مختص بالرطب. ويقال له أيضاً: الرطْب بضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: "فهي من بيع لأرض لشحراث": معناه: هي عن إيجارها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إيجارها بالذراهم والنياب ونحوها، ويتأولون النهي تأويلين: أحدهما: أنه هي تزيه ليعتادوا إيجارها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إيجارها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع، وخمسة القائلون يمنع المزارعة على إيجارها بجزء مما يخرج منها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "هي عن صراب الجمل": معناه: عن أجرة ضرابه، وهو غسب الفحل، المذكور في حديث آخر، وهو يفتح العين وإسكان السين المهملين وبالياء الموحدة.

= أقوال العلماء في إجارة المذكر من الحيوان للضراب: وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استجاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أقرّاه المستأجر لا يلزمه المُسْتَأْجِر من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غَرَرٌ مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استجاره لضراب مدة معلومة، أو لضربات معلومة؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهي على التنزيه والحَثُّ على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض، والله أعلم.

\*\*\*

## [٩- باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي]

٤٠٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

٤٠٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

## ٩- باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور

شرح الغريب: أما مهر البغي: فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماه مهرًا لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين. وأما حلوان الكاهن: فهو ما يعطاه على كهنته، يقال منه: حللته حوائًا إذا أعطيته، قال الهروي وغيره: أصله من الخلوة، شبه بالشيء الخلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة، ولا في مقابلة مشقة، يقال: حللته إذا أعطته الخلو، كما يقال: غسلته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة عند مدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بنتنا.

إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجرة المغنية والناتحة: قال البغوي من أصحابنا والفاضل عياض: أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن؛ لأنه عوض عن محرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغنية للمغنى، والناتحة للنوح، وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإمام، فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه، لا بالغزل والخطابة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال حلوان الكاهن الشنع والصميم. الفرق بين الكاهن والعراف: قال الخطابي: وحلوان العراف أيضاً حرام، قال: والفرق بين الكاهن والعراف، أن الكاهن: إذا يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره الخطابي في "معالم السنن" في كتاب البيوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكواثر، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور

٤٠٠٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "شَرُّ الْكُتْبِ مَهْرُ النِّعَى وَثَمَنُ الْكَلْبِ وَكُتُبُ الْحَجَّامِ".

٤٠٠٩ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْنِمٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ النِّعَى خَبِيثٌ، وَكُتُبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ".

مقدمة الباب يستدل به على موافعها، كالشيء يسرق، فيعرف المظنون به السرقة، ونحوه المرأة بارية، فيعرف من تصدقها، ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى المُنْحَمَ كهنا، قال: وحديث النبي عن تيان الكهنة يستدل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم، والرجوع إلى قوله، ومنهم من كان يدعو تطيب كهنا، وربما سموه عرفا، فهذا غير داخل في النهي، هذا آخر كلام الخطابي. قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابنا في آخر كتابه "الأحكام السلطانية": ومنع الخنثى من يكتسب بالكهانة والمهوى، ويؤدب عليه الأحد ونعطي، والله أعلم.

أقول أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب: وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب وكونه خبيثا، فيدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يحل ثمنه ولا قيسه على مثله، سواء كان معصا أم لا. وسواء كان مما يجوز فتوه أم لا، وهذا قال جماهير العلماء منهم أبو هريرة والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم وحماد والشافعي وأحمد ودود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي حوز بيع كسب تصيد دون غيره. وعن مالك روايات: إحداهما لا يجوز بيعه، ولكن تحب القيمة على مثله. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تحب القيمة على مثله، دليل الجمهور هذه الأحاديث. وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كتب صيدا، وفي رواية لا كتباً ضريراً، وأن عثمان غرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعراً. وعن =

قوله: "كسب الخيول": ظاهر الحديث يفيد حرمة مطلقا، ولكن بعض الأحاديث يفيد الحرمة في حق آخر دون العبد. وعلى هذا لا يعارض هذا الحديث ما ثبت من إعطائه ثمنه لأخر الذي حرمه، لأنه معلوم أنه كان عبداً على أنه يجوز أنه ثمن ما أعطاه بطريق الأجر بل بطريق النكر، والله تعالى أعلم.

وقال في نكمة فتح الملهم. والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات، كما عترف به الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٣) وفي التلخيص (٣: ٤). وقال الزبيدي في عقود الجواهر (٢: ٣) هذا "سند جيد". (نكسة فتح الملهم: ٥٢٧/١)



٤٠١٠ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الثَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٠١٢ - (٧) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ؟ قَالَ: رَجَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

= ابن عمرو بن العاص الثوري في إطلاقه، فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث،\* وقد أوضحناها في "شرح المذهب" في باب ما يجوز بيعه.

اختلاف أهل العلم في كسب الحمام: وأما كسب الحمام وكونه حبيئاً، ومن شر الكسب، ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحمام. فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحمام، ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد.

وقال في رواية عنه قال بها فقهاء الحنابلة: يحرم على الحر دون العبد، واعتدلوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس عجلير "أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحمام أجراً"، قائلوا: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه، والارتفاع عن ذنب الأكساب واغت على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل.

\* قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملة فأحاديث استحباب كلب الصيد، أو الكلب المعلم، أو الكلب الضاري، من عموم النهي مروية عن عدة من الصحابة، كلها بطريق عديدة، وإن هذه الطرق ولو سلم ضعف بعضها بوحدها، فإنها مؤيدة بطرق أخرى، ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدل على صحة أصل الحديث، فإنكار جميعها لا سبيل إليه. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وسائر الأحاديث التي ورد فيها النهي عن ثمنها مطلقاً، فقد حملها الإمام محمد رحمه الله في الحجة (٢: ٧٥٨) على النسخ.

(إلى أن قال:) وقد أحاط بعض الحنفية عن حديث الباب بأن النهي عن ثمن الكلب ليس للتحريم، بل هو لإظهار الدنائة فيه والدليل عليه أنه مقرون بالنهي عن كسب الحمام في بعض الروايات، وعن ثمن الحر في بعضها، ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٢٩، ٥٣١)

- أقوال العلماء في النهي عن ثمن السنور: والرد على الخطابي وابن عبد البر: وأما النهي عن ثمن السنور: فهو محمول على أنه لا ينفع، أو على أنه لم يثبت حتى يعتاد الناس هبته وإعثاره والسماحة به كما هو الغالب. فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا منجبتاً ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة وطائوس ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه، واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتبر، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كما قالوا بل الحديث صحيح، رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر: أنه لم يرو عنه أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه، كما تروى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، فهذا ثقتان روياه عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً والله أعلم.

.....

## [١٠ - باب الأمر بقتل الكلاب: وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها...]

٤٠١٣ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

٤٠١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٠١٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَنْتَبِعُ\*\* فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا تَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ\* كَلْبَ الْمُرِيَةِ\*\* مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، تَبْعُهَا.

## ١٠ - باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها،

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضرر فيه: أجمع العلماء على قتل الكلب، والكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المقفل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وإن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم. قال القاضي: وعندي أن النهي أولاً كان عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل-

\* قوله: "إن لنقتل المريّة": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الباء تصغير المرأة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "انفست": يعنى تفر، فنتشر، وابتعث الرجل إذا تفر، ومضى ذاهباً لقضاء حاجته، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كلب المريّة": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الباء، تصغير المرأة، والأصل المريّة، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

٤٠١٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَّةً، فَقِيلَ لِبْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا.

٤٠١٧ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَلَفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ يَكْلِبُهَا فَتَقْتُلُهَا، ثُمَّ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: "عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ".

=جميعها، ثم غي عن قتلها ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية، وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل خصوصاً بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر.

الكلام في اقتناء الكلاب: وأما اقتناء الكلاب: فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزُّرع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الثَّور والدرور ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يجوز، لظاهر الأحاديث، فإنها مصرحة بالنهي إلا للزرع أو صيد أو ماشية، وأصحها: يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة، وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصَّيد أو الزُّرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا، أصحهما جوازه.

توجيه قول ابن عمر "أن لأبي هريرة زرعاً": قوله: "قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً": وقال سالم في الرواية الأخرى: "وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث، وكان صاحب حرث". قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زَرْعٍ وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اقتناؤه للزرع من رواية ابن المغفل، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البخلي عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بذاتها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ، فرواها، ونسبها في وقت، فتركها. والخاص أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

شرح الغريب. قوله ﷺ: "عليكم بالأسود البهيم ذي النُّقْطَتَيْنِ، فإنه شيطان": معنى البهيم: الخالص السواد، وأما النقطتان، فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف.

٤٠١٨ - (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ مَطْرُفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بِالْهَمِّ وَيَالِ الْكِلَابِ؟" ثُمَّ رَخَّصَ فِي كُلِّبِ النَّصِيدِ وَكُلِّبِ الْغَنَمِ.

٤٠١٩ - (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كُلِّبِ الْغَنَمِ وَالنَّصِيدِ وَالزَّرْعِ.

٤٠٢٠ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِي نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

أَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي صَيْدِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ: وَقَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّهُ شَيْطَانٌ": اِحْتِجَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ، وَلَا يَحِلُّ إِذَا قُتِلَ؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ، وَإِنَّمَا حَلُّ صَيْدِ الْكَلْبِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَجَاهِلِي الْعُلَمَاءُ: يَحِلُّ صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ كَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ إِخْرَاجَهُ عَنْ جِنْسِ الْكِلَابِ، وَلِهَذَا لَوْ وُلِعَ فِي بَنَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَجِبَ غَسْلُهُ كَمَا يَغْسَلُ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ الْأَبْيَضِ.

قَوْلُهُ ﷺ: "أَمَا بِالْهَمِّ وَيَالِ الْكِلَابِ"، أَيِ مَا شَاغَلَهُمْ أَيْ لِيَتْرَكُوهُ.

بَيَانُ إِخْرَاجِ "ضَارٍ" وَ"ضَارِي" فِي رِوَايَةِ الْجَوْزِيِّ: قَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِي": هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ "ضَارِي" بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا "ضَارِيًا" بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْيَاءِ مَنْصُوبًا، وَفِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ"، وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّ الْأَوَّلَ رَوَاهُ "ضَارِي" بِالْيَاءِ، وَ"ضَارٍ" بِحَذْفِهَا وَ"ضَارِيًا"، فَأَمَّا ضَارِيًا فَهُوَ ظَاهِرُ الْإِخْرَاجِ، وَأَمَّا "ضَارِي وَضَارٍ" فَهُمَا بِمَجْرُورٍ عَلَى الْعِطْفِ عَلَى مَاشِيَةٍ، وَيَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ: كَمَا فِي الْبَارِدِ وَسُجْدِ الْجَامِعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجَانِبُ الْغَرْنَ﴾ (الْقَصَصُ: ٤٤)، وَ﴿وَلَا تُزِ الْأَجْرَةَ﴾ (يُوسُفُ: ١٠٩)، وَسَبَقَ بَيَانُ هَذَا مَرَّةً، وَيَكُونُ ثَبُوتُ الْيَاءِ فِي "ضَارِي" عَلَى اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الْمَنْقُوصِ مِنْ غَيْرِ الْفِ وَوَلَامٍ، وَالْمَشْهُورُ حَذْفُهَا، وَقِيلَ: إِنَّ لَفْظَةَ "ضَارٍ" هُنَا صِفَةٌ لِلرَّجُلِ الصَّائِدِ صَاحِبِ الْكِلَابِ الْمُتَعَادٍ لِلنَّصِيدِ، فَسَمَاهُ ضَارِيًا اسْتِعَارَةً كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبِ صَائِدٍ". وَأَمَّا رِوَايَةُ: "إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ" فَقَالُوا: تَقْدِيرُهُ إِلَّا كَلْبَ ذِي كِلَابٍ ضَارِيَةٍ.

٤٠٢١- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

٤٠٢٢- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ- قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ حَنْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَةً أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

٤٠٢٣- (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".  
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ".

٤٠٢٤- (١٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ"، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

شرح الغريب: والضاري: هو المَعْتَمِّل للصيد، المعتاد له، يقال منه: ضَرَى الكلب يَضْري كضَرَى بشري، ضَرَا وضَرَاوَةً، وَأَضْرَاهُ صاحبه أي عوده ذلك، وقد ضَرَى بالصيد إذا لَهَجَ به، ومنه قول عمر رضي الله عنه: إنَّ لِلْحَمِ ضَرَاوَةً كضَرَاوَةِ الْحَمْرِ، قال جماعة: معناه أن له عَادَةً يَتَزَعُ إِلَيْهَا كَعَادَةِ الْحَمْرِ. وقال الأزهري: معناه أن لأهله عَادَةٌ فِي أَكْلِهِ كَعَادَةِ شَارِبِ الْحَمْرِ فِي مِلَازِمَتِهِ، وكما أن من اعتاد الحمر لا يكاد يَصِيرُ عَنْهَا، كذا من اعتاد اللحم.

قوله بِحُجْرٍ: انْقِصَ مِنْ أَجْرِهِ، وفي رواية: "مَنْ عَمِلَهُ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ". وفي رواية: "قِيرَاطٌ"، فأما رواية "عمله" فمعناه من أجز عمله. وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجز عمله.

التوفيق بين الروایتين: وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين، فقليل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، والمعنى فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة

٤٠٢٥- (١٣) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

٤٠٢٦- (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَالْأَلْفَظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

٤٠٢٧- (١٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضِي، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطًا كُلَّ يَوْمٍ". وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: "وَلَا أَرْضِي".

٤٠٢٨- (١٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ. ٤٠٢٩- (١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ".

٤٠٣٠- (١٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المداين ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمتين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التعليل، فذكر القيراطين. قال الروياني من أصحابنا في كتابه "البحر": -

٤٠٣١- (١٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٣٢- (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَنْبٍ صَيِّدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

٤٠٣٣- (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَوْعَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا حَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ"، قَالَ: أَتَيْتُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.

٤٠٣٤- (٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْثِيُّ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

-اختلفوا في المراد بما ينقص منه، ف قيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من مستقبله، قال: واختلفوا في محل نقص القيراطين، ف قيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل، والله أعلم.

أقوال العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب: واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب، ف قيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يلحق المأزني من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له؛ لا تخافه ما هي عن اتخاذه، وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يتلى به من وتويعه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب، والله أعلم. قوله ﷺ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا حَرْعًا"، المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع وماشية.

ضبط الاسم: وقوله: "أورد عليه سفیان بن أبی زہیر الشیثی"، هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم تون مفتوحة ثم همزة مكسورة منسوب إلى أزد شوعية بشين مفتوحة ثم تون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "الشثوي" بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شنوي بضم تون على الأصل.



## [١١- باب حل أجرة الحجامة]

٤٠٣٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: احْتَحَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَحَمَهُ أَبُو صَبِيَّةٍ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ، وَقَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ".

٤٠٣٦- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيَّ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْقِسْطُ الْبَحْرِيُّ،\*\* وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ".

٤٠٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَمْسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَامًا لَنَا حَجَّامًا، فَحَحَمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ بِصَاعٍ أَوْ مَدًّا أَوْ مَدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّفَ عَنْ ضَرْبَتِهِ.

٤٠٣٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَحَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ.\*\*

## [١١- باب حل أجرة الحجامة]

ذكر فيه من الأحاديث أن النبي ﷺ احتحم، وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سحناً لم يعطه، وقد سبق قريباً في باب نحر من الكلب بيان اختلاف العلماء في أجره الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية.

فوالله أحاديث الباب: وفيها إباحة التدوي وإباحة الأجرة على المعالجة بالتطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب=

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "القسط البحري": بضم القاف، ويقال له: كست أيضاً، أنه نوع من البخور (تكملة فتح الملهم: ٥٤٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "واستعط" هو صبغة ماضٍ من الاعتقال، وسينه أصلية، يعني: استعمل السعوط. والسعوط بفتح السين: ما يجعل في الأنف من الدواء. (تكملة فتح الملهم: ٥٤٨/١)

٤٠٣٩ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَكَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثٍ بِيَاضَةٍ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاً لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

-الحقوق والديون في أن يُخففوا منها، وفيها جواز بخارجة العيد برضاء ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعيده: تكتب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا، ويشترط رضاهما.

ضبط الاسم: قوله: "محمد بن عبيد" هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة، هو عبد لبيث بياضة اسمه نافع، وقبل: غير ذلك.

قوله: "ولا تُعْطَى حَسَاكُ بَاغِيَا" هو بغيين معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي، معناه: لا تغمروا خلق الصبي بسبب العثرة، وهي وجع الخلق بل داووه بالقسط البحري، وهو العود الهندي.

## [١٢- باب تحريم بيع الخمر]

٤٠٤٠- (١) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَتَّقِ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبْ وَلَا يَبِيعْ". قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

## ١٢- باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلْيَبِيعْهُ، وَلْيَتَّقِ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فَسَ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبْ وَلَا يَبِيعْ. قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا، يَعْنِي رَاقُوهَا. فقه الحديث واختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع: وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥). والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف، وهذا الخلاف في غير التنفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق. وفي هذا الحديث أيضاً بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه ﷺ تصحهم في تعجيل الانتفاع بما ما دامت حلالاً.

بيان علة تحريم الخمر: قوله ﷺ: "فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ" وفي الرواية الأخرى: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا". فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه،\*\* والعلة فيها عند الشافعي وموافقيه كونها نجسة أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة، فينحق بها جميع النجاسات كالسُّرْحِينِ وَذَرْقِ الْخِمَامِ وَغَيْرِهِ، وكذلك يلحق بها-

\*\* قال في تكملة فتح المفلهم: ولكن الخمر عن الحنفية: هي النبيذ من ماء العنب فقط، إذا اشتد وغلا، كما سيأتي في الأشربة إن شاء الله، فيحرم بيعها مطلقاً، وأما الأشربة المحرمة، أو المسكرة الأخرى فيبيعها منعقد عند أبي حنيفة، غير أنه يكره؛ لأن المنهي عنه في الحديث هو بيع الخمر، ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبيذ من ماء العنب، ففي-

(٤٠٤) - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَغَلَةَ السَّيِّئِ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعَصِّرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟" قَالَ: لَا، فَسَارَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ: أَمْرُهُ يَبِيعُهَا. فَقَالَ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا"، قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.

- ما ليس فيه منفعة مقصودة، كالشباع التي لا تصلح للاستيلاء والحشرات والحبة الواحدة من الجئطة وغير ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك. وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم شربه"، فمحمول على ما المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والغنم والحصار الأهلي، فإن أكلها حرام، وبيعها جائز بالإجماع. قوله ﷺ: "فمن أدركته هذه الآية"، أي أدركته حياً وبنته، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ مَنَاسِكًا يَوْمَ الْعِيدِ﴾ (المائدة: ٩٠) الآية.

أقوال أهل العلم في جواز تحليل الخمر وعدم جوازه: قوله: "فاستقبل الناس ما كان عندهم منها في طريق المدينة، فسفكوها": هذا دليل على تحريم تحليلها، وجوب المبادرة بإزالتها، وتحريم إمساكها، ولو جاز التحليل لبينه النبي ﷺ صم، ولما هم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نبه أهل الشاة الميتة على دباغ جلدها والانتفاع به، وممن قال بتحريم تحليلها، وأما لا تظهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه، وجوزه الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا انقلبت بنفسها خلاً فبظهر عند جميعهم، إلا ما حكى عن مسخون المالكى أنه قال: لا يطره.

ضبط الاسم: قوله: "عن عبد الرحمن بن وغلطة السيائي": هو حسين مهمل مفتوحة ثم ياء موحدة ثم همزة منسوب إلى سبأ. وأما "وغلطة" ففتح الواو وإسكان العين المهملة، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ. قوله ﷺ: "هل علمت أن الله قد حرمها؟" قال: لا، لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه هديتها وإمساكها وحملها وعزرها على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره،

«التقوم في غيرها من الأشربة على أصله. وقال أبو يوسف ومحمد بن محمد بن المطبوع من عصر العنب ونقيع التمر ونقيع الزبيب في حكم الخمر، فلا يتعد بيع هذه الأشربة الثلاثة أيضاً، ويتعد بيع ما سواها، هذا ملخص ما في الهداية. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٥٠، ٥٥١)

٤٠٤٢- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

٤٠٤٣- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا- جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ.\*

٤٠٤٤- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

-والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك، وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً تحريراً لا إثم عليه ولا تعزير. قوله: "فساراً إنساناً، فقال له رسول الله ﷺ: "ثم سارزأه؟" فقال: أمرته ببيعها". المسارور: الذي خاطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدى الراوية، كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية، وأنه رجل من قوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين، فظن أنه رجل آخر، وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان مما يجب كتمانته كتمه وإلا فذكره.

شرح الغريب: قوله: "فتفتح المزاد": هكذا وقع في أكثر النسخ "المزاد" بحذف الهاء في آخرها، وفي بعضها "المزادة" بالهاء، وقال في أول الحديث: أهدى راوية وهي هي. قال أبو عبيد: هما معني، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مزادة، وأما الراوية فاسم للبعير خاصة، والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد، فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا سميت راوية؛ لأنها تروى صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره، وقيل: لأنه يزاد فيها جلد ليتسع.

حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكسر: وفي قوله: "فتفتح المزاد" دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني -

\*قوله: "ثم نهى عن التجارة في الخمر...": أي لما حرم الربا ذكر عند ذلك الحرمة في تجارة الخمر لمناسبة بينهما، والله أعلم.

=الخمر لا تكسر ولا تُشقق، بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور، والثانية: يكسر الإناء، ويشق السقاء. وهذا ضعيف لا أصل له، وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان، فإنما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

بيان تأويل قولها: "لما نزلت الآيات": قولها: "لما أنزلت الآيات" من آخر سورة البقرة في الربا، خرج رسول الله ﷺ، فافتراحن على الناس، ثم حرم التجارة في الخمر، قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما نزل، أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخير بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أخير به مرة أخرى بعد نزول آية رُباً مؤكداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك، والله أعلم.

## [١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]

٤٠٤٥- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْخُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لَا، هُوَ حَرَامٌ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "عِنْدَ ذَلِكَ"، قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَحْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ".

## ١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

قوله: (عن جابر بن عبد الله أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام. فقال: يا رسول الله أرايت شحوم الميتة، فإنه يطلى بها السفن، ويدهن به الخلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها أحملوها ثم باعوها، فأكلوا ثمنها).

شرح الغريب: يقال: أحمل الشحوم وجسه أي أذابه.

أقوال العلماء في جواز الانتفاع بشحم الميتة: وأما قوله ﷺ لا هو حرام، فمعناه: لا تبيعوها فإن بيعها حرام، والضمير في "هو" يعود إلى البيع، لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن، والاستصباح بها، وغير ذلك مما ليس بأكل ولا في بدن آدمي، ولهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً، لعدم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما نصص، وهو الجلد المديوغ.\*\*

أقوال أهل العلم في جواز الانتفاع بالزيت والأدهان التي أصابها النجاسة: وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نجاسة، فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يجعل من الزيت صابون، أو يطعم العسل المتنجس للنحل، أو يطعم الميتة للكلاب، أو يطعم الطعام النجس لدوابه؟ فيه -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما الجمهور - ومنهم الخنفية - فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا انتفاع به أصلاً، فكلهم جمعوا الضمير راجعاً إلى الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه: "لا، من حرام". (تكملة فتح الملهم: ١/ ٥٦١)

٤٠٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ يَثْلُ حَدِيثَ اللَّيْثِ.

٤٠٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سُرَّةَ بَاعَ عَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ سُرَّةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَحَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا؟".

=خلاف بين السلف. الصحيح من مذهبنا: جواز جميع ذلك. ونقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، والليث بن سعد، قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه والليث وغيرهم وبيع الزيت النجس إذا بيته. \*\* وقال عبد الملك بن المنحشول وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء، والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر إذا قتلناه، وطلب الكفار شراءه، أو دفع عوض عنه. وقد جاء في الحديث: أن نوفل بن عبد الله المحزومي قتل المسلمون يوم الخندق، فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم لئني ﷺ فلم يأخذها، ودفعه إليهم. وذكر الترمذي حديثاً نحو هذا. قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، والعلة في الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت ينفع برضاها ففي صحتها بيعها خلاف مشهور لأصحابنا، منهم من منعه لظاهر النهي =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولعل الفرق على مذهب الحنفية بين شحم الميتة والزيت النجس: أن حرمة الانتفاع بشحم الميتة منصوصة في هذا الحديث؛ لزيادة التنفير عنها، ولم يرد نص على حرمة الانتفاع بما تنجس بأسباب خارجية، ولا ينبغي أن يقاس على شحم الميتة؛ لأن الشريعة بالغت في التنفير عن الخمر والخنزير والميتة، فجعلت عينها نجسا، وليس الأمر كذلك في المتنجسات الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٥٦١/١)



٤٠٤٨ - (٤) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٤٩ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهَا، وَأَكَلُوا أَلْمَانَهَا".

٤٠٥٠ - (٦) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهُ، وَأَكَلُوا لَمَنَّهُ".

حوإطلاقه، ومنهم من حوزه اعتماداً على الانتفاع، وتناول الحديث على ما لم يتطع برضاؤه أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة، وأما الميتة والخمر والخنزير: فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم.

الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة: قال القاضي: تَضَمَّنَ هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه، ولا يحل أكل لَمَنَّهُ، كما في الشُّحُومَ المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه حارية كان الأب وطنها فإنها تحرم على الابن، ويحل له بيعها بالإجماع وأكل لَمَنَّهَا. قال القاضي: وهذا تَمَوُّيه على مَنْ لا علم عنده؛ لأن حارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره، بخلاف الشُّحُومَ، فإنها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد، وكان ما عدا الأكل تابعاً له، بخلاف مَوْطُوءَةِ الأب، والله أعلم.

## [١٤ - باب الربا]

٤٠٥١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِرٍ".

٤٠٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ، فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعِهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذُنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ، وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِرٍ، إِلَّا يَدًا بِيَدٍ".

## ١٤ - باب الربا

ضبط كلمة "الربا" ومعناها: مقصور، وهو من ربا يربو، فيكتب بالألف، وتثنيته ربوان، وأجاز الكوفيون كبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في أوله، وغلطهم البصريون، قال العلماء: ردد كبه في المصحف بالواو، وقال القراء: إنما كبه بالواو؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم الربو، فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سبابة العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتخفيف للياء، قال: ويجوز كبه بالألف والواو والياء، وقال أهل اللغة: "الرماء" بالميم واحد هو الربا، وكذلك "الرؤية" بضم الراء والتخفيف لغة في الرِّبَا، وأصل الربا: الزيادة، يقال: ربا الشيء يَرْبُو إذا زاد، وأرَبَى الرجل، وأرْمَى عامل بالزَّنا، وقد أجمع المسلمون على تحريم الرِّبَا في الحسلة، وإن اختلفوا في ضابطه ونفاريه. قال الله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والبر والشعير، والتمر والملح =

= فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نقي نقياس، قال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة.

أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا: واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرها من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي، وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للفوت وتصلح له، فعدها إلى الريب؛ لأنه كالشمر، وإلى القطنية؛ لأنها في معنى الثمر والشعر.

وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرها، وإلى كل مكيل كالجص والأشتان وغيرها<sup>\*\*</sup>. وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوهما لا يكال ولا يوزن، وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي ربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً وموجلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعر وغيره من المكيل.

الأمر الملققة على عدم جوازها عند الجمهور: وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بنفسه، وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بنفسه حالاً كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقابض إذا باعه بنفسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعر؛ وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان بدأ بيد، كصاع حنطة بصاع شعر، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما تذكره - إن شاء الله تعالى - عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة. قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة سميت مرابطة، وإذا بيعت الفضة بذهب سمى صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل، والتفرق قبل القبض والتأجيل. وقيل: من صرفهما، وهو تصويتهما في الميزان، والله أعلم.

قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبِيعُوا الْفَسَادَ بِالْكَافِرِ إِلَّا سَوَاءٌ سَوَاءٌ**: قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد وردي، وصحيح ومكسور، وحلي وثبر وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره، وهذا كله مجمع عليه.

شرح الغريب: قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبِيعُوا** بعضها على بعض: هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء، أي =

<sup>\*\*</sup> قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن الحنفية رجحوا تعليلهم - وهو الكيل أو الوزن مع الجنس - رواية ودراية، أما رواية؛ لأنه مستنبط من الأحاديث... (إلى أن قال): وأما دراية فإن ابن رشد **رحم** - زعم كونه مالكيًا - رجح تعليل الحنفية من حيث المعنى. (تكملة فتح الملهم: ٥٨٠/١، ٥٨١)

٤٠٥٣ - (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، كُتِبَ عَنْ نَافِعٍ بِتَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٠٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ شُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ".

٤٠٥٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَّارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ".

= لا تفضلوا، والشئ بكسر الشين، ويُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى النِّقْصَانِ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، يُقَالُ: شَفَّ الدِّرْهَمَ يَفْتَحُ الشَّيْنُ يُشَفُّ بِكَسْرِهَا إِذَا زَادَ وَإِذَا نَقَصَ، وَأُشْفِيَ غَيْرُهُ بِشَفِهِ.

قوله ﷺ "لَا تَبِيعُوا" غائباً بناجر: المراد بالناجر: الحاضر، وبالقائب: الموحل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة موحلاً، وكذلك الحنطة بالحنطة أو بالشعير، وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا، أما إذا باع ديناراً بديناراً كلاهما في الذمة، ثم أخرج كل واحد الدينار، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته وتقابضا في المجلس، فيجوز بلا خلاف عند أصحابنا؛ لأن الشرط أن لا يتفرقا بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه: "وَلَا تَبِيعُوا شَيْئاً غَائِباً مِنْهُ بِنَاجِرٍ إِلَّا يَدٌ بِيَدٍ"، وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما موحلاً أو غاب عن المجلس، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز العوض التي ذكرتها، والله أعلم.

قوله ﷺ "وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ": يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الأنفاظ تأكيداً ومبالغة في الإيضاح.

## [١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا]

٤٠٥٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدِّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ -وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ-: أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ إِنِّي إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا، نُعْطِيكَ وَرِقَّتَكَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَّتَهُ، أَوْ تَنَزِدَنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالرِّبُّ بِالرِّبِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ".

٤٠٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

## ١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا

حبط الغريب وشرحه: قوله ﷺ: "الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ"، فيه لغتان: المد والقصر، والمد أقصع وأشهر. وأصله: "هالك" فأبدلت الهمزة من الكاف، ومعناه: خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمدة مفتوحة، ويقال: بالكسر أيضاً، ومن قصره قال: وزنه وزن خَفَّ، يقال للواحد "ها" كَخَفَّ، والاثنتين "هَاءَ" كَخَفَا، وللجمع "هاؤا" كَخَفَوْا، والمؤنثة "هالك"، ومنهم من لا يثنى ولا يجمع على هذه اللغة ولا يغيرها في التانيث، بل يقول في الجميع "ها". قال السيرافي: كانوا جعلوها صوتاً كَصَفَ، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة "هالك وهاء" لغتان، ويقال في لغة: "هَاءَ" بالمد، وكسر الهمزة للذكر، وللأنثى "هائي" بزيادة تاء، وأكثر أهل اللغة ينكرون "ها" بالقصر، وغلط الخطائي وغيره المحدثين في رواية القصر، وقال: الصواب المد والفتح، وليست بغلط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى "هالك" بالمد والكاف. قال العلماء: ومعناه التَّقَابُضُ، ففيه اشتراط التَّقَابُضِ في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الربا، سواء اتفق جنسهما كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بفضة، وفيه تَجَلُّدٌ في هذا الحديث، يختلف الجنس على متفق.

اختلاف أهل العلم في اشتراط التقابض عقب العقد على الفور في بيع الربوي بالربوي: واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد وقبض في المجلس لا يصح عندهم، ومذهبتنا صحة القبض في المجلس، وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر ما لم يترفقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وليس في هذا الحديث حُجَّةٌ لأصحاب مالك، وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله رضي الله عنه

٤٠٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ! فَقُلْتُ أَبُو الْأَشْعَثِ، فَحَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثْتُ أَخَانًا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ! غَزَوْنَا غَزَاةً - وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ - فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ يَمَا غَنِمْنَا آتِيَةً مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبْعَهَا فِي أَعْطِيَاتِ النَّاسِ، \* فَتَسَارَعَ النَّاسُ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرْتَبَى، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، \* فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَعَادَ الْفِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ يَمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ -، مَا أَتَانِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي حُنْدِهِ لَيْلَةَ سَوْدَاءَ. قَالَ حَمَادُ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

٤٠٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

حاراد أن يصارف صاحب الذهب، فيأخذ الذهب ويوخر دفع الدراهم إلى يمين الخادم، فإنما قاله؛ لأنه ظن حوازه كسائر البياعات، وما كان ينفعه حكم المسألة، فأبلغه إياه عمر بن الخطاب، فترك المصارفة. قوله ﷺ: "الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ" والشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، والتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، والمِلْحِ بِالْمِلْحِ، مثلاً بمثل سواء بسواء بدأ بيد، فإذ اختلفت هذه الأحاديث فنعبراً كيف شئنا إذا كان بدأ بيد.

أقوال أهل العلم في كون الحنطة والشعير صنفين أو صنفًا واحدًا: هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان، وهو -

\*قوله: "أني أعطيت الناس": هو يفتح الهمزة جمع أعطية جمع عطا. \*قوله: "قد كنا نشهده ونصحه" فإذ سمعها منه: هذا دليل بعدم العلم على عدم الشيء وهو باطل باتفاق العقلاء، فلا استدلال بمثله عجيب، والعجب أنه وقع منه مثلة مرة ثانية كما رواه في الموطأ في قصة منع أبي الدرداء، فإنه روي عنده حديث الربا، فقال لكي أراه حائراً أو نحوه، فقابل الحديث بمحرد الرأي، وكل ذلك خطأ، غفر الله لنا وله.

٤٠٦٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكَيْفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ".

٤٠٦١ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْفَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْأَجِدُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ".

٤٠٦٢ - (٧) حَدَّثَنَا عَمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٤٠٦٣ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ".

— مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين: إنها صنف واحد، وهو محكي عن عمر ومعيد وغيرهما من السلف رضي الله عنهم، واتفقوا على أن الدخن\*\*\* صنف، والذرة صنف، والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا: هذه الثلاثة صنف واحد. —

\*\*\* الدخن: نبات عشبي من الفصيلة النحلية حيّه الصغير أملس كحب السمسسم ينبت برّياً ومزروعاً. [على هامش النووي من مطبوعات دار الفكر (٤٣١١/٧)].

٤٠٦٤- (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَدًا يَدًا".

٤٠٦٥- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اشْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً".

٤٠٦٦- (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدَّيْنَارُ بِالْدَّيْنَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالدِّرْهَمُ بِالْدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا".

٤٠٦٧- (١٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حقيقته ﷺ: "فمن زاد أو ازداد فقد أربى" معناه: فقد فعل الربا المحرم، فدافع الزيادة وأخذها عاصيان مريبان.  
قوله: "هرد الناس ما أخذوا": هذا دليل على أن البيع المذكور باطل. قوله: "أن عبادة بن الصامت قال: لتحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية"، أو قال: وإن رغم.

شرح الغريب: يقال: رغم بكسر الغين وفتحها، ومعناه: ذل وصار كاللاصق بالرغام، وهو التراب، وفي هذا الاهتمام بتبليغ السنن ونشر العلم وإن كرهه من كرهه لمعنى، وفيه القول بالحق وإن كان المقول له كبيراً.

قوله ﷺ: "يَدًا يَدًا" حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وحوز إسماعيل بن عُلَيَّةَ التفرق عند اختلاف الجنس، وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعله لم يبلغه الحديث، فلو بلغه لما خالفه.

قوله: "أخبرنا سليمان التيمي": هو بفتح الزاء والباء الموحدة، منسوب إلى بني ربيعة. قوله ﷺ: "إلا ما اختلفت ألوانه" يعني أجناسه، كما صرح به في الأحاديث الباقية.



## [١٦- باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

٤٠٦٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرِقًا نَسِيئَةً إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدًا، فَأَكْثَيْتُ الْبِرَاءَ بْنَ عَارِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعِ، فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدًا يَبِيدُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبَا"، وَأَنْتَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَكْثَمُ نَحَارَةً مِنِّي، فَأَكْثَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

٤٠٦٩- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعُسْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمِنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبِرَاءَ بْنَ عَارِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبِرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا.

٤٠٧٠- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْذَّهَبِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْأُفْضَى كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَدًا يَبِيدُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ.

٤٠٧١- (٤) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## [١٦- باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب دينا"، يعني مؤجلاً، أما إذا باعه ب عوض في الذمة حالاً، فيجوز كما سبق.  
قوله: "أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا"، يعني سواء ومتفاضلاً، وشرطه أن يكون حالاً ويتقاضى في المجلس.

## [١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب]

٤٠٧٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رِيَاحٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالََةَ بْنَ عُثَيْبٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ بِخَيْبَرَ - بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ ثُبَاغٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَرَعَ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَرَنًا يَوْزَنُ".

٤٠٧٣- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي شَجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصُّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالََةَ بْنِ عُثَيْبٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِائِثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "لَا ثُبَاغَ حَتَّى تُفْصَلَ".

## ١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

ضبط الاسم: قوله: "سمع علي بن رياح": هو بضم العين على المشهور. وقيل: بفتحها. وقيل: يقال: بالوجهين فالفتح اسم، والضم لقب، قوله: "عن فضالة بن عبيد قال: اشتريت يوم خيبر قلادة بائني عشر دينارًا" يجب دمج وجرها، لفصلها. فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا، وذكرت ذلك لبي ﷺ، فقال: "لا ثُبَاغَ حَتَّى تُفْصَلَ". هكذا هو في نسخ معتمة "قلادة بائني عشر دينارًا"، وفي كثير من النسخ "قلادة فيها اثني عشر دينارًا"، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم "قلادة فيها اثني عشر دينارًا"، وأنه وجده عند أصحاب الحفاظ أبي علي الغساني مصلحه "قلادة بائني عشر دينارًا"، قال: وهذا له وجه حسن، وبه يصح الكلام، هذا كلام القاضي، والصواب ما ذكرناه أولاً "بائني عشر"، وهو الذي أصححه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القاضي، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل قُبَاغُ الذهب بوزنه ذهبًا، وياع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا الخنطة مع غيرها بخنطة، والملاح مع غيره بملاح، وكذا سائر الربويات، بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً، وكذلك في باقي الربويات.

اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع غيره بذهب خالص، وعدم جوازه: وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم، المعروفة بمسألة "مذة عجوة"، وصورتها: باع مِذَّةً عَجْوَةً ودرهماً بمِذَّةٍ عَجْوَةٍ، أو بدرهمين، لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعة من =

٤٠٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَبْرَكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ كَحَوِّهِ.

٤٠٧٥ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْخُلَاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَسَنُ الصَّنَعَانِيُّ، عَنْ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، نَبَاعُ الْيَهُودَ، الْوَقِيعَةَ الذَّهَبَ بِالدِّيَّارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ".

=السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم المالكي. وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز مثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف النحلي بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره، وفدروه بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله من الذهب أو أقل أو أكثر، وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجاب الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، وقد اشتراها بالثني عشر ديناراً، قالوا: وعن لا يميز هذا، وإنما تجوز البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع، فيصير كعقدين. وأجاب الطحاوي بأنه إنما هي عنه، لأنه كان في بيع الغنائم لثلاثين المسلمون في بيعها. قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي، فإنه دعوى مجردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي ﷺ قال: "لا يباع حتى يفصل"، وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع، وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "عن الخلاح أبي كثير" هو بضم الحيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهملة. قوله: "كند" =

"قال في تكملة فتح الملهم: وأما قوله ﷺ: "لا تبيع حتى تفصل" فمحمول عند الحنفية على الإرشاد لا على التشريع، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات بهذه الفروقات الدقيقة، فحشي إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفضل، فأرشدهم إلى بيع الذهب بالذهب مفرداً، فلا يفي أي خطر للتفاضل. ولذلك قال ﷺ بعد الفصل: "الذهب بالذهب وزناً بوزن"، فدل ذلك على أن العلة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي الحصول على يقين من التساواة، فإن تحصل هذا اليقين بطريق آخر، فلا حرمة إذن، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٠٤، ٦٠٥)

٤٠٧٦ - (٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاذِرِيِّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ نَحْيٍ الْمَعَاذِرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْشٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُثَيْدٍ فِي عَزْوَةٍ، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي فِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَخَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُثَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ".

اليهود الأوقية الذهب بالدينارين والثلاثة فقال رسول الله ﷺ: لا يبيعون الذهب إلا وراً بوزن؛ يحتمل أن مراده كانوا يبيعون الأوقية من ذهب وعرز وعيره بدينارين أو ثلاثة، وإلا فالأوقية وزن أربعين درهماً، ومعلوم أن أحداً لا يتناع هذا المقدر من ذهب خالص بدينارين أو ثلاثة، وهذا سبب متابعة الصحابة على هذا الوجه ظنوا جوازها؛ لاختلاف الذهب بعيره، فبين النبي ﷺ أنه حرام حتى يجزء، ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ووقع هنا في السخ "الأوقية الذهب" وهي لغة قلبية، والأشهر "الأوقية" ياخمر في أوله؛ وسبق بيانها مرات. قوله: فطارت لي ولأصحابي فلادة؛ أي حصلت لنا من الغنيمة.

ضبط الكلمة: قوله: "واجعل ذهبت في كفة؛ أي بكسر الكاف قل أهل اللغة: كفة الميزان، وكل مستدير بكسر الكاف، وكفة الثوب والصائد بضمها، وكذلك كل مستطيل، وقيل: بالوجهين فيهما معاً.

## [١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

٤٠٧٧ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غَلَامَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الْغَلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ"، قَالَ: وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ، فَبَلَ لَه: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ.

٤٠٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ يِلَالٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِشَعْرِ خَيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ ثُمَّ خَيِّرْ هَكَذَا؟" قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْحَنْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِحَمَلِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ السِّبْرَانُ".

## ١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل

قوله: أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قمح ليبيعه ويشترى به شمعاً، فباعه بصاع وزيادة، فقال له معمر: ردّه ولا تأخذه إلا مثلاً بمثل، واحتج بقوله ﷺ: "الطعام مثلاً بمثل"، قال: وكان طعامنا يومئذٍ الشعير، فبَلَ لَه: إنه ليس بمثله، فقال: إني أخاف أن يضارع: معنى "يضارع" يشابه ويشارك، ومعناه: أخاف أن يكون في معنى المماثل، فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك بهذا الحديث في كون الحنطة والشعير صنفاً واحداً، لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومذهبي ومذهب الجمهور أنهما صنفان، يجوز انتفاضل بينهما كالحنطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: "فإذا اختلفت هذه الأجناس فبعوا كيف شئتم" مع ما رواه أبو داود والسنائي في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع البُرِّ بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد"، وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه؛ لأنه لم يصرح بألحاح جنس واحد، وإنما خاف من ذلك، فتورع عنه احتياطاً.

٤٠٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟" فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا".

قوله: "قدم تمر جنب" فقال له رسول الله ﷺ: "أَكُلْ تمر خيبر هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله! إنما يشتري الصاع بالصاعين من الجمع" فقال رسول الله ﷺ: "لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا واشتروا منه من هذا، كذلك الميزان".

شرح الغريب: أما الجنب: فتحبم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت ثم موحدة، وهو نوع من التمر من أعلاه، وأما الجمع: فيفتح الجيم وإسكان الميم، وهو تمر رديء، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه الخط من التمر، ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعزم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا، أو لغير ذلك.

اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم جوازها: واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العينة ليست بحرام، وهي الحبة التي يعملها بعض الناس توصلًا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين، فيبيعه ثوباً بمائتين، ثم يشتريه منه بمائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: "يبيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا"، ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

دليل الحنفية في تعيين علة الربا: وأما قوله ﷺ: "وكذا الميزان": فيستدل به الحنفية؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه: وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً. -

قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كذلك الميزان": تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية في تحيلهم بالقدر، وتقدم أيضاً ما رواه الحاكم عن أبي سعيد بلفظ: "كذلك ما يكال ويوزن أيضاً"، وهو أصرح، وأجاب عنه النووي بـ: بقوله: "معناه: وكذلك الميزان، لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً"، وحاصله: أن الموزونات إنما تكون ربوية إذا كانت من المطعومات، ولكنه قيد بلفظ الحديث، فيحتاج إلى دليل. (تكملة فتح الملهم: ١/٦١٠)

٤٠٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْعَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ يِلَالٌ بِثَمَرِ بَرْنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مِنْ أَيْنَ هَذَا؟" فَقَالَ يِلَالٌ: ثَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيءٌ، فَبِعتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ الثَّمَرَ فَبِعْهُ بَيْعَ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ". لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٠٨١ - (٥) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَمَرٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا الثَّمَرُ مِنْ ثَمَرِنَا؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَعْنَا ثَمَرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا الرَّبَا، فَرُدُّوهُ، ثُمَّ يَبْعُوا ثَمَرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا".

٤٠٨٢ - (٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُرْزَقُ ثَمَرَ الْحَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ الثَّمَرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا صَاعِي ثَمَرٍ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعِي جَنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ".

- ضبط الكلمة الغريبة ومعناها: قوله ﷺ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبَا": قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتخزن، ومعنى عين الربا: أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات، القصيدة المشهورة في الروايات "أَوْه"، همزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة، وهاء ساكنة، ويقال: ينصب الماء منونة، ويقال: "أَوْه" بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال: "أَوْ" بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال: "أَاه" بمد الهمزة وتنوين الهاء ساكنة من غير واو. التوفيق بين الروايتين: قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لما اشترى صاعاً بصاعين: "هذا الربا فردوه"، هذا دليل على أن القبوض ببيع فاسد رده على بائعه، وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه أمر برده، فالجواب أن الظاهر أنها قضية واحدة، وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، -

٤٠٨٣ - (٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدًا يَدًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَأَحْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدًا يَدًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ، فَلَا يُغْنِيكُمْوهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فَتَيَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمَرٍ، فَأَنْكَرَهُ، فَقَالَ: "كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمَرِ أَرْضِنَا". قَالَ: كَانَ فِي تَمَرِ أَرْضِنَا أَوْ فِي تَمَرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: "أَضَعَفْتُ، أَرَأَيْتَ لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمَرِكَ شَيْءَ فَبِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمَرِ".

٤٠٨٤ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَيَا بِهِ بَأْسًا، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رِبَا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ تَخْلِيهِ بَصَاعٌ مِنْ تَمَرٍ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَتَى لَكَ هَذَا؟" قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنَّ سِعْرَ هَذَا فِي الشُّوفِ كَذَا، وَسِعْرُ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَبَلِّغْ أَرَأَيْتَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعَ تَمَرَكَ بِسِلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرِ بِسِلْعَتِكَ أَيَّ تَمَرٍ شِئْتَ".

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالْتَمَرُ بِالتَّمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبَاً أَمْ الْفِصَّةُ بِالْفِصَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَمَرَ بَعْدُ، فَتَهَانَيْ وَكَلَّمَ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

- فقليلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنهما قضيتان حملت الأولى على أنه أيضاً أمر به، وإن لم يبلغنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنهما قضيتان لحملناهما على أنه جهل بالعمه، ولا يمكن معرفته، فصار مالا ضائعاً لمن عليه دين بقيته، وهو التمر الذي قبضه عوضاً، فحصل أنه لا إشكال في الحديث، والله الحمد.

قوله: 'سألت ابن عباس عن الصرف، فقال: أيداً بيداً؟ قلت: نعم، قال: لا بأس به'. وفي رواية: 'سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يريا به بأساً، قال: فسألت أبا سعيد الخدري، فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهم'. فذكر أبو سعيد حديث أبي النبي ﷺ عن بيع صاعين بصاع، وذكرنا رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته إلى منعه، وفي الحديث الذي بعده: "أن ابن عباس قال: حدثني أسامة أن النبي ﷺ قال: الربا في الفسيفة" -



٤٠٨٥ - (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عُبَادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَرَدَا فَقَدْ أَرَتْنِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَحَدَّثَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".\*

٤٠٨٦ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".

٤٠٨٧ - (١١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْرُزٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا رِبَاً فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ".

- وفي رواية: "إنما الربا في النسبة". وفي رواية: "لا ربا فيما كان يداً بيد". معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس: أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين، وصاع بصرعفين من التمر، وكذا الحنطة وسائر الزبوات، كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسبة، وهذا معنى قوله: أنه سألهما عن الصرف، فلم يريا به بأساً، يعني الصرف متفاضلاً كدراهم بدرهمين، وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد: "إنما الربا في النسبة"، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

\* قوله "قال: الربا في النسبة": هي بوزن "كرمة" همزة في آخره وبإدغام وم حذف همزة كسر نون كحلسة، فهي ثلاثة أوجه ذكره في الجمع. والمراد أن الربا في مختلف الجنس لا يكون إلا في التأجيل والتأخير إلى أجل، والله أعلم.

٤٠٨٨ - (١٢) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشْلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئاً سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئاً وَحَدَّثَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسبية، فلما بلغهما رجعا إليه.

تأويل حديث أسامة: وأما حديث أسامة: "ألا إن الربا في النسبة"، فقد قال قائلون: بأنه منسوخ هذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه، وتأويله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمول على غير الربويات، وهو كبيع الثمن بالدين موجلاً بأن يكون له عنده ثوب موصوف، فيبيعه بعد موصوف موجلاً، فإن باعه به حالاً جاز. الثاني: أنه محمول على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها بدأً بيد الثالث: أنه محمول، وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين، فوجب العمل بالبين وتنزيل المحمل عليه، هذا جواب الشافعي رحمه الله. قوله: "حدثنا هشل": هو بكسر الهاء وإسكان القاف.

## [١٩- باب لعن أكل الربا وموكله]

٤٠٨٩- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا- جَرِيرٌ عَنْ مُعِينَةَ، قَالَ: سَأَلَ شِبَاكُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنَا، عَنْ عُنُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا \* وَمُوَكِّلَهُ، قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبُهُ وَشَاهِدِيهِ؟ قَالَ: هُمْ سَوَاءٌ إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا.

٤٠٩٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُوَكِّلَهُ وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

## [١٩- باب لعن أكل الربا وموكله]

ضبط الاسم: قوله: "سأل شيباك إبراهيم"، هو بشين معجمة مكسورة لم ياء موحدة مخففة.  
قوله: "لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه"، وقال: "هم سواء"، هذا نصريح بتحريم كتابة المبايع بين المزارعين، والشهادة عليهما، وفيه تحريم الإعانة على الباطل، والله أعلم.

قوله: "لعن الربا"، أي آخذه سواء أكل أو لم يأكل، وإنما ذكر الأكل؛ لأنه المطلوب عادة من الأخذ، وقوله: "موكله"، أي معطيه.

## [ ٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات ]

٤٠٩١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - "إِنَّ الْحَالَ بَيْنَ \* وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْجَمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْحَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْحَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْحَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ".

## ٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات

قوله ﷺ: "الْحَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" إلى آخره.

بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي يدور عليها الإسلام: أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام، وأن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث: "الأعمال بالنية"، وحديث: "من حَسَنَ إِسْلَامَ الْعَزْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَحِبُّ". وقال أبو داود السخيتي: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: "لا يلزم أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، وقيل حديث: "ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يُحبك الناس"، قال العلماء: وسبب -

"قوله: إِنَّ الْحَالَ بَيْنَ: ليس المعنى: إن كل ما هو حلال عند الله تعالى، فهو بين بوصف الخل، يعرفه كل أحد بأنه حلال، وإن ما هو حرام، فهو كذلك، وإلا لم يبق شيء متشابهاً ضرورة لا يكون في الواقع إلا حراماً أو حلالاً، فإذا صار الكل بينا ما بقي الشيء محلاً للاشبهاء. وإنما المعنى: - والله تعالى أعلم - إن الحلال بين حكماً أي من حيث أنه لا يضر تناوله وكذا الحرام من حيث أنه يضر تناوله أي هما يعرف الناس حكمهما لكن ينبغي للناس أن يعرفوا حكم المجتهد المتردد بين كونه حلالاً أو حراماً، ولهذا عقب هذا بيان حكم المشبهة، فقال: 'فمن اتقى... أي حكم المشبهة أن تناوله يخرج الإنسان عن الورع ويقرب إلى تناول الحرام، والله تعالى أعلم.

وقد يقال: لعل المعنى الحلال الخالص بين وكذا الحرام الخالص بين يعنيها كل أحد لكن المشبهة غير معلوم لكثير من الناس. وفيه: أنه إن أريد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكم؛ إذ يرجع المعنى إلى المعلوم بالخل... معلوم بالخل ولا فائدة فيه، وإن أريد بالنظر إلى الواقع فكل شيء في الواقع إما حلال خالص أو حرام خالص، فإذا صار كل منهما بينا لم يبق شيء مشبهة.

حفظ مرقعه أنه عليه السلام نه فيه على إصلاح المَطْعَم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقع الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب. فقال عليه السلام: "ألا وإن في الجسد مضغة" إلى آخره، فبين عليه السلام أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه.

بيان أقسام الأشياء وحكمها: وأما قوله عليه السلام: "الحلال بين والحرام بين"، فمعناه: أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يخفى جلته، كالخبز والتفواكه والزيت والعسل والسمن، ولبن مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله. وأما الحرام البين، فكالخمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك.

وأما المشبهات فمعناه: أنها ليست بواضحة الخل ولا الحرمة، فلها لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استحباب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الجلال والحرمة، ولم يكن فيه نص ولا إجماع، اجتهد فيه المجتهد، فأخذه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير محال عن الاحتمال البين، فيكون الورع تركه، ويكون دافعاً في قوله عليه السلام: "فمن اتقى شبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"، وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو مشبه، فهل يأخذ بحله أم يحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاه القاضي عياض وغيره، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب، الأصح: أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحت ولا غيرها، لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع. والثاني: أن حكمها التحريم. والثالث: الإباحة. والرابع: التوقف، والله أعلم.

قوله عليه السلام: "فقد استبرأ لدينه وعرضه"، أي حصل له البراءة لدينه من الذم الشرعي، وصان عرضه عن كلام الناس فيه. قوله عليه السلام: "إن نكل منك حمى وإن حمى الله محارمه"، معناه: أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحسه عن الناس، ويمنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى، وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقه والقتل والحمر والكذب والغيبة والنميمة، وأكل المال بالباطل، وأشباه ذلك، نكل هذا حمى الله تعالى، من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه، ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية، فلا يدخل في شيء من الشبهات.

قوله عليه السلام: "ألا وإن في الجسد مضغة" إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب. شرح الكلمات: قال أهل اللغة: يقال: صلح الشيء، وفسد بفتح اللام والسين وضمهما، والفتح أفصح وأشهر، والمضغة: القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد، =

٤٠٩٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٩٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرْوَةَ الْهَمْدَانِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ زَكَرِيَاءَ أَمَّ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ.

جمع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقلب. وفي هذا الحديث التأكيد على السُّبْحِيِّ في صلاح القلب وحمايته من الفساد. آراء العلماء في محل القلب: واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور: مذهب أصحابنا وجهاهر المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ، وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْزِلْ يُسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُونَ فِي الْأَرْضِ شَيْئاً﴾ فلو كان في الرأس، لكانت قلوبهم في الرأس، وهذا الحديث فإنه ﷺ جعل صلاح الجسد وفساده تابعاً للقلب، مع أن الدماغ من جهة الجسد، فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب، فعلم أنه ليس محلاً للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدماغ الصرع في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب، وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً، والله أعلم.\*

دليل سماع الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قوله: «عن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَأَهْوَى الثُّعْمَانُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى أُذُنِهِ: هَذَا تَصْرِيحٌ بِسَمَاعِ الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق، وجهاهر العلماء. قال القاضي: وقال يحيى بن معين: إن أهل المدينة لا يصحون سماع الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»: يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشُّبُهَاتِ يصادف =

\*قال في تكملة فتح الملهم: واستدل به النووي رحمه الله على أن العقل محل القلب دون الدماغ، وفيه خلاف مشهور لا تريد التشاغل به، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلاً للعقل، فإن مراد الحديث أن القلب معدن الملكات والأخلاق، فإذا صلحت هذه الملكات والأخلاق الكامنة في القلب صلحت أعمال الجوارح، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح جريئة على المعاصي والمنكرات، ولا علاقة للحديث بكونه محلاً للعقل أصلاً. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٥/١)

٤٠٩٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحِمَصَ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ".

الحرام، وإن لم يتعمده، وقد يأتى بذلك إذا نسب إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد الساهل، ويتمرن عليه، ويمسر على شبهة، ثم شبهة أغلظ منها، ثم أخرى أغلظ، وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول السلف: المعاصي يريد الكفر، أي تسوق إليه، عافانا الله تعالى من الشر. قوله ﷺ: 'يوشك أن يقع فيه': يقال: أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أي يسرع ويقرب. قوله: "أنهم من حديثهم وأكبر": هو بالياء الموحدة، وفي كثير من النسخ بالفتحة، وهو أحسن، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

٤٠٩٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى حِمْلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: "بُعِيهِ بِوَقِيَّةٍ"، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: "بُعِيهِ"، فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَثْبَتُهُ بِالْحِمْلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: "أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ لَأَخُذَ حِمْلِكَ؟ خُذْ حِمْلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ".

## ٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه

اختلاف الأئمة في جواز بيع الدابة واشترط البائع ركوبها لنفسه: فيه حديث جابر، وهو حديث مشهور، واحتج به أحمد ومن وافقه في جواز بيع الدابة، ويشترط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قُلت المسافة أو كثرت، ولا ينعقد البيع،\*\* واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثبائ، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عَيْنٍ تطرق إليها احتمالات، قالوا: ولأن النبي ﷺ أراد أن يعطيه الثمن، ولم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد، ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر، ثم فرع ﷺ ياركابه.

قوله ﷺ: "بُعِيهِ بِوَقِيَّةٍ": هكذا هو في النسخ "بُوقِيَّةٍ"، وهي لغة صحيحة سبقت مراراً، ويقال: أوقية وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع. قوله: "واستنتيت عليه حملانه": هو بضم الحاء أي الحمل عليه.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ": قال أهل اللغة: الماكسة: هي المكاملة في النقص من الثمن، وأصلها النقص، ومنه مكس الظالم، وهو ما ينتقصه ويأخذه من أموال الناس.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة المذهب الحنفية في ذلك أن إن كان شرطاً يقتضيه العقد، أو يلائم العقد، أو شرطاً جرى به التعامل بين الناس، فهو جائز، ولا يفسد البيع. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بداهة؛ لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر. وأما الشرط الذي يلائم العقد، فيدعي في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد، أو الشرط الذي تدعو إليه حاجة، وهو جائز عندهم بهذا التعبير. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٩/١، ٦٣٠)



٤٠٩٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٤٠٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - حَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَّاحَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاصِحٌ لِي قَدْ أَغْيَا، وَلَا يَكَاذُ بِسِيرٍ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "مَا لِي بِعِيرِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: عَيْلٌ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ تَيْنَ يَدَيِ الْإِبِلِ قَدَامَهَا بِسِيرٍ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "كَيْفَ تَرَى بِعِيرَكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بِرَكَتُكَ، قَالَ: "أَفَتَبِيعُونِي؟" فَاسْتَحْيَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاصِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ،

التوفيق بين مختلف الروايات: قوله: "فبعت بوقية". وفي رواية: "خمس أواق وزادني أوقية". وفي بعضها: "بأوقيتين ودرهم أو درهمين". وفي بعضها: "بأوقية ذهب". وفي بعضها: "بأربعة دنائير". وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات، وزاد: "بثمانية درهم"، وفي رواية: "بعشرين ديناراً"، وفي رواية: "أحسنة بأربع أواق"، قال البخاري: وقول الشعبي بوقية أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر الداودي: أوقية الذهب قدرها معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال: وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رَوَوْا بالجمع، وهو جائز، فالمراد: وقية ذهب، كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر، ويجعل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق، فالمراد خمس أواق من الفضة، وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواق الفضة عما حصل به الإيفاء، ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال: فما زال يزيدني، وأما رواية أربعة دنائير، فمرافقة أيضاً؛ لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حيثئلاً وزن أربعة دنائير، وأما رواية أوقيتين، فيحتمل أن إحداها وقع بها البيع، والأخرى زيادة كما قال: وزادني أوقية، وقوله: ودرهم أو درهمين موافق لقوله: وزادني قيراطاً. وأما رواية عشرين ديناراً فمحمولة على دنائير صغار كانت لهم، ورواية أربع أواق شك فيها الراوي، فلا اعتبار بها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "على أن لي فقاراً ظهره"، هو بفاء مفتوحة ثم قاف، وهي عجزاته، أي مفاصل عظامه، واحداً فقارة. قوله: "فقلت له: يا رسول الله إني عروس"، هكذا يقال للرجل: عروس كما يقال ذلك للمرأة، لفظهما واحد، لكن يختلفان في الجمع، فيقال: رجل عروس، ورجال عرس بضم العين والراء، وامرأة عروس، ونسوة عرائس.

فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعْرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي جِبِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: "مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبَكْرًا أَمْ تَيْيًّا؟" فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ تَيْيًّا، قَالَ: "أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟" فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُؤَفِّي وَالِدِي أَوْ اسْتَشْهَدَ وَلِي أَخَوَاتِ صِغَارٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ تَيْيًّا لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبَهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، عَذَّبْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعْرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَرَدَّهُ عَلَيَّ.

٤٠٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَلَّ جَعْلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: "بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا"، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: "لَا، بَلْ بَعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: "قَدْ أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيلَالٍ: "أَعْطِيهِ أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَرَدَّهُ"، قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَادَنِي قِرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقْنِي زِيَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

قوله ﷺ: "أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟" سبق شرحه في كتاب النكاح وضبط لفظه، والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به. قوله: "إِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِهِ": هذا قد يحتج به أصحابنا في اشتراط الإيجاب والقبول في البيع، وأنه لا يتعقد بالمعاطة، ولكن الأصح المختار انعقاده بالمعاطة، وهذا لا يمنع انعقاده بالمعاطة، فإنه لم ينف فيه عن المعاطة، والمقاتل بالمعاطة يجوز هذا، فلا يرد عليه؛ لأن المعاطة إما تكون إذا حضر العوضان، فأعطى وأخذ، فأما إذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد من لفظ، وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا، وهو انعقاد البيع بالكفاية؛ لقوله ﷺ: "قَدْ أَخَذْتُهُ بِهِ" مع قول جابر: هو لك، وهذا اللفظان كتابة. قوله ﷺ لِيلَالٍ: "أَعْطِيهِ أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ وَرَدَّهُ".

فوائد الحديث: فيه جواز الوكالة في قضاء الديون وأداء الحقوق، وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين، وإرجاح الوزن. قوله: "أَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ": يعني حررة المدينة، كان قتال وغلب من أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة.

٤٠٩٩- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ نَاصِحِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فِيهِ: فَخَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ"، وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: "وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ".

٤١٠٠- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ أَغْنَىٰ بَعِيرِي، قَالَ: فَخَسَمَهُ فَوَثَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْسَنُ حِطَامَةً لَأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "بِغْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَلَىٰ أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَرَادَنِي وَقِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

٤١٠١- (٧) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنُّهُ قَالَ: غَارِيًا - وَاقْتَصَصَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: "يَا جَابِرُ! أَتَوَقَّيْتُ الثَّمَنَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: "لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْحَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْحَمَلُ".

٤١٠٢- (٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعُسْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَىٰ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيَّتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَدُبِحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَوَرَّانَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَعَ لِي.

قوله: "فبعته منه بخمس أواق": هكذا هو في جميع النسخ "فبعته منه"، وهو صحيح حائر في العربية يقال: بعته وبعته منه، وقد ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحته في تهذيب اللغات.

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا عقبة بن مكرم العمي": هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء. وأما العمي: فيتشديد الميم منسوب إلى بني العم بطن من ميم.

قوله: "عن أبي المتوكل الناجي": هو بالنون والميم منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني أسامة بن لؤي. وقال أبو علي الغساني: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي.

٤١٠٣- (٩) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِشَمَنِ قَدْ سَمَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: أَمَرَ بِقِرَّةٍ فَتُجِرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَاهَا.

٤١٠٤- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ حُرَيْجٍ، عَنْ غَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: "قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ".

بقوله: "فلما قدم ضرار" هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر، ولم يذكر الأكثرون غيره، قال القاضي: وهو عند الدارنطلي والخطابي وغيرها وعند أكثر شيوخنا "ضرار" بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء، وهو موضع قريب من المدينة، قال: وقال الخطابي: هي بر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بر، قال: وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري "ضرار" بكسر الضاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "فلما قدم ضرار" غير مصروف والمشهور صرفه.

التوفيق بين الروایتين: قوله: "أمر بقرة فذبحت": فيه أن السنة في البقر الذئبح لا النحر، ولو عكس جاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: "أمر بقرة صحرى". فالمراد بالنحر: الذئبح جمعاً بين الروایتين.

قوله: "أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين": فيه أنه يستحب للقادم من السفر أن يبدأ بالمسجد، فيصلّي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يُستحبُّ كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهبا ومذهب الجمهور، وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

فوائد حديث جابر: واعلم: أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة. إحداها: هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النبغات حمل جابر وإسراعه بعد إعيائه. الثانية: حواز طلب البيع عن لم يعرض سبلته للبيع. الثالثة: حواز الماكسة في البيع، وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم. الخامسة: استحباب نكاح البكر. السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح البكر، واختار مصلحة أخواته بنكاح ثيب تقوم بمصالحهن. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يدفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرُّكُ بآثار النصارى لبقوله: لا تغارقه زيادة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الثالثة عشرة: حواز تقدم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: حواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.

## [٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففضى خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"]

٤١٠٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا حَبِيرًا وَرَبَاعِيًا، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ حَبِيرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنْ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا"، فَقَالَ لَهُمْ: "اشْتَرُوا لَهُ سِنًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ"، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنَةٍ، قَالَ: "فَاشْتَرُوا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً".

٤١٠٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: "حَبِيرُكُمْ مَحْسِنُكُمْ قَضَاءً".

## [٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففضى خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"]

قوله: "عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: ما أجد فيها إلا حبيراً ورباعياً، فقال: أعطه إياه، فإن حبير الناس أحسنهم قضاء"، وفي رواية أبي هريرة: "أن النبي ﷺ قال لهم: اشتروا له سناً، فأعطوه إياه، فقالوا: إننا لا نجد إلا سناً هو خير من سنة، قال: فاشتروه، فأعطوه إياه، فإن من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء، وفي رواية له: "استقرض رسول الله ﷺ سناً، فأعطاه سناً فوقه، وقال: حياركم محاسنكم قضاء".

٤١٠٩ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِتَقَاضَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: "أَعْطُوهُ سِتًّا فَوْقَ سِتِّهِ"، وَقَالَ: "اخْتِمْكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً".

شرح الغريب: أما البكر من الإبل: يفتح الباء، وهو الصغير كالغلام من الإدميين، والأنتى بكرة وقلوص، وهي الصغيرة كالخارية، فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة، وألقى رباعية بتخفيف الباء، فهو رباع، والأنتى رباعية بتخفيف الباء، وأعطاه رباعياً بتخفيفها. وقوله ﷺ: الحياتكم محاسنكم قضاء: قالوا: معناه دوو الخناس، سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل: هو جمع محسن يفتح الميم، وأكثر ما يجيء: أحاسنكم جمع أحسن. فقه الحديث ومذاهب العلماء في جواز افتراض الحيوان وعدم جوازه: وفي هذا الحديث جواز الافتراض والاستدانة، وإنما افتراض النبي ﷺ للحاجة، وكان ﷺ يستعبد بالله من المغموم، وهو الدين، وفيه جواز افتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب، مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء من السلف والخلف: أنه يجوز فرض جميع الحيوان إلا الخارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إفراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها، والمرأة واخشى. والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير ودانود: أنه يجوز فرض الخارية ومائر الحيوان لكل واحد. والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين: أنه لا يجوز فرض شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم نسخ بغير دليل.\*\*

فوائد أحاديث الباب: وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم المقرض. وفيها: أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبنا أنه يستحب الريادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمقرض أخذها، سواء زاد في نصفه أو في العدة بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ودليل النسخ أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كان جائزاً في بداية الأمر، كما يدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٨٩) عن عبد الله بن عمرو: "أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فنقدت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فحصل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة"، ثم وقع النهي عن ذلك في حديث ابن عباس وسمرة بن جندب ﷺ: "لم يرسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي وغيرهم، وقد بسط الكلام على إسناد الحديثين شيخنا العثماني رحمه في إعلاء السنن (٤: ٢٨٠).

وأجاب شيخ مشايخنا الأئمة عن حديث الباب بقوله: "وعمل وافعة الباب عدي أنه اشترى البعير بشئ مؤجل، ثم أعطى إبلاً بدل الشئ، فعبر الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثير" كذا في المعرف الشاذي: ص ٤٠٤. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٤٣٣).

هو مذهب مالك: أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحنة أصحابنا عموم قوله ﷺ: "يحرمكم أحسنكم قضاء". الإشكال والجواب عنه: قوله: "فقبلت عليه إبل الصدقة إلى آخره" هذا مما يستشكل فيقال: فكيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه، فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعراً رابعاً ممن استحقه، فملكه النبي ﷺ بثمنه، وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله، وبذل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها: "أن النبي ﷺ قال: اشترؤا له سناً فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قيل فيه أجوبة غيره منها: أن المُقترض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه، فأعطاه من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: "كان لرجل على النبي ﷺ حق، فأغلظ له، فنهّم به أصحاب النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: إن لصاحب الحق مقالاً". فيه أنه يحتمل من صاحب الذئب الكلام المعتاد في المطالبة، وهنا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً من اليهود أو غيرهم، والله أعلم.

\*\*\*

## [٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً]

٤١١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَابْنُ رُمُحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "بُعِيهِ"، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ، حَتَّى يَسْأَلَهُ: "أَعْبَدَ هُوَ؟".

## [٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاضلاً]

قوله: "جاء عبد، فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريدُه" إلى آخره. هذا محمول على أن سيده كان مسلماً، وهذا باعه بالعبدَيْنِ الأسودَيْنِ، والظاهر أنهما كانا مُسْلِمَيْنِ، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة، إما بِبَيْعَةٍ وإما بتصدق العبد قبل إقراره بالحرية.

فوائد الحديث: وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام، فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة ومُلازمة الصَّحبة، فاشتراه ليشم له ما أُراده، وفيه جواز بيع عبد بعبدَيْنِ، سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا مجمع عليه إذا بيع نقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعبدَيْنِ أو بغيراً بيعتين إلى أجل، فمنهـب الشافعي والجمهور: جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز، وفيه مذاهب لغرهم، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، وقال الحنفية: إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وفي الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه، من شاء فليراجع إعلال السنن (١٤: ٢٨٠) إلى (٢٨٧)، فإنه قد أتى في هذه المسألة بما لا مزيد عليه. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٤٨، ٦٤٩)



## [٢٤- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

- ٤١١١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقِ-: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِسِتَيْتَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا.
- ٤١١٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٣- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرَّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيصِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٤- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مِنْ حَدِيدٍ.

## [٢٤- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً له من حديد.

فروايد أحاديث الباب: فيه: جواز معاملة أهل الذمة، والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الثقل من الدنيا، وملازمة الفقر، وفيه: جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا مجاهدًا وداود، فقالا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ (البقرة: ٢٨٣)، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وهو مقدم على دليل خطاب الآية.

بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون أصحابه: وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياناً لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لتلا يضيّق على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا يستعينون به في إقامة دينهم، ولا يبيع مصحف، ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً، والله أعلم.

## [٢٥ - باب السلم]

٤١١٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُ بْنُ النَّافِدِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْيَنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: "مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسَلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

## ٢٥ - باب السلم

شرح معنى السلم والسلف: قال أهل اللغة: يقال: السلم والسلف وأسلم وسم وأسلم وسلف، ويكون السلف أيضاً قرضاً، ويقال: استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلاً منهما إثبات مال في الذمة بمذول في الحال، وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطي عاجلاً. سُمِّيَ سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقديم رأس المال، وأجمع المسلمون على جواز السلم. قوله ﷺ: "من سلف في ثمر فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"، فيه: جواز السلم، وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرها مما يضبط به، فإن كان مذروعاً كالثوب، اشترط ذكر ذراعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحيوان، اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث: أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً، بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فحواز الحال أولى؛ لأنه أبعد من الغرر،<sup>١</sup> وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه: إن كان أجل فليكن معلوماً، كما أن الكيل ليس بشرط، بل يجوز السلم في الثياب بالذرع، وإنما ذكر الكيل بمعنى: أنه إن أسلم في مكيل فليكن-

<sup>١</sup> قال في تكملة فتح الملهي: وأجاب عنه الموفق ابن قدامة بأن السلم إنما جاز رخصة للرفق، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فلا يصح؛ ولأن انحلول بخرجه عن اسمه ومعناه، أما الاسم: فلأنه يسمى "سلفاً" و"سلفاً" لتعجن أحد العوضين وتأخر الآخر. أما المعنى فإن الشارع أرحص فيه للحاجة الداعية إليه، ومع حضور ما يبيعه حالاً لا حاجة إلى السلم: فلا يثبت، بخلاف بيع الأعيان، فإنها لم تثبت على خلاف الأصل لمعنى يختص بالتأجيل.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير طائل، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالاً عقده بلفظ البيع، لا بلفظ السلم، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر، ولا يمنع ذلك كون البيع حالاً، كما هو الظاهر. (تكملة فتح الملهي: ٦٥٤/١)

٤١١٦- (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْغُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسَلِّفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٧- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْتِادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، يَذْكُرُ فِيهِ "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

= كَيْلًا مَعْلُومًا، أَوْ فِي مَوْزُونٍ، فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا.

اختلاف أهل العلم في جواز السلم الحال وعدم جوازه: وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل، فحَوِّزَ الحال الشافعي وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

قوله ﷺ: "من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم": هكذا هو في أكثر الأصول "تمر" بـ"تاء"، وفي بعضها "تمر" بالـ"ثاء"، وهو أعم، وهكذا في جميع النسخ "وزن معلوم" بالواو لا بـ"أو"، ومعناه: إن أسلم كَيْلًا أَوْ وَزْنًا فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا، وفيه دليل لجواز السلم في المكيل ووزنًا، وهو جائز بلا خلاف، وفي جواز السَّلَمِ في الموزون كَيْلًا وَجِهَانِ لِأَصْحَابِنَا، أَصْحَابُهُمَا: جَوَازُهُ كَعَكْسِهِ.

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم جميعاً عن ابن عيينة": هكذا هو في نسخ بلادنا "عن ابن عيينة"، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودي، ووقع في رواية ابن مآهان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة "عن ابن علية"، وهو إسماعيل بن إبراهيم. قال أبو علي القسبي وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن مآهان. قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح. وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح، وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث ابن علية عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث عبد الوارث، ولم يذكر "إلى أجل معلوم"، ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث ابن عيينة يذكر فيه الأجل.

## [٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

٤١١٩- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ"، فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنْ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ.\*

٤١٢٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ".

٤١٢١- (٣) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى.

## [٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

قوله ﷺ: "مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ". وفي رواية: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ".

شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته: قال أهل اللغة: الخاطي بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو عنه، فاما إذا جاء من قريبته، أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه لبيعه في وقته، فليس باحتكار ولا نحرمة فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا، قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس.

\*قوله: "قال سعيد إن معمرًا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر"، يريد أن نعني بما لا يشتمله الاحتكار المنهي عنه في الحديث، وإلا لما فعله من أخذت عنه هذا الحديث؛ إذ المستم لا يخالف أمر النبي ﷺ بعد علمه به، وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت، وكان احتكار سعيد ما كان في القوت، والله تعالى أعلم.

=تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمر: وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمر راوي الحديث أنهما كانا يحتكران. فقال ابن عبد البر وآخرون: إنما كان يحتكران الزيت، وحمل الحديث على احتكار الثقوب عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح.

الجواب عن كون هذا الحديث منقطعاً: قول مسلم: "وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب"، قال الغساني وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم، قال القاضي: قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقطوعاً، إنما هو من رواية المجهول، وهو كما قال القاضي، ولا يضر هذا الحديث؛ لأنه أتى به متابع، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من معاهم من الثقات، وأما المجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فرواه أبو داود في 'سننه' عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى بإسناده، والله أعلم.

## [٢٧- باب النهي عن الحلف في البيع]

٤١٢٢- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَلْفُ مَنَفَقَةٌ لِلشَّلْعَةِ، مَنَفَقَةٌ لِلرَّيْحِ".

٤١٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا -أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ".

## ٢٧- باب النهي عن الحلف في البيع

فوله ﷺ: "الحلف منفعلة منفعلة للريح"، وفي رواية: "إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَمْحَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ". المنفعة والمنفعة بفتح أولها وثالثتهما وإسكان ثانيتهما. وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع، فإن الحلف من غير حاجة مكروه، ويتضمن إليه هنا ترويج الشَّلْعَةِ وربما اغتر المشتري باليمين، والله أعلم.

## [٢٨ - باب الشفعة]

٤١٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ".

## ٢٨ - باب الشفعة

معنى الشفعة: قال أهل اللغة: الشُّفْعَةُ من شَفَعْتُ الشَّيْءَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وَتَبِعْتَهُ وَمِنْهُ شَفَعَ الْأَذَانُ، وَسَمِيَتْ شَفْعَةً؛ لِضَمِّ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ. وَالرَّبْعَةُ وَالرَّبْعُ: يَفْتَحُ الرِّاءُ وَإِسْكَانُ الْبَاءِ، وَالرَّبْعُ: الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلَقُ الْأَرْضِ، وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي كَانُوا يَرْتَعُونَ فِيهِ، وَالرَّبْعَةُ تَأْنِيثُ الرَّبْعِ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجَنَسِ رُبْعٌ كَثْرَةٌ وَحُمْرٌ. وَاجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يَقْسَمَ.

حكمة ثبوت الشفعة: قال العلماء: الحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً، واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول. قال القاضي: وشذ بعض الناس فأنبت الشفعة في العروض، وهي رواية عن عطاء، وثبت في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاهما عنه ابن المنذر، وعن أحمد رواية أنها ثبتت في الخيوان والبناء المنفرد.

أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار: وأما التقسيم فهل ثبتت فيه الشفعة بالجوار؟ فيه خلاف، مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء لا تثبت بالجوار. وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي الزناد وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالجوار، \* والله أعلم. واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل =

\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة: الأول: الشريك في نفس المبيع، والثاني: الشريك في حقوق المبيع، مثل الشرب والمهر، والثالث: الجار الملاصق، ويقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث، ومثل هذا القول مروى أيضاً عن ابن سيرين وابن شبرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والعترة، كما في المغني والنبيل.

(إلى أن قال: "والخلاصة: أن أبا حنيفة يقول قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة"، والشافعي والشوكاني يؤولان قوله: "الجار أحق بسبقه"، ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة، وهو دفع الضرر، كان تأويل أبي حنيفة أرجح؛ لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٦٥، ٦٦٨)

٤١٢٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُثَيْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَاءَ لَمْ تُقَسِّمَ، رُبْعَةً أَوْ خَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

٤١٢٦- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءَ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ خَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَرْضَى عَلَى شَرِيكِهِ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَ".

-اللقسم بخلاف الحمام الصغير، والرحى ونحو ذلك، واستدل به أيضاً من يقول بالشفعة فيما لا يحتمل القسمة. أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للذمي على المسلم: أما قوله ﷺ: "فمن كان له شريك" فهو عام يتناول المسلم والكافر والذمي، فثبت للذمي الشفعة على المسلم، كما ثبت للمسلم على الذمي، هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور، وقال الشعبي والحسن وأحمد رحمهم: لا شفعة للذمي على المسلم، وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كتبوها للتميم في البلد، وبه قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور. وقال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر.

وأما قوله ﷺ: "فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك". وفي الرواية الأخرى: "لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه"، فهو محمول عند أصحابنا على التدب إلى إعلامه، وكراهة بيعه قبل إعلامه كراهة تنزيه وليس بحرام، ويتأولون الحديث على هذا، ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال، ويكون الحلال معني الباع، وهو مستوي الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين، بل هو واجح الترك.

واختلف العلماء فيما لو أعلم الشريك بالبيع، فأذن فيه فباع، ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البيه وابن أبي ليلى وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وضائفة من أهل الحديث: ليس له الأخذ، وعن أحمد روايتان كالمذهبيين، والله أعلم.



## [٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار]

٤١٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ". قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

٤١٢٨- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

## ٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله ﷺ: "لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره، ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم". ضبط كلمة "خشبة": قال القاضي: رويها قوله: "خشبة" في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات "خشبة" بالافراد و"خشبة" بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن القرج: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه: فقالوا كلهم "خشبة" بالتثنية على الافراد. قال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوي.

ضبط الكلمة وبيان مراد الحديث: وقوله: "بين أكتافكم": هو بالناء المشاة فوق، أي بينكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة "الموطأ" أكتافكم بالتون ومعناه أيضاً: بينكم، والكُفَّ الجانب، ومعنى الأول: أي أصرح بها بينكم وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه، قوله: "ما لي أراكم عنها معرضين": أي عن هذه السنة والخصلة والمرعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: "فَنَكُسُوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ"، واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحهما في المذهبين: الندب، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. \*\* والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأبو نؤير وأصحاب الحديث، وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالندب قال: ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل، فلهذا قال: ما لي أراكم عنها معرضين؟ وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان واجباً لما أطيعوا على الإعراض عنه، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد: إن الأمر في حديث الباب للندب، والنهي للتنزيه، فلا يجوز لأحد أن يغرز خشبة على جدار جاره إلا بإذن منه، ويندب لمالك الجدار أن يأذن له بذلك، فإن امتنع لم يجز على ذلك قضاء. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٧٠)

## [ ٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ]

٤١٢٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَيْبٍ وَثَقِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، طَوَّفَهُ اللَّهُ يَأْهُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٠ - (٢) حَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أُرْوَى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِبَاهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّفَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْحُدْرَ، فَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَيَتِمَّا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَرٍّ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

## [ ٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ]

قوله ﷺ "مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، طَوَّفَهُ اللَّهُ يَأْهُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ"، وفي رواية: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّ طَوَّفَهُ اللَّهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

ضبط الكلمة وترجيح كون الأرضين سبع طبقات: قال أهل اللغة: الْأَرْضُونَ بفتح الراء، وفيها لغة قلبية بإسكانها، حكاهما الجوهري وغيره، قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ١٢)، وأما تأويل السَّمَاوَاتِ عَلَى الْهَيْئَةِ وَالشَّكْلِ فَخِلَافُ الظَّاهِرِ، وكذا قول من قال المراد بالحديث: سبع أَرْضِينَ من سبع أقاليم؛ لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يُطَوَّقِ الظَّالِمُ بِشَرِّ مِنْ هَذَا الْإِقْلِيمِ شَيْئاً مِنْ إِقْلِيمٍ آخَرَ، بخلاف طباق الأرض، فإنها نامة لهذا الشر في الملك، فمن ملك شيئاً من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق، قال القاضي: وقد جاء في غلط الأَرْضِينَ وطباقهن وما يبين حديث ليس بثابت.

تأويل التطويق المذكور: وأما التَطْوِيقُ المذكور في الحديث، فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أرضين، ويكلف إضافة ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطويق في عنقه، كما قال سبحانه وتعالى: =

٤١٣١- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَرَوَى بِنْتُ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ ابْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخَذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ"، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَعَمَّ بَصَرُهَا، وَأَقْتَلَهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ، فَمَاتَتْ. ٤١٣٢- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٣- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَأْخُذُ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤١٣٤- (٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ وَهُوَ ابْنُ شَدَادٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَئِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ظَلَمَ فَيَدَّ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٥- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

-﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا مَجَلُوا بِوَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٠)، وقيل: معناه أنه يطوق (بم ذلك)، ويلزمه كلزوم الطوق بحقه، وعلى تقدير التطويق في عنته يطول الله تعالى عنته، كما جاء في غلط جليل الكافر وعظم فرسه، =

وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم، وتحريم الغصب، وتغليظ عقوبته، وفيه إمكان غصب الأرض، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمته: لا يتصور غصب الأرض.

شرح الغريب: وقوله رحمته: "من ظلم فيد شبر من الأرض" هو بكسر القاف وإسكان الياء أي قدّر شبر من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد، وفي الباب حيان بن هلال يفتح الحاء، وفي حديث سعيد بن زيد رحمته منقبة له وقبول دعائه، وجواز الدعاء على الظالم، ومستدل أهل الفضل، والله أعلم.

\* \* \*

## [٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

٤١٣٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا حَايِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جَعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ".

## ٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

قوله ﷺ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ": هكذا هو في أكثر النسخ "سَبْعَ أذْرُعٍ"، وفي بعضها "سبعة أذراع"، وهما صحيحتان، والأذراع يذكر ويؤنث، والتأنيث الأصح.

بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة اختلافهم: وأما قدر الطريق، فإن جعل الرجل بعض أرضه المنوكة طريقاً للمارين، فقدرها إلى حريمه، والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث، وإن كان الطريق بين أرضي ثلوم وأرادوا إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذاك، وإن اختلفوا في قدره، جعل سبع أذراع، وهذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسنوكاً وهو أكثر من سبعة أذراع، فلا يجوز لأحد أن يَسْتَوْلِيَ على شيء منه وإن قل، لكن له عمارة ما حواه من الثوات، وبمكة بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومن وجدنا حادة مُسْتَنْطَرَقَةً، ومسلِكاً مشروعاً نافذاً حكمنا بامتنعافي الاستطراف فيه بظاهر الحال، ولا يعتبر مبتداً مصيره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسلِكاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث. وقال آخرون: هذا في الألفية إذا أراد أهلها التبيين، فيجعل طريقهم عرضاً سبعة أذراع لدخول الأحمال والأنقال ومخرجها وتلافيفها، قال القاضي: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها، وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فهلم ذلك، ولا اعتراض عليهم؛ لأنها مسكونة،\*\* والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وعلى كل حال، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعي الأبدى، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة، وإليه يشير الخطابي رحمه في معالم السنن (٥: ٢٣٨) حيث يقول: "وبشبه أن يكون هذا على معنى الإرفاق والاستصلاح، دون الحصر والتحديد"، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٦٨١/١)

## [ ٢٤ - كتاب الفرائض ]

## [ ١ - باب لا يرث المسلم الكافر ]

٤١٣٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ".

## [ ٢٤ - كتاب الفرائض ]

## [ ١ - باب لا يرث المسلم الكافر ]

بيان معاني الفرائض والإرث: هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير؛ لأن سَهْمَانِ الفروض مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض: فرضي وفاراض وفريض، كعالم وعليم، حكاه الميرد، وأما الإرث في الميراث، فقال الميرد: أصنه العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر، قوله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"، وفي بعض النسخ: "ولا الكافر المسلم" بحذف لفظة "يرث".

أقوال أهل العلم في وراثة العنم: أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهب طائفة إلى تورث المسلم من الكافر، وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء، والشعبي والزهري والنخعي نحوه على خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: "الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه"، وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصحيح، ولا حجة في حديث: "الإسلام يعنو ولا يعنى عليه"، لأن المراد به فضل الإسلام على غيره ولم يتعرض فيه لخبر فكيف يترك به نص حديث: "لا يرث المسلم الكافر"، ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث، وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع.

أقوال العلماء في إرث المرتد: وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي نئيل وغيرهم، بل يكون ماله فيثاً للمسلمين، وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعي وإسحاق: يرثه ورثته من المسلمين، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كسبه في رده فهو للمسلمين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسلمين، وأما تورث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني وعكسه والمجوسي منهما، وهما منه، فقال به الشافعي وأبو حنيفة وغيرهم وآخرون، ومنعه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابنا: وكذا لو كانا حربين في بلدين متحاربين لم يتوارثا، والله أعلم.

## ٢- باب أحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلاؤلى رجل ذكر

٤١٣٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ وَهُوَ الثَّرَسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".\*

٤١٣٩- (٢) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطٍ-أُمُ الْعَيْشِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجلٍ ذَكَرَ".

٤١٤٠- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ-وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَحْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَحْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجلٍ ذَكَرَ".

## ٢- باب أحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاؤلى رجل ذكر

قوله ﷺ: "أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ"، وفي رواية: "فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجلٍ ذَكَرَ". وفي رواية: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجلٍ ذَكَرَ". بيان معنى قوله "أولى رجل" وفائدة توصيف رجل بـ"ذكر": قال العلماء: المراد بأولى رجل: أقرب رجل، مأخوذ من الولي بإسكان اللام على وزن الرمي، وهو القُرب، وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم: الرجل أولى بحاله؛ لأنه لو حمل هنا على أحق الخلق عن الفائدة؛ لأننا لا ندرى من هو الأحق. قوله ﷺ: "رجل ذكر": وصف الرجل بأنه ذكر تشبيهاً على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة،-

\*قوله: 'فهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ': إضافة أولى إلى رجل للبيان، والمراد أقرب إلى الميت من رجل، وقوله: ذكر للتأكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل الشخص مطلقاً يشمل الذكر والأنثى أو لدفع توهم أن الحكم عام وذكر الرجل بناء على ما جرى عليه العادة حيث يذكر الرجل ويكتفي به عن ذكر المرأة لكونه الأصل والأنثى تابع له في الأحكام.

٤١٤١ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ التَّهْمَنَانِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ الْقَاسِمِ.

-وسبب التفرجيج في الإرث، ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وحكمته أن الرجال تلحقهم موزنة كثيرة بالقيام بأعمال والضيقات، والأرقاء والقاصدين، ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك، والله أعلم.  
هذا الحديث في توريث العصب، وقد أجمع المسلمون على أن ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب.

مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات: فإذا خلف بنتاً وأخاً وعملاً فللنصف فرضاً، والباقي للأخ، ولا شيء للعم، قال أصحابنا: والعصبة ثلاثة أقسام: عصبة بنفسه كالابن وابنه، والأخ وابنه، والعم وابنه، وعم الأب والجد وابنهما ونحوهم، وقد يكون الأب والجد عصبة، وقد يكون لهما فرض، فمضى كان نكبت ابن أو ابن ابن لم يرث الأب إلا السدس فرضاً، ومضى لم يكن ولد ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط، ومضى كانت بنت أو بنت ابن أو بنتان أو بنتا ابن، أخذ البنت فرضهن، وللأب من الباقي: السدس فرضاً، والباقي بالتعصيب، هذا أحد الأقسام، وهو العصبة بنفسه.

القسم الثاني: العصبة بغيره وهو البنات بالبنين، وبنات الابن ببنى الابن والأخوات بالإخوة.  
والثالث: العصبة مع غيره، وهو الأخوات للأبوين أو للأب مع البنات وبنات الابن، فإذا خلف بنتاً وأخاً لأبوين أو لأب، فللنصف فرضاً والباقي للأخت بالتعصيب، وإن خلف بنتاً وبنت ابن وأخاً لأبوين أو أخاً لأب، فللنصف والنصف وبنات الابن السدس والباقي للأخت، وإن خلف بنتين وبنتي ابن وأخاً لأبوين أو لأب، فلبنتين الثلثان، والباقي للأخت، ولا شيء لبنتي الابن؛ لأنه لم يبق شيء من فرض بنات البنات، وهو الثلثان.

معنى العصبة بنفسه وأحوالها: قال أصحابنا: وحيث أطلق العصبة، فالمراد به العصبة بنفسه، وهو كل ذكر يُدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين ذئبت أنثى، ومضى انفرد العصبة أخذ جميع المال، ومضى كان مع أصحاب فروض مستغرقة فلا شيء له، وإن لم يستغرقوا كان له الباقي بعد فروضهم.

بيان مراتب العصبات: وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ، والأخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سقطوا ثم أعمام الأب ثم بنوهم وإن سقطوا ثم أعمام الجد، ثم بنوهم، ثم أعمام جد الأب ثم بنوهم وهكذا، ومن أدنى لأبوين يقدم على من يدلى بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويقدم عم لأبوين على عم أب وكذا الباقي، ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين، لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم ابن أخ الأب على عم لأبوين، ويقدم عم الأب على ابن عم لأبوين، وكذا الباقي، والله أعلم.



ولو خيف بتاً وأختاً لأبوين وأختاً لأب، فعذهننا ومذهب الجمهور أن تليثت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس رضي الله عنه: تليثت النصف والباقي للأخ دون الأخت، وهذا الحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الحفيد لا يرث مع الابن؛ لأن الابن عند وجوده أولى رجل ذكر، فيحوز المال، ويحرم الحفيد؛ نكونه أبعد بالنسبة إليه. وهذا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٢، ١٧)

\*\*\*

## [٣- باب ميراث الكلالة]

٤١٤٢- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بُكَيْرٍ النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَعُودَانِي، مَا شِيبَ، فَأَغْمِي عَلَى، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضْؤِهِ، فَأَقْفْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾\* (النساء: ١٧٦)

٤١٤٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مِثْمُونٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقْفْتُ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَرَلْتُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾\* (النساء: ١١).

## ٣- باب ميراث الكلالة

قوله: "أني جابر مرضت، فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني ماشيان" هكذا هو في أكثر النسخ "ماشيان"، وفي بعضها "ماشيين"، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، وتقديره وهما ماشيان. فوائد الحديث: وفيه فضيلة عيادة المريض، واستحباب المشي فيها. قوله: "فأغمني على" فتوضأ، ثم صبَّ عليَّ من وضْؤِهِ، فأَقَفْتُ: الوضوء هنا يفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به، وفيه التبرك بآثار الصالحين وفضل طعامهم وشرابهم ونحوهما، وفضل مواكلتهم ومشاريتهم ونحو ذلك، وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ واستدلال أصحابنا.

\*قوله: "حتى نزلت آية الميراث: يستفتونك...": وفي رواية: "يوصيكم الله"، ولا يخفى بين الحديثين من التعارض في بيان الآية النازلة ولعل سببه أن بعض الرواة لما سمعوا آية الميراث بينوها من عند أنفسهم، فوقعوا في الخطأ، ونشأ منه التعارض، والله أعلم. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي: وهذا تعارض لم ينفق بيانه إلى الآن، اللهم إلا أن يقال: نزلت آية الفرائض صحيح، وقوله: قل الله يفتيكم في الكلالة وهم من الرواة، فلها آخر آية نزلت، انتهى. لكن قال بعض الحاضرين في المجلس كون الأمر بالعكس أولى؛ لأن جابراً ما كان له أولاد وإنما كانت له بنات الأب وميراث بنات الأب المذكور في آية "يستفتونك" الآية. لا في "يوصيكم الله في أولادكم". والله أعلم.

٤١٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنِّدِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، مَا شَيْئَ، فَوَحَّدَنِي قَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَقْقَسْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: ١١).

٤١٤٥ - (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّدِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْفُلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا يَرُونِي كَلَالَةً، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾؟ قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ.

٤١٤٦ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا التَّنْضُرِيُّ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ، وَفِي حَدِيثِ التَّنْضُرِيِّ وَالْعَقَدِيِّ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُثَنِّدِ.

سوغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل، ردًا على أبي يوسف القائل بنحاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وفي الاستدلال به نظر؛ لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال: البركة العظمى فيما لاقي أعضائه ﷺ في الوضوء، والله أعلم.

قوله: قلت: يا رسول الله كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليَّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. وفي رواية فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ بَيْنُ الْإُنْثَى﴾. وفي رواية فنزلت آية الميراث.

فقه الحديث: فيه جواز وصية المريض، وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله، وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ، والجمهور على جوازه، وقد سبق بيانه مرات، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلماذا لم يرد عليه شيئاً رجاء أن ينزل الوحي.

٤١٤٧- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَالْفَقَطُ لَابِنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَصَبَ يَوْمَ حُجَّةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئاً أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَأَيْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الْعَصِيفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِهِ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ.

٤١٤٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ سَوَّادٍ عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ لَحُوقًا.

قوله: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الْعَصِيفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وما رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَأَيْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي. وقال: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الْعَصِيفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِهِ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

وجدت تسمية آية "النساء" بآية العَصِيفِ؛ فلأنها نزلت في العَصِيفِ. وأما قوله: "وَإِنِّي إِنْ أَعِشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِهِ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ"؛ وإنما أُنْزِلَ الْقَضَاءُ فِيهَا؛ لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت ظهوراً يحكم به، فأخبره حتى يتم اجتهداده فيه، ويستوفي نظره، ويتقرر عنده حكمه، ثم يقضي به، ويشهد بين الناس. وجدنا إغلاط النبي ﷺ لعمر: ولعل النبي ﷺ إنما أغلظ له خوفه من أشكاله وأشكال غيرهِ على ما نصّر عليه صريحاً، وتركهم الاستنباط من النصوص، وقد قال تعالى: فَابْتَلُوا زُرُودَهُ إِلَى الرَّسُولِ، وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَبِهُونَ، عَلَيْهِمُ (النساء: ٨٣)، فالاعتناء بالاستنباط من أكمل الواجبات المطلوبة؛ لأن النصوص الصريحة لا تنفي إلا بيسر من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فأتى القضاء في معظم الأحكام النازلة أو في بعضها، والله أعلم.

## [٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلاله]

- ٤١٤٩- (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.
- ٤١٥٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ، آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ بَرَاءَةٌ.
- ٤١٥١- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ ثَامَةُ سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ.
- ٤١٥٢- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةٌ.

## ٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلاله

أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها: واختلفوا في اشتقاق الكلاله. فقال الأكثرون: مشتقة من التكلل، وهو التطرف، فابن العم مثلاً يقال له: كلاله؛ لأنه ليس على عمود النسب، بل على طرفه، وقيل: من الإحاطة، ومنه الإكليل، وهو شبه عصاة ترين بالجوهر، فسموا كلاله لإحاطتهم بالبيت من جوانبه، وقيل: مشتقة من كل الشيء إذا بعد وانقطع، ومنه قولهم: كلت الرُّحِمَ إذا بعدت، وطلان اتسائها، ومنه كل في مشيه إذا انقطع لبعده مسافته.

أقوال العلماء في المراد بـ"الكلالة": واختلف العلماء في المراد بالكلالة في الآية على أقوال: أحدها: المراد الورثة إذا لم يكن للميت ولد ولا والد، وتكون الكلاله منصوبة على تقدير يورث وراثه كلاله. والثاني: أنه اسم للميت الذي ليس له ولد ولا والد ذكراً كان الميت أو أنثى، كما يقال: رجل عقيم وامرأة عقيم، وتقديره: يورث كما يورث في حال كونه كلاله، ومن روي عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. والثالث: أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، احتجوا بقول جابر رضي الله عنه: إنا يرثي كلاله، ولم يكن ولد ولا والد. والرابع: أنه اسم للعمال الموروث، قال الشيعة: الكلاله من ليس له ولد، =

٤١٥٣ - (٥) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أَخِرُّ آيَةٍ أُتْرِثُ يَسْتَفْتُونَكَ.

يرون كان له أب أو جد، فورثوا الأخوة مع الأب، قال القاضي: وروي ذلك عن ابن عباس قال: وهي روية باطلة لا تصح عنه، بل الصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء<sup>٣٥</sup> قال: وذكر بعض العلماء الإجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد، قال: وقد اختلفوا في الورثة إذا كان فيهم جد من الورثة كلاله أم لا؟ فعن قال: يس الجدة أباً جعلها كلاله، ومن جعله أباً لم يجعلها كلاله. قال القاضي: وإذا كان في الورثة بنت فالورثة كلاله عند جماهير العلماء؛ لأن الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت. وقال ابن عباس: لا ترث الأخت مع البنت شيئاً لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾، وبه قال داود؛ وقالت الشيعة: البنت تمنع كونه الورثة كلاله؛ لأنهم لا يرثون الأخ والأخت مع البنت شيئاً، ويعطون البنت كل المال، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ (النساء: ١٧٦).

معنى آية "إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ" (الآية) عند الجمهور: ومذهب الجمهور أن معنى الآية لكرامة: أن نورث النصف للأخت بالفرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولد، فعدم الولد شرط لتوريثها النصف فرضاً، لا لأجل توريثها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ والأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معلوم من قاعدة أصل الفرائض أن من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معها. وأجمع المسلمون على أن المراد بالأخوة والأخوات في الآية التي في آخر سورة النساء من كان من أبوين، أو من أب عند عدم الذين من أبوين، وأجمعوا على أن المراد بالذين في أولها الأخوة والأخوات من الأم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء: ١٢).

ضبط الأصحاء: قوله: "عن مالك بن مغول": هو بكر الميم وإسكان الفين المعجمة. قوله: "عن أبي السفر": هو بفتح الفاء على المشهور، وقيل: بإسكانها، حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم.

<sup>٣٥</sup> قال في تكملة فتح الملهم: وحقق شيخنا العثماني في علاء السنن (١٨: ٣٥٧) مذهب ابن عباس في هذا بما لا مزيد عليه. (إلى أن قال:) ثم إن ما نسب النووي رحمه الله إلى الشيعة أنهم لا يشترطون عدم الوالد في الكلالة، لم أجده في كتب الشيعة، بل وجدت ما يخالفه، فيقول أبو علي الطبرسي، وهو من أكابر عمماء الإمامية في القرن السادس، في مجمع البيان (٣: ١٤٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١٧٦): "فمعتاد: إن مات الرجل ليس له ولد ولا والد، وإنما أضمرنا فيه الوالد للإجماع؛ ولأن لفظة الكلالة بنيت عند، فإن الكلالة اسم للنسب المحيط بالميت، دون المصيق، والوالد يصيق الولد، كما أن الولد لصيق الوالد، والأخوة والأخوات المحيطون بالميت. فهذا يدل على أن الشيعة الإمامية في هذه المسألة مع علماء أهل السنة، فيمكن أن يكون ما نسب إليهم النووي قولاً لبعض فرقهم الأخرى، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣١/٢، ٣٢).

## [٥ - باب من ترك مالا فلورثته]

٤١٥٤ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمْوِيُّ، عَنْ يُوسُفَ الْأَيْلِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُوسُفُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: "هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قِضَاءٍ؟" فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَقَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ"، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ، قَالَ: "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قِضَاؤِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ".

٤١٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقْبَلٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثُ.

٤١٥٦ - (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْغَصْبَةُ مِنْ كَانَ".

## [٥ - باب من ترك مالا فلورثته]

وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المدين في أول الأمر: قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَّا وَفَاءً لَهُ": إِنْ كَانَ يترك الصلاة عليه ليحرض الناس على قضاء الدين في حياتهم، والتوصل إلى البراءة منها؛ لئلا تغفرتهم صلاة النبي ﷺ، فلما فتح الله عليه عاد يصلي عليهم ويقضي دين من لم يخلف وفاء. قوله ﷺ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ": فِيهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَهِيَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ. قوله ﷺ: "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قِضَاؤِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ"، قِيلَ: إِنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْضِيهِ مِنْ مَالِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيلَ: مِنْ خَالِصِ مَالِ نَفْسِهِ، وَقِيلَ: كَانَ هَذَا الْقِضَاءُ وَاجِباً عَلَيْهِ ﷺ، وَقِيلَ: تَبَرَّعَ مِنْهُ، وَالْخِلَافُ =

٤١٥٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيْعَةً، فَأَدْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُؤْتَرْ بِمَا يَبِغِيهِ عَصَبَتُهُ، مَنْ كَانَ".

٤١٥٨- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَارِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرَثَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِئَلَانَا".

٤١٥٩- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ "وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلِئَلَانَا".

= وجهان لأصحابنا وغيرهم، واختلف أصحابنا في قضاء ذَيْن مَنْ مَاتَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فقيل: يجب قضاؤه من بيت المال، وقيل: لا يجب، ومعنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ قال: أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأنا وليه في الحالين، فإن كان عليه ذَيْنَ قضيته من عدي إن لم يخلف وفاء، وإن كان له مال فهو لورثته لا يأخذ منه شيئا، وإن خلف عيالا محتاجين ضائعين فليأتوا إلي فعلى نفقتهم وموتهم.

قوله ﷺ: "أَيْكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيْعًا فَإِنَّا مَوْلَاهُ، وَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلِإِلَى الْعَصْبَةِ مَنْ كَانَ"، وفي رواية: "دِينًا أَوْ ضَيْعَةً"، وفي رواية: "مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِئَلَانَا".

شرح الغريب: أما الضَّيَاع والضَّيْعَةُ: فبفتح الضاد، والمراد عيال محتاجون ضائعون، قال الخطابي: الضياع والضيعة هنا وصف لورثة الميت بالمصدر، أي ترك أولاداً أو عيالا ذوي ضياع، أي لا شيء لهم، والضياع في الأصل مصدر ما ضاع، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للضياع. وأما الكلُّ فبفتح الكاف، قال الخطابي وغيره: المراد به ههنا العيال، وأصله النقل، ومعنى "أنا مولاة" أي وليه وناصره، والله أعلم.



## [٢٥- كتاب الهبات]

## [١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

٤١٦٠- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَالِغُهُ بِرُخْصِي، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَعْهُ وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْمِهِ".

٤١٦١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: "لَا تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَه بِدِرْهَمٍ".

٤١٦٢- (٣) حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَشْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أَعْطَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْمِهِ".

٤١٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَرَوْحٍ أَثَمٌ وَأَكْثَرُ.

٤١٦٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَاَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ".

## [٢٦- كتاب الهبات]

## [١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

شرح الكلمات: قوله: "حملت على فرس عتيق في سبيل الله": معناه: تصدقت به ووجهه لمن يقاتل عليه في سبيل الله، والعتيق: الفرس النفيس الجواد السابق. قوله: "فأضاعه صاحبه": أي قصر في القيام بعلفه وموته.

٤١٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣١٦٦- (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهَا تَبَاعٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ، يَا عُمَرُ؟".

قوله ﷺ: "لَا تُبْتَغُ وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ": هذا لحي تنزيه لا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو تلز ونحو ذلك من القربات أن يشتريه من دفعه هو إليه، أو يهبه، أو يتملكه باختياره منه، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة، وكذا لو انتقل إلى ثالث، ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا مذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم، والله أعلم.

## [٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

- ٤١٦٧- (١) حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَبْقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، فَيَأْكُلُهُ".
- ٤١٦٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٤١٦٩- (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّعْدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى- وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.
- ٤١٧٠- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَبْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٍو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَبْقِيءُ، ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْئَهُ".

## ٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل

أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة: قوله ﷺ: "مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب يقيء، ثم يعود في قيئه فيأكله": هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما، وهو عمول على هبة الأجنبي، أما إذا وهب لولده أو لولد ولده وإن سفل، فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وبه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل وهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم.\*

\*قال في تكملة فتح الملهم: من وهب لغير ذي رحم محرم فله الرجوع في هبته ما لم يعوضه الموهوب له، ومن وهب لذي رحم فليس له الرجوع، سواء كان والده أو غيره، وهو مذهب أبي حنيفة وإسحاق والنخعي والثوري، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح والأسود والحسن البصري والشعي، وروي-

٤١٧١- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ".

٤١٧٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤١٧٣- (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ".

=ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وفضالة بن عبيد رضي الله عنهم، حكاه العيني في عمدة القاري (٦: ٢٧٧) باب هبة الرجل لامرأته. وإن هبة أحد الزوجين للآخر حكم الهبة الذي رجم عرم، فلا يصح فيه الرجوع كما في الهداية مع الفتح (٧: ١٣٤).

وإن حق الرجوع من الهبة إنما يثبت عند الحنفية إما بقضاء القاضي، أو برضا الموهوب له، ولا يثبت بغير ذلك، كما هو مصرح في المتن، وراجع الهداية مع الفتح (٧: ١٣٥)، ثم إن ذلك مكروه عند الحنفية أيضاً، كما صرح به صاحب الهداية، ويتخلص من كل ذلك أنه يكره للواهب الرجوع ديانة، ويجوز قضاء.

(إلى أن قال:) فالجواب الصحيح (عن حديث الباب) ما ذكره صاحب الهداية من أن جواز الرجوع عند الحنفية إنما أريد به الجواز في القضاء؛ وأما الكراهة فلازمة لقوله عليه السلام: العائد في هبته كالعائد في قيته، وإن هذه الكراهة تحريرية، كما صرح به في الدر المختار (٤: ٥٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٥٧/٢ - ٦٢)

## [٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة]

٤١٧٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِيهِ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتَهُ بِمِثْلِ هَذَا؟" فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: "أَكُلْ بَيْتَكَ نَحَلْتُ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَقِي حَدِيثَهُمَا "أَكُلْ بَيْتَكَ"، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: "أَكُلْ وَلَدَكَ"، وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ بِالثُّعْمَانِ.

٤١٧٧- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا هَذَا الْغُلَامُ؟" قَالَ: أَعْطَانِي أَبِي، قَالَ: "فَكُلْ إِخْوَتَهُ أُعْطِيَتْهُ كَمَا أُعْطِيَتْ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "الْجُدَّة".

## ٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

أما قوله: "نحلت" فمعناه: وهبت، وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يسوي بين أولاده في الهبة ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى. وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والنصحيح المشهور: أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث.

أقوال أهل العلم في حكم تفضيل بعض الأولاد على البعض في الهبة: فلو فضل بعضهم، أو وهب لبعضهم -

٤١٧٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَمَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِشَهَادَةِ عَلَيَّ صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُنْهُمْ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ"، فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

٤١٧٩- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمَوْهُوبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهَا، فَالتَوَى بِهَا سَتَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَهَبْتَ لِابْنِي، فَأَحَذَ أَبِي يَدَيَّ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمَّ هَذَا، بِنْتُ رَوَاحَةَ، أَعْجَبَهَا أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الْوَدِيِّ وَهَبْتَ لِابْنِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا بَشِيرُ! أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: "أَكُلُّهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا تُشْهَدْنِي إِذَا قَرَأْتِي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

٤١٨٠- (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَيْكَ بَنُونَ سِوَاهُ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَكُلُّهُمْ أُعْطِيتَ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

=دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طائفة وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام، واحتجوا برواية "لا أشهد على جور"، وبغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، فالواو: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: قاله تعديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعول على الوجوب أو التنبه، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة.

وأما قوله ﷺ: "لا أشهد على جور"، فليس فيه أنه حرام؛ لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما-

٤١٨١- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: "لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرِ".

٤١٨٢- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اشْهَدْ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ الثُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: "أَكُلَ بَيْتِكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ الثُّعْمَانَ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي"، ثُمَّ قَالَ: "أَبْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَلَا، إِذَا".

٤١٨٣- (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: "أَكُلَ وَلَدِكَ أُعْطِيَتْهُ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبَرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ"، قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا حَدَّثْتُ أَنَّهُ قَالَ: "قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ".

٤١٨٤- (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: انْحَلِ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فَلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَمْ يَخُوه؟" قَالَ نَعَمْ، قَالَ: "أَنْكَلَهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْهُ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ".

-خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقد وضع بما قدمناه أن قوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن جنة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقيين مثل هذا، استحب رد الأول، قال أصحابنا: يستحب أن يهب الباقيين مثل الأول، فإن لم يفعل، استحب رد الأول-

-ولا يجب،\*\* وفيه جواز رجوع الوالد في هبته لنولده، والله أعلم. قوله: "سألت أياه بعض المؤمنين: هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "بعض الموهبة"، وكلاهما صحيح، وتقدير الأول بعض الأشياء الموهوبة. معاني الكلمات: قوله: "فأنتوى بها سنة"، أي مطلقها. قوله **يُحَرِّمُ**: "قارِبُوا" **يَسْأَلُ** أولادكم: قال القاضي: رويته "قارِبُوا" بالياء من المقاربة، والنون من القران، ومعناها صحيح أي سواهم في أصل العطاء وفي قدره. قولها: **أَحْلِلْ** أي علامتك: هو بفتح الحاء يقال: **أَحْلِلْ** ينحل، كـ: ذهب يذهب.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن الوالد إن وهب لأحد أبنائه هبة أكثر من غيره اتفاقاً، أو بسبب علمه، أو عدله، أو يره بالولدين من غير أن يقصد بذلك إضرار الآخرين، ولا الجور عليهم، كان جائزاً على قول الجمهور، وهو محل آثار الشبهين وعبد الرحمن بن عوف **يُحَرِّمُ**. أما إذا قصد الوالد الإضرار، أو تفضيل أحد الأبناء على غيره يقصد التفضيل من غير داعية مجوزة لذلك، فإنه لا يبيحه أحد. (تكملة فتح الملهم: ٧١/٢)



## [٤- باب العمري]

٤١٨٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لَأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

٤١٨٦- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلِعَقِبِهِ"، غَيْرَ أَنْ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمرِي، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ".

٤١٨٧- (٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْبِهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ أُعْطِيَتْكَهَا وَعَقَبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

٤١٨٨- (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَحَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ.

## ٤- باب العمري

بيان "العمري" ومعنى العقب والصور الثلاث للعمري وأحكامها: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمري. قوله: أعمرت لك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك، أو ما عشت أو حيت أو بقيت أو ما يفيد هذا المعنى، وأما عَقِبُ الرجل فيكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين ومع كسرهما، كما في نظائره. والعقب: هم أولاد الإنسان ما تناسلوا. قال أصحابنا: العُمَرَى ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقول: أعمرت لك هذه الدار، فإذا-

٤١٨٩- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِيهِ، فَهِيَ لَهُ بَتْلَةٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطَى فِيهَا شَرْطٌ وَلَا ثَنِيًا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ، فَقَطَعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ.

٤١٩٠- (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ".

٤١٩١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ. ٤١٩٢- (٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٤١٩٣- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَى، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِسُّكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِيهِ".

مت فهي لورثك أو لعقبك، فصح بلا خلاف، وملك هذا اللفظ ربة الدار، وهي هبة لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات، فالدار لورثته، فإن لم يكن له وارث، فليت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال، خلافاً لما لك الحال. الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي، أحدهما: وهو الجديد صحته، وله حكم الحال الأول، والثاني: وهو القديم أنه باطل.

وقال بعض أصحابنا: إنما القول القديم أن الدار تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته؛ لأنه حصه بها حياته فقط. وقال بعضهم: القديم أنها عارية يستردها الواهب متى شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته. الثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مات عادت إليّ أو إلى ورثتي إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم: صحته، ويكون له حكم الحال الأول، واعتصموا على الأحاديث الصحيحة المطلقة "العمري جائزة"، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة.

أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمري: والأصح: الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها-

٤١٩٤- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَثِيمَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ".

٤١٩٥- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا، ثُمَّ تُوُفِّيَ، وَتُوُفِيَتْ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتْ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمِرَةِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمِرِ: بَلْ كَانَ لِأَيِّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِرًا، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطَ لِنَبِيِّ الْمُعْمِرِ حَتَّى الْيَوْمِ.

٤١٩٦- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

-ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العُمَرَى النطقية دون الموقفة، وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العُمَرَى في جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبة الدار بحال.\*\* وقال أبو حنيفة بالنسبة كتحقق مذهبنا، وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة، وحجة الشافعي وموافقه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ويقول مالك رحمه الله: إن النبي ﷺ أجاز العمري، فيكون جازراً على ما كانوا يعرفونه، والمعروف عند العرب أنما لا تنقل الملكية، وإنما تنقل المنافع. وقد أجبنا عنه فيما سبق بأن فحوى الكلام يدل على أن النبي ﷺ لا يريد تقرير ما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما كان يريد تغيير حكم العمري إلى الجهة المؤيدة، وندل على ذلك أحاديث: (تكملة فتح الملهم: ٨٤/٢)

٤١٩٧- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤١٩٨- (١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا".

٤١٩٩- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَسَى، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤٢٠٠- (١٦) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا"، أَوْ قَالَ: "جَائِزَةٌ".

-شرح الغريب: قوله: "فهي له بثلة": أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب. قوله ﷺ: "امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها" إلى آخره: المراد به: إعلامهم أن العُمَرَى هبة صحيحة ماضية، يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمرو ودخل على بصورة، ومن شاء ترك؛ لأهم كانوا يوهمون لها كالتعارية، ويرجع فيها، وهذا دليل للشافعي وموافقيه، والله أعلم.  
قوله: "انحطصوا إلى طاري موت عثمان": هو طارق بن عمرو، ولأه عبد الملك بن مردان المدينة بعد إمارة ابن الزبير.

## [٢٦- كتاب الوصية]

## [١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

٤٢٠١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو عَثِيمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبْتَئِ لِبَلَّتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ".

٤٢٠٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: "وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، وَلَمْ يَقُولَا: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ".

## [٢٧- كتاب الوصية]

## [١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها: قال الْأَزْهَرِيُّ: هي مشتقة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته، وصيبت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصّيت وأوصيت إِبْهَاءً، والاسم الوصية والوصافة. التبيه: واعلم: أن أول كتاب الوصية هو ابتداء الفوات الثاني من المواضع الثلاثة التي قَامَتْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَقِيَانٍ صَاحِبِ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَسْمَعْهَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي الْفُصُولِ الَّتِي فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ، وَسَبَقَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَهَذَا أَوَّلُ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثِيمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَوْلُهُ ﷺ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبْتَئِ لِبَلَّتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ". وَفِي رَوَايَةٍ: "ثَلَاثَ لَيَالٍ".

مقوله: "ما حق امرئ مسلم" إلى قوله: "يبيت": الفعل بمعنى المصدر خبر عن الحق إما بتقدير "أن" أو بدوغماء، ومثله قوله تعالى: ومن آياته يريكم النور. وعلى تقدير القول بتقدير "أن" يجوز نصبه كما هو شأن أن المقدرة في حواشي العمل. وجملة "إلا ووصيته" حال، أي ليس حقه البيوتة في حال إلا والحال أن الوصية مكتوبة عنده.

٤٢٠٣- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُبَيْدٍ) كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: "لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ" كَرِوَايَةٍ يَحْتَمِلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٤٢٠٤- (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَرْتُ عَلَى كِنَانَةَ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

٤٢٠٥- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ.

- فقه الحديث وتفصيل حكم الوصية: فيه الحث على الوصية، وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، لكن مذهبنا ومذهب الجماهير: أنها مندوبة لا واجبة. وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة هذا الحديث ولا دلالة لهم فيه، فليس فيه تصريح بإيجابها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق أو عنده ودعة ونحوها لزمه الإيصاء بذلك. قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، ويستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليه، فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألغى بها، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم مُحَقَّرَاتِ المعاملات وحزنيات الأمور المشكورة.

وأما قوله ﷺ: "وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عَنْده" فمعناها: مكتوبة، وقد أشهد عليه بها لا أنه يقتصر على الكتاب، بل لا يعمل بها ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه بها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال الإمام محمد بن نصر-

«المروزي من أصحابنا: يكفي الكتاب من غير إشهاد لظاهر الحديث، والله أعلم.»\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما الجمهور فيشترط عندهم الإشهاد، ولا تثبت الوصية بالكتابة بدون الإشهاد، يعني في القضاء. وحجتهم قول الله تعالى: ﴿يَتْلُوْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةً بَيْنَ يَدَيْكُمْ إِذَا خَضَعَ أَحَدُكُمْ لِّلْمَوْتِ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ (المائدة: ١٠٦) الآية.

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأنه لا تعرض فيه لاشتراط الإشهاد وعدمه، والمراد: أن تكون الوصية مكتوبة بشرائطها المعروفة، ومنها الإشهاد، فلا يدل ذلك على نفي الاشتراط. (تكملة فتح الملهم: ٩٦/٢)

\* \* \* \*

## [ ٢ - باب الوصية بالثلث ]

٤٢٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَبْعِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةُ بِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مَالِي؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: "لَا"، أَلْتُلْتُ، وَالتُّلْتُ كَثِيرًا، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، .....

## ٢ - باب الوصية بالثلث

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من وجع أشفيت منه على الموت: فيه استحباب عيادة المريض، وأنها مستحبة للإمام كاستحبابها لأحد الناس.

شرح الغريب: ومعنى "أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ": أي فارته وأشرفت عليه، يقال: أَشْفَى عَلَيْهِ وَشَافَ، فله الغروي، وقال ابن قتيبة: لا يقال: أَشْفَى إِلَّا فِي الشَّرِّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: الْوَجَعُ اسْمٌ لِكُلِّ مَرَضٍ، وَفِيهِ جَوَازُ ذِكْرِ الْمَرِيضِ مَا يَجُوزُ لِمَرَضٍ صَحِيحٍ مِنْ مَدَاوِئِهِ أَوْ دَعَاءٍ صَالِحٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ اسْتِغْنَاءٍ عَنْ حَالِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّمَسُّخِ وَنَحْوِهِ: فَإِنَّهُ قَادِحٌ فِي أَجْرِ مَرَضِهِ.

فقه الحديث: قوله: "وَأَنَا ذُو مَالٍ": دليل على إباحة جمع المال؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل في العرف إلا للمال كثير. قوله: "وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةُ بِي": أي ولا يرثني من الولد وخواص الورثة، وإلا فقد كان له عصبية، وقيل: معناه لا يرثني من أصحاب الغروض. قوله: "أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مَالِي؟ قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: "لَا"، أَلْتُلْتُ، وَالتُّلْتُ كَثِيرًا: بالمشقة، وفي بعض بالموحدة، وكلاهما صحيح، قال القاضي: يجوز نصب "التُّلْتُ" الأول ورفعها، أما انصب فعلى الإغراء، أو على تقدير فعل أي "أَعْطَى التُّلْتُ"، ولما الرفع فعلى أنه فاعل، أي يكفيك الثلث، أو أنه مبتدأ وحذف خبره، أو خبر محذوف لمبتدأ، وفي هذا الحديث مراعاة التعديل بين الورثة والوصية.

بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقل منه: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: إن كانت الورثة أغنياء، استحباب أن يرصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء، استحباب أن ينقص من الثلث.

تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث: وأجمع العلماء في هذه الأعصار على أن من له وارث لا تنفذ وصيته =

قوله: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ": هي "أَنْ" المصدرية النصبية أو "إِنْ" الشرطية الجازمة، وعنى الثاني فلا بد من تقدير المبتدأ في قوله: خير، أي غير وعلى الأول فلا حاجة.



وَكُنْتُ تُنْفِقُ نَفَقَةً تُبْغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ، ..

زيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على نفوذها بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وأما قوله: "أفأصدق بثلثي مالي؟" يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المُنْحَرَة، وهما عندنا وعند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث. وخالف أهل الظاهر، فقالوا: للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث "الثلث كثير" مع حديث "الذي أعتق ستة أعبد في مرضه فأعتق النبي ﷺ اثنين وأرق أربعة".

قوله ﷺ: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرَ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ". العالة: الفقراء، ويتكففون: يسألون الناس في أكتفهم. قال القاضي رحمته الله رويًا قوله: "إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ" بفتح المعزة وكسرهما، وكلاهما صحيح. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث حث على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

قوله ﷺ: "وَلَسْتُ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ؛ فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْإِنْفَاقِ فِي وَجْهِ الْخَيْرِ، وَفِيهِ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْغِيَاثِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَثَابُ عَلَى عَمَلِهِ بَيْتُهُ، وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْفَاقَ عَلَى الْعِيَالِ يَثَابُ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهِ أَنَّ الْمُبَاحَ إِذَا قَصَدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى صَارَ طَاعَةً، وَيَثَابُ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَهَى ﷺ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ﷺ: "حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ"؛ لِأَنَّ زَوْجَةَ الْإِنْسَانِ هِيَ مِنْ أَحْصَى حَظْوَلِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَشَهَوَاتِهِ وَمَلَذَّةِ الْمُبَاحَةِ، وَإِذَا وَضَعَ اللَّقْمَةَ فِي فِيهَا غَايَمًا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ وَالْمَلَاظِفَةِ وَالتَّلَذُّدِ بِالْمُبَاحِ، فَهَذِهِ الْحَالَةُ أَبْعَدُ الْأَشْيَاءِ عَنِ الطَّاعَةِ وَأُمُورِ الْآخِرَةِ، وَمَعَ هَذَا فَأَعْبَرِ ﷺ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بِهَذِهِ اللَّقْمَةِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، حَصَلَ لَهُ الْأَجْرُ بِذَلِكَ، فَغَيْرَ هَذِهِ الْحَالَةُ أَوْلَى بِمَحْصُولِ الْأَجْرِ إِذَا أَرَادَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا أَصْلَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَقَصَدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى يَثَابُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ كَالْأَكْلِ بِنِيَّةِ التَّقْوَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالنَّوْمِ نَافِلًا سَرَاحَةً؛ يَقُومُ إِلَى الْعِبَادَةِ نَشِيطًا، وَالِاسْتِمْتَاعِ بِوُجْهِهِ وَجَارِبَتِهِ؛ لِيَكْفِيَ نَفْسَهُ وَبَصْرَهُ =

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ، لَا مِنْ ذَوِي الْفُرُوشِ وَالْعَصَبَاتِ، وَلَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَحِينَئِذٍ تَنْفَذُ وَصِيَّتَهُ فِي أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ بِالْعَمَلِ مَا بَنَفَتْ، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْخَنَفِيَّةِ. (إِلَى أَنْ قَالَ:) وَحُجَّةُ الْخَنَفِيَّةِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٩: ٦٩، ٧٠ رَقْم ١٦٣٧٤) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ مِقْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ لِرَجُلٍ: "يَا مَعْزِرُ أَهْلَ الْيَمَنِ؟ مَا يَمُوتُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ؟ فَمَنْ كَانَ لَهُ كَذَلِكَ فَحَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَإِنَّهُ يَوْصِي بِمَالِهِ كُلَّهُ حَيْثُ شَاءَ".

وأما حديث الباب فقد بين رسول الله ﷺ فيه علة عدم الزيادة على الثلث، وهي: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَصِيَّتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرٌ...". وهذه العلة مفقودة فيمن لا وارث له، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/٢)

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرَدَدْتُ بِهِ دَرَجَةً وَرَفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، الْتَهُمُوا أَمْضِي لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ"، قَالَ: رَأَيْتُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ.

وعنهما عن الحرام وليقضي حقها، وليحصل ولداً صالحاً، وهنا معنى قوله ﷺ: "وَفِي بَعْضِ أَحَدِكُمْ صِدْقٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." قوله: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَرَدَدْتُ بِهِ دَرَجَةً وَرَفْعَةً." فقال القاضي: معناه أَخْلَفُ بِمَكَّةَ بَعْدَ أَصْحَابِي، فَقَالَ: بِنَا إِشْفَاقًا مِنْ مَوْتِهِ بِمَكَّةَ؛ لَكُونَهُ هَاجِرَ مِنْهَا، وَتَرَكَهَا لِلَّهِ تَعَالَى، فَخَشِيَ أَنْ يَقْدَحَ ذَلِكَ فِي هَجْرَتِهِ أَوْ فِي ثَوَابِهِ عَلَيْهَا، أَوْ خَشِيَ بَقَاءَهُ بِمَكَّةَ بَعْدَ انْصِرَافِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَتَخَلَّفَهُ عَنْهُمْ بِسَبَبِ الْمَرَضِ، وَكَانُوا يَكْرَهُونَ الرُّجُوعَ فِيمَا تَرَكُوهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِهَذَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: "أَخْلَفُ عَنْ هَجْرَتِهِ"، قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: كَانَ حُكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقِيًا بَعْدَ انْفِصَالِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ هَاجِرًا قَبْلَ الْانْفِصَالِ، فَأَمَّا مَنْ هَاجَرَ بَعْدَهُ فَلَا.

بيان معنى قوله: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ": وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا": فَأَمْرٌ بِالْتَّخَلُّفِ: طَوْلُ الْعَمَلِ وَالْبَقَاءُ فِي الْحَيَاةِ بَعْدَ جَمَاعَاتٍ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضِيلَةُ طَوْلِ الْعَمَلِ لِلْإِزْدِيَادِ مِنَ الْعَمَلِ النَّصَالِ، وَالْحَثُّ عَلَى إِزَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَعْمَالِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ"، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "يَنْفَعُ" بِزِيَادَةِ الثَّأْنِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْمَحْزُوتِ، فَإِنَّ سَعْدًا نَزَّ عَاشَ حَتَّى فَتَحَ الْعِرَاقَ وَغَيْرَهُ، وَانْفَعُ بِهِ أَقْوَامٌ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَنَضَرَّ بِهِ الْكُفَّارُ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، فَأَقَامَ قَتْلُوا وَصَارُوا إِلَى جَهَنَّمَ، وَبُيِّتَ نِسَائُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ، وَغَسَّتْ أَمْوَالُهُمْ وَدِيَارُهُمْ، وَوَلَّى الْعِرَاقَ، فَاهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ خِلَافٌ وَتَضَرَّرَ بِهِ خِلَافٌ بِإِقَامَتِهِ الْحَقِّ فِيهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَمَحْوِهِمْ. قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: لَا يَحِيطُ أَجْرُ هَجْرَةِ الْمُهَاجِرِ بِقَاوِمِهِ بِمَكَّةَ وَمَوْتِهِ بِهَا إِذَا كَانَ لِمُضْرُورَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَحِيطُهُ مَا كَانَ بِالْإِخْتِيَارِ. قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: مَوْتُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ يَحِيطُ هَجْرَتَهُ كَيْفَمَا كَانَ، قَالَ: وَقِيلَ: لَمْ تَفْرَضِ الْمَجْرَةُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ خَاصَّةً.

قَوْلُهُ ﷺ: "الْتَهُمُوا أَمْضِي لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ": قَالَ الْقَاضِي: اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ كَيْفَ كَانَ قَادِحٌ فِي هَجْرَتِهِ، قَالَ: وَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَعَا لَهُمْ دَعَاءَ عَامًا، وَمَعْنَى "الْتَهُمُوا أَمْضِي لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ": أَيِ أَمْسِكُوا وَلَا تَبْطُنْهُمْ، وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بِتَرْكِ هَجْرَتِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ عَنْ مَسْتَقِيمِ حَالِهِمُ الْمَرْضِيَّةِ.

شرح الغريب: قَوْلُهُ ﷺ: "لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ": الْبَائِسُ: هُوَ الَّذِي أُثِرَ الْيُوسُ وَهُوَ الْفَقْرُ وَالْقِلَّةُ. قَوْلُهُ: "رَأَيْتُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ": قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا مِنْ كَلَامِ الرَّوَايِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ. =

٤٢٠٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،  
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ  
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا  
الْإِسْتَادِ نَحْوَهُ.

٤٢٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ  
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ  
بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ  
يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

- بل انتهى كلامه ﷺ بقوله: "لكن البائس سعد بن خولة"، فقال الراوي تفسيراً لمعنى هذا الكلام: إنه يرثه  
النبي ﷺ، ويتوجه له ويرق عليه لكونه مات بمكة، واختلفوا في قائل هذا الكلام من هو؟ فقول: هو سعد بن  
أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات.

أقوال العلماء قصة سعد بن خولة: قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام الزُّهْرِيِّ، قال: واختلفوا في قصة سعد  
ابن خولة، فقيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قال عيسى بن دينار وغيره وذكر البخاري أنه هاجر وشهد  
بدرًا، ثم انصرف إلى مكة ومات بها. وقال ابن هشام: إنه هاجر إلى الحبشة المحجرة الثانية، وشهد بدرًا وغيرها،  
وتوفي بمكة في حجة الوداع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهدنة، خرج مُخْتَارًا من المدينة، فعلى هذا  
وعلى قول عيسى بن دينار: سبب بؤسه سقوط هجرته؛ لرجوعه مختارًا، وموته بها، وعلى قول الآخرين: سبب  
بؤسه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن باعتباره لما فاتته من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار  
هجرته، والغربة عن وطنه إلى هجرة الله تعالى، قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي ﷺ خلف مع سعد  
ابن أبي وقاص رجلًا، وقال له: إن توفي بمكة فلا تدفنه بها. وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى أنه كان يكره أن  
يموت في الأرض التي هاجر منها. وفي رواية أخرى لمسلم قال سعد بن أبي وقاص: خشيت أن أموت بالأرض التي  
هاجرت منها، كما مات سعد بن خولة، وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية، وفي حديث سعد هذا  
جواز تخصيص عموم الوصية المذكورة في القرآن بالسنة، وهو قول جمهور الأصوليين، وهو الصحيح.

صبط الاسم وترجمة صاحب الاسم: قوله: "حدثنا أبو داود الحفري: هو بجاء مهملة ثم فاء مفتوحتين، منسوب  
إلى الحفر بفتح الحاء والفاء، وهي عملة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد  
السمعاني وغيرهما، واسم أبي داود هذا "عمرو بن سعد" الثقة الزاهد الصالح العابد، قال علي المديني: ما أعلم-

٤٢٠٩ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُضْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَضْتُ فَأَرُسْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَنَّى، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ؟ فَأَبَى، قُلْتُ: فَأَلْتَلْتُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ الثَّلَاثِ، \* قَالَ: فَكَانَ بَعْدُ، الثَّلَاثُ حَاجِزًا.

٤٢١٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَ بَعْدُ، الثَّلَاثُ حَاجِزًا.

٤٢١١ - (٦) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ. فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ، قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ، قَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: أَبِالْثَلَاثِ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ! وَالْثَلَاثُ كَثِيرٌ".

٤٢١٢ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّيْنِ، عَنْ عُمَرُو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَبَكَى قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: قَدْ عَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«إِنِّي رَأَيْتُ بِالْكُوفَةِ أَعْبَدَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ. وَقَالَ وَكَيْعٌ: إِنْ كَانَ يَدْفَعُ بِأَحَدٍ فِي زَمَانِنَا، يَعْنِي الْبَلَاءِ وَالْوَزَائِلِ فَبَابِ دَاوُدَ، تَوَفَّى سِتَّةَ ثَلَاثٍ، وَقَبْلَ: سِتَّةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ ١٠٠٠».

قوله: عن حميد بن عبد الرحمن الجميري عن ثلاثة من ولد سعد كلهم يحذونه عن أبيه عن النبي ﷺ دخل على سعد بعود بمكة. وفي الرواية الأخرى: عن حميد عن ثلاثة ممن ولد سعد قالوا: مرض سعد بمكة، فأتاه رسول الله ﷺ يعوده: فهذه الرواية مرسلّة، والأولى متصلّة؛ لأن أولاد سعد تابعيون.

التنبيه الهام: وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله ليبين اختلاف الرواة في ذلك، فإن لقاضي: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في حطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها، فظنّ ظانون أنه يأتي بها مفردة، =

\*قوله: "قلت: فالتث، قل: فسكت بعد التث"، لعنه أراد أنه سكت عن التثي عنه، أي لم يبه عنه، ولم يرد أنه سكت عن الكلام بعده، فقد قال: "نعم! والتث كثير" كما في كثير من الروايات، فلا معارضة بين هذه الرواية وبين تلك الروايات، والله تعالى اعلم.

"اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: "لَا" قَالَ: فَيَا ثَلَاثِينَ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَالْثَنِي؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَالْثَلَاثُ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدْعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ بِعَيْشٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"، وَقَالَ بِدِيهِ.

٤٢١٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَنَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ يَنْحُو حَدِيثَ الثَّقَفِيِّ.

٤٢١٤ - (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْجَمْعِيِّ.

وإنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه، كما أوضحناه في أول هذا الشرح، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية ولا في صحة أصل الحديث، لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً، فالصحيح الذي عليه المحققون أنه محكوم باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس قال: لو أن الناس غصبوا من ثلث إلى الرابع، فإن رسول الله ﷺ قال: الثالث والثالث كثير". قوله "غصبوا": بالفتح والضاد المعجمتين، أي نَقَصُوا.

أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية: وفيه استحباب النقص عن الثلث، وبه قال جمهور العلماء مطلقاً، ومذهبنا أنه إن كان ورثته أغنياء استحب الإبقاء بالثلث، وإلا فيستحب النقص منه. وعن أبي بكر الصديق عليه السلام أنه أوصى بالخمس، وعن علي عليه السلام نحوه. وعن ابن عمر وإسحاق بالربع، وقال آخرون: بالسدس، وآخرون بدونه، وقال آخرون: بالعاشر، وقال إبراهيم النخعي عليه السلام كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة. وروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم عليه السلام أنه يستحب لمن له ورثة وماله قليل ترك الوصية.

٤٢١٥- (١٠) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الرَّابِعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ". وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ: "كَثِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ".

قوله في إسناده هذا الحديث: "وحدثنا أبو كريب قال: حدثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس: "هكذا هو في نسخ بلادنا، وهي من رواية الجلودي، ففي جميعها أبو كريب، وذكر القاضي: أنه وقع في نسخة ابن مهران "أبو كريب" كما ذكرناه، وفي نسخة الجنودي "أبو بكر بن أبي شيبة" بدل أبي كريب، والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

"قوله: "لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الرابع...": هو مبني على معنى "والثلث كثير" إنه كثير بالنظر إلى ما ينبغي الإبقاء به. ولو قيل: إن معناه: إنه كثير أي كاف في الوصية لا حاجة فيها إلى الزيادة عليه لما كان في الحديث دلالة على استحباب الانتقاص من الثلث، والله أعلم.

## [٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

٤٢١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَثَقِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ".

٤٢١٧- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَطْلَعُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ".

٤٢١٨- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي أَتَتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَطْلَعُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ "نَعَمْ".

٤٢١٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَحْيَى ابْنِ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَا أَبُو أُسَامَةَ وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرِوَايَةِ ابْنِ يَشْرِ.

## ٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

قوله: "إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وفي رواية: "إِنْ أُمِّي أَتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَطْلَعُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ".

شرح الغريب: قوله: "أَفَلَيْتُ؟" بالفاء وضم التاء أي ماتت بغتة وفجأة، والفجأة والاختلات ما كان بغتة، وقوله: نفسها: برفع السين ونصبها، هكذا ضبطوه، وهما صحيحان، الرفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على المفعول الثاني، وأما قوله: "أَطْلَعُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ؟" معناه لما علمه من حرصها على الخير، أو لما علمه من رغبتها في الوصية.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث جواز الصدقة عن الميت واستحبها، وأن ثوابها يصله وينفعه، وينفع التصديق أيضاً.

-وهذا كله أجمع عليه المسمون، وسبقت المسألة في أول هذا الشرح، في شرح مقدمة صحيح مسلم، وهذه الأحاديث مخصصة للعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَارِثِينَ﴾ (النجم: ٣٩)، وأجمع المسمون على أنه: لا يجب على الوارث التصديق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأما الخفوق المالية الثابتة على الميت، فإن كان له تركة وجب قضاؤها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس الماء، سواء دَّيَّنَ الله تعالى كإيركاته وأخج والتَّذَرُّ والكفارة وبدل الصوم ونحو ذلك، ودَيَّنُ الأدمي، فإن لم يكن للميت تركة لم يلزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره قضاؤه.

قوله: **أَهْلُ الْكُفْرِ عَنْهُ** أي تصدق عنه: أي هل تكفر صدقتي عنه ميتاته، والله أعلم.

\*\*\*



## [٤ - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

٤٢٢٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنِ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: \* إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ".

## ٤ - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

قوله ﷺ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: \* إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"، قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته، وينقطع بحمد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونه كان سببها، فإن الولد من كسبه، وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

فوائد الحديث: وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح، وقد سبق بيان اختلاف أحوال الناس فيه، وأرضحنا ذلك في كتاب النكاح. وفيه دليل لصحة أصل الوقف، وعظيم ثوابه، وبيان فضيلة العلم، والحث على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع. وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهما مجمع عليهما، وكذلك قضاء الدين كما سبق، وأما الحج، فيجري عن الميت عند الشافعي وموافقيه، وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حراً واجباً، وإن كان تطوعاً وصى به، فهو من باب الوصايا، وأما إذا مات وعليه صيام فالصحيح أن الولي يصوم عنه وسفت المسألة في كتاب الصيام. وأما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوها فمذهب الشافعي والجمهور أنها لا تلحق الميت، وفيها خلاف، رسبق إيضاحه في أول هذا الشرح في شرح مقدمة "صحيح مسلم".

\*قوله: "انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة": لا يخفى أن الاستثناء متفرع من مقدار أي من كل الأعمال إلا من ثلاثة أعمال. وحينئذ يصير إلى المعنى انقطع عنه عمله من كل عمل، وهو لا يخلو عن ركافة، والجواب أن العمل بمعنى الثواب الذي هو أثر العمل، فإنه منقطع من سائر الأعمال الثابت في الأعمال الثلاثة. والمعنى: انقطع عنه الثواب من كل عمل إلا من ثلاثة أعمال، والله أعلم.

## [٥ - باب الوقف]

٤٢٢١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُوَيْمٌ بْنُ أَخْضَرَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسِتَائِمِرَةٍ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا"، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يَبْتَاعُ أَصْلَهَا، وَلَا يَبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّعِيفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرَ مُتَأَنِّلٍ مَالاً.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَتَيْنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَنِّلٍ مَالاً.

٤٢٢٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُتُّهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قَوْلَهُ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ.

## ٥ - باب الوقف

شرح الغريب: أما قوله: "هو أنفس": معناه أجود، والنفيس الجيد، وقد نفس بفتح النون وضم الفاء نقاسة، واسم هذا المال الذي وقفه عمر "لمع" بناءً مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة، وأما قوله: "غير متأنل" فمعناه: "غير جامع، وكل شيء له أصل فنتم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤنل، ومنه نجد مؤنل أي قسم، وأتت الشيء أصله.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على صحة أصل الوقف، وأنه يخالف لشوائب الجاهلية، وهذا مذهبتنا -

٤٢٢٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ثَابِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ حَبِيرٍ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضاً لَمْ أَصِبْ مَالاً أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ.

سومذهب الجماهير، ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات، وفيه: أن الوقف لا يتباع ولا يوهب ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الواقف، وفيه صحة شروط الواقف، وفيه: فضيلة الوقف وهي الصلقة الجارية، وفيه: فضيلة الإنفاق مما يحب، وفيه: فضيلة ظاهرة لعمر ﷺ، وفيه: مشاوراة أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير، وفيه: أن خير فتحت عتوة وأن الغائبين ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم، ونفذت تصرفاتهم فيها، وفيه: فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

وأما قوله: "ياكل منها بالمعروف": فمعناه: يأكل المعتاد ولا يتجاوزها، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه]

٤٢٢٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٢٢٥- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كَلَامُهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ: فَكَيْفَ أَمَرَ النَّاسُ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟

٤٢٢٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ.

٤٢٢٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## ٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

ضبط الاسم: قوله: "عن طلحة بن مصرف" هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة، وحكى فتح الراء، والصواب المشهور كسرها.

قوله: "سألت عبد الله بن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، قلت: فلم كتب على المسلمين الوصية أو فلم أمروا بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله تعالى".

وفي رواية عائشة رضي الله عنها: "ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا ولا درهما ولا شاة ولا بعيرًا ولا أوصى به".

٤٢٢٨- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي -أَوْ قَالَتْ حَجْرِي- فَدَعَا بِالطُّسْتِ، فَلَقَدْ انْحَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟

٤٢٢٩- (٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حُنَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْخَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اسْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ، فَقَالَ: "اثْنُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي"، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازَعٍ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: "دَعُونِي، فَإِلَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ"، أَوْصِيَكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ"، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتَهَا. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وفي رواية قال: "ذكروا عند عائشة رضي الله عنها أن علياً رضي الله عنه كان وصياً، فقالت: متى أوصى إليه، فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قائلت حجري، فدعا بالطست، ففقد انحث في حجري، وما شعرت أنه مات فمتى أوصى".  
شرح الغريب ومعنى قوله: "لم يوص"، ودفع المعارض: أما قولها: "انحث" فمعناه: مال وسقط، وأما حجر الإنسان وهو حجر ثوبه فبفتح الحاء وكسرها. وأما قوله: "لم يوص" فمعناه: لم يوصي بثلاث ماله ولا غيره، إذ لم يكن له مال ولا أوصى إلى علي رضي الله عنه ولا إلى غيره، بخلاف ما يزعمه الشيعة، وأما الأرض التي كانت له ﷺ بحجر وفدك، فقد سلبها ﷺ في حياته ولجز المصدقة بما على المسلمين. وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته ﷺ بكتاب الله ووصيته بأهل بيته، ووصيته بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد فليست مرادة بقوله: "لم يوص"، إنما المراد به ما قدمناه، وهو مقصود المسائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث.

وقوله: "أوصى بكتاب الله"، أي بالعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿مِمَّا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨) -

قوله: "دعوني فالذي أنا فيه خير"، أي إن تنازعكم عندي بخلفي عما أنا فيه من خير فاتركوا التنازع وقوموا عني، والله تعالى أعلم. ولم يرد أن كتابة الكتاب خير من تركها؛ إذ لو أراد ذلك، لأطاعوه، وأحضروا عنده الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

٤٢٣٠- (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ مَصْرَفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعَهُ، حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَا نِظَامُ اللَّوْءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتَّقُونِي بِالْكَفِّ وَالِدَوَاةِ - أَوِ اللَّوْحِ وَالِدَوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ."

٤٢٣١- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا خُصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ"، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ، \* فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا، .....

ومعناه: أن من الأشياء ما يعلم منه نصاً، ومنها ما يحصل بالاستنباط. وأم قول السائل: "قدم كتب على المسلمين الوصية؟" فمراده قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خُضِرَ أُخْدُكُمْ أَلَمْتُ أَنْ تَرْكُ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ﴾ (البقرة: ١٨٠)، وهذه الآية منسوخة عند الجمهور، ويحتمل أن السائل أراد بكتب الوصية التدب إليها، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس" معناه: تفخيم أمره في الشدة والمكره فيما يعتقد ابن عباس، وهو امتناع الكتاب، وهذا قال ابن عباس: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب هذا الكتاب، هذا مراد ابن عباس، وإن كان الصواب ترك الكتاب، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قوله ﷺ حين اشتد وجعه: "اتقوني بالكف والدواة أو اللوح والدواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً" فقالوا: إن رسول الله ﷺ يهجر. وفي رواية: قوله: "فقال عمر رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبت كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا"، ثم ذكر أن بعضهم أراد الكتاب وبعضهم وافق عمر، وأنه لما أكثروا اللغو والاختلاف قال النبي ﷺ: قوموا.

التمهيد: أعلم أن النبي ﷺ معصوم من الكذب، ومن تغير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتنبه ما أوجب الله عليه تنبيهه، وليس معصوماً من الأمراض -

\* قوله: "فقال عمر بن الخطاب: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبت كتاب الله..." حاصل ما قالوا في الاعتذار أن الأمر منه ﷺ ما كان أمر عزيمة وإيجاب حتى لا يجوز لأحد مراجعة وتصير المراجع عاصياً بل كان الأمر أمر مشورة أو نذب، وكانوا يراجعونه ﷺ في بعض تلك الأوامر سيما عمر رضي الله عنه -

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِئُوا يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُومُوا"، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ إِخْتِلَافِهِمْ وَلَعَطِيفِهِمْ.

حوالاً لسقام العارضة للأجسام ونحوها مما لا نقص فيه لمتزلته، ولا فساد لما تمهد من شريعته، وقد سحر ﷺ حتى صار يحيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ولم يصدر منه ﷺ، وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها.

أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه تركه الكتاب: فإذا علمت ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ به. فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لتلايق نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي ﷺ هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك، ونسخ ذلك الأمر الأول.

توجيه كلام عمر وفقهه: وأما كلام عمر رحمه الله فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه عشي أن يكتب ﷺ أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها. فقال عمر: حسينا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي آلِكَتَابٍ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وأراد الترفية على رسول الله ﷺ، فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه.

وقد علم من حاله أنه كان موافقاً للصواب في المصالح، وكان صاحب إهام من الله تعالى جل ذكره وثناؤه ولم يقصد عمر رحمه الله بقوله: "قد غلب عليه الوجع" إنه يتوهم عليه الغبط به وإنما أراد التحفيف عليه وإنه يتعب تعباً شديداً بسبب إملاء الكتاب لما معه من الوجع الشديد، فلا يناسب أن يباشر الناس بما يصبر سبباً للحقوق غاية المشقة به في تلك الحالة فرأى أن عدم إحضار الدعوة والورق أولى من إحضارها مع أنه عشي أن يكتب النبي ﷺ أموراً يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، أو خاف لعل بعض الضعفاء والمتأففين يتطرقون به إلى الفدح في بعض ذلك المكتوب لكونه في حال المرض، فيصير سبباً للفتنة، فقال حسينا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي آلِكَتَابٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله تعالى: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلال على الأمة، انتهى كلامهم. قلت: ولا يخلو عن نظر، أما أن الأمر ما كان أمر إيجاب، فيشكل عليه قوله ﷺ: لن تضلوا بعده أبداً أو نحو ذلك، -

قال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في أواخر كتابه "دلائل النبوة": إنما قصد عمر التخليف على رسول الله ﷺ حين غيبه الوجود، ولو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه، لم يتركه لاختلافهم، ولا لغيره لقوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي مَا أَنْزَلَ إِلَهُكَ﴾ (المائدة: ٦٧) كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه، وكما أمر في ذلك الحال بإخراج اليهود من جزيرة العرب وغير ذلك مما ذكره في الحديث.

قال البيهقي: وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أنه ﷺ أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال: وا، رأساه! ثم ترك الكتاب، وقال: يا أي الله والمؤمنون إلا أنا بكر، ثم تباه عنه استخلاف أبي بكر رضي الله عنه بتفديده إياه في الصلاة. قال البيهقي: وإن كان المراد بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة، إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة، وفي تكلف النبي ﷺ في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصاد على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، وكذا يسند باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإخلاق الفروع بالأصول. وقد كان سبق قوله ﷺ: إذا اجتهد الحاكم، فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد، فأخطأ فله أجر، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر انصواب تركهم على هذه الجملة؛ لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخليف عن النبي ﷺ، وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه.

- فإذا مقتضاه أن يكون أمر إيجاب؛ إذ السعي في الخلاص عن أسباب الضلال أو فيما يأمّن به الأمة عن الضلال واجب على الناس سواء قلنا: إنه أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه كما عليه كثير من المتقدمين، ويدل عليه بعض الأحاديث الصحيحة أو شيئاً آخر، كيف ولو نصّ على خلافة أبي بكر لخلص به الروافض عن الرفض، ولا شك إنه غير كثير. وأما أنه خشي أن يكتب أموراً تصير سبباً للعقوبة أو سبباً لفتح المنافقين فغير معقول بعد أن قال النبي ﷺ: لن تضلوا بعد أبداً ضرورة أنه ﷺ أخبرهم بأن الكتاب سبب للأمن من الضلالة ودوام الهداية فكيف يظن! أنه سبب للعقوبة أو الفتنة بفدح أهل التفاف وغيره، كيف! ومثل هذا الظن يوم تكذيب ذلك الخير وهو لن تضلوا بعده، فافهم. ولا يخفى أن لزوم تكذيب الخير أضر ههنا من لزوم المخالفة للأمر، فهذا الجواب إلى الفساد أقرب منه إلى الإصلاح، والله تعالى أعلم.

وأما قولهم في تفسير "حسينا كتاب الله" أنه تعالى قال: ﴿يَوْمَ نُنْزِلُ فِي تَابِثٍ مِّنْ شَيْءٍ﴾، أو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فلا يخفى أن تلك الآيات لا تقتضي أن الناس لا يحتاجون في شوقهم على الهداية وأمنهم من الضلالة إلى شيء آخر، ومعوم أن كتاب الله وإن كان جامعاً لكل شيء نكن لا يقدر كل أحد على استخراج -



قال الخطابي: ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله ﷺ، أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله ﷺ من الوجع وقرب الوفاة، مع ما اعتراه من الكرب، خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض بما لا عزمة له فيه، فيجد المتنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحتيم، كما راجعوه يوم الخديبية في الخلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأما إذا أمر بالشئ أمر عزمة، فلا يراجع فيه أحد منهم، قال: وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق الخلق كلهم، فلم ينزهه عن سمات الحدث، والعوارض البشرية، وقد سهى في الصلاة، فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذا الحال حتى تبين حقيقته، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضي الله عنه.

كلام الخطاب على رد من اعترض على حديث "اختلاف أمي رحمة": قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: "اختلاف أمي رحمة"، فاستصوب عمر ما قاله. قال: وقد اعترض على حديث "اختلاف أمي رحمة" رجلا، أحدهما: مغموض عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسحف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فإنه لما وضع كتابه في "الأغاني"، وأمكن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزود من إلها حتى صدر كتابه بذي أصحاب الحديث، وزعم أنهم يروون ما لا يدرون، وقال هو والجاحظ: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم زعم أنه إنما كان اختلاف الأمة رحمة في زمن النبي ﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوهم، فبين لهم.

كل شيء منه، وقد فوّض بيانه إليه ﷺ فقال: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ رَبِّيهِمْ﴾ (التحل: ٤٤)، فلعل بعض ما بين لنا ﷺ مما في الكتاب يصير سبباً للدوام الهدى والأمن من الضلالة وغيره ﷺ لا يصل إلى ذلك البيان كما لا يخفى.

وأما قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فهو لا يستغني عن البيان أيضاً كيف والعلماء قد اجتهدوا واختلفوا وقاسوا بعد ذلك. والحاصل أن بيان النبي ﷺ من الأمور المحتاج إليها قطعاً سيما إذا كان بما وعد عليه البقاء على الهداية والأمن من الضلالة فما معنى القول بالغنى عنه وإن كتاب الله يغني عنه وإنه لا حاجة لنا إلى بيانه كيف وقد أنزل الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (العنكبوت: ٥١).

ومع ذلك فقد كان ﷺ يبين للناس بعد ذلك والناس لا يستغفون عن بيانه ولا شك أن بيانه خير من اجتهد الناس سيما وقد وعد عليه البقاء على الهدى على الدوام، فلا يظهر لما ذكروا وجه على أنه يجوز أن يكون كتابه من قبيل الأمور المتحركة التي يلزم الله بسببها الهداية، ويرفع عن الأمة الضلالة، ويكون البركة مخصوصة بذلك الكتاب فلا وجه للقول بمعارضته هذه الآيات.

-الجواب عن اعتراض الموصي والجاحظ: والجواب عن هذا الاعتراض القاسد أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً، ولا يلزم هذا ويذكره الأجاهل أو متجاهل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ رَحِمْنَاهُ جَعَلْنَا لَكَزَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ نَفْسًا كَوْنًا فِيهِ﴾ (القصص: ٧٣)، فسئى الليل رحمة، ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذاباً، وهو ظاهر لا شك فيه. قال الخطابي: والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام: أحدها: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكار ذلك كفر. والثاني: في صفاته ومشيئته، وإنكارها بدعة. والثالث: في أحكام الفروع المحتملة وجوهاً، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة لعلماء، وهو المراد بحديث: "اختلاف أمي رحمة"، هذا آخر كلام الخطابي رحمه.

جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في الأمر بالكتاب: وقال المازري: إن قيل: كيف جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله ﷺ: "أنتوني أكتب"؟ وكيف عصوه في أمره؟ فاجواب: أنه لا خلاف أن-

-قلت: والوجه عندي أن يقال: إن عمر عليه السلام فهم من قوله ﷺ: "لن تضلوا بعد أبداً أو نحوه أن معناه لن يجتمعوا على الضلالة، ولا يصير كنكم ضلالاً لا أنه لا يضل أحد منكم أصلاً. أخذ هذا المعنى من إسناد الضلال إلى ضمير الجمع في قوله: لن تضلوا، وذلك لأنه قد ظهر عنده من أخباراته ﷺ حال صحته أنه ستفرق أمة، وستمرق المارقة، وستحدث الفتن فعلم أن المراد هو أمن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة لا أمن كل أحد، وقد علم من الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنِّي لَا أُخْلِفُهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النور: ٥٥)، ومثل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران: ١١٠)، ومثل: ﴿لَتَقْبَلُوهُنَّ أُمَّةً عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣)، ومن بعض أخباراته ﷺ مثل: لا يجتمع أمي على الضلالة أن هذا المعنى حاصل لهذه الأمة بدون ذلك الكتاب الذي قصد به النبي ﷺ أن يكتبه. ورأى أنه ﷺ ما قصد بذلك الكتاب إلا زيادة الاحتياط في حصول ذلك المعنى لما كان عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة ﷺ تسليماً مثل ما فعل ﷺ يوم بدر مع وعد الله تعالى إياه النصر، وأنه ﷺ أمرهم أمر مشورة بأنه يختار عنه لأجل كمال الاحتياط في أمرهم. فأجاب عمر بما أجاب للتشبه على أنهم أحق بمراعاة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة غاية المرض، وأنه ما قصده ﷺ حاصل لما أن الله تعالى وعده به في كتابه، وهذا معنى قوله: "حسينا كتاب الله": أي يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله في كتابه، وهذا مثل ما فعل أبوبكر يوم بدر حين رأى النبي ﷺ في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء والتضرع. وأما ابن عباس رضي الله عنهما فرأى أن الاحتياط كان خيراً، فكان يكي لأجل ذلك، والله تعالى أعلم، ومع ذلك كان يعظم عمر رضي الله عنه التعظيم، وبشيء عليه غاية الثناء، وقد قال في حديث كراهة الصلاة بعد العصر أنه أخبرني به جماعة من الصحابة أرضهم عندي عمر، فما كان يرى أن هذا كان ضلالة من عمر أو شيئاً لا يليق، فعوذ بالله من سوء العقيدة في أهل الصلاح، فالويل لكل الويل لمن يأخذ من هذا الحديث ما كان لا يرى من رواه أيضاً.

وقد يقال: لعله حمل قوله: "لن تضلوا بعده" على وجه الظن والإرجاء بطريق الاجتهاد لا بالنوحى وكثير ما كان ﷺ-

-الأوامر تقارن قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال: أصنها للندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: أصلها للوجوب، وتنقل القرائن أيضاً صيغة "أفعل" إلى الإباحة وإلى التحريم وإلى غير ذلك من ضروب المعاني، فلعله ظهر منه عليه السلام من القرائن ما دل على أنه لم يوجب عليهم، بل جعله إلى اختيارهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعيات، فأدى عمر رضي الله عنه اجتهاده إلى الامتناع من هذا، ولعله اعتقد أن ذلك حصر منه عليه السلام من غير قصد جازم، وهو المراد بقولهم: "هجر" ويقول عمر "غلب عليه الوجع"، وما قارنه من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما يعهدونه من أصوله عليه السلام في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ المعتادة منه عليه السلام، فظهر ذلك لعمر دون غيره، فخالقوه، ولعل عمر خاف أن المنافقين قد يتطرقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام، ويلغوه عليه السلام الناس بكتاب يكتب في خلوة وأحاد، ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض، ولهذا قال: عندكم القرآن، حسينا كتاب الله.

توجيه قوله: "هجر": وقال القاضي عياض: وقوله: أھجر رسول الله عليه السلام، هكذا هو في صحيح مسلم وغيره "أهجر" على الاستفهام وهو أصح من رواية من روى: هجر وبهجر؛ لأن هذا كله لا يصح منه عليه السلام، لأن معنى هجر: هذى، وإنما جاء هذا من قائله استفهاماً للإنكار على من قال: لا تكتبوا أي لا تتركوا أمر رسول الله عليه السلام وتعملوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه عليه السلام لا يهجر، وإن صحت الروايات الأخرى كانت خطأ من تأملها قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي عليه السلام من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصائب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرى الهجر مجرى شدة الوجع. وقول عمر رضي الله عنه: "حسنا كتاب الله" رد على من نازعه لا على أمر النبي عليه السلام، والله أعلم. قوله عليه السلام: "دعوني فالذي أنا فيه خير"، معناه: دعوني من النزاع واللفظ الذي شرعتم فيه، فالذي أنا فيه من مراقبة الله تعالى، والتأهب للقائه، والفكر في ذلك ونحوه أفضل مما أنتم فيه.

بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة: قوله عليه السلام: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب": قال أبو عبيد: قال-

-يقول مثل ذلك بناء على الظن، وهذا شائع فيما بين الناس، ومن جملة ذلك قوله عليه السلام في حديث السهو في الصلاة في حديث ذي اليمين المشهور: "كل ذلك ثم يكن": أي في ظني. فلعله قام عند عمر من القرائن الدلالات أنه قال بذلك اجتهاداً لا وحياً؛ إذ الحاضر السامع للكلام يفهم من قرائن الأحوال ما لا يفهم الغائب، فقال ما قال للتنبيه على أن حالة المرض لا يساعد الاجتهاد، والمطلوب فيها التخفيف عليه لا التشديد والتعب، فلما سب هذه الحالة ترك الكتاب والتوكل على الله تعالى الكريم، وبالجملة أنه عليه السلام ما ترك الكتاب بعد القيل والقال من الناس عنده إلا لما علم أن ذلك الكتاب لا يتوقف عليه شيء من أمر الأمة لا من أصل الهداية ولا من دوامها، وإلا لما استقام تركه منه كيف وهو مبعوث لذلك عليه السلام، والله أعلم بحقيقة الحال.

-الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن اليمن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها إلى أطراف الشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في العرض فما بين رمل يمين إلى منقطع السماوة. وقوله: "حفر أبي موسى": هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً، قالوا: وسببت جزيرة لإحاطة البحار بها من فواحيها وانقطاعها عن أنيابه العظيمة، وأصل الجزر في اللغة: انقطع، وأضيف إلى العرب؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم. وحكى لغوي عن مالك أن جزيرة العرب: هي المدينة، والصحيح المعروف عن مالك: أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن، وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكنهم من سكناها، ولكن الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كنهه وكسب أصحابه، قال العلماء: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز، ولا يمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام.

أقول أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم جوازه: قال الشافعي وموافقه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكن كافر من دخوله بحال، فإن دخله في خفية وجب إخراجه، فإن مات ودفن فيه، نُسِئَ وأُخرج ما لم يتغير، هذا مذهب الشافعي وجهاهير الفقهاء، وحَوَّزَ أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجة الجماهير قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْشُرَكُوتٍ يُجَسِّسُونَ فَلَإِ يَفْقَرُوا أَلَمْ تَجِدْ أَلْحَرَامَ يَدْعُوهُمْ هَذَا﴾ (التوبة: ٢٨)، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم": قال العلماء: هذا أمر منه ﷺ بإجازة الوفود وضيافتهم وإكرامهم تطليماً لنفوسهم وترغيباً لغيرهم من المولفة قلوبهم ونحوهم، وإعانة على سفرهم. قال القاضي عياض: قال العلماء بإجازة سواء كان الوفد مسلمين أو كفاراً؛ لأن الكافر إنما يفد غالباً فيما يتعلق بمصالحنا ومصالحهم. قوله: "وسكنت عن الثالثة أو قلنا فأنسيتها": الساكت ابن عباس، والناسي: سعيد بن جبير، قال المهلب: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة بن زيد، قال القاضي عياض: ويحتمل أنها قوله ﷺ: "لا تتخذوا قري وثناً يُعْبَدُ"، فقد ذكر مالك في "الموطأ"، معناه مع إجلاء اليهود من حديث عمر رضي الله عنه.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه، منها: جواز كتابة العلم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات، وذكرنا أنه جاء فيها حديثان مختلفان، فإن السنن اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوازها، وبينا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال الجواز لقوله ﷺ: "أكتب لكم" أي أمر بالكتابة، ومنها: أن الأمراض ونحوها لا تنافي النبوة، ولا تدل على سوء الحال. قوله: "قال أبو إسحاق إبراهيم، حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا سفيان هذا الحديث": معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم سوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة فعلا هذا الحديث لأبي إسحاق، برجل.

قوله: "من احتلناهم ونفستهم": هو بفتح الفين المعجمة وإسكانها، والله أعلم.

## [٢٨- كتاب النذر]

## [١- باب الأمر بقضاء النذر]

٤٢٣٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَحٍ بْنِ الْمَهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوُفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَاقْضِيْ عَنْهَا".

٤٢٣٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

## ٢٨- كتاب النذر

## ١- باب الأمر بقضاء النذر

قوله: "استفتى سعد بن عبادَةَ رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه، توفيت قبل أن تقضيه، قال رسول الله ﷺ: فاقضه عنها".

أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم انعقاده: أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن نذر معصية أو مباحاً، كدخول السوق، لم يتعقد نذره ولا كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقوله ﷺ: فاقضه عنها دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق المالية فصحح عليها، وأما البدنية ففيها خلاف قدمناه في مواضع من هذا الكتاب.

أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه: ثم مذهب الشافعي وطائفة أن الحقوق المالية الواجبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضاؤها، سواء أوصى بها أم لا، كدبون الأدمي. وقال-

صمالك وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به. \*\* ولأصحاب مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها، والله أعلم.

أقوال العلماء في تعيين نذر أم سعد: قال القاضي عياض: واختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عتقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سَعْدٍ. قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذراً في المال أو نذراً مبهماً، وبعضه ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي ﷺ: اشتى عَنَّتْها الماء. وأما أحاديث الصوم عنها، فقد علله أهل الصنعة للاختلاف بين رواته في سنده ومثله وكثرة اضطرابه. وأما رواية من روى: "أفاحت عنها" فموافقه أيضاً لأن العتق من الأموال، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير المالي على الميت ووجوبه: واعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور: أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركة، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يُلْزَمُه ذلك الحديث سعد هذا. ودليلنا أن الوارث لم يلزمه فلا يلزم، وحديث سَعْدٍ يحتمل أنه قضاء من تركتها، أو تبرع به، وليس فيه الحديث تصريح بإلزامه ذلك، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال الشافعي رحمه الله: إنه بمنزلة الدين، فيجب قضاؤه على الورثة، وإن لم يوص به المورث؛ ولنا أنه عبادة، ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء، دون الورثة؛ لأنها جبرية. (تكملة فتح الملهم: ١٥٠/٢)

## [٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرذ شيئا]

٤٢٣٤- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ- عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَتَهَانًا عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّجَبِ".

٤٢٣٥- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا، وَلَا يُؤَخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ".

٤٢٣٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ- وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْقَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ".

٤٢٣٧- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

٤٢٣٨- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَنْذَرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُعْطَى مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ".

## ٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرذ شيئا

وجه النهي عن النذر: قال المازري: يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون الناذر يصير ملتزماً له، فيأتي به تكلفاً بغير نشاط. ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقربة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة بالأمر الذي طلبه، فينقص أجره، وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى. قال القاضي عياض: ويحتمل أن النهي لكونه قد -

٤٢٣٩- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ".

٤٢٤٠- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَفَتْنَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمِي بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ النَّذَرَ لَا يَقْرُبُ مِنَ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ فَدَرَهُ لَهُ، وَلَكِنْ النَّذَرُ يُوَافِقُ الْقَدَرَ، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَحْلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَحْلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرَجَ".

٤٢٤١- (٨) حَدَّثَنَا فَتْنَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ وَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

— يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر، ويمنع من حصول المقدر، فنهى عنه خوفاً من جاهل يعتقد ذلك،\*\* وسياق الحديث يؤيد هذا، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إنه لا يأتي بخير" فمعناه: أنه لا يرد شيئاً من القدر، كما بينه في الروايات الباقية. وأما قوله ﷺ: "يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ" فمعناه: أنه لا يأتي بهذه القرية تطوعاً مخلصاً مبتدئاً، وإنما يأتي بها في مقابلة شفاء المريض وغيره مما تعلق النذر عليه، ويقال: نَذَرَ يَنْتَرُ: وَيَنْتَرُ يَكْسِرُ الذَّالَ فِي الْمَضَارِعِ وَضَمُّهَا لِفَنَانٍ.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وحاصل القول الأعم أن النهي إنما توجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع فيه ولا كراهة، وحاصل قولنا المأزري يشك أنه يكره، وإن لم يكن بهذا الاعتقاد، والذي يظهر لي أنه إن كان باعتقاد قاصد فحرام: وإن لم يكن باعتقاد قاصد إنه لا يخلو عن الكراهة أيضاً لعموم لفظ الحديث. (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/٢، ١٥٤)



## [٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

٤٢٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَاللَّفْظُ لِرُؤَيْسٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ خُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسَرَّتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعُضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" فَقَالَ: بِمِ أَعَذَّتْنِي؟ وَبِمِ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ -إِعْظَامًا لِذَلِكَ-: "أَخَذْتُكَ بِحَرِيرَةِ خُلَفَائِكَ ثَقِيفٌ"، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: "لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ"، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي حَاجٌّ فَأَطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي، قَالَ: "هَذِهِ حَاجَّتُكَ"، فَقَدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ.

## ٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد

صِيحِبُ الْأَسْمِ: قَوْلُهُ: "عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ: هُوَ بَضْمُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْهَاءِ وَالْلامِ الْمَشْدُودَةِ، اسْمُهُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: عَمْرٍو بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَقِيلَ: النَّضْرُ بْنُ عَمْرٍو الْحَرَمِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
قَوْلُهُ: "سَابِقَةُ الْحَاجِّ": يَعْنِي نَاقَتَهُ الْعُضْبَاءَ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَيَانَ الْعُضْبَاءِ وَالْقَصُورَى وَالْجَدْعَاءِ، وَهَلْ مِنْ ثَلَاثٍ أَمْ وَاحِدَةٌ؟ قَوْلُهُ ﷺ: "أَخَذْتُكَ بِحَرِيرَةِ خُلَفَائِكَ": أَيِ بِحَنَائِهِمْ.  
قَوْلُهُ ﷺ لِلْأَسِيرِ حِينَ قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ: "لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ" إِلَى قَوْلِهِ: "فَقَدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ": مَعْنَاهُ لَوْ قُلْتَ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْأَسْرِ حِينَ كُنْتَ مَالِكًا أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَسْرُكَ لَوْ أَسْلَمْتَ قَبْلَ الْأَسْرِ، فَكُنْتَ فُتُوتَ بِالْإِسْلَامِ وَبِالْإِسْلَامَةِ مِنَ الْأَسْرِ وَمِنْ اخْتِطَامِ مَالِكَ، وَأَمَّا إِذَا أَسْلَمْتَ بَعْدَ الْأَسْرِ، فَيَسْقُطُ الْخِيَارُ فِي قَتْلِكَ، وَيَبْقَى الْخِيَارُ بَيْنَ الْأَسْرِ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ.

فَقَّهُ الْحَدِيثِ وَالْجَوَابِ عَنْ إِشْكَالِ رَدِّ الْمُسْلِمِ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ: فِي هَذَا جَوَازُ الْمُنَادَاةِ، وَأَنَّ إِسْلَامَ الْأَسِيرِ لَا يَسْقُطُ حَقَّ الْغَائِقِينَ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسْمَ قَبْلَ الْأَسْرِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ حِينَ أَسْلَمَ وَفَادَى بِهِ، رَجَعَ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ، وَلَوْ ثَبَتَ رَجُوعُهُ إِلَى دَارِهِمْ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ؛ لِقُوَّةِ شَوْكَةِ عَشِيرَتِهِ أَوْ لِحُجُومِ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمْ -

قَالَ: وَأَسْرَبَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَصْبَحَتِ الْعُضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوُثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيدُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ يَوْمِهِمْ، فَأَتَقَلَّتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوُثَاقِ فَأَتَتْ الْإِبِلَ، فَخَعَلَتْ إِذَا دَسَّتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغَاءً، فَتَرَكُهُ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعُضْبَاءِ، فَلَمَّ تَرَعُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْرِهَا، ثُمَّ رَجَرَتْهَا، فَأُطْلِقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا، فَطَلَبُوهَا، فَأَعَجَزْتُهُمْ، قَالَ: وَنَذَرَتْ لَهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُحَرِّثَهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعُضْبَاءُ، نَاقَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُحَرِّثَهَا، قَالُوا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكِّرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! يَفْسَ مَا جَرَّثَهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُحَرِّثَهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ: "لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ".

٤٢٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتْ الْعُضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذَلُولٍ مُحَرَّسَةٍ، وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُدْرَبَةٌ.

-ذلك، فلا إشكال في الحديث، وقد استشكله المازري، وقال: كيف يرد المسلم إلى دار الكفر؟ وهذا الإشكال باطل مردود بما ذكرته. قوله: وَأَسْرَبَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: هي امرأة أبي ذر. شرح الغريب وأقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية: قوله: "نَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ": هي ناضج الميم وفتح النون والواو المشددة أي مذلة. قوله: "وَنَذَرُوا بِهَا": هو يفتح النون وكسر الهمزة أي علموا. قوله ﷺ: "لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ". وفي رواية: "لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى". في هذا دليل على أن من نذر معصية كسُرب الخمر، ونحو ذلك، فنذره باطل لا ينعقد، ولا تزمه كفارة يمين ولا غيرها، وهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء. وقال أحمد: يجب فيه كفارة اليمين بالحديث المروي عن عمران بن الحصين، وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين". واحتج الجمهور بحديث عمران بن حصين المذكور في الكتاب.

الجواب عن مستدل الإمام أحمد، وبيان مراد قوله: "وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ": وأما حديث "كفارته كفارة يمين" فضعيف باتفاق المحدثين. وأما قوله ﷺ: "وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ": فهو محمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه، بأن قال: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ عَلَى أَنْ أَعْتَقَ عَبْدَ قُلَانٍ، أَوْ أَنْصَدُقَ بِشُوبَةٍ أَوْ يَدَارَهُ أَوْ نَحْوَهُ -

-ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه، فيصح نذره، مثاله قال: إن شفى الله مريضى فلله عتق رقبة، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإن شفى المريض ثبت العتق في ذمته.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "ناقة ذنول سُحْرَسَةٍ". وفي رواية: "مدرّبة" أما المحرسة: فيضم الميم وفتح الجيم والراء المشددة، وأما المدرّبة: فيفتح الدال المهملة وباء الواحدة والمحرّسة والمدرّبة والمنوّقة والدّلّول كله بمعنى واحد، وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرها إذا كان سفر ضرورة كالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكأنه يُزَيَّبُ ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك، والنهي عن سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار إذا غنموا مالاً للمسلم لا يملكونه، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار الحرب، وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ومذهب أبي حنيفة أنهم يملكون ما غنموا من بشرط إحرازهم إياه بدار الحرب، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب، ثم غنمناه رده إلى صاحبه بلا لمن، وإن أدرك بعد فكذلك قبل القسمة، وأما بعد القسمة فإن صاحبه أحق به بالثمن، لا بغيره.

وأجاب شيخنا العثماني التهانوي رحمه عن حديث الباب بأنهم لم يكونوا أحرزوا الناقة بدار الحرب، فإن الطحاري أخرجه بلفظ: "وكانوا إذا نزلوا يرسلون إبلهم في أغنيتهم، فلما كانت ذات ليلة... قلت: وبمثلة أخرجه الدارمي في سننه (٢: ١٥٤)، فهذا يدل على أنهم كانوا في الطريق، ولم يكونوا أحرزوها بدارهم، فلا دليل فيه للشافعية في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١٦٦/٢)

## [٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

٤٢٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْحًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: "مَا بَالُ هَذَا؟" قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ"، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. ٤٢٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي عُثْمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْرَكَ شَيْحًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا شَأْنُ هَذَا؟" قَالَ ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَانَ عَلَيَّ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ارْكَبْ، أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ" -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ.

٤٢٤٦- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

٤٢٤٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَهَا لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: "لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ".

## ٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة

أما الحديث الأول: فمحمول على العاخر عن المشي، فله الركوب، وعليه دم، وأما حديث أخت عقبة، فمعناه: يمشي في وقت قدرتها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب، وعليها دم، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في صورتين، هو راجح القولين للشافعي، وبه قال جماعة، والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما المشي حافياً فلا يلزمه الحفاء، بل له لبس الثعلين، وقد جاء حديث أخت عقبة-

٤٢٤٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أَخِي، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: حَاقِبَةً، وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ.

٤٢٤٩ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي حَلَفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

- في "سنن أبي داود" ميمناً لها ركبت لبلغز، قال: إن أخي نذرت أن تخرج ماشية، وأنها لا تطيق ذلك، فقال رسول الله ﷺ: إن الله غني عن مشي الخنث، فتركه، ولشهد بدنة.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: من نذر المشي إلى بيت الله لزمه الوفاء بنذره. فيجب عليه المشي في أحد النسكين، إما الحج وإما العمرة، ويجب عليه أن يمشي، فإن عجز عن المشي جاز له الركوب، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء؛ لهذا الحديث، ثم اختلفوا فيما يجب عليه بالركوب، ففيه أقوال: الأول: أنه يجب عليه الدم، وأقله شاة، وهو قول الإمام أبي حنيفة، وهو المذهب المشهور المختار عند الشافعية. (تكملة فتح الملهم: ١٦٨/٢)

## [٥- باب في كفارة النذر]

٤٢٥٠- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ يُوسُفُ: أَخْبَرَنَاءُ وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كَتَّابِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ".

## ٥- باب في كفارة النذر

قوله ﷺ: "كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ".

اختلاف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث: اختلف العلماء في المراد به. فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إِنْ كَلَمْتُ زَيْدًا مَثَلًا فَلَلَّهُ عَلَيْهِ حِجَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا، فيكلمه فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه، هذا هو الصحيح في مذهبننا،\*\* وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق كقوله: عَلَيَّ نَذْرٌ، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو محير في جميع النذورات بين الوفاء بما التزم، وبين كفارة يمين، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وهو القول المقتضى به عند الحنفية، وكان أبو حنيفة يقول: إن الناذر في مثله يجب عليه وفاء النذر، ولا تجزئه الكفارة إلا إذا لم يطلقه، ثم رجع إلى قول الشافعية قبل وفاته بسبعة أيام. (تكملة فتح الملهم: ١٧٤/٢)

## [٢٩ - كتاب الإيمان]

## [١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

٤٢٥١ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِّحَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَحَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ".

قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا خَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثَنِي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ: مَا خَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

## [٢٩ - كتاب الإيمان]

## [١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِمًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ". وفي رواية: "لا تَخْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ".

وجه النهي عن الحلف بغير الله، والجواب عن إشكال الحلف بغير الله: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الخلف يقتضي تعظيم مخلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، فلا يُضاهي به غيره. وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فأنتم، خير من أن أحلف بغيره فابتر. فإن قيل: الحديث مخالف لقوله ﷺ: "أفلح وأيه إن صدق"، فجوابه: أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل:-

٤٢٥٤- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ".

٤٢٥٥- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْفُطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٢٥٦- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ-: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَكَأَنَّهُ قَرِيشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: "لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".

«فَقَدْ أَتَمَّ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّغَفِرَ﴾، ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿وَالْعُلُورَ﴾»، «وَالشَّجَرِ» فالجواب إن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

قوله: "ما حلفت بما ذاكرت ولا أتأتأت" معنى ذاكرت: قائلاً لها من قبل نفسي، ولا أتأتأت: بالمد، أي خالفاً عن غيره. فوائده الحديث: وفي هذا الحديث إباحة الحلف بالله تعالى وصفاته كلها، وهذا يجمع عليه، وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.



## [٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله]

٤٢٥٧- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَنَفِهِ: بِاللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ".

٤٢٥٨- (٢) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ"، وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: "مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى".

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ "يَعْنِي قَوْلَهُ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ، غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

## ٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله

وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله: قوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَنَفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فليقل: لا إله إلا الله". إنما أمر بقول: لا إله إلا الله؛ لأنه تعاطى نعظيم صورة الأصنام حين حلف بها. أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو بجملة سوى الإسلام وعدم وجوبها: قال أصحابنا: إذا حلف باللات والعزى وغيرهما من الأصنام أو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام أو بريء من النبي ﷺ أو نحو ذلك لم يتعقد بيمينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إله إلا الله، ولا كفارة عليه، سواء فعله أم لا، هذا مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله: أنا مبتدع أو بريء من النبي ﷺ أو واليهودية.\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وتوهم هذه العبارة أن الخفية تجب عندهم الكفارة بالخلف باللات والعزى، وليس الأمر كذلك، فإن الخلف بغير الله تعالى لا يتعقد عندهم، كما هو مصرح في كتبهم، نعم! إذا حلف بقوله: إن لم أفعل ذلك فأنا كافر، أو يهودي، أو نصراني، فإن ذلك يتعقد عندهم بيمينه لأن العرف شائع بذلك، ومبنى الإيمان على العرف. (تكملة فتح الملهم: ١٨٣/٢)

٤٢٥٩- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ".

= دليل الإمام أبي حنيفة رحمه: واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة؛ لأنه منكر من القول وزور، والخلف هذه الأشياء منكر وزور.

دليل الجمهور: واحتج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فإنه ﷺ إنما أمره بقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع، وأما قياسهم على الطهار، فينتقض بما استثنوه، والله أعلم. قوله ﷺ: "ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليصدق" قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيراً لخطيئته في كلامه هذه المعصية، قال الخطابي: معناه فليصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به، والصواب الذي عليه المحققون، وهو ظاهر الحديث أنه لا يختص بذلك المقدار، بل يتصدق بما تيسر مما ينطلق عليه اسم الصدقة، ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم: "فليصدق بشيء"، قال القاضي: ففي هذا الحديث دلالة لمذهب الجمهور: أن العزم على المعصية إذا استقر في القلب كان ذنباً يكب عليه، بخلاف الحاضر الذي لا يستقر في القلب، وقد سبقَت المسألة واضحة في أول الكتاب.

تفسير "الطَّاعُوتِ": قوله ﷺ: "لا تحلفوا بالطَّوَاعِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ": هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحلف باللات والعزى، قال أهل اللغة والغريب: الطَّوَاعِي هي الأصنام، واحداها: طاغية، ومنه هذه طاغية دؤس أي صنمهم ومعبودهم، سمي باسم المصدر؛ لطفيان الكفار بعبادته؛ لأنه سبب ضغبتهم وكفرهم، وكل ما جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى، فالطغيان: الجاوزة للحد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا آلِهَآءُ﴾ (الحاقة: ١١)، أي جاوز الحد، وقيل: يجوز أن يكون المراد بالطَّوَاعِي هنا من طغى من الكفار، وجاوز القدر المعتاد في الشر، وهم عظمائهم، وروي هذا الحديث في غير مسلم: "لا تحلفوا بالطَّوَاعِي" وهو جمع طَّاعُوتٍ، وهو الصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطَّاعُوتِ واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿تَجَنَّبُوا الطَّاعُوتِ﴾ (الزمر: ١٧)، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُضْحَكُوا إِلَىٰ أَلطَّاعُوتِ﴾ (النساء: ٦٠)، يكفروا به.

[٣- باب نذب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير،...]

٤٢٦٠- (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُكَيْهٌ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيُحْلَفَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحِيلُهُ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدِ غُرٍّ الذَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ -: لَا يَبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحِيلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَأَثَرُهُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: "مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي، وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٣- باب نذب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحنث خيراً من النكاح على اليمين، استحسب له الحنث، وتلزمه الكفارة، وهذا متفق عليه، وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحنث، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين.

اختلاف أهل العلم في جواز تقديم كفارة اليمين على الحنث: واختلفوا في جوازها بعد اليمين، وقبل الحنث، فحوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يُسْتَحَبُّ كونهما بعد الحنث، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم، فقال: لا يجوز قبل الحنث؛ لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة وصوم رمضان، وأما التكفير بالمال فيجوز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة، واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية، فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه إعانة على المعصية، والجمهور على إحزائها كفير المعصية. وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، \*\* والقياس على تعجيل الزكاة. \*\* =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث وارد بحرف الواو، وهي للجمع المطلق، ولا تفيد الترتيب، فلا يدل حديث الباب أن الكفارة مقدمة على الحنث، وإنما المراد أن من رأى في الحنث خيراً وجب عليه أمران: الكفارة والحنث، ولا تعرض في الحديث للترتيب بينهما. (تكملة فتح الملهم: ١٨٩/٢)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فمرجعنا فيها حيث شد إلى القياس والأصول الثابتة. فرأينا أن الكفارة إنما تكون بغير-

(٢) - (٤٢٦١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَثِقَارُ بْنُ الْفَلْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْخُمْلَانَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي حَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ غَزْوَةُ ثُبُوكَ - فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنْ أَصْحَابِي أُرْسِلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا أُحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ"، وَوَأَقَفْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَحَحْتُ حَرِيئاً مِنْ مَنَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَخَافَةٍ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَحَحْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُ أَلْبَثَ إِلَّا سُبُوعَةً إِذْ سَمِعْتُ بِرَّادٍ يُنَادِي: أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ! فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تُحَذِّ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، (لَيْسَتْهُنَّ أُخْتَاوَهُنَّ جَبَلِيذٌ مِنْ سَعْدٍ) فَانْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَارْكَبُوهُنَّ".

-قوله: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي زَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ بِسُحْمَةٍ": أي تطيب منه ما يحملنا من الإبل، ويحمل الثقلان. قوله: "فَأَمَرْنَا بِثَلَاثِ ذُودٍ غُرِّ الذَّرَى". وفي رواية: "بِخَمْسِ ذُودٍ". وفي رواية: "بِثَلَاثَةِ ذُودٍ بِقَعِ الذَّرَى". شرح الغريب: أما الذرى: قبضم الذال وكسرها وفتح الراء المخففة، جمع "ذُرْوَةٌ" بكسر الذاوِل وضمها، وذروة كل شيء أعلاه، والمراد هنا الأسمعة، وأما الغر: فهي البيض، وكذلك "البقع" المراد بها: البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد، ومعناه: أمر لنا بإبل بيض الأسمعة. وأما قوله: "ثَلَاثُ ذُودٍ"، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يحتج به من يطلق الذود على الواحد، وسبق إيضاحه في كتاب الزكاة.

التوفيق بين الروایتين: وأما قوله: "ثَلَاثُ"، وفي رواية "بِخَمْسِ"، فلا منافاة بينهما إذ ليس في ذكر اثلاث نفى للخمس، والزيادة مقبولة، ووقع في الرواية الأخيرة "بِثَلَاثِ ذُودٍ" بإثبات الهاء، وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل، وهو الأبقرة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أَمَّا أَنْ حَمَلْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ": ترجم البخاري هذا الحديث قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: ٩٦)، وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله -تعالى-، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة. وقال الماوردي: -

-المسيئات، وليست اليقين سيئة بنفسها، فإن النبي ﷺ قد ثبت عنه الحلف غير مرة، وقد ثبت عنه الأمر بذلك، فلما لم تكن اليقين سيئة تغلر أن تكون سبباً للكفارة؛ لأن الكفارة مسببة لنسيئات، لا للمحسنات والمباحات، فتعين أن السبب في الكفارة هو الحدث لا اليقين، وظاهر أن شيء لا يتقدم ما هو سبب له، فلا يتقدم الكفارة على الحدث. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/٢)

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَاطْلَقْتُ إِلَيَّ أَصْحَابِي بِهِمْ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ، وَاللَّهِ! لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَيَّ مَنْ سَمِعَ مَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَطْلُتُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ! إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَتَفْعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَاطْلَقَ أَبُو مُوسَى يَنْفِرُ مِنْهُمْ، حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ بَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، سَوَاءً.

٤٢٦٢- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٌ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرٌ، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ! فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدَرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أُطْعِمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أَحَدْتُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ،\* فَقَالَ: "وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَهَبٍ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غَرَّ الذَّرَى،\* قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا،.....

-معناه أن الله تعالى أتاني ما حملكم عليه، ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملك عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله -تعالى- بالقسم فيهم، والله أعلم. قوله: "السَّأَلَهُ هُمُ الْحَمَلَانِ": بضم الحاء أي الحمل. قوله ﷺ: "أخذ هذين الثريين": أي البعيرين اللقرون أحدهما بصاحبه.

\*قوله: "أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين نستحملة": لعل معناه في أمرهم ولأجلهم، وقوله: "نستحملة" مبني على أنه إذا جاء طالب الحمل فم وميلقا عنهم إجم يطلقون، فكان الكل صاروا مستحملين، فنسب الفعل إليهم، وهذا التأويل يتدفع ما يترجم من التدافع بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية، والله أعلم. \*قوله: "بخميس ذود غر الذرى": ولعل اختلاف العدد بالنظر إلى الوصف، فأعطاهم النبي ﷺ ستة أبعرة إلا أن الخمس منهن غر الذرى والثلاثة من تلك الخمسة أشد وأكمل في ذلك الوصف، فلذا خص الثلاثة في الرواية الأولى، والله أعلم، والأقرب أن مثل هذا التبيين بعض الرواة بعض العدد، والاعتماد في مثله على أكثر العديدين أو الأعداد، والله تعالى أعلم.

قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، لَا يُبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا نَحْمِلَنَّا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَتَسِبُّت؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُ عَنْ يَمِينِي، فَأَنْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٢٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زُهْدِمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدُ إِخَاءٍ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٢٦٤- (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زُهْدِمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زُهْدِمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدِمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَاقْتَصَوْا جَمِيعًا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٢٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْكَاؤُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا الصَّقَقِيُّ يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ: حَدَّثَنَا زُهْدِمِ الْحَرَمِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَسَاقِ الْحَدِيثِ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! مَا نَسِيتُهَا".

- ضبط الاسم وشرح الكلمات: قوله: "عن زهدم الحارمي" هو بزازي مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة. قوله: "أبي لحم الدجاج" رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه: فيه إيالة لحم الدجاج، وملاذ الأظعمة، ويقع اسم الدجاج على الذكور والإناث، وهو بكسر اللام وفتحها: قوله: "ببب بب" قال أهل اللغة: الشَّبَبُ الغَيْبَةُ وهو بفتح التاء، وجمعه نَبَاهٌ بكسرها وفتوح بضمها، وهو مصدر بمعنى المنهوب، كاخْلُق بمعنى الخلو.

قوله: "اغفلنا رسول الله ﷺ يمينه" هو يوسكان اللام أي جعلناه غافلاً، ومعناه: كنا سبب غفلته عن يمينه ونسيانه إياها، وما ذكرناه إياها أي أخذنا، منه ما أخذنا وهو ذاهل عن يمينه.

قوله: "أخذنا الصق يعني ابن حزن" قال: حدثنا مطر الوراق عن زهدم: "هو الصق بفتح الصاد وبكسر العين وإسكانها والكسر أشهر.

٤٢٦٦ - (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ ضُرَيْبِ ابْنِ نُفَيْرٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زُهْدَمٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ! مَا أَحْمِلُكُمْ" ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ ذُودٍ يُقَعُّ الذَّرَى، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أُنِيتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٦٧ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ عَنْ زُهْدَمٍ، يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مُشَاةً، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ بِخَوْرِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

٤٢٦٨ - (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ النَّصِيئَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صَيْتِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ".

-الجواب عن استدراك الدارقطني: قال الدارقطني: الصَّعِقُ ومطر ليسا قوين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة.

وأما قوله: "بمسا ليسا قوين" فقد خالفه الأكثرون. فقال يحيى بن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصَّعِق، وقال أبو حاتم: ما به بأس، وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة. ضبط الأسماء: قوله: "عن ضريب بن نفير": أما ضريب فبضاد معجمة مصغر، ونفير بضم النون وفتح القاف وآخره راء، هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء، ورواه بعضهم بالغاء. وقيل: نفيل بالغاء وآخره لام.

قوله: "حدثنا أبو السليل": هو يفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نفير المذكور في الرواية الأولى.

٤٢٦٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ".

٤٢٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ".

٤٢٧١- (١٢) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: "فَلْيَكْفُرْ يَمِينَهُ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٢- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ نَجِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ حَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ حَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَاكْتُبْ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى أَتَقَى اللَّهَ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى" مَا حَشَتُ يَمِينِي".\*\*

قوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتَقَى اللَّهَ مِنْهَا": هو بمعنى الروايات السابقة: فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير.

\*قوله: "أما حشت يميني": هو بتشديد النون، وهو جواب "لولا"، ثم لعل الاختلاف في روايات حديث عدي بن حاتم محمول على تعدد الوقائع، والله تعالى أعلم.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: "أما حشت يميني": جواب "لولا" يعني: لولا هذا الحديث لما جعلت يميني حائثة، وما أعطيتك، ولكن أعطيتك هذا الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/٢)



٤٢٧٣- (١٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ".

٤٢٧٤- (١٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ الْبَحْلِيُّ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٥- (١٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

٤٢٧٦- (١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٧- (١٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا نَهْرَزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمَ ابْنَ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَانِي.

٤٢٧٨- (١٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا،

قوله ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا": هكذا هو في أكثر النسخ "وكلت إليها"، وفي بعضها "أكلت إليها" بالهمزة. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها: كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والحبس وغيرها، =

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.  
 قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرِيُّ حَبْسِيٌّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ هَذَا  
 الْحَدِيثُ.

٤٢٧٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ  
 وَحُمَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَصِيَّةَ وَيُونُسَ  
 ابْنِ عُبَيْدٍ وَهَيْشَامُ بْنُ حَسَّانٍ فِي آخَرَيْنِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ  
 أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ  
 الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ  
 عَنْ أَبِيهِ ذِكْرُ الْإِمَارَةِ.

عومنها: بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إمعان من الله تعالى، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل، فيبغي أن  
 لا يولى، ولهذا قال ﷺ: "لَا تُؤَلَّى عَمَلًا مِنْ طَلَبِهِ أَوْ حَرَصَ عَلَيْهِ".

قوله: "حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جريرا" إلى آخره. وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: "قال أبو أحمد  
 الجلودي: حدثنا أبو العباس الماسر حبسي قال: حدثنا شيبان بهذا، ومراده أنه علا برجل.

## [ ٤ - باب يمين الحالف على نية المستحلف ]

- ٤٢٨٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَعِيْنُكَ عَلَى مَا بُصِّدْتُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ"، وَقَالَ عَمَرُو: "يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ".
- ٤٢٨١ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْيَمِينُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَحْلِفِ".

## ٤ - باب يمين الحالف على نية المستحلف

تفصيل اليمين وحكمه: قوله ﷺ: "يَعِيْنُكَ عَلَى مَا بُصِّدْتُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ". وفي رواية: "اليمين على نية المستحلف". المستحلف بكسر اللام، وهذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا ادعى رجل على رجل حقاً، فحلفه القاضي، فحلف وورى فتوى غير ما نوى القاضي، انعقدت يمينه على ما نواه القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا يجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية، ولا يَحْتُسُّ سواء حلف ابتداءً من غير تحليف أو حلفه غير القاضي وغير نائه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي،\*\* وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائه في دعوى توجهت عليه، فتكون على نية المستحلف، وهو مراد الحديث، أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى، فالاعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعقاق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعقاق تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعقاق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم: أن التورية وإن كان لا يثبت بها، فلا يجوز فعلها حيث يطل بها حق مستحق وهذا يجمع عليه، هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه. ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافًا وتفصيلاً. فقال: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حق بيمينه له نيته، ويقبل قوله.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما إذا استحلفه أحد غير القاضي فقد صرح النووي أن المعنى فيه نية الحالف، ولم أره هذه الفسحة في كلام الحنفية، غير أن بعضهم حكوا عبارة النووي من غير تعقب عليه كما فعله علي القاري رحمه في المرقاة. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٦/٢)

.....

سواءً إذا حنث بغيره في حق أو وثيقة مشرعاً أو بقضاء عليه، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه، سواء حنث مُشَرَّعاً باليمين أو باستحلاف، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فقليل: اليمين على نية المخلوف له، وقيل: على نية الخائف، وقيل: إن كان مستحلفاً فعلى نية المخلوف له، وإن كان مُشَرَّعاً باليمين فعلى نية الخائف، وهذا قول عبيد المنك وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل: عكسه، وهي رواية يحيى عن ابن القاسم، وقيل: تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه، ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه، وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً، وحكى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المنكر والخديعة فهو فيه آثم حائث، وما كان العذر فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المنكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المخلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الخائف بما يقع به حق غيره وإن ورى، والله أعلم.

\*\*\*

### ٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها

٤٢٨٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَأَطُوفَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ، فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَلَدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ اسْتِثْنَى، لَوَلَدَتْ\* كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

### ٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها

فوائد حديث سليمان عليه السلام: ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام، وفيه فوائد: منها: أنه يستحب للإنسان إذا قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا آتَيْنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْعَثَمَ﴾ (الكهف: ٢٣، ٢٤)، ولهذا الحديث. ومنها: أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينته: إن شاء الله -تعالى- لم يحنث بفعله المحذوف عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين؛ لقوله ﷺ في هذا الحديث: "لو قال: إن شاء الله لم يحنث"، وكان دركاً لحاجته.

شرط صحة الاستثناء في اليمين: ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان: أحدهما: أن يقول متصلاً باليمين. والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول: إن شاء الله تعالى. قال القاضي: أجمع المسلمون على أن قوله: إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو حاز متصلاً، كما روي عن بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين، ولم يحنث إلى كفارة، قال: واختلفوا في الانصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما ولا تضر سكتة النفس، وعن طاووس والحسن وجماعة من التابعين أن له لاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قَدَّرَ حَبْلَةَ نَاقَةٍ. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر، وعن ابن عباس: له الاستثناء أبدأً من تذكره. وتناول بعضهم هذا المقول عن هؤلاء على أن مراد: أنه يستحب له قول: إن شاء الله تبركاً. قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ لِلَّهِ إِذَا نَسِيتَ﴾ (الكهف: ٢٤)، ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث.

أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعتق والإقرار وغيرها: أما إذا استثنى في الطلاق والعتق وغيرها -

\* قوله: "فقال رسول الله ﷺ: لو كان استثنى لولدت..." هذا مبني على أنه ﷺ قد علم القدر المعلق بالاستثناء في حق سليمان عليه السلام، وليس المراد أن كل من يقول ذلك فله مثل ذلك.

=ذلك سوى اليمين بالله تعالى، فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو أنت حر إن شاء الله تعالى، أو أنت علي كظهر أمي إن شاء الله تعالى، أو لزيد في ذمتي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شفي مريض فلله علي صوم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فعذهب الشافعي والكوفيون وآتي نور وغيرهم: صحة الاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يَحْتَثُ في طلاق ولا عَتَق، ولا ينعقد ظهاره ولا نَذَره ولا إقراره، ولا غير ذلك مما ينص به قوله: إن شاء الله. وقال مالك والأوزاعي: لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى.

فقد الحديث: وقوله ﷺ: "لو قال: إن شاء الله لم يَحْتِثُ": فيه إشارة إلى أن الاستثناء يكون بالقول، ولا تكفي فيه النية، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن بعض المالكية أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بنية من غير لفظ. قوله ﷺ: "فقال له صاحبه قل: إن شاء الله": قد ينجح به من يقول بجواز انفصال الاستثناء، وأجاب الجمهور عنه بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك، وهو بعد في أئمة اليمين أو أن الذي أرى منه ليس بيمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين، والله أعلم.

معنى الطواف في هذا الحديث: قوله ﷺ: "الأطوفن"، وفي بعض النسخ: "الأطيفن الليلة": هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء، وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، فهو طائف ومُطِيفٌ، وهو هنا كناية عن الجماع. التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "كان لسليمان سِتُون امرأة". وفي رواية: "سبعون". وفي رواية: "تسعون". وفي غير صحيح مسلم: تسع وتسعون. (في رواية: مائة، هذا كله ليس بمعارض؛ لأنه ليس في ذكر القليل نفي الكثير، وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدد، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء -صلوات الله تعالى وسلامه عليهم- من القوة على إطاقة هذا في ليلة واحدة، وكان نبينا ﷺ يطُوفُ على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة، والله أعلم.\*\*

قوله: "فحس كل واحدة منهن، فلذ كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله": هذا قاله علي سبيل الشَّيْءِ للحر، وقصد به الآخرة والجهد في سبيل الله تعالى، لا لغرض الدنيا. قوله ﷺ: "فلم يخل منهن إلا واحدة، فولدت نصف إنسان". وفي رواية: "جاءت بشق غلام": قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسيه.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ذكر الأستاذ أبو الأعلى المودودي في تفهيم القرآن (٤: ٣٢٧) بأن جماع ستين امرأة أو أكثر منها في ليلة واحدة مما لا يقبله العقل - (إلى أن قال): وبالجملة، فإن مجرد استبعاد العقل بعض الأمور لا يكفي لرد الأحاديث الصحيحة، فإن المعجزات والكرامات كلها أمور يستبعد العقل، ولكنها ثابتة بلا ريب - (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٦، ٢١٣)

٤٢٨٣- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ، أَوِ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَسْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ".

٤٢٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ أَوْ لَحْوَةٌ.

٤٢٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تِلْكَ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَاطَّافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تِلْكَ مِنْهُنَّ، إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، نِصْفَ إِنْسَانٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَسْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ".

٤٢٨٦- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَّافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَائِمُّ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ".

-قوله ﷺ: "لو كان استثنى لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى": هذا معمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا.

قوله ﷺ: "فقال له صاحبه أو الملك قل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فلم يقل ونسى": قيل: المراد بصاحبه: الملك وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القرين، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: نُسِيَ ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.

٤٢٨٧- (٦) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُفَيْهٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

= قوله ﷺ: "أو كان در كآله في حاجته": هو بفتح الراء اسم من الإدراك أي لحاقاً قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْنُفْ ذَرْكًا﴾ (طه: ٧٧). قوله ﷺ: "وَأَمِ الَّذِي نَفَسَ عَمْدَ بَيْتِهِ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ": فيه جواز اليمين بهذا اللفظ وهو "أَمِ اللَّهِ، وَلَيْسَ اللَّهُ"، واختلف العلماء في ذلك. فقال مالك وأبو حنيفة: هو يمين، وقال أصحابنا: إن نوى به اليمين فهو يمين، وإلا فلا. قوله ﷺ: "لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا": فيه جواز قول "لو" و"لولا".

مواضع جواز استعمال "لو" و"لولا"، ومواضع عدم جوازها: قال القاضي عياض: هذا يستدل به على جواز قول "لو" و"لولا"، قال: وقد جاء في القرآن كثيراً وفي كلام الصحابة والسلف. وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا "بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ"، وأدخل فيه قول لوط ﷺ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ (هود: ٨٠)، وقول النبي ﷺ: "لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا بَيْنَ بَيْتَيْ لَرَجَعْتُ هَذِهِ"، و"لَوْ مُدَّ لِي الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ"، و"لَوْلَا حَدَّثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَأَتَمَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"، و"لَوْلَا الْمَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ" وأمثال هذا.

قال: والذي يتفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار: أنه يجوز استعمال "لو" و"لولا" فيما يكون للاستقبال بما امتنع من فعله؛ لامتناع غيره، وهو من باب المستع من فعله لوجود غيره، وهو من باب "لولا"؛ لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال، أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث: "لَوْلَا الْمَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ"، دون الماضي والمنقضي، أو ما فيه اعتراض على الغيب والقرن السابق، وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله ﷺ: "وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ".

قال القاضي قال بعض العلماء: هذا إذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى، والنظر إلى سابق قدره، وخفي علمه علينا، فأما من قاله على التسليم ورد الأمر إلى المشيئة، فلا كراهة فيه. قال القاضي: وأشار بعضهم إلى أن "لولا" بخلاف "لو"، قال القاضي: والذي عندي أنهما سواء إذا استعملتا فيما لم يُحِط به الإنسان علماً، ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما بما هو محكم على الغيب، واعتراض على القدر، كما نبه عليه في الحديث، ومثل قوله تعالى ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٦٨)، ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٥٦)، ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾ (آل عمران: ١٥٤). فرد الله تعالى عليهم باطلهم، فقال: ﴿فَاقْذَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (آل عمران: ١٦٨)، فمثل هذا هو المنهي عنه. وأما هذا الحديث الذي نحن فيه فإنما أخبر النبي ﷺ فيه عن يقين نفسه أن سليمان لو قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا؛ إذ ليس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد، وإنما أخبر عن حقيقة علمية الله تعالى بها، وهو نحو قوله ﷺ: "لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرِ اللَّحْمُ"، و"لَوْلَا حَوَاءٌ لَمْ نَخْنِ امْرَأَةً زَوْجَهَا"، -



- فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن "الو"، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الْفَاسِقُونَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، ﴿وَلَوْ رَدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٨). وكذلك ما جاء من "لولا" كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كُتِبَ مِنَّا سَبَقُ لِمَنَّاكُمْ﴾ (الأنفال: ٦٨)، ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾ (الزحرف: ٣٣)، ﴿وَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَنُفِثَ فِي بَطْنِهِ﴾ (الصافات: ١٤٣)؛ لأن الله تعالى عجز في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علمه خيراً قطعاً، وكل ما يكون من "لو" و"لولا" مما يخبر به الإنسان عن علة امتناعه من فعه مما يكون فعله في قدرته، فلا كراهة فيه؛ لأنه إخبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء، وحصول شيء لامتناع شيء، وتأتي "لو" غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين: ﴿لَوْ نَعْلَمُ فِتْنَالَا تَكُونُنَاكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٧) والله أعلم.

## ٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخالف مما ليس بحرام

٤٢٨٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ، أَثَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ".

## ٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخالف مما ليس بحرام

قوله ﷺ: "لأن يُلجأ أحدكم يمينه في أهله، أثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله": أما قوله ﷺ: "لأن" فيفتح اللام، وهو لام القسم، وقوله ﷺ: "يلجأ"، هو يفتح الياء واللام وتشديد الجيم، و"أثم" همزة مدودة وناء مثلثة أي أكثر إلماً، ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله وينضرون بعدم جنته، ويكون الجنت ليس بمعصية، فينبغي له أن يَحْتَثَ فيفعل ذلك الشيء، ويكفر عن يمينه، فإن قال: لا أحتث، بل أتورع عن ارتكاب الحث وأخاف الإثم فيه، فهو مخطئ بهذا القول، بل استمراره في عدم الحث وإدامة الضرر على أهله أكثر إلماً من الحث.

معنى اللّجّاج: واللّجّاج في اللغة: هو الإصرار على الشيء، فهذا مُختَصَر بيان معنى الحديث، ولا بدّ من تنزيله على ما إذا كان الجنت ليس بمعصية كما ذكرنا، وأما قوله ﷺ: "أثم" فخرج على لفظ المُفَاعَلَة المقتضية للاشتراك في الإثم؛ لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف وتوهمه، فإنه يزعم أن عليه إلماً في الجنت مع أنه لا إثم عليه. فقال ﷺ: "الإثم عليه في اللّجّاج أكثر لو ثبت الإثم"، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: واختار الطيبي وجهاً آخر، فقال: "لا يبعد أن تخرج أفعال عن باهما، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء، ويصير المعنى أن الإثم في اللّجّاج في بابه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابه" كذا في فتح الباري (١١: ٥١٩)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٧)

## [٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

٤٢٨٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَرُثَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالنَّفْطُ لِرُثَيْرٍ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ". \*

٤٢٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَبَلَةَ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ حَفْصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتَكَا فِ لَيْلَةٍ، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ، ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ.

## [٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

فيه حديث عمر رضي الله عنه أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية. وفي رواية: "نذر اعتكاف يوم، فقال له النبي ﷺ: أوفِ بنذرك".

أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر: اختلف العلماء في صحة نذر الكافر: فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجهور أصحابنا: لا يصح. وقال المعيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح، ورحمهم ظاهر حديث عمر، وأجاب الأوتون عنه: أنه محمول على الاستحباب، أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرت في الجاهلية.

أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعدم صحته: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه-

\*قوله: "فأوفِ بنذرك": لا مانع من القول بأن نذر الكافر يعتقده موقوفاً على إسلامه، فإن أسلم لزمه الوفاء به في الخير، والكفر وإن كان يمنع عن انعقاده منجزاً، لكن لا نسلم أنه يمنع عنه موقوفاً، وحديث: "الإسلام يجب ما قبله من الخطايا" لا ينافية؛ لأنه في الخطايا لا في النذور وليس النذر منها، والله تعالى أعلم.

٤٢٩١- (٣) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: "اذهَبْ فَأَعْتَكِفْ يَوْمًا".

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَحَلَّ سَبِيلَهَا.

٤٢٩٢- (٤) وَخَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافَ يَوْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

٤٢٩٣- (٥) وَخَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ.

- في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالليل، كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها، أو أكثر، ودليه حديث عمر هذا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحتمل أنه سأل عن اعتكاف ليلة، وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالوفاء بما نذر، فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فسأل رسول الله ﷺ، فقال له: "أوف بندرك"، فاعتكف عمر ليلة، رواه الدارقطني،\* وقال: إسناده ثابت، هذا مذهب الشافعي، وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر: وهو مروى عن علي وابن مسعود، وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة، -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والجواب من قبل الحنفية أن قد ورد في الرواية الآتية: "جعل عليه يوما يعتكفه"، فالمراد باليلة ما كان مع نهارها، ومن اليوم ما كان مع ليلة، وقد أخرج أبو داود وإسحاق من طريق عبد الله بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر "أن عمر عليه السلام جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا عند الكعبة، فسأل النبي ﷺ، فقال: "اعتكف وصم". (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٩، ٢٢٠)

٤٢٩٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: اغْتِكَافُ يَوْمٍ.

- وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله: 'ذكر عند ابن عمر عسرة رسول الله ﷺ من الجعرانة فقال: لم يعتسر منها: هذا محمول على نفي علمه أي أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتسر من الجعرانة، والإثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتبار النبي ﷺ من الجعرانة عام حنين من رواية أنس ؓ، والله أعلم.

\*\*\*

### ٨- باب صحة المالك، وكفارة من لطم عبده

٤٢٩٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَالَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُوْدًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

٤٢٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِمَنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ: فَرَأَى بِظَهْرِهِ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

### ٨- باب صحة المالك، وكفارة من لطم عبده

فوائد الحديث: قوله ﷺ: "من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه": قال العلماء: في هذا الحديث الرُّفْقُ بالممالك، وحسن صحبتهم، وكفُّ الأذى عنهم، وكذلك في الأحاديث بعده، واجمع المسلمون على أن عتقه هذا ليس واجباً، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه، فيه إزالة إثم ظلمه. وبما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث "سويد بن مقرَّب" بعده: أن النبي ﷺ أمرهم حين لطم أحدهم خادماً منهم يعتقه. قالوا: ليس لنا خادم غيرُها، قال: فليستخدموها؛ فإذا استغروا عنها، فليحلوا سبيلها. قال القاضي عياض: واجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف.

اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالضرب المرح ونحوه: قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مريح منهك لغير موجب لذلك، أو حرقه بنار، أو قطع عضواً له، أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد عن سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي حبَّ عبده فأعتقه النبي ﷺ.

قوله ﷺ: "من ضرب غلاماً له حدًّا لم يأتِهِ، أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه": هذه الرواية مبينة أن المراد بالأولى: من ضربه بلا ذنب، ولا على سبيل التعليم والأدب.

٤٢٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَّانَةَ، أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ "حَدَّثَنَا لَمْ يَأْتِهِ"، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّثَ.

٤٢٩٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ حَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ، فَنَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "أَعْتَقُوهَا" قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: "فَلْيَسْتَحْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَعْتَقُوا عَنْهَا، فَيُخَلِّوْا سَبِيلَهَا".

٤٢٩٩ (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَلَ شَيْخٌ، فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مَقْرَنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرٌّ وَجْهَهَا، لَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرِّنٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ، لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا.

قوله: "أَنَّ ابْنَ عَمْرِو أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُدُوًّا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْمَرِ مَا يَسُوِي هَذَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَعْتِقَهُ" هكذا وضع في معظم النسخ: "مَا يَسُوِي" وفي بعضها: "مَا يُسَاوِي" بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأولى عندها أهل اللغة في لحن العوام. وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أَنَّ ابْنَ عَمْرِو نطق بها، ومعنى كلام ابْنِ عَمْرِو: أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِعْتَاقِهِ أَحْمَرَ الْمُتَّقِ تَبَرُّعًا، وَإِنَّمَا عَتَقَهُ كَفَّارَةً لَضَرْبِهِ، وَقِيلَ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مُتَصِلٌ، وَمَعْنَاهُ: مَا أَعْتَقْتَهُ إِلَّا لِأَنِّي سَمِعْتُ كَذَا.

قوله: "لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ حَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا." قوله: "امْتَثِلْ" قيل: معناه عاقبه قصاصاً، وقيل: افعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها، وإنما واجبه التعزير لكنه تبرع، فأمكنه من القصاص فيها، وفيه الفرق بالموالي واستعمال التواضع.

قوله: "لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ" هكذا هو في جميع النسخ. والخادم بلا هاء يطلق على الجارية، كما يطلق على الرجل، ولا يقال: "خَادِمَةٌ" بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أوضحتها في تهذيب الأسماء واللغات.

٤٣٠٠ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبَزَّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ، أَحَبِّي النَّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِمَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٤٣٠١ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي، وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَقَعَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعِقَهُ.

٤٣٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

٤٣٠٣ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَذَرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: "اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ" فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ، .....

قوله: "هلال بن يساف": هو بفتح الياء وكسر هاء ويقال أيضاً: أساف.

شرح الغريب: قوله: "عجز عليك إلا خُرُّ وجهها" معناه: عجزت ولم تجد أن تضرب إلا خُرُّ وجهها، وخُرُّ الوجه: صفحته ومارق من بشرته، وخُرُّ كل شيء: أفضله وأرفعه، قيل: ويحتمل أن يكون مراده بقوله: "عجز عليك": أي امتنع عليك، وعجز بفتح الجيم على اللغة الفصحى، وهذا جاء القرآن: ﴿أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْبَابِ﴾ (المائدة: ٣١)، ويقال بكسر هاء.

قوله: "فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعقها"، هذا محمول على أنهم كلهم رضوا بعقها وتبرعوا به، وإلا فاللطمَةُ إنما كانت من واحد منهم، فمسخوا له بعقها تكفيراً لذنبه.

قوله: "أما علمت أن الصورة مُحَرَّمَةٌ": فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: "إذا ضرب أحدكم العبد فليحتجب الوجه" إكراماً له؛ لأن فيه محاسن الإنسان وأعضائه اللطيفة، وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقيح. =



قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ!" قَالَ: فَالْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدَيَّ، فَقَالَ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ"، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

٤٣٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَهُوَ الْمُعَمَّرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدَيَّ السَّوْطَ مِنْ هَيْبَتِهِ.

٤٣٠٥ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَبَغْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، فَانْقَضَتْ، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هُوَ خَرَّ لَوَجْهِهِ اللَّهُ، فَقَالَ: "أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ، لَلْفَحْتُكَ النَّارَ،\* أَوْ لَمَسْتِكَ النَّارَ".

٤٣٠٥ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ! اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَأَعْتَقَهُ.

- قوله في حديث أبي مسعود: "أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ، فقال له النبي ﷺ: اعلم أبا مسعود! أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام".

قوائد الحديث: فيه الحثُّ على الرفق بالمملوك، والوعظ والتنبيه على استعمال العقْرِ، وكظم الغيظ والحكم كما يحكم الله على عباده.

\* قوله: 'اللفحنت النار': لفتح النار حرها أي أصابتك بحرها وأخذت بكبها.

٤٣٠٧ - (١٣) وَحَدَّثَنِيهِ بِشَرِّ بْنِ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: "حدثنا محمد بن حبيب المعمرى": هو بفتح الميم وإسكان العين، قيل له: المعمرى؟ لأنه رَحَلَ إلى معمر بن راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

قوله: "عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول: أعوذ بالله، فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركه": قال العلماء: لعله لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه، كما لم يسمع نداء النبي ﷺ، أو يكون لما استعاذ برسول الله ﷺ نبيه لمكانه.

\*\*\*\*\*

## [٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا]

٤٣٠٨- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ".

٤٣٠٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أبا الْقَاسِمِ عليه السلام نَبِيَّ التَّوْبَةِ.

## ٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

قوله عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ": فيه إشارة إلى أنه لا حدٌّ على قاذف العبد في الدنيا، وهذا يجمع عليه، لكن يعزَّر قاذفه؛ لأنَّ العبد ليس مُتَّخِصًا، وسواء في هذا كنه من هو كامل الرِّقِّ، وليس فيه سبب حرية، والمُتَّخِر والمكاتب وأُمُّ الْوَلَدِ ومن بعضه حر. هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة: فيستوفى له الحد من قاذفه؛ لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: "سَمِعْتُ أبا الْقَاسِمِ نَبِيَّ التَّوْبَةِ": قال القاضي: وسمي بذلك؛ لأنه بعث عليه السلام يقول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبة من قبلنا يقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام، وأصل التوبة الرجوع.

## [ ١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه ]

٤٣١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ! لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْمَحِيَّةً، فَمِيزَتْهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْيَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ".

## ١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه

قوله: "عن المعرور بن سويد": هو بالعين المهملة وبالراء المكسرة.

معنى الحلة: قوله: "لو جمعت بينهما كانت حلة": إنما قال ذلك؛ لأن الحلة عند العرب ثوبان، ولا تطلق على ثوب واحد. قوله في حديث أبي ذر: "كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أمه أعمحية، فميزته بأمه، فلقيت النبي ﷺ، فقال: يا أبا ذر! إنك امرؤ فبك جاهلية"، أما قوله: "رجل من إخواني"، فمعناه: رجل من المسلمين، والظاهر أنه كان عبداً، وإنما قال من إخواني؛ لأن النبي ﷺ قال له إخوانكم عولكم فمن كان أخوه تحت يده. قوله ﷺ: "فبك جاهلية": أي هذا التعبير من أخلاق الجاهلية، فبك خلق من أخلاقهم، وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم.

فوائد الحديث: ففيه: النهي عن التعبير بالآباء والأمهات، وأنه من أخلاق الجاهلية. قوله: "قلت يا رسول الله! من سبَّ الرجال سبَّوا أباه وأمه، قال: "يا أبا ذر! إنك امرؤ فبك جاهلية": معنى كلام أبي ذر: الاعتذار عن سبه أم ذلك الإنسان، يعني أنه شقي، ومن سبَّ إنساناً سبَّ ذلك الإنسان أباه وأمه، فأنكر عليه النبي ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسبوب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: "هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، واليسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم": الضمير في "هم إخوانكم" يعود إلى المالك، والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، وإلباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته، فعمل بالمستحب، وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد وليامه أو دونه أو فوقه، حتى لو قتر السيد على نفسه =

٤٣١١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ"، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "نَعَمْ" عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ، وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى: "إِنَّ كَلْفَهُ مَا يَغْلِيهِ فَلْيَبِعْهُ"، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: "فَلْيَبِعْهُ عَلَيْهِ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "فَلْيَبِعْهُ"، وَلَا "فَلْيَبِعْهُ"، انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِيهِ".

٤٣١٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ، عَنِ الْمَغْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلَيْهِ خُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلَهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَبَّرَهُ بِأَمِّهِ، قَالَ: فَأَنَّى الرَّجُلُ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ"، \*\* جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيَبِيعْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِيهِمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ".

-تفتيرا خارجا عن عادة أمثاله، إما زهدا وإما شحاً، لا يحل له التفتير على المملوك، وإلزامه وموافقته إلا برضاه، وإجماع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو غيره.  
قوله: "إِنَّ كَلْفَهُ مَا يَغْلِيهِ فَلْيَبِعْهُ". وفي رواية: "فليبعه عليه". وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات، وقد قيل: إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذن.

قوله ﷺ: "للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق": هو موافق للحديث أبي ذر، وقد شرحناه.

\*قوله: "إخوانكم وخولكم": هو مفتحين، أي خدمكم وعبيدكم الذين يتحولون الأمور أي يصلحونها، وقيل: الخول الخشم والأتباع جمع خائل، ويقع على العبد والأمة مأخوذ من التخويل والتخليط، وقيل: الرعاية وهو بالرفع على أنه غير مبتدأ محذوف أي هم إخوانكم في الإسلام أو بالنصب بتقدير احفظوا.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: والخول، بفتح الحاء والواو، هم الخدم، سمو بذلك؛ لأنهم يتحولون الأمور، أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البستان، ويقال: الخول، جمع خائل، وهو الراعي، وقيل: التخويل: التملك، تقول: خولت الله كذا، أي ملك إياه، كذا في فتح الباري (٥: ١٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٣٨)

٤٣١٣- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ الْعَجَلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لِلْمَمْلُوكِ صَعَامَةٌ وَكِسْوَةٌ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ".

٤٣١٤- (٥) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ"، قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

حو "الكسوة" بكسر الكاف وضمها، لغتان الكسر أفصح، وبه جاء القرآن، وبه بالطعام والكسوة على سائر المون التي يحتاج إليها العبد، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ"، قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَمَا الْأَكْلَةُ، فَبِضْمِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ اللَّقْمَةُ كَمَا فُسِّرَ، وَأَمَا الْمَشْفُوعُ: فَهُوَ الْقَلِيلُ؛ لِأَنَّ الشَّفَاءَ كَثُرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ قَلِيلاً. قوله ﷺ: "مَشْفُوعاً قَلِيلاً": أَيُّ قَلِيلاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْحَثُّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالْمُوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ لِاسِيْمَا فِي حَقِّ مَنْ صَنَعَهُ أَوْ حَمَلَهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ وَشَمُّ رَأْسِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

## [١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

٤٣١٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ".

٤٣١٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤٣١٧ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ"، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ.

قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا.

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: "لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ.

## [١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

قوله ﷺ: "العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، فله أجره مَرَّتَيْنِ".

وفي الرواية الأخرى: "للعبد المملوك المصلح أجران". فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة إليه، وأن له أجرين لقيامه بالحقين ولا تكساره بالرق. وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: "لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"، فمعه أن المملوك لا جهاد عليه ولا حج؛ لأنه غير مستطيع، وأراد ببر أمه التيمم بمصلحتها في السفة والمون والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق.

قوله: "وبلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا"، المراد به: حج التطوع؛ لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ، فقدَّم بِرُّ الْأُمِّ عَلَى حَجِّ النَّصْرَةِ؛ لِأَنَّ بَرَّهَا فَرَضٌ، فَقَدِمَ عَلَى التَّطَوُّعِ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ حُجَّةِ التَّطَوُّعِ دُونَ حُجَّةِ الْفَرَضِ.

٤٣١٨ - (٤) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "بَلَعْنَا" وَمَا بَعْدَهُ.

٤٣١٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ"، قَالَ: فَحَدَّثْتُهَا كُتُبًا، فَقَالَ كُتُبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ.

٤٣٢٠ - (٦) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٣٢١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَقَّى، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ".

قوله: قَالَ كُتُبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ: المزهّد بضم الميم وإسكان الزاي، ومعناه: قليل المال، والمراد بهذا الكلام: أن العبد إذا أدى حق الله تعالى، وحق ماله، فليس عليه حساب لكثرة أجره، وعدم معصيته، وهذا الذي قاله كُتُبٌ يحتمل أنه أخذه بتوقيف، ويحتمل أنه بالاجتهاد؛ لأن من رجحت حسنة (أَوْفَى) كَتَبَهُ، بِمَعْنِيَةٍ: رَجَحْتُ فَسَوَّفْتُ فَحَاسِبْتُ حَسَابًا يَسْرًا رَجَحْتُ: وَتَقَبَّلْتُ إِلَى أَهْلِيهِ مُسْرَرًا (٧ - ٨ - الانشقاق: ٧ - ٨). قوله ﷺ: "نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَقَّى، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ".

بيان اللغات في "نعمًا": أما "نعمًا" ففيها ثلاث لغات قرئ بها في السبع، إحداها: كسر النون مع إسكان العين، والثانية: كسرهما، والثالثة: فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك، أي نعم شيء هو، ومعناه: نعم ما هو، فأدغمت الميم في الميم، قال القاضي: ورواه العذري: "نعمًا" بضم النون متوناً وهو صحيح، أي له مسرة وقرّة عين، يقال: نعماً له ونعمة له.

قوله ﷺ: "يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ": هو بضم أول "يُحْسِنُ"، وعبادة منصوبة، والصحابة هنا بمعنى الصحبة.



## [١٢ - باب من أعتق شركا له في عبد]

٤٣٢٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيمَتُهُ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ الثَّيْتِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَابِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَلْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَا: لَا نَدْرِي، أَهُوَ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي حَدِيثِ الثَّيْتِ بْنِ سَعْدٍ.

## [١٢ - باب من أعتق شركا له في عبد]

قوله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ": وذكر حديث الاستيعاء، وقد سبقت هذه الأحاديث -

٤٣٢٦- (٥) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُسٍ وَلَا شَطَطًا، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا".

٤٣٢٧- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ".

٤٣٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَسْلُوكِ بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: "يُضْمَنُ".

٤٣٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ، فَهُوَ حَرٌّ مِنْ مَالِهِ".

٤٣٣٠- (٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

٤٣٣١- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: "لَمْ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

حاي كتاب "العتق" مبسوطة بطرفها، وعجب من إعادة تسليمها ههنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادتها، وسبق هناك شرحها. فوله ﷺ: "قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُسٍ وَلَا شَطَطًا".

٤٣٣٢- (١١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ\* فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَرَّاهُمْ أَثْلًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا.

٤٣٣٣- (١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرَوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَقِي حَدِيثِهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ.

\*شرح الغريب: قال العلماء: الوكس: الفش والبخس، وأما الشطط: فهو الجور، يقال: شطَّ الرجل وأشطَّ واستشط إذا جار وأفرط، وأبعد في مجاوزة الحد، والمراد: يقوم بقيمة عدل لا ينقص ولا بزيادة. قوله ﷺ: "من اعتق شقيصاً من مملوك"، هكذا هو في معظم النسخ "شقيصاً" بالياء، وفي بعضها "شقيصاً" بحذفها، وكذا سبق في كتاب العتق، وهما لغتان شقص وشقيص، كنصف ونصيف أي نصيب. قوله: "أن رجلاً اعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ، فجرائهم أثلاً، ثم أفرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً"، وفي رواية: "أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته، فأعتق ستة مملوكين". قوله: "فجرائهم": هو بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت وغيره، ومعناه: قسمهم. وأما قوله: "وقال له قولاً شديداً"، فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله، وتغليظاً عليه. وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد، قال: لو علمنا ما صلبنا عليه، وهذا معمول على أن النبي ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه: فلا بد من وجودها من بعض الصحابة.

أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا اعتق عبيداً في مرض موته أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أفرع بينهم، فاعتق لثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك. =

\*قوله: "اعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم": استبعد وقوع مثل ذلك بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قيل ولا كثير. قلت: يمكن أن يكون فقيراً حصل له العبيد في غيبة ومات بعد ذلك عن قريب، ويمكن طرق آخر أيضاً. والحاصل أن الخير إذا صح لا يترك العمل به بمثل تلك الاستعدادات، والله تعالى أعلم.

٤٣٣٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْثَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبٍ وَحَمَادٍ.

«بل يعتق من كل واحد قسطه، ويستسعى في الباقي؛ لأنها خطر، وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة. وقوله في الحديث: "فأعتق اثنين وأرق أربعة"، صريح في الرد على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وشُرَيْحٌ وإحسان، وحكى أيضاً عن ابن المسيب.». \*

قوله في الطريق الأخير: "حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين". الجواب عن استدراك الدارقطني: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أنس عن عمران، قاله ابن المديني، قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر، والله أعلم بالصواب.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والحق أن مذهب هؤلاء مبني على الأصول الثابتة بالقرآن والسنة: الأول: أنه قد ثبت بعدة نصوص أن العتق مما يتعجل تفوذه بعد الإعتاق، ولا يتأجل بشيء، حتى جعل هزله جداً، فكلما أعتق الرجل ما يملكه نفذ العتق دون التأخير أو تأجيل. فلما أعتق ستة عبيد، وهو يملك إعتاق ثلث كل واحد منهم، نفذ العتق في ثلث كل عبد فور نكلمه بالإعتاق، فلو حكمنا بالقرعة بعد ذلك كان رداً للحرية إلى الرق، ولا عهد به في الشرع.

(إلى أن قال:) والثاني: أن الوصية بالعتق تحدث حقوقاً ثلاثة: حق الميت، وهو أن تنفذ وصيته في الثلث، وحق الورثة: أن لا تنفذ في الثلثين، وحق العبد الموصى بعتقه، وهو أن تحصل له الحرية مادام تخرج قيمته من الثلث؛ وإن الرجوع إلى القرعة يبطل هذا الحق الثالث، وحق العبد؛ لأن إعتاق المولى جعل كل عبد يستحق الحرية في ثلثه، وليس أحد العبيد أولى من غيره في هذا الاستحقاق، ومفاد القرعة أن يفوز البعض بأكثر مما يستحقه، ويحرم الآخر عما يستحقه، وهذا لا يجوز.

(إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أجاب عنه شيخنا لعثمان بن عيسى: "ولا يبعد أن يقال: إنه ﷺ أعتق اثنين بالشيوع، وأرق أربعة كذلك، أي أعتق ثلثهم وأرق ثلثيه بدليل ما رواه الطبراني في الأوسط، عن أبي أمامة الباهلي، قال: أعتق رجل في وصيته ستة أرؤس لم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فتغيط عليه، ثم أسهم فأخرج ثلثهم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٥٠، ٢٤٩)

## [١٣- باب جواز بيع المدبر]

٤٣٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اخْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟" فَاشْتَرَاهُ ثَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَعَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ.

٤٣٣٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: دُبُرَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ التَّحَامِ، عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

٤٣٣٧- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدَبِّرِ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

## ١٣- باب جواز بيع المدبر

قوله: "أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اخْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ ثَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَعَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ" معنى: اخْتَقَهُ عَنْ دُبُرٍ أَي دَبَّرَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَلَيْتَ حُرًّا بَعْدَ مَوْتِي، وَتَمْنَى هَذَا تَدْبِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْعَتَقُ فِيهِ فِي دُبُرِ الْحَيَاةِ، وَأَمَّا هَذَا الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ، فَيُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكُورٍ، وَاسْمُ الْغُلَامِ الْمُدَبِّرُ: يَعْقُوبُ.

اختلاف العلماء في جواز بيع المدبر: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده؛ لهذا الحديث قياساً على الموصى بعقده، فإنه يجوز بيعه بالإجماع، ومن حوزة عائشة وطلوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور ودانود رحمهم الله. وقال أبو حنيفة ومالك رحمهم الله وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله: لا يجوز بيع المدبر قالوا: وإنما باعه النبي ﷺ في ذلِّ كان على سيده، وقد جاء في رواية للنسائي والدارقطني أن النبي ﷺ قال له: اقض به ذمتك، قالوا: وإنما دفع إليه منه، ليقضي به دينه، -

قوله: "دُبُرَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ": يحمله من لا يقول ببيع المدبر على التفسير المفيد، وحكمه جواز البيع، والله أعلم.

٤٣٣٨- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُعَوِّذُ بْنُ أَبِي الْخَزَامِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَّمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدِيرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

وَأَمَّا بَعْضُ الْمَالِكِيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَدَّ تَصَرُّفَهُ، قَالَ هَذَا الْفَائِلُ: وَكَذَلِكَ يَرُدُّ تَصَرُّفٌ مِنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ،\*\* وَالصَّوَابُ نَفَازُ تَصَرُّفٍ مِنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ: الْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ نَظَرًا لَهُ؛ إِذْ لَمْ يَتْرِكْ لِنَفْسِهِ مَالًا، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ: أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدِيرِ بِكُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَمُتِ السَّيِّدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ التَّدِيرِ، ثُمَّ مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَحْسَبُ عَقْدَهُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَقَالَ اللَّيْثُ وَزُفَرٌ رَحِمَهُمَا: هُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ نَظَرُ الْإِمَامِ فِي مَصَالِحِ رَعِيَّتِهِ، وَأَمْرُهُ بِإِيَابِهِمْ بِمَا فِيهِ الرِّفْقُ بِهِمْ وَيُطَابِتُهُمْ مَا يَضُرُّهُمْ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمُ الَّتِي يُمْكِنُ فُسْخُهَا، وَفِيهِ جَوَازُ الْبَيْعِ فِيمَنْ يُدِيرُ، وَهُوَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ الْآنَ، وَغَدَ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ ضَعِيفٌ لِبَعْضِ السَّلَفِ.

قَوْلُهُ: "وَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "أَشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ" بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ "ابْنُ النَّحَّامِ" بِالنُّونِ، قَالُوا: وَهُوَ غُلَطٌ وَصَوَابُهُ: "أَشْتَرَاهُ النَّحَّامُ"، فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَ هُوَ نَعِيمٌ وَهُوَ النَّحَّامُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهَا نَحْمَةً لِنَعِيمٍ"، وَالنَّحْمَةُ: الصَّوْتُ، وَقِيلَ: هِيَ السَّلْعَةُ، وَقِيلَ: النَّحْنَحَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَاسْتَدَلَّ الْحَنْفِيَّةُ بِمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ فِي سَنَتِهِ (٤٨٣: ٢)، وَابِيهَقِي فِي سَنَتِهِ (١٠: ٣١٤) عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي بَرٍّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْمُدِيرُ لَا يَبِيعُ، وَلَا يُوْهَبُ، وَهُوَ حَرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ". (إِلَى أَنْ قَالَ:) وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي فِي الْجَوَابِ عَنْ قِصَّةِ الْبَابِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ التَّرَكَمَانِيِّ فِي الْجَوْهَرِ النَّفِيِّ (١٠: ٣١٣) بِقَوْلِهِ: "وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْعُ الْمُدِيرِ عَلَى بَيْعِ خِدْمَتِهِ فَيَتَّفِقَ الْحَدِيثَانِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبِعْ رَقِيَّةَ ذَلِكَ الْمُدِيرِ، وَإِنَّمَا أَتَاهُ وَكَرَاهَا، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ الْمَارِدِيُّ تَمَّا رَوَى عَنْ جَابِرٍ: "قَالَ ﷺ: "مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يَزَارِعْهَا وَلَا يَبِيعْهَا، قُلْتُ لَهُ: بَعْنِي الْكَرَاءَ، قَالَ: نَعَمْ" فَأُطْلِقُ لَفْظَ الْبَيْعِ عَلَى الْكَرَاءِ، فَكَذَلِكَ لَفْظُ أَوْ يَزَارِعْهَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاءِ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٢/٢٥٣، ٢٥٥)

## [ ٣٠ - كتاب القسامة والمحارِبين والقصاص والديات ]

## [ ١ - باب القسامة ]

٤٣٣٩ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَبِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَبِّصَةُ بِعَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ قَتِيلًا، فَذَنَبَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَبُرَ" - الْكُبْرُ فِي الشَّنِّ - فَصَمَتَ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ، فَقَالَ لَهُمْ: "اتَّخِلُفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟" - أَوْ قَاتِلَكُمْ - قَالُوا: وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ "فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟" قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

## ٣٠ - كتاب القسامة والمحارِبين والقصاص والديات

## ١ - باب القسامة

ذكر مسلم حديث خُوَيْصَةَ وَمُحَبِّصَةَ باختلاف ألفاظه وطرقه، حين وجد مُحَبِّصَةَ ابن عمه عبد الله بن سهل قَتِيلًا بِخَيْرٍ، فقال النبي ﷺ لأوليائه: "اتَّخِلُفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟" - أَوْ قَاتِلَكُمْ - . وفي رواية: "تُسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ".

ضبط الاسم وأقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها، ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد: أما حويصة ومحبيصة: فتشديد الياء فيهما وبخفيفهما لغتان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضي أشهرهما: التشديد. قال القاضي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الخجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم صلواتهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به، وروي عن جماعة إبطال القسامة، وألّه لا حُكْمَ لها ولا عمل بها، وعن قال هذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وأحکم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن عليه -

والبخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً من يجب القصاص بها؟ فقال معظم الحجازيين: يجب، وهو قول الزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود، وهو قول الشافعي في القدم. وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قلنا بها وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون أبي لأرى أنهم ألف رجل، فما اختلف منهم اثنان. وقال الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوله: لا يجب بها القصاص، وإنما تجب الدية، وهو مروي عن الحسن البصري والشعي والنخعي وعثمان الليثي والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم.

أقول أهل العلم في من يحلف ابتداء في القسامة: واختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الوريثة، ويجب الحق يحلفهم خمسين، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح، وفيه التصريح بالابتداء يمين المدعي،\* وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا تندفع، قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً: أن المدعين يَدْعُوْنَ في القسامة؛ ولأن حجة المدعي صارت قوية باللوث. قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية مَنْ رَوَى الابتداء يمين المدعي عليهم. قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراويين؛ لأنه أسقط الابتداء يمين المدعي، ولم يذكر رد اليمين؛ ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة، ورواياتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، ولا تعارضها رواية من نسي، وقال: كُلُّ مَنْ لم يوجب القصاص وانصر على الدية، يبدأ يمين المدعي عليهم إلا الشافعي وأحمد، فقلاً يقول الجمهور أنه يبدأ يمين المدعي، فإن نكل ردت على المدعي عليه،\* وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى حتى تفتن بها.

\* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الحنفية أيضاً بالحديث الضابط المعروف: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"، أخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن ابن عباس، وسيأتي عند مسلم في الأئضية عنه أن النبي ﷺ قال: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال، وأموالهم، ولكن البينة على المدعي عليه"، وأخرجه أيضاً البخاري في تفسير قوله تعالى: "إن الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً" الآية. وهذا صريح في أن اليمين في الدماء على المدعي عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/٢)

\* قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملة فالمسألة مجتهد فيها، والرايات في قصة خبير مختلفة اختلافاً شديداً، فما أن يسقط بها الاستدلال أصلاً، فامرجع حيثند إلى آثار الصحابة والأصول الكلية والقياس، وذلك يؤيد الحنفية، وإما أن يجمع بين هذه الروايات ما أمكن، فطريق الجمع ما ذكرنا من أن المراد بتحليف الأنصار مطالبتهم بالبينة، وإما أن يصار إلى الترجيح، فالترجيح لما هو موافق للأصول الكلية، وآثار عمر الثابتة، فيترجح قول الحنفية في كل صورة من هذه الصور الثلاثة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/٢)



شبهة يغلب الظن بها.

بيان الشبهة الموجبة للقسامة: واختلفوا في هذه الشبهة المتخيرة الموجبة للقسامة ولها سبع صور: الأولى: أن يقول المقتول في حياته: دمي عند فلان، وهو قتلني أو ضربني وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا من إغاذ مقاتلي أو جرحني، وبذكر العمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث، وادعى مالك عليه أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً، قال القاضي: ولم يقل هذا من فقهاء الأمصار غيرها، ولا روي عن غيرها، وخالف في ذلك العلماء كافة، فلم ير أحد غيرها في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِغَضَبٍ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ آمَنُونَ﴾ (البقرة: ٧٣) قالوا: فحیی الرجل، فأخبر بقاتله، واحتج أصحاب مالك أيضاً: بأن تلك حالة يطلب بها غفلة الناس، فلو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المتخوِّج أدَّى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً، قالوا: ولأنها حالة يتحرى فيها المجرع الصدق، ويتجنب الكذب والمعاصي، ويتزود البر والتقوى، فوجب قبول قوله.

معنى اللوث: واختلف المالكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله: يشاهد أم لا بد من اثنين؟ الثانية: اللوث من غير بينة على معانة القتل، وهذا قال مالك والليث والشافعي، ومن اللوث شهادة المدل وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً. الثالثة: إذا شهد عدلان بالجرح، فعاش بعده أياماً ثم مات قيل أن يُهَيَّق منه قال مالك والليث: هو لوث، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا قسامة هنا بل يجب القصاص بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجب انتهم عند المقتول أو قريباً منه أو آتياً من جهته، ومعه آلة القتل، وعليه أثره من لطم دم وغيره، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه، أو تفرق جماعة عن قتل، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي. الخامسة: أن يقتل طائفتان، فيوجد بينهما قتل، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وعن مالك رواية: لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى إن كان من أحد الطائفتين، وإن كان من غيرها، فعلى الطائفتين دية. السادسة: يوجد الميت في رحمة الناس. قال الشافعي: ثبت فيه القسامة، ونجس بها الدية، وقال مالك: هو هدر، وقال الثوري وإسحاق: نجس دية في بيت المال، ورؤي مثله عن عمر وعلي.

السابعة: أن يوجد في علة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم، فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يثبت بمجرد هذا قسامة، بل القتل هدر؛ لأنه قد يقتل الرجل الرجل وينقيه في محلة طائفة، لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أن يكون في محلة أعدائه لا بمخالطهم غيرهم، فيكون كالقصة التي جرت بخير، فحكم النبي ﷺ بالقسامة لورثة القتل؛ لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة، ولم يكن هناك سواهم، وعن أحمد نحو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القتل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السبع السابقة إلا هنا؛ لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي ﷺ فيها بالقسامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القتل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القتل في المسجد خلف أهل المحلة، -

٤٣٤٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَنَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحَبِّصَةَ بِنْتُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ، فَتَمَرَّقَا فِي النَّحْلِ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبْنَا عَمِّهِ حَوِصَةُ وَمُحَبِّصَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ، وَهُوَ أَصْعَرُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَبِّرِ الْكَبِيرَ"، أَوْ قَالَ: "لِيَبْدَأَ الْاَكْبَرُ" ..

ورويت الدُّعْيَةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَذَلِكَ إِذَا ادَّعَا عَلَى أَهْلِ الْخَلَّةِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَجُودِ الْقَتِيلِ فِي الْخَلَّةِ يَرْجِبُ الْقَسَامَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَرٌ، وَغَوْهُ عَنْ دَاوُدَ، هَذَا آخِرُ كَلِمِ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: 'فذهب عبد الرحمن ينكمم قبل صاحبه، فقال له رسول الله ﷺ: كَبِّرْ - ائْكُثِرْ فِي الشَّرِّ' فصمت، ونكمم صاحبه ونكمم معهم' معنى هذا: أن المقتول هو عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما أبناء عم، وهما مُحَبِّصَةُ وَحَوِصَةُ، وهما أكبر سنًّا من عبد الرحمن، فلما أراد عبد الرحمن -أخو القَتِيلِ- أن ينكمم قال له النبي ﷺ: كَبِّرْ أَيَّ يَنْكَلِمُ أَكْبَرُ مِنْكَ، واعلم: أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن لا حَقَّ فِيهَا لِابْنِ عَمِّهِ، وإنما أمر النبي ﷺ أن ينكمم الأكبر، وهو حوِصَةُ؛ لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل سماح صورة القصة، وكيف حُرِّت، فإذا أراد حقيقة الدعوى تنكمم صاحبها، ويَحْتَمِلُ أن عبد الرحمن وَكَلَّ حَوِصَةَ فِي الدَّعْوَى وَمُسَاعَدَتِهِ أَوْ أَمْرَ تَرْكِيهِهِ، وَفِي هَذِهِ فَضِيلَةُ السِّنِّ عِنْدَ التَّسَاوِي فِي الْفَضَائِلِ، وَلِهَذَا نَظَرْنَا، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ بَها فِي الْإِمَامَةِ، وَفِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ نَذْبًا وَغَيْرَ ذَلِكَ. وقوله: "كَبِّرْ فِي السِّنِّ" معناه: يَرِيدُ الْكَبَرُ فِي الشَّرِّ، وَالْكَبَرُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ يَرِيدُ وَغَوْهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "لِلْأَكْبَرِ" بِاللَّامِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

قوله: "اتخلفون خمسين يومًا، فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم"، قد يقال: كيف عرضت يمين على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصة، والوارث عبد الرحمن خاصة، وهو أخو القَتِيلِ، وَأَمَّا الْآخَرَانِ فَأَتَانَا عَمٌّ لَا مِيرَاثَ فَمَا مَعَ الْآخَرِ؟ والجواب: أنه كان معلومًا عندهم أن اليمين تَخْتَصُّ بِالْوَارِثِ، فَأَطْلَقَ الْخَطَّابُ لَهُمْ، وَالْمُرَادُ: مَنْ تَخْتَصُّ بِهِ الْيَمِينُ، وَاحْتَمَلُ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا لِلْمَخَاطِبِينَ، كَمَا سَمِعَ كَلَامَ الْجَمْعِ فِي صُورَةِ قَتْلِهِ، وَكَيْفِيَّةَ مَا جَرَى لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى وَقْتُ الْحَاجَةِ مَخْتَصَّةً بِالْوَارِثِ.

وأما قوله ﷺ: "فتستحقون قاتلكم أو صاحبكم"، فصعابه: يثبت حقكم على من حلفتم عليه، وهل ذلك الحق قصاص أو دية؟ فيه اختلاف السابق بين العلماء، واعلم: أنهم إنما يجوز لهم الْخَلِيفُ إِذَا عَلِمُوا أَوْ ضَنُّوا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَرَضَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ الْيَمِينَ إِنْ وَجَدَ فِيهِمْ هَذَا الشَّرْطَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِذْنُ لَهُمْ فِي الْخَلِيفِ مِنْ غَيْرِ ظَنٍّ، وَهَذَا قَالُوا: كَيْفَ تَخْلِفُ وَلَمْ تَشْهَدْ.

قوله ﷺ: "فتترنكم يهود بخمسين يومًا"، أَي تَرَأَى إِلَيْكُمْ مِنْ دَعْوَاكُمْ بِخَمْسِينَ يَوْمًا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَخْتَصُّونَكُمْ مِنَ الْيَمِينِ بِأَن يَخْتَفُوا، فَإِذَا حَلَفُوا انْتَهَتْ الْخِصُومَةُ، وَلَمْ يَثْبِتْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَخَلَصْتُمْ أَنْتُمْ مِنَ الْيَمِينِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ -

فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ؟" قَالُوا: أَمَرُ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: "فَتَبَرُّوكُمْ يَهُودُ بِإِيمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَوْمٌ كُفَّارٌ، (قَالَ): فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرِيداً لَهُمْ يَوْمًا، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلِهَا، قَالَ حَمَّادٌ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

٤٣٤١ - (٣) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: "فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً".

حاصصة بين الكافر والفاقد. و"يهود" مرفوع غير ممنون لا ينصرف؛ لأنه اسم للقبيلة والطائفة، ففيه التانيث والعلمية. قوله: "أن النبي ﷺ أعطى عقله": أي دَيْتَهُ. وفي الرواية الأخرى: "فوداه رسول الله ﷺ من قبله". وفي رواية: "من عنده"، فقوله: "وداه": بتخفيف الدال أي دفع دَيْتَهُ. وفي رواية: "فكره رسول الله ﷺ أن يُبْطِلَ دَمَهُ، فوداه مائة من إبل الصدقة": إنما وداه رسول الله ﷺ قطعاً للنزاع، وإصلاحاً لذات البين، فإن أهل القَتِيل لا يستحقون إلا أن يحلفوا، أو يستحلفوا المدعى عليهم، وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون بقتل صاحبهم، فأراد رسول الله ﷺ جَبْرَهُمْ وقطع المنازعة وإصلاح ذات البين بدفع دَيْتِهِ من عنده. وقوله: "فوداه من عنده" يحتمل أن يكون من حالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين. وأما قوله في الرواية الأخيرة: "من إبل الصدقة" فقد قال بعض العلماء: إنما غلط من الرواة؛ لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصروف، بل هي لأصناف مناهم الله تعالى. وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث، فأخذ بظاهره. وقال جمهور أصحابنا وغيرهم: مَعْنَاهُ اشْتَرَاهُ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ بَعْدَ أَنْ مَلَكَوْهَا ثُمَّ دَفَعَهَا تَبَرُّعاً إِلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه يجوز صرفُ الزَّكَاةِ في مصالغ العامة، وتأول هذا الحديث عليه، وتأوله بعضهم على أن أولياء القَتِيل كانوا مُتَحْتَاجِينَ مِنْ تِبَاحِ لِهْمِ الزَّكَاةِ، وهذا تأويل باطل؛ لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف أشرف القبائل؛ ولأنه سماه دَيْتَةً، وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ استئثاراً لليهود؛ لعلهم يسلمون، وهذا ضعيف؛ لأن الزكاة لا يجوز صرفها إلى كافر، فالأختار ما حكىناه عن الجمهور أنه اشتراها من إبل الصدقة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة، والاهتمام بإصلاح ذات البين. وفيه: إثبات القسامة. وفيه: الابتداء بيمين المدعى في القسامة، وفيه: رد اليمين على المدعى إذا نكل المدعى في القسامة. -

٤٣٤٢- (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ يُعْنِي الثَّقَفِيَّ جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَكْمَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

٤٣٤٣- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْمُودٍ عَنْ قَتَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ بْنَ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا، فَقَتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَوُجِدَ فِي شَرَبَةٍ مَقْتُولًا، فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَخَوِصَّةُ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ -وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ أَذْرَكٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: "تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟" -أَوْ صَاحِبَكُمْ- قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: "فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبِلُ إِيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ.

-وفيه: جواز الحكم على الغائب، وسماع الدَّعْوَى في ندماء من غير حضور الخصم. وفيه: جواز اليمين بالنقض وإن لم يتقن. وفيه: أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم لإسلام.

قوله ﷺ: "يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ": هذا مما يجب تأويله؛ لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة، وتأويله عند أصحابنا أن معناه: يؤخذ منكم خمسون يمينًا، ويخالفهم الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة، يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، هذا مذهب الشافعي، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسين يميناً، ولا تحلف النساء ولا الصبيان، ووافقوه ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد ودلود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ: "تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ"، ففعل الخائفت هو المستحق للدية والقصاص، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق شيئاً، فدل أن المراد على حلف من يستحق الدية. قوله ﷺ: "يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرَمْتِهِ".

شرح الغريب: الرَّمَّةُ بضم الراء الحثيل، والمراد هنا: الخيل الذي يربط في رقعة القتلى، ويسلم فيه إلى ولي القاتل، وفي هذا دليل لمن قال: أن القسامة ثبت فيها القصاص، وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه، وقوله القائلون لا قصاص -

٤٣٤٤- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي خَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: فَوَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنَمَةَ، قَالَ: لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمِزْدِ.

٤٣٤٥- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثَيْدٍ: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى حَيِّيرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَحَّدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطِيلَ دَمَهُ، فَوَادَهُ مَائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

٤٣٤٦- (٨) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى حَيِّيرَ، مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةَ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ، وَطَرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ قَيْمِرٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، .....

«بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية لكونها ثبتت عليه، وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أشهب وغيره: يُغْلِبُ الأولياء على ما شاعوا، ولا يقتلوا إلا واحداً. وقال الشافعي رحمه الله: إن ادَّعَوْا على جماعة حلفوا عليهم، وثبت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: "فَدَخَلْتُ بَرِيداً لَمْ يَوْمًا، فَرَكَّضْتَنِي نَافَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلِهَا": المرید بكسر الميم وفتح الباء، هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل ونخيس، والرَّكْضُ: الحبس، ومعنى رَكَّضْتَنِي: رَفَسْتَنِي، وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً. قوله: "فَوَجَدَ فِي شَرْبَةٍ" بفتح الشين المعجمة والراء، وهو حَوْضٌ يكون في أصل النَّخْلَةِ، وجمعه شرب كثمرة ولحم.

قوله: "لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ": المراد بالفريضة هنا الثقة من تلك الثوق المفروضة في الدية، -

ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحِصَّةً لِنِكَالِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحِصَّةَ "كَبْرٌ، كَبْرٌ" - يُرِيدُ الشَّنَّ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِصَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا أَنْ يَدُلُّوا صَاحِبَكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذُوا بِحَرْبٍ؟" فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكُتِبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحِصَّةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: "تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟" قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟" قَالُوا: لَا، كَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَرَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

٤٣٤٧ - (٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلِيمَانُ بْنُ يُسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ٤٣٤٨ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ ادَّعَوِهِ عَلَى الْيَهُودِ.

- وَتُسَمَّى الْمُدْفُوعَةُ فِي الزَّكَاةِ، أَوْ فِي الدِّيَةِ مُرِيضَةً، لِأَنَّهَا مُفْرُوضَةٌ فِي مَقْدَرَةِ بَالِسٍ وَالْعَدَدِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْمَازَرِيِّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُرِيضَةِ هُنَا الشَّاقَّةَ لِلْهَرَمَةِ، فَقَدْ عُلِطَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "فَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْطُلَ دَمُهُ، فَرَدَّاهُ مِائَةَ مِنْ ابْنِ الصَّدَقَةِ": هَذَا آخِرُ الْقَوَاتِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا نَبَأَ أَوَّلِهِ، وَقَوْلُهُ عَقِيبَ هَذَا: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى: هُوَ تَوَلَّى سَمَاعَ إِبرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مِنْ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النَّسَخِ، وَفِي سَخَةِ الْخَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ أَنَّ آخِرَ الْقَوَاتِ آخِرُ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَأَوَّلُ السَّمَاعِ قَوْلُهُ عَقِيبَهُ: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قَوْلُهُ: "وَطَرُحَ فِي غَيْبٍ أَوْ فُقِيرٍ": الْفَقِيرُ هُنَا عَلَى لَفْظِ الْفَقِيرِ فِي الْأَدَمِيِّينَ، وَالْفُقِيرُ هُنَا: الْبُرُّ الْقَرِيبَةُ الْمَقَرَّةُ. الْوَاسِعَةُ الْقِسْمُ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَفِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ حَوْلَ النَّخْلِ.

٤٣٤٩ - (١١) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ حُرَيْجٍ.

قوله ﷺ: "إما أن يذؤوا صاحبكم، وإما أن يؤذؤوا بحرب": معناه: إن ثبت القتل عليهم بقسامتكم، فإما أن يذؤوا صاحبكم أي يدفعوا إليكم دية، وإما أن يعلمونا أنهم ممتنعون من التزام أحكامنا، فينتقض عهدهم، ويصيرون حرباً لنا، وفيه: دليل لمن يقول: الواجب بالقسامة الدية دون القصاص.  
قوله: "خرجنا إلى خيبر من جهد أصاهم": هو بفتح الجيم، وهو الشدة والمشقة، والله أعلم.

\*\*\*

## [٢- باب حكم المخاريب والمتردين]

٤٣٥- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ، -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْتَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَنَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَنَعَلُوا، فَصَحُّوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ، فَقَتَلُوهُمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا.

## ٢- باب حكم المخاريب والمتردين

فيه حديث المرين أنهم قدموا المدينة، وأسلموا، واستوحوها، وسقت أجسامهم، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة، فخرجوا، فصحوا، فقتلوا الراعي، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا الذود، فبعث النبي ﷺ في آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرّة يستسقون، فلا يسقون حتى ماتوا. هذا الحديث أصل في عقوبة المخاريب، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُتَغَوُّونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِمَّنْ جَلَبُوا أَوْ يُفَوَّضَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (المائدة: ٣٣). أقوال العلماء في مراد الآية: واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التحجير، فيخير الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المخارب قد قتل، فيحتكم قتله. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام باختيار، وإن قتلوا. وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخذوا السبيل ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا، طلبوا حتى يعزّزوا، وهو المراد بالنفي عندنا، قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال مختلف، فكانت عقوباتها مختلفة، ولم تكن للتحجير. وتثبت أحكام المخاربة في الصحراء، وهل تثبت في الأمصار؟

\*\*قال في تكملة فتح المهمل: وإن قتلوا، وأخذوا مالا، غير الإمام، فإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ثم قتلهم أو صلبهم، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، أو صلب فقط، وهذا مذهب الحنفية كما فصله الزيلعي، وحكاها في الدر المختار. ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية، غير أنه يرى في الصورة الرابعة (وهي ما جمع فيه المخاريبون بين أخذ المال والقتل) أنه لا تقطع فيها أيدي المخاريبين وأرجلهم، وإنما يقتلون، ويصلبون، كما في معنى المحتاج. (تكملة فتح المهمل: ٣١١/٢)

\*\*قال في تكملة فتح المهمل: رأى الإمام مالك رحمه الله أن حرف "أو" في هذه الآية للتحجير، فترك للإمام الخيار في=



٤٣٥١- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ تَفْرَأَ مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَّةٍ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَسَقَمَتِ أَحْسَانُهُمْ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيَنَا فِي إِلَيْهِ، فَتُصَيِّبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا؟" فَقَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَذَرَكُوا، فَجِئَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمِرَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ يُبْذَوْنَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَّرَدُوا النَّعَمَ، وَقَالَ: وَسَمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ.

فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت، وقال مالك والشافعي: تثبت.

سأقول العلماء في نسخ حديث العرنيين: قال القاضي عياض رحمه الله: واختلف العلماء في معنى حديث العرنيين هذا. فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود، وآية المخاربة، والنهي عن المثلة فهو منسوخ. وقيل: ليس منسوخاً، وفيهم نزلت آية المخاربة، وإنما فعل النبي ﷺ بهم ما فعله فصاحاً، لأهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عتبة وأهل السير والترمذي، وقال بعضهم: النهي عن المثلة لم يمتد له ليس بحرام.

وأما قوله: "يستسقون فلا يسقون": فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، ولا لم يمتد له عن سقيهم. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل، فاستسقى لا يمنع الماء قصداً، فيجمع عليه عذابان. قلت: قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة، وارتدوا عن الإسلام، وحيث لا يبقى لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره، وقد قال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطهارة أن يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ويتيمم، ولو كان ذمياً أو هيمه وجب سقيه، ولم يحز الوضوء به حينئذ، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أن ناساً من عرينة": هي بضم العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.

حأن يوقع آية عقوبة من هذه العقوبات على أي نوع من أنواع المخاربة بحسب ما يراه ملائماً إلا أنه قيد التحجير في حالة القتل، فحمل الخبر بين القتل والصلب فقط، ووجته أن القتل أصلاً عقوبته القتل، فلا يعاقب عليه بالقطع ولا بالنفي. وأما الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة، فإنهم رأوا أن حرف "أو" في هذه الآية إنما جاء للبيان والتفصيل، وإنما ترتب العقوبات على قدر الجريمة. (تكملة فتح الملهم: ٣١٢/٢)

٤٣٥٢- (٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْتَةٍ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْفَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَأَلْبَانِهَا بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَعْيُنَهُمْ وَأَلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ.

٤٣٥٣- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ -مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ- عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْسَةُ: قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذًا وَكَذَاءً، فَقُلْتُ: إِنِّي حَدَّثْتُ أَنَسَ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثَ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ عُبَيْسَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَنْهَمِينِي يَا عُبَيْسَةُ! قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ يَا أَهْلَ الشَّامِ! مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا.

مقوله: "قدموا المدينة فاجتووها" هي بالجيم والمثناة فوق، ومعناه: استوهموها، كما فسره في الرواية الأخرى، أي لم توافقهم، وكرهوها، لسقم أصابهم، قالوا: وهو مشتق من الحَوَى، وهو داء في الجوف. قوله ﷺ: "إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة، فتشربوا من ألبانها، وأبرافها ففعلوا، فصَحُّوا". في هذا الحديث: أما إبل الصدقة، وفي غير مسلم: أما إلفَاحُ النَّبِيِّ ﷺ، وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ. واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث: أن يول ما يؤكل لحمه وروثه طاهران، وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهما بأن شربهم الأبول كان للتداوي، وهو جائز بكل النجاسات سوى الخمر\*\* والمسكرات،\*\* فإن قيل: كيف أذن لهم في شرب لبن الصدقة؟ فالجواب: أن ألبانها للمحتاجين من المسلمين-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما الحنفية، فقد اختلفت أقوال علماءهم في المسألة، فالمشهور عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز التداوي بالخمير. (إلى أن قال:) ولكن أكثر مشايخ الحنفية أفتوا بجواز التداوي بالخمير إذا أُعير طيب حاذق بأن المريض ليس له دواء آخر. (تكملة فتح الملهم: ٣٠٢/٢)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: إن قصة العرنين متقدمة لنسخ حكمها أحاديث دالة على نجاسة الأبول، وإن النسخ وإن كان لا يثبت بمحرد الاحتمال عند عدم علم التاريخ، ولكن احتمال النسخ إذا تأيد بقرائن قوية يكفي لإبطال الاستدلال بما جاء في الروايات مخالفاً للأصول الكلية، والروايات المشهورة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٩/٢)

٤٣٥٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَرَّائِيُّ، حَدَّثَنَا مُسْكِينٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ الْخَرَّائِيُّ - أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةٌ تَفَرُّ مِنْ عُكْلٍ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَحْسِبْنَهُمْ.

٤٣٥٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَفَرُّ مِنْ عُرْبِيَّةٍ، فَاسْتَلَمُوا وَتَابَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤَمُّ - وَهُوَ الْبِرْسَامُ -، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِلًا يَقْتَضِ أَرْهَمَهُمْ.

٤٣٥٦ - (٧) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَهْطٌ مِنْ عُرْبِيَّةٍ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَعُرْبِيَّةٍ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.

٤٣٥٧ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ.

-وهؤلاء إذ ذاك منهم. قوله: "ثم مالوا على الرُّعَاءِ، فقتلوههم". وفي بعض الأصول المعتمدة: "الرُّعَاءُ"، وهما لغتان، يقال: راع ورُعاة، كقاضي وقضاة، وراع ورعاء بكسر الراء وبالضمة مثل صاحب وصحاب. قوله: "وسمل أنبيئهم". هكذا هو في معظم النسخ، "سمل" باللام، وفي بعضها "سمر" بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بضع المواضع في البخاري "سمر" بتشديد الميم، ومعنى سمل باللام: نفاها وأذهب ما فيها، ومعنى "سمر" بالراء: كحلها بمسامير محمية، وقيل: هما معنى.

قوله: "هم بلقاح" هي جمع لقحة بكسر اللام وضحها، وهي الناقة ذات الدار. قوله: "ولم يحسبهم": أي ولم يكرههم، والحسم في اللغة: كشيء العرق بالنار؛ لينقطع الدم. قوله: "وقع بالمدنية المؤم"، المؤم يضم الميم وإسكان الواو، وأما البرسام فكسر الباء، وهو نوع من اختلال العقل، ويطلق على ورم الرأس وورم الصدر، وهو معرَّب، وأصل اللفظة سربانية.

قوله: "وبعث معهم قائلاً يقتض أَرْهَمَهُمْ". القائف: هو الذي يتبع الآثار وغيرها، والله أعلم.

## [٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره،...]

٤٣٥٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَالْقُفْطُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: "أَقْتُلِكَ فُلَانًا؟" فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا؛ ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٥٩- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٦٠- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَرَضَعَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ.

٤٣٦١- (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## ٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من الخدعات والمشقات، وقتل الرجل بالمرأة

شرح الغريب: أما الأوضاح بالضاد المعجمة: فهي قطع فظة، كما فسره في الرواية الأخرى. قوله: "وبها رمق" هو بقية الحياة والروح، والقليب: البئر، وقوله: راضحه بين حجرين ورضه بالحجارة ورجمه بالحجارة، هذه الألفاظ معناها واحد؛ لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر فقد رجم، وقد رضى، وقد رضىح، وقد يحتمل أنه رجمها الرجم المعروف مع الرضخ لقوله: ثم ألقاها في قلب.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في المماثلة في القصاص: وفي هذا الحديث فوائد: منها: قتل الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به. ومنها: أن الجاني عمدًا يقتل قصاصاً على النصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف، =

٤٣٦٢- (٥) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوَهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانَّ؟ فَلَانَّ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ.

• إن قتل بغير أو خشب أو نحوهما قتل بثلثه؛ لأن اليهودي رضعها؛ فرضح هو. \*\* ومنها: ثبوت القصاص في القتل بالثقلات، ولا يختص بالمحددات وهذا من مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر أو خشب، أو كان معروفًا يقتل الناس بالمنحنيق، أو بالإلقاء في النار. \*\* واختفت الرواية عنه في مقتل الحديد كالتدبوس.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يستوفى القصاص إلا بالسيف، سواء قتله القاتل بالسيف، أو طريق غيره، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف ومحمد رحمه الله، كما في شرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة. (إلى أن قال:) فالصواب أن يقال: إن الحديث إنما يدل على واقعة جزية لا على أصل كني، وإنما ليست بنص على أن الرضخ بين حجرين كان على وجه القصاص؛ لأنه يحتمل أن يكون نفس القتل على وجه القصاص، واختيار الرضخ على القتل بالسيف كان لتعزير والسياسة؛ ليكون أبلغ في ردع الناس عن مثل هذا العمل، كذا في إعلاء السنن. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٩/٢، ٣٤١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة رحمه الله أيضا بما أخرجه ابن ماجه (رغم: ٢٦٦٨) في الدييات من طريق إبراهيم بن المستمير: ثنا الحر بن مالك العتري، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قود إلا بالسيف". (إلى أن قال:) ثم إن أبا حنيفة رحمه الله إنما يوجب القصاص بالقتل بغير المحدد إذا لم يثبت أن القاتل قصد إزهاق الروح. وأما إذا ثبت أنه قصد القتل وإزهاق الروح، فإن ذلك عمده موجب للقصاص عنه أيضا وهذا مما غفل عنه كثير ممن يعترض على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في هذا الباب، مع أن ذلك موجود صريحا في كتب الحنفية. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أحيب بأن النبي ﷺ إنما قتل اليهود تعزيرا وسياسة، لا قصاصا، وبذلك لم يذكر في شيء من الروايات أنه ستم اليهودي إلى أولياء الجارية، أو سألهم هل يعفون، أو يصلحون، أو يقتلونها؟ (إلى أن قال:) قال الشيخ العثماني رحمه الله: أن قتل اليهودي كان عمدا؛ لأنه تعمد بقتل الجارية لأخذ حليها حفية. وقد ذكرنا قريبا أنه لو ثبت أن القاتل قصد الإللاف، فإن فعله عمده، سواء كانت الآلة مثقلة غير محددة، فيمكن أن يكون اليهودي أقر بقصد القتل، وحينئذ لا يسقط القصاص بمجرد كونه الآلة غير محددة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٦/٢، ٣٣٧)

أقوالهم في القصاص في شبه العمد: أما إذا كانت الجناية شبه عمد بأن قتل يـ لا يقصد به القتل غالباً، فتعمد القتل به، كالعضا والسُّوط واللطمة والقضيب والبندقية ونحوها. فقال مالك واليه: يجب فيه العقود. وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.

ومنها: وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم. ومنها: جواز سؤال الجريح "من حركك؟" وفائدة السؤال أن يعرف منهم ليطلب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه، ولا يلزمه شيء. بمجرد قول الجروح، هذا مذهبا ومذهب الجمهور، وقد سبق في باب القسامة، وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول الجروح، وتعفو بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأن اليهودي اعترف، كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها، فإنما قتل باعترافه، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: المحقق في مذهب المالكية أن القتل لا يثبت بمجرد دعوى المقتول قبل موته، ولكن يعتبر ذلك لوثاً موجباً للقسامة إذا كان به أثر الجرح، فإن أقسم الأولياء بعد ذلك بأن القاتل هو نفس الرجل الذي ادعى عليه المقتول، اقتصر منه في العمد، ويسمون ذلك تسمية حمراء. (تكملة فتح الملهم: ٣٣١/٢)

#### ٤- باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه،...

٤٣٦٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَاتِلُ يَعْلَى بْنُ مُتَيْبَةَ أَوْ ابْنِ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَرَخَ ثِيْبَهُ، -وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: تَبَيَّنَ- فَانْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "أَيُّعَضُّ أَحَدُكُمَا كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ".

٤٣٦٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٣٦٥- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ بَعْنِي ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَحَذَبَهُ فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ، فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟".

#### ٤- باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه،

##### فأُتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه

ضبط الاسم والتوفيق بين الروایتين: أما مُتَيْبَةُ: فبضم الميم وإسكان التون، وبعدها ياء مثناة تحت، وهي أم يعلى، وفيل: جدته، وأما أُمَيَّةُ: فهو أبوه، فيصح أن يقال: يعلى بن أُمَيَّة، ويعلى بن مُتَيْبَةَ، وأما قوله: أن يعلى هو المعضوض، وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعضوض هو أجيْرُ يعلى، لا يعلى، فقال الحَفَظُ: الصحيح المعروف أنه أجيْرُ يعلى لا يعلى، ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيْرِهِ في وقت أو وقتين. \*\* وقوله ﷺ: "كما يعَضُّ الْفَحْلُ": هو بالحاء، أي الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك، وهذا-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لو تأملنا في مجموع روايات هذه القصة تبين ك صحة ما قاله العراقي رحمه الله، فقد صرح عمران بن حصين في رواية لثباب أن يعلى بن أُمَيَّة أحد المقاتلين، وصرح في رواية صفوان بن يعلى الآية أن أجيْرُ يعلى هو المعضوض، فتلخص من الروایتين أن يعلى هو العاض. (إلى أن قال:) وأما استبعاد القرطبي أن يقع ذلك من يعلى مع جلالتة، فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح، وقال الحافظ: فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه، فلا استبعاد. وأما ما ذكره النووي رحمه الله من تعدد القصة، فلا يخفى بعده؛ لأن الحديث واحد، والسياق واحد، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

٤٣٦٦- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَحْبِرَ بْنَ يَمْلَةَ، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَحَدَّثَهَا، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: "أَرَدْتُ أَنْ تَقْضَمَهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٧- (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْتَرَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنَائِيَّاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكٍ تَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟ اذْنَعُ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتَرَعْهَا".

٤٣٦٨- (٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ مُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْتَرَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتَاهُ يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "أَرَدْتُ أَنْ تَقْضَمَهُ كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٩- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ ثُبُوكَ، قَالَ: وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: تِلْكَ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَحْبِرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ الْآخَرَ - فَأَنْتَرَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَأَنْتَرَعَ إِحْدَى ثَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ.

-الحدث دلالة لمن قال: أنه إذا عَضَّ رَجُلٌ يَدَ غَيْرِهِ، فَنَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ أَسْنَانُ الْعَاضِ، أَوْ فَكُّ لَحْيَتِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَكَثِيرِينَ أَوْ الْكَثِيرِينَ ﷺ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ. شرح الغريب وبيان مراد قوله "أوضح يدك": قوله ﷺ: "يقضمها كما يقضم الفحل": هو بفتح الصاد فيهما على اللغة القصيصة، ومعناه: بعضها. قال أهل اللغة: يقضم بأصواف الأسنان. قوله ﷺ: "ما تأمرني تأمرني أن أمره أن يضع يده في فَيْكٍ تقضمها كما يقضم الفحل، اذنع يدك حتى يعضها ثم انترعها": ليس المراد بهذا أمره بدفع يده لبعضها، وإنما معناه الإنكار عليه، أي إنك لا تدع يدك في فيه بعضها، فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فَيْكٍ وتطالبه بما حتى في جذبه لذلك؟



٤٣٧٠ - (٨) وَخَدَّكَاهُ عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْتِادِ نَحْوَهُ.

الجواب عن استدراك الدار فطحي: قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه الدارقطني على مسلم؛ لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين، قال: قاتل يعلى، وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، ثم عن شعبة عن قتادة عن بديل عن عطاء عن ابن يعلى، ثم عن همام عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جُرَيْج عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حديث قُرَيْش بن يونس عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران، ولم يذكر فيه سماعاً منه، ولا من ابن سيرين من عمران، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً، والله أعلم.

قلت: لا إنكار على مسلم في هذين الوجهين: أحدهما: لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث، ولا من كَوْنِ ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه، بل هو معدود فيمن سمع منه. والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مُسْتَلَمًا يذكر في المتابعات من هو دون شرط التصحيح، والله أعلم.

\*\*\*\*

### ٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

٤٣٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ - أُمَّ حَارِثَةَ - جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَاحْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ"، فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْقُتْصُ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا أُمُّ الرَّبِيعِ الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ"، قَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ \* لَا بُرَّةَ".

### ٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

الجواب عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري: قوله: "عن أنس أن أخت الربيع - أم حارثة - جرحت إنساناً فاحتصموا إلى النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: القصاص القصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله أيقص من فلانة؟ والله لا يقص منها، فقال النبي ﷺ: سبحان الله! يا أم الربيع القصاص كتاب الله، قالت: لا والله لا يقص منها أبداً، قال: فما زالت حتى قبلوا الدية، فقال رسول الله ﷺ: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره". هذه رواية مسلم. وخالفه البخاري في روايته، فقال: عن أنس بن مالك: "أن عمته الربيع كسرت ثنية جارية، وطلبوا إليها العفو، فاتوا رسول الله ﷺ، فأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله! أتكسر ثنية الربيع لا وإنذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها، فقال رسول الله ﷺ: كتاب الله القصاص، فرضي القوم، فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: "إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ"، هذا لفظ رواية البخاري، فحصل الاختلاف في الروایتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع. وفي رواية البخاري أنها الربيع نفسها. والثاني: أن في رواية مسلم أن الخائف لا تكسر ثنيها هي أم الربيع يفتح الرء. وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر. قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرق الصحيحة، كما ذكرنا عنه، وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إنهما قضيتان،\*\* أما الربيع الجارحة في رواية البخاري، وأخت الجارحة في رواية مسلم، فهي بضم الرء وفتح الباء وتشديد الياء. وأما أم الربيع الخالفة في رواية مسلم، فيفتح الرء وكسر الباء وتخفيف الياء. وقوله ﷺ في الرواية الأولى: "القصاص القصاص" هما =

\* قوله: "لو أقسم": أي أقسم متوكلاً على الله.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولكن حمل الروايتين على تعدد القصتين بعيد؛ لأن الراوي واحد، وسياق القصة =

-منصوران، أي أدرا القصاص، وسلموه إلى مستحقه. وقوله ﷺ: "كتاب الله القصاص": أي حكم كتاب الله وجوب القصاص في إنسن، وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ بِالْأَيْمَنِ﴾ (المائدة: ٤٥).

معنى قول أنس بن النضر: "والله لا يقتض منها"، وأما قوله: "والله لا يقتض منها": فليس معناه: رد حكم النبي ﷺ، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي ﷺ في الشفاعة إليهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يحشوه، أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يحشيه، بل يليهم العفو. وأما قوله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره": معناه: لا يحشيه لكرامته عليه.

فوائد الحديث واختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة: وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الخلف فيما يظنه الإنسان. ومنها: جواز الثناء على من لا يخاف الفتنة بذلك، وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها: استحباب العفو عن القصاص. ومنها: استحباب الشفاعة في العفو. ومنها: أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها: إثبات القصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب عطاء والحسن: أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف، بل تعين دية الختابة تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ (البقرة: ١٧٨). الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دونها مما يقبل القصاص، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْفُتَى بِالْفُتَى﴾ (المائدة: ٤٥) إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً ليس قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعاً بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعاً له بلا خلاف، وقد ورد شرعاً بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم. والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونها. \*\* ومنها: وجوب القصاص في السن، وهو يجمع عليه إذا قعها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور للعلماء، وأكثرهم على أنه لا قصاص، والله أعلم.

-واحد، وربما يخطر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت في الأصل هكذا: "عن أنس أن أخته الربيع جرحت إنساناً"، فصارت في بعض الكتابات: "عن أنس أن أخت الربيع جرحت"، بما يظهر منه أن أخت الربيع هي الجارحة، مع أنه كان ليبان أن الربيع أخت أنس، ومثل ذلك لا يبعد من النسخ؛ لأن الفرق في كتابة "أخت" و"أخته" يسير جداً. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة: لا يجري بينهما القصاص في الأطراف؛ لأن التكامل معتبر في الأطراف بلدين أن الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء، ولا الكاملة بالشاقصة.

واحتج البخاري لمذهب الجمهور بحديث الباب؛ لأن أخت الربيع جرحت إنساناً، والمتبادر منه الرجل، فحكم-

= رسول الله ﷺ بينهما بالقصاص، فهذا يدل على أن القصص يحرم بينهما في الأطراف أيضا، وأجاب عنه شيخنا العثماني الشهير في إغلاء السنن (١٨: ١١٠) بأن لفظ الإنسان شامل للرجل والمرأة، فلا عليه فيه على أن الإنسان كان رجلا، وقد ثبت في روايات حميد عند البخاري أنها كسرت ثنية جارية، وهذه الرواية مفسرة لما أهمه ثابت في حديث الباب، وقد ذكرنا أن القصة واحدة؛ لأن السياق واحد، والبروي واحد، وإنما حكم النبي ﷺ بينهما بالقصاص؛ كونهما امرأتين، فلا يؤخذ منه جوار القصص فيما بين الرجل والمرأة في الأطراف. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٦/٢)

\*\*\*

## [٦- باب ما يباح به دم المسلم]

٤٣٧٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثُ: الثَّيْبُ الزَّانِ،\* وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ".

٤٣٧٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## ٦- باب ما يباح به دم المسلم

ضبط الكلمة وأقوال الأئمة في قتل المسلم بالذمي: قوله ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثُ: الثَّيْبُ الزَّانِ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ. الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ": هكذا هو في النسخ "الزَّانِ" من غير باء بعد النون، وهي لغة صحيحة قرئ بها في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿الْكَافِرُ الْمُنْفَلِكُ﴾ (الرعد: ٩) وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الباء في كل هذا. وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المُخْصَن، والمراد: رحمه بالحجارة حتى يموت، وهذا بإجماع المسلمين، وسيأتي إيضاحه وبيان شروطه في باب ما إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: "وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ": فالمراد به: القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة ؓ في قتلهم: يقتل المُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ، ويقتل الحر بالعبد. وجمهور العلماء على خلافه، منهم مالك والشافعي والنبه وأحمد. -

\* قوله: "الثيب الزان...": هذا بيان لتلك الصفات الثلاث ببيان المتصفين بها، ثم المقصود من هذا الحديث بيان أنه لا يجوز قتله إلا يأخذى هذه الخصائص الثلاث لا أنه لا يجوز القتال معه، فلا إشكال بالباغي؛ لأن الموجود هناك القتال لا القتل على أنه يمكن إدراجه في قوله: النفس بالنفس بناء على أن معناه النفس يقتل بسبب النفس؛ إما لأنه قتل النفس أو لأنه إن لم يقتل يقتل النفس والباغي كذلك، فيشمل الصائل أيضاً، ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتال لا القتل، أما القاطع فأيضاً يمكن إدراجه في النفس بالنفس؛ إما لأنه إن لم يقتل يقتل؛ أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفساً. وأما الساب لنبى من الأنبياء فهو دافع في قوله: "والتارك لدينه" بناء على أنه مرند إلا أنه يلزم حينئذ أن قتله لا ارتداد لا للحد، فينبغي أن يقبل توبته، والله تعالى أعلم.

٤٣٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةً نَفَرٌ: الثَّارِكُ الْإِسْلَامَ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ - أَوْ الْجَمَاعَةِ، شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ -، وَالثَّيْبُ الزَّرَائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ".

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٤٣٧٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَتَمَّ يَذْكُرُ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ!".

=وأما قوله ﷺ: "وَالثَّارِكُ الْإِسْلَامَ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ": فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويحاول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي أو غيرها، وكذا المخوارج، والله أعلم.

واعلم: أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه، فيتباح قتله في الدفع، وقد يخاف عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة، والله أعلم.

## [٧- باب بيان إثم من سنّ القتل]

٤٣٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُقْتَلْ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِاءَ لَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

٤٣٧٧- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ: "لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ" لَمْ يَذْكُرَا: أَوَّلَ.

## ٧- باب بيان إثم من سنّ القتل

شرح الغريب: قوله ﷺ: "لَا تُقْتَلْ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا" لأنه كان أول من سنّ القتل.

شرح الغريب وبيان القاعدة: الكِفْلُ: بكسر الكاف الجزء والنصيب، وقال الخليل: هو الضَّعْفُ، وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كُلَّ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَذَرِ كُلِّ مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ مِثْلُ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِثْلُهُ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الْحَيْرِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً، وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً"، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَهُوَ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ" وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ دَاخٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى وَمَنْ دَاخٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة]

٤٣٧٨- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ".

٤٣٧٩- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ "يُقْضَى"، وَبَعْضُهُمْ قَالَ "يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ".

## ٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

التوفيق بين الحديثين: قوله ﷺ: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء": فيه تغليظ أمر الدماء، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أمرها وكثير خطرها، وليس هذا الحديث مخالفاً للحديث المشهور في نسنت: "أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ"؛ لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب، فهو فيما بين العباد، والله أعلم بالصواب.



## [٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

٤٣٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَبَحْثَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مَتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ"، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟"

## ٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ. ثَلَاثَةٌ مَتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ". ضبط الكلمات والأدب في ترتيب هذه الأربعة في الذكر: أما ذُو الْقَعْدَةِ: فمفتاح القاف، وذُو الْحِجَّةِ يكسر الحاء، هذه اللغة المشهورة، ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء. وقد أجمع المسمون على أن الأشهر الحرم الأربعة، هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عدّها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ لِيَكُونَ الأربعة من سنة واحدة. وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العلماء: هي ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ ثَلَاثَةٌ سَرَدٌ، وواحد فرد، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطلق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ". وإنما قُدِّدَ هذا التقييد مبالغة في إيضاحه، وإزالة اللبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف الآن، وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر، وقيل: لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقيل: أن العرب كانت تسمي رجباً وشعبان الرَّجَبَيْنِ، وقيل: كانت تسمي جمادى ورجباً جماديين، وتسمي شعبان رجباً.

تأويل قوله: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ": وأما قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ": فقال العلماء: معناه أنهم في الجاهلية يمسكون بعلّة إبراهيم عليه السلام في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشقّ عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخروا تحريم المُحَرَّمِ إلى الشهر الذي بعده -

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ اثْنَلْتَدَّة؟" قُلْنَا: بَلَى! قَالَ: "فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى! يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا - أَوْ ضَلَالًا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَّا يَلْتَمِعَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُلَاقِيهِ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ"، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟".

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رَوَاتِهِ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ"، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: "فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي".

- وهو صفر، ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة، حتى اختلط عليهم الأمر، وصادفت حجة النبي ﷺ تحريمهم، وقد تطابق الشرع، وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة الحساب الذي ذكرناه، فأخبر النبي ﷺ أن الاستدانة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا يسألون، أي يؤخرون، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّمَا أَنْتِيقُ زِينَادَةَ فِي الْكَافِرِ﴾ (التوبة: ٣٧)، فرموا احتاجوا إلى الحرب في الحرم، فيؤخرون تحريمه إلى صفر، ثم يؤخرون صفر في سنة أخرى، فصادف تلك السنة رجوع الحرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً أخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة، وينكر بعضها.

قوله: "ثم قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيمسّميه بغير اسمه، قال: أليس ذا الحجة؟ قلنا بلى، قال: فأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم" إلى آخره. هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به التفخيم والتقرير والتهيب على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم، وقولهم: الله ورسوله أعلم، هذا من حسن أدبهم وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفي عليه ما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون.

قوله ﷺ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا"، أراد هذا كَلِمَةً بَيَان توكيد غلط تحريم الأموال والدماء والأعراض والتحذير من ذلك. قوله ﷺ: "فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا أَوْ ضَلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"، هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإيمان في أول الكتاب، وذكر بيان إعرابه، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالكفر بالمعاصي، بل المراد به: كفران النعم، أو هو محمول على من استحل قتال المسلمين بلا شبهة. قوله ﷺ: "لِيَلْتَمِعَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ"، فيه وجوب تبليغ العلم، وهو فرض كفاية، فيجب تبليغه بحيث ينتشر.

قوله ﷺ: "فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُلَاقِيهِ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ"، احتج به العلماء لجواز رواية الفضلاء وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم، ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به.

٤٣٨١ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَعَدَ عَنَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانًا بِحِطَامِهِ، فَقَالَ: "أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سَوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سَوَى اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ". قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى خَزْيَعَةٍ مِنَ النِّعَمِ، فَقَسَمَ بِهَا يَتَنًا.

٤٣٨٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ جَنَّسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، قَالَ: وَرَجُلٌ أَخَذَ بِرِجَامِهِ - أَوْ قَالَ بِحِطَامِهِ -، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

قوله: 'قعد عنى بعيره وأخذ إنساناً بحطامه': إذا أخذ بحطامه؛ ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه؛ والتهويش على راحته، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من منبر وغيره، وسواء خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبغى في إسماعه الناس ورؤيتهم إياه، ورفع كلامه في نفوسهم. قوله: 'انكفاً إلى كبشين أملحين، فذبحهما، وإلى خزيعَةٍ من النعم، فقسما بها يتناً': انكفاً: ههنا آخره: أي انقلب. شرح الغريب: والأملح هو الذي فيه بياض وسواد، واليباض أكثر، وقوله: 'خزيعَة': بضم الجيم وفتح الزاي، ورواه بعضهم 'خزيعَة' بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح، والأول هو المشهور في رواية المحدثين، وهو الذي ضبطه الجوهري وغيره من أهل اللغة، وهي القطعة من النعم تصغير جزعة بكسر الجيم، وهي القليل من الشيء يقال: حَزَعَ له من ماله أي قطع، وبالثاني ضبطه ابن فارس في 'المجمل'، قال: وهي القطعة من النعم، وكألفا فبيلة بمعنى: مقلولة كضفيرة بمعنى: مضفورة.

توجيه زيادة 'ثم انكفاً' في رواية ابن عوْن: قال القاضي: قال الدارقطني: قوله: ثم انكفاً إلى آخر الحديث، وهم من ابن عوْن فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، فأدركه ابن عوْن هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرَةَ عن أبيه عن النبي ﷺ. قال القاضي: وقد روى البخاريُّ هذا الحديث عن-

٤٣٨٣- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ سَعِيدٍ -وَسَمَى الرَّجُلَ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: "أَيُّ يَوْمٍ هَذَا"، وَسَأَفُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: "وَأَعْرَاضَكُمْ"، وَلَا يَذْكُرُ: "ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشَيْنِ" وَمَا بَعْدَهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ يَلُغْتُ؟" قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ".

-ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب قرّة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يذكروا فيه هذه الزيادة. قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عبد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الصّحاح من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس: "أن النبي ﷺ صلى ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد"، ثم قال في آخر الحديث: فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كَيْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فذبحهما، فقام الناس إلى غيبة، فتوزعوها، فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال.

## [ ١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص ... ]

٤٣٨٤ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَاثِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: بَنِي لَقَاعِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُهُ آخَرَ بِسَبْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْتُلْتُهُ؟" فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ، قَالَ: تَعَمَّ قَتَلْتُهُ، قَالَ: "كَيْفَ قَتَلْتُهُ؟" قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَحْبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّيْ، فَأَغْضَبَنِي، فَضَرَبْتُهُ بِالنَّاسِ عَنَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ؟" قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَرَمَى قَوْمُكَ يَشْتَرُونَكَ؟" قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِسَبْعَةٍ، وَقَالَ: "ذُوكَ صَاحِبَكَ"، فَاطَّاعَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، فَارْجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ بَعَنِي أُنْكَ قُلْتَ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِأَمْلِكَ وَإِسْمِ صَاحِبِكَ؟" قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَلَّهُ قَالَ - بَلَى، قَالَ: "فَإِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ"، قَالَ: فَرَمَى بِسَبْعَةٍ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

## ١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه

قوله: "جاء رجل يقوده آخر بسبعة، فقال: يا رسول الله! هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: أقتلته؟ فقال: إنه لو لم يعرف أقمت عليه البيعة، قال: تعم فتلته، قال: كيف قتلت؟ قال: كنت أنا وهو نحبط من شجرة، فسبني، فأغضبني، فضربتته بالناس عني قرنيه، فقتلته، فقال له النبي ﷺ: هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟ قال: ما لي مال إلا كسائي وفأسي، قال: فرمى قومك يشترونك؟ قال: أنا أهون على قومي من ذلك، فرمى إليه بسبعة، وقال: ذوك صاحبك، فاطاع به الرجل، فلما ولي قال رسول الله ﷺ: إن قتله فهو مثله، فرجع، فقال: يا رسول الله! إنه بعني أنك قلت: إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ: أما تريد أن يبوأ بأملك وإسم صاحبك؟ قال: يا نبي الله - لعله قال - بلى، قال: فإن ذلك كذلك، قال: فرمى بسبعة وخلّى سبيله.

شرح الغريب ولوائد الحديث: وفي هذا الحديث: الإغلاظ على الخناة، وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر، وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدعوى، فلمعه يقر فيستغني المدعى والفاضي عن التعب في إحضار الشهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم يفيق، وبالبينة حكم بالظن. وفيه سؤال الحاكم وعده الولي عن العفو عن الجاني، وفيه: جواز العفو بعد تبوع الأمر إلى الحاكم. وفيه: جواز أخذ الدية في قتل العمد لقوله ﷺ في تمام الحديث: "هل لك من شيء تؤديه عن نفسك"، وفيه قبول الإقرار بقتل العمد. قوله: فاطنق به لرجل، فما -

٤٣٨٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرَجَلِي قَتَلَ رَجُلًا، فَأَقَادَ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ، وَفِي عُنُقِهِ نَسْعَةٌ بَحْرُهَا، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ"، فَأَتَى رَجُلَ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهُ مَقَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَغُفَّرَ عَنْهُ، فَأَبَى.

قَوْلِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ: قُرِيعٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلِّغْنِي أَنْتَ قُلْتَ: إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ، وَأَخَذْتَهُ بِأَمْرِكَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا تَرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ؟ قَالَ: يَا أَيْدِي اللَّهِ! أَعْلَمُ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ قَالَ: قَرِئَ بِسَعْنَةٍ وَحَلَّى سَبِيلَهُ.

وفي الرواية الأخرى: "أَنَّهُ أَنْطَلَقَ بِهِ، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ". تأويل قوله: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ": أَمَا قَوْلُهُ ﷺ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ"، فَالصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِهِ: أَنَّهُ مِنْهُ فِي أَنَّهُ لَا قَتْلَ وَلَا مِثْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوَى حَقُّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا يُؤْخِضُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ الْفَضْلُ وَلِئَن وَجَزَلَ ثَوَابُ الْآخَرَةِ، وَجَمِيلُ الثَّنَاءِ فِي الدُّنْيَا، وَقِيلَ: فَهُوَ مِنْهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ وَالْإِبَاحَةِ، لَكِنَّهُمَا اسْتَوَى فِي طَاعَتِهِمَا الْغَضَبُ وَمَتَابَعَةُ أَمْرِي، لِأَسْبَابٍ وَقَدْ طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ الْعُفْو، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَالَ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ لِإِيْهِامٍ لِقَصُودٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ أَنَّ الْوَلِيَّ رِمَا خَافَ، نَعْفَا، وَالْعَفْوُ مُصْلَحَةٌ لِلْوَلِيِّ وَالْمَقْتُولِ فِي دَيْتِهِمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ. وَفِيهِ: مُصْلَحَةٌ لِلْحَايِ، وَهُوَ إِتْقَانُهُ مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَفْوُ مُصْلَحَةٌ تَوْصِلُ إِلَيْهِ بِالْتَّعْرِيزِ. وَقَدْ قَالَ الضَّمْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: يَسْتَحِبُّ لِلْمُقْتُلِ إِذَا رَأَى مُصْلَحَةً فِي التَّعْرِيزِ لِلْمُسْتَقْتَنِ أَنْ يَعْزِضَ تَعْرِيزًا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مَعَ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، قَالُوا: وَمِثَالُهُ أَنْ يَسْأَلَ إِنْسَانًا عَنِ الْقَاتِلِ، هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ؟ وَيُظْهِرُ لِمُسْتَقْتَنِ أَنَّهُ إِنْ أَقْنَى بِأَنَّهُ لَهُ تَوْبَةٌ تَرْتَبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الصَّائِلَ يَسْتَهْوِئُ الْقَتْلَ، لِكُونِهِ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، فَيَقُولُ الْمُقْتُلُ: الْحَالَةُ هَذِهِ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَوْبَةَ لِقَاتِلٍ، فَهُوَ صَادِقٌ فِي أَنَّهُ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُقْتُلُ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَلَا يُوَافِقُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لَكِنْ السَّائِلُ إِنَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَوَاقِفَتَهُمْ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَيَكُونُ سَبَبًا لَزَجْرِهِ، فَهَكَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَمَنْ يَسْأَلُ عَنِ الْغِيَّةِ فِي الصَّوْمِ، هَلْ يَقْطَرُ بِهَا، فَيَقُولُ: جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: "الْغِيَّةُ تَفْطَرُ الصَّائِمَ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ": فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ فِي هَذَيْنِ، فَكَيْفَ تَصْعَقُ إِزَادَتُهُمَا مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ لِيَقْتُلَهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلِ الْمُرَادُ غَيْرُهُمَا، وَهُوَ إِذَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمَانِ بِتَقْيِيهِمَا فِي الْمَقَاتِلَةِ الْمَحْرَمَةِ، كَالْقِتَالِ عَصِيْبَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّعْرِيزُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَسَبَبُ قَوْلِهِ مَا قَدَّمْتَاهُ لِكُونِ ابْنِي يَفْهَمُ مِنْهُ دَحْلُهُ فِي -

معناه، ولهذا ترك قتله، فحصل المقصود، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "أما تريد أن ييؤء بإثمك؟" وأما قوله ﷺ: "أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك؟" فقبل معناه: يتحمل إثم المقتول بإثلاثه مُهتجته، وإثم الولي لكونه فجعها في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه: يكون عقوبك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد: إثمهما السابق بمعاصي لما متقدمة، لا تعلق لها بهذا القاتل، فيكون معنى ييؤء: يسقط، وأطلق هذا اللفظ عنه مجازاً. \*\* قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بينه وبين الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له ويبقى حق المقتول، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ذكر الاحتمالين النووي رحمه، والقول بخصوصية ذلك الرجل في الاحتمال الثاني إنما يحتاج إليه إذا قيل إن القصاص يكفر إثم القتل، وأما إذا قيل: إن القصاص لا يكفر للقاتل إثم قتله فلا حاجة إلى القول بتخصيص ذلك الرجل، ويكون المراد أن القاتل قد استحق ثم قتل أخيك، وإثم إبنائك بقتله، وأنه يعاقب بذلك في الآخرة على كل حال، فلم أعدت منه القصاص زدت عليه عقاباً في الدنيا، أفلا تكفي عقاب الآخرة؟ وتعفو عنه في الدنيا؟ (تكملة فتح الملهم: ٣٧٢/٢)

\*\*\*\*

## [١١- باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني]

٤٣٨٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَمْرَاتَيْنِ\*\* مِنْ هَذَيْنِ، رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِعُرَّةٍ: عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ.

## ١١- باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني

قوله: "أن امرأتين من هذين، رمت إحداهما الأخرى، فطرحت جينها، فقضى فيه رسول الله ﷺ بعرة: عبد أو أمة". وفي رواية: "أما ضربتها بعمود فسقط، وهي حبلى، فقتلتها".

ضبط الروايتين وترجيح الرواية بالتونين: أما قوله: بعرة: عبد، فبطناه على شيوعنا في الحديث والفقهاء بعرة بالتونين، وهكذا ثبته جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفاتهم في هذا، وفي شروحيهم. وقال القاضي عياض: لرواية فيه "بعرة" بالتونين، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب. وذكر صاحب "المطالع" الوجهين، ثم قال: الصواب رواية التونين، قلت: وما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في كتاب "الدييات" في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بالبعرة عبداً أو أمة، وقد فسر العرة في الحديث بعبد أو أمة. قال العنقاء: والـ"أو" هنا للتقسيم لا للتشاك، والمراد بالبعرة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما. قال الجوهرى: كأنه عير بالبعرة عن الجسم كله، كما قالوا: اعتق رقبة.

بيان معنى لفظ "البعرة". والمراد على قول أبي عمرو والرواية الضعيفة: وأصل العرة: بياض في الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالبعرة: الأبيض منها خاصة، قال: ولا يجزى الأسود، وقال: ولولا أن رسول الله ﷺ أراد بالبعرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها ولا اقتصر على قوله: عبد أو أمة، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء: أنه يجزى فيها السوداء، ولا تعين البيضاء، وإنما المعنى عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب. قال أهل اللغة: العرة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم. وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بعرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل فرواية باطلة، وقد أخذها بعض السلف. وحكي عن طاووس وعطاء ومجاهد: أنها عبد أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم العرة يجزى.

تفسير هذا الجنين وخاصة أنه يورث ولا يرث: واتفق العلماء على أن دية الجنين هي العرة، سواء كان الجنين-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أمرأتين": اسم إحداهما: مليكة، والأخرى: أم غطيف، وكانتا ضرتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٤/٢)



٤٣٨٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيِّتًا، بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَفَّيَتْ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لَزَوْجِهَا وَبَنِيهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.

٤٣٨٨- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتُلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَلِي، فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلْتُهُمَا.....

-ذكرنا أو أنثى. قال العلماء: وإنما كان كذلك، لأنه قد يحفى، فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها، أو كان مُضَعَّةً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغُرَّة بالإجماع، ثم الغُرَّة تكون لورثته الجنين على موارثتهم الشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عندنا، وهل يرث؟ فيه قولان أصحهما: يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير. وحكى القاضي عن بعض العلماء: أن الجنين كعضو من أعضاء الأم، فتكون دية لها خاصة. وأعلم: أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين مَيِّتًا، أما إذا انفصل حَيًّا، ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكرًا وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كله العمود والخطأ. أقوال الأئمة فيمن يجب عليه دية الجنين: ومن وجبت الغُرَّة فهي على العاقلة، لا على المجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين رحمهم الله. وقال مالك والبصريون: يجب على المجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم المجاني على الكفارة، وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهم الله، والله أعلم. بيان معنى المراد من الحديث: قوله: 'قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط مَيِّتًا بغرة عبد أو أمة، ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة تَوَفَّيَتْ، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها'. قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المحي عليها أم الجنين لا الجنانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: "فقتلتها وما في بطنها"، فيكون المراد بقوله: الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ، أي الَّتِي قُضِيَ لها بِالْغُرَّةِ، فعمد بـ "عليها" عن "لها". وأما قوله: "والعقل على عصبتها" فالمراد: عصابة القاتلة.

قوله: 'فَرَمْتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فقتلتها، وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقبتها'. وفي الرواية الأخرى: "لما ضربتها بعمود فُسْطَاطٍ": هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل -

وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاحْتَصِمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ: دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ الثَّائِبَةِ الْهَذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَغْرُمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمَتْلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ" مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

٤٣٨٩- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَوَرَثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، وَقَالَ: فَقَالَ قَاتِلُ: كَيْفَ نَعْقِلُ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ.

٤٣٩٠- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ الْحَزَائِمِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرْتَهَا بِمُؤَدٍ فَسَطَّاطٌ وَهِيَ حَبْلِي، فَمَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِخْدَاهُمَا لَحْيَانِيَّةٌ، قَالَ: فَحَمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ، وَغُرَّةٌ لَهَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْغْرُمُ دِيَّةَ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمَتْلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسَجَّعَ كَسَجَعَ الْأَعْرَابِ؟". قَالَ: وَحَمَلُ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ.

-غالبًا، فيكون شبه عمد تحب فيه الدية على العاقلة، ولا يجب فيه فصاص، ولا دية على الجاني، وهذا مذهب الشافعي والجمهور.

قوله: "فقال حمل من الثائبة الهذلي: يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمتل ذلك يطل: فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكفهان من أجل سجعته الذي سجع".

صبط الاسم: أما قوله: "حمل من الثائبة" ففسه إلى جده، وهو حمل بن مالك بن الثائبة، "وحمل" بفتح الحاء المهملة والميم. وأما قوله: "فمتل ذلك يطل" فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين. أحدهما: يطل بضم الياء المشددة وتشديد اللام، ومعناه بهدر، ويلغى ولا يضمن. والثاني: يطل بفتح الياء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماضٍ من البطلان، وهو بمعنى الملقى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمشاء. ونقل القاضي أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة، قال أهل اللغة: يقال: طل دمه بضم الطاء وطل أي أهدر، وأطله الحاكم، وطله أهدره، وجوز بعضهم طل دمه بفتح الطاء في اللزوم، وأباها الأكثرون.

بيان السجع المذموم والممدوح: وأما قوله ﷺ: "إنما هذا من إخوان الكفهان من أجل سجعته" وفي الرواية الأخرى: "سجع كسجع الأعرب"، فقال العلماء: إنما ذم سجعته لوجهين، أحدهما: أنه عارض به حكم الشرع =

٤٣٩١- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نُصَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْتَهَا بِعَمُودٍ قُسْطَاطٍ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْأَدْيَةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْحَيِّينَ بِغُرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ عَصَمَتِهَا: "أَنْدِي مَنْ لَا طَعِمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَبَّاحَ، فَمَا سَتَهَلَّ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَقُ؟" قَالَ: فَقَالَ: "سَحَجٌ كَسَحَجِ الْأَعْرَابِ؟".

٤٣٩٢- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَتَّصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

٤٣٩٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَتَّصُورٍ بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَاسْتَقَطَتْ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَةَ الْمَرْأَةِ.

٤٣٩٤- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: السَّيِّئُ يَمُنُّ بِشَهِدٍ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.

ورواه إبطاله. والثاني: أنه تكلفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السَّحَجِ مذمومان، وأما السَّحَجُ الذي كان النبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث فليس من هذا؛ لأنه لا يعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا هي فيه، بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله ﷺ: "كسحج الأعراب"، فأشار إلى أن بعض السَّحَجِ هو المذموم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايين ومعنى لفظة والضرة: قوله: "إن امرأتين من هذيل"، وفي رواية: "امرأة من بني حيان"؛ المشهور كسر اللام في حيان، وروي فتحها، وحيان بطن من هذيل.

قوله: "ضربت امرأة ضرتها"، قال أهل اللغة: كل واحدة من زوجتي الرجل ضرة للأخرى، سميت بذلك؛ لحصول

- المضارة بينهما في العادة، وتضرر كل واحدة بالأخرى. قوله: 'أفعل رسول الله ﷺ دية المفتولة عسى عصابة الفتاة': هذا دليل لما قاله الفقهاء: أن دية الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصبات القاتل سوى أبنائه وآبائه.

شرح الغريب: قوله: "استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في ملامس المرأة": في جميع نسخ مسلم "ملاص" بكسر الميم وتخفيف اللام وبضاد مهملة، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة "إملاص المرأة" همزة مكسورة، قال أهل اللغة: يقال: أملصت به، وأزلفت به، وأملت به وأخطأت به، كله بمعنى، وهو إذا رضخته قبل أوانه، وكل ما رلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها، وأملص أيضاً لغتان، وأملصته أنا، وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين، فقال: إملاص بالهمزة، كما هو المعروف في اللغة. قال القاضي: قد جاء ملص الشيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صح ملامس، مثل لزوم لزاماً، والله أعلم.

قوله: "حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في ملامس المرأة": هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: وهم وكيع في هذا الحديث، وخالفه أصحاب هشام، فلم يذكروا فيه المسور، وهو الصواب، ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه، وهو الصواب، هذا قول الدارقطني، وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة، ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

## [٣١- كتاب الحدود]

## [١- باب حذ السرقة ونصاها]

٤٣٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

٤٣٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

## [٣١- كتاب الحدود]

## [١- باب حذ السرقة ونصاها]

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاحتلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة، فإنه تندر إقامة البينة عليها، فاعظم أمرها، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الرجز عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة، وإن اختلفوا في فروغ منه.

اقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره: أجمع العلماء على قسح يد السارق كما سبق، واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره، فقال أهل الظاهر: لا يشترط نصاب، بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا، وحكاها القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر، واحتجوا بعموم قوله تعالى: هُوَ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (المائدة: ٣٨)، ولم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: ولا تقطع إلا في نصاب؛ هذه الأحاديث الصحيحة، ثم اختلفوا في قدر النصاب، فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً، أو ما قيمته ربع دينار، سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر، ولا يقطع في أقل منه، وهذا قال كثيرون أو الأكثرون، وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم وروي أيضاً عن داود. وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته أحدهما، ولا قطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي نبيلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا -

٤٣٩٧- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، ح وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُحَّاعٍ - وَالْفُظْ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَلَةُ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٣٩٨- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَالْفُظْ لِهَارُونَ وَأَحْمَدُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ".

٤٣٩٩- (٥) حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٤٠٠- (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ - مِنْ وَلَدِ الْمِنْصُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- في خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ مَرْوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك. \*\* وحكى القاضي عن بعض الصحابة: أن النصاب أربعة دراهم، وعن عثمان النبي: أنه درهم. وعن الحسن: أنه درهمان. وعن النخعي: أنه أربعون درهماً أو أربعة دنانير. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقه لأن النبي ﷺ صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، \*\* وأما باقي التفديدات فمردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: عن ابن عباس قال: "قطع رسول الله ﷺ يد رجل في يمن فيته دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه أبو داود في باب ما يقطع فيه السارق. (إلى أن قال:) عن علي عليه السلام قال: "لا يقطع في أقل من دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٩، ٣٩٠/٢)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث الباب عن عائشة رضيها، فإنه قد اضطرب الرواة في متنه. (إلى أن قال:) فإذا نظرت في هذه الروايات بمجموعة، تبين لك أن الطاهر ما رواه سليمان بن يسار عند النسائي، وذلك أن عائشة رضيها ذكرت قول رسول الله ﷺ أن يد السارق لا تقطع فيما دون من المهن، ثم ينت عائشة من عند نفسها.

٤٤٠١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ، حَخْفَةٍ أَوْ ثُرْسٍ، وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أُسَامَةَ: وَهُوَ يُؤَمِّدُ ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٣ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

-وأما رواية: "أنه ﷺ قطع سارقاً في مِجَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم" فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعداً، وهي قضية عين لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه ﷺ في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة، بل يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأخرى لم يقطع يد السارق في أقل من ثمن المِجَنِّ محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بُدَّ من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره ﷺ.

وأما ما يحتاج به بعض الخفية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في مِجَنٍّ قيمته عشرة دراهم، وفي رواية حسنة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت، فكيف! وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير ربع دينار، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السارق، وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

تأويل الحديث والرد على هذا بذكر قول المحققين: وأما رواية: "لئن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل، فنقطع يده"، فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضعفوه، فقالوا: بيضة الحديد وحبل السفينة لهما قيمة ظاهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل -

سأن من المِجَنِّ ربع دينار. فيحتمل أن يكون بعض الرواة اختصروا الحديث، ورفعوا كلا جزئيه، أو رفعوا ما كان منه موقوفاً. ولما كان حديث عائشة لا يخلو من هذا الاحتمال، وقد عارض تقويمها أحاديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعني بن أبي طالب عليهم السلام، فلا أقل من أن يورث هذا التعارض شبهة فيما دون عشرة دراهم، والحدود تندري بالشبهات، ومقدار عشرة دراهم متفق عليه، حيث يقطع سارقها عند الجميع، فتركنا المختلف فيه للمتفق عليه، درأاً للحد وعملاً بالاحتياط. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/٢، ٣٩٢)

٤٤٠٤ - (١٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ عَنِ الثَّيِّثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجَمَحِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِي، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قِيمَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

=بلاغة الكلام تأبدا؛ ولأنه لا يدم في العادة من خاطر بيده في شيء نه قدر، وإنما يدم من خاطرهما فيما لا قدر له، فهو موضع تغليل لا تكثير، والصواب أن المراد التنبيه على عظيم ما خسروا، وهي يده في مقابلة خفي من المال، وهو ربع دينار، فإنه يشارك البيضة واخيل في الحقارة، أو أراد جنس البيض وخنس الحبال، أو أنه إذا سرق البيضة، فدم يقطع جره ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها، فقطع، فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به: قد يسرق البيضة أو اخيل، فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً. وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مُحْمَلَةً من غير بيان نصاب، فقال على ظاهر اللفظ، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "لن الجن حشفة أو نرس"، وكلاهما ذو ثمن: المحش الحشيم وفتح الحميم، وهو اسم لكل ما يستحق به أي يستتر، والحشفة بحاء مهملة ثم حميم مفتوحين، هي الدرفة وهي معروفة. وقوله: حشفة أو نرس هما مجروران بدل من المحش. وقوله: "وكلاهما ذو ثمن": إشارة إلى أن القطع لا يكون فيما قل، بل يختص بما له ثمن ظاهر، وهو ربع دينار، كما صرح به في الروايات.

فقه الحديث: قوله ﷺ: "لن الله السارق" هذا دليل لجواز ثمن غير المعين من العصاة؛ لأنه لن للمعنى لا لمعين، ولعن الجنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨)، وأما المعين، فلا يجوز لعنه. قال القاضي: وأجاز بعضهم لعن المعين ما لم يجد، فإذا حد لم يجز لعنه، فإن الحدود كفارات لأهلها، قال القاضي: وهذا التأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيجب حمل النهي على المعين ليجمع بين -



٤٤٠٥- (١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ".

٤٤٠٦- (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: "إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً".

-الأحاديث، والله أعلم.

قال العلماء: والحرز مشروط، فلا قطع إلا فيما سرق من حرز، والمعتبر فيه العرف بما عده أهل العرف حرزاً لذلك الشيء، فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم داود، فلم يشترط الحرز، قالوا: ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع، ويشترط أن يطالب المسروق منه بالمال.

بيان ترتيب القطع وموضعه: وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً قطعت يده اليمنى. قال الشافعي ومالك وأهل المدينة والزُّهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرق ثانياً قُطِعَتْ رجله اليسرى، فإذا سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عَزَّرَ، ثم كلما سرق عَزَّرَ. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجماعة: تُقَطَّعُ اليد من الرِّسْغ، وهو المَفْصِلُ بين الكف والذراع، وتقطع الرجل من المَفْصِلِ بين الساق والقدم. وقال علي رضي الله عنه: تقطع الرجل من شَطْرِ القدم، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال بعض السلف: تقطع اليد من المرفق، وقال بعضهم: من الكتف، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

## ٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

٤٤٠٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ، حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟"، ثُمَّ قَامَ فَاجْتَضَبَ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا".

وفي حديث ابن رُمح: "إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ".

٤٤٠٨- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَلَّوْنَ وَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟" فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمَّا كَانَ الْعِشَاءُ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاجْتَضَبَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا أَنَا نَفْسِي بَيْنَهُمْ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَطَعَتْ يَدَهَا.

## ٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغه إلى الإمام وجوازها فيما يجب فيه التعزير: ذكر مسلم ﷺ في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم =

قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنْتَ ثَوْبُهَا بَعْدُ، وَتَزَوَّجْتَ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٤٠٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْجِلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَلَّمَهُ، فَكَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.

٤٤١٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَادَتْ بِأَمِّ سَنَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، فَقُطِعَتْ.

-الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفع فيه، فاما قبل بلوغه إلى الإمام، فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، فإن كان لم يشفع فيه. وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير، فتحوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أم لا، لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه.

قوله: "ومن يجزئ عليه إلا أسامة جئ رسول الله ﷺ" هو بكسر الحاء، أي مخبوءه، ومعنى يجزئ: يتحاصر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا منقبة ظاهرة لأسامة رضي الله عنه. قوله ﷺ: "وأيم الله لو أن فاطمة" فيه دليل بخوار الخلف من غير استحلاف، وهو مستحب إذا كان فيه تفخيم لأمر مطلوب، كما في الحديث، وقد كثرت نظائره في الحديث، وسبق في "كتاب الأيمان" اختلاف العلماء في الحلف باسم الله. قوله: "كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتحجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة، فكلمه" الحديث.

المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بحدود العارية: قال العلماء: المراد أنها قُطِعَتْ بالسرقة، وإنما ذكرت العارية تعريفاً لها ووصفاً لها، لا أنها سب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المنصرحة بأنها سرقت وقُطِعَتْ بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات، فإنها قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنها بخلافه لجماع الرواة، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة، قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من حصد العارية، وتأولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك.

## [٣- باب حد الزنا]

٤٤١١- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جَعْفَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ".

## ٣- باب حد الزنا

قوله ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ"، أما قوله ﷺ: "قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا"، فإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَخْرُجُنَّ أَتَمًّا أَوْ يُخْرَجْنَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (النساء: ١٥)، فبين النبي ﷺ أن هذا هو ذلك السبيل. وختلف العلماء في هذه الآية، فقيل: هي مُحْكَمَةٌ، وهذا الحديث مفسر لها، وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور، وقيل: إن آية النور في البكرين، وهذه الآية في الثيبين. وأجمع العلماء على وجوب جلد الزَّانِي البكر مائة، ورجم المُخْصَن وهو الثيب، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبله إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه، فإنهم لم يقولوا بالرجم.

اختلاف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرجم على الثيب: واختلفوا في جلد الثيب مع الرجم، فقالت طائفة: يجب الجمع بينهما، فيجلد ثم يرحم، وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام والحسن البصري وإسحاق بن راهويه وداود وأهل الظاهر، وبعض أصحاب الشافعي، وقال جماهير العلماء: الواجب الرجم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث: أنه يجب الجمع بينهما إذا كان الزَّانِي شيخاً ثيباً، فإن كان شاباً ثيباً اقتصر على الرجم، وهذا مذهب باطل لا أصل له، وحجة الجمهور: أن النبي ﷺ اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة: منها: قصة "مابِزْر"، وقصة "المرأة الغامدية"، وفي قوله ﷺ: "وَأَعْدُوْا يَا أَبَسَ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِمُهَا"، قالوا: وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ، فإنه كان في أول الأمر.

اختلاف الأئمة في نفي البكر سنة، وفي نفي العبد والأمة: وأما قوله ﷺ في البكر: "وَنَفْيُ سَنَةٍ" فبِهِ حجة للشافعي والجماهير أنه يجب نفيه سنة رجلاً كان أو امرأة، وقال الحسن: لا يجب النفي، وقال مالك والأوزاعي: لا نفي على النساء، وروى مثله عن عني عليه السلام، وقالوا: لأنما عورة، وفي نفيها تضبيب لها وتعريض لها للفتنة، ولهذا ثبتت عن المسافرين إلا مع عزم، وحجة الشافعي قوله ﷺ: "الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ" وأما العبد والأمة ففيهما ثلاثة أقوال: للشافعي. أحدهما: يغرب كل واحد منهما سنة لظاهر الحديث، وهذا قال سفيان الثوري، وأبو ثور وداود وابن جرير. والثاني: يغرب نصف سنة، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُنْكِرَتْ فَعَظَمَةٌ﴾

٤٤١٢- (٢) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤١٣- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِذَلِكَ وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ، قَالَ: فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِيَّ كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: "خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً، الثِّيبُ بِالثِّيبِ وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، الثِّيبُ جِلْدُ مِائَةٍ، ثُمَّ رَحِمُ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ جِلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ نَفْيُ سَنَةٍ".

ينصف ما على الْمُخْضَنَتِ مِنَ الْعَذَابِ (النساء: ٢٥)، وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه الآية مخصصة لمصوم الحديث، والصحيح عند الأصوليين: جواز تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب، فتحصيل السنة به أولى. والثالث: لا يغرب المملوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق؛ لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت: "فليجلدها"، ولم يذكر النفي؛ ولأن نفيه يضر سيده، مع أنه لا جناحة من سيده، وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي، والأمة ظاهرة في وجوب النفي، فوجب العمل بها، وحمل الحديث على موافقتها، والله أعلم.\*\*

وأما قوله ﷺ: "البكر بالثيب والثيب بالثيب"، فليس هو على سبيل الاشتراط، بل حد البكر الجلد والثيب، سواء زنى ب بكر أم ب ثيب، وحد الثيب الرجم، سواء زنى ب ثيب أم ب بكر، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب. المراد من البكر والثيب هنا: وأعلم: أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجمع في نكاح صحيح، وهو حرٌّ بالغ عاقل، سواء كان جامع بوضعه شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا، والمراد بالثيب: من جامع في ذفره مرة من نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء - والله أعلم -، وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشد والحجور عليه إسقته، والله أعلم.

بيان القاتدة: قوله: "حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الإسناد" في هذا الكلام قاتدان:-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ليس التغريب جزءاً من حد الزنا، وإنما هو تعزيز يخبر فيه الحاكم، إن رأى فيه مصلحة غريبة، وإلا فلا. وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

(إلى أن قال): واستدل الحنفية على مذهبهم بقوله تعالى: ﴿زَّانِيَةٌ وَزَّانٍ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢)، يدل على أن الجلد كل جزء الزاني، فلا يزداد عليه شيء بأخبار الأحاد، وهذا بخلاف الرجم، فإنه ثبت بالأحاديث المتواترة كما سيأتي في موضعه. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٧/٢)

٤٤١٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ  
 ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ  
 غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: "الْبِكْرُ يُحْلَدُ وَيُنْفَى، وَالنَّثَبُ يُحْلَدُ وَيُرْجَمُ" لَا يَذْكُرَانِ: سَنَةً وَلَا مَائَةَ.

- إحداهما: بيان أن الحديث روي من طريق آخر، فيزداد قوة. والثانية: أن هُكَيْمًا مُدْتَسِئًا، وقد قال في الرواية الأولى: "وعن منصور" وبين في الثانية أنه سمعه من منصور، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات.  
 شرح الغريب: قوله: "كان نبي الله ﷺ إذا نُزِلَ عليه الوحي كُتِبَ لذلك ورجد وجهه" هو بضم الكاف وكسر الراء، وَتَرَجَّدَ وجهه أي عتقه غيرة، وَتَرَجَّدَ تغير المياض إلى السواد، وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سُلِّقْنَا غُيَّابًا﴾ قَوْلًا نَفِيلًا ﴿﴾ (المزمل: ٥). قوله نَجَحًا: أقيم رجم بالحجارة: التقييد بالحجارة للاستحياب، ولو رجم بغيرها جاز، وهو شبيه بالتقييد بها في الاستحباب.

## [٤- باب رجم الثيب في الزنا]

٤٤١٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِثْبَرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، \* وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقْنَاهَا، فَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُصِصُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ، مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاِعْتِرَافُ.

## ٤- باب رجم الثيب في الزنا

قوله: "فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقناها"، أراد بآية الرجم: "الشَّيْخُ وَالثَّيْبَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجَمُوهُمَا ابْتِغَاءً لِلْعُقُوبَةِ" وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر بالرجم -وهو على المنبر- وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار، دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يجلد منع الرجم، وقد تمتنع-

\*قوله: "إن الله بعث محمداً بالحق..." قال النووي: في إعلان عمر ﷺ بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة ﷺ وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم، انتهى. قلت: أراد أنه إجماع سكوتي لكن ثم قال في قول عمر: "أو كان الحبل" أن وجوب الحد بالحبل إذا لم يكن لها زوج أو سيد مذهب عمر ﷺ، وتابعه مالك وأصحابه، وجمهور العلماء أنه لا حد عليها بمجرد الحبل، انتهى. قلت: إن كان إعلان عمر دليلاً كما قرره، ويكون إجماعاً سكوتياً، يلزم أن يكون قول الجمهور هنا مخالفاً للإجماع، لأن عمر أعلن بوجوب الحد بالحبل كما أعلن بالرجم، وإن لم يكن دليلاً لا يتم الاستدلال به على ثبوت الرجم أيضاً. والعجب من النووي أنه قرره دليلاً أولاً حين وافق مطبوعه، ثم جاء بخلافه حين لم يوافق.

ثم الاستدلال بالسكوت وعدم الإنكار مشهور بينهم، ويعدونه إجماعاً سكوتياً، فلزوم مخالفة الإجماع وارد عليهم إلزاماً لهم. نعم التحقيق أنه ليس بدليل أصلاً؛ إذ لا يجب إنكار قول المجتهد بل قول المقلد إذا وافق مجتهداً فكيف قول الخليفة إذا كان مجتهداً فالاستدلال بالسكوت على الموافقة والإجماع ليس بشيء عند إمعان النظر، والله أعلم.

٤٤١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

-دلالة؛ لأنه لم يتعرض للحد، وقد ثبت في القرآن والسنة.

قوله: "فأخشى إن طال الناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضو، يترك فريضة"؛ هذا الذي خشيه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم، كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي ﷺ.

قوله: "وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الخيل أو الاعتراف": أجمع العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من زنى وهو محصن، وسبق بيان صفة المحصن، وأجمعوا على أنه إذا قامت البينة بزناه وهو محصن يُرجم، وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكور عذول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنا، ولا يقبل دون الأربعة، وإن اختلفوا في صفتهم، وأجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنا وهو محصن يصح إقراره بالحد، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، وسندكره قريباً إن شاء الله تعالى.

أقول أهل العلم في وجوب الحد بالخيل: وأما الخيل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به، إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا خيلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد، إلا أن تكون غريبة طارئة، وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تغيب دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغنية عند الإكراه قبل ظهور الحمل. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء: لا حد عليها بمحرد الخيل سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، فلا حد عليها مطلقاً إلا ببينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات.



## [٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

٤٤١٧- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى نَسِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَبُكَ جُنُونٌ؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "هَلْ أَحْصَيْتَ؟" قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَذْهَبُوا بِهِ، فَارْجُمُوهُ".

## [٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا: قوله: في الرجل الذي اعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي ﷺ، فحماه من جوابه حتى أقر أربع مرات، فسأله النبي ﷺ هل به جنون؟ فقال: لا، فقال: هل أحصيت؟ قال: نعم، فقال: اذهبوا به، فارجموه. احتج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقوها في: أن الإقرار بالزنا لا يثبت، ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات. وقال مالك والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: "واغد يا أنس على امرأة هذا، فإن اشتركت فارجمها"، ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها بأربع مرات،\*\* واشترط ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس. فوائد الحديث: قوله ﷺ: "أَبُكَ جُنُونٌ؟" إنما قاله ليتحقق حاله، فإن الغالب أن الإنسان لا يصر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة. وفي الرواية الأخرى: أنه سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً، وهذا جبالغة في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم، وفيه إشارة إلى أن إقرار المصحون باطل، وأن الحدود لا تجب عليه، وهذا كله يجمع عليه.

قوله ﷺ: "هل أحصيت؟" فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرجم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم البينة، وفيه موازنة الإنسان بإقراره. قوله: "حتى نسي ذلك عليه أربع مرات": هو بتخفيف التواتر أي كرره أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث المسيف وخطية عمر رضي الله عنه فقد وقع فيه لفظ الاعتراف بمجمل، وحديث ماعز يفسره، ولا تعارض بين المجمل والمفسر. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٩/٢)

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَحِمَهُ، فَرَحِمَتَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ، فَأَذْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَحِمَتَاهُ.

٤٤١٨ - (٢) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِهِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤١٩ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

٤٤٢٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُتِبَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله ﷺ: "أذهبوا به فارجموه": فيه حواش استنباط الإمام من يقيم الحد، قال العلماء: لا يستوفي الحد إلا الإمام أو من فوض ذلك إليه، وفيه دليل على أنه يكفي الرجم، ولا يجند معه، وقد سبق بيان الخلاف في هذا. قوله: "فرجمناه بالمصلى": قال البخاري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد؛ إذ لو كان له حكم المسجد: لوجب له حكم المسجد فوجب الرجم فيه، وتلطعه بالدماء والميتة، قالوا: والمواد بالمصلى هنا مصلى الجنائز؛ ولهذا قال في الرواية الأخرى: "في بقيع الغرقدة"، وهو موضع الجنائز بالمدينة، وذكر الدارمي من أصحابنا: أن المصلى الذي للعبد وغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان، أصحهما: ليس له حكم المسجد، والله أعلم.

قوله: "لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ": هو بالذال المعجمة وبالفاف أي أصابه بعدها. قوله: "فَأَذْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَحِمَتَاهُ". أقوال العلماء في الحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد الشروع في رجمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحد عليه؟ اختلف العلماء في الحصن إذا أفرأ بالزنا، فشرعوا في رجمه، ثم هرب، هل يترك أم يتبع ليقيم عليه الحد؟ فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع لكن أن يقال له بعد ذلك: فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاد رجم. وقال مالك في رواية وغيره: أنه يتبع ويرجم. واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: "إِذَا تَرَكْتُمُوهُ حَتَّى نَظَرَ فِي شَأْنِهِ؟". وفي رواية: "هَلَا تَرَكْتُمُوهُ، فَلَعَلَّهُ يَتُوبُ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ"، واحتج الآخرون: بأن النبي ﷺ لم يلزمهم ذنبه مع أنهم قتلوه بعد هربه، وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح-

٤٤٢١- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَمْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سَمَاعٍ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَا عَزَّيْنِ مَالِكِ بْنِ جَبْرِ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَعْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَعَلَّكَ؟" قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخَرَ، قَالَ: فَرَحِمَهُ، ثُمَّ خَطَبَ، فَقَالَ: "أَلَا كُلَّمَا نَفَرْنَا غَايِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ، يَمْنَحُ أَحَدَهُمُ الْكُفَّةَ، أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُمْكِنُنِي \*\* مِنْ أَحَدِهِمْ لَأُنْكَلَهُ عَنْهُ".

= بالرجوع، وقد ثبت إقراره، فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع، قالوا: وإنما قلنا: لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع، ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الحرب، والله أعلم.  
قوله: "رجل قصير أعضل" هو بالضاد المعجمة أي مشد الخلق. قوله ﷺ: "فلعلك، قال: لا، والله إنه قد زنى الآخر" معنى هذا الكلام الإشارة إلى تلقيه الرجوع عن الإقرار بالزنا، واعتذاره بشبهة يتعلق بها، كما جاء في الرواية الأخرى: "لعلك قبلت أو غمزت"، فافتصر في هذه الرواية على "لعلك" اختصاراً وتنبهاً واكتفاء بدلالة الكلام والحال على المخلوف، أي لعلك قبلت أو نحو ذلك.

فقه الحديث وشرح الغريب: ففيه استحباب تلقين المقر بعد الزنا والسرقه وغيرها من حدود الله تعالى، وأنه يقبل رجوعه عن ذلك؛ لأن الحدود مبنية على المساهلة والدُّرء، بخلاف حقوق الآدميين، وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكتفارة وغيرها لا يجوز التلقين فيها، ولو رجع لم يقبل رجوعه، وقد جاء تلقين الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، وانفق العناء عليه. قوله: "إنه قد زنى الآخر" هو بمزة مقصورة، وعاء مكسورة، ومعناه الأُرْدُلُّ والأبعد والأذن، وقيل: اللبيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه، فحقرها، وعانها، لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة، وقيل: إنها كناية يكنى بها عن نفسه وعن غيره إذا أحرع عنه بما يستغفح. قوله ﷺ: "ألا كلما نفرنا في سبيل الله، خلف أحدهم له نيب كنيب الشئس يمنح أحدهم الكفة"، وفي بعض النسخ "إحدهم" بدل أحدهم.

\*\* قال في تكملة فتح المهيم: قوله: "إن يمكنني" يعني: إن أعطاني الله القدرة على أحدهم، لأعاقبه عن الله تعالى، حتى يصير نكالا لمن ين يديه ومن خلفه. وهذه الخطبة اغتر بعض المعاصرين، وقالوا: إن ما عزا ﷺ كان يفعل ذلك، ولذلك ذكره النبي ﷺ ذكره بعد رجمه، والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ما عزا ﷺ كان يرتكب مثل هذا الفعل. وإنما ذكره النبي ﷺ بعد رجم ما عزا ليعتبر هؤلاء المفسدون بعقوبة ما عزا، ويتنبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضا بمثل هذه العقوبة.

وأما ما عزا ﷺ، فسباني عند المصنف أن أهل قبيلة شهدوا بقولهم: "أما نعلمه إلا وفي العقل، من صالحينا"، ولقد -

٤٤٢٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْعَثَ، ذِي عَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَقَدْ زَلَّى، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّمَا تَفَرَّقَا غَايِرَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تَخَلَّفَ أَحَدُكُم بِتَبِّ نَيْبِ النَّيْسِ، يَمْنَحُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا" - أَوْ نَكَلْتُهُ - قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

٤٤٢٣- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ النَّسِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شَيْبَةُ عَلَى قَوْلِهِ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ: فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

شرح الغريب: ونائب النيس: صوته عند السفاد، ويمنع بفتح الياء والنون أي يعطي، والكبة: يضم الكاف وإسكان المثلثة القليل من اللبن وغيره.\*\*

قوله: "أتى برجل قصير أشعث ذي عضلات": هو بفتح العين والضاد. قال أهل اللغة: العضلة: كل لحمه صلبة مكتنزة. قوله: "تخلف أحدهم بتب" هو بفتح الياء وكسر النون وتشديد الياء الموحدة. قوله ﷺ: "إلا جعلته نكالاً": أي عظة وعبرة لمن بعده بما أصيبته منه من العقوبة ليستنعوا من تلك الفاحشة.

-شهد له النبي بقوله: "إنه الآن لفي أمار الجنة ينغمس فيها" كما أخرجه أبو داود، فكيف يصح فيه أنه كان معتاداً بمثل هذه الفاحشة، -والعباد بالله منه-، وأما صدور الإثم فكان اتفاقاً، ولم يكن متعوداً بذلك، كما يدل عليه اعترافه وتدمه ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ونائب الرجل: إذا هذى عند الجماع. كذا في لسان العرب لابن منظور (٢: ٢٤١، ٢٤٢)، والنيس: الفحل من الغنم. والمراد أن بعض الناس يظهرون شهواتهم على النساء المغيبات بعد ما يخرج رجالهن إلى الغزو، ولعل بعض المنافقين كانوا يفعلون ذلك. (إلى أن قال:) وكتب الشيء بكتبه (من باب ضرب) كتب، (يسكون الشاء): جمعه من قرب، وصبه. فكل مجتمع من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلاً، فهو كتبة. راجع لسان العرب (٢: ١٩٦، ١٩٧)، والمراد: أن ذلك الرجل الذي يظهر الشهوة على النساء المغيبات يلدعنهن بإعطائهن كتبة، ليفوز بما يريد منهن. فقوله: "أحدهم" فاعل "يمنح" ومفعوله الأول محذوف، يعني النساء، وفي الرواية الآتية: "يمنح إحداهن"، فذكر المفعول وأضمر الفاعل. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢)

٤٤٢٤ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَدَّادِيُّ - وَالتَّلَفُظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَاعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: "أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟" قَالَ: وَمَا بَلَغْتُ عَنْكَ؟ قَالَ: "بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِحَارِثَةِ آلِ فُلَانٍ"، قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَشَهِدْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمْرِي بِهِ، فَرَجِمَهُ.

٤٤٢٥ - (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً، فَأَقَمْتُ عَلَيَّ، فَرَدَّهَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَارًا، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَرْجُمَهُ. قَالَ: فَأَتَطَلَّقْنَا بِهِ إِلَى بَقِيعِ النُّعْرَدِ، قَالَ: فَمَا أَوْثَقْنَا وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ ماعز: "أحق ما بلغني عنك؟" قال: وما بلغت عنك؟ قال: بلغني عنك أنك وقعت بحارثة آل فلان، قال: نعم! فشهد أربع شهادات، ثم أمر به، فرجم! هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ، فقال: طهرني، قال العلماء: لا تناقض بين الروايات، فيكون قد حيء به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ، وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوه إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: لندي أرسلته، ثم سترته بثوبك يا هزال! فكان خيرا لك، وكان ماعز عند هزال! فقال النبي ﷺ لماعز بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له: أحق ما بلغني عنك إلى آخره.

قوله: "لما أوثقناه ولا حفرنا له". وفي الرواية الأخرى في صحيح مسلم: "فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر -

\*قوله: "أحق ما بلغني عنك؟": هذا الحديث يقتضي أنه حمله على الإقرار وهو مخالف للرواية المشهورة الدالة على أنه أعرض عنه حين أمر به، وإن هو المشهور أنه لقته الرجوع عن الإقرار، ففعله من تغيير بعض الرواة، وهذا غير مستبعد، فإن هذه الواقعة واحدة، وقد روي فيها كيفيات متعددة للإقرارات الأربع بحيث لا يمكن اجتماعها. نعم! أن غالب الرواة ما عالجوا في بيان الحكم الشرعي، وهو أن الرجيم كان بعد الإقرارات الأربع فكأنهم يعتنون بالأحكام. وأما الكيفيات والتصورات فكثيرا يحصل منهم فيها نوع تغير بسبب مرور الزمان؛ لأنهم ما كانوا يكتبون بل يحفظون، والله تعالى أعلم، لكن يلزم من هذا أنه لا ينبغي الاستدلال بكل حرف من حروف الحديث إذا كان ذلك الحرف مما اختلفت الرواة فيه، فافهم. ثم رأيت الطيبي أحاب في شرح المشكاة، فقال: لا يبعد أنه ﷺ بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه، فاستظنته ينكر ما نسب إليه لئلا يخذل، فلما أقر أعرض عنه إلى آخر ما ذكره الرواة الآخرون، فيكون في هذه الرواية اختصار، والله أعلم.

بِالْعَظْمِ وَالْمَذَرِ وَالْخَرْفِ، قَالَ: فَاشْتَدُّ وَاشْتَدَّدْنَا خَلْقَهُ، حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ، فَانْتَصَبَ ثَنَاءً، فَرَمَيْنَاهُ بِحَلَامِيدِ الْحَرَّةِ يَعْنِي الْجَحَارَةَ حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيئاً مِنَ الْعَبَسِيِّ، فَقَالَ: "أَوْ كَلَّمَا انْطَقْنَا غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفُ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَيْبٌ كَثِيرٌ النَّيْسِ، عَنِّي أَنْ لَا أُؤْتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِهِ". قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ.

-به، فرحم، وذكر بعده في حديث العامدية: لم أرها، فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس، فرجوها؛ أما قوله: "فما أوتقناه"، فهكذا الحكم عند الفقهاء.

أقوال الأئمة في الحفر للمرجوم والمرجومة: وأما الحفر للمرجوم والمرجومة ففيه مذهب للعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم في المشهور عنهم: لا يحفر لو حد منهم. وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لها. وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرحم بالبيعة لا من يرحم بالإقرار. وأما أصحابنا فقالوا: لا يحفر للرجل سواء ثبتت زنا بالبيعة أم بالإقرار. وأما المرأة: ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها: يستحب الحفر لها إلى صدرها ليكون أستر لها. والثاني: لا يستحب ولا يكره، بل هو إلى خيرة الإمام. والثالث: وهو الأصح إن ثبت زناها بالبيعة استحباب، وإن ثبت بالإقرار فلا يمكنها الهرب إن رجعت، فمن قال بالحفر هنا احتج بأنه حفر للعامة، وكذا ما عر في رواية، وبحيث هؤلاء عن الرواية الأخرى في ما عر أنه لم يحفر له أن المراد: حفرة عظيمة، أو غير ذلك من تخصيص الحفرة، وأما من قال: لا يحفر فاحتج برواية من روى: "فما أوتقناه ولا حفرنا له"، وهذا المذهب ضعيف؛ لأنه متايد لحديث العامدية، ولرواية الحفر لما عر، وأما من قال بالتحجير فظاهر، وأما من فرق بين الرجل والمرأة، فيحصل رواية الحفر لما عر على أنه لبيان الجواز، وهذا تأويل ضعيف، وما احتج به من ترك الحفر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا، وقوله: "حسن يحنأ عليها، ولو حفر لها لم يحنأ عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ما عر: "فلما أذلقته الجحارة هرم"، وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة، والله أعلم. قوله: "هرم به بالعظام والمذر والخرف"، هذا دليل لما اتفق عليه العلماء: أن الرحم يحصل بالحفر أو المذر أو العظام أو الخرف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تسمى لأحجار، وقد قدمنا أن قوله ﷺ: "ثم رُجما بالجحارة" ليس هو للاشتراط.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لأصح المشهور في الروايات أنه لم يحفر لما عر، وحفر للعامدية، وما رفع في رواية بشر بن مهاد من الحفر لما عر، قد ذكرنا عن ابن القيم أنه وهم. فدل الحديثان على أنه يحفر للمرأة، ولا يحفر للرجل. وهو المذهب المختار عند الحنفية، وأما ما حكاه النووي من مذهب أبي حنيفة أنه لا يحفر لها، أو يحفر لها في رواية، فعامة كتب الختمية مخالفة لها، وقد صرحوا بأنه لا يجوز الحفر للرجل، ويحفر للمرأة. راجع رد المختار لابن عابدين (٣: ١٦١)، (تكملة فتح الملهم: ٤٥١/٢).



فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟" فَقَالَ: مِنَ الزَّانَا، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبِهَ جُنُونٌ؟" فَأَجَبَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: "أَشْرَبَ خَمْرًا؟" فَقَامَ رَجُلٌ، فَاسْتَنَكَّهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَزَيْتُ؟" فَقَالَ: نَعَمْ! فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرَقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَزِرَ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَقْتُلْنِي بِأَلْجَحَارَةِ، قَالَ: فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: "اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ"، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قَسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ".

فقه الحديث والجواب عن عدم قناعة ماعز والغامدية بالتوبة: وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة، والله أعلم. فإن قيل: فما بال ماعز والغامدية لم يقتعا بالتوبة وهي محصلة لغرضهما، وهو سقوط الإثم، بل أصرّا على الإقرار واختارا الرجم؟ فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود، وسقوط الإثم متيقن على كل حال لاسيما وإقامة الحد بأمر النبي ﷺ، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً، وأن يتخل بشيء من شروطها، فتبقى المعصية وإثمها دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما يتطرق إليه احتمال، والله أعلم. وروينا عن الحسن البصري قال: ويح كلمة رحمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟" قال: من الزَّانَا: هكذا هو في جميع النسخ "فيم" بالغاء والياء، وهو صحيح، وتكون "في" هنا للتسببية أي بسبب ماذا أطهرُكَ.

بيان سقوط الراوي عن هذا الإسناد: قوله في إسناد هذا الحديث: "حدثنا محمد بن العلاء المديني قال: حدثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الخارث المخاري عن غيلان وهو ابن حاتم المخاري عن علقمة: هكذا في النسخ "عن يحيى بن يعلى عن غيلان"، قال لقاضي: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي: "عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان" فزاد في الإسناد عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب "السنن"، والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، وهو الصواب، وقد نبه عبّاد الغني على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن ماهان، ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَهُمْ وَالْهَيْصَةَ﴾ (التوبة: ٣٤) فهذا =



قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي، فَقَالَ: "وَيَحْتَكَ! ارْجِعِي، فَاَسْتَعْفِرِي اللَّهَ، وَتَوْبِي إِلَيْهِ". فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عِزَّ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّانَا. فَقَالَ: "أَنْتِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهَا: ..

=السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه: يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة: هذا آخر كلام القاضي، وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سمعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان، بل قالوا: سمع أباه وزائدة. قوله: "فقال: 'أشرب حمراً، فقام رجل، فاستنكهه، فمجد منه ربح خمر'، مذهبا الصحيح المشهور صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا أنه لو كان سكران لم يقيم عليه الحد،\*\* ومعنى استنكهه أي شم رائحة فيه.

أقول العلماء في إقامة الحد على من وجد منه ربح الخمر: واحتج أصحاب مالك وجمهور البخاريين: أنه يجد من وجد منه ربح الخمر، وإن لم يقيم عليه بينة بشرها ولا أقر به، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ربحها بل لا بد من بينة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

قوله: "جاءت امرأة من غامد":\*\* هي بغين معجمة ودال مهمل، وهي بطن من جهينة.

فقه الحديث: قوله: "فقال لها: حتى تضعي ما في بطنك"، فيه أنه لا ترجم الحُبْلَى حتى تضع، سواء كان حملها من زنا أو غيره، وهذا يجمع عليه ثلثا يقتل جنينها، وكذا لو كان حدها الخلد وهي حامل، لم يتولد بالإجماع حتى تضع، وفيه أن المرأة تُرجم إذا زنت وهي محصنة، كما يرحم الرجل، وهذا الحديث محمول على أنها كانت محصنة؛ لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرحم غير المحصن، وفيه أن من وجب عليها فصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع، وهذا يجمع عليه، ثم لا ترجم الحامل الزانية، ولا يقتص منها بعد وضعتها حتى تسقي ولدها اللبن، ويستغني عنها بلبن غيرها، وفيه أن الحمل يُعرف ويحكم به، وهذا هو الصحيح في مذهبا. قوله: "فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت"، أي قام بمولتها ومصالحها، وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان؛ لأن هذا لا يجوز في الجنود التي لله تعالى.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: لم مراده أن إقرار السكران بالزنا موجب للحد عندهم، غير أنه لا يقام عليه الحد في حالة السكر. وراجعت عدة كتب من فقه الشافعية كتحفة المحتاج وحاشيته للشيرازي، ونهاية المحتاج وحاشية الباجوري، وحاشية البجيرمي على الخطيب وغيرها، فلم أجد حكماً بالإقرار بالزنا صريحاً، لا في كتاب الحدود، ولا في كتاب الإقرار، غير أنهم يذكرون في كتاب الإقرار أن إقرار السكران المتعدي معتبر خلافه تغليظاً، ولا يستثنون منه شيئاً. راجع مثلاً البجيرمي (٣: ١٢)، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٨/٢)

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الأسماء المبهمة" (ص ٣٦٠ رقم ١٧٧) أن اسمها سبيعة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥١/٢)

"حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ"، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتُ الْعَامِدِيَّةَ، فَقَالَ: "إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَلَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يُرْضِعُهُ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: فَرَجَمَهَا.

٤٤٢٩- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - : حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَرَبَّيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَزِدْهُ، فَمَا كَانَ مِنَ الْعَدِ أَنَّهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَزِدْهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: "اتَّعَمُّوْنَ بِعَقْبِهِ بَأْسًا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟" فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ، مِنْ صَالِحِينَ، فِيمَا نُرَى، فَأَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ، حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَرَجَمَ.

-التوفيق بين الروایتين: قوله: "لما وضعت قبي: قد وضعت العامدية، فقال النبي ﷺ: إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يُرْضِعُهُ، فقام رجل من الأنصار، فقال: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: فَرَجَمَهَا"، وفي الرواية الأخرى: "أَلَمْ لَا وَلَدَتْ حَامَتُ بِالصَّبِيِّ فِي حُرْفَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدَتْهُ، قَالَ: فَادْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطَعِيهِ، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَنَّهُ بِالنَّسَبِ فِي يَدِهِ كَسْرَةً خُبْرًا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَرَجَمُوهَا". فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية: صريحة في أن رجماً كان بعد قطامه وأكله الحيز، والأولى ظاهرها: أنه رجماً عقب الولادة، ويجب تأويل الأولى وحمها على وفق الثانية؛ لأنها قضية واحدة، والروايتان صحيحتان، والثانية منهما صريحة لا يمكن تأويلها، والأولى ليست صريحة، فيعين تأويل الأولى، ويكون قوله في الرواية الأولى: فقام رجل من الأنصار، فقال: "إِلَيَّ رِضَاعُهُ" إما قاله بعد القطام، وأراد بالرضاعة: كفالته وتربيته، وسماه رضاعاً مجازاً.\*

واعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك أنها لا ترجم حتى تجرد من ترضعه، فإن لم تجرد أرضعه حتى تقطعه، ثم رجمت. وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إِذَا وَضَعْتَ رَجَمْتَ، وَلَا يَنْتَظَرُ حَصُولُ =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: في الرواية الثانية عدة أوهام أخرى كما سيأتي، ونسبها إلى بشير بن مباحر، فيحتمل أيضاً أن تكون الرواية الأولى صحيحة، وأما الرواية الثانية، فيحتمل أن يكون هذا من جملة أوهامه الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٩/٢)

قَالَ: فَجَاءَتِ الْعَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ تُرَدِّدُنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تُرَدِّدُنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَحَبْلِي، قَالَ: "إِمَّا لَا، فَادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي"، فَلَمَّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي حِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: "ادْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِطِيهِ". فَلَمَّا قَطَطَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَدْ قَطَطْتُهُ، وَفَدَا أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَنَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَجَمُوهَا، فَيَقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَصَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ "مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ \*\* لَغُفِرَ لَهُ". ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ.

مرحمة، وأما هذا الأنصاري الذي كفلها، فقصده مصلحة، وهو الرفق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد لما رأى بها من الخرص التام على تعجيل ذلك.

شرح الكلمات: قال أهل اللغة: الطعام: قطع الإرضاع؛ لاستغناء الولد عنه. قوله: 'إمّا لا، فادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي': هو بكسر الهمزة من "إمّا" وتشديد الميم وبالإمالة، ومعناه: إذا أتيت أن تستري على نفسك وتتوب وترجعي عن قولك، فادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي، فترجعين بعد ذلك، وقد سبق شرح هذه اللفظة ميسوطاً. قوله: "تَنَصَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ"، روي بالخاء المهملة وبالمعجمة، والأكثر على المهملة، ومعناه: ترشش وانصب. قوله ﷺ: "لقد تابت تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ".

فوائد الحديث: فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلامهم عنده، وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها، وصرفها في غير وجهها. وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حد الزنا، وكذا حكم حد السرقة والشرب، هذا أصح القولين في مذهبنا ومذهب مالك، والثاني: أنها تسقط ذلك. وأما توبة المحارب قبل القدرة عليه، فتسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا، وعند ابن عباس وغيره لا تسقط.

قوله: "ثم أمر بها، فصلّى عليها، ثم دُفِنَتْ"، وفي الرواية الثانية: "أمر بها النبي ﷺ، فُرِجَتْ، ثم صلى عليها، فقال له =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لو تابها صاحب مكس": يفتح الميم، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بايعي السلع في الجاهلية، والفاعل الماكس، كذا في جوهرة اللغة لابن دريد (٤٦: ٣). وقال ابن الأعرابي: المكس دراهم كان يأخذها المصدق بعد فراغه كما في لسان العرب لابن منظور (٨: ١٠٥). وأصل المكس النقص، فكان الماكس إذا أخذ درهما، انقص من ثمن السلعة. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

٤٤٣٠ - (١٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حُلْيَى مِنَ الزَّانِي. فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّهُ عَلَيَّ، فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْلَهَا، فَقَالَ: "أَحْسِنُ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِنِي بِهَا"، فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَتْ عَلَيْهَا تَبَائُهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّتْ عَلَيْهَا،

- عمر: صلى عليها يا نبي الله! وقد زنت! أما الرواية الثانية فصرحة في أن النبي ﷺ صلى عليها. وأما الرواية الأولى، فقال القاضي عياض رحمه الله: هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم، قال: وعند الطبري بضم الصاد، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شبة وأبي داود، قال: وفي رواية لأبي داود، ثم أمرهم أن يصلوا عليها، قال القاضي: ولم يذكر مسلم صلاته ﷺ على ما عجز، وقد ذكرها البخاري.

أقوال الأئمة في الصلاة على المرحوم والقاتل نفسه وغيرهما: وقد اختلف العلماء في الصلاة على المرحوم، فكرمها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس، ويصلي عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم: \*\* والخلاف بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل، ولما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلي، وبه قال جماهير العلماء، قالوا: فيصل على الفساق والمقتولين في الحدود والحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلي أحد على المرحوم وقتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلي على ولد الزنا، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرحوم، كما يصلي عليه غيرهم. وأجاب أصحاب مالك عنه بموازين: أحدهما: أنهم ضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأولوها على أنه ﷺ أمر بالصلاة أو دعاء فسمى صلاة على مقتضاها في اللغة، وهذان الجوابان قاسدان، أما الأول: فإن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة. وأما الثاني: فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يصار إليه إذا اضطربت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه، وليس هنا شيء من ذلك، فوجب حمله على ظاهره، والله أعلم.

بيان سبب الأمر بالإحسان الغامدية: قوله ﷺ لولي الغامدية: "أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني بها": هذا الإحسان له سببان: أحدهما: الخوفُ عليها من أضرارها أن تحلهم الغيرة والحقوق العار بهم أن يؤذوها، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك. والثاني: أمر به رحمة لها إذ قد تاب، وحرص على الإحسان إليها لما في نفوس الناس من التفرقة من شها، وإسماعها الكلام المؤذي ونحو ذلك، فنهى عن هذا كله.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فقد ثبت في عدة روايات أن النبي ﷺ صلى على الغامدية، وما أولوه به من أن المراد أمره بالصلاة، أو للدعاء لها، فبعد جدا. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٣/٢)

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَقَدْ زَنَيْتَ، فَقَالَ: "لَقَدْ ثَابَتَتْ تَوْبَةُ لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا اللَّهُ تَعَالَى؟".  
 ٤٤٣١- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

شرح العريب وفقه الحديث وأقوال الأئمة في حضور الإمام الرجم: قوله: "أمر بها فشككت عليها نياها ثم أمر بها فرجمت": هكذا هو في معظم النسخ "فشككت"، وفي بعضها "فشككت" بالبدال بدل الكاف، وهو معنى الأول، وفي هذا استحباب جمع أئمتها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرار اضطرابها، واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعداً، وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرحم قائماً، وقال مالك قاعداً، وقال غيره: يخير الإمام بينهما. قوله في بعض الروايات: "أمر بها، فرجمت"، وفي بعضها: "وأمر الناس، فرجوها"، وفي حديث ماعز: "أمرنا أن نرجه" ونحو ذلك فيها كلها دلالة للمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما: أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمه الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً،\*\* وكذا الشهود إن ثبت بيعة، ويبدأ الإمام بالرحم إن ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود بدأ بالشهود، ورحمة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً من رجم، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن الروايات التي استدلت بها الحنفية في بدأة الإمام لم أجد في شيء منها ما يتعين حمله على الوجوب، وإنما هي تحمل الأمرين: الوجوب والاستحباب، وظاهر أن الوجوب لا يثبت بالشك، ثم لو اشترط حضور الإمام عند كل رجم، ربما أدى ذلك إلى تعطيل الحدود لكثرة شواغل الإمام فالذي يظهر لي - والله سبحانه أعلم - أن الإمام يحضر الرجم مهما أمكن له ذلك، وإن تعذر حضوره عند كل رجم، فلا ينبغي أن تعطل الحدود بمجرد عدم حضوره، كما اختاره ابن الكمال وصاحب النهر. وقد ثبت قطعاً أن النبي ﷺ لم يحضر رجم ماعز عليه السلام، وما ذكره ابن المهام من أنه كان خصوصية للنبي ﷺ يحتاج إلى دليل منقول، وليس هناك ما يدل على الخصوصية. ولو قلنا بأن بدأة الإمام مستحب مطلوب شرعاً، ولكنه غير واجب، كما اختاره ابن الكمال وغيره، انطبقت جميع الروايات بأنه ﷺ لم يشهد رجم ماعز بيانا للحواز، وشهد رجم الغامدية بيانا للسنة المطلوبة، وإياها قصد على عليه السلام في أقواله التي سبقت، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٤٥٧)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن حديث الباب ليس فيه ولا في الروايات الأخرى، ما يدل صريحاً على أنه ﷺ لم يحضر رجم الغامدية، وقد أخرج أبو داود عن أبي بكره عليه السلام قصة الغامدية، وزاد في رواية (رقم: ٤١٤٤): ثم رماها بحصاة مثل الحصاة. (تكملة فتح الملهم: ٢/٤٥٥)

٤٤٣٢ - (١٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَشَدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بَكْتَابَ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ! فَاقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابَ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُلْ"، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزْنَا بِأَمْرَانِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَقْدَمْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَذْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْوَلِيدَةُ وَالْعَتَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَاعْذُ يَا ابْنُ آدَمَ! إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ، فَأَرْجُمُهَا". \*  
قَالَ: فَقَدَا عَلَيْهِمَا، فَأَعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَتْ.

قوله: "أشددك الله إلا قضيت لي بكتاب الله": معنى أشددك: أسالك رافعاً نشيدي، وهو صوتي، وهو بفتح الهمزة وضم الشين، وقوله: "بكتاب الله": أي بما تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصر على من يقول من حقاة الخصوم: أحكم بالحق بيننا ونحو ذلك. قوله: "فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه": قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد: أفقه منه في هذه القضية لوصفه إياها على وجهها، ويحتمل أنه لأدبه واستدلته في الكلام، وحذره من الوقوع في المنهى في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْفُوا مَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الحجرات: ١) بخلاف خطاب الأول في قوله: "أشددك الله" إلى آخره، فإنه من حقاة الأعراب. -

قوله: "فإن اعترفت، فأرجمها": استدلل به على أن الإقرار الواحد كاف، وليس بجديد؛ لظهور أن الإطلاق متروك؛ إذ لا يصح الأمر بالرجم كيف ما كان الإقرار، كيفاً ولو اعترفت مع دعوى الإكراه أو الجنون أو غير ذلك فلا حد. فالمراد إن اعترفت بالوجه الموجب للرجم، وكان ذلك الوجه معلوما عندهم مشهوراً بينهم، فاكفى بذلك. ولا يخفى أن حديث ماعز ظهر في الإقرار المعتبر وهو الإقرار أربع مرات، فيجب الحمل على ذلك، فلا يتم الاستدلال على خلافه، فافهم على أن الثابت في حديث ماعز أربع إقرارات بالاتفاق، ولو كان الواحد موجبا لما حسن التأخير عنه، فهذا الحديث إن حملنا على إطلاقه - فإما أن تقول بأنه ناسخ لحديث ماعز، ولا يثبت النسخ بلا تاريخ، وإما أنه معارض، فيجب الأخذ بالأحوط، والأحوط في هذا الباب هو السقوط؛ لأن الحدود تندري بالشبهات على أن مذهب الخصم وجوب الجمع مهما أمكن؛ وقد عرفت أن الجمع ممكن بل مذهبه حمل المطلق على المقيد كما ههنا، فتأمل.

٤٤٣٣- (١٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الشَّافِعِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَحْوَةً.

قوله: "إن ابني كان عسيفاً على هذا": هو بالعين والسين المهملتين أي أجيراً، وجمعه غُسَفَاءٌ كاحير وأجراً، وفيه رفقهاء. قوله ﷺ: "لأقضي بينكما بكتاب الله": يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٥)، وفسر النبي ﷺ المسيل بالرحم في حق المُحصن كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقيل: هو إشارة إلى آية "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما"، وقد سبق أنه قد نسخت تلاوته وبقي حكمه، فعلى هذا يكون الجلد قد أخذ من قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: ٢)، وقيل المراد: نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

قوله: "نسألت أهل العلم: فيه جواز استفتاء غير النبي ﷺ في زمنه؛ لأنه ﷺ لم ينكر ذلك عليه. وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه. قوله ﷺ: "الوليدة والغنم ردُّ": أي مردودة، ومعناه: يجب ردها إليش. فقه الحديث: وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده، وأن الحدود لا تقبل الفداء. قوله ﷺ: "وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام": هذا محمول على أن الابن كان بكراً، وعلى أنه اعترف، وإلا فإقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون هذا إفتاء أي إن كان ابنك زنى وهو بكر فعليه جلد مائة، وتغريب عام. قوله ﷺ: "واعُدُّ يا أنيس! على امرأة هذا، فإن اعترفت، فارجمها، فجلدا عليها، فاعترفت، فأمر بها، فرجمت": أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي، معدود في الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو أنيس ابن مرثد، والأول: هو الصحيح المشهور، وأنه أسلمي، والمرأة أيضاً أسلمية.

بيان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة: واعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها، بأنه، فيعرفها بأن ما عنده حد القذف، فتطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا، فلا يجب عليه حد القذف، بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم؛ لأنها كانت مُحَصَّنَةً، فذهب إليها أنيس، فاعترفت بالزنا، فأمر النبي ﷺ برجمها، فرجمت، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتأخير والتفتيش عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلقن الرجوع كما سبق، فحيث يتعين التأويل الذي ذكرناه، وقد اختلف أصحابنا في هذا البحث هل يجب على القاضي إذا قُذِفَ إنسان معين في مجلسه أن يبعث إليه؛ ليعرفه بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح: وجوبه، وفي هذا الحديث: أن المحصن برجم، ولا يجلد مع الرجم، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

## [٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

٤٤٣٤- (١) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ تَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا، فَأُتِلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودَ، فَقَالَ: "مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟" قَالُوا: نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا وَنَحْمَلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: "فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ"، فَحَاوُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا، حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ، وَضَعَ الْفَتَى، الَّذِي يَقْرَأُ، يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ، فَرَفَعَهَا، فَبَدَأَ تُحْتَمِلُ آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَتِيهَا مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ.

## [٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

فقه الحديث: قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا" إِلَى قَوْلِهِ "فَرُجِمَا" فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لَوْجُوبِ حَدِّ الزَّانَا عَلَى الْكَافِرِ، وَأَنَّهُ يَصْحَحُ نِكَاحُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِرَجْمِهِ إِلَّا عَلَى مُحْصَنٍ، فَلَوْ لَمْ يَصَحَّ نِكَاحُهُ لَمْ يَشْتَ إِحْصَانُهُ وَلَمْ يُرْجَمْ،\*\* وَفِيهِ أَنَّ الْكَافِرَ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ لَا يُخَاطَبُونَ بِهَا، وَقِيلَ: لَهُمْ مُحَاطَبُونَ بِالنَّهْيِ دُونَ الْأَمْرِ، وَفِيهِ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا حَكَمَ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ شَرْعِنَا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْحَحُ إِحْصَانُ الْكَافِرِ قَالَ: وَإِنَّمَا رَجَمَهُمَا لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا أَهْلَ ذِمَّةٍ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ؛ وَلِأَنَّهُ رَجِمَ الْمَرْأَةَ، وَالنِّسَاءَ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُنَّ مُطْلَقًا.

\*قوله: "فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا": ظَاهِرُهُ رَجْمُ الْكَافِرَةِ وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهِ يَحْتَدِرُ بَأْنَ حُكْمِهِ ﷺ بِالرَّجْمِ كَانَ بِالتَّوْرَةِ. فَمَنْ: فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا اتِّبَاعُهُ ﷺ فِي الْحُكْمِ بِالتَّوْرَةِ عَلَيْهِمَا بِالرَّجْمِ عَلَى أَنَّ هَذَا مُسْتَعِدٌّ بَلْ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُكِمَ لَهُمْ بِمَا آتَى اللَّهُ وَلَا تَلْفِيزُ أَهْوَاءَهُمْ حَتَّى تَخْأَلَكَ مِنَ الْحَقِّ الْآيَةُ﴾، يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ بِشَرِيعَةِ ﷺ. وَأَمَّا إِحْضَارُ التَّوْرَةِ، فَكَانَ الْإِذَا لَهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَنَحِ الْمُلْهِمِ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَخْتَلِفُ فِي الْإِحْصَانِ، فَلَا يَكُونُ الْكَافِرُ مُحْصَنًا، فَلَا يَرُجَمُ إِنْ زَنَى، وَكَذَلِكَ الذِّمِّيُّ لَا تُحْصَنُ الْمُسْلِمُ عِنْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَمُجَاهِدٍ وَالثَّوْرِيِّ (تَكْمِلَةُ فَنَحِ الْمُلْهِمِ: ٤٦٨/٢)



٤٤٣٥- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْهِ ابْنُ عُتَيْبَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ فِي الزَّانَا يَهُودِيَيْنِ، رَجُلًا وَامْرَأَةً زَيْنًا، فَأَتَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

٤٤٣٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَانَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٤٣٧- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مُحَمَّمًا مَجْلُودًا، فَذَعَاهُمْ ﷺ، فَقَالَ: "هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" قَالُوا: نَعَمْ! فَذَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: "أَشْهَدُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أُنْزِلَ التَّوْرَةُ عَلَى مُوسَى: هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، تَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا، إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ، أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيبُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ،

-بيان حكمة سؤالهم عن حكم التوراة: قوله ﷺ: "فقال ما تجدون في التوراة؟" قال العلماء: هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم، فإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموحدة في أيديهم لم يغروه، كما غيروا أشياء، أو أنه أخبره بذلك من أسلم منهم، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه.

معاني الكلمات وبيان ما ثبت به رجم اليهوديين: قوله: "نسود وجوههما ونحملهما": هكنا هو في أكثر النسخ "نَحْمَلُهُمَا" بالخاء واللام، وفي بعضها "نَحْمَلُهُمَا" بالهميم، وفي بعضها "نَحْمَلُهُمَا" بيمين، وكله متقارب، فمعنى الأول: نحملهما على الحمل، ومعنى الثاني: نحملهما جميعاً على الحمل، ومعنى الثالث: نسود وجوههما بالحُمِّ بضم الحاء وفتح الميم، وهو الفَحْمُ، وهذا الثالث ضعيف، لأنه قال قُبْنَةُ نَسُودَ وجوههما، فإن قيل: كيف رجم اليهوديان بالبينة أم بالإقرار؟ قلنا: الظاهر أنه بالإقرار، وقد جاء في "سنن أبي داود" وغيره أنه شهد عيهما أربعة أقدم رأوا ذكره في فرجها، فإن صح هذا، فإن كان الشهود مسلمين فظاهر، وإن كانوا كفاراً فلا اعتبار بشهادتهم، ويتعين أنهما أقرَّا بالزنا.

فَجَعَلْنَا الشَّحِيمَ وَالْحَلْدَ مَكَانَ الرَّحِمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَّاوُهُ"، فَأَمَرَ بِهِ فُرَجِمَ، فَأُتِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَنَائِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِغُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ (المائدة: ٤١)، يَقُولُ: أَتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالشَّحِيمِ وَالْحَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَتَاكُمْ بِالرَّحِمِ فَاحْذَرُوا، فَأُتِيَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧) فِي الْكُفَارِ كُلِّهَا.

٤٤٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَصِيحٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ إِلَى قَوْلِهِ: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فُرَجِمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَا بَعْدَهُ مِنْ قُرْوَلِ الْآيَةِ.

٤٤٣٩ - (٦) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجْلًا مِنْ أَسْلَمٍ، وَرَجْلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَأَمْرَاهُ.

٤٤٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَأَمْرَاهُ.

٤٤٤١ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: قُلْتُ: بَعْدَ مَا أُنْزِلَتْ سُورَةُ التَّوْرَةِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

٤٤٤٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا رَجِمْتَ أُمَّةٌ

أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْعِهَا، وَلَوْ بِحِثْلٍ مِنْ شَعْرٍ."

٤٤٤٣- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ الزُّسَّانِي: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كُلُّهُ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنْ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَلْدِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلَاثًا: "ثُمَّ لِبَيْعِهَا فِي الرَّابِعَةِ".

= قوله ﷺ: "إذا زنت أمة أحدكم، فتبين زناها، فليجلدها الحد، ولا يُتْرَبْ عليها": التَّزْيِيفُ: التَّوْخِيفُ وَاللُّومُ عَلَى الذَّنْبِ، وَمَعْنَى "تَبَيَّنَ زَنَاهَا" تَحَقُّقُهُ (إِمَّا بِالْبَيِّنَةِ، وَإِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عَلِمَ عِنْدَ مَنْ يُخَوِّزُ الْقَضَاءُ بِأَعْلَمَ فِي الْخُدُودِ. فَهَذَا الْحَدِيثُ وَأَقْوَالُ الْأَثَمَةِ فِي إِقَامَةِ السَّيِّدِ الْحَدَّ عَلَى مَمْلُوكَةٍ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى رَجُوبِ حَدِّ الزَّانَةِ عَلَى الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ، وَفِيهِ أَنَّ السَّيِّدَ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَوَاحِدٍ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي طَائِفَةٍ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ لِلْجُمْهُورِ،\*\* وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ لَا يَرْجَمَانِ، سَوَاءٌ كَانَا مَزُوجَيْنِ أَمْ لَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ"، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَزُوجَةٍ وَغَيْرِهَا، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُوْخِ الزَّانِي، بَلْ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَقَطْ. =

\*\* قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: لَا يَقِيمُ الْمَوْلَى شَيْئًا مِنَ الْخُدُودِ، وَإِنَّمَا إِقَامَةُ الْخُدُودِ إِلَى السُّلْطَانِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْكُوفِيِّينَ، هَذَا مُلْخَصٌ مَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي (١١: ١٧٢) وَاسْتَدْلُّ الْحَنْفِيَّةَ بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُسْلِمَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ- يَقُولُ: "الزَّكَاةُ وَالْخُدُودُ وَالْفِيءُ وَالْجُسْمَةُ إِلَى السُّلْطَانِ". (إِلَى أَنْ قَالَ:) وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَيْسَ نَصًّا فِي أَنَّ الْمَوْلَى هُوَ الَّذِي يَقِيمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْجَلْدِ رَفْعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ لِيَجْلِدَهَا، وَمِثْلُ هَذَا الْمُخَازِ فِي نَسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُسَبِّبِ سَائِفٌ شَائِعٌ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ نَظَرًا إِلَى مَا أَسْلَفْنَا مِنَ الدَّلَائِلِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ يَقَالُ: فِي قَوْلِهِ ﷺ: "اقِيمُوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ"، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. (تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٤٨٠/٢، ٤٨١)

٤٤٤٤- (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَالْفُطَيْلَةُ- قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: "إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْرِي، أَبَعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

٤٤٤٥- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنِ الْأَمَةِ بِمَثَلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

-قوله ﷺ: إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا الْحَدَّ وَلَا يَنْزِبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، فَلْيَبْعُوهَا وَلَوْ بِغُلٍّ مِنْ سَرٍّ: فِيهِ أَنَّ الزَّانِي إِذَا حَدَّثَ ثُمَّ زَانَ ثَانِيًا يَلْزِمُهُ حَدٌّ آخَرٌ، فَإِنْ زَانَ ثَلَاثَةً لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرٌ، فَإِنْ حَدَّثَ ثُمَّ زَانَ لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرٌ، وَهَكَذَا أَبَدًا، فَأَمَّا إِذَا زَانَ مَرَاتٍ، وَلَمْ يَحْدِ لَوَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَيُكَفِّرُهُ حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمِيعِ. وَفِيهِ تَرْكُ غَالِطَةِ الْفُسْطَاقِ وَأَهْلِ الْمَعَاصِي وَفِرَاقِهِمْ، وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَأْمُورُ بِهِ مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ دَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ وَاجِبٌ. وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ الشَّيْءِ الْفَاسِدِ بِشَيْءٍ حَقِيرٍ، وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ غَالِيًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَكَذَلِكَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَصْحَابُ مَالِكٍ فِيهِ خِلَافٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَأْمُورُ بِهِ يَنْزِمُ صَاحِبَهُ أَنْ يَبِينَ حَالَهُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ، وَالْإِخْبَارُ بِالْعَيْبِ وَاجِبٌ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكْرَهُ شَيْئًا وَيُرْتَضَى لِأَخِيهِ أَسْلَمَ؟ فَاجْهَلُوهَا: لَعَلَّهَا تَسْتَعْفُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بِأَنْ يَعْقِبَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ بِصَوْنِهَا بِهَيْبَتِهِ، أَوْ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا وَالتَّوَسُّعِ عَلَيْهَا، أَوْ بِزَوْجِهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِنْكَارُ الْخِفَافِ عَلَى الطَّحَاوِيِّ بِرَبِّهِ بِنِسْبَةِ التَّفَرُّدِ إِلَى مَالِكٍ: قَوْلُهُ: اقْرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: "إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا". وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "أَنْ عُبِيَ" هَذَا خَطْبٌ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْمُوا عَنِّي أَرْقَائَكُمْ الْحَدَّ، مَنْ أُحْصِنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الرِّوَاةِ قَوْلَهُ: "وَلَمْ يُحْصَنْ" غَيْرَ مَالِكٍ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى تَضَعُفِهَا، وَأَنْكَرَ الْخِفَافُ هَذَا عَنْ الطَّحَاوِيِّ، قَالُوا: بَلْ رَوَى هَذِهِ اللفظةُ أَيْضًا ابْنُ عَيْنَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ، فَحَصَلَ أَنَّ هَذِهِ اللفظةُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُخَالَفٌ؛ لِأَنَّ الْأَمَةَ تَحْدُ نِصْفَ جِلْدِ الْحَرَّةِ سِوَاءَ كَانَتْ الْأَمَةُ مُحَصَّنَةً أَوْ لَا.

٤٤٤٦- (١٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِلُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشَّكُّ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً فِي بَيْعِهَا فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

= وفي هذا الحديث بيان من لم يحصن، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أُتِيتُمْ بِفَحْشَةٍ قَعْلَيْنِ فَانْصَفُوا مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء: ٢٥)، فيه بيان من أحصنت، فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة بجلد، وهو معنى ما قاله علي عليه السلام، وخطب الناس به.

بيان حكمة التقيد في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾: فإن قيل: فما الحكمة في التقيد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾ (النساء: ٢٥) مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية نهت على أن الأمة وإن كانت مزوجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحرّة؛ لأنه الذي ينتصف، وأما الرّجُم، فلا ينتصف فليس مراداً في الآية بلا شك، فليس للأمة المزوجة الموطوءة في النكاح حكم حرّة الموطوءة في النكاح، فينت الآية هذا فلا يتوهم أن الأمة المزوجة تُرجم، وقد أجمعوا على أنها لا تُرجم، وأما غير المزوجة، فقد عمنّا أن عليها نصف جلد المزوجة بالأحاديث الصحيحة، منها: حديث مالك هذا، وباقي الروايات انطلقت: "إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها"، وهذا يتناول المزوجة وغيرها، وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد على الأمة، سواء كانت مزوجة أم لا، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وجمهور علماء الأمة، وقال جماعة من السلف: لا حد على من لم تكن مزوجة من الإمام والعبيد ممن قاله ابن عباس وطلوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة.

## [٧- باب تأخير الحد عن النفساء]

٤٤٤٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا سُيَمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْفَائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفْسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: "أَحْسَنْتَ".

٤٤٤٨- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ السُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "أَثْرُكُهَا حَتَّى تَمَاتِلَ".

## ٧- باب تأخير الحد عن النفساء

فوله: "قال علي: زنت أمة لرسول الله ﷺ، فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ. فقال: أحسنت". فيه أن الحد واجب على الأمة الزانية، وأن النفساء والمریضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء، والله أعلم.

.....

## [٨- باب حد الخمر]

٤٤٤٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الخمر، فَجَلَدَهُ بِخَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ سَتَارَ النَّاسَ،\* فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ،\*\* فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

٤٤٥٠- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٤٥١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْخَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ.

## ٨- باب حد الخمر

أما قوله في الرواية الأولى: "فقال عبد الرحمن: أخف الحدود"، فهو نضج الخف، وهو منصوب بفعل محذوف أي جلدته كالأخف الحدود، أو أجمعه كأخف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى. وقوله: "أرى أن نجعلها"، يعني العقوبة التي هي حد الخمر. وقوله: أخف الحدود يعني المنصوص عليها في القرآن، وهي حد السرقة.

\*قوله: "فلما كان عمر استشار الناس"، بسبب أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد اهتمكوا في الشرب وتحافروا العقوبة. وقوله: فأمر به عمر: أي بعد اتفاق الصحابة عليه كما ثبت بذلك الرواية. بقي أن الحد لا تزد بالقياس والمصالح، والإجماع لا ينسخ، ولا جواب إلا بالترام أن العمل في وقته ﷺ كان مختلفا ما بين أربعين إلى ثمانين، فأخذوا بأعظم ذلك كله، ويمكن أنهم علموا منه ﷺ نوص الزيادة إلى أخف الحدود بتغيير الوقت، والله تعالى أعلم. والمراد بالحدود في أخف الحدود: الحدود المذكورة في القرآن من حد الزنا والسرقة والقتل، وأخفها حد القذف.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: أخف الحدود ثمانين: كذا في أكثر الروايات، وهو مخالف لقياس النحوي، وكان ينبغي أن يكون: "أخف الحدود ثمانون" عسى أنه مبتدأ وحيد، فمن العلماء من أوله بتقدير: "أجعله ثمانين"، ومنهم من نسب فيه الزم إلى الرازي. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٨/٢)





هذا الذي قد جلدته، وهو الأربعون أحب إلي من الثمانين، وفيه أن فعل الصحابي سنة يعمل بها، وهو موافق لقوله ﷺ: "فعلبيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ"، والله أعلم.

وأما الخمر: فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شارها سواء شرب قليلاً أو كثيراً.

ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب عن دليل القائل بقتله: وأجمعوا على أنه لا يقتل بشرها، وإن تكرّر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي وخلافه، وحكى القاضي عياض رحمه الله عن طائفة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلدته أربع مرات؛ للحديث الوارد في ذلك، وهذا القول باطل بخلاف إجماع الصحابة، فمن بعدهم على أنه لا يقتل، وإن تكرّر منه أكثر من أربع مرات، وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دل الإجماع على نسخته، وقال بعضهم: نسخته قوله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة".

أقوال الأئمة في قدر حد شارب الخمر: واختلف العلماء في قدر حد الخمر. فقال الشافعي وأبو ثور وداود وأهل الظاهر وآخرون: حده أربعون. قال الشافعي رحمه الله: وللإمام أن يبلغ به ثمانين، وتكون الزيادة على الأربعين تعزيرات على تسببه في إزالة عقله، وفي تعرضه للقتل وأنواع الإيذاء وترك الصلاة وغير ذلك. ونقل القاضي عن الجمهور من السلف والفقهاء، منهم: مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق رحمه الله أنهم قالوا: حده ثمانون، واحتجوا بأنه الذي استقر عليه إجماع الصحابة وأن فعل النبي ﷺ لم يكن للتحديد، ولهذا قال في الرواية الأولى: نحو أربعين. وحجة الشافعي وموافقه أن النبي ﷺ إنما جلد أربعين، كما صرح به في الرواية الثانية.

وأما زيادة عمر فهي تعزيرات، والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله، وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه، فراه عمر ففعله، ولم يره النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا علي فتركوه، وهكذا يقول الشافعي رحمه الله أن زيادة إلى رأي الإمام، وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه، ولو كانت الزيادة حداً لم يتركها النبي ﷺ وأبو بكر رحمه الله، ولم يتركها علي رحمه الله بعد فعل عمر، وهذا قال علي رحمه الله: "وكل سنة". معناه: الاقتصار على الأربعين وبلوغ الثمانين، فهذا الذي قاله الشافعي رحمه الله هو الظاهر الذي تقتضيه هذه الأحاديث، ولا يشكل شيء منها، ثم هذا الذي ذكرناه هو حد الحر، فأما العبد: فعلى النصف من الحر، كما في الزنا والقتل، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الشارب يُحد سواء سكر ثم لا.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: يمكن أن يقال من قبل الخفية: أنه لم يكن في ابتداء عهد رسول الله ﷺ عدد مقدر في ضرب الشارب، وكانوا يضربونه بالعصا والثياب والتعال وجرائد النخل =

- اختلاف العلماء في إقامة الحد علي من شرب النبيذ المسكر: واختلف العلماء في من شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الأئمة المشكر. فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله وجههم العلماء من السلف والخلف: هو حرام يُحد فيه كحد شارب الخمر الذي هو عصير العنب، سواء كان يعتقد إباحته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكوفيون رحمهم الله: لا يجرم ولا يُحدُ شربه. \* وقال أبو ثور: هو حرام يُحدُ بشربه من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته، والله أعلم.

الاختلاف في تأويل "فجلده بجردين نحو أربعين": قوله: "جلده بجردين نحو أربعين": اختلفوا في معناه: فأصحابنا يقولون: معناه أن لجردين كائنا مفردين جلدًا لكل واحد منهما عددًا حتىكمل من الجميع أربعون. وقال الآخرون من يقول: جلد الخمر ثمانون، معناه أنه جمعهما: وجلد لهما أربعين جلدة، فيكون المبلغ لمدن. وتأويل أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مُبَيَّنَةٌ لهذه، وأيضاً فحديث علي عليه السلام بين لها.

قوله: "ضربه بجردين"، وفي رواية: "بالجردين والعنان": أجمع العلماء على حصول حد الخمر بالجلد بالجردين والعنان وأصناف الثياب، واختلفوا في جواز بالسوط، وهما وجهان لأصحابنا، الأصح: الجواز؛ وشذ بعض أصحابنا، فشرط فيه السوط، وقال: لا يجوز بالثياب والعنان. وهذا غلط فاحش مردود على قوله: مُنَابَذَةٌ لهذه الأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: وإذا ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين التقطيب والعصا، فإن ضربه بجردين فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبة، ويضربه ضرباً بين ضربين، فلا يرفع يده فوق رأسه، ولا يكتفي بالوضع، بل يرفع ذراعه رفعاً معتدلاً.

حدون اعتبار عدد معين من الضربات، ثم تعينت ثمانون جلدة، وربما حصل هذا العدد بضرب النعنين أربعين، كما في حديث الباب، وربما حصل بضرب السوط ثمانين كما في حديث عبد الله بن عمرو ومراسيل الحسن، وقد خفي هذا الأخير على كثير من الصحابة، فاستمر عمل أبي بكر الصديق عليه السلام على الأول، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣٧٩: ٧) عن أبي سعيد الخدري عليه السلام أن أبا بكر الصديق عليه السلام صرف في الخمر بالنعنين أربعين.

فدفع الصحابة عنهم اشتبه العدد المقصود من ذلك، هل هو أربعون جلدة أو ثمانون؟ بالنظر إلى كون الآلة الشين. فتشاوروا في ذلك، فأشار عليهم عبد الرحمن بن عوف: وعليهم أن يقتصود ثمانون ضرباً، لمشاكلته الحد القذف الذي هو أخف الحدود؛ ولأن شرب الخمر ربما يؤدي إلى الهذيان والقذف، فاستمر الأمر على ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٤٩١/٢)

\* قال في تكملة فتح الملهم: فنخص أن مذهب أبي حنيفة وجوب الحد في الخمر مطلقاً، وفي سائر الأشربة غيرها إذا أسكرت، لا قبل الإسكار. والجمهور على وجوب الحد في الأشربة المسكرة مطلقاً، سواء سكر منها الشارب أو لا. (تكملة فتح الملهم: ٤٩٥/٢، ٤٩٦)

= شرح الغريب: قوله: "قلما كان عمر، ودنا الناس من الرِّيف والقرى": الرِّيف: المواضع التي فيها المياه، أو هي قرية منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الرِّيف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعتاب والشمار، أكثروا من شرب الخمر، فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم، وزجرأ لهم عنها.

التوفيق بين الروایتين: قوله: "قلما كان عمر رضي الله عنه استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود! هكذا هو في مسنم وغيره: أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار بهذا، وفي "الموطأ" وغيره أنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلاهما صحيح، وأشارا جميعاً، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول، فوافقه علي وغيره، فنسب ذلك في رواية إلى عبد الرحمن رضي الله عنه لسبقه به، ونسبه في رواية إلى علي رضي الله عنه لفضيلته وكثرة علمه ورجحانه علي عبد الرحمن رضي الله عنه.

ضبط الأسماء ومذاهب الأئمة في إقامة الحد علي من يتقياً: قوله: "عن عبد الله الدناج": هو بالدال المهملة والنون والجيم، ويقال له أيضاً: "الدانا" بحذف الجيم، و"الدناه" بالهاء، ومعناه بالفارسية: العالم. قوله: "حدثنا حطين بن المنذر": هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حطين بالمعجمة غيره. قوله: "فشهد عليه رجلان: أحدهما: حُمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقياً، فقال عثمان -رضي الله عنه- أنه لم يتقياً حتى شرها ثم جنده": هذا دليل لما لك وموافقيه في أن من تقياً الخمر يُحدُّ حدَّ الشارب، ومذهبنا: \*\* أنه لا يحد بمجرد ذلك؛ لاحتمال أنه شرها جاهلاً كونها محرماً أو مكرهاً عليها أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث، وقد يجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضي الله عنه علم شرب الوليد، فقضى بعلمه في الحدود، وهذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يردُّ على هذا التأويل، والله أعلم.

قوله: "إن عثمان -رضي الله عنه- قال: يا علي! قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن! فاجلده، فامتنع الحسن، فقال: يا عبد الله بن جعفر! قم، فاجلده، فجلده، وعليٌّ يمدُّ حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك! معنى هذا الحديث: أنه لما ثبت الحدُّ علي الوليد بن عقبة قال عثمان رضي الله عنه وهو الإمام لعلي على سبيل التكرم له وتفويض الأمر إليه في استيفاء الحد: قم فاجلده أي أرقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك: فقبل علي رضي الله عنه ذلك، فقال للحسن: قم فاجلده، فامتنع الحسن، فقال لابن جعفر، فقَبِل، فجلده، وكان علي مأذوناً له في التفويض إلى من رأى كما ذكرناه.

شرح الغريب: وقوله: "أوجد عليه": أي غضب عليه. وقوله: "ولَّي حارَها من تولى قارَها": الحار: الشديد المكروه، =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنه: إن الشهادة بتقيو الخمر غير كافية لإثبات الحد؛ لاحتمال أن يكون مكرها في الشرب، أو مضطراً، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهدا بمعابته حالة الشرب.

(تكملة فتح الملهم: ٥٠٢/٢)

٤٤٥٥- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهَالٍ الصُّرَيْفِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: عَنْ أَبِي حَضْرٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا، فَيَمُوتُ فِيهِ، فَأَجِدُ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخُمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ: لِأَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ.

٤٤٥٦- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

-والقائل: أبارد شيء القلب، وهذا مثل من أمثال العرب. فإن الأصمعي وغيره: معناه: وإن عُدنا وأولمنا عنها من نوى هتكها ولدناها، والضمير عائد إلى الخلافة والولاية، أي كما أن عثمان وأقاربه يقولون هيء الخلافة، ويختصمون به يقولون بكدها وقذوراتها، ومعناه: ليتون هذا الجند عثمان بن عفان، أو بعض حاشية أقاربه الأذنين. والله أعلم. قوله: قال: أمست، ثم قال: وأكنى سدا: هذا دليل على أن علياً عليه السلام كان معظما لأئمة عمر، وأن حكمه وقوله سنة، وأمره حق، وكذلك أبو بكر -عليه السلام- خلاف ما يكذبه الشيعة عليه.

التوفيق بين الروايات. واعلم: أنه وقع هنا في مسلم ما صاهر أن عبداً جلد الوليد بن عقبة أربعين، ووقع في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن خبار أن علياً جلد ثمانين، وهي قضية واحدة. قال القاضي عياض: المعروف من مذهب علي -عليه السلام- الجلد في الخمر ثمانين، ومنه قوله: "في قيل الحمر وكثيرها ثمانون جلدًا"، وروى عنه أنه جلد المعروف بالثجاني ثمانين: قال: والمشهور أن عبداً عليه هو الذي أشار على عمر بإقامة أحد ثمانين، كما سقى عن رواية الكوطي وغيره: قال: وهذا كله يرجع رواية من روى أنه جلد الوليد ثمانين، قال: ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين ما روى أنه جلد بسوطاً له وأماناً، فضربه برأسه أربعين، فتكون جلدتها ثمانين، قال: ويحتمل أن يكون قوله: "وهذا أحب إلي"، عائد إلى الثمانين إلى فعلها عمر عليه السلام فهذا كلام القاضي، وقد قدمنا ما يخالف بعض ما قاله وذكرنا تأويله. والله أعلم.

قوله: عن أبي حضير عن عمر بن سعد عن علي -عليه السلام- قال: ما كنت أقيم على أحدٍ حدًّا، يموت فيه، فأجد منه في نفسي إلا صاحب الخمر؛ لأنه إن مات ودَيْتُهُ: لأن رسول الله ﷺ لم يسته. أما أبو حضير هذا فهو تلاء مفتوحة، وحصاد مكسورة، واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، وأما عمير بن سعيد، فهكذا هو في جميع نسخ مسلم غير أن سعيد بالياء في "عمير" وفي "سعيد"، وهكذا هو في صحيح البخاري، وجميع كتب الحديث والأشياء ولا خلاف فيه. ووقع في التجميع بين الصحيحين "عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ" بخلاف الياء من "سعيد"، وهو غلط وتصحيح، إما من الخبيثي، وإما من بعض الناقضين عنه، ووقع في "المهذب" من كتب أصحابنا في المذهب في باب التعزير "عمر بن سعد" بخلاف الياء من الاثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق. وأما قوله: "إن مات ودَيْتُهُ": فهو تخفيف الدن، أي غرمت دينه، قال بعض العلماء: وجه الكلام أن يقال: فإنه إن مات ودَيْتُهُ بالفاء لا باللام، وهكذا هو في رواية البخاري -عليه السلام-.

«لا تجب الدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحد عليه على من أقام الحد عليه: وقوله: "لأن النبي ﷺ لم ينسئه": معناه: لم يُقدِّر فيه حداً مضبوطاً، وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلَّده الحد الشرعي، فمات، فلا دية فيه ولا كفارة، لا على الإمام، ولا على جلَّده، ولا في بيت المال، وأما من مات من التعزير، فمذهبتنا: وجوب ضمانته بالدية والكفارة، وفي محل ضمانته قولان للشافعي، أصحهما: تجب دية على عاقلة الإمام، والكفارة في مال الإمام. والثاني: تجب الدية في بيت المال. وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا: أحدهما: في بيت المال أيضاً، والثاني: في مال الإمام. هذا مذهبنا، وقال جماهير العلماء: لا ضمان فيه لا على الإمام، ولا على عاقلته، ولا في بيت المال، والله أعلم.»

«قال في تكملة فتح الملهم: وأما الخفية فلا تجب عندهم الدية على الإمام في شيء من الحدود إذا مات منها المحدث، بشرط أن يراعي الإمام أحكام إقامة الحد من أنه لا يقيم إذا خاف عليه الموت بسبب شدة مرض، أو حر أو برد ونحوه، وكذلك لا دية على الإمام في التعزير إذا لم يتجاوز قدر الضربات الذي يجوز في التعزير. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٨/٢)

## [٩- باب قدر أسواط التعزير]

٤٤٥٧- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَبِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ".

## ٩- باب قدر أسواط التعزير

قوله ﷺ: "لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ": ضبطوه "يجلد" بوجهين: أحدهما: بفتح الباء وكسر اللام. والثاني: بضم الباء وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة أسواط وعدم جوازها: واختلف العلماء في التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها، ولا يجوز الزيادة أم يجوز الزيادة؟ فقال أحمد بن حنبل وأشبه المالكي وبعض أصحابنا: لا يجوز الزيادة على عشرة أسواط. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة، ثم اختلف هؤلاء، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف وعبد الوارث والشافعي: لا يُلْغى عن عشرة أسواط، بل تعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، وله أن يزيد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة، وضرب صبياً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون، وهي رواية عن مالك وأبي يوسف، وعن عمر لا يجاوز به ثمانون. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى: هو دون المائة، وهو قول ابن شبرمة. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي نجيب: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب. وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يُلْغى بتعزير كل إنسان أدنى حدوده، فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحر أربعين. وقال بعض أصحابنا: لا يبلغ بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين، وأحاب أصحابنا عن الحديث: بأنه منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصاً بزمان النبي ﷺ؛ لأنه كان يكفي الخافي منهم هذا القدر، وهذا التأويل ضعيف، \*\* والله أعلم.

قوله: في إسناده الحديث: 'أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن بكير بن الأشج' قال: حدثنا سليمان بن بشر قال: حدثني عبد الرحمن بن حبيب عن أبيه عن أبي بردة: قال الدارقطني: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد

\*\* قال في تكملة فتح المههم: وإن أحسن عماس هذا الحديث ما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله، كما حكى عنه الحافظ في الفتح، وهو أن كلمة "حد من حدود الله" في حديث الباب ليست على معناها المصطلح عند الفقهاء، وإنما-

-عن يُكْبَرُ عن سنيحان، وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن أبي ليثة، فرووه عن بكير عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة لم يذكروا "عن أبيه"، واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ، وقال حفص بن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه، قال النارفطني في كتاب "العلل": القَوْلُ قول النَّبِيِّ ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب "البيع": قول عمرو صحيح، والله أعلم.

المراد منها: حتى الله تعالى وأوامره ونواهيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)؛ لأن تخصيص الحد بالعقوبة المفدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء؛ وأن في عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية، كبرت أو صغرت. فمراد الحديث أنه لا يعزّر فوق عشر جلدات إلا في معصية من المعاصي الكبيرة. (تكملة فتح المنهم: ٥١٢/٢)

\*\*\*

## [١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها]

٤٤٥٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ لُحَيْمٍ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَخْبِيسٍ، فَقَالَ: "تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَرْبُوا، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَقَابُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَابُهُ".

٤٤٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: فَتَلَا عَلَيْنَا آيَةَ النَّسَاءِ: "وَأَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا" (المنححة: ١٢).

٤٤٦٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا تُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقَ، وَلَا تَرْبَى، وَلَا تَقْتُلَ أَوْلَادَكَ، وَلَا يَعْضَةَ بَعْضًا بَعْضًا، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا، فَأَقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَابُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفْرَتُهُ".

## [١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها]

شرح الغريب: لم يقله ﷺ "فَمَنْ وَفَى"؛ فيتحيف الغاء، وقوله: "وَلَا يَعْضَةَ": هو يفتح الياء والضاد المعجمة أي لا يستحب، وقيل: لا يأتي بهتان. وقيل: لا يأتي بتمية. واعلم: أن هذا الحديث عامٌ بخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: "وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ"؛ أي آخره، المراد به: ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يغفر له، وتكون عقوبته كفارة له.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معاهها، ومنها: الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو بمنزلة الله تعالى إِنْ شَاءَ عَفَا عنه، وَإِنْ شَاءَ عَذِبَ، خلافاً للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يكفرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفر، ولكن -



(٤) - ٤٤٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَائِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمِنَ التَّقِيَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُزَيِّي، وَلَا تُسْرِقَ، وَلَا تَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَنْتَهَبَ، وَلَا تَعْصِيَ، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ عَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ.

=يجلد في النار، وسبقت المسألة في كتاب الإيمان مبسوطة بدلائلها. ومنها: أن من ارتكب ذنباً يوجب الحد، فحد، سقط عنه الإثم.

التوفيق بين روايتي عبادة وأبي هريرة رضي الله عنه: قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء: الحدود كفارة، استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا أدري الحدود كفارة"، قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسناداً ولا تعارض بين الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، فلم يُعْمَمْ ثم عُمِمَ. قال المازري: ومن نفس الكلام وجزه قوله: "ولا نعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك". وقال في الرواية الأولى: "فمن وفى منكم، فأجره على الله"، ولم يقل: "فالجنة"؛ لأنه لم يقل في الرواية الأولى: ولا نعصي، وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة الزور، وقد ينحجب المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطي أجره على ذلك، وتكون له معاصي غير ذلك، فيجازي بها، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة ما يحصل بعد التوبة والتي: ما خصه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره بقوله: "إن الأحوال بعد إقامة الحد ثلاثة: فإن تاب المخطئ بعده صار الحد كفارة له بلا خلاف، وإن لم يتب، فلا يخلو؛ إما أنه انزجر عنه، واعتز به، ولم يعد إليه، فقد صار كفارة أيضاً. وإن لم يبال به بمبالاة ولم يزل فيه منهمكاً كما كان، وعاد إليه ثانياً، فلا يصير كفارة له". (تكملة فتح الملهم: ٥١٨/٢)

## [١١- باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار]

٤٤٦٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا الثَّيْتُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْتٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَارٌ، وَالْبُئْرُ جَبَارٌ،\* وَالْمَعْدَنُ جَبَارٌ، وَفِي الزَّكَارِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ عِيْسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ الثَّيْتِ مِثْلَ حَدِيثِهِ.

٤٤٦٤- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## ١١- باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار

شرح الغريب: قوله ﷺ: "العجماء جرحها جبارٌ، والبئر جبارٌ، والمعدن جبارٌ، وفي الزكاز الخمس" العجماء: بالمد هي كل الحيوان سوى آدمي، وسميت البهيمة عجماء؛ لأنها لا تتكلم. والجبار: بضم الجيم، وتحفيف الياء: المدد.

بيان مراد الحديث: فأما قوله ﷺ: "العجماء جرحها جبارٌ"، فمحمول على ما إذا أتلقت شيئاً بالنهار أو أتلقت بالليل بغير تفريط من مالكها، أو أتلقت شيئاً وليس معها أحد، فهذا غير مضمون، وهو مراد الحديث، فأما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب، فأتلفت بينها أو برجلها أو فمها ونحوه، وجب ضمانه في مال الذي هو معها، سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً أو مودعاً أو وكيلاً أو غيره، إلا أن تلتف آدمياً، فتجب دية على عاقلة الذي معها، والكفارة في مائه، والمراد بـ "جرح العجماء": إتلافها سواء كان يجرح أو غيره. قال القاضي: أجمع العلماء على أن جنابة البهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد، فجمهور العلماء على ضمان ما أتلفته. وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحميها الذي هو معها على ذلك أو يقصده، وجمهورهم على أن الضمارة من الدواب كفرها عنى ما ذكرناه. -

\* قوله: "والعجماء جرحها جبارٌ": الجرح بالفتح مصدر، وهو المراد اسم منه.

٤٤٦٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "النِّيرُ جَرَحُهَا جِبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَرَحُهُ جِبَارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جِبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٦- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْخُمَيْصِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

= وقال مالك وأصحابه: يضمن مالها ما أتلفت، وكذا قال أصحاب الشافعي: يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عليه ربطها وإحالة هذه.

أقوال أهل العلم في ضمان ما أتلفته البهائم ليلاً: وأما إذا أتلفت ليلاً، فقال مالك: يضمن صاحبها ما أتلفته. وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في حفظها، وإلا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلفته البهائم لا في نيل ولا في نهار،\*\* وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعته نهاراً. وقال الليث وسحنون: يضمن. وأما قوله ﷺ: "وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ": فمعناه: أن الرجل يحفر معدناً في يملكه أو في موات، فيمر بها مار، فيسقط فيها فيموت، أو يستأجر أجراً يعملون فيها، فيقع عليهم، فيموتون، فلا ضمان في ذلك، وكذا "النِّيرُ جِبَارٌ"، معناه: أنه يحفرها في يملكه أو في موات، فيقع فيها إنسان أو غيره، وي تلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها، فوقعت عليه، فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر النير في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه، ف تلف فيها إنسان، فيجب ضمانه على عاقلة حافرها، والكفارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير آدمي، وجب ضمانه في مال الحافر.\*\*

وأما قوله ﷺ: "وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ": ففيه تصريح بوجوب الخمس فيه، وهو زكاة عندنا، و"الرُّكَازُ": هو دفين الجاهلية، وهذا مذهبنا، ومذهب أهل الحجاز، وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن،-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: إن خيانة البهيمة لا تقبل أولاً من حالين: إما أن تكون مغلقة ليس معها أحد، أو يكون معها راكب أو سائق أو قائد، فإن كانت مغلقة، ليس معها أحد، فأتلفت شيئاً، فلا ضمان على صاحبها عند الحنفية مطلقاً، سواء كان الوقت وقت النهار أو وقت الليل، عملاً بإطلاق حديث الباب. وقال الشافعي: لا يضمن المالك نهاراً ويضمن بالليل، لأن العادة أن الملاك يربطون مواشيهم بالليل، فلما أرسلها بالليل صار متعبداً، فيضمن. (تكملة فتح الملهم: ٥٢١/٢)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قلت: وهو مذهب الحنفية، كما يظهر من رد المختار. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٤/٢)

وهما عندهم لفظان مترادفان. وهذا الحديث يرد عليهم؛ لأن النبي ﷺ فرّق بينهما، وعطف أحدهما على الآخر، وأصل الرُّكَّاز في اللغة: الثوب، والله أعلم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وإن مذهب أبي حنيفة رحمه الله بالغة والرواية والدراية. فأما اللغة، فيقول ابن منظور في لسان العرب (٧: ٢٢٢): "والرُّكَّاز قطع ذهب وفضة نخر من الأرض أو المعدن" (إلى أن قال): أخرج أبو عبيد الله في كتاب الأموال (ص ٣٣٦، رقم ٨٥٨) عن عمرو ابن شعيب: "أن المزني سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة توجد في الطريق العامر، أو قال: الميناء، فقال: "اعرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فهي لك"، قال يا رسول الله! فما يوجد في الخراب العادي؟ قال: "فيه وفي الرُّكَّاز الخمس". (إلى أن قال): وأما دراية، فإن وجوب الخمس في الكثر من جهة أنه غنيمة؛ لكونه دفين الكمار، فإن الكثر إذا وجدت فيه علامات المسلمين كان في حكم اللقطة؛ ووجب تعريفها، وإنما يجب الخمس في دفين الجاهلية؛ لكونه غنيمة أو فشاء، ويشاركه المعدن في هذا المعنى، فإنه مخلوق في الأرض منذ خلقه الله تعالى، فكان جزءاً من الأرض المغنومة، فكان في حكم الغنيمة أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ٢/٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٨)

## [٣٢ - كتاب الأقضية]

## [١ - باب اليمين على المدعى عليه]

٤٤٦٧ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ".

٤٤٦٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

## ٣٢ - كتاب الأقضية

## ١ - باب اليمين على المدعى عليه

معاني كلمة "القضاء": قال الزَّهْرِيُّ: القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه، ويكون القضاء إفضاء الحكم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ (الْأَمْوَالَ: ٤)﴾، وسمي الحاكم قاضياً؛ لأنه يفضي الأحكام ويحكمها، ويكون "قضى" بمعنى أوجب. فيحوز أن يكون سمي قاضياً؛ لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمي حاكماً؛ لمنع الظلم من الظلم، يقال: حكمت الرجل، وأحكمته إذا منعته، وسميت حكمة الدابة؛ لمنعها الدابة من ركوبها رأسها، وسميت الحكمة؛ حكمة لمنعها النفس من هواها.

قوله ﷺ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ". وفي رواية: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ"، هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم في صحيحيهما مرفوعاً من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ. وهكذا ذكره أصحاب السنن وغيرهم، قال القاضي عياض رحمه الله: قال الأصبهاني: لا يصح مرفوعاً إنما هو قول ابن عباس، كذا رواه أبو ثوبٍ ونافع الحميري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، قال القاضي: قد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن جريج مرفوعاً، هذا كلام القاضي.

قلت: وقد رواه أبو داود والترمذي بإسناديهما عن نافع بن عمر الجمحي عن ابن مليكة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مرفوعاً. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ"، وهذا الحديث قاعدة كثيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يُقْبَلُ قول الإنسان فيما-

حيدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه، فله ذلك، وقد بين عليه السلام المحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه، لأنه لو كان أعطي بمجرد ادّعى قوم دماء قوم وأموالهم واستيح، ولا يمكن للمدعى عليه أن يصرّح ماله ودمه، وأما المدعى فيمكنه صيانتها بالينة. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعيّ والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المدعى اختلاطاً أم لا. وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة، فقهاء المدينة: أن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة؛ لئلا يتذلل السفهاء أهل الفضل بتخليفهم مراراً في اليوم الواحد، فاشتراطت الخلطة دفماً لهذه المفسدة، واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بعامته ومديته أبشاهد أو يشاهدين، وقيل: تكفي الشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها،\*\* ودليل الجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وحاصله أن المدعى إن كان معروفاً بالمعاملة مع المدعى عليه توجه اليمين إلى المدعى عليه مطلقاً، وإن لم يعرف بذلك لم توجه إلا بثبوت قرائن تشهد للمدعى، كالشاهد الواحد، ولو كانت امرأة، أو القرائن الأخرى. (تكملة فتح الملهم: ٥٤٩/٢)

## [٢- باب القضاء باليمين والشاهد]

٤٤٦٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ جُبَابٍ: حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ\*.

## ٢- باب القضاء باليمين والشاهد

أقوال أهل العلم في جواز القضاء بيمين وشاهد وعدم جوازه: قوله: "عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد": فيه جواز القضاء بشاهد ويمين، واختلف العلماء في ذلك، فقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون والشعبي والحكم والأوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام. وقال جمهور علماء الإسلام من النخبة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال، وبه قال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار ؓ، واحتجهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمارة بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ؓ، قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: لا مطمئن لأحد في إسناده، قال: ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن، والله أعلم بالصواب.\*\*

\* قوله: "قضى بيمين وشاهد": لعل من لا يقول بظاهره يقول بأن المعنى قضى بشاهد للمدعي تارة وبيمين المدعي عليه أخرى بناء على أن المراد بالشاهد الجنس، ويقول رواية: "قضى باليمين مع الشاهد" أنه قضى بيمين المدعي عليه مع وجود الشاهد الواحد للمدعي، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن نصاب الشهادة في الأصل هو ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة بقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولكن ربما تحدث أعاذر لا تبسر بها هذا النصاب. ولعل رسول الله ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين في مثل هذه الأعاذر. (تكملة فتح الملهم: ٥٦٤/٢)

## [٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

٤٤٧٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَنْجِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ".

٤٤٧١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤٧٢- (٣) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ حَلْبَةَ خَاصِمِ بِنَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرْهَا".

## ٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة

شرح كلمة "الحن" وأن البشر لا يعلمون الغيب: أما "الحن": فهو بالخاء المهملة، ومعناه: أبلغ وأعمم بالحجة، كما صرح به في الرواية الثانية.

وقوله ﷺ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ" معناه: التنبيه على حالة البشرية، وأن البشر لا يعلمون من الغيب، وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطعمهم الله تعالى على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر، فيحكم بالبينّة وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن بخلاف ذلك، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر، وهذا نحو قوله ﷺ: "أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ"، وفي حديث المتلاعنين: "لَوْ لَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَانٌ"، ولو شاء الله تعالى لأطلعه ﷺ على باطن أمر الخصمين، فحكم بيقين نفسه من غير حاجة.

"قوله: "فمن قضيت له حق مسلم..." هذا يدل على أن قضاء القاضي لا يؤثر في تحليل وتحريم، ومن يقول يؤثر في العقود والفسوخ يحمل هذا الحديث على غير العقود والفسوخ.



- إلى شهادة أو عین، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه، والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره؛ ليصح الافتداء به، وتطيب نفوس العباد للاقتداء بالأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

الإشكال والجواب عنه: فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه عليه السلام في الظاهر بخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون: على أنه عليه السلام لا يقر على خطأ في الأحكام، فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باجتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف؛ الأكثرون على جوازه، ومنهم من منعه، فالذين جوزه قالوا: لا يقر على إمضائه، بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث، فمعناه: إذا حكم بغير اجتهاد كتابية واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك فالتقصير بينهما ومن ساعدهما، وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عيب عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

فقه الحديث ومذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن حكم الحاكم لا يحل الباطن، ولا يحل حراماً، فإذا شهد شاهداً زور لإنسان مال، فحكم به الحاكم لم يحل لمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للمولى قتله مع علمه بكذبهما، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق. وقال أبو حنيفة رحمته الله: يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يحل نكاح المذكورة، وهذا يخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيرها عليها، وهي: أن الأضاع أولى بالاحتياط من الأموال، والله أعلم.\*

\* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة رحمته الله بما روي عن ابن عمرو بن المقدم، عن أبيه: "أن رجلاً من أخي خطب امرأة، وهو دونهما في الحسب، فأبت أن تزوجه، فادعى أنه تزوجها، وأقام شاهدين عند علي عليه السلام فقالت لي: لم أتزوجه، قال: قد زوجك الشاهدان، فأمضى عليهما النكاح"، ذكره الجصاص في أحكام القرآن (إلى أن قال:). وأما حديث الباب فليس فيه حجة على الحنفية؛ لأنه لا يحس بموضع النزاع؛ إذ هو وارد في الأملاك المرسلة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية ابن المبارك عند أبي داود (رقم ٣٥٨٤) حيث قال: "أني رجلان يختصمان في موارث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما"، وفي رواية عيسى عنده: "يختصمان في موارث وأشياء قد درست"، (تكملة فتح الملهم: ٥٦٨/٢، ٥٧٠).

٤٤٧٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ.

وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ لِحَبَّةٍ خَصُمٍ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ.

قوله ﷺ: "فإنما أقطع له به قطعة من النار": معناه: إن قضيت له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرام يؤول به إلى النار. قوله ﷺ: "فليحبلها أو يذرها": ليس معناه التحجير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩)، وكقوله سبحانه: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: ٤٠).

شرح الغريب: قوله: "سمع لجة خصم بباب أم سلمة": هي بفتح اللام والجيم وبالياء الموحدة، وفي الرواية التي قبل هذه "حلبة خصم" بتقديم الجيم وهما صحيحان، والحلبة واللجة: اختلاط الأصوات، والخصم هنا: الجماعة، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فمن قضيت له بحق مسلم" هذا التقييد بالمسلم عرج على الغالب، وليس المراد به: الاحتراز من الكافر، فإن مال الذمي والمعاهد والمترد في هذا كمال المسلم، والله أعلم.

## [٤ - باب قضية هند]

٤٤٧٤ - (١) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ، امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَيْتِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَيْتِكَ".

## ٤ - باب قضية هند

قوله: "يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟" فقال رسول الله ﷺ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَيْتِكَ".  
فوائد الحديث: في هذا الحديث فوائد: منها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار. ومنها: أن النفقة مُقَدَّرَةٌ بالكفاية لا بالأمدان، ومذهب أصحابنا: أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية، كما هو ظاهر هذا الحديث: ونفقة الزوجة مقدرة بالأمدان على الموسر كل يوم مُدَّان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا. ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه.  
ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما. ومنها: أن من له على غيره حق، وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن، وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك رحمهما. \*\* ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بشيئ ما يقوله المستفتي، ولا يحتاج المفتي أن يقول: إن ثبت كان الحكم كذا وكذا، بل يجوز له الإطلاق، كما أطلق النبي ﷺ، فإن قال ذلك فلا بأس. ومنها: أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم، قال أصحابنا: إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير أو كان غائبا أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب، أو الاستقراض عليه والإنفاق.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: استدلل الشافعي رحمهما بحديث الباب على مذهبه في أن الدائن إن ظفر بشيء من مال المديون المماثل جاز له استيفاء دينه من ذلك المال، سواء كان المال من جنس حقه، أو غيره، وتسمى هذه المسألة مسألة المظفر، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ إن كان ما ظفر به من جنس حقه، ولا يجوز إن كان من غير جنسه، غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الشافعي. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فاستدلوا بحديث هند محمول على ما إذا كان المال المظفور به من جنس حق الظافر، فأما إذا كان من غير جنسه، فإن أخذه يقتضي بيع دينه بذلك المال، وإنه ليس بمأذون في بيع ماله. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢، ٥٨٠)

٤٤٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٤٧٦- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِباءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدِلَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِيَابَتِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِباءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعَرِّهَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِيَابَتِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُنْسِيكَ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَتَفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُتَفِقِي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ".

- على الصغير بشرط أهليتها، وهل لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي؟ فيه وجهان مبنيان على وجهين لأصحابنا في أن إذن النبي ﷺ لهند امرأة أبي سفيان كان إفتاء أم قضاء؟ والأصح: أنه كان إفتاء، وأن هذا يجري في كل امرأة أشبهتها، فيجوز. والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بإذن القاضي، والله أعلم. ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي. ومنها: جواز خروج المروجة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رضاه به.

أقوال أهل العلم في جواز القضاء على الغائب وعدم جوازها: واستدل به جماعات من أصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب، وفي المسألة خلاف للعلماء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء. وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوق الأدميين، ولا يقضى في حدود الله تعالى، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كانت بحكمة، وكان أبو سفيان حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستتراً لا يقدر عليه أو متعذراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء كما سبق، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: هل كان قضاء، أو إفتاء؟ والصحيح أنه كان إفتاء، ولذلك لم يدع النبي ﷺ أباً سفيان للسماع منه جوابه، ولئن كان ذلك قضاء لأمكن أباً سفيان للمحواب عنه؛ لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢)

٤٤٧٧- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بِنِ رَيْبَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ حِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ حِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعْرِوْا مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ مِنْ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالَتَا؟ فَقَالَ لَهَا: "لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ".

قوله: "جاءت هند إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! ما كان على ظهر الأرض أهل حباء أحب إلي من أن يذلهم الله من أهل حبايك، وما على ظهر الأرض أهل حباء أحب إلي من أن يعزهم الله من أهل حبايك، فقال النبي ﷺ: "وأيضاً والذي نفس بيده"، وفي الرواية الأخرى: "ولا أصبح اليوم على ظهر الأرض حباء أحب إلي من أن يعروا من أهل حبايك"، قال القاضي عياض رحمه الله أرادت بقولها: "أهل حباء" نفسه ﷺ فكنت عنه بأهل الحباء إجلالاً له، قال: ويحتمل أن تريد بأهل الحباء أهل بيته، والحباء يعبر به عن مسكن الرجل وداره. وأما قوله ﷺ: "وأيضاً والذي نفس بيده": فمعناه: وستزيد من ذلك، ويتمكن الإيمان من قلبك، ويزيد حبك لله ولرسوله ﷺ، ويقوى رجوعك عن بغضه، وأصل هذه اللفظة: "أض يبيض أيضاً" إذا رجع. قولها في الرواية الأخرى: "إن أباً سفيان رجل مسيك": أي شحيح وبخل، واختلفوا في ضبطه على وجهين حكاهما القاضي. أحدهما: "مسيك" بفتح الميم وتخفيف السين. والثاني: يكسر الميم وتشديد السين، وهذا الثاني هو الأشهر في روايات المحدثين، والأول: أصح عند أهل العربية، وهما جميعاً للمبالغة، والله أعلم. قولها: "فهل علي حرج من أن أطعم من الذي له عيالتا؟ قال لها: لا، إلا بالمعروف": هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: لا حرج، ثم ابتداءً، فقال: "إلا بالمعروف": أي لا تنفقي إلا بالمعروف، أو لا حرج إذا لم تنفقي إلا بالمعروف.

## [٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، ...]

٤٤٧٨- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

## ٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،

## وهو الامتناع من أداء حق لزوم أو طلب ما لا يستحق

شرح كلمات الحديث: قال العلماء: الرضى والسخط والكرامة من الله تعالى، المراد بها: أمره ونهيه وثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم. وأما الاعتصام بحبل الله: فهو التمسك بعلمه، وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده، والتأدب بأدبه، والحيل يطلق على العهد، وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى النسب، وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور؛ لاستمسكهم بالحبل عند شدائد أمورهم، ويوصلون بها المتفرق، فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: "وَلَا تَفْرُقُوا": فهو أمر يلزم جماعة المسلمين، وتآلف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام. وأعلم أن الثلاثة المُرَضَّية إحداها: أن يعبدوه، الثانية: أن لا يشركوا به شيئا، الثالثة: أن يعتصموا بحبل الله ولا يفرقوا. وأما قيل وقال: فهو الخوض في أخبار الناس، وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واختلوا في حقيقة هذين اللفظين على قولين: أحدهما: ألهما فعلا، فقيل: مبني لما لم يسم فاعله، وقال: فعل ماضٍ. والثاني: ألهما اسمان مجروران متونان؛ لأن القيل والقيل والقول والقالة كله بمعنى، ومنه قوله: ﴿وَمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (النساء: ١٢٢)، ومنه قولهم: كثر القيل والقيل.

وما "كثرة السؤال": فقيل المراد به: القطع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع، ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك، ويروونه من التكلف المنهي عنه، وفي الصحيح: "كره رسول الله ﷺ المسائل وعامها"، وقيل: المراد به: سؤال الناس أمورهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وقيل: يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان وما لا يعني الإنسان، وهذا ضعيف؛ لأنه قد عرف هذا من النهي عن قيل وقال، وقيل: يحتمل أن المراد: كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعني، ويتضمن ذلك حصول الحرج في حق المسؤول، فإنه قد لا يؤثر إخباره بأحواله، فإن أخبره شئ عليه، وإن كذبه في الأخبار أو تكلف التعريض لحفته المشقة، وإن أهمل جوابه ارتكب سوء الأدب.

٤٤٧٩- (٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْتَدِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفَرَّقُوا.

٤٤٨٠- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتٍ،\*\* وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

٤٤٨١- (٤) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

٤٤٨٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ".

«إِضَاعَةُ الْمَالِ»: فَهُوَ صَرْفُهُ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ، وَتَعْرِيفُهُ لِلتَّلَفِ، وَسَبَبُ النَّهْيِ أَنَّهُ إِفْسَادٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْطَدِينَ؛ وَلَأنَّهُ إِذَا أُضَاعَ مَالُهُ تَعَرَّضَ لِمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ. وَأَمَّا عُقُوقُ الْأُمَّهَاتِ فَحَرَامٌ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى عَدْوِهِ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَكَذَلِكَ عُقُوقُ الْآبَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ هُنَا عَلَى الْأُمَّهَاتِ؛ لِأَنَ حُرْمَتَهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ حُرْمَةِ الْآبَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ السَّائِلُ: مَنْ أَمْرٌ؟ قَالَ: أَمَّاكَ ثُمَّ أَمَّاكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: ثُمَّ أَبَاكَ؛ وَلَأنَّ أَكْثَرَ الْعُقُوقِ يَقَعُ لِلْأُمَّهَاتِ، وَيَطْمَعُ الْأَوْلَادُ فِيهِنَّ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْعُقُوقِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

شرح الغريب: وَأَمَّا "وَادَ الْبَنَاتِ": بِالْهَمْزَةِ فَهُوَ دَفْعُهُنَّ فِي حَيَاتِهِنَّ، فِيمَنْ تَحْتَ التَّرَابِ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمَوْثِقَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَتَضَمَّنُ أَيْضًا قَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَادُ الَّذِي كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَمَنْعًا وَهَاتٍ"، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "وَلَا وَهَاتٍ"، فَهُوَ بِكَسْرِ التَّاءِ مِنْ "هَاتٍ"، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: =

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: قَوْلُهُ: "مَنْعًا وَهَاتٍ": أَمَّا "مَنْعًا" فَهُوَ مُصَدَّرٌ، وَأَمَّا "هَاتٍ" فَقِيلَ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى "أَعْطَى"، وَقِيلَ: أَمْرٌ مِنَ الْإِبْنَاءِ، فَقَبِضْتَ الْهَمْزَةَ هَاءً لِكثرةِ الِاسْتِعْمَالِ. وَالْحَاصِلُ مِنَ النَّهْيِ مَنْعُ مَا أَمَرَ بِإِعْطَائِهِ وَطَلَبُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ اخْتِذَهُ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمَلْهَمِ: ٥٩٠/٢)

٤٤٨٣- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

- أنه لم يأت أن يمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يطلب ما لا يستحقه. وفي قوله ﷺ: "حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ" دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة الأخيرة للتنزيه لا للتحريم، والله أعلم.

فوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ، حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ": هذا الحديث دليل من يقول: أن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم وهو الأصح، ويحجب عن هذا بأنه مخرج بدليل آخر.

وقوله في إسناده هذا الحديث "عن خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة": هذا الحديث فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهـ: خالد، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وهو تابعي سمع يزيد بن سلمة الجمحي الصحابي رضي الله عنه، التابعي الثالث: الشعبي، والرابع: كاتب المغيرة وهو وراد.

قوله: "كتب المغيرة إلى معاوية: سلامٌ عليك أما بعد": فيه استحياتُ المكاتبة على هذا الوجه، فيبدأ بـ "سلام عليك"، كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل: السلام على من اتبع الهدى.



## ٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ

- ٤٤٨٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ".
- ٤٤٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- ٤٤٨٦- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ الدَّمَشَقِيِّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا.

## ٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ

قوله: "عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص: هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيد فمن بعده.

قوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم، فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر".

بيان مراد الحديث: قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عام أهل للحكم، فإن أصاب فله أجران: أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ، فله أجر باجتهاده.

وفي الحديث عذوف تقديره: إذا أراد الحاكم، فاجتهد، قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم، فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا يتقد حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك، وقد جاء في الحديث في "السنن": "الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَثَانٍ فِي النَّارِ، قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ، فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ، فَقَضَى بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى عَلَى خَبَلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ".

أقول أهل العلم في أن كل مجتهد في الفروع مصيب، أو المصيب واحد؟ وقد اختلف العلماء في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى، والآخر مخطئ لا إثم عليه؛ يعذره، =

-والأصح عند الشافعي وأصحابه: أن المصيب واحد، وقد احتجت نظائفتان بهذا الحديث. وإنما الأولون  
 القائلون: كل مجتهد مصيب، فقالوا: قد جعل للمجتهد أجر، فتولا إصابته م يكن له أجر، وأما الآخرون،  
 فقالوا: سماء مخطئاً ولو كان مصيباً لم يُسمَّ مخطئاً، وإنما الأجر، فإنه حصل له عسى نعبه في الاجتهاد. قال  
 الأولون: إنما سمى مخطئاً لأنه محمول على من أخطأ النص، أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد كالجماع عليه  
 وغيره، وهذا الاختلاف إنما هو في الاجتهاد في الفروع. فأما أصول التوحيد، فالمصيب فيها واحد بإجماع من  
 يعتد به، وإنهم يخافون إلا عبد الله بن الحسن العبثي ودأود الطاهري، فصولا المجتهدين في ذلك أيضاً، فإن  
 العلماء الظاهر أنهم أرادوا المجتهدين من المسلمين دون الكفار، والله أعلم.

## [٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

٤٤٨٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي -وَكُتِبَتْ لَهُ- إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ: أَنْ لَا يَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ".

٤٤٨٨ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

## [٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

قوله ﷺ: "لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان": فيه النهي عن القضاء في حال الغضب. قال العلماء: وملتحق بالغضب كل حال يخرج الأحكام فيها عن سداد النظر، واستقامة الحال كالشَّيْبِ الْمُفْرَط والجوع المفلق، والهم والفرح البالغ، ومُدَافَعَةُ الْحَدِّثِ، وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صح قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قضى في شراج الحرّة في مثل هذا الحال، وقال في اللقطة: "مالك ولها" إلى آخره، وكان في حال الغضب، والله أعلم.

## [٨- باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور]

٤٤٨٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ".

٤٤٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي غَابِرٍ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّهَرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسَاكِينٍ، فَأَوْصَى بِثُلُثِ كُلِّ مَسْكِينٍ مِنْهَا، قَالَ: يُجَمْعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكِينٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ".

## ٨- باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور

قوله قضا: من الحديث في أمرنا هذا ما ليس به، فهو ردّ وفي الرواية الثانية: من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ. قال أهل العربية: "الردّ" هنا بمعنى المردود، ومعناه فهو باطل غير معتد به.

بيان القاعدة المهمة: وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات. وفي الرواية الثانية زياده، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها، فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئاً، فيحتج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات، سواء أحدثها الفاعل، أو سبق بإحداثها، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين: أن النهي يقتضي الفساد، ومن قال: لا يقتضي الفساد، يقول: هذا خير واحد، ولا يكفي في إثبات هذه القاعدة المهمة، وهذا جواب فاسد، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به.

## [٩- باب بيان خير الشهود]

٤٤٩١- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو بن عثمان، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا".

## ٩- باب بيان خير الشهود

هذا الحديث فيه أربعة تابعون بعضهم عن بعض، وهم: عبد الله وأبوه، وعبد الله بن عمرو بن عثمان وابن أبي عمرة، واسم ابن أبي عمرة: عبد الرحمن بن عمرو بن محسن الأنصاري. التأويل في مراد الحديث: قوله ﷺ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا". وفي المراد بهذا الحديث تأويلان أصحهما وأشهرهما: تأويل مالك وأصحابه اشتماعي أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه، فيخبره بأنه شاهد له. والثاني: أنه محمول على شهادة الجنب، وذلك في غير حقوق الأديين المختصة بهم، فما تَقَبَّلُ فيها شهادة الجنب الطلاق والعق والوقف والوصايا العامة والحدود وغير ذلك، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي، وإعلامه به والشهادة. قال الله تعالى: ﴿وَقِيمُوا أَشْهُدَاءَكُمْ﴾ (الطلاق: ٢)، وكذا في النوع الأول يلزم من عنده شهادة لإنسان لا يعلمها أن يعلمه إياها؛ لأنها أمانة له عنده. وحكي تأويل ثالث: أنه محمول على الخمار والمباغة في أداء الشهادة بعد طئنها لا قَبْلَهُ كما يقال: الجواد يعطي قبل السؤال، أي يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف.

التوفيق بين الروايتين: قال العلماء: وليس في هذا الحديث منافضة للحديث الآخر في دم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد في قوله ﷺ: "يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ"، وقد تأول العلماء هذا تأويلات: أصحها: تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لأدعي عالم بها، فيأتي فيشهد بها قبل أن تطلب منه. والثاني: أنه محمول على شاهد الزور، فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد. والثالث: أنه محمول على من يَتَقَبَّلُ شاهداً، وليس هو من أهل الشهادة. والرابع: أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف، وهذا ضعيف، والله أعلم.

## [١٠ - باب بيان اختلاف المجتهدين]

٤٤٩٢ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الرِّزَّادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذَّنْبُ، فَذَهَبَ بَائِنَ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِإِنِّكَ أَنْتِ، وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِإِنِّكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: اثْنُونِي بِالسَّكِينِ أَشْفَعُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا، يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ اثْنَاهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى."

قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطٌّ إِلَّا يَوْمِنِي، مَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدِّيَةَ.

٤٤٩٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَلَانَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الرِّزَّادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرْقَاءَ.

## ١٠ - باب بيان اختلاف المجتهدين

فيه حديث أبي هريرة في قضاء داود وسليمان سيهما السلام في الولدين اللذين أخذ الذنب أحدهما، فتنازعه أمهما، فقضى به داود للكبرى، فلما مرنا بسليمان: قال: أقطعه بينكما نصفين، فاعترفت به الصغرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: أقطعه؛ فاستدل سليمان بشفقة الصغرى على أمها أمه، وأما الكبرى لما كرهت ذلك، بل أرادته لتشاركها صاحبها في المصيبة بفقد ولدها.

بيان وجه قضاء داود بالولد للكبرى، والجواب عن نقض سليمان حكم داود: قال العلماء: يحتمل أن داود لما قضى به للكبرى لشبه رآه فيها، أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبرى، أو لكونه كان في يدها، وكان ذلك مرجحاً في شرعه. وأما سليمان فتوصل بطريق من الحيلة والملاطفة إلى معرفة باطن القضية، فأرهمها أنه يريد قطعه؛ ليعرف من يشق عليها قطعه، فتكون هي أمه، فلما أرادت الكبرى قطعه عرف أنها ليست أمه، فلما قالت الصغرى ما قالت عرف أنها أمه، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة، وإنما أراد اختبار شفقتهم؛ لتمييز له الأم، فلما تميزت بما ذكرت عرفها، ولعله استقر الكبرى، فأقرت بعد ذلك به للصغرى، فحكم للصغرى بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة. قال العلماء: ومثل هذا يفعله الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم، فإن قيل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القضية الواحدة، ونقض حكمه، -

- والمجتهد لا ينقض حكم المجتهد؟ فالجواب من أوجه مذكورة: أحدها: أن داود لم يكن جزم بالحكم. والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً. والثالث: لعله كان في شرعهم فسخ الحكم إذا رفعه الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه. والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقوت به الكبرى عمل بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق هنا لخصمه.

قوله: "فكانت الصغرى: لا - يرحمك الله - هو ابنها: معناه: لا تشفق، وتم الكلام ثم استأنفت، فكانت: يرحمك الله، هو ابنها. قال العلماء: ويستحب أن يقال في مثل هذا بالقول، فيقال: لا، ويرحمك الله.

معنى المدينة والسكين: قوله: "السكين والمدينة": أما المدينة بضم الميم وكسرها وفتحها سميت به؛ لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكين تذكر وتؤنث لغتان، ويقال أيضاً: سكين؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.

## [ ١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ]

٤٤٩٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ حِرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي. إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ، وَلَمْ أُبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ. فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، قَالَ: فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي بَخَارِيَّةٌ، قَالَ: ائْتِكُمَا الْغُلَامَ الْبَخَارِيَّةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقَا".

## [ ١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ]

ذكر في الباب حديث الرجل الذي باع العقار، فوجد المشتري فيه حرة ذهب، فتناكراه، فأصلح بينهما رجل على أن يزوج أحدهما بنته ابن الآخر، وينفقا ويتصدقاه منه.

فوائد الحديث وبيان معنى كلمة "العقار": فيه: فضل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب له الإصلاح بين المتنازعين، كما يستحب لغيره. وقوله ﷺ: "اشترى رجل عقاراً": هو الأرض وما ينصل لها، وحقيقة العقار الأصل، سمي بذلك من العقر بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عقر الدار بالضم والفتح.

قوله ﷺ: "فقال الذي شري الأرض: إنما بعثتك الأرض وما فيها": هكذا هو في أكثر النسخ شري بغير ألف، وفي بعضها اشترى بالألف، قال العلماء: الأول أصح، وشري هنا بمعنى "باع" كما في قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠]، ولهذا قال: فقال الذي شري الأرض: إنما بعثتك، والله أعلم.



## [٣٣ - كتاب اللقطة]

## [١ - باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

٤٤٩٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ - مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْنَاهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَتَشَاتَكَ بِهَا"، قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ". قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا". قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ: عِفَاصَهَا.

## [٣٣ - كتاب اللقطة]

## [١ - باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

ضبط كلمة "اللقطة" وشرح الغريب: هي بفتح القاف على اللغة المشهور التي قالها الجمهور، واللغة الثانية: لُقْطَةٌ بِإِسْكَافِهَا، والثالثة: لُقَاطَةٌ بضم اللام، والرابعة: لُقَطٌ بفتح اللام والقاف. قوله: "جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله عن اللقطة، فقال: "اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فتشأتك ها"، قال: فضالة الغنم؟ قال: "لك أو لأخيك أو للذنب"، قال: فضالة الإبل؟ قال: "مأنت ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها"، وفي الرواية الثانية: "اعرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنفى ماء، فإن جاء ربها فأدعها إليه". قال الأزهري وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضلَّ الإنسان والبعير وغيرهما من الحيوان، وهي الضوال، وأما الأمعة، وما سوى الحيوان، فيقال لها: لقطة، ولا يقال: ضالة. قال الأزهري وغيره: يقال للضوال الهوامي والهُوَاقِي، واحداً هامية وهافية، وهمت وهفت وهملت إذا ذهبت على وجهها بلا راع. وقوله ﷺ: "اعرف عفاصها"، معناه: تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه وأثلاً يكتلط بماله ويشتهه، وأما "العفاص" فيكسر العين وبالقاء والصاد المهملة، وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره، ويطلق العفاص أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم القارورة من خشب أو جند أو خرقة مجسوة ونحو ذلك، فهو الصَّمَامُ بكسر الصاد، يقال: عفاصتها عفاصاً إذا شددت العفاص عليها، وأعفاصتها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً.

= وأما "الموكاء": فهو الحيط الذي يشد به الوعاء، يقال: أوكيته إيكاء فهو موكي، بلا همز. قوله **يَحْتَرِ**: افشأته بها: هو نصب النون. وأما قوله **يَحْتَرِ**: أمعها سقاؤها: فمعناه: ألما تقوى على ورود المياه، ونشرب في اليوم الواحد وعلاً كرشها، بحيث يكفيها الأيام. وأما "حذاؤها": فبالد وهو أخفافها؛ ألما تقوى بها على السير وقطع المفاز. وفي هذا الحديث جواز قول: رب المال، ورب المتاع، ورب الماشية بمعنى صاحبها للأدبي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون المال والدار وغیره، وهذا غلط؛ لقوله **يَحْتَرِ**: "فإن جاء ربها فادها إليه"، و"حتى يلقاها ربها". وفي حديث عمر بن الخطاب: "وإدخال رب الصرمة والغنمة"، ونظائر ذلك كثيرة، والله أعلم.

تفصيل حكم النقاط للقطعة وحكم تعريفها سنة: وأما قوله **يَحْتَرِ**: "ثم عوفها سنة": فمعناه: إذا أخذها فعرفها سنة، فأما الأخذ فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحابنا عندهم: يستحب ولا يجب. والثاني: يجب. والثالث: إن كانت النقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ، وإلا وجب. وأما تعريف سنة، فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة، ولا في معنى التافهة، ولم يرد حفظها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع، فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يلزمه بل إن جاء صاحبها، وأثبتها دفعها إليه، وإلا دام حفظها. والثاني: وهو الأصح أنه يلزمه التعريف؛ لئلا تضيع على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها.

حكم تعريف الشيء التافه: وأما الشيء الحقير فيجب تعريفه زماناً يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان. قال أصحابنا: والتعريف أن يشدها في الموضع الذي وجدها فيه، وفي الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه، والله أعلم.

قوله **يَحْتَرِ**: "فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها": معناه: إن جاءها صاحبها، فادفعها إليه، وإلا فيجوز لك أن تملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها، فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف، أو بعد انقضاءها، وقبل أن يملكها الملتقط، فأنبت أنه صاحبها أخذها بإيادها المتصلة والمنفصلة، فالتصنة كالسمن في الحيوان، ونظيم صنعة ونحو ذلك، -

قال في تكملة فتح الملهم: ليس للتعريف مدة مقدرة شرعاً في حال من الأحوال، وإنما يعرفه بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، فتختلف المدة باختلاف الأشياء وقيمتها، فربما يعرف الشيء يوماً، أو يومين، وربما أكثر من سنة، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة، وهو الذي اختارده شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الحنفية، وهو القول المؤيد بالدلائل. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٨/٢)

٤٤٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَنُوبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الْمُتَعَبِّثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: .....

- والمفصلة كالولد واللبن والصوف، واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من يدها، ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقه الملتقط لم يجر له دفعها إليه، وإن صدقه جاز له الدفع إليه، ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هذا كله إذا جاء قبل أن يملكها الملتقط. فأما إذا عرفها سنة، ولم يجد صاحبها، فله أن يدم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً،\*\* فإن أراد ملكها فمضى ملكها؟ فيه أوجه لأصحابنا، أصحابنا: لا يملكها، حتى يتنقط بالتملك بأن يقول: ملكها، أو احترت ملكها. والثاني: لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث: يكفي نية التملك، ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة، فإذا ملكها، ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسب من اكتسبه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد ملكها أخذها بزيادتها المتصلة دون المفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد التملك، لزم الملتقط بدلها عندنا وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه، والله أعلم.

قوله: "فضالة الغنم قال لك أو لأحيك أو للذئب": معناه: الإذن في أخذها بخلاف الإبل. وفرق ﷺ بينهما، وبين الفرق بأن الإبل مستغنية عن من يحفظها لاستقلالها بحداثتها وسفالتها، وورودها الماء والشجر، وامتناعها من الذئب، وغيرها من صفات السباع، والغنم بخلاف ذلك، فلك أن تأخذها أنت، أو صاحبها أو أخوك المسلم الذي يربها أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل.

أقوال الأئمة في لزوم غرامة ضالة الغنم على من أخذ وأكل: ثم إذا أخذها، وعرفها سنة، وأكلها، ثم جاء صاحبها، لزمته غرامتها عندنا وعند أبي حنيفة رحمه الله. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله ﷺ في الرواية الأخرى: "فإن جاء صاحبها فأعطها إياه"، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نفاها، وقد عرف وجوبها بدليل آخر.

دفع الوهم والتوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنق بها": هذا ربما أوهم أن معرفة الوكاء والعفاص تتأخر على تعريفها سنة، وبقي الروايات صريحة في تقدم المعرفة على التعريف، فيجيب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفتين، فيتعرفها أول ما يلتقطها، حتى يعلم صدق-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: إنما يجوز الانتفاع للملتقط إذا كان فقيراً، وأما الغني فيتصدق به. فإن جاء صاحبها بعد ذلك خيره بين أجر الصدقة والغرم، فإن غرم له بما انتقل أجر الصدقة إلى الملتقط، وهو مذهب الثوري والحسن بن صالح، ورواية عن أحمد، كما في المغني. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٩/٢، ٦١٠)

"عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَمَّا وَعِفَاصُهَا، ثُمَّ اسْتَنْقِ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذِّهَا إِلَيْهِ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ النِّعَمِ؟ قَالَ: "خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتَ وَجْهَهُ - أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ -، ثُمَّ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حَذَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا".

٤٤٩٧- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْقَوْرِيِّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَرُو بْنُ الْخَارِثِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ قَالَ: وَقَالَ عُمَرُو فِي الْحَدِيثِ: "فَإِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْقِهَا".

٤٤٩٨- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ - مَوْلَى الْمُتَّبِعِ - قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْحُجَيْمِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ لِحْوَةِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاحْمَارُ وَجْهَهُ وَجَبِينُهُ، وَغَضِبَ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً" فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ".

٤٤٩٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْحُجَيْمِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ: الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ وَكَأَمَّا وَعِفَاصُهَا،

وواصفها إذا وصفها، ولا تغلظ وتشتبه، فإذا عرفها سنة، وأراد تملكها استحب له أن يعرفها أيضاً مرة أخرى تعرفاً وثانياً محققاً، ليعلم قدرها وصفها، فيردها إلى صاحبها إذا جاء بعد تملكها وتلفها، ومعنى: "استنق بها": تملكها ثم انتفضها على نفسك.

شرح الغريب ويبان خاصة التي ﷺ: قوله: "فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجهه أو احمر وجهه". ثم قال: "مالك وإهلا! الوجنة بفتح الواو وضمتها وكسرهما، وفيها لغة رابعة: "الجنة" بضم الفزة، وهي اللحم المرتفع من الحدين، ويقال: رجل موجن وواحن أي عظيم الوجنة، وجمعها: وجنات، ويجيء فيها اللغات المعروفة في جمع قصعة وحجرة وكسرة، وفيه: جواز الفتوى والحكم في حال الغضب، وأنه نافذ لكن يكره ذلك في حقنا، ولا يكره في حق النبي ﷺ؛ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا، والله أعلم.

ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَذَّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا! دَعْنَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جِدَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: "خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ".

٤٥٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَزَبِيعَةُ الرَّأْيِ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ زَادَ زَبِيعَةُ: فَعُضِبَ حَتَّى أَحْمَرَّتْ وَجْهَتَاهُ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِتَحْرِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا، فَهِيَ لَكَ".

٤٥٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِّحٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: "عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ، فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَأَذَّهَا إِلَيْهِ".

٤٥٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "إِنْ أَعْرِفْتَ فَأَذَّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا".

قوله ﷺ: ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، وفي الرواية الثانية: ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَّهَا إِلَيْهِ: معناه: تكون أمانة عندك بعد السنة ما لم تملكها، فَإِنْ تَلَفْتَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْكَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَنَعَهُ مِنْ تَمْلِكِهَا، بَلْ لَهُ تَمْلِكُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: لِلْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الصَّرِيحَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: "لَمْ اسْتَنْفِقْهَا، فَاسْتَنْفِقْهَا"، وَقَدْ أَشَارَ ﷺ إِلَى هَذَا فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: "إِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ"، أَيْ لَا يَنْقُطِعُ حَقُّ صَاحِبِهَا، بَلْ مَنَعُ جَاءَهَا فَأَذَّهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِلَّا فَبَدَّهَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَذَّهَا إِلَيْهِ"، وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ لَا يَنْقُطِعُ حَقُّ صَاحِبِهَا بِالْكَلِيَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا بَعْدَ التَّمْلِكِ ضَمِنَهَا التَّمْلِكُ إِلَّا دَاوُدَ، فَاسْقَطَ الضَّمَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٥٠٣ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُؤدَةَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ غَارِينَ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ، فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لِي: دَعُهَا، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أُعْرِفُهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهَا، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَرَاتِنَا، قُضِيَ لِي أَمْرِي حَاجَتِي، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوِطِ وَيَقُولُهُمَا، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ صِرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "عَرَفُهَا حَوْلًا"، قَالَ: فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: "عَرَفُهَا حَوْلًا"، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: "عَرَفُهَا حَوْلًا"، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: "اخْطُطْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا" فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا.

فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ.

٤٥٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا نَهْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤدَةَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ ابْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِمِثْلِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا. قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفُهَا عَامًا وَاحِدًا.

-قوله ﷺ: "فإن جاء صاحبها، فعرف عفاصها وعددها ووكاءها، فأعطها إياه، وإلا فهي لك": في هذا دلالة لما لك وغيره ممن يقول: إذا جاء من وصف اللقطة بصفاتها، وجب دفعها إليه بلا شبهة.

وأصحابنا يقولون: لا يجب دفعها إليه إلا بيينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله، ويقولون هذا الحديث، على أن المراد أنه إذا صدقه جاز له الدفع إليه ولا يجب، فالأمر بدفعها بمجرد تصديقه ليس للوجوب، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ في روايات حديث زيد بن خالد: "عرفها سنة". وفي حديث أبي بن كعب رحمه الله =

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وقال الحنفية: إن غلب على ظن الملتقط صدق الواصف، جاز له أن يدفعها إليه، ولا يجب ذلك قضاء حتى يقيم الواصف البينة على أنها ملكه، وهو قول الشافعي أيضا فيما حكى عنه ابن قدامة، =

٤٥٠٥ - (١١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ  
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي  
مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقْمِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو عَنْ زَيْدِ بْنِ  
أَبِي أَنْثَسَةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ،  
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِلَّا  
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْثَسَةَ  
وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ "فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدَدِهَا وَوَعَائِهَا وَوِكَائِهَا، فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ". وَزَادَ سُفْيَانُ  
فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ "وَلَا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ "وَلَا فَاسْتَمْتَعَ بِهَا".

=أنه عليه السلام أمر بتعريفها ثلاث سنين، وفي رواية "سنة واحدة". وفي رواية: "أن الراوي شك، قال: لا أدري قال  
حولاً أو ثلاثة أحوال". وفي رواية: "عامتين أو ثلاثة". قال القاضي عياض: قيل في الجمع بين الروايات قولان:  
أحدهما: أن يطرح الشك والزيادة، ويكون المراد سنة في رواية الشك، وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث.  
والثاني: أنهما قضيتان، فرواية زيد في التعريف سنة محمولة على أقل ما يجزى، ورواية أبي بن كعب في التعريف  
ثلاث سنين محمولة على الورع وزيادة الفضيلة. قال: وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة، ولم يشترط  
أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعله لم يثبت عنه.

وجعله النووي رحمه الله المذهب في معنى المحتاج (٢: ٤١٦) (فما ذكره صاحب الهداية من أنه مع مالك في هذه  
المسألة مبني على رواية مرجوحة عنه). (تكملة فتح الملهم: ٦١٩/٢)

## [٢- باب في لقطة الحاج]

٤٥٠٦- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ.

٤٥٠٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ نَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْحِشْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْحُجَيْفِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا".

## ٢- باب في لقطة الحاج

قوله: "من آوى عن لقطة الحاج": يعني عن التقاطها للملك،\*\* وأما التقاضها للحفظ فقط فلا منع منه، وقد أوضح ﷺ هذا في قوله في الحديث الآخر: "ولا تمل لقطنها إلا لمشد"، وقد سبقت المسألة مبسطة في آخر كتاب الحج. قوله ﷺ: "من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها": هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مُطلقاً، سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق أن الخلاف فيه، ويجوز أن يكون المراد بالضالة هنا: ضالة الإبل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للملك، بل أنها تلتقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً، ولا يملكها، والمراد بالضال المفقود لصواب. فقه الحديث: وفي جميع أحاديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يفتقر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا مجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، والله أعلم.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم، لم يحز به أن يأخذها إلا للحفظ على صاحبها، وليعرفها أبداً، بخلاف لقطة سائر البلاد، فإنه يجوز التقاطها للملك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٢/٢)



## [٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها]

٤٥٠٨ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَلَيْجَبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرِئَتَهُ، فَتَكْسِرَ حَزَائَتَهُ، فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

٤٥٠٩ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ، جَمِيعاً، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْنٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "فَيَنْتَقِلَ" إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ "فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ" كَرَوَايَةٍ مَالِكٍ.

## ٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها

قوله ﷺ: "لَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَلَيْجَبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرِئَتَهُ، فَتَكْسِرَ حَزَائَتَهُ، فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ، فَإِنَّمَا تَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

شرح الغريب وفوائد الحديث: وفي روايات: "فَيَنْتَقِلَ": بالناء المظنة في آخره بدل القاف، ومعنى "يَنْتَقِلَ" ينثر كله ويرمي. المشربة: يفتح الميم، وفي الراء لغتان: الضم والفتح، وهي كالغرفة يحزن فيها الطعام وغيره، ومعنى الحديث أنه ﷺ شبه اللبن في الضرع بالطعام المخزون المحفوظ في الخزانة في أنه لا يحل أخذه بغير إذنه، وفي الحديث فوائد: منها: تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه، والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره، إلا المضطر الذي لا يجد مينة ويجد طعاماً لغيره، فيأكل الطعام للضرورة، ويلزمه بدله لما لك عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض الحديثين: لا يلزمه، وهذا ضعيف، فإن وجد مينة وطعاماً لغيره، فقيه خلاف مشهور للعلماء، وفي مذهبنا الأصح عندنا: أكل المينة، أما غير المضطر إذا كان له إبدال على صاحب اللبن، =

أو غيره من الطعام، بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه، فله الأكل بغير إذنه، وقد قدمنا بيان هذا مرات.

وأما شرب النبي بختّ وأبي بكر، وهما قاصدان المدينة في الخجرة من لبن غنم الراعي، فقد قدمنا بيان وجهه، وأنه يحتمل أنهما شرباه إداراً على صاحبه؛ لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أذن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم بإحاجة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له،<sup>٦٢</sup> والله أعلم. وفي الحديث أيضاً إثبات القباس، والتمثيل في المسائل، وفيه: أن اللبن يسمى طعاماً، فيحسب به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية تخرج اللبن، وفيه: أن بيع لبن الشاة يشاة في ضرعها لبن، باطل، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وجوزه الأوزاعي، والله أعلم.

<sup>٦٢</sup> قال في تكملة فتح الملهم: وأحسن وجوه الجمع عندي ما ذهب إليه ابن العربي رحمه الله، وهو أن هذه المسائل تدور على العرف والعادة، وكانت عادة أهل الحجاز والشام المساحة في مثل هذا، بخلاف البلاد الأخرى، فيحمل الجواز على ما إذا حرت عادة الملاك بالمساحة لمن شرب اللبن من ضروع الماشية، فكان الإذن منهم حاصل دلالة، ويحمل النهي على ما إذا لم تجر العادة بذلك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٧/٢)

## [٤ - باب الضيافة ونحوها]

٤٥١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيُّ أَنَّهُ قَالَ: سَبِعَتْ أَدْنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْتَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَةَ جَارَتِهِ"، قَالُوا: وَمَا جَارَتُهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ"، وَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ".

## ٤ - باب الضيافة ونحوها

هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة، وأنها من متأكدات الإسلام.

أقوال الأئمة في حكم الضيافة: ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة. قال أحمد رحمه الله: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن، وأول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحياب ومكارم الأخلاق، وتؤكد حق الضيف كحديث: "غسل الجمعة واجب على كل محتشم": أي متأكد الاستحياب، وتأولها الخطابي رحمه الله وغيره على المضطر، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فليكرم ضيفه جاراته يوماً وليلة، والضيافة ثلاثة أيام": قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة، وإتحافه بما يمكن من بر والطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فيقطعونه ما تيسر، ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل، وإن شاء ترك، قالوا: وقوله ﷺ: "ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يومه": معناه: لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يغتابه لطول مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢)، وهذا كنه محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يومه، وقد زال هذا المعنى، والحالة هذه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة، ويلحقه بها حرج أم لا نحل الزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ"، فقد سبق شرحه مبسوطاً في "كتاب الإيمان"، وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر؛ لأنه مما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام، وهذا موجود في العادة وكثير، والله أعلم.

٤٥١١- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ: "يُقِيمُ عِنْدَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيهِ بِهِ".

٤٥١٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْنِي الْحَنَفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شَرِيحٍ الْخُرَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَدْنَايَ وَبَصَرَ عَيْنَايَ وَوَعَاءَ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَذَكَرَ فِيهِ: "وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ" بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ.

٤٥١٣- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قُنْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَبْعُنَا، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ، فَلَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ تَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَتَّبِعِي لَهُمْ".

أقوال أهل العلم في أخذ حق الضيف. وأما قوله ﷺ: "إِنْ تَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا" منهم، فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حق الضيف الذي يتبعي ضيفاً، فقد حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتأوله الجمهور على أوجه: أحدها: أنه محمول على المضطرين، فإن ضيافتهم واجبة، فإذا لم يضيفوهم، فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال المسلمين. والثاني: أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالستكم، وتذكرون للناس لوهمهم وبخلهم، والعب عليهم وذمهم. والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت التماساة واجبة، فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك، هكذا حكاه القاضي، وهو تأويل ضعيف أو باطل؛ لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع: أنه محمول على من مر بأهل الدمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين، وهذا أيضاً ضعيف، إنما صار هذا في زمن عمر رضي الله عنه.

قوله: "عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ". وفي الرواية الثانية "عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ"، هو واحد يقال له: العدوي والخُرَاعِي والكُمِي، وقد سبق بيانه. قوله ﷺ: "وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيهِ بِهِ" هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى "فَلا يَقْرُونَا" بفتح أوله، يقال: قرى الضيف أقره قرى.

## [٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال]

٤٥١٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ\* فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ". قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

## ٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال

أما قوله: "فجعل يصرف بصره": فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: "يُصْرِفُ" فقط يحذف بصره، وفي بعضها: "يضرب" بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره: "يصرف راحلته".  
فوائد الحديث: في هذا الحديث: الحث على الصدقة والجلود والمؤاساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بعصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمؤاساة المحتاج، وأنه يكفي في حاجة المحتاج بنعوضه للعتاء، وتعريضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: "فجعل يصرف بصره": أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه: مؤاساة ابن السبل، والصدقة عليه إذا كان محتاجاً، وإن كان له راحلة وعليه ثياب، أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من الزكاة في هذا الحال، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضل ظهر": يعني مركوباً فاضلاً عن الحاجة. (تكملة فتح الملهم: ٦٣١/٢)

## [٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها]

٤٥١٥- (١) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا التَّضَرُّ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا يَاسُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بَعْضُ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعْنَا مَزَاوِدَنَا، فَبَسَطْنَا لَهُ يَطْعًا، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ، قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأُخْزِرَهُ كَمْ هُوَ؟ فَخَزَرْتُهُ كَرَبِضَةِ الْعَنْزِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبَتَنَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلْ مِنْ وَضْوَةٍ؟" قَالَ: فَحَاءَ رَجُلٍ بِأَدَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا نُطْفَةٌ، فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا، ثُمَّ دَغَغَفْنَاهُ دَغَغَفَةً، أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً.

## [٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها]

أما قوله: "جهْدٌ": فبفتح الجيم وهو المشقة، وقوله: "مزادونا": هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها "أزوادنا"، وفي بعضها "مزادونا" بفتح التاء وكسرها، وفي النسخ لغات سبقت، أفصحهن كسر النون وفتح الطاء، وقوله: "كربضة العنز": أي كتمر كها أو كقدرها، وهي رابضة، قال القاضي: الرواية فيه بفتح الراء، وحكاها ابن دريد بكسرها. قوله: "حشونا جربتنا": هو بضم الراء وإسكانها جمع جراب يكسر الجيم على المشهور، ويقال بفتحها. قوله ﷺ: "هل من وضوء؟" أي ما يتوضأ به، وهو يفتح الواو على المشهور، وحكي ضمها، وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

شرح الغريب وتفصيل معجزة النبي ﷺ: قوله: "فيها نطفة": هو بضم النون أي قليل من الماء. قوله: "دغغفه دغغفة": أي نصبه صبا شديداً. وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان لرسول الله ﷺ، وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء، هذه الكثرة الظاهرة، قال المازري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أُكِلَ منه جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلفه، قال: ومعجزات النبي ﷺ ضربان: أحدهما: القرآن، وهو منقول تواتراً. والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولك فيه طريقان: أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كقواتر جود حاتم طيٍّ وجلُم الأحنف بن قيس، فإنه لا ينقل في ذلك قصة بعينها متواترة، ولكن تكررت أفرادها بالأحاد، حتى أفاد مجموعها تواتر الكرم والخلم، وكذلك تواتر انخراق العادة للنبي ﷺ بغير القرآن. والطريق الثاني: أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر المحجب، وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه، أو بلغهم ذلك، ولا ينكرون عليه كان ذلك تصديقاً له يوجب العلم بصحة ما قال، والله أعلم.

.....

---

حفوائد الحديث: وفي هذا الحديث استحباب المؤاساة في الزاد وجمعه عند قنته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيع لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونه أو مثلها، فلا بأس بهذا، لكن يُشْتَحَبُ له الإيثار والتقليل، لا سيما إن كان في الطعام قلة، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٣٤- كتاب الجهاد والسير]

## [١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام...]

٤٥١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُهُ قَالَ: - جَوَازِيَةَ - أَوْ قَالَ الْبَيْتَةَ - ابْنَةَ الْحَارِثِ.

وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَشِشِ.

٤٥١٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: جَوَازِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَلَمْ يَشْكُ.

## [٣٤- كتاب الجهاد والسير]

## [١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام: من غير تقدم الإعلام بالإغارة]

شرح قول يحيى أحد الرواة في آخر الحديث: أما قوله: أو البينة: فمعناه أن يحيى بن يحيى قال: أصاب يومئذ بنت الحارث، وأظن شيخي سليم بن أحضر سماها في روايته: جويرية، أو أعلم ذلك وأحزم به، وأقواله البينة، وحاصله أنها جويرية فيما أحفظه إما ظناً وإما علماً. وفي الرواية الثانية قال: هي جويرية بنت الحارث بلا شك. \*\* قوله: "وهم غارون" هو بالغين المعجمة وتشديد الراء، أي غاضلون.

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في الإنذار قبل الإغارة: وفي هذا الحديث: جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاهما المازري والقاضي أحدها: يجب الإنذار مطلقاً، قال مالك وغيره: وهذا ضعيف. والثاني: لا يجب مطلقاً، وهذا أضعف منه أو باطل. والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب، وهذا هو الصحيح، وبه قال نافع مولى ابن عمر، -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل أن يحيى بن يحيى جازم في أن شيخة سماها بنت الحارث، وهو متردد في أنه هل سماها جويرية أو لا، فيقول: إنه ذكر ابنة بنت الحارث، وأحسبه أنه سماها جويرية أيضاً، وقد ثبت بالروايات الأخرى أيضاً أنها كانت جويرية بنت الحارث رحمهم الله. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٣، ١٧)



.....

والحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر والجمهور. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، فمنها هذا الحديث، وحديث قتل كعب بن الأشرف، وحديث قتل أبي الحقيق، وفي هذا الحديث جواز استرقاق العرب؛ لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وهذا قول الشافعي في الجديد، وهو الصحيح، وبه قال مالك، وجمهور أصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي وجمهور العلماء. وقال جماعة من العلماء: لا يُسْتَرْقَوْنَ، وهذا قول الشافعي في القديم.

\* \* \* \*

## [٢- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها]

٤٥١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ أَنْجَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَمَلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، ح ٤٥١٩- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ -وَالنُّقْطُ لَهُ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مُزَيْدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، \* ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا فَلَا تَقْتُلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْثُلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ عِصَالٍ -أَوْ حِلَالٍ-، فَأَيُّنَهُنَّ مَا أَحَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَحَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، .....

## ٢- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها

قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا".

معنى كلمة "السرية": أما السرية: فهي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه، قال إبراهيم الحارثي: هي الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها، قالوا: سميت سرية؛ لأنها تسري في الليل، ويخفي ذهابها، وهي فعلة بمعنى فاعلة، يقال: سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً. قوله ﷺ: "وَلَا تَغْدِرُوا": بكسر الدال، والوئيد: العصى.

فوائد الحديث: وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد شمع عليها، وهي تحريم الغدر وتحريم القتل وتحريم قتل نصيبان إذا لم يقاوتوا، وكرهية المثلة، واستحباب وصية الإمام أمراءه وجيوشه بتقوى الله تعالى، والفرق باتباعهم، وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم، وما يجب عليهم، وما يحل لهم، وما يحرم عليهم، وما يكره وما يستحب.

قوله ٥: "وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ عِصَالٍ -أَوْ حِلَالٍ-، فَأَيُّنَهُنَّ مَا أَحَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَحَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ".

قوله: "وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا": عطف على خاصة نفسه، و"اغزوا" منصوب بوزع الخافض أي بجوز، أي أوصاه في معاملته مع الله بالتقوى والشدة على النفس، وفي معاملته مع الخلق بالرفق والمساحة.

وَأَخِيرَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخِيرَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُوا كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَسَلَهُمُ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَحَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلَهُمْ.

قوله: "ثم ادعهم إلى الإسلام"، هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم "ثم ادعهم"، قال القاضي عياض رحمته: صواب الرواية ادعهم بإسقاط "ثم"، وقد جاء بإسقاطها على الصواب في كتاب أبي عبيد وفي سنن أبي داود وغيرهما؛ لأنه تفسير للحاصل الثلاث، وليست غيرها. وقال المازري: ليست "ثم" هنا زائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام والأخذ.

قوله رحمته: "ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخيرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخيرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنمة والفَيْء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين"، معنى هذا الحديث: أنهم إذا أسلموا استحب لهم أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفَيْء والغنمة وغير ذلك، وإلا فهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الساكنين في البادية من غير هجرة ولا غزو، فتحري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنمة والفَيْء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصفة استحقاقها.

أقوال الأئمة في مصرف الصدقات والغنمة: قال الشافعي: الصدقات للمساكين ونحوهم من لا حق له في الفَيْء، والفَيْء للأجناد، قال: ولا يعطى أهل الفَيْء من الصدقات، ولا أهل الصدقات من الفَيْء، واحتج بهذا الحديث، وقال مالك وأبو حنيفة: المالان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهما إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، قال: وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُزِلُوا الْأَوَّلَ نَفَضْتُمْ أَوَّلَ يَنْفَضُ﴾ (الأنفال: ٧٥)، وهذا الذي ادعاه أبو عبيد لا يسلم له.

أقوال أهل العلم فيمن قبل منهم الجزية، وفي مقدار أقل ما يؤخذ منها: قوله رحمته: "فإن هم أبوا فسلمهم الجزية، فإن هم أحابوك، فاقبل منهم وكف عنهم"، هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً، كتابياً أو بحوسياً أو غيرهما. وقال أبو حنيفة رحمته: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب وبحوسهم. \*\* وقال الشافعي: لا يقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً.

\*\* قال في تكملة فتح المنهم: وحديث الباب حجة للحنفية والمالكية، لكونه عاماً في سائر المشركين والكفار، يقول الإمام أبو بكر الخصاص رحمته في أحكام القرآن (٣: ٩٣) بعد سرد حديث الباب: "وذلك عام في سائر المشركين، وخصصنا منهم مشركي العرب بالآية، وسورة النبي رحمته فيهم". (تكملة فتح الملهم: ٢٠/٢)

وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوا أَنْ تَحْمَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ.

وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوا أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي أَنَّ عُلُقَمَةَ يَقُولُهُ لِابْنِ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَبِصَمٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤٥٢٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عُلُقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بَرْيَدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ، فَأَوْصَاهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٤٥٢١ - (٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا.

ويحتاج عطفهم آية الجزية، ومحدث: استور. هم سنة أهل الكتاب، ويتناول هذا الحديث، على أن المراد بأهل الجزية أهل الكتاب؛ لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معلوماً عند الصحابة، واستعملوا في قدر الجزية، فقال الشافعي: أقلها دينار على الغني، ودينار على الفقير أيضاً في كل سنة، وأكثرها ما يقع به التراضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة: عشرة، وغيره من الكوفيين وأحمد: خمسة على الغني ثمانية وأربعون درهماً، والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر.

قوله ﷺ: وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوا أَنْ تَحْمَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ. فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ﷺ.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قال العلماء: الذمّة: هنا العهد، و"تخفروا" بضم التاء أخفرت، الرجل إذا نقضت عهده، وخفرت أمته وحميته، قالوا: وهذا هي تزوية أي لا تجعل لهم ذمة الله، فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وينتهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش.

بقوله ﷺ: "وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله؛ ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا". هذا النهي أيضاً على التنزيه والاحتياط، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، وقد يجيب عنه القائلون بأن كل مجتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى مُستفاد بعد النهي ﷺ. \*\* قوله: "حدثنا مسلم بن هيصم": بفتح الهاء والصاد المهملة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا تنزلهم على حكم الله": حمله الإمام محمد رحمه الله على التحريم، وأبو يوسف على التنزيه، راجع لتفصيله بدائع الصنائع (٧: ١٠٧، ١٠٨). وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٢: ٤٤): "وقول محمد عندي أولى وأحوط، وقول أبي يوسف أقيس وأضبط. وقد احتج بعض العلماء بقوله ﷺ: "فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا؟" على أن ليس كل مجتهد مصيباً، بل الحق عند الله واحد. والحديث لا ينتهز للاستدلال به على ذلك؛ لاحتمال أن يكون منصرفاً إلى زمان جواز ورود النسخ، كذا في النبل. (تكملة فتح الملهم: ٢١/٣، ٢٢)

\*\*\*\*

## [٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التفتير]

٤٥٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ يُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: "بَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا".

٤٥٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَادًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: "يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ، وَبَشِّرْ وَلَا تُنْفِرْ، وَتَطَاوَعًا وَلَا تُخْتَلِفْ".

٤٥٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ رِيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَكَانَ فِي حَدِيثِ رِيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ: "وَتَطَاوَعًا وَلَا تُخْتَلِفْ".

٤٥٢٥- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الشَّيْحِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي الشَّيْحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا".

## ٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التفتير

فوله ﷺ: "يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا، وَتَطَاوَعُوا وَلَا تُخْتَلِفُوا". وفي الحديث الآخر: "أَلَمْ يَبْعَثْ قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: أَلَمْ يَبْعَثْ؟

بيان فائدة الجمع بين الضدين في ألفاظ هذه الأحاديث: وفي حديث أنس بن مالك: "يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا" وسكّنوا ولا تنفروا" إنما جمع في هذا الألفاظ بين الشيء ومنه: لأنه قد يفعلهما في وقتين، فلو اقتصر على "يسروا" لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات، وعسر في معظم الحالات، فإذا قال: "ولا تعسروا" اتعنى التيسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب، وكذا يقال: في "بشروا ولا تنفروا، وتطاولوا ولا تختلفوا" لأنهما قد يتطاولان في وقت ويختلفان في وقت، وقد يتطاولان في شيء ويختلفان في شيء.

- فوائد الحديث: وفي هذا الحديث الأمر بالتيسير بفضل الله، وعظيم ثوابه وحزيل عطائه وسعة رحمته، والنهي عن التنفير يذكر التخويف وأنواع الوعيد مَحْضَةً من غير ضمها إلى التيسير، وفيه: تأليف من قُرِبَ إسلامُهُ وترك التشديد عندهم، وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان، ومن بلغ، ومن تاب من المعاصي كنهم يُلطف بهم، ويُدرَسُون في أنواع الطاعة قليلاً قليلاً، وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدرج، فمَنْ يُشْرَ على الدخول في الطاعة، أو المرید للدخول فيها، سَهِّلَتْ عليه، وكانت عاقبته غالباً التزايد منها، ومَنْ عُسِّرَتْ عليه أوشك أن لا يدخل فيها، وإن دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحليها، وفيه: أمر الولاة بالرفق، واتفاق المتشاركين في ولاية ونحوها، وهذا من المهمات، فإن غالب المصالح لا يتم إلا بالاتفاق، ومَنْ حصل الاختلاف فات. وفيه: وصية الإمام الولاة، وإن كانوا أهل فضل وصلاح كمعاذ وأبي موسى، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

قوله: "حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة": هذا مما استدركه الدارقطني، وقال: لم يتابع ابن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن سفيان عن مسعر عن سعيد ولا يثبت، ولم يُخْرِجْهُ البخاري من طريق سفيان، هذا كلام الدارقطني، ولا إنكار على مسلم؛ لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن سعيد، ولو لم يثبت لم يضر مسماً، فإن المتن ثابت من الطرق.

## [٤ - باب تحريم الغدر]

٤٥٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي أَبَا قُدَّامَةَ السَّرَخْسِيَّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، ثَقِيلٌ: هَذِهِ غَدْرُهُ فَلَا بَنَ فُلَانٍ".

٤٥٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٤٥٢٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرُهُ فَلَانٍ".

٤٥٢٩ - (٤) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

## ٤ - باب تحريم الغدر

قوله ﷺ: "لكل غادر لواء يوم القيامة"، يقال هذ غادرة فلان. وفي رواية: "يعرف به". وفي رواية: "لكل غادر لواء عند إسته يوم القيامة". وفي رواية: "لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له بقدر غدوره، ألا ولا غادر أعظم غدرا من أمير عامه".

شرح المغرب: قال أهل اللغة: اللواء: الراية العظيمة لا يمسكها إلا صاحب جيش الحرب، أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس تبعاً له، قالوا: فمعنى "لكل غادر لواء" أي علامة يُشهر بها في الناس، لأن موضوع اللواء الشهرة، مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوّة في الأسواق أخفلة لغدرة الغادر لتشهيره بذلك، وأما الغادر، فهو الذي يواعد على أمر ولا يفى به، يقال: غدر يَغْدِرُ بكسر الدال في المضارع، وفي هذه الأحاديث -



٤٥٣٠- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣١- (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شُمَيْلٍ، ح وَحَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ "يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٢- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٣- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ".

٤٥٣٤- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَلِيدٍ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤٥٣٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْمُشْتَمِرُ بْنُ الرِّيَّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا وَلَا غَادِرٌ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ".

بيان غلظ تحريم الغدر، لاسيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثيرين، وقيل: لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذب الملك، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر. وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما: هذا وهو في الإمام أن يغدر -

في عهوده لرعيته وللكفار وغزاهم، أو غدره للأمانة التي قلدها لرعيته والتزم القيام بها، والمحافظة عليها، ومنع عاقلهم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم، فقد غدر بعهدده. والاحتمال الثاني: أن يكون المراد هي الرعية عن الغدر بالإمام، فلا يشقوا عليه العصا، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه، والصحيح الأول، والله أعلم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ولكن الذي يظهر أن راوي الحديث -وهو ابن عمر- قد حمل الحديث على العموم في كل غدر، سواء كان غدر الإمام لرعيته، أو بالعكس. (إلى أن قال:) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦: ٢٨٤): "ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك". (تكملة فتح الملهم: ٢٧/٣)

\*\*\*

## [٥- باب جواز الخداع في الحرب]

٤٥٣٦- (١) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعَلِيِّ وَرُهَيْبٍ قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خَدْعَةٌ".

٤٥٣٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خَدْعَةٌ".

## ٥- باب جواز الخداع في الحرب

بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار، وشروط جوازه: قوله ﷺ: "الحرب خدعة": فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا على أن أفصحهن "خدعة" يفتح الحاء وإسكان الدال، قال ثعلب وغيره: وهي لغة النبي ﷺ. والثانية: بضم الحاء وإسكان الدال، والثالثة: بضم الحاء وفتح الدال. واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل، وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء: أحدها: في الحرب، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل، هذا كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الإقتصار على التعريض أفضل، والله أعلم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: واعلم أن الكذب جائز في بعض الأحوال عند الشافعية. أما الخفية فلا أراهم يجوزونه صراحة في موضع، نعم! وسَمُوا بالكنايات والمعارض وأمثالهما. (إلى أن قال:) ولكن حكى الشيخ ظفر أحمد الضماني عن الإمام الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله أنه قال: "والحق جواز الكذب الصريح إذا لم يقدر على التعريض في المواضع الثلاثة المذكورة في حديث أسماء، وعدم جوازه إذا قدر عليه، وأما ما ذكره في شرح السير أن الكذب المحض لا رخصة فيه، فمعني على الاحتياط". (تكملة فتح الملهم: ٣٣/٣)

## [٦- باب كراهة غني لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء]

٤٥٣٨- (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحُلَوَانِيِّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ الْمُغِيرَةِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيِّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا".

٤٥٣٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ، يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ". ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُخْرِجِ السَّحَابِ، وَهَازِمِ الْأَخْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ".

## ٦- باب كراهة غني لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: "لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا". وفي الرواية الأخرى: "لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ".

بيان حكمة النهي عن غني لقاء العدو: إنما هي عن غني لقاء العدو؛ لما فيه من صورة الإحباط، والانتكال على النفس، والوثوق بالقوة، وهو نوع بغْيٍ، وقد ضمن الله تعالى لمن بغَى عليه أن ينصره؛ ولأنه يتضمن قلة الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، وتأوله بعضهم على النهي عن التعني في صورة خاصة، وهي إذا شك في المصلحة فيه، وحصول ضرر، وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة، والصحيح الأول، ولهذا حمده ﷺ بقوله ﷺ: "وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ". وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العاقبة، وهي من الألفاظ العامة المتناولة؛ لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، "اللهم إني أسألك العاقبة العامة لي ولأحبائي ولجميع المسلمين".

وأما قوله ﷺ: "وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا" فهذا حث على الصبر في القتال، وهو أكد أركانه، وقد جمع الله - سبحانه - آداب القتال في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

-تَعْلَمُكُمْ تَقْبُحُونَ ۖ وَأُضِغُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَتَسْجُدُوا لِلَّذِينَ هُمْ مِنْ دِينِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٤٥﴾ (الأندلس: ٤٥-٤٧) . وأما قوله ﷺ: "واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"، فمعناه: ثواب الله، والسبب الموصول إلى الجنة عند الفطرب (السيوف في سبيل الله) ومشى المجاهدين في سبيل الله، فاحصروا، فيه مصدق والنبأ، قوله في هذا الحديث: "أن النبي ﷺ تنظر حتى مات الشمس قام فيهم، فقال: يا أيها الناس إلى آخره، وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقابل أول النهار تنظر حتى تروى الشمس.

حكمة الانتظار إلى زوال الشمس. قال العلماء: سببه أنه أمكن لقتال، فإنه وقت هبوب الريح ونشاط النفوس، وكما طال ازدادوا نشاطاً وإقداماً على عدوهم، وقد جاء في صحيح البخاري: "أجر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة"، قالوا: وسببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها.

قوله: "ثم قام النبي ﷺ فقال: اتهم مني الكتاب وبخري السحاب وحررم الأحرار، أجزمهم وأصرونا عنهم"، فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستتصار، والله أعلم.

قوله: عن أبي النضر عن كتاب رجل من الصحابة، قال الدارقطني: هو حديث صحيح. قال: واتفاق البخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالكاتب والإحارة، وقد حوروا العمل بالكاتب والإحارة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، ومنعت طائفة الرواية هذا، وهذا غلط، والله أعلم.

## [٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو]

- ٤٥٤٠- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! مَثِرُ الْكِتَابِ، سَرِيعُ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ! اهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ".
- ٤٥٤١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "هَازِمِ الْأَحْزَابِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: "اللَّهُمَّ".
- ٤٥٤٢- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُثَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: "مُخْرِجِي السَّحَابِ".
- ٤٥٤٣- (٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَسَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِنْ تَشَاءَ، لَا تُعَبِّدُ فِي الْأَرْضِ.\*\*\*

## ٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو

ذكر في باب دعاؤه ﷺ عند لقاء العدو، وقد اتفقوا على استحبابه. قوله ﷺ: "اللهم اهزمهم وزلزلهم": أي ازعجهم وحركهم بالشدائد، قال أهل اللغة: الزلزال والزلزلة: الشدائد التي تحرك الناس. قوله: "إن رسول الله ﷺ كان يقول يوم أُحُد: اللهم إنك إن تشاء لا تعبد في الأرض": قال العلماء: فيه التسليم لقدر الله تعالى، ولرد على غلاة القدرية الزاعمين أن الشر غير مراد ولا مقدر - تعالى الله عن قورهم -، وهذا الكلام متضمن أيضاً لطلب النصر، وجاء في هذه الرواية أنه ﷺ قال هذا يوم أُحُد، وجاء بعده أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب "السير والمغازي"، ولا معارضة بينهما، فقال في اليومين، والله أعلم.

\*\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لا تعبد في الأرض": قال الخافظ في الفتح (٧: ٢٨٩): "وإنما قال ذلك؛ لأنه علم أنه خاتم النبيين، فلو هلك هو ومن معه حيثما لم يعبد أحد ممن يدعو إلى الإيمان، ولا يستمر المشركون يعبدون غير الله، فالمعنى لا يعبد في الأرض هذه الشريعة". (تكملة فتح الملهم: ٣/ ٣٧)

## [٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

٤٥٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَلْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ. \*\*

٤٥٤٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ قَالَا حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجِدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَتَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ.

## ٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

قوله: "أمر رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان": أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقتلوا، فإن قاتلوا، فالجواهر العلماء: يقتلون. وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، فالمالك وأبو حنيفة: لا يقتلون. والأصح في مذهب الشافعي: قتلهم.

\*\*قال في تكملة فتح المهمل: قوله: "قتل النساء والصبيان": وإن هذا الحكم من ميزات الإسلام البارزة، فإنه أول من حكم بحرمة قتل هؤلاء في الحرب، حين كان الناس يعتقدون عند الحرب على النساء والشيوخ والولدان، ولم تكن في العالم أمة أكثر احتفاظاً بهذا الحكم، وأعظم اعتناء به من الأمة الإسلامية. (تكملة فتح المهمل: ٣٨/٣)

## ٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد

٤٥٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاسْعِدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَعَمَرُو بْنُ النَّاقِدِ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصُّعْبِ بْنِ جَذَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيِّتُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ، فَقَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".\*

٤٥٤٧- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصُّعْبِ بْنِ جَذَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لُصِبَ فِي الْبَيَاتِ مِنْ ذُرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".

## ٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد

تأويل الإمام النووي النسخة التي رد عليها القاضي: قوله: "سئل رسول الله ﷺ عن الذراري من المشركين يستن، فيصربون من نسائهم وذرائعهم، فقال: هم منهم" هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "سئل عن الذراري"، وفي رواية: "عن أهل الدار من المشركين"، ونقل القاضي هذه عن رواية جمهور رواة صحيح مسلم، قال: وهي الصواب. فأما الرواية الأولى، فقال: ليست بشيء، بل هي تصحيف، قال: وما بعده هو تبين العلط فيه. قلت: وليست باطلة، كما ادعى القاضي، بل لها وجه، وتقديره: سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبئنون، فإصاب من نسائهم وصبيانهم بالقتل، فقال: "هم من آبائهم"، أي لا بأس بذلك؛ لأن أحكام آدابهم جارية عليهم في الميراث، وفي النكاح، وفي القصاص والديات وغير ذلك، والمراد إذا لم يتعمدوا من غير ضرورة. وأما الحديث السابق في المنهي عن قتل النساء والصبيان، فالمراد به إذا تمزوا. \*\* وهذا الحديث الذي ذكرناه من حوار بينهم، وقل النساء والصبيان في البيات هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور.

شرح الغريب وفقه الحديث: ومعنى "البيات" و"يبئنون"، أن يغار عليهم بالليل حيث لا يعرف الرجل من المرأة والصبي، وأما الذراري فيستديد الباء وتخفيفها لعتان، التثنية أخص وأشهر، والمراد بالذراري هنا النساء والصبيان. -

\*قوله: "فقال: هم منهم" هذا محمول على حالة الضرورة، وما سبق من إشعاع عن قتل الصبيان على حالة الاختيار.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن تحريم قتل النساء والصبيان مفيد عند الجمهور عما إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا فلا بأس بقتلهم. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٢).



٤٥٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِ بْنِ جَنَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: "هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ".

حوفي هذا الحديث دليل لجواز البيات، وجواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك، وفيه: أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مناهب، الصحيح: أنهم في الجنة، والثاني: في النار، والثالث: لا يجوز فيهم شيء، والله أعلم.

• • • •

## [١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

٤٥٤٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُيُورَةُ.

زَادَ قُتَيْبَةُ وَأَبْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ \* أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾ (الحشر: ٥)  
 ٤٥٥٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُيُورَةِ مُسْتَطِيرٌ  
 وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ الآية.  
 ٤٥٥١- (٣) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

## ١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: "حرق ﷺ نخل بني النضير وقطع، وهي البويرة، فانزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾".  
 شرح الكلمات: قوله: "حرق" بتشديد الراء، و"البويرة" بضم الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير، و"الليثية" المذكورة في القرآن: هي أنواع الشجر كلها إلا العجوة، وقيل: كرام النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل الأشجار للبنها، وقد ذكرنا قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً، وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة-

\*قوله: "فأنزل الله عز وجل: ما قطعتم من لينة: وذلك أنه حين قطع نادوه: يا محمدا! قد كنت تنهى عن الفساد فما بالك تقطع النخل وتحرقها؟" قال السهيلي: قال أهل التأويل وقع في نفوس بعض المسلمين شيء من هذا الكلام حتى أنزل الله تعالى الآية، ذكره في المراهب.

حوالشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق واللبث بن سعد وأبو ثور والأوزاعي في رواية عنهم: لا يجوز. قوله: [الوائ]

وَهَآنَ عَلَى سِرَاقَ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ\*\*

المستطير: المنتشر. والسراقة، بفتح السين: أشراف القوم ورؤساؤهم؛ والله أعلم.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'وهان على سراقة' هان: أي سهل. (إلى أن قال:) يعرض حسان بن ثابت رضي الله عنه في هذا الشعر على كفار قريش، فإلهم حملوا بني النضير، وأثاروا على نقض عهدهم مع النبي ﷺ، ووعدهم بنصرهم، فسم يفعلوا، يقول سهل على بني لؤي من القريش: هذا الحريق المستطير بالبؤيرة الذي أشعله المسلمون على بني النضير، فلم يحتفلوا به، ولم يتصروهم، مع ما أثاروا عليه من نقض العهد. (تكملة فتح الملهم: ٤٣/٣)

\*\*\*\*\*

## [ ١١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ]

٤٥٥٢ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مِسْجَرٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا تَبْغِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بَضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بَيْتًا، وَلَمَّا بَيْنَ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُيْتًا، وَلَمَّا يَرْفَعُ سَقْفَهَا، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِيفَاتٍ، وَهُوَ مُنْتَظِرٌ وَلَادَهَا، قَالَ: فَغَرَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِيَشْمُسَ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْشِهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحِشْتُ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَحَمَمُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَبْغِي مِنْ كُلِّ قَبِيَّةٍ رَجُلٌ، فَلْيَصِفْتُ يَدَ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيَبْغِي قَبِيلَتَكَ، فَلْيَبْغِي قَبِيلَتَهُ، قَالَ: فَلْيَصِفْتُ يَدَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَنْتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقْرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا".

## ١١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله ﷺ: "غزا نبي من الأنبياء عليهم السلام، فقال لقومه: لا تبغي رجلاً قد ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبني بها، ولما بين، ولا آخر قد بنى بيتاً، ولما يرفع سقفها، ولا آخر قد اشترى غنماً أو خيفات وهو منتظر ولادها، فقال: فحمموا ما غنموا، فأقبلت النار لتأكله، فأبته أن تطعمه، فقال: فيكم غلُولٌ، فلبغي من كل قبيلة رجل، فلصفت يدا رجل بيده، فقال: فيكم الغلُولُ، فلبغي قبيلتك، فلبغي قبيلته، قال: فلصفت يدا رجلين أو ثلاثة، فقال: فيكم الغلُولُ، أنتم غلَلْتُمْ، قال: فأخرجوا له مثل رأس بقرة من ذهب، قال: فوضعوه في المال وهو بالصعيد، فأقبلت النار فأكلته، فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا، ذلك بأن الله - تبارك وتعالى - رأى ضعفنا وعجزنا، فطيبها لنا".

وهو يريد أن يبني بها، ولما بين، ولا آخر قد بنى بيتاً، ولما يرفع سقفها، ولا آخر قد اشترى غنماً أو خيفات وهو منتظر ولادها.

معاني الكلمات وفائدة الحديث: أما "البضع"، فهو بضم الباء، وهو فرج المرأة، وأما "الخيفات"، فيفتح الخاء المعجمة وكسر اللام، وهي الخوامل، وفي هذا الحديث: أن الأمور المهمة ينبغي أن لا تفوض إلا إلى أولي الحرم، وفراخ لها، ولا تفوض إلى متعلق القلب بغيرها؛ لأن ذلك يضعف عزمه، ويفوت كمال بذل وسعه فيه.

قوله ﷺ: "غزا، فأذنى للقرية حين صلاها العصر": هكذا هو في جميع النسخ "فأذن" محذوف، قال القاضي: كذا هو في جميع النسخ "فأذن" رباعي، إما أن يكون تعدياً "الذي" أي قرب، فمعناه: أذن جيوشه، وجموعه للقرية، وبما أن يكون "الذي" بمعنى حان، أي قرب فتحها من قولهم: "أذنت الساعة" إذ حان تاجها، ولم يقلوه في غير النافعة.

قوله ﷺ: "فقال للشمس: أنت مأْمُورَةٌ وأنا مأْمُورٌ، اللهم احشِها عليَّ شَيْئًا، فحشيت عليه حتى فتح الله القرية" =

= قال القاضي: اختلف في حبس الشمس المذكور هنا، فقيل: ردت على أدراجها، وقيل: وقفت ولم ترد، وقيل: أبطلت حركتها، وكل ذلك من معجزات النبوة، قال: ويقال: إن الذي حُبِسَتْ عليه الشمس يوشع بن نون، قال القاضي رحمه الله: وقد روي أن بينا ﷺ حبست له الشمس مرتين: إحداهما: يوم "الخنديق" حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت، فردها الله عليه حتى صلى العصر، ذكر ذلك الطحاوي، وقال: رواه ثقة. والثانية: صبيحة الإسراء حين انظر العير التي أبحر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن إسحاق.

قوله ﷺ: "فجمعوا ما عنكم، فأبقت النار لتأكله، فأبى أن تطعمه، فقال: فيكم غلول". هذه كانت عادة الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - في الغنائم أن يجمعوها، فتحيء نار من السماء، فتأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها، وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة، فأبى أن تأكلها علم أن فيهم غلولا، فلما رده، جاءت فتأكلتها، وكذلك كان أمر قرياقم إذا نُقِلَ جاءت نار من السماء، فتأكله.

قوله ﷺ: "فوضعوه في النار وهو الصعيد": يعني وجه الأرض، وفي هذا الحديث: إباحة الغنائم لهذه الأمة - زادها الله شرفاً -، وأنها مختصة بذلك، والله أعلم.

.....

## [١٢ - باب الأنفال]

٤٥٥٣- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سِتْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ١).

٤٥٥٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سِتْفًا فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقْلِيهِ، فَقَالَ: "ضَعُهُ"، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ". ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: نَقْلِيهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ"، قَالَ: فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

## ١٢ - باب الأنفال

قوله: "عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: أخذ أبي من الخمس ستفاً، فأتى به النبي ﷺ، فقال: هب لي هذا، قال: فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾". فقوله عن أبيه قال: أخذ أبي هو من تلوين الخطاي، وتقديره عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث، قال فيه: قال أبي: أخذت حكم الغنائم من الخمس ستفاً إلى آخره. قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في مقامه ما بيته من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: خذ سيفك، إنك سألتني وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي، وجعلته لك.

أقول أهل العلم في تأويل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ قال: واختلفوا في هذه الآية، فقيل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَالرَّسُولُ﴾ (الأنفال: ٤١) وأن مقتضى آية الأنفال، والمراد بها أن الغنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة لحاسها للغانمين بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل: هي محكمة، وأن التنزيل من الخمس، وقيل: هي محكمة، وللإمام أن ينقل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل: محكمة مخصوصة، والمراد أنفال السرايا.

قوله: "عن سعد قال: نزلت في أربع آيات أصبت ستفاً"، لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة. وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل، وهي: ير الوالدين وتحريم الخمر، ﴿وَلَا تَقْرُدُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ (الأنعام: ٥٢). قوله: "أجعل كمن لا غناء له": هو يفتح الغين وبالمد وهو الكفاية.

١٥٥٥- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً - وَأَنَا فِيهِمْ - قِتْلَ نَجْدٍ، فَعَنَسُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

١٥٥٦- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قِتْلَ نَجْدٍ، وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سُهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُغَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٥٥٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَعُغَمَاءً، فَلَبَغْتُ سُهْمَانَنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا.

قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً" هكذا هو في أكثر النسخ "اثنا عشر"، وفي بعضها "التي عشر"، وهذا ظاهر، والأول أصح على لغة من يجعل المثنى بالألف سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ لَنُجُجٍ﴾ (طه: ٦٣) قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً، أو أحد عشر بعيراً وتقلوا بعيراً بعيراً"، وفي رواية: "وتقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً"، فيه إثبات النقل، وهو مجمع عليه.

أقوال أهل العلم في تعيين ما ينقل منه: واختلفوا في محل النقل، هل هو من أصل الغنيمة، أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي، وبكل منها قال جماعة من العلماء: والأصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله وآخرون. <sup>٢٢</sup> ومن قال أنه من أصل الغنيمة الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون، وأجاز النخعي أن تنقل السرية جمع ما عنت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نقلهم الإمام من أموال بيت المال الثريد دون الغنيمة جاز، والتفصيل إنما يكون من صنع صنفاً جليلاً في الحرب الفرد به.

وأما قول ابن عمر رحمهم الله "تقلوا بعيراً بعيراً"، معناه: أن الذين استحقوا النقل نقلوا بعيراً بعيراً إلا أن كل واحد من-

<sup>٢٢</sup> قال لي تكملة فتح الملهم: والحكم عند الحنفية أن الإمام إن أعلن بالتفصيل قبل إحراز الغنيمة، فإنه يعطيه من الأربعة الأخماس، وإن لم يعلن به قبل الإحراز، أعطاه من الخمس. (تكملة فتح الملهم: ٥٥/٣)

٤٥٥٨ - (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٥٥٩ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كُتِبَتْ إِلَيَّ نَافِعٌ أَسْأَلُهُ عَنِ النَّفْلِ، فَكُتِبَ إِلَيَّ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَةٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٥٦٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْلاً سِوَى نَصِيبِنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ - وَالشَّارِفُ الْمُسِنَّ الْكَبِيرُ -.

٤٥٦١ - (٩) وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَةً نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ.

-السرية نفل، قال أهل اللغة والفقهاء: الأنفال: هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة، واحدها "نفل" بفتح الفاء على المشهور، وحكى إسكانها.

وأما قوله: "فكانت سهامهم اثنا عشر بغيراً": فمعناه: سهم كل واحد منهم، وقد قيل معناه: سهام جميع الغائبين اثنا عشر، وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الإثني عشر بغيراً كانت سهام كل واحد من الجيش والسرية، ونقل السرية سوى هذا بغيراً بغيراً.

التوفيق بين الروايات: قوله: "ونفلوا بغيراً بغيراً". وفي رواية: "نفلوا بغيراً، فلم يغيره رسول الله ﷺ". وفي رواية: "ونفلنا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً". والجمع بين هذه الروايات أن أمر السرية نفلهم، فأجازهم رسول الله ﷺ، فيحوز نسبه إلى كل واحد منهما.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا، وما غنمت تشترك فيه هي والجيش إن انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد، وأقام الجيش في البلد، فتختص هي بالغنيمة، ولا يشاركها الجيش، وفيه: إثبات التنفيل للترغيب في تحصيل مصالح القتال، ثم الجمهور على أن التنفيل يكون في كل غنيمة -



٤٥٦٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ، رَاجِبٌ، كُلُّهُ.

=سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرها، وقال الأوزاعي وجماعة من الثامنين: لا ينقل في أول غنيمة، ولا ينقل ذهباً ولا فضة.

قوله: "أن رسول الله ﷺ قد كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش، والخمس في ذلك واجب كله": قوله: "كله" مجرور تأكيد لقوله: "في ذلك"، وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم، ورد عني من جهل، فزعم أنه لا يجب، فاعتز به بعض الناس، وهذا يخالف للإجماع، وقد أوضحت هذا في جزء جمعه في "قسمة الغنائم" حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسبعين وستمائة، والله أعلم.

\*\*\*

## [١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل]

٤٥٦٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَلْفَلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَ حَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ - قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ.

٤٥٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٤٥٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَلْفَلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُتَيْنٍ، فَلَمَّا اتَّفَقْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ حَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ،

## ١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل

التنبيه الهام: اعلم أن قوله: في الطريق الأول: "واقص الحديث"، وقوله في الثاني: "وساق الحديث" يعني هما: الحديث المذكور في الطريق الثالث المذكور بعدهما، وهو قوله: "وحدثنا أبو الطاهر": وهذا غريب من عادة مسلم، فأحفظ ما حققته لك، فقد رأيت بعض الكتاب غلط فيه، وتوهم أنه متعلق بالحديث السابق قبلهما، كما هو الغالب المعروف من عادة مسلم، حتى أن المشار إليه ترجم له باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث باباً آخر، وهذا غلط فاحش، فاحذره، وإذا تدبرت الطرق المذكورة نيقنت ما حققته لك، والله عز وجل أعلم. واسم أبي محمد هذا: نافع بن عابس الأقرع المدني الأنصاري مولاهم، وفي هذا الحديث ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد وعمر وأبو محمد.

قوله: "كانت للمسلمين حولة": بفتح الحيم، أي الخزام وخيفة ذهبوا فيها، وهذا إما كان في بعض الجيش. وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه، فلم يؤكوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة، وسيأتي بيانها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: انهزم النبي ﷺ، ولم يرو أحد قط أنه انهزم بنفسه ﷺ في موطن من المواطن، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بإقدامه وثباته ﷺ في جميع المواطن.

قوله: "فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين": يعني ظهر عليه وأشرف على قتله أو صرعه وجلس عليه لقتله.

فَاسْتَدْرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ\*\* عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَحَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ".....

قوله: "فضربته على حبل عاتقه": هو ما بين العنق والكف. قوله: "ضممني ضمة وجدت منها ريح الموت": يحتمل أنه أراد شدة كسدة الموت، ويحتمل قاربت الموت. قوله: "ثم إن الناس رجعوا وحلّس رسول الله ﷺ" فقال: من قتل قتيلاً له عليه بنة فله سلبه.

أقوال العلماء في استحقات القاتل سلب القتل: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق القاتل سلب القتل في جميع الحروب، سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ، وإخبار عن حكم الشرع، فلا يتوقف على قول أحد. وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما ﷺ: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القتل، بل هو لجميع الغائبين كسائر الغنيمة، إلا أن يقول الأمير قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا، وجعلوا هذا إطلافاً من النبي ﷺ، وليس بفتوى وإخبار عام،\*\* وهذا الذي قالوه ضعيف؛ لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفراغ من القتال واجتماع الغنائم، والله أعلم.

ثم إن الشافعي رحمه الله بشرط في استحقاته أن يغزو بنفسه في قتل كافر بمنع في حال القتال، والأصح أن القاتل لو كان من له رزق ولا سهم له، كالمرأة والصبي والعبد، استحق السلب. وقال مالك رحمه الله: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشافعيون: لا يستحق السلب إلا في قتل قتل قبل التحام الحرب، فأما من قتل في التحام الحرب فلا يستحقه.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضربته" ظاهر هذه الرواية أن ضمير المفعول راجع إلى ذلك الكافر الذي يقاتله، ولكن وقع في رواية الليث عند البخاري في المغازي: "نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين، وآخر من المشركين يخله من وراءه ليقته، فأسرعت إلى الذي يخله، فرفع يده ليضربني، وأضرب يده، ففقطعتها": فتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله: "ضربته" هنا إلى الرجل الثاني الذي كان يخله، كذا في فتح الباري (٨: ٣٧). (تكملة فتح الملهم: ٥٨/٣)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد في رواية: إن السلب لا يكون للمقاتل إلا بطريق التنفيل من الإمام على اختلاف بينهم في طريق التنفيل المشروع، فقال أبو حنيفة: إنما يجوز التنفيل إذا شرط الإمام ذلك قبل إحراز الغنيمة، كما أسلفنا عن الجصاص رحمه الله في الباب السابق، وقال مالك رحمه الله: لا يجوز التنفيل إلا بعد إحراز الغنيمة وانقضاء الحرب؛ لأن شرط النفل قبل بدء القتال يوجب أن يكون القتال للدين. (٦١/٣)

قَالَ: فَقُتِلْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُتِلْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّانِيَةَ، فَقُتِلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لَكَ؟ يَا أَبَا قَتَادَةَ!" فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: لَا هَا اللَّهُ! إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقَ، فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ"، فَأَعْطَانِي، .....

-أنقواهم في تخميس السلب: واختلَفوا في تخميس السلب، وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما عند أصحابه: لا يَخْمِسُ، وهو ظاهر الأحاديث، وبه قال أحمد وابن جرير وابن المنذر وأخرون. وقال مكحول ومالك والأوزاعي: يَخْمِسُ، وهو قول ضعيف للشافعي. وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسحاق وابن راهويه: يَخْمِسُ إِذَا كَثُرَ، وعن مالك رواية اختارها إسماعيل القاضي أن الإمام بالخيار إن شاء خمسه، وإلا فلا.

وأما قوله ﷺ: "مَنْ قُتِلَ فَيَلَا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ": ففيه تصريح بالدلالة لمذهب الشافعي والليث ومن وافقهما من المالكية وغيرهم أن السلب لا يعطى إلا لمن له بينة بأنه قتله، ولا يقبل قوله بغير بينة. وقال مالك والأوزاعي: يعطى بقوله بلا بينة، قالوا: لأن النبي ﷺ أعطاه السلب في هذا الحديث بقول واحد ولم يحلفه. والجواب أن هذا محمول على أن النبي ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وقد صرح ﷺ بالبينة، فلا تلغى، وقد يقول المالكي: هذا مفهوم، وليس هو بحجة عنده، ويحاج بقوله ﷺ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى، الْحَدِيثُ". فهذا الذي قدّمناه هو المعتمد في دليل الشافعي رحمه الله.

وأما ما يحتج به بعضهم أن أبا قتادة إنما يستحق السلب بإقرار من هو في يده، فضعيف؛ لأن الإقرار إنما ينفع إذا كان المال منسوباً إلى من هو في يده، فيؤخذ بإقراره، والمال هنا منسوب إلى جميع الجيش، ولا يقبل إقرار بعضهم على الباقيين، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا هَا اللَّهُ! إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ تَعَالَى يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ": هكذا في جميع روايات المحدثين في الصحيحين وغيرهما "لَا هَا اللَّهُ! إِذَا" بالألف، وأنكر الخطابي هذا وأهل العربية، وقالوا: هو تغيير من الرواة، وصوابه "لَا هَا اللَّهُ! إِذَا" بغير ألف في أوله، وقالوا: وما بمعنى الواو التي يقسم بها، فكانه قال: "لَا وَاللَّهِ ذَا"، قال أبو عثمان المازري رحمه الله: معناه لَا هَا اللَّهُ ذَا عَيْنَ، أَوْ ذَا قَسَمِي. وقال أبو زيد: "ذَا" زائدة، وفيها لغتان: المد، والقصر، قالوا: ويلزم الجر بعدها، كما يلزم بعد الواو، قالوا: ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: "لَا هَا وَاللَّهِ".

وفي هذا الحديث دليل على أن هذه اللفظة تكون ميمناً. قال أصحابنا: إن نوى بها اليمين كانت ميمناً، وإلا فلا؛ لأنها ليست متعارفة في الأيمان، والله أعلم.

وأما قوله: "لَا يَعْمِدُ": فضبطوه بالياء والنون، وكذا قوله بعده: "فَيُعْطِيكَ" بالياء والنون، وكلاهما ظاهر.

قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَتَيْتُ بِهِ مَخْرُفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا لِي تَأْتَلُهُ فِي الْإِسْلَامِ.  
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أُضْيِيعُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ.  
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: لَأَوَّلُ مَا لِي تَأْتَلُهُ.

٤٥٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْقُتَيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ عِلَامَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَدِيثُهُ أَسَنَاهُمَا، .....

حقيقته: 'يقاتل عن الله ورسوله': أي يقاتل في سبيل الله نصرته لدين الله وشرعية رسوله ﷺ، وليكون كلمة الله هي العليا.

فوائد الحديث وشرح الغريب: وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إقامته بحضرة النبي ﷺ، واستدلاله لذلك، وتصديق النبي ﷺ. وفيه: منقبة ظاهرة لأبي قتادة، فإنه سمع أسدًا من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدقه النبي ﷺ، وهذه منقبة جليلة من مناقبه، وفيه: أن السلب للقاتل؛ لأنه أضانه إليه، فقال: "يعطيك سلبه"، والله أعلم.

قوله: 'فأتيت به مخرفاً في بني سلمة': أما 'بنو سلمة' فيكسر اللام، وأما 'المخرف' فيفتح الميم والراء، وهذا هو المشهور. وقال القاضي: رويته بفتح الميم وكسر الراء، كالمسجد والمسكن بكسر الكاف، والمراد بالمخرف هنا: البستان، وقيل: السكة من التحل تكون صفيين يحرف من أيها شاء أي يجتنى. وقال ابن وهب: هي الجنة الصغيرة. وقال غيره: هي غلات يسيرة. وأما 'المخرف' بكسر الميم وفتح الراء، فهو الوعاء الذي يجعل فيه ما يجتنى من الثمار، ويقال: اخترف الثمر إذا جناه، وهو أمر معروف. قوله: 'فإنه لأول ما لي تأتله في الإسلام': هو بالياء المثناة بعد الألف أي اقتنيته وتأصلته، وأتته الشيء: أصله.

قوله: 'لا تعطه أضييع من قريش': قال القاضي: اخترف رواة كتاب مسلم في هذا الحرف على وجهين: أحدهما: رواية السمرقندي 'أضييع' بالصاد المهملة والعين المعجمة، والثاني: رواية سائر الرواة 'أضييع' بالصاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اخترف فيه رواية البخاري. فعلى الثاني: هو تصغير ضييع على غير قياس، كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغير، هذا بالإضافة إليه، وشبهه بالضييع لضعف افتراسها، وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول، فوصفه به لتغير لونه، وقيل: حقره وذمه بسواد لونه، وقيل معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالهانة والضعف. قال الخطابي: 'الأضييع' نوع من الطير، قال: ويجوز أنه شبهه بنبات ضعيف يقال له: 'الأضييعا' أول ما يطلع من الأرض، يكون مما يبي الشمس منه أضر، والله أعلم.

ثُمَّ تَبَيَّنَ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمُّ! هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ؟ يَا ابْنَ أَخِي! قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْمَلُ مَيِّتًا، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لذلِكَ، فَعَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تُرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ، فَضَرْبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: "أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟" فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: "هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟" قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. - وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ.

تصويب كلمة "أضلع" وشرح الغريب: قوله: "تبين لو كنت بين أضلع منهما": هكذا هو في جميع النسخ "أضلع" بالضاد المعجمة والبعين، وكذا حكاة القاضي عن جميع نسخ صحيح مسلم، وهو الأصوب، قال: ووقع في بعض روايات البخاري "أصلح" بالصاد والحاء المهملين، قال: وكذا رواه مسدد. قلت: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ صحيح مسلم، ولكن الأول أصح وأجود مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قلما جميعا، ومعنى "أضلع" أقوى. قوله: "لا يفارق سواي سواده": أي شخصي شخصه.

قوله: "حتى يموت الأعجل مائتاً": أي لا يفارقه حتى يموت أحدهما، وهو الأقرب أحلاً. قوله: "فلم أتشب أن نظرت إلى أبي جهل يزول في الناس": معناه: لم ألبث، قوله: "يزول" هو بالزاي والواو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن جماهير شيوخهم، قال: ووقع عند بعضهم عن ابن مهران "يرفل" بالراء والفاء، قال: والأول أظهر وأوجه، ومعناه: يتحرك ويرجع ولا يستقر على حالة، ولا في مكان، والزوال: القلق، قال: فإن صحت الرواية الثانية، فمعناه: يسيل ثيابه ودرعه ويجره.

تأويل قوله ﷺ: "كلاكما قتله"، ووجه قضاء السلب لمعاذ بن عمرو بن الجموح: قوله ﷺ: "أيكما قتله؟" فقال كل واحد منهما: أنا قتله، فقال: "هل مسحتما سيفيكما؟" قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ. اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال أصحابنا: اشترك هذان الرجلان في جراحته، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح لخصه أولاً، فاستحق السلب، وإنما قال النبي ﷺ: "كلاكما قتله" نظيماً لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب، وهو الإتيان وإخراجه عن كونه متمتعاً إنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح، فلماذا قضى له بالسلب، قالوا: وإنما أخذ السيفين؛ ليستدل بما على حقيقة كيفية قتلها، فعلم أن ابن الجموح أثنى، ثم شاركه الثاني بعد ذلك، وبعد استحقاقه السلب، فلم يكن له حق =

٤٥٦٧ - (٥) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِّحَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرِ رَجُلٍ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِحَالِدٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟" قَالَ: اسْتَكْرَهْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ادْفَعْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَتَخَرْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَعْظِبَ، .....

= في السلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذا الحديث. وقال أصحاب مالك: إنما أعطاه لأحدهما؛ لأن الإمام خير في السلب بفعل فيه ما شاء، وقد سبق الرد على مذهبه هذا، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: وأما قوله: "والرجلان: معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفرأ"، فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في صحيح البخاري أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد، أن الذي ضربه ابنا عفرأ، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود، وأن ابني عفرأ ضربه حتى يرد، وذكر ذلك مسلم بعد هذا، وذكر غيرهما أن ابن مسعود رضي الله عنه هو الذي أجهز عليه، وأخذ رأسه، وكان وجده وبه رمق، وله معه خير معروف. قال القاضي: هذا قول أكثر أهل السير. قلت: يعمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله، وكان الإتيان من معاذ بن عمرو بن الجموح، وجاء ابن مسعود بعد ذلك، وفيه رمق فحز رقبته.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث من الفوائد: المبادرة إلى الخيرات، والاشتياق إلى الفضائل، وفيه: الغضب لله ولرسوله ﷺ، وفيه: أنه ينبغي أن لا يحتقر أحد، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في النفوس، وأحق ذلك الأمر، كما جرى لذهين الغلامين، واحتجحت به المالكية في أن استحقاق القاتل السلب يكفي فيه قوله بلا بينة، وجواب أصحابنا عنه لعله ﷺ علم ذلك بينة أو غيرها.

قوله: لعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قتل رجل من جمير رجلاً من العدو، فأراد سلبه، منع خالد بن الوليد، وكان والياً عليهم، فأتى رسول الله ﷺ عوف بن مالك، فأخبره. فقال خالد: ما منعت أن تعطيه سلبه؟ قال: استكترته، يا رسول الله، قال: "ادفعه إليه"، فمر خالد بعوف، فحز برداءه، فقال: هل أتخرت لك ما ذكرت لك من رسول الله ﷺ، فسمعه رسول الله ﷺ، فاستعظب، فقال: "لا تعطه يا خالد لا تعطه يا خالد، هل أنتم تاركوا لي أمراً؟" إلى آخره. هذه القضية جرت في غزوة مؤتة سنة ثمان كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

الجواب عن الإشكال: وهذا الحديث قد يُشْتَكَلُ من حيث أن القاتل قد استحق السلب، فكيف منعه إياه؟ ويجاب عنه بوجهين: أحدهما: لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل، وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك، لكونهما أطلقا السلب في خالد رضي الله عنه، وانتهاكا حرمة الوالي ومن ولاه. الوجه الثاني: لعله استطاب قلب صاحبه، فتركه صاحبه باختياره، وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالد رضي الله عنه للمصلحة في إكرام الأمراء.

فَقَالَ: "لَا تُعْطِيهِ، يَا خَالِدُ!" لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي أَمْرًا؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَنَّنَ سَقِيهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَةً وَتَرَكَتْ كَذْرَهُ، فَصَفْوَةٌ لَكُمْ وَكَذْرَةٌ عَلَيْهِمْ".

٤٥٦٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَقْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةِ مُؤْتَةَ، وَرَافَقَنِي مَدْيَنِي مِنَ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِسُجُودِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْثَرْتُهُ.

قوله: "فاستعظب، فقال: لا تعطه يا خالد".

فقه الحديث: فيه جواز القضاء في حال الغضب ونحوه: وأن النهي للنهي لا للتحريم، وقد سبقت المسألة في كتاب الأفضية فريباً واضحة. قوله ﷺ: "أهل أنتم تاركوا لي أمراً؟" هكذا هو في بعض النسخ "تاركوا" بغير نون، وفي بعضها "تاركون" بالنون، وهذا هو الأصل. والأول صحيح أيضاً، وهي لغة معروفة، وقد جاءت بها أحاديث كثيرة: منها: قوله ﷺ: "لا تدعوا الحنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تغابوا"، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الغريب: قوله ﷺ في صفة الأمراء والرعية: "فَصَفْوَةٌ لَكُمْ" يعني الرعية "وكذره عليهم" يعني عسى الأمراء، قال أهل اللغة: "الصفو" هنا يفتح لصاد لا غير، وهو الخالص، فإذا الحقوه الماء، فقالوا: "الصفوة" كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة ثلاث لغات، ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور، فتصحبهم أعطياهم بغير نكد، وتبلى الولاية بمقاساة الأمور، وجمع الأموال على وجوهها، وصرفها في وجوهها، وحفظ الرعية، والشفقة عليهم، والذب عنهم، وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع حلف أو عتب في بعض ذلك توجه على الأمراء دون الناس.

ضبط كلمة "مؤتة": قوله: "غزوة مؤتة": هي بضم الميم، ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمزة كما في نظائره، وهي -

قوله: "فقال: لا تعطه يا خالد!": لعل من يقول بأن السلب حق القاتل سواء قرر الإمام له أم لا، يحمل هذا الكلام على تأخير الإعطاء تأديباً، والله تعالى أعلم. ولا يخفى أن أول الحديث يوافق قوله: ولعل من يقول أنه ليس له ذلك إلا بتقرير الإمام، يحمل أول الحديث على أنه أراد الإعطاء له من نفسه من خمس الخمس تكريماً، ولكن ظاهر الحديث لا يوافقه ولا فهم الصحابة، فافهم، والله تعالى أعلم.



٤٥٦٩ - (٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَتَفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِيسَى بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ انْتَرَعَ طَلْقًا مِنْ حَقْبِهِ، فَقَبِدَ بِهِ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَعَدَّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرَقَةٌ فِي الظَّهْرِ\* وَبَعْضُنَا مُشَاةٌ، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَأَتَى جَمَلَهُ، فَأُطْلِقَ قَبْدَهُ، ثُمَّ أُنَاحَهُ، وَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَأَنَارَهُ، فَاشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلَ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءً. قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَمْتَدُّ، فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النَّاقَةِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ، حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِحِطَامِ الْجَمَلِ، فَأَنَحْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي، فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَدَرَّ، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدَهُ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟" قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: "لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعٌ".

=قربة معروفة في طرف "الشام" عند "الكرك". قوله: "أورافقي مددي": يعني رجل من المدد، والذين جاؤوا بمدد جيش مؤتة ويساعدونهم.

ضبط الكلمات وشرحها: قوله: "فينا نحن نتضحى": أي نتغذى، مأخوذ من "الضحاء" بالمد وفتح الضاد، وهو بعد امتداد النهار وفتح الضحى بالضم والقصر. قوله: "ثم انترع طلقاً من حقه": أما "الطلق" فبفتح الطاء والتلام وبالقاف، وهو العقال من جلد، وأما قوله: من حقه، فهو بفتح الحاء والقاف، وهو حبل يشد على حَقْوِ البعير، وقال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا بفتح القاف، قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صوابه بإسكانها أي مما احتجب بحقه، وجعله في حقيقته، وهي الرفادة في مؤخر القتب، ووقع هذا الحرف في سنن أبي داود "حقوه" وفسره: بمؤخره، قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون "حقوه" في هذه الرواية "حجزته وحزامه"، والحقوة معقد الإزار من الرجل، وبه سمي الإزار حقواً، ووقع في رواية السمرقندي رحمه الله في مسلم من "جعبته" بالميم والعين، فإن صح، ولم يكن تصحيحاً، فله وجه بأن علقه بجمعة سهامه، وأدخله فيها. قوله: "وفينا ضعفة وريقة": ضبطوه على وجهين: الصحيح المشهور ورواية الأكثرين بفتح الضاد وإسكان العين، أي حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو الصواب، والثاني بفتح العين جمع ضعيف، وفي بعض النسخ "وفينا ضعف" بخذف الهاء =

\* قوله: "وفينا ضعفة وريقة في الظهر": الرقة بتشديد القاف أي ضعف في الحال من حيث المركب.

- قوله: "خرج بشند": أي يعدو. وقوله: "ثم أناحه، فقعده عليه، لم أثاره": أي ركبته ثم بعثه قائماً. وقوله: "نأقة ورفاء": أي في لونهما سواد كالغبرة.

قوله: "فاخرطت سيفي": أي سللته. وقوله: "فضربت رأس الرجل، فندرت": هو بالنون أي سقط. وقوله: "فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: أمن قتل الرجل؟" قالوا: ابن الأكوع، قال: له سلبه أجمع.

قوائد الحديث، وإجماع أهل العلم على جواز قتل الجاسوس الحربي. واختلافهم في قتل الجاسوس المعاهد والمسلم: فيه استقبال السرايا، والثناء على من فعل جميلاً، وفيه قتل الجاسوس الكافر الحربي، وهو كذلك بإجماع المسلمين. وفي رواية النسائي: أن النبي ﷺ كان أمرهم بطلبه وقله. وأما الجاسوس المعاهد والذمي، فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى استرقاقه أرفقه ويجوز قتله. وقال جماهير العلماء: لا ينتقض عهده بذلك، قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتفاض العهد بذلك. وأما الجاسوس المسلم، فقال الشافعي والأوزاعي، وأبو حنيفة، وبعض المالكية، وجماهير العلماء رحمهم الله: يعززه الإمام بما يرى من ضرب حبس ونحوهما، ولا يجوز قتله. وقال مالك رحمته الله: يجتهد فيه الإمام، ولم يفسر الاحتياط. وقال القاضي عياض رحمته الله: قال كبار أصحابه يقتل، قال: واختلفوا في تركه بالنوبة، قال الماحشون: إن عرف بذلك قُتل، وإلا عُوِّر، وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقه أن القاتل يستحق السلب، وأنه لا يخمس، وقد سبق إيضاح هذا كله، وفيه: استحباب بجانة الكلام، إذا لم يكن فيه تكلف، ولا فوائد مصلحة، والله أعلم.

## [١٤ - باب التفتيل وفداء المسلمين بالأسارى]

٤٥٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فَرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْغَارَةَ، فَوَرَدَ الْمَاءُ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَنَسَى، وَأَنْظَرُوا إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ، فِيهِمْ الذَّرَارِيُّ، فَحَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْحَبْلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَبْلِ، فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَحُتُّ بِهِمْ أَسْوَاقُهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ، عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ - قَالَ: الْقَشْعُ النَّطْعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَفَّتُهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَنَقَلَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ أَغْنَجَنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ، اللَّهُ أَبُوكَ"، فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَوَاللَّهِ! مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَجَعَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانُوا أُسْرُوا بِمَكَّةَ.

## [١٤ - باب التفتيل وفداء المسلمين بالأسارى]

قوله: "فَمَا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً": هكذا رواه جمهور رواة صحيح مسلم. وفي رواية بعضهم: "بَيْنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً"، والصواب الأول.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "أَمْرُهُ أَبُو بَكْرٍ" معناه: فَعَرَسْنَا، ثم شَنَّ الْغَارَةَ: التعريس: التزويج قعر الليل، وشن الغارة: فَرَّقَهَا. \* قوله: "وَأَنْظَرُوا إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ": أي جماعة. قوله: "فِيهِمْ الذَّرَارِيُّ": يعني النساء والصبيان.

قوله: "وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ": هو بَقَاف ثم شَنَّ مَعْجَمَةً سَاكِنَةً ثُمَّ عَيْنَ مَهْلَةً، وفي القاف =

قوله: "ثُمَّ لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ": أي التفتل أي نرفقها كل ناحية.

\* قال في تكملة فتح الملهم: الشن في الأصل: صب الماء وتفريقه، ثم استعير للإغارة، يقال: شن الغارة عليهم شناً: أي: صبها ونهبها ونرفقها من كل وجه، وذكر الزنجشري في أساس البلاغة أنه مجاز. كذا في تاج العروس للزبيدي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/٢)

=لفتان، فتحها وكسرها، وهما مشهورتان، وفسره في الكتاب بالنطع وهو صحيح.

قوله: "ففسى أبو بكر رضي الله عنه ابتها": فيه جواز التنفيل، وقد يحتج به من يقول: التنفيل من أصل الغنيمة، وقد يجيب عنه الآخرون بأنه حسب قيمتها ليعوض أهل الخمس عن حصتهم. قوله: "وما كتفت لها ثوباً": فيه استحباب الكناية عن الوقاع بما يفهمه.

قوله عليه السلام: "يا سلة! هب في امرأة، لله أبوك! فقلت: هي لك يا رسول الله، فبعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، ففدى بها ناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة": فيه جواز المغادة، وجواز فداء الرجال بالنساء الكافرات، وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلاف في جوازه عندنا، وفيه: جواز استيهاب الإمام أهل جيشه بعض ما غنموه ليفادي به مسلماً، أو يصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في نأفقه مصلحة كما فعل ﷺ هنا وفي غنائم حنين، وفيه: جواز قول الإنسان للآخر: "الله أبوك" و"الله درك"، وقد سبق تفسير معناه واضحاً في أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث "حذيفة" في الفتنة التي تموج موج البحر.

## [١٥ - باب حكم الفيء]

٤٥٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنْكَهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهَمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

٤٥٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

٤٥٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

## ١٥ - باب حكم الفيء

قوله ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا أَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهَمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

تأويل كلمة "الفيء" في الموضعين، وإجماع أهل العلم على عدم تخميس الفيء بالمعنى المشهور: قال القاضي: يحتمل أن يكون المراد بالأولى الفيء الذي لم يوجب المسلمون عليه بحيل ولا ركاب، بل جلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقتهم من العطايا كما يصرف الفيء. ويكون المراد بالثانية: ما أخذ عتوة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وباقيه للغنائم، وهو معنى قوله: "ثم هي لكم": أي باقيها، وقد يخرج من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء، كما أوجبه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواء: لا خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفيء، والله أعلم.

تحقيق الإسناد: قوله: "حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُمَرَ"، ثم قال بعده: "وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ"، وهكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها عن عُمَرُو عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ =

٤٥٧٤- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ مَالِكََ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى التَّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ، مُقْضِيًا إِلَى رَمَالِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ لِي: يَا مَالُ! إِنَّهُ قَدْ دَفَّ أَهْلُ أَيْيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ، فَخُذْهُ، فَأَقْسِمُ بَيْنَهُمْ،

ممالك بن أوس، وكذا ذكره خلف بواسطي في "الأطراف" وغيره، وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزهري في الإسناد الأول، فقال: عن عمرو عن مالك بن أوس، وهذا غلط من بعض الناقضين عن مسلم قطعاً لأنه قد قال في الإسناد الثاني عن الزهري بهذا الإسناد، فدل على أنه قد ذكره في الإسناد الأول، فالصواب إثباته. قوله: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بحبل ولا ركاب، فكانت لبي بكة حاصداً، فكان ينقل غني أهله نفقة سنة، وما ينقل جعده في الكراع والسلاح عدة في سبل الله، أما "الكراع" فهو الخيل، وقوله: "ينقل على أهله نفق سنة"، أي يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في حوزة الخيرة، فلا تتم عليه السنة، وهذا توفي تيمناً ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله، ولم يشبع ثلاثة أيام ناعاً، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه ﷺ وجوع عياله.

تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفداء: وقوله: "كانت لبي بكة خاصة"، هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفداء كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجب. ومذهب الشافعي أن النبي ﷺ كان له من الفداء أربعة أخماس وخمس الباقى، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقى لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فنقول: قوله: "كانت أموال بني النضير أي معظمها، فوائد الحديث: وفي هذا الحديث جواز ادخار فوت سنة، وجواز الادخار للعيال، وأن هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قربه كما جرى للنبي ﷺ، وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى فوت سنة وأكثر، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء، وعن قوم: أباحه مطلقاً، وأما ما لم يوجف عليه المسلمون بحبل ولا ركاب.

شرح الغريب: فلا يجاف: الإسراع. قوله: "أفجته حين تعالي النهار"، أي ارتفع، وهو بمعنى "متع النهار" بفتح المثناة فوق، كما وقع في رواية البخاري. قوله: "فوجدته في بيته جالساً على سرير مفضياً إلى رماله"، هو بضم الراء وكسرها، وهو ما ينسخ من سعف النخل ونحوه ليضطجع عليه. وقوله: "مفضياً إلى رماله"، يعني ليس بينه وبين رماله شيء، وإنما قال هذا؛ لأن العادة أن يكون فوق الرمال فرش أو غيره. قوله: "أقال لي يا مال!" هكذا هو في جميع النسخ "يا مال"، وهو ترخيم "مالك" بخذف الكاف، ويجوز كسر اللام وضمها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها تركها على ما كانت، ومن ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: فَخُذْهُ، يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ يَرْفَأُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي عَثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّيْبُرِ وَسَعْدِ بْنِ عُمَرَ؟ نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا. ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ\* الْعَادِرِ الْخَائِنِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلُ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَفْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْحَهُمْ.....

-قوله: ذهب أهل أبيات من قومك: الدَّفْعُ: المشي بسرعة، كأنهم جاؤوا مسرعين؛ لنصر الذي نزل بهم، وقيل: السير السريع. قوله: لو قد أمرت فيهم يصرخ: هو بإسكان الضاد وبالحاء المعجمتين، وهي العطية القليلة. ضبط الاسم: قوله: 'جاء يرفأ': هو بفتح المثناة تحت وإسكان الراء وبالفاء غير مهموز، هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من مره، وفي "سنن البيهقي" في باب النسيء تسمية "الرفأ" بالالف واللام، وهو حاجب عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قوله: أفض بيني وبين هذا الكاذب: إلى آخره.

تأويل قوله "هذا الكاذب": قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم يتصف، فحذف الجواب. قال القاضي عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعلني أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كلها، ولستنا نقطع بالعصمة إلا للنبِيِّ ﷺ ولمن شهد له بها، لكننا مأمورون بحسن الظن بالصحابة رضي الله عنهم، ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا انسدت طرق تأويلها نسبتا للكذب إلى روافدها، قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أزال هذا اللفظ من نسخته تورعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل الوهم على روايته.

قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا يد من إثباته، ولم تضاف الوهم إلى روايته، فأجود ما حمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقد، وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه، ولعله قصد بذلك رده عما يعتقد أنه مخطئ فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن قصد، وأن علياً كان لا يراها إلا موجهة لذلك في اعتقاده، وهذا كما يقول المالكي: شارب النبيذ ناقص الدين، والخفي يعتقد أنه ليس ناقص، فكل واحد عنى في اعتقاده، ولا يد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس.

\*قوله: "بين وبين هذا الكاذب الآثم..." أي وبين من يعاملني معاملة من يتصف بهذه الأوصاف، وهذا بناء على أنه ما رضي بمعاملته وإن معاملة علي في نفسها لا تكون كذلك، وهذا يجري بين الأكابر في المعاملات. ومن هذا القبيل قوله: "فرأيتاه كاذباً..." أي عاملتما معاملة من يرى صاحبه متصفاً بهذه الأوصاف في طلب المال وإظهار الغضب بالمنع عنه، وذلك أن الغضب الذي جرى وإن لم يكن منهم بسبب منع الإرث بينهم أنه لو أعطاهم شيئاً تكرماً لكان أحسن، لكن إظهاره بعد المنع يشبه أنهم غضبوا لمنع الإرث، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المنع لا يكون حقاً، والله تعالى أعلم.

- فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: يُحْتَمِلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَمُوهُمْ لِلذِّكَ - فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَاءُ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"، قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً"، قَالَا: نَعَمْ! .....

فيه عمر رضي الله عنه وهو الخليفة، وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم، ولم ينكر أحد منهم هذا الكلام مع تشدهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا؛ لأنهم فهموا بقرينة الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر، قال المازري: وكذلك قول عمر رضي الله عنه: إنكما جئتما أبا بكر، فرأيتما كاذباً إنما غادرأ عائناً، وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رآياه كذلك، وتاويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد: أنكما تعتقدان أن الواجب أن تفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فنحن على مقتضى رأيكما لو أتينا ما أتينا، ونحن معتقدان ما تعتقدانه، لكننا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه: أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف، ويتهم في قضاياه، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رأيا أنكم تعتقدان ذلك فينا، والله أعلم.

الاعتذار عن طلب العباس وعلي رضي الله عنهما صدقة رسول الله ﷺ مع علمهما أنها لا تورث: قال المازري: وأما الاعتذار عن علي والعباس رضي الله فيهما تردداً إلى الخلفيتين مع قوله ﷺ: "لا تورث ما تركناه فهو صدقة"، تقرير عمر رضي الله عنهما يعلمان ذلك، فأمثل في ما قاله بعض العلماء: أنهما طلبا أن يقسماها بينهما نصفين يتفقان بها على حسب ما يفعلهما الإمام، لو وليها بنفسه، فكره عمر أن يوقع عليها اسم القسمة؛ فلا يظن =

-قوله: فقال أبو بكر عن رسول الله ﷺ قال: لا تورث. هذا الحديث قد رواه جماعة منهم عائشة وأبو هريرة وأبو الدرداء. وعلى تقدير أنه ما رواه إلا أبو بكر، لا يرد أنه من الأحاد، فكيف يعمل به في مقابلة الكتاب؛ لأن الحديث بالنظر إلى من أخذ من فيه ﷺ كالكتاب والحدِيث المتواتر، وإنما الفرق بين حديث الأحاد وغيره بالنظر إلى من بلغه بالواسطة، على أن كثيراً من العلماء جوزوا تخصيص عام الكتاب بحديث الأحاد بالنظر إلى من بلغه أيضاً. فالخاصل أن العمل بهذا الحديث بالنظر إلى أبي بكر كان واجباً عليه في ذلك بل لو ترك العمل به لكان عاصياً. فإن قلت: فما وجه عدم رضي فاطمة رضي الله عنها حينئذ بما فعل أبو بكر رضي الله عنه؟ قلت: لعل عدم رضاها ما كان بمنع الإرث بعد سماع الحديث بل كان بعدم إعطاء أبي بكر شيئاً إياها تكريماً وإحساناً؛ إذ مقتضى ما كان بينهم من المحبة إنه إذا جاء أحدهم إلى الآخر يطلب شيئاً بسبب، فإن لم يكن هناك ذاك السبب فليعطه ذلك الشيء بسبب آخر. فإن قلت: فلماذا منع أبو بكر رضي الله الإعطاء عنها بطريق التكرم والإحسان مع أنه كان هو اللائق بما كان بينهم من المحبة. قلت: قد ذكره أبو بكر رضي الله أن مقصوده أن يفعل في المثال ما فعل فيه النبي ﷺ وأن يضعه في المواضع التي وضعه النبي ﷺ فيها، ورأى أن ذلك إثم بل خاف الضلال عن تركه إن ترك، ومعلوم أن =



فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يُخَصَّصْ بِهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ. قَالَ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحشر: ٧) - مَا أَدْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا - قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْتَرَّ عَلَيْكُمْ، وَلَا أَخَذَهَا دُونَكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَسْوَةَ الْمَالِ، ثُمَّ قَالَ: أَتَشُدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ ثَقُومُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَتَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ تَشَدُّ عَبَّاسًا وَعَلِيًّا بِمِثْلِ مَا تَشَدُّ بِهِ الثَّقُومُ: أَتَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ! .....

-لذلك مع تطاول الأزمان أنها ميراث، وألغيا وراثته، لا سيما وقسمة الميراث بين البنت والعم نصفان، فيلتبس ذلك، ويظن أنهم تملكوا ذلك، ومما يؤيد ما قلناه ما قاله أبو داود: أنه لما صارت الخلافة إلى علي عليه السلام لم يغيرها عن كونها صدقة، وينحدر هذا احتج السفاح، فإنه لما خطب أول خطبة قام بها إليه رجل معلق في عنقه المصحف، فقال: أُنشدك الله إلا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في منعه فذلتي، قال: أظلمك؟ قال: نعم! قال: فمن بعده؟ قال: عمر، قال: أظلمك؟ قال: نعم! وقال في عثمان كذلك، قال: فعلي ظلمك؟ فسكت الرجل، فأغلظ له السفاح، قال القاضي عياض: وقد تأول قوم طلب فاطمة عليها السلام ميراثها من أبيها على أنها تأولت الحديث إن كان بلغها قوله ﷺ: "لا نورث" على الأموال التي لها بال، فهي التي لا تورث لا ما يترك من طعام وأثاث وسلاح، وهذا التأويل خلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر ومال الصحابة رضي الله عنهم.

-المال ما كان لأي بكر حتى يفعل فيه ما يريد. فهل يلام الرجل على فعل فعله اقتداء به ﷺ؟ فإن قلت: كيف يصح لأي بكر ﷺ من الإعطاء بعد أن ظهر تأذيتها بالمنع، وقد قال ﷺ: من أذى فاطمة فقد أذى. قلت: معلوم إنه لا يمكن القول بتأذيتها بمنع الإعطاء على وجه الإرث بعد ما سمعت حديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. وإنما كان تأذيتها لو سلم بمنع الإعطاء تكريماً وإحساناً، وقد علمت أن الصديق عليه السلام ترك الإعطاء بذلك الوجه لمصلحة أهم عنده، على أنه يمكن أن الإعطاء بذلك لم يخطر ببال الصديق عليه السلام بناءً على أنه ما سبق منها الطلب بذلك الوجه، وإنما سبق منها الطلب بوجه الإرث، فلم يصدر من الصديق عليه السلام ما يوجب تأذيتها قصداً، وإنما عمل ذلك بلا مدخل للاختيار، ومثل ذلك لا يعد من الإيذاء، ولو فرض مثول مدلول لفظ الإيذاء بمثله لغة لكان في حكم المستثنى في الحديث معني، وقد صدر مثله عن علي مع فاطمة عليها السلام كما هو مشهور في واقعة حديث: "يا أيها تراب"، وقد قال ﷺ: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مع أن الأمر بالمعروف وإقامة الحدود على المسلمين واجب، ولا يعد ما يحصل بسببه إيذاء بل إصلاحاً، فكم من أمر مستكره لشخص لا يعد إيذاء ولا يكون في حكمه مما هو من هذا القبيل أو قريب منه، فنأمل، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَلَمَّا ثَوَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَتَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا ثَوَرْتُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"، فَرَأَيْتُمَاهُ كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَائِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ ثَوَفَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَرَأَيْتُمَانِي كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَائِعٌ لِلْحَقِّ، فَوَلَّيْتُمَا، ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا، وَأَنْتُمَا جَمِيعٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْنَاهَا إِلَيْنَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَاهَا بِذَلِكَ، قَالَ: أَكْذَلِك؟ قَالَا: نَعَمْ! قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَانِي لِأَقْضِيَ بَيْنَكُمَا، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَرَدَّاهَا إِلَيَّ.

٤٥٧٥ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ يَنْخُو حَدِيثَ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ فِيهِ: فَكَانَ يُثَبِّتُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرَبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ: يَحْبِسُ قُوتَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَحْجَلًا مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

هَوَامًا قَوْلُهُ ﷺ: "مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْفَى عَامِلِي"، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ: إِرْثُهُنَّ مِنْهُ بَلْ لِكُونِهِنَّ مَحْبُوسَاتٍ عَنِ الْأَزْوَاجِ بِسَبَبِهِ أَوْ لِعَظَمِ حَقِّهِنَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِعُضْلِهِنَّ، وَقَدِّمَ هَجْرَهُنَّ، وَكُونَهُنَّ أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ اخْتِصَصْنَ بِمَسَاكِنِهِنَّ، لَمْ يَرْتَبْهُنَّ وَرِثَتَهُنَّ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَفِي تَرْكِ فَاطِمَةَ مَنَازِعَةُ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ احْتِجَاجِهَا بِالْحَدِيثِ التَّسْلِيمِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَضِيَّةٍ، وَأَمَّا مَا بَلَغَهَا الْحَدِيثُ وَبَيْنَ مَا التَّأْوِيلُ تَرَكْتَ رَأْيَهَا، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا وَلَا مِنْ ذُرِّيَّتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ طَلَبُ مِيرَاثٍ، ثُمَّ وَلِيَ عَمِّي الْخِلَافَةَ، فَلَمْ يَعْدِلْ بِهَا عَمَّا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُؤُهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ طَلَبَ عَلِيٍّ وَالْعَبَّاسِ إِذَا كَانَ طَلَبُ تَوَلِّي الْقِيَامِ بِهَا بَأَنْفُسِهِمَا، وَقَسَمَتْهُمَا بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَ.

تَأْوِيلُ هَجْرَانِ فَاطِمَةَ أَبَا بَكْرٍ: قَالَ: وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ هَجْرَانِ فَاطِمَةَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ، فَمَعْنَاهُ: انْقِبَاضُهَا عَنْ لِقَائِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ أَفْجَرِ الْخَرَمِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ السَّلَامِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ اللِّقَاءِ. قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "فَلَمْ تَكَلِّمَهُ"، يَعْنِي فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَوْ لَانْقِبَاضِهَا لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ حَاجَةً، وَلَا اضْطُرَّتْ إِلَى لِقَائِهِ فَتَكَلَّمَهُ، وَلَمْ يَقُلْ قَطُّ أَهْمَا التَّقْيَا، فَلَمْ تَسْلَمْ عَلَيْهِ وَلَا تَكَلِّمْتَهُ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرٍ: جِئْتُمَانِي تَكَلِّمَانِي وَكَلِّمْتُمَا فِي وَاحِدَةٍ، حَتَّى يَأْخُذَ عِيَّاسُ تَسْأَلَنِي =

نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها. فيه إشكال مع إعلام أبي بكر لهم قبل هذا الحديث، وأن النبي ﷺ قال: "لا نورث"، وجوابه: أن كل واحد إنما طلب القيام وحده على ذلك، ويحتاج هذا بقرينه بالعمومة، وذلك بقرب امرأته بالنسبة، وليس المراد أنهما طلبا ما علما منع النبي ﷺ ومنعهما منه أبو بكر، وبين لهما دليل المنع، واعترفا له بذلك.

فوائد الحديث: قال العلماء: وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يولي أمر كل قبيلة سيدهم، وتفوض إليه مصلحتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرفق بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا حَتَّىٰ تَأْخُذُوا دَارَ قَوْمٍ لَّهِمْ بَعْثٌ غَيْرُ كُتْبَةٍ﴾ وفيه: جواز نداء الرجل باسمه من غير كنية؛ وفيه: جواز احتجاب المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك، وفيه: جواز قبول خبر الواحد، وفيه: استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصمين العدول؛ لتقوى حجه في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: "فقال عمر بن الخطاب: اتدنا؟ أي اصبراً وأمهلاً. قوله: "أشدكم بالله؟ أي أسألكم بالله، مأخوذ من الشيد، وهو رفع الصوت، يقال: أُنشدتك ونشدتك بالله.

## [١٦- باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"]

٤٥٧٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرَدْنَ أَنْ يَتَّخِذْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَيَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ لِهِنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا نُوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ؟".

٤٥٧٧- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَسَأَلَهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسٍ خَيْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا نُوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ"، وَإِنِّي، وَاللَّهِ لَا أَعْبُرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ خَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

## ١٦- باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"

قوله ﷺ: "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" هو برفع "صدقة"، و"ما" بمعنى الذي: أي الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعت: "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"، وإنما نبهت على هذا؛ لأن بعض جهلة الشيعة يصحفوه، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون؛ لأنه لا يلزم أن يكون في الورثة من يتسبى موته فيهلك؛ ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لو ارثتهم، فيهلك الظان، وينفر الناس عنهم.

قوله: "إن الله كان حص رسول الله ﷺ الخاصة لم يخص بها أحداً غيره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَقْرَبُ شَيْئاً عَنِ رَسُولِهِ﴾". ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين: أحدهما: تحليل الغنيمة له ولأمنته. والثاني: تخصيصه بالقيء، إما كله أو بعضه، كما سبق من اختلاف العلماء، قال: وهذا الثاني أظهر للاستشهاد عمر على هذا بالآية.

قال في تكملة فتح الملهم: قوله "أفدك" بفتح الدال والغاء، بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وبينها وبين غير يومان، وحصلها يقال له الشروخ. (تكملة فتح الملهم: ٨٩/٣)

فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، \*\* قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تُكَلِّمْهُ \*\* حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذَنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، \*\* وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيُّ، .....

قوله: "فهجرتة"، فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر: أما هجراتها، فسبق تأويله، وأما كونها "وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر" فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل سبعين يومًا، فعلى الصحيح قالوا: توفيت لثلاث مضي من شهر رمضان سنة إحدى عشرة. قوله: "إن عينا دفن فاطمة بغير ليل"، فيه جواز الدفن ليلًا، وهو مجمع عليه لكن النهار أفضل إذا لم يكن عذر.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك"، وفي رواية يونس عند البخاري في فرض الخمس: "فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ"، قال شيخ مشايخنا اللنگوهي رحمه الله في لامع الدراري (٢: ٥٠٠): "هذا ظن من الراوي، حيث استنبط من عدم تكلمها إياه أنها غضبت عليه"، يؤيد الشيخ رحمه الله أنه هذه الزيادة غير مذكورة في كثير من الروايات، فقد ذكر أبو داود هذا الحديث من طريق عقيل، وشعب بن أبي حمزة وصاح، كلهم يرويه عن الزهري، لكن لم يذكر هذه الزيادة في شيء من رواياتهم. وكذلك أخرجه البخاري في الفرائض من غير هذه الزيادة، وأخرجه البيهقي بما يدل على أن هذه الزيادة مدرجة من الراوي، وليس من كلام عائشة رضي الله عنها، ولفظه في كتاب قسم الفداء من سننه (٦: ٣٠٠): "قال: فغضبت فاطمة رضي الله عنها، فهجرتة، فلم تكلمه حتى ماتت"، وهذا صريح في إدراجه من الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٩٢/٣)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قد أخرج عمر بن شبة حديث مراجعة فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما من طريق معمر عن الزهري، ولفظه في آخره: "فلم تكلمه في ذلك المال حتى ماتت"، راجع تاريخ المدينة لابن شبة (١: ١٩٧)، وهذا صريح في أن ترك كلامها مع أبي بكر رضي الله عنهما لم يكن مطلقًا، وإنما لم تكلمه في ذلك المال فقط. (تكملة فتح الملهم: ٩٤/٣)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ولم يؤذن بها أبا بكر"، الظاهر أن هذا كله إدراج من الزهري رحمه الله، كما يدل عليه لفظ "قال" في أول كلامه. (إلى أن قال:). الروايات تدل بصراحة على أن أسماء بن عميس زوجة أبي بكر رضي الله عنهما لم تزول نرضها إلى آخر حين حياتها، وغسلتها بمشركة علي رضي الله عنه، فكيف يمكن أن لا يعلم أبو بكر بحالها والظاهر الذي لا يتصور خلافه أنها لم تفعل ذلك إلا بأمر أو بإذن من أبي بكر رضي الله عنه. (إلى أن قال:). أخرج الخطيب البغدادي في رواق مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه (يعني محمد الباقر) قال: ماتت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ف جاء أبو بكر وعمر ليصلوا، فقال أبو بكر لعلي بن أبي طالب: تقدم: فقال: ما كنت لأتقدم وأنت خليفة رسول الله ﷺ، فتقدم أبو بكر وصلى عليها. (تكملة فتح الملهم: ١٠١/٣ - ١٠٣)

وَكَانَ لِعَلِيٍّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوفِّيتِ اسْتَشْكَرَ عَلِيٌّ وَجْهَهُ النَّاسَ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ\* وَلَمْ يَكُنْ بِبَايَعِ تِلْكَ الْأَشْهُرِ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: إِنَّ ابْنَتَنَا، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةَ مُحَضَّرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحَدِّكَ، .....

قوله: "وكان لعلی من الناس وجهة حياة فاطمة رضيها، فلما توفيت استشكر علی وجهه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته رضيها، ولم يكن بايع تلك الأشهر".

الكلام حول تأخر علی رضي عن بيعة أبي بكر رضي: أما تأخر علی رضي عن البيعة، فقد ذكره علی في هذا الحديث، واعتذر أبو بكر رضي، ومع هذا، فأخبره ليس بقادح في البيعة ولا فيه، أما البيعة: فقد اتفق العلماء علی أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه؛ فلأنه لا يجب علی كل واحد أن يأتي إلى الإمام، فيضع يده في يده وبمايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وأن لا يظهر خلافاً، ولا يشق لعصا، وهكذا كان شأن علي رضي في تلك المدة التي قبل بيعته، فإنه لم يظهر علی أبي بكر خلافاً، ولا شق العصا، ولكنه تأخر عن الحضور عنده؛ للغير المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانضمامها متوقفاً علی حضوره، فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغيره؛ فلما لم يجب لم يحضر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة، ولكن بقي في نفسه عتب، فتأخر حضوره إلى أن زال العتب، وكان سبب العتب أنه مع وجاهته وفضيلته في نفسه في كل شيء، وقرنه من النبي ﷺ وغير ذلك، رأى أنه لا يستبد بأمر إلا بمشورته وحضوره، وكان عذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة واضحا؛ لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفاسد عظيمة، ولهذا أخرروا دفن النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة؛ لكونها كانت أهم الأمور كيلا يقع نزاع في مدفنه أو كفننه أو غسله أو الصلاة عليه أو غير ذلك، وليس لهم من يفصل الأمور، فراوا تقدم البيعة أهم الأشياء، والله أعلم.

قوله: "فأرسل إلى أبي بكر رضي أن ابنتنا ولا يأتينا معك أحد، كراهية محضّر عمر بن الخطاب رضي، فقال عمر لأبي بكر رضي: والله لا تدخل عليهم وحدك"، أما كراهتهم لمحضّر عمر، فلما علموا من شدته وصدعه بما =

\*قوله: "فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته": إما لأنه ما سبق له مبايعة في هذه المدة أو قد سبقته إلا أنها ما كانت سببا للمخالطة بينهما، فكأنها ما كانت مبايعة، فأراد تجديدها علی وجه يصير سببا للمخالطة وبالوجه الثاني يحصل التوفيق بين هذا الحديث وبين ما روي أنه بايع في اليوم الثاني أو الثالث، والله تعالى أعلم. فقالوا قد بلغت من التبليغ أي إن الذي عليّ هو التبليغ وقد حصل منك وليس عليّ إحسان، فلا تكلفنا بما.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، يَا أَيُّهَا اللَّهُ! لَا تَيْتَهُمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ! وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ تَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سِوَا اللَّهِ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، فَإِنِّي لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَفِيَ عَلَى الْمَيْتَرِ، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ، وَتَخَلَّفَ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَعُذِرَهُ بِالَّذِي اعْتَدَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنْكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِيًّا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا، فُسْرَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

- يظهر له، فحافوا أن ينتصر لأي بكر ﷺ، فينكم بسلام يوحش قلوبهم على أبي بكر، وكانت قلوبهم قد طابت عليه وانشرح له، فحافوا أن يكون حضور عمر سبباً لتغيرها.

سبب منع عمر أبا بكر ﷺ عن الدخول وحده: وأما قول عمر: لا تدخل عليهم وحدك، فمعناه: أنه خاف أن يغفلوا عليه في المعاتبة، ويعملهم على الإكثار من ذلك لين أبي بكر وصره عن الجواب عن نفسه، وربما رأى من كلامهم ما غير فليبه، فيرتب على ذلك مفسدة خاصة أو عامة، وإذا حضر عمر امتنعوا من ذلك، وأما كون عمر حلف أن لا يدخل عليهم أبو بكر وحده، فحظه أبو بكر ودخل وحده، فبقية دليل على أن إيراد القسم إنما يؤمر به الإنسان إذا أمكن احتمال بلا مشقة، ولا تكون فيه مفسدة، وعلى هذا يحمل الحديث بإيراد القسم.

شرح الكلمات: قوله: "ولم تنفس عليك خيراً سِوَا اللَّهِ إِلَيْكَ": هو يفتح الغاء يقال: "نَفَسْتُ عَلَيْهِ" بكسر الغاء، "أنفس" بفتحها "نفاسة"، وهو قريب من معنى الحسد. قوله: "وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم أَلْ فيها عن الحق": معنى "شجر" الاختلاف والمنازعة، وقوله: "لم أَلْ": أي لم أقصر.

قوله: "فقال لأي بكر: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رَفِيَ عَنِ الْمَيْتَرِ" هو بكسر القاف، يقال: رَفِيَ يَرْفِي كَقَمِيمٍ يَعْلَمُ، والعشي يحذف الغاء هو من زال الشمس، ومنه الحديث: "صلى إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر"، وفي هذا الحديث بيان صحة خلافة أبي بكر، واعتقاد الإجماع عليها.

٤٥٧٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ بِلُجُجَيْنِ مِيرَاتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرٍ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عَقِيلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلَيَّ فَعَظَّمْ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ وَسَابِقَتَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَبَايَعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالُوا: أَصَبَتْ وَأَحْسَنْتَ، فَكَانَ النَّاسُ قَرِيباً إِلَى عَلِيٍّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

٤٥٧٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاتَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ".

قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تُسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيحَتَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرٍ وَفَدَكٍ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكاً شَيْئاً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكْتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَرِيغَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكُ، فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ، وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْما لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَتَوَاتِيهِ، وَأَمَرَهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قوله: "كانتا لحقوفه التي تعروه وتواتيه" معناه: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة، ويقال: عروته واعتريته، وعمرته واعتبرته إذا أتته تطلب منه حاجة.



٤٥٨- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْزَنَةِ غَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ".

٤٥٨١- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله ﷺ: "لا تقسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي وموزنة غاملي فهو صدقة": قال العلماء: هذا التقييد بالدينار هو من باب التنبيه على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧)، وقال تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِّنْ إِن قَامَتُمْ فِي دِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكُم﴾ (آل عمران: ٧٥)، قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ النهي؛ لأنه إما ينهي عما يمكن وقوعه وارثه ﷺ غير ممكن، وإما هو بمعنى الإخبار، ومعناه: لا يفتسمون شيئاً؛ لأن لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم. وحكى القاضي عن ابن عليه وبعض أهل "البصرة" أنهم قالوا: إنما لم يورث؛ لأن الله تعالى خصه أن يحس ماله كله صدقة، والصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون؛ ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون. وحكى القاضي عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم مختص بنبينا ﷺ لقوله تعالى عن زكريا: ﴿يَرْبُّنِي وَيَرْبُّنِي مِن نَّالِ يَتَقَوَّبُ﴾ (مريم: ٦)، وزعم أن المراد: وراثته المال، وقال: ولو أراد وراثته النبوة لم يقل: ﴿يَرْبُّنِي جَلَّتْ أَلْمَوَاتُ مِن رَّوْءِي﴾ (مريم: ٥)؛ إذ لا يخاف المواتي على النبوة، ولقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ (النمل: ١٦)، والصواب ما حكيناه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا ودادود وراثته النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه، والله أعلم.

تأويل قوله "موزنة غاملي": وأما قوله ﷺ: "وموزنة غاملي": فقول: هو القائم على هذه الصدقات، والتأويل فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره؛ لأنه عامل النبي ﷺ ونائب عنه في أمته. وأما موزنة نسائه ﷺ، فسبق بيانها قريباً، والله أعلم.

تفصيل صدقات الرسول ﷺ: قال القاضي عياض رحمه الله في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورة في هذه الأحاديث، قال: صارت إليه ثلاثة حقوق: أحدها: ما وهب له ﷺ، وذلك وصية مخبريق اليهودي له عند إسلامه يوم "أحد"، وكانت سبع حواط في بني النضير، وما أعطاه الأنصار من أرضهم، وهو ما لا يبلغ الماء، وكان هذا ملكاً له ﷺ. الثاني: حقه من الفداء من أرض بني النضير حين أحلهم كانت له خاصة؛ لأنها لم يوجب عليها المسلمون بحبل ولا ركاب، وأما منقولات بني النضير، فحملوا منها ما حملته الإبل غير السلاح، كما صالحهم، ثم قسم ﷺ الباقي =

- بين المسلمين، وكانت الأرض لنفسه، ويخرجها في نواثب المسلمين، وكذلك نصف أرض "فدك" صالح أهلها بعد فتح "خيبر" على نصف أرضها، وكان خالصاً له، وكذلك ثلث أرض وادي القرى، أخذها في الصلح حين صالح أهلها اليهود، وكذلك حصنان من حصون "خيبر"، وهما الوطيخ والسلام، أخذهما صلحاً الثالث: سهمه من خمس خيبر، وما افتتح فيها عنوة، فكانت هذه كلها ملكاً لرسول الله ﷺ خاصة لا حق فيها لأحد غيره، لكنه ﷺ كان لا يستأثر بها، بل ينفقها على أهله والمسلمين، وللمصالح العامة، وكل هذه صدقات محرمات التملك بعده، والله أعلم.

## [١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين]

٤٥٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضَّلُ بْنُ حُسَيْنٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا.

٤٥٨٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي النَّفْلِ.

## ١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

قوله: "أن رسول الله ﷺ قسم في النفل لفارس سهمين": هكذا هو في أكثر الروايات "لفارس سهمين وللرجل سهمًا"، وفي بعضها "لفارس سهمين، وللرجل سهمًا" بالألف في "الرجل"، وفي بعضها "لفارس سهمين"، والمراد بالنفل هنا: الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل؛ لكونها تسمى نفلاً لغة، فإن النفل في اللغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أحلت هذه الأمة دون غيرها.

أقول: أهل العلم في أسهام الراجل والفارس: واختلف العلماء في سهم الفارس والراجل من الغنيمة. فقال الجمهور: يكون للرجل سهم واحد، ولل فارس ثلاثة أسهم: سهمان بسبب فرسه، وسهم بسبب نفسه، ومن قال بهذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون. وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط: سهم لما، وسهم له. قالوا: "لم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى، وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على رواية من روى للفارس سهمين، وللرجل سهمًا" بغير ألف في "الرجل".

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله بما يأتي:

١- أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللرجل سهمًا، وحقق شيخنا في إعلاء السنن (١٢: ١٥٨) أن سنده صحيح على شرط الشيخين.

٢- أخرج الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "أنه أسهم الفارس سهمين، وللرجل سهمًا". قال شيخنا: "وهذا سند صحيح على شرط البخاري". (بلى أن قال:) ولأبي حنيفة آثار أخرى ساقها وحققها شيخنا العثماني يثبه في إعلاء السنن، وأجاب عما يعارضها (تكملة فتح الملهم: ١١٤/٣، ١١٥).

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: ويمكن أن يجاب عن حديث الباب بأن زيادة السهم كانت نفلاً، كما يدل عليه-

= وهي رواية الأكثرين، ومن روى "ونلراجل" روايته محتملة، فيتمين حملها على موافقة الأولى جمعاً بين الروایتين، قال أصحابنا وغيرهم: ويرفع هذا الاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية في حديث ابن عمر هذا من رواية أبي معاوية وعبد الله بن عمر وأبي أسامة وغيرهم بإسنادهم عنه أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان لفرسه، ومثله من رواية ابن عباس وأبي عمرة الأنصاري رضي الله عنه، والله أعلم. ولو حضر بأفراس لم يُسهم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور، منهم: الحسن ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم. وقال الأوزاعي والثوري والليث وأبو يوسف رضي الله عنهم: يُسهم لفرسين. ويروى مثله أيضاً عن الحسن ومكحول ويحيى الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين، قالوا: ولم يقل أحد: إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم، والله أعلم.

= قول ابن عمر: "قسم في النفل للفرس سهمين"، والجمهور حملوا لفظ "النفل" في هذا الحديث على الغنمة. وفي المسألة كلام طويل راجع له إعلاء السنن وغيره. (تكملة فتح الملهم: ١١٥ / ٣)

## [١٨ - باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم]

٤٥٨٤ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوْنُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: "اللَّهُمَّ! أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ! آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ! إِنْ تُهْلِكَ هَذِهِ الْأَعْصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدْ فِي الْأَرْضِ"، فَمَا زَالَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ، مَا دَامَ يَدَيْهِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكَبَيْهِ، فَأَنَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ، ثُمَّ الْقَرَمَةَ مِنْ وَرَائِهِ، وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! كَذَلِكَ مُتَاشَدَّتْكَ رَيْبٌ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (٨ الأنفال: ٩)، فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ.

## [١٨ - باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم]

الكلام حول غزوة بدر: قوله: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ": اعلم أن "بدرًا" هو موضع الغزوة العظمى المشهورة، وهو ماء معروف، وقرية عامرة على نحو أربع مراحل من المدينة، بينها وبين مكة. قال ابن قتيبة: بدر بشر كانت لرجل يسمى بدرًا، فسميت باسمه. قال أبو اليفطان: كانت لرجل من بني غفار، وكانت غزوة "بدر" يوم الجمعة لسبع عشرة حلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وروى الحافظ أبو القاسم بإسناده في تاريخ "دمشق" فيه ضعف أنها كانت يوم الاثنين، قال الحافظ: والمحمول أنها كانت يوم الجمعة، وثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يومًا حارًا.

قوله: "فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: "اللَّهُمَّ! أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي".

صبط الكلمات وشرحها: أما "يهتف" فبفتح أوله وكسر التاء المثناة فوق بعد الهاء، ومعناه: يصيح ويستغيث بالله بالدعاء، وفيه استحباب استقبال القبلة في الدعاء ورفع اليدين فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء.

قوله ﷺ: اللَّهُمَّ! إِنْ تُهْلِكَ هَذِهِ الْأَعْصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدْ فِي الْأَرْضِ: ضبطوه "هَلْكَ" بفتح التاء وضمها، -

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوَقَّعَهُ، وَصَوَّتَ الْفَارِسُ يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْزُومُ! فَتَنَصَّرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَحَرَ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ، وَشَقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاحْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "صَدَقْتَ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ"، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أُسْرُوا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: "مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هُمْ بَنُو النِّعَمِ وَالْعَمِيرَةِ، أَرَى أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَرَى؟ يَا ابْنَ الْخَطَابِ!" قُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تَمَكَّنَّا، فَضَرْبَ أَعْنَاقِهِمْ، فَمَكَّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ، فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ،.....

وهل الأول ترفع "العصاة" على أنها فاعل، وعلى الثاني نصب، وتكون مفعولة، والعصاة: الجماعة.  
قوله: "كذلك مناشدتك ربك": "المناشدة": السؤال مأخوذة من التشديد، وهو رفع الصوت، هكذا وقع لجمهور رواة مسلم "كذلك" بالذال، ول بعضهم "كفأك" بالفاء. وفي رواية البخاري: "حسبك مناشدتك ربك"، وكل معني، وضبطوا "مناشدتك" بالرفع والنصب، وهو الأشهر. قال القاضي: من رفعه جمعه فاعلاً بكفأك، ومن نصبه، فعلى المفعول بما في حسبك وكفأك، وكذلك من معني الفعل من الكف. قال العلماء: هذه المناشدة إنما فعلها النبي ﷺ ليراه أصحابه بذلك الحال، فتقوى قلوبهم بدعائه ونصره، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطائفتين: إما العير وإما الجيش، وكانت العير قد ذهبت وفاتت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، ولكن سأل تعجيل ذلك، وتجهيزه من غير أذى يحق للمسلمين، قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُبَدِّلُكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ مِنْكُمْ لَمُزِيدِينَ﴾ (الأنفال: ٩): أي معينكم، والإمداد: الإعانة، و"مزدفين": متتابعين، وقيل غير ذلك.

قوله: "أقدم حيزوم!": هو بناء مهمل مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة ثم زاي مضمومة ثم واو ثم ميم، قال القاضي: وقع في رواية العذري "حَيْزُومٌ" بالنون، والنصواب الأول، وهو المعروف لسائر الرواة والمخطوط، وهو اسم فرس الملك، وهو منادى يخذف حرف النداء أي يا حيزوم، وأما "أقديم": فضبطوه بوجهين أحدهما وأشهرهما، ولم يذكر ابن دُرَيْدٍ وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بهمزة قطع مفتوحة وبكسر الدال من الإقدام. قالوا: وهي كلمة زجر للفرس معلومة في كلامهم. والثاني: بضم الدال وبهمزة وصل مضمومة من التقدّم.

قوله: "فإذا هو قد حُطِمَ أَنْفُهُ": الخطم: الأثر على الأنف، وهو داخل المعجمة. قوله: "هؤلاء أئمة الكفر وضادبدها" =

وَتَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيباً لِعَمَرَ - فَأَضْرَبَ عُنُقَهُ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ أُنْمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهْوِ مَا قُلْتُ، فَنَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ جِفْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَتَكَيَّانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تُبَكِّي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عَرِضَ عَلَيَّ عَدَاؤُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ" - شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كُنْتَ لِبَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أُنْزَى حَتَّى يُمُخَّجَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٩)، فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ.

-يعني أشرفها، والواحد صنديد بكسر الصاد، والضمير في "صناديدها" يعود على أئمة الكفر أو مكة.  
قوله: "فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر"، هو بكسر الواو، أي أحب ذلك واستحسنه. يقال: هوي الشيء بكسر الواو يهوى يهوي بفتحها هوى، والهوى: الشغية. قوله: "ولم يهوى ما قلت"، هكذا هو في بعض النسخ "ولم يهوى"، وفي كثير منها "ولم يهوى" بالياء، وهي لغة قليلة بإثبات الياء مع الجازم، ومنه قراءة من قرأ ﴿إِنَّهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (يوسف: ٩٠) بالياء، ومنه قول الشاعر:  
ألم يأتيك والأنباء تنمي.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُمُخَّجَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧)، أي يكثر القتل والقهر في العدو.

## [١٩ - باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه]

٤٥٨٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَتَلَتْ لَجْدًا، فَخَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَبِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ - فَرَبَّضُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمُسَجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟" \* يَا ثُمَامَةُ! فَقَالَ: عِنْدِي، يَا مُحَمَّدُ! خَيْرٌ إِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَفَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدَى، فَقَالَ: "مَا عِنْدُكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" قَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، .....

## ١٩ - باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه

ضبط الاسم وفقه الحديث: قوله: 'فخاء رجل من بني حبيفة يقال له: ثمامة بن أثال'. فربضوه بسارية من سوارى المسجد. أما 'أثال'، فضم الهزلة وشاء مشقة وهو مصروف.

حكم إدخال الكافر في المسجد: وفي هذا جواز ربط الأسير وحبسه، وجواز إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي جوازه بإذن مسلم، سواء كان الكافر كتابياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز، وقال أبو حنيفة رحمته: يجوز لكناني دون غيره، ودلينا على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (التوبة: ٢٨)، فهو خاص بالحرم، ونحن نقول: لا يجوز إدخاله الحرم، والله أعلم.

تأويل قوله: "تقتل ذا دم": قوله: 'إِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ': اختصوا في معناه. فقال القاضي عياض في "المشارك" وأشار إليه في شرح مسلم، معناه: إِنْ تَقْتُلَ صَاحِبَ دَمٍ لِمَن مَوْفَعٌ يَشْتَفِي بِقَتْلِهِ، ويدرك قاتله به ثأره، أي لرباسته وفرضيته، وحذف هذا؛ لأنهم يفهمونه في عرفهم. وقال آخرون معناه: تقتل من عليه دم ومطلوب به، وهو مستحق عليه، فلا عتب عليك في قتله. ورواه بعضهم في "سنن أبي داود" وغيره "ذا دم" بالدال المعجمة وتشديد الميم، أي ذا دناءة وحرمة في قومه، ومن إذا عقد ذمة وفيها. قال نقاضي: هذه الرواية ضعيفة؛ لأنها =

\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'ماذا عندك يا ثمامة! أي ما الذي استقر في ظنك أن أفعله بك؟ فأجاب بأنه ظن عمر، فقال: عندي يا محمد خير، أي لأنه نلت من يظلم، بل ممن يعضو ويخس، كذا في فتح الباري.



فَتَرَكُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدَى، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ. إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ، وَإِنْ تُقْتُلْ تُقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ"، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَاصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَاصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَإِنْ خِيلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، .....

ـ تحقلب المعنى، فإن من له حرمة لا يستوجب القتل. قلت: ويمكن تصحيحها على معنى التفسير الأول، أي تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله ثاره. قوله ﷺ: "اطلقوا ثُمَامَةَ": فيه جواز المن على الأسير، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم: قوله: "فانطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل": قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام، بادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا نخل لأحد أن يأذن له في تأخيرها، بل يبادر به، ثم يغتسل، ومذهبنا أن اغتساله واجب إن كان عليه جناية في الشرك، سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحابنا: إن كان اغتسل أجزاءه وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام، كما تسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء، فإنه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أحبب في الكفر، أما إذا لم يحبب أصلاً، ثم أسلم، فالغسل مستحب له، وليس بواجب، هذا مذهبنا ومذهب مالك وآخرين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: "فانطلق إلى نخل قريب من المسجد": هكذا هو في البخاري ومسلم وغيرهما "نخل" بالخاء المعجمة، وتقديره: انطلق إلى نخل فيه ماء، فاغتسل منه. قال القاضي: قال بعضهم: صوابه "نخل" بالجيم، وهو الماء القليل المنبعث، وقيل: البخاري. قلت: بل الصواب الأول؛ لأن الروايات صحت به، ولم يروا إلا هكذا وهو صحيح، ولا يجوز العدول عنه.

قوله ﷺ: "ما عندك يا ثُمَامَةُ": وكرر ذلك ثلاثة أيام. هذا من تأليف القلوب وملاطفة لمن يرجى إسلامه من الأشراف الذين يتعمهم على إسلامهم خلق كثير. قوله: "وإن خيلتك أخذتني، وأنا أريد العمرة، فماذا ترى؟ فبشره رسول الله ﷺ، وأمره أن يعتمر": يعني بشره بما حصل له من الخير العظيم بالإسلام، وإن الإسلام يهدم ما كان-

فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ

جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَلًا لَهُ نَحْوُ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَتَّلَنِي تَقْتُلْ ذَا دِمٍّ.

-قوله، وأما أمره بالعمرة، فاستحباب؛ لأن العمرة مستحبة في كل وقت، لاسيما من هذا الشريف المطاع إذا أسلم، وجاء مراغماً لأهل "مكة"، فطاف وسعى وأظهر إسلامه، وأغاضهم بذلك، والله أعلم.

قوله: "قال له قائل أصبوت؟" هكذا هو في الأصول "أصبوت"، وهي لغة، وتشتهر "أصبأت" بالفهم، وعلى الأول جاء قوضم: الصبابة كفاض وفضاض.

قوله في حديث ابن المثنى: "إلا أنه قال: إن تقتلني نفس ذا دماء" هكذا في النسخ الصحيحة "إن تقتلني" بالنون والياء في آخرها، وفي بعضها تحذفها، وهو فاسد؛ لأنه يكون حينئذ مثل الأول، فلا يصح استناده.

## [٢٠ - باب إجملاء اليهود من الحجاز]

٤٥٨٧ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ"، فَنَحْرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ يَهُودَ! أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أُرِيدُ"، فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: "اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِعَالِيهِ شَيْئًا فَلْيَبِغْهُ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ".

٤٥٨٨ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقُرَيْظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقْرَ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَنَهُمْ، وَأَسْلَمُوا، وَأَخْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْثَاعَ وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِي كَانَ بِالْمَدِينَةِ.

## [٢٠ - باب إجملاء اليهود من الحجاز]

قوله ﷺ لليهود: "أسلموا تسلموا" فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: ذلك أريد" معناه: أريد أن تعرفوا أنني بلغت. وفي هذا الحديث استحباب تجنيس الكلام وهو من بدیع الكلام، وأنواع الفصاحة. وأما إخراجهم ﷺ اليهود من "المدينة" فقد سبق بيانه واضحا في آخر كتاب الوصايا. قوله ﷺ: "الأرض لله ورسوله": معناه: ملكها والحكم فيها، وإنما قال لهم هذا؛ لأنهم حاربوا رسول الله ﷺ كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه.

قوله: "عن ابن عمر أن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ، فأخلى رسول الله ﷺ بني النضير وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقسم نساؤهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين" -

٤٥٨٩- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَثَمٌ.

فوائد الحديث: في هذا أن المعاهد والذمي إذا نقض العهد صار حربياً وجرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سني من أراد منهم، ونه المن على من أراد، وفيه: أنه إذا من عليه، ثم ظهرت منه عاربة انتقض عهده، وإنما يقع المن فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمان، ثم حاربوا النبي ﷺ، ونقضوا العهد، وظهروا قريشاً على قتال النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الَّذِينَ ظَهَرُوا مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاحِبِهِمْ وَقَدْ أَوْفَى لَهُمْ مَا بَدَأْتُمْ بِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ بِمُعْذِرِينَ﴾ (الأحزاب: ٢٦).

قوله: أئبد بني قينقاع: هو بفتح القاف، ويقال بضم النون وفتحها وكسرهما ثلاث لغات مشهورات.

## [ ٢١ - باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ]

- ٤٥٩٠ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَالنَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا".
- ٤٥٩١ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَلَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

\*\*\*\*\*

## [٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن...]

٤٥٩٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْثَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قَرْيَظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: "تَوَمُّوا إِلَيَّ سَيِّدِكُمْ" - أَوْ خَيْرِكُمْ -، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ"، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ الْمُثَنَّى: وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".

## [٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد،

## وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

فوائد الحديث: قوله: "نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ"؛ فيه: جواز لتحكيم في أمور المسلمين، وفي مهاتم العظام، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج، فإنهم أنكروا على علي التحكيم، وأقام الحجة عليهم، وفيه: جواز مصالحة أهل قرية أو حصن على حكم حاكم مسلم عدل صالح للحكم أمين على هذا الأمر، وعية الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء نزع حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه، ولهم الرجوع قبل الحكم، والله أعلم.

تأويل قوله: "دنا من المسجد"؛ قوله: "أرسل رسول الله ﷺ إلى سعد، فأراه على جمار، فلما دنا قريبا من المسجد"؛ قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله "دنا من المسجد" كذا هو في البخاري ومسلم من رواية شعبة، وأراه وهمًا إن كان أراد مسجد النبي ﷺ؛ لأن سعد بن معاذ جاء منه، فإنه كان فيه كما صرح به في الرواية الثانية، وإنما كان النبي ﷺ حين أرسل إلى سعد نازلًا على بني قريظة، ومن هناك أرسل إلى سعد ليأتيه، فإن كان الراوي أراد مسجدًا احتطه النبي ﷺ هناك كان يصلي فيه مدة مفارقه، لم يكن وهمًا، قال: والصحيح ما جاء في غير صحيح مسلم، قال: فلما دنا من النبي ﷺ أو فلما طلع على النبي ﷺ، كذا وقع في كتاب ابن أبي -

"قوله: "توموا إلى سيديكم"؛ لا دليل فيه على قيام التعظيم والتكرم؛ إذ لو أريد ذلك ل قيل: "توموا لسيديكم"، وأما هذا الحديث، فلما يدل على القيام نعون المريض عند النزول أو القيام لاستقبال العظيم ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

٤٥٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَقَالَ مَرَّةً: "لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".

٤٥٩٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدُ

-شية ومن أبي داود، فيحتمل أن المسجد تصحيف من لفظ الراوي، والله أعلم.

قوله ﷺ: "قوموا إلى سيدكم أو خيركم".

فوائد الحديث: فيه إكرام أهل الفضل، وتلقيهم بالقيام لهم إذا أقبلوا، هكذا احتج به جماهير العلماء لاستحباب القيام. قال القاضي: وليس هذا من القيام المنهي عنه، وإنما ذلك فيمن يقومون عليه وهو جالس، ويمثلون قياماً طول جلوسه. قلت: القيام للقاء من أهل الفضل مستحب، وقد جاء فيه أحاديث، ولم يصح في النهي عنه شيء صريح، وقد جمعت كل ذلك مع كلام العلماء عليه في جزء، وأجبت فيه عما توهم النهي عنه، والله أعلم.\*\* قال القاضي: واعتلقوا في الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: "قوموا إلى سيدكم" هل هم الأنصار خاصة، أم جميع من حضر من المهاجرين معهم.

التوفيق بين الروایتين: قوله ﷺ لسعد بن معاذ: "إن هؤلاء نزلوا على حكمك". وفي الرواية الأخرى قال: "نزلوا على حكم رسول الله ﷺ"، فرد رسول الله ﷺ الحكم فيهم إلى سعد، قال القاضي: يجمع بين الروایتين بأنهم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ، فرضوا برد الحكم إلى سعد، فنسب إليه، قال: والأشهر أن الأوس طلبوا من النبي ﷺ العفو عنهم؛ لأنهم كانوا حلفاءهم، فقال لهم النبي ﷺ: "أما ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم؟" يعني من الأوس يرضيهم بذلك، فرضوا به، فردّه إلى سعد بن معاذ الأوسي. قوله: "وسى ذريتهم"، سبق أن الذرية تطلق على النساء والنسيان معاً.

قوله ﷺ: "لقد حكمت بحكم الملك": الرواية المشهورة "الملك" بكسر اللام، وهو الله سبحانه وتعالى، وتوحيدها الروايات التي قال فيها: "لقد حكمت فيهم بحكم الله". قال القاضي: روي في صحيح مسلم بكسر اللام بغير خلاف، قال: وضبطه بعضهم في صحيح البخاري بكسرها وفتحها، فإن صح الفتح، فالمراد به جبريل عليه السلام، وتقديره بالحكم الذي جاء به الملك عن الله تعالى.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وجلة القول في هذه المسألة أن القيام على أقسام: (إلى أن قال:)-٧- أن يقوم الرجل لمن دخل عليه على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد منه ذلك. وهذا القسم السابع موضع خلاف بين العلماء، فأجازه بعضهم ومنعه بعضهم، وللإمام النووي رحمه الله في جوازه رسالة مستقلة رد عليها ابن الحاج. (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/٣، ١٢٧)

يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعُرْقَةِ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ، فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ، وَضَعَ السَّلَاحَ، فَأَعْتَسَلَ، فَأَدَّهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْقُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ! وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَاهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَيْنَ؟" فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَأَيُّ حُكْمٍ فِيهِمْ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَيَّي الدَّرَقَةُ وَتَسَاءَ، وَتُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ.

٤٥٩٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اتَّقُوا حَكْمَتِي فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٥٩٦ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: وَتَحَجَّرَ كَلِمَةُ لِلنَّبِيِّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُجَاهِدَ فِيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ! فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبٍ قُرَيْشِي شَيْءٌ فَأَبْقِي أُجَاهِدَهُمْ فِيكَ، اللَّهُمَّ! فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَأَجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا، .....

- ضبط الأسماء: قوله: "رماه رجل من قريش يقال له: ابن العرقه"، هو عن مهمله مفتوحة ومكسورة ثم قف، قال القاضي: قال أبو عبيد، هي أمه، قال ابن الكلبي: اسم هذا الرجل حيان بكسر الحاء بن أبي قيس بن عذمة ابن عبد مناف بن الخزرج بن مناف بن عمرو بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، قال: واسم العرقه قلاتة، بقاف مكسورة وواو موحدة بنت سعد بن سهيل بن عبد مناف بن الخزرج، وميت "العرقه" طلب ربه، وكتبها أم فاطمة، والله أعلم.

شرح الغريب وقوائد الحديث: قوله: "رماه في الأكحل"، قال العلماء: هو عرف معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرقأ الدم، وهو عرف الحياة في كل عضو منه شعبة له اسم. قوله: "ضرب رسول الله ﷺ حربة في المسجد"، فيه حواجز النبوة في المسجد، وحواجز مكنت المريض فيه، وإن كان جرحاً. قوله: "أن سعداً أخرج كفاً كبيراً"، "الكفا" الحراج. "وأخرج" أي يس. قوله: "فإن كنت وضعت الحرب بيننا وبينهم فأجعلها وأجعل موتي فيها"، هذا ليس من معنى الموت المنهي عنه، لأن ذلك فيسئله بصر قول بعد، وهذا إنما عمده أصحابها ليكون شهيداً.



فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِهِ، فَلَمْ يَرُعْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي عِفَارٍ - إِلَّا وَاللَّيْلُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَيْلِكُمْ، فَإِذَا سَعَدُ جَرَحُهُ يَغْدُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا.

٤٥٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَلِيمَانَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَيْتِهِ، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ	فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالتَّنْظِيرُ
لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ	غَدَاةً تَحْمَلُوا لَهُوَ الصُّورُ
تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا	وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ	أَقِيمُوا، فَيُنْفَخُ، وَلَا تَسِيرُوا
وَقَدْ كَانُوا يَهْلِدُهُمْ ثَقَالًا	كَمَا ثَقُلْتُ بِمِطْلَانِ الصَّخُورُ

قوله: "فانفجرت من ليته" هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة "لته" بفتح اللام وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة، وهي النحر، وفي بعض الأصول "من ليته" بكسر اللام وبعدها ياء مشددة من تحت ساكنة، والليت: صفة العنق، وفي بعضها من "ليته"، قال القاضي: قالوا: وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه. قوله: "فلم يرعهم" أي لم يفزعهم ويأبدهم بغتة.

قوله: "فإذا سعد جرحه يغد دماً" هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "يغد" بكسر العين المعجمة وتشديد الذال المعجمة أيضاً، ونقله القاضي عن جمهور الرواة، وفي بعضها "يغْدُ" بإسكان العين وضم الذال المعجمة، وكلامه صحيح، ومعناه: يسيل، يقال: غدا الجرح يغد إذا دام سيلانه، وغدا يغدو: سال كما قال في الرماية الأخرى، فما زال يسيل حتى مات.

قوله في الشعر:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ      فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالتَّنْظِيرُ

هكذا في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وفي بعضها "لما فعلت" باللام بدل اللام، وقدر: وهو الصواب والمعروف في السير. قوله:

تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا      وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ

شرح كلمات الشعر: هذا مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله: "تركتم قدركم" الأوس لقلة حلفائهم، فإن حلفاءهم قريظة وقد قتلوا، وأراد بقوله: "وقدر القوم حامية تقور" الخروج لشفاعتهم في حلفائهم بني قينقاع حتى من-

=عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي بن سلول، وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر.  
 قوله: "كما ثقلت بميطان الفخجور": هو اسم جبل من أرض أحماز في ديار "بني مزينة"، وهو بفتح الميم على  
 المشهور، وقال أبو عبيد البكري وجماعة: هو بكسرهما ياء مثناة تحت وآخره نون، هذا هو الصحيح  
 المشهور، ووقع في بعض نسخ مسلم "ميطار" بالراء، قال القاضي: وفي رواية ابن مهران "ميطان" بالخاء مكان  
 الميم، والصواب الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تحريض سعد على استبقاء بني قريظة حلفائه، ويلومه على  
 حكمه فيهم، ويذكره بفعل عبد الله بن أبي، وعدده بشقاعته في حلفائهم بني قينقاع.

\* \* \*

## [٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

٤٥٩٨- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبِّيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَدَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ: "أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ"، فَتَحَوَّفَ نَاسٌ فَوْتِ الْوَقْتِ، فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ، قَالَ: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

## ٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين

هكذا رواه مسلم: "لا يصلين أحد الظهر"، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: "قال رسول الله ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي ولم يرد ذلك منا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم".

التوفيق بين روايتي الصحيحين: أما جمعهم بين الروايتين في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقبل للذين لم يصلوا الظهر: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، والله أعلم.

سبب اختلاف الصحابة: وأما اختلاف الصحابة ﷺ في المبادرة بالصلاة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسيبه أن أدلة الشرع تعارضت عندهم بأن الصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ، لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة، المبادرة بالذهاب إليهم، وأن لا يشتغل عنه بشيء، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث أنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا فوت الوقت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته، فأخروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين؛ لأنهم يجتهدون.

فقه الحديث: ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس، ومراعاة المعنى، ولمن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه: أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد، وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقاتل الآخر أن يقول: لم يصرح بإصابة الطائفتين، بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد، وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد، والله أعلم.

## [٢٤- باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والتمر...]

٤٥٩٩- (١) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ الْمَدِينَةَ، قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلُ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أُعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمَوْتَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسٍ بِنْتُ مَالِكٍ، وَهِيَ تُدْعَى أُمَّ سَلِيمٍ، وَكَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، كَانَ أَحَاً لِأَنَسٍ لَأُمِّهِ، وَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِدَاقاً لَهَا، فَأَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ، مَوْلَانَهُ، أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

## ٢٤- باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتوح

قوله: لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقام بينهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام، ويكفونهم العمل والموتة، ثم ذكر أن النبي ﷺ لما فرغ من قتال أهل عيبر، وانصرف إلى المدينة ردّ المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم.

الكلام حول منائح الأنصار للمهاجرين وردّ المهاجرين منائحهم إليهم بعد: قال العلماء: لما قدم المهاجرون آثرهم الأنصار بمنائح من أشجارهم، فمنهم من قبها منيحة محضة، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض، وله نصف الثمار، ولم تطب نفسه أن يقبها منيحة محضة، هذا لشرف نفوسهم وكرامتهم أن يكونوا كلاً، وكان هذا مساقاة، وفي معنى المساقاة، فلما فتحت عليهم عيبر، استغن المهاجرون بأنصابتهم فيها عن تلك المنائح، فردوها إلى الأنصار، ففيه فضيلة ظاهرة للأنصار في مواساتهم وإيثارهم. وما كانوا عليه من حب الإسلام، وإكرام أهله، وأخلاقهم بخيلة، ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّيْنَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ (الحشر: ٩) الآية.

شرح الكلمات: قوله: "وكان الأنصار أهل الأرض والعقار": أراد بالعقار هنا: التخل، قال الزجاج: العقار كل ما له أصل، قال: وقيل: إن النحل خاصة يقال له: العقار. قوله: "وكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عِدَاقاً خاً": هو بكسر العين جمع عِدَاقٍ بفتحها، وهي النخلة ككلب وكلاب وشجر وبشار. قوله: "فأعطاه رسول الله ﷺ أم أيمن": هذا دليل لما قدمنا عن العلماء أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة، بل كان فيه ما هو منيحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمول على أم أيمن أعطته ﷺ ثمارها بفعل فيها ما شاء من أكله بنفسه وبيعها وضيعة وإيثاره بذلك من شاء، فلماذا آثرها أم أيمن، ولو كانت إباحة له خاصة لما أباحها لغيره؛ لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره، بخلاف الموهوب له نفس رغبة الشيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ، وَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاحِيَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ، قَالَ: فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عِدَاقَهَا، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ، أُمَّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمِينَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمَّ أَيْمَنَ تَحْضُنُهُ، حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَتَكَحَّهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ.

٤٦٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَبَيْسِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ السَّجَمِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا - وَقَالَ حَامِدٌ وَأَبْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَحْتَلِلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ التَّخَلَّاتِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرْبُطَةٌ وَالتَّضِيرُ، فَحَتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أُعْطَاهُ.

قَالَ أَنَسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ أُنَبِّئَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أُعْطَوْهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطَاهُ أُمَّ أَيْمَنَ، فَأُنَبِّئْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْطَانِيَهُنَّ، فَجَاءَتْ أُمَّ أَيْمَنَ، فَحَتَلَتْ الثَّوْبَ فِي عُنُقِي، وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا تُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أُعْطَانِيَهُنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "يَا أُمَّ أَيْمَنُ! تُزَكِّيهِ وَتَلِكِ كَذَا وَكَذَا"، وَتَقُولُ: كَلَا! وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَحَتَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أُعْطَاهَا عَشْرَةَ أَثْمَالِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَثْمَالِهِ.

قوله: "ردّ المهاجرون إلى الأنصار منّا منهم من الشجر..." هذا دليل على أنّها كانت منّا لهم، أي إباحة للثمار لا غلبت لأرقاب النخل، فإنّها لو كانت هبة لرقبة النخل لم يرجعوا فيها، فإن الرجوع في الهبة بعد القبض لا يجوز، وإنّا كانت إباحة كما ذكرنا، والإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى اتسعت الحال على المهاجرين بفتح خيبر، واستغنوا عنها، فردوها على الأنصار، فقبلوها، وقد جاء في الحديث أنّ النبي ﷺ قال لهم ذلك.

ترجمة أمّ أَيْمَنَ: قوله: "قال ابن شهاب: وكان من شأن أمّ أَيْمَنَ أمّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أنّها كانت وصيفة لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وكانت من الحبشة: هذا تصريح من ابن شهاب أنّ أمّ أَيْمَنَ أمّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حبشية، وكذا قاله -

«الواقدي وغيره، ويؤيده ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبي الحبشة أصحاب القبيل، وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى، واسم أم أيمن التي هي أم أسامة بركة، كتبت بإيها أيمن بن عبيد الحبشي صحابي استشهد يوم خيبر، قاله الشافعي وغيره، وقد سبق ذكر قطعة من أحوال أم أيمن في باب القافة.

قوله في قصة أم أيمن: أنها امتنعت من رد ثلث المتاح حتى عوضها عشرة أمثال. إنما فعلت هذا؛ لأنها ظنت أنها كانت حبة مؤيدة وتخليكاً لأصل الرقية، وأراد النبي ﷺ استنابة قلبها في استرداد ذلك، فما زال يريدها في العوض حتى رضيت، وكل هذا تبرع منه ﷺ، وإكراماً لها لما لها من حق الحضنة والتربية.

قوله: "والله لا نعطيكمهن": هكذا هو في معظم النسخ "نعطيكمهن" بالألف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشع فتحة الكاف، فتولدت منها ألف، وفي بعض النسخ: "والله ما نعطاكنهن"، وفي بعضها: "لا نعطيكنهن"، والله أعلم.

## [٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنينة في دار الحرب]

- ٤٦٠١- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَاباً مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرَ. قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئاً، قَالَ: فَالْتَقْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَسِّمًا.
- ٤٦٠٢- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَوَيْتُ لَأُخْذَهُ، قَالَ: فَالْتَقْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.
- ٤٦٠٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.

## ٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنينة في دار الحرب

شرح كلمة "الجرب" وفقه الحديث: فيه حديث عبد الله بن مغفل "أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر"، وفي رواية قال: "رمي إلينا جراب فيه طعام وشحم".

أما "الجرب": فيكسر الجيم وفتحها، لغتان، والكسر أنصح وأشهر، وهو وعاء من جند، وفي هذا إياحة أكل طعام الغنينة في دار الحرب. قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربين ما دام المسلمون في دار الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استدانته إلا الزهري، وجهودهم على أنه لا يجوز أن يخرج معه من شيتاً إلى عمارة دار الإسلام، فإن أخرجه لزمه رده إلى المغنم، وقال الأوزاعي: لا يلزمه، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء تغير الغاين كان يذنه غيبته، ويجوز أن يركب دوابهم، وليس ثيابهم، ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بالإجماع، ولا يقتصر إلى إذن الإمام، وشرط الأوزاعي إذنه، وخالف النابيين، وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذبائح اليهود، وإن كانت شحومها محرمة عليهم، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وجمهور العلماء.

قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كراهة فيها، وقال مالك: هي مكروهة. وقال أشهب وابن القاسم المالكيان وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكي هذا عن مالك. واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلَّا يَكُونَ لَهُمُ الْجَاهِلُ﴾ (المائدة: ٥)، قال المفسرون: المراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً لا لحماً ولا شحمًا ولا غيره، وفيه: حل ذبائح أهل الكتاب، وهو مجمع عليه، ولم يخالف إلا الشيعة، ومذهبنا =

= ومنهـب الجمهور إباحـتها سواء سموا الله تعالى عليها أم لا. وقال قوم: لا يحل إلا أن يسموا الله تعالى، فأما إذا ذبحوا على اسم المسيح أو كيسة ونحوها، فلا تحل تلك الذبيحة عندنا، وبه قال جماهير العلماء، والله أعلم.

قوله: "فالتفت"، فإذا رسول الله ﷺ، فاستحييت منه؛ يعني لما رآه من حرصه على أخذه أو نقوله: لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً، والله أعلم.

\* \* \*



## [٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوهُ إلى الإسلام]

٤٦٠٤ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ  
 ابْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا -  
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ  
 أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
 قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ، إِذْ جِيَءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، يُعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ، قَالَ:  
 وَكَانَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرِيٍّ إِلَى هِرَقْلَ، فَقَالَ  
 هِرَقْلُ: هَلْ هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: فَدُعِيتُ فِي  
 نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عِنَى هِرَقْلَ، فَأَجْلَسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ  
 الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا، فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي  
 خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ،  
 فَإِنْ كَذَبَنِي، فَكَذَّبُوهُ، فَكَذَّبُوهُ،

## [٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوهُ إلى الإسلام]

صبط الأسماء وشرح حديث أبي سفيان: قوله: "هرقل" بكسر الهاء وفتح الراء وإسكان القاف هذا هو المشهور،  
 ويقال: هرقل بكسر الهاء وإسكان الراء وكسر القاف، حكاه الجوهري في صحاحه، وهو اسم علم له، ولقبه  
 قيصراً، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصراً. قوله عن أبي سفيان: "انطلقت في المدّة التي كانت بيني وبين  
 رسول الله ﷺ يعني الصلح يوم "الحديبية"، وكانت "الحديبية" في أواخر سنة ست من الهجرة.  
 قوله: "دحية الكلبي": هو بكسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان، اختلف في الراجحة منهما، وادعى ابن  
 السكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم السجستاني أنه بالفتح لا غير. قوله: "عظيم بصرى": هي بضم الباء،  
 وهي مدينة "حوران" ذات قلعة، وأعمال قريبة من طرف البرية التي بين "الشام" و"الحجاز"، والمراد بعظيم  
 "بصرى": أميرها. قوله عن هرقل: "أنه سأل: أيهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ ليسأله عنه": قال العلماء: إنما سأل  
 قريب النسب؛ لأنه أعلم بحاله وأبعد من أن يكذب في نسبه وغيره، ثم أكد ذلك، فقال لأصحابه: إن كذبتني  
 فكذبوه أي لا تستحيوا منه فتسكروا عن تكذيبه إن كذب.

قوله: "وأجلسوا أصحابي خلفي": قال بعض العلماء: إنما فعل ذلك؛ ليكون عليهم أهون في تكذيبه إن كذب؛ =

قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَإِنَّ اللَّهَ! لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَّبْتُ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِيهِ: سَلَّهُ، كَيْفَ حَسَبُهُ فَبِكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ؟ أَشَرَفُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟\* قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْتَقِصُونَ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ يَرِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، سَخَطَةً لَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ قُلْتُ: نَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَحَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَتُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَتَخُنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا تُدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا.

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا أُمَكَّنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ.

\*لأن مغابله بالكذب في وجهه صعبة بخلاف ما إذا لم يستقبله.

قوله: 'أدعى ترجمانه': هو بضم التاء وفتحها، والفتح أفصح، وهو النعر عن لغة بلغة أخرى، والتاء فيه أصلية، وأنكروا على الجوهرى كونه جعلها زائدة. قوله: 'لولا مخافة أن يؤثر علي الكذب لكذبت': معناه: لولا خفت أن رفعتي ينقلون عني الكذب إلى قومي، وينحدثونه في بلادى لكذبت عليه؛ لبغضى إياه وعينى نقصه، وفي هذا بيان أن الكذب قبيح في الجاهلية، كما هو قبيح في الإسلام. ووقع في رواية البخارى: 'لولا الحياء من أن يأتروا علي كذبا لكذبت عنه': وهو بضم التاء وكسرها. وقوله: 'كذب حسب قبكم': أي نسيه.

قوله: 'فهل كان من آباءه ملك؟': هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخارى: 'فهل كان في آياته من مالك؟' وروى هذا اللفظ على وجهين: أحدهما 'من' بكسر الميم، و'ملك' بفتحها مع كسر اللام. والثاني: 'من' بفتح الميم، و'ملك' بفتحها على أنه فعل ماضٍ، وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم ب حذف 'من'.

قوله: 'ومن يتبعه أشرف الناس أم ضعفاؤهم': يعني بأشرافهم: كبارهم وأهل الأحساب فيهم. قوله: 'سخطة له': أنه هو بفتح السين، والسخط: كراهة الشيء وعدم الرضى به.

شرح قوله: 'ليكون الحرب بيننا وبينه سحالا': قوله: 'ليكون الحرب بيننا وبينه سحالا': هو بكسر السين أي-

\*قوله: 'ومن يتبعه أشرف الناس أم ضعفاؤهم؟': أريد بالأشراف: الجبايرة الشكرون الأشداء، وبالضعفاء من خلافهم، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ لِرَجُلَيْهِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبِهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابٍ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ فِي آيَاتِهِ مِلْكٌ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آيَاتِهِ مِلْكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مِلْكَ آيَاتِهِ، وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُشِّمَتْ تَتَهُمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتِلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّكُمْ قَدْ قَاتِلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَجَالًا، يَتَالُ مِنْكُمْ وَتَتَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ انْتَمَى بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمِ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَا أَمْرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَقَابِ، .....

-نوباً، نوبة لنا ونوبة له، فالوا: وأصله من المستقين بالسجل، وهي الدلو المملوء، يكون لكل واحد منهما سجل، قوله: فهل يغدر؟ يعني مدة الهدنة والنصح الذي جرى يوم الحديبية.

قوله: "وكذلك الرسل تبعث في أحساب قوميها" يعني في أفضل أنسابهم وأشرفها، قيل: الحكمة في ذلك أنه أبعد من استحاله الباطل، وأقرب إلى انقياد الناس له. وأما قوله: "أن الضعفاء هم أتباع الرسل" فلكون الأشراف يأفكون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأفكون، فيسرعون إلى الانقياد واتباع الحق. وأما سؤاله عن الردة؛ فلأن من دخل على بصيرة في أمر عحق لا يرجع عنه، بخلاف من دخل في أباطيل. وأما سؤاله عن الغدر؛ فلأن من طلب حظ الدنيا لا يبالي بالغدر وغيره مما يتوصل به إلى ذلك، ومن طلب الآخرة لم يرتكب غدرًا ولا غيره من القبائح.

معاني الكلمات: قوله: "وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب" يعني انشراح الصدور، وأصلها النطف بالإنسان عند قدومه، وإظهار السرور برويته، يقال: بش به وبشيش. قوله: "وكذلك الرسل تبلى ثم تكون لهم العاقبة" معناه: يشبههم الله بذلك؛ ليعظم أجرهم بكثرة صبرهم، ويبلغهم وسعهم في طاعة الله تعالى.

قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَأَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ، لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَسْلَعَنَّ مِنْكُمْ مَا تَحْتَ قَدَمَيْ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الزُّوْمِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ بِوَيْتِكَ اللَّهُ أَحْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ ثَوَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، هَؤُلَاءِ أَكْتَبَ تَعَانُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" (آل عمران: ٦٤).....

=قوله: "أَفْتِ": تأمرنا بالصلاة والزكاة والصدقة والعنف: "أما "الصلة"، فصلة الأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل، وذلك بالبر والإكرام وحسن المرافعة، وأما "العنف"، فكيف عن المحرم وبخوارم المروعة. قال صاحب "الحكم": العفة: الكف عما لا يحل ولا يحسن، يقال: عَفَّ يَعْفُ عَمَّا وَعَفَافًا وَعَفَافَةً وَتَعَفَّفَ وَاسْتَعَفَّ، وَرَجُلٌ عَفٌّ وَعَفِيفٌ، وَالْأُنْثَى عَفِيفَةٌ وَحَجَّعَ الْعَفِيفُ: أَغْنَاهُ وَأَعْفَاهُ.

قوله: "إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ حَقًّا": هذا الذي قاله هرقل أخذ من الكتب القديمة، ففي التوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ، فعرّفه بالعلامات. وأما الدليل القاطع على النبوة، فهو المعجزة الظاهرة اجترارة لمعادة، فهكذا قاله الماروري، والله أعلم.

قوله: "أَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ": هكذا هو في مسلم، ووقع في البخاري: "لتحشمت لقاءه"، وهو أصح في المعنى، ومعناه: لتكلفت للوصول إليه، وارتكبت المشقة في ذلك، ولكن أخاف أن أقطع دونه، ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شغ في الملك، ورغب في الرئاسة، فأثرها على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري: "ولو أراد الله هديته لوفقه، كما وفق السحاشي، وما رالت عنه الرئاسة"، ونسأل الله ثوابه.

قوله: "ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الزُّوْمِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ بِوَيْتِكَ اللَّهُ أَحْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ ثَوَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، هَؤُلَاءِ أَكْتَبَ تَعَانُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" (آل عمران: ٦٤).....

فوائد كتاب النبي ﷺ إلى هرقل: في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من القوائد منها: دعاء التكفير إلى -

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَأَمَرَ بِنَا، فَأُخْرِجَنَا، قَالَ:  
فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي جِبْنَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ، أَنَّهُ لِيَخَافَهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ.  
قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ، حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

=الإسلام قبل قتالهم، وهذا الدعاء واجب، والقتال قبله حرام إن لم تكن بلغتهم دعوة الإسلام، وإن كانت بلغتهم فالدعاء مستحب، هذا مذهبننا، وفيه خلاف للسلف سبق بيانه في أول كتاب الجهاد. ومنها: وجوب العمل بغير الواحد، وإلا فلم يكن في بعثه مع دحية فائدة، وهذا إجماع من يعتد به، ومنها: استحباب تصدير الكتاب "بسم الله الرحمن الرحيم" وإن كان المبعوث إليه كافراً.

ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: قوله: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله فهو أجزم": المراد بالحمد لله: ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية "بذكر الله تعالى"، وهذا الكتاب كان ذا بال، بل من المهمات العظام، وبدأ فيه بالبسملة دون الحمد. ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بالآية والآيتين ونحوهما، وأن يبعث بذلك إلى الكفار، وإنما غي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو، أي بكله أو بحملة منه، وذلك أيضاً محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار. ومنها: أنه يجوز للمحدث والكافر مس آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن.

ومنها: أن السنة في المكتبة والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب بنفسه، فيقول: من زيد إلى عمرو، وهذه مسألة مختلف فيها، قال الإمام أبو جعفر في كتابه صناعة الكتاب: قال أكثر العلماء: يستحب أن يبدأ بنفسه كما ذكرنا، ثم روى فيه أحاديث كثيرة وأثارة، قال: وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء؛ لأنه إجماع الصحابة، قال: وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان، قال: ورخص جماعة في أن يبدأ بالمكنون إليه، فيقول في التصدير والعنوان: إلى فلان من فلان، ثم روى بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية، فبدأ باسم معاوية، وعن محمد ابن الحنفية ومكر بن عبد الله وأيوب السخيتاني أنه لا بأس بذلك، قال: وأما العُتُون، فالصواب أن يكتب عليه إلى فلان، ولا يكتب لفلان؛ لأنه إليه لا نه إلا على مجاز. قال: هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين.

ومنها: التوقي في المكتبة، واستعمال الورع فيها، فلا يفرط ولا يفرط، ولهذا قال النبي ﷺ: إلى هرقل عظيم الروم، فلم يقل: ملك الروم؛ لأنه لا ملك له ولا لغوه إلا يحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاء رسول الله ﷺ أو ولاء من أذن له رسول الله ﷺ بشرط، وإنما يفقد من تصرفات الكفار ما تنفذه الضرورة، ولم يقل: إلى هرقل فقط، بل أنى بنوع من الملاطفة، فقال: عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن يدعى إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿فَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا نَبِيًّا﴾ (طه: ٤٤) وغير ذلك. ومنها: استحباب البلاغة والإيجاز، وتحري الألفاظ الجزلة في المكتبة، فإن قوله ﷺ: "أسلم تسلم" في نهاية من الاختصار، وغاية من الإيجاز =

-والبلغة، وجمع المعاني، مع ما فيه من بديع التحيس وشموله لسلامته من مخزي الدنيا بالخراب والسي والقتل وأخذ الديار والأموال، ومن عذاب الآخرة. ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب نبينا ﷺ فآمن به، فله أجران كما صرح به هنا. وفي الحديث الآخر في الصحيح: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: منهم رجل من أهل الكتاب" الحديث، ومنها: البيان الواضح أن من كان سبياً لصلاته، أو سبب منع من هداية كان آمناً لقوله ﷺ: "وإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين"، ومن هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَلْيَحْضُرْ أَتْقَاهُمْ وَأَتَقَالًا مَعَهُمْ أَتَقَاهُمْ﴾ (العنكبوت: ١٣). ومنها: استحباب "أما بعد" في الخطب والمكاتبات، وقد ترجم البخاري هذه باباً في كتاب "الجمعة" ذكر فيه أحاديث كثيرة.

ضبط كلمة "الأريسيين" ومعناها: قوله ﷺ: "وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين"، هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلم "الأريسيين"، وهو الأشهر في روايات الحديث، وفي كتب أهل اللغة، وعلى هذا اختلف في ضبطه على أوجه: أحدها: يباين بعد السين. والثاني: يباء واحدة بعد السين. وعلى هذين الوجهين الهمزة مفتوحة، والراء مكسورة مخففة.

والثالث: الأريسين بكسر الهمزة وتشديد الراء وبياء واحدة بعد السين، ووقع في الرواية الثانية في مسلم، وفي أول صحيح البخاري "إثم الأريسيين" بياء مفتوحة في أوله وبياءين بعد السين، واختلفوا في المراد بهم على أقوال: أصحابها وأشهرها: أنهم الأكارون أي الفلاحون والزراعون، ومعناه: أن عليك إثم رعائك الذين يتبعونك ويتنادون بانقيادك، وبه يؤلاء على جميع الرعايا، لأنهم الأغلب، ولأنهم أسرع انقياداً، فإذا أسلموا، وإذا امتنعوا، وهذا القول هو الصحيح، وقد جاء مصرحاً به في رواية رواها في كتاب "دلائل النبوة للبيهقي" وفي غيره: "فإن عليك إثم الأكارين"، وفي رواية ذكرها أبو عبيد في كتاب "الأموال"، وإلا فلا يحمل بين الفلاحين وبين الإسلام. وفي رواية ابن وهب: "وإثمهم عليك"، قال أبو عبيد: ليس المراد بالفلاحين الزراعين خاصة، بل المراد بهم جميع أهل مملكته. الثاني: أنهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس الذي نسب إليه الأروسية من النصارى، وهم مقالة في كتب المقالات، ويقال لهم: الأروسيون. الثالث: أنهم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة، ويأمروهم بها.

قوله ﷺ: "أدعوك بدعاية الإسلام" وهو بكسر الدال أي بدعوته، وهي كلمة التوحيد. وقال في الرواية الأخرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: "أدعوك بدعاية الإسلام"، وهو بمعنى الأولى، ومعناه: الكلمة الداعية إلى الإسلام. قال القاضي: ويجوز أن تكون "داعية" هنا بمعنى: دعوة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ (النجم: ٥٨)، أي كاشف.

قوله ﷺ: "سلام عني من أتبع الهدى": هذا دليل لمن يقول: لا يتدنى الكافر بالإسلام، وفي انمسالة خلاف، فمنهجهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء: أنه لا يجوز للمسلم أن يتدنى كافراً بالإسلام، وأجاره كثيرون من -

٤٦٠٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَائِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قَبْضَرٌ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حِمَصٍ إِلَى إِبِلْيَاءَ، شُكْرًا لِمَا أَنْبَاهُ اللَّهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ". وَقَالَ: "إِنَّمَا الْيَرِيسِيُّينَ"، وَقَالَ: "بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ".

السلف، وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك، وسأني في موضعها إن شاء الله تعالى، وجوزة آخرون؛ لاستتلاف أو لحاجة إليه أو نحو ذلك.

شرح الغريب والأقوال في ابن أبي كبشة، ووجه تشبيه النبي ﷺ به: قوله: "وَكثُرَ الْمَاءُ": هو بفتح الفين وإسكانها، وهي الأصوات المختلفة.

قوله: "لَقَدْ أَمَرَ ابْنُ أَبِي كَبِشَةَ": أما "أمر" فبفتح المعزة وكسر الميم أي عظم. وأما قوله: "ابن أبي كبشة" فقيل: هو رجل من خزاعة، كان يعبد الشعري، ولم يوافق أحد من العرب في عبادتها، فشبها النبي ﷺ به؛ لمخالفته إياهم في دينهم، كما خالفهم أبو كبشة، روي عن الزبير بن بكار في كتاب "الأنسب"، قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي ﷺ إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه، وقيل: إن أبا كبشة جد النبي ﷺ من قبل أمه. قاله ابن قتيبة وكتيرون، وقيل: هو أبوه من الرضاعة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، حكاه ابن بطلال وآخرون.

وقال القاضي عياض: قال أبو الحسن الجرجاني: التشابه إنما قالوا: ابن أبي كبشة عداوة له ﷺ، فنسبوه إلى نسب له غير نسبه المشهورة؛ إذ لم يكن لهم الطعن في نسبه المعلوم المشهور، قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن زهرة جدّه أبو أمية يكنى: أبا كبشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد الأنصاري النجاري أبو سلمى أم عبد المطلب كان يدعى أبا كبشة، قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كبشة، وهو أبو قبيصة أم وهب بن عبد مناف أبو أمية أم النبي ﷺ، وهو خزاعي، وهو الذي كان يعبد الشعري، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، قال القاضي: وقال مثل هذا كله محمد بن حبيب البغدادي، وزاد ابن ماكولا، فقال: وقيل أبو كبشة عم والد حنيفة مرضعته ﷺ.

وجه تلقيب الروم ببني الأصفر: قوله: "إنه ليخافه ملك بني الأصفر: بنو الأصفر: هم الروم، قال ابن الأثيري: سموا به؛ لأن جيشاً من الحبشة غلب على بلادهم في وقت، فوطئ نساءهم فولدت أولاداً صفراً من سواد الحبشة وبياض الروم، وقال أبو إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: نسبوا إلى الأصفر بن الروم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام. قال القاضي: هذا أشبه من قول ابن الأثيري.

ضبط كلمة "حمص وإبلياء": قوله: "مشى من حمص إلى إبلياء شُكْرًا لِمَا أَنْبَاهُ اللَّهُ": أما "حمص"، فغير مصروفة؛ لأنها مؤنثة علم عجمية، وأما "إبلياء"، فهو بيت المقدس. وفيه ثلاث لغات أشهرها: إبلياء بكسر المعزة واللام=

.....

وإسكان الباء بينهما وبالمدة، والثانية: كذلك إلا أنها بانقصر، والثالثة: إلباء بحذف الباء الأولى وإسكان اللام وبالمدة حكاهن صاحب "المطالع" وآخرون، وفي رواية لأبي يعلى الموصلي في سند ابن عباس "الإلباء" بالألف واللام، قال صاحب "المطالع": قيل معناه: بيت الله، والله أعلم. وأما قوله: شكرًا لما آتاه الله، فمعناه: شكرًا لما أنعم الله به عليه، وأتاه إياه، ويستعمل ذلك في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ (الأنبياء: ٣٥)، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل]

٤٦٠٦- (١) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النَحَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالنَحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالنَحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

## [٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل]

قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني": هو بكسر النون، وتشديد الياء منسوب إلى معن. وقال السمعاني: هو من ولد معن بن زائدة. قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس"، قال مسلم: "وحدثنا محمد بن عبد الله الرازي حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعد بن قتادة حدثنا أنس"، قال مسلم: "وحدثني نصر بن علي الجهضمي أخبرني خالد بن قيس عن قتادة عن أنس"، هذه الأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرازي بصري بغدادي، ولا ينقص هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني نصريح قتادة بالسماع من أنس، فزال ما يخاف من ليه لو اقتصر على الطريق الأول.

قوله: "أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النحاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنحاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ".

ذكر ألقاب ملوك البلاد المشهورة: أما "كسرى"، فيفتح الكاف وكسرهما، وهو لقب لكل من ملك من ملوك الفرس، "وقيصر" لقب من ملك الروم، و"النحاشي" لكل من ملك الحبشة، و"خاقان" لكل من ملك الترك، و"فرعون" لكل من ملك القبط، و"العزيز" لكل من ملك مصر، و"نبح" لكل من ملك حمير، وفي هذا الحديث حواش مكانة الكفار، ودعائهم إلى الإسلام، والعمل بالكتاب وبخير الواحد، والله أعلم.

## [٢٨- باب في غزوة حنين]

٤٦٠٩- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرُو بْنُ سَرَّحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْنَا نَقَارَهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءُ، أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةٌ بْنُ ثَفَاةَ الْجُدَامِيِّ،.....

## ٢٨- باب في غزوة حنين

حنين: واد بين "مكة" و"الطائف" وراء "عرفات"، بينه وبين "مكة" بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به القرآن العزيز. قوله: "قال عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نأرقه".

ترجمة أبي سفيان: أبو سفيان هذا هو بن عم رسول الله ﷺ، قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنية. وقال آخرون: اسمه المغيرة، ومن قاله هشام بن الكشي وإبراهيم بن المنذر والزهري بن بكار وغيرهم: وفي هذا عطف الأقارب بعضهم على بعض عند الشدائد، وذبح بعضهم عن بعض.

التوفيق بين الروايات: قوله: "وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءُ، أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةٌ بْنُ ثَفَاةَ الْجُدَامِيِّ". أما قوله: "بَغْلَةٍ بَيْضَاءُ"، فكذلك قال في هذه الرواية، ورواية أخرى بعدها: "أَتَاهَا بَغْلَةٌ بَيْضَاءُ"، وقال في آخر الباب: "على بغلته الشهباء"، وهي واحدة، قال العلماء: لا يعرف له ﷺ بغلة سواها، وهي التي يقال لها: دندل.

ضبط الاسم: وأما قوله: أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةٌ بْنُ ثَفَاةَ، فهو بنون مضمومة ثم فاء مخففة ثم ألف ثم ثاء مثناة. وفي الرواية التي بعده رواية إسحاق بن إبراهيم، قال: "فِرْوَةٌ بْنُ نَعَامَةَ" بالعين والميم، والصحيح المعروف الأول. قال القاضي: واختلما في إسلامه، فقال الطبري: أسلم وعمر عمراً طويلاً. وقال غيرهم: لم يسلم. وفي صحيح البخاري: أن الذي أَهْدَاهَا لَهُ ملك أَيْم، واسم ملك أَيْمَ فيما ذكره ابن إسحاق "بجته بن روبة"، والله أعلم.

الإشكال: فإن قيل: ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية الكافر، وفي الحديث الآخر: "هدايا العمال غلول" مع حديثي ابن النجبة: "عامل الصدقات". وفي الحديث الآخر: "أنه ردَّ بعض هدايا المشركين"، وقال: إنا لا نقبل زبدَ مشركين". أي رَفَدْنَاهُمْ، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث؟

الجواب عن الإشكال: قال القاضي: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسح، بل سبب القبول أن النبي ﷺ مخصوص بالقبول بالقبول بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن طمع في إسلامه وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكانوا بعضهم ورد هدية من م يطعم في إسلامه، ولم يكن في قبولها مصلحة؛ لأن الهدية توجب المحبة والمودة. وأما غير النبي ﷺ من العمال والولاة، فلا يحل له قبولها لنفسه -

فَلَمَّا اتَّقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَافَرُ، وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بِغَلَّتِهِ قِبَلَ الْكَافَرِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آجِدُ بِغَلَامِ بَغْلَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَكْفَهَا إِرَادَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آجِدُ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّ عَبَّاسٍ! نَادِ أَصْحَابَ السَّيْرِ"، فَقَالَ عَبَّاسٌ: "وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا-: فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّيْرِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي، عَطَفَةُ الْبَقْرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَيْلِكَ! يَا لَيْلِكَ!....."

= عند جمهور العلماء، فإن قبيلها كانت فينا للمسلمين، فإنه لم يهدا إليها إلا لكونه إمامهم، وإن كانت من قوم هو محاصره، فهي غنيمة. قال القاضي: وهذا قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب، وحكاه ابن حبيب عن لقيه من أهل العم، وقال آخرون: هي للإمام خاتمة به، قال أبو يوسف وأشهب وسحنون، وقال الطبري: إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه، وقيل: ما كان خلاف ذلك مما فيه استلاف المسلمين، قال: ولا يصح قول من ادعى النسخ، قال: وحكم الأئمة بعد إخراجها بحري مال الكفار من الفبي، أو الغنيمة بحسب اختلاف الخال، وهذا معنى "هدايا العمال غلول": أي إذا حصوا بها أنفسهم؛ لأنها لجماعة المسلمين بحكم الفبي، والغنيمة. قال القاضي: وقيل: إنما قبل النبي ﷺ هدايا كفار أهل الكتاب ممن كان على النصرانية كالمقوقس وملوك الشام، فلا معارضة بينه وبين قوله ﷺ: "لا نقبل زيد المشركين"، وقد أبيع لنا ذبايح أهل الكتاب ومناكحتهم بخلاف المشركين عبدة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض. وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي أو العامل هدية محرمة لزمه ردها إلى مهيديها، فإن لم يعرفه وجب عليه أن يجعلها في بيت المال، والله أعلم. قوله: 'ورسول الله ﷺ على بعلة له بيضاء': قال العلماء: ركوبه ﷺ البعلة في موطن الحرب وعند اشتداد الناس هو النهاية في الشجاعة والنبات؛ ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسلمون إليه، وتطمئن قلوبهم به وبمكانه، وإنما فعل هذا عمداً، وإلا فقد كانت له ﷺ أفراس معروفة، ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جميع المشركين، وقد فر الناس عنه. وفي الرواية الأخرى: أنه نزل إلى الأرض حين غشوه، وهذه مبالغة في النبات والشجاعة والصبر، وقيل: فعل ذلك مواساة لمن كان نازلاً على الأرض من المسلمين، وقد أثيرت الصحابة ﷺ بشجاعته ﷺ في جميع المواطن، وفي "صحيح مسلم" قال: إن الشجاع منا الذي يجادي به، وإقام كانوا يتقون به.

قوله ﷺ: "أي عباس! ناد أصحاب السيرة": هي الشجرة التي بايعوا تحتها بيعة الرضوان، ومعناه: ناد أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية. قوله: "فقال عباس: وكان رجلاً صيِّتاً"، ذكر الحازمي في المؤلف: أن العباس رجه كان يقف على سطح، فينادي غلماناً في آخر الليل، وهم في الغابة، فيسمعهم، قال: وبين سنع والغابة ثمانية أميال. قوله: "فوالله! لكان عطفتهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا ليليك يا ليليك". =

قَالَ: فَافْتَتَلُوا وَالْكَفَّارَ، وَالِدَعْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى نَبِيِّ الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ! يَا نَبِيَّ الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ! فَتَنَظَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْلَتِهِ، كَأَلَمْتَطَاوِلٍ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا جَمِينٌ حَمِيٍّ الْوُطَيْسِ". قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصِيَّاتٍ، فَرَمَى بِهِنَ وَجُوهَ الْكَفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: "انْهَرْمُوا، وَرَبُّ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: قَوْلَ اللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا رَأَيْتُ أَرَى خَلَدَهُمْ كَلِيلًا وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا.

توضيح فرار المسلمين في حنين: قال العلماء: في هذا الحديث دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفرار من جميعهم، وإنما فتحه عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل "مكة" المؤلفة، ومشركيها الذين لم يكونوا أسلموا، وإنما كانت هزيمتهم فجأة، لانصباهم عليهم دفعة واحدة ورشقهم بالسهام؛ ولا احتلاط أهل "مكة" معهم من لم يستقر الإيمان في قلبه، ومن يرنص بالمسلمين الدوائر، وفيهم نساء ومبطل خروا للغيمة، فتقدم أحفادهم، فلما رشقوهم بالنبل ولوا، فانقلبت أولاهم على آخرهم إلى أن أنزل الله تعالى سكينته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن.

قوله: "فاقتتلوا، والكفار"، هكذا هو في النسخ، وهو ينصب الكفار، أي مع الكفار. قوله: "والدعوة في الأنصار"، هي صفة الدال يعني الاستغاثة والمناداة إليهم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أحد حرمي الوطيس"، هو بفتح الواو وكسر الطاء المهملة وبالسین المهملة، قال الأكترون: هو شبه الثور يسبح فيه، وبصرف مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حره، وقد قال آخرون: الوطيس: هو الثور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حُميت لم يقدر أحد يطأ عليها، يقال: الآن حمي الوطيس، وقيل: هو الضرب في الحرب، وقيل: هو الحرب الذي يطيس الناس أي يدقهم، قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام ويديعه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: "رماهم بالحصيات"، ثم قال: انهرموا ورب محمد، فما هو إلا أن رماهم بحصياته، فما رأت أرى حديد كليلاً وأمرهم مدبراً؛ هذا فيه معجزتان ظاهرتان لرسول الله ﷺ، إحداهما فعلية، والأخرى خبرية، فإنه ﷺ أخبر هزيمتهم، ورماهم بالحصيات، فولوا مدبرين. وذكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب: "أنه ﷺ قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل بها وجوههم، فقال: شأنت الوجوه، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً من تلك القبضة"، وهذا أيضاً فيه معجزتان خبرية وفعلية، ويحتمل أنه أخذ قبضة من حصي وقبضة من تراب، فرمى بها مرة، وبها مرة، ويحتمل أنه أخذ قبضة واحدة مخلوطة من حصي وتراب. قوله: "فما رأت أرى حديد كليلاً"، هو بفتح الحاء المهملة: أي ما رأت أرى فوقهم ضعيفة.

٤٦١٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرُوءَةُ بْنُ ثَعَامَةَ الْجَذَامِيُّ، وَقَالَ: "انْهَزِمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ! انْهَزِمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ!" وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَرَمَهُمُ اللَّهُ.

قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَتِهِ.

٤٦١١ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَتَمُّ.

٤٦١٢ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَيْثُمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عُمَارَةَ! أَفَرَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخِفَاؤُهُمْ حُسْرًا، لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ،.....

قوله: "قال رجل للبراء: يا أبا عمار، فررت يوم حنين، قال: لا والله ما ولي رسول الله ﷺ، ولكنه خرج شبان أصحابه أخفأؤهم حسرًا، ليس عليهم سلاح" هذا الجواب الذي أجاب به البراء عليه السلام من يدعي الأدب؛ لأن تقدير الكلام: فررتم كلكم، فيقتضي أن النبي ﷺ وافقهم في ذلك، فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله ﷺ، ولكن جماعة من الصحابة جرى لهم كذا وكذا.

شرح الكلمات: وأما قوله: "شبان أصحابه" فهو بالشين وآخره نون جمع شاب. وقوله: "أخفأؤهم" جمع خفيف، وهم المسارعون المستعجلون، ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحري والمروزي وغيرهم "جفاء" بجم مضمومة وبالمد، وفسره بسر عافهم. قالوا: تشبيهاً بجفاء السيل، وهو غشاؤه. قال القاضي: إن صحت هذه الرواية، فمعناها ما سبق من خروج من عرج معهم من أهل مكة ومن الأنصار إليهم ممن لم يستعنوا، وإنما خرج لنعيم من النساء والصبيان، ومن في قلبه مرض، فشبهه بغشاء السيل.

وأما قوله: "حسرًا"، فهو بضم الحاء وتشديد السين المفتوحة أي بغير دروع، وقد فسره بقوله: "ليس عليهم سلاح"، "والحاصر" من لا درع عليه. قوله: "فرشفرهم رشقًا" هو بفتح الراء وهو مصدر، وأما "الرشق" بالكسر، فهو اسم للسهم التي ترميها الجساعة دفعة واحدة، وضبط القاضي الرواية هنا بالكسر، وضبطه غيره بالفتح، كما ذكرنا أولاً، وهو الأجود، وإن كانا جديدين. وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: "فرموا برشق من نبل"، فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال: رشقه يرشقه وأرشقه، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأنصح.

فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاهُ، لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمْعُ هَوَازٍ وَبَنِي نَضْرٍ، فَرَسَمُوهُمْ رَشْقًا  
مَا يَكَادُونَ يُخَطِّبُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ،  
وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ:  
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"

لَمْ صَفَّهِمْ.

قوله: "نزل واستنصر": أي دعاء فقيه استحباب الدعاء عند قيام الحرب.

الكلام الموزون لا يعدُّ شعراً، وبيان شروط الشعر: قوله ﷺ:

"أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"

قال القاضي عياض: قال المازري أنكّر بعض الناس كون الرجز شعراً لوقوعه من النبي ﷺ مع قوله تعالى: ﴿وَمَا  
غَشَاكَ الشَّجَرُ مِنْ ظِلٍّ إِلَّا تِلْكَ الْيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ إِلَّا الْأَشْجَارُ الَّتِي لَا يَنْفَخُ اللَّهُ عَنْهَا لَبِئْسَ الْأَشْجَارُ﴾ (يس: ٦٩)، وهذا مذهب الأخفش، واحتج به على فساد مذهب الخليل في أنه  
شعر، وأجابوا عن هذا بأن الشعر هو ما قصد إليه، واعتمد الإنسان أن يوقعه موزوناً مقفى يقصده إلى القافية،  
ويقع في ألفاظ العامة كثير من الألفاظ الموزونة، ولا يقول أحد: ألفا شعر، ولا صاحبها شاعر، وهكذا الجواب عما  
في القرآن من الموزون كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿نَضْرُ مِنْ اللَّهِ وَتُخَيَّرَ قَرِيبٌ﴾ (الصف: ١٣)، ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعراً؛ لأنه لم يقصد  
تقفيته وجعله شعراً، قال: وقد غفل بعض الناس عن هذا القول، فأوقعه ذلك في أن قال: الرواية "أنا النبي لا  
كذب" يفتح ألباء حرصاً منه على أن يفسد الروي، فيستغني عن الاعتذار، وإما الرواية بإسكان الباء، هذا كلام  
القاضي عن المازري. قس: وقد قال الإمام أبو القاسم علي بن أبي جعفر بن علي السعدي الصفي المعروف بابن  
القطاع في كتابه "الشافي في علم القوافي": قد رأى قوم منهم الأخفش، وهو شيخ هذه الصنعة بعد الخليل أن  
مشطور الرجز ومنهوكه ليس بشعر، كقول النبي ﷺ: "الله مولانا ولا مولى لكم"، وقوله ﷺ: "هل أنت إلا إصبع  
دميت، وفي سبيل الله ما نقيت"، وقوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"، وأشباه هذا.

قال ابن القطاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين؛ وذلك لأن الشاعر إنما سمي شاعراً لوجوه: منها:  
أنه شعر القول وقصده، وأراد به واعتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة لغز مقفى، فإن خلا من هذه  
الأوصاف أو بعضها لم يكن شعراً، ولا يكون فائمه شاعراً، بل يلى أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب،  
وقصد الشعر، أو أراد به ولم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء، وكذا لو  
قفاه وقصد به الشعر، ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى، لكن لم يقصد به  
الشعر لا يكون شعراً، ويدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير أنهم ما قصدوه ولا أرادوه.

٤٦١٣- (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْبِصِيُّ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخِفَاءَ مِنَ النَّاسِ، وَخَسَرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ، كَانَتْهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَنْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَعْلَتَهُ، فَتَزَلَّ، وَدَعَا، وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ:

"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ      أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

اللَّهُمَّ نَزِّلْ نُصْرَكَ".

-ولا يسمى شعراً، وإذا تفقد ذلك وجد كثيراً في كلام الناس، كما قال بعض السؤال: اختتموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، وأمثال هذا كثيرة، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة، وهي التقصد وغيره مما سبق، والنبي ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أرادته، فلا يعد شعراً وإن كان موزوناً، والله أعلم.

بيان وجه انتسابه ﷺ إلى جلدته: فإن قيل: كيف قال النبي ﷺ: "أنا ابن عبد المطلب"، فانتسب إلى جد دون أبيه، وافترع بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية، فالجواب أنه ﷺ كانت شهرته بجمده أكثر؛ لأن أباه عبد الله توفي شاباً في حياة أبيه عبد المطلب، قبل اشتهاه عبد الله، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرة ظاهرة شائعة، وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يدعون النبي ﷺ ابن عبد المطلب، يتسبوه إلى جده لشهرته، ومنه حديث همام بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب؟ وقد كان مشتهراً عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي ﷺ وأنه سيظهر؛ وسيكون شأنه عظيماً، وكان قد أخبره بذلك سيف بن ذي يزن، وقيل: إن عبد المطلب رأى رؤيا تدل على ظهور النبي ﷺ، وكان ذلك مشهوراً عندهم، فأراد النبي ﷺ تذكيرهم بذلك، وتبهيهم بأنه ﷺ لا يد من ظهوره على الأعداء، وأن العاقبة له لتقوى نفوسهم، وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم للحرب، لم يول مع من ولي، وعرفهم موضعه؛ ليرجع إليه الراجعون، والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب: أي أنا النبي حقاً، فلا أفر ولا أزول، وفي هذا دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان، وأنا ابن فلان، ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكرع. وقول علي عليه السلام: أنا الذي سمّني أمي حيدر، وأشبهه ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح، قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية، والله أعلم.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "أحدثنا أحمد بن حنبل المصيصي": هو بالميم والنون، والمصيصي بكسر الميم = وتشديد الصاد الأولى، هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد. قوله: "أفر وهم برشق من نبل كأي رجل من جراد" يعني كأنها قطعة من جراد، وكأنها شبهت برجل الحيوان؛ لكونها قطعة منه. قوله: "برشق" =

قَالَ الْبَرَاءُ: كُنَّا، وَاللَّهِ إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ نَتَّقِي بِهِ، وَإِنَّ الشَّحَاعَ مِنَّا لِلَّذِي يُحَاذِي بِهِ،  
يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٤٦١٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ:  
أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ، وَكَانَتْ هَوَازِنُ  
يَوْمَئِذٍ رُمَاةً، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا، فَأَكْبَيْتَنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْغِيهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ أَخَذَ بِلِحَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:  
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ" أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

٤٦١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالُوا:  
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ:  
يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَتَمُّ حَدِيثًا.

٤٦١٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ  
عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِيمَانُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا  
الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو نَبِيَّةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرْمِيهِ بِهِمْ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَمَا دَرَيْتُ  
مَا صَنَعَ، وَتَنَظَّرْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ نَبِيَّةٍ أُخْرَى، فَانْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ،  
فَوَلَّى صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْجَعُ مِنْهُمْ رَمًا، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ، مُتَرِّرًا بِأَخْدَاهُمَا، مُرْتَدِيًا بِالْأُخْرَى  
فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي، فَحَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَمًا، وَهُوَ عَلَى بَعْغِهِ  
الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ رَجَعَ ابْنُ الْأَكْوَعِ فَرَعًا"، .....

= هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريباً. قوله: "فانكشفوا": أي انهزموا وفارقوا مواضعهم وكشفوها.

قوله: "كنا والله إذا احمر البأس نتقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذي به": احمرار البأس كناية عن شدة الحرب،  
واستعير ذلك لحمرة الدماء الحاصلة فيها في العادة، أو لاستعارة الحرب واشتغالها، كاحمرار الحمر، كما في الرواية  
السابقة: حيي الوطيس، وفيه بيان شجاعته وعظم وثوقه بالله تعالى.



فَلَمَّا عَشَوْا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبُعْلَةِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: "شَهِتِ الْوُجُوهُ، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَهُ تُرَابًا بِتِلْكَ الْقَبْضَةِ، فَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ."

قوله: "عن سبعة بن الأكوع: وأرجع منهزماً" إلى قوله: "مررت على رسول الله ﷺ منهزماً، فقال: "لقد رجع ابن الأكوع فرعاً، قال العلماء: قوله "منهزماً" حال من ابن الأكوع، كما صرح أولاً بالهزيمة، ولم يرد أن النبي ﷺ الهزم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ: أنه ﷺ ما الهزم، ولم ينقل أحد قط أنه الهزم ﷺ في موطن من المواطن، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد الهزيمة ﷺ، ولا يجوز ذلك عليه، بل كان العباس وأبو سفيان بن الحارث أخذين بلحام بغلته، يكفأهما عن إسراع التقدم إلى العدو، وقد صرح بذلك البراء في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "شاهت الوجوه": أي قبحت، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

## [٢٩ - باب غزوة الطائف]

٤٦١٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَنْفُسِحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جَرَّاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا"، قَالَ: فَأَعَجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

## ٢٩ - باب غزوة الطائف

الصواب في هذا الإسناد عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو: قوله: "حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عبد الله بن عمرو عن أبي العباس الأشعر عن عبد الله بن عمرو قال: حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف: هكذا هو في نسخ صحيح مسلم "عن عبد الله بن عمرو" بفتح العين، وهو ابن عمرو بن العاص، قال القاضي: كذا هو في رواية الجلودي وأكثر أهل الأصول عن ابن ماعان، قال: وقال القاضي الشهيد أبو علي: صوابه "ابن عمر بن الخطاب ؓ"، كذا ذكره البخاري، وكذا صوّبه الدارقطني.

وذكر ابن أبي شيبة الحديث في مسنده عن سفيان، فقال عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عتبة حدث به مرة أخرى عن عبد الله بن عمرو. هذا ما ذكره لقاضي عياض، وقد ذكر خلف الواسطي هذا الحديث في كتاب "الأطراف" في مسند ابن عمر، ثم في مسند ابن عمرو، وأضافه في الموضوعين إلى البخاري ومسلم جميعاً، وأنكروا هذا على خلف، وذكره أبو مسعود الدمشقي في "الأطراف" عن ابن عمر بن الخطاب، قال البخاري ومسلم: وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عمر ثم قال: هكذا أخرجه البخاري ومسلم في كتب الأدب عن قتيبة، وأخرجه هو ومسلم جميعاً في "المغازي" عن ابن عمرو بن العاص، قال: والحديث من حديث ابن عيينة، وقد اختلف فيه عليه، فمنهم من رواه عنه هكذا: ومنهم من رواه بالشك، قال الحميدي: قال أبو بكر البرقاني: الأصح ابن عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه ابن مسعود في مسند ابن عمر بن الخطاب، قال الحميدي: وليس لأبي العباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه، وقد ذكره النسائي في سننه في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص فقط.

قوله: "حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف، فلم يَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَنْفُسِحْهُ، فَقَالَ: اعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جَرَّاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا." =

=فأعجبهم ذلك، فضحك رسول الله ﷺ: معنى الحديث: أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه والرفق بهم بالفرحول عن "الطائف"؛ لصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه، وتقويتهم بمحنتهم، مع أنه ﷺ علم أو رجع أنه سيفتحه بعد هذا بلا مشقة كما جرى، فلما رأى حرص أصحابه على المقام والجهاد أقام، وجداً في القتال، فلما أصابهم المراح رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم، ففرحوا بذلك، لما رأوا من المشقة الظاهرة، ولعلمهم نظروا، فعلموا أن رأي النبي ﷺ أيرك وأنفع وأحمد عاقبة، وأصوب من رأيهم، فوافقوا على الرحيل، وفرحوا، فضحك النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

\*\*\*\*

## [٣٠ - باب غزوة بدر]

٤٦١٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ، حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِيَّانَا تُرِيدُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُحِيطِضَهَا الْبَحْرَ لَأَخْضَتْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْعِمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَكَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى تَزُلُّوا بِدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَابِيا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدُ لَبَنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَصْحَابِهِ؟ فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ! أَنَا أُخْبِرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، ....

## ٣٠ - باب غزوة بدر

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ أَصْحَابَهُ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِيَّانَا تُرِيدُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُحِيطِضَهَا الْبَحْرَ لَأَخْضَتْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْعِمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَكَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى تَزُلُّوا بِدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَابِيا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدُ لَبَنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَصْحَابِهِ؟ فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ! أَنَا أُخْبِرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، ...." والخبر. قوله: "أَنَّ نُحِيطِضَهَا" يعني الخيل.

ضبط كلمة "برك العِمَاد": وقوله: "برك العِمَاد"، أما "برك"، فهو بفتح الباء وإسكان الراء، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث وروايات المحدثين، وكذا نقله القاضي عن روايات المحدثين، قال: وقال بعض أهل اللغة: صوابه كسر الراء، قال: وكذا قيده شيوخ أبي ذر في البخاري، كذا ذكره القاضي في شرح مسلم، وقال في "المشارك": هو بالفتح لأكثر الرواة، قال: ووقع الأصيلي والمستمل وأبي محمد الحموي بالكسر، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنة إلا ما حكاه القاضي عن الأصيلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها، وهذا غريب ضعيف، وأما "العِمَاد"، فبغير معجمة مكسورة ومضومة لغتان مشهورتان لكن الكسر أفصح، وهو المشهور في روايات المحدثين، والضم هو المشهور في كتب اللغة. وحكى صاحب "المشارك" و"المطالع" الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في "الشرح": ضبطناه في =

فَإِذَا تَرَكُوهُ، فَمَسَّأَلُوهُ، فَقَالَ: مَا لِي بِأَيِّ سَفِيَّانَ عِنْتُمْ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعَتِيَّةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلَفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ هَذَا أَيْضاً ضَرَبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ".  
قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا مَصْرَعٌ فَلَانٍ"، قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، هَهُنَا وَهَهُنَا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ، عَنْ مَوْضِعٍ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

-الصحيح بالكر، قال: وحكى ابن دريد فيه الضم والكسر. وقال الخازمي في كتابه "المؤلف والمختص" في أسماء الأماكن: "هو بكسر العين، ويقال: بضمها، قال: وقد ضبطه ابن الفرات في أكثر المواضع بالضم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بالكسر، قال: وهو موضع من وراء مكة" خمس نبال بناحية الساحل. وقيل: بدلتان هذا قول الخازمي، وقال القاضي وغيره: هو موضع بأقاصي "هجر"، وقال إبراهيم الخري: "برك الغمام" و"سعدات هجر" كتابة يقال فيما تباعد.

قوله: "وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ، انْصَرَفَ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ" معنى انصرف: سلم من صلاته، فقيه استحباب تخفيفها إذا عرض أمر في أثناءها، وهكذا وقع في النسخ "تضربوه وتتركوه" بغير نون، وهي لغة سبق بيانها مرات، أعني حذف النون بغير ناصب ولا جازم، وفيه: جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له، وإن كان أسيراً.

ذكر معجزي النبي ﷺ وفيه معجزتان من أعلام النبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمصرع جابرهما، فلم ينفذ أحد مصرعه. الثانية: إخباره ﷺ بأن الغلام الذي كان يضربونه يصدق إذا تركوه ويكذب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمر، والله أعلم. قوله: "فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ" أي تباعد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## [٣١- باب فتح مكة، وإزالة الأصنام من حول الكعبة]

٤٦١٩- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَقَدْتُ وَفُودٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أُصْنَعُ طَعَامًا، فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: ادْعُوهُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبَقْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ! فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أُعِيْنُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِكُمْ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ، فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُحَنَّبَتَيْنِ، وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُحَنَّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسْرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ، قَالَ: فَنَظَرُ، فَرَأَانِي، فَقَالَ: "أَبُو هُرَيْرَةَ؟" قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي".

زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ "اهْبِثْ لِي بِالْأَنْصَارِ"، قَالَ: فَأَطَاعُونِي، وَوَبَّشْتُ قُرَيْشَ أَوْبَاشًا لَهَا وَأَتْبَاعَهَا، فَقَالُوا: نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أُصِيبُوا أُعْطِينَا الَّذِي سُبُلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ"، ثُمَّ قَالَ يَدْبِهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: "حَتَّى تُؤَافِقُونِي بِالصَّفَا"، قَالَ: فَأُتِلَقْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهَ إِلَيْنَا شَيْعًا،.....

## [٣١- باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة]

شرح الغريب: قوله: "بَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُحَنَّبَتَيْنِ": هي بضم الميم وفتح الحيم وكسر النون، وهما: الميمنة والميسرة، ويكون القرب بينهما. "وَبَّشْتُ أَوْبَاشًا عَلَى الْحُسْرِ": هو بضم الخاء وتشديد السين المهملة، أي الذين لا دروع عليهم. قوله: "فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي": أي جعلوا طريقهم في بطن الوادي. قوله ﷺ: "اهْبِثْ لِي بِالْأَنْصَارِ": أي ادعهم لي. قوله ﷺ: "لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي": ثم قال: فَأَطَاعُوا، إِنَّمَا خَصَّصَهُمْ لِقَتْلِهِمْ، وَرَفَعَهُمْ لِمَوْتِهِمْ، وَإِظْهَارًا لِحَالَتِهِمْ وَخُصُوصِيَّتِهِمْ. قوله: "وَوَبَّشْتُ قُرَيْشَ أَوْبَاشًا حَتَّى أَيَّ جَمْعٍ جُمِعُوا مِنْ قِبَالِ شَيْءٍ" وهو باباء الموحدة المشددة والشين المعجمة. قوله: "فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهَ إِلَيْنَا شَيْعًا": أي لا يدفع أحد عن نفسه.

قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سَفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْحَتِ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ"، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ، وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ صَوْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ"، قَالُوا: لَيْتَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ"، قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: "كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَكُونُ، وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ".....

قوله: "قال أبو سفيان: أَيْحَتِ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ"، كذا في هذه الرواية "أَيْحَتِ"، وفي التي بعدها "أَيْدَتِ"، وهما متقاربان، أي استوصلت قريش بالقتل وأُفِيَتْ، وخضراؤهم بمعنى جماعتهم، ويعبر عن الجماعة المختمة بالسواد والخضرة، ومنه السواد الأعظم.

قوله ﷺ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ"، استدلل به الشافعي وموافقوه على أن دور "مكة" مملوكة يصح بيعها وإيجارها؛ لأن أصل الإضافة إلى آدميين تقتضي ملكك، وما سوى ذلك مجاز، وفيه تأليف لأبي سفيان، وإظهار لشرفه. قوله: "قَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، وَدَكَرَ نَزُولَ الْوَحْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: "كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ، فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَكُونُ، وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ"، معنى هذه الجملة: أَتَمُّ رَأْفَةٍ إِلَهِي ﷺ بِأَهْلِ "مكة" كَفَّ الْقَتْلَ عَنْهُمْ، فَظَنُّوا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى سَكْنَى "مكة"، والمقام فيها دائماً، ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشق ذلك عليهم، فأوحى الله تعالى إليه ﷺ، فأعلمهم بذلك، فقال لهم ﷺ: "قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَدْ قُلْنَا هَذَا، فَهَذِهِ مَعْجَزَةٌ مِنْ مَعْجَزَاتِ النَّبِوةِ، فَقَالَ: "كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"، معنى: "كَلَّا" هنا: حَقًّا، ولها معنيان: أحدهما: حَقًّا، والآخر: انفي.

مطلب قوله ﷺ: "إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ": وأن قوله ﷺ: "إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"، فيحصل وجهين: أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأتيني الوحي، وأحبر بالمغيبات، كهذه القضية وشبهها، فتقوا بما أقول لكم وأحذركم به في جميع

قَالَ: فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلَى صَنَمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسَبَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَّنَمِ حَمَلَ يَطْعَمُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: "جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ"، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَاءَ فَعَلَا عَلَيْهِ، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَحَمَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو.

-الأحوال، والآخر لا تفتنوا بإعجابي إياكم بالمغيبات وتطروني كما أظرت النصارى عيسى صلوات الله عليه، فإن عبد الله ورسوله.

وأما قوله ﷺ: "هاجرت إلى الله وإليكم، أخياً محباًكم، والمعات ممااتكم": فمعناه: آني هاجرت إلى الله، وإلى دياركم؛ لاستيطاننا، فلا أتركها، ولا أرجع عن هجري الواقعة لله تعالى، بل أنا ملازم لكم، أخياً محباًكم، والمعات ممااتكم، أي لا أحبي إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم، وهذا أيضاً من المعجزات، فلما قال لهم هذا بكوا، واعتذروا، وقالوا: والله ما قلنا كلامنا السابق إلا حرصاً عليك وعلى مصاحبتك ودوامك عندنا؛ لنستفيد منك، ونترك بك، ونهدينا الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)، وهذا معنى قولهم: ما قلنا الذي قلنا إلا للضيق بك، هو بكسر الضاد أي شحاً بك أن تفارقنا، ونختص بك غيرنا، وكان بكأولهم فرحاً بما قال لهم، وحياء بما خافوا أن يكون بلغه عنهم ما يستحي منه.

أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام: قوله: "فأقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر، فاستنسه، ثم صاف بالبيت". فيه الابتداء بالطواف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً بحج أو عمرة أو غير محرم، وكان النبي ﷺ دخلها في هذا اليوم، وهو يوم الفتح غير محرم بإجماع المسلمين، وكان على رأسه الغفرة، والأحاديث متظاهرة على ذلك، والإجماع منعقد عليه. وأما قول القاضي عياض: أجمع العلماء على تخصيص النبي ﷺ بذلك، ولم يحتجوا في أن من دخلها بعده لحرب أو بقي أنه لا يحل له دخولها حلالاً، فليس كما نقل، بل من ذهب الشافعي وأصحابه وآخرون أنه يجوز دخولها حلالاً للمحارب بلا خلافة، وكذا من يخاف من ظالم لو ظهر للطواف وغيره، وأما من لا عذر له أصلاً، فليشافعي فيه قولان مشهوران أصحهما: أنه يجوز له دخولها بغير إحرام لكن يستحب له الإحرام. والثاني: لا يجوز؛ وقد سبقت المسألة في أول "كتاب الحج".

شرح الغريب: قوله: "فأتى على صنم إلى جنب البيت، كانوا يعبدونه، فجعل يطعنه بسية فوسه": السية: بكر السين وتخفيف الياء المفتوحة المتعطف من طرفي القوس، وقوله: "يطعن" بضم العين على المشهور، ويجوز فتحها في لغة، وهذا الفعل إذلال للأصنام ولعابديها، وإظهار لكونها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلُكَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِيمَا لَا يُفْنِقُوهُ مِنْهُ﴾ (الحج: ٧٣).



- ٤٦٢٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا هُزْ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغْبِرَةِ بِهَذَا الْإِسْتَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ: يَبْدِيهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: "أَحْصَدُوهُمْ حَصْدًا"، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالُوا: قُلْنَا: ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَمَا اسْمِي إِذَا؟ كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".
- ٤٦٢١ - (٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ: وَقَدْ نَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ،

=قوله: "جعل يطعن في عينه، ويقول: جاء الحق وزهق الباطل"، وقال في الرواية التي بعد هذه: "وحول الكعبة ثلثمائة وستون نصبا، فجعل يطعن بها يعود كان في يده، ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا" (الإسراء: ٨١)، ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (سبا: ٤٩)، الثَّصْب: الصنم. وفي هذا استحباب قراءة هاتين الآيتين عند إزالة المنكر. قوله: "ثم قال يديه إحداها على الأخرى: "أحصدوهم حصداً" هو بضم الصاد وكسرهما.

أقوال العلماء في فتح مكة هل كان فهرا أو صلحا، وقد استدلل بهذا من يقول: إن مكة فتحت غنوة، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء وأهل السير: فتحت غنوة. وقال الشافعي: فتحت صلحا. وادعى المازري أن الشافعي انفرد بهذا القول، واحتج الجمهور بهذا الحديث ويقولون: أيدت حضراء قريش، قالوا: وقال ﷺ: "من ألقى سلاحه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن"، فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا، وبحديث أم هانئ ؓ حين أحارت رجلين أراد علي ؓ قتلهما، فقال النبي ﷺ: "قد أجزنا من أجزت"، فكيف يدخلها صلحا، ويخفى ذلك على علي ؓ حتى يريد قتل رجلين دخلا في الأمان، وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصبح؟ واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة أنه ﷺ صالحهم بحر الظهران قبل دخول مكة.

وأما قوله ﷺ: "أحصدوهم"، وقتل خالد من قتل، فهو محمول على من أظهر من كفار مكة قتالا. وأما أمان من دخل دار أبي سفيان، ومن ألقى سلاحه، وأمان أم هانئ، فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان، وأما هم علي ؓ بقتل الرجلين، فلعله تأول منهما شيئا أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الرواية الأخرى: "فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أناموه"، فمحمول على من أشرف مظهرا للقتال، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "فما اسمي إذا؟ قوله: "قلنا: ذاك يا رسول الله! قال: فما اسمي إذا؟ كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"، قال القاضي: يحتمل هذا وجهين: أحدهما: أنه أراد ﷺ أني نبي لإعلامي بإياكم بما تحدثتم به سرا، والثاني: لو فعلت هذا الذي خفتتم منه، وفارقتكم ورجعت إلى استيطان "مكة" المكتة ناقضا نعهدكم في ملازمتكم، ولكان هذا غير مطالب لما اشتق منه اسمي وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد.

وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَصْنَعُ طَعَاماً يَوْمَاً لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! الْيَوْمَ نَوْبِي، فَجَاؤُوا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَعَامَنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! لَوْ حَدَّثْتَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَذْكُرَ طَعَامَنَا، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُحَبَّبَةِ الثَّمَنِي، وَجَعَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُحَبَّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَاقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ"، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاؤُوا يُهْرَوِلُونَ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! هَلْ تَرَوْنَ أَوْيَاشَ قُرَيْشٍ؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: "انْظُرُوا إِذَا نَقَبْتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِلْتُمُوهُمْ حَصْداً"، وَأَخْفَى يَدَيْهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، .....

قوله: "وعدنا إلى معاوية رضي الله عنه، وفينا أبو هريرة، فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي". فوائد الحديث: فيه دليل على استحباب اشتراك المسافرين في الأكل واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعارضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، وأن لا يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق، وهو بمعنى الإباحة، فيحوز، وإن تفاضل الطعام، واختلفت أنواعه، ويجوز، وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، لكن يستحب أن يكون شأقهم إيثار بعضهم بعضاً. قوله: "فجاءوا إلى المنزل، ولم يذكر طعامنا، فقلت: يا أبا هريرة! لو حدثتنا عن رسول الله ﷺ حتى يذكر طعامنا، فقال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح" إلى آخره.

فوائد الحديث: فيه استحباب الاجتماع على الطعام وجواز دعائهم إليه قبل إفراكه، واستحباب حديثهم في حال الاجتماع بما فيه بيان أحوال رسول الله ﷺ وأصحابه وغزواتهم ونحوها مما تنشيط النفوس لسماعه، وكذلك غيرها من الحروب ونحوها مما لا إثم فيه، ولا يتولد منه في العادة ضرر في دين ولا دنيا، ولا أذى لأحد لتقطع بذلك مدة الانتظار، ولا يضره، ولئلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوه من الكلام المذموم، وفيه أنه يستحب إذا كان في الجمع مشهور بالفضل أو بالصالح أن يطلب منه الحديث، فإن لم يطلبوا استحباب له الابتداء بالحديث، كما كان النبي ﷺ يبنديهم بالحديث من غير طلب منهم.

شرح الغريب: قوله: "وجعل أبا عبيدة على البياقة وبطن الوادي". "البياقة" بياء موحدة ثم مشاة تحت وبذال معجمة وقاف، وهم الرجال، قالوا: وهو فارسي معرب، وأصله بالفارسية أصحاب ركاب الملك، ومن يتصرف في أموره، قيل: سموا بذلك لخفتهم وسرعة حركتهم، هكذا الرواية في هذا الخبر هنا، وفي غير مسلم أيضاً، قال القاضي: هكذا روايتنا فيه، قال: ووقع في بعض الروايات "الساقة"، وهم الذين يكونون آخر العسكر، وقد يجمع بينه وبين البياقة بأنهم رجالة وساقة، ورواه بعضهم "الشارقة"، وفسروه بالذين يشرفون على مكة، قال القاضي: وهذا ليس بشيء؛ لأنهم أخذوا في بطن الوادي، والبياقة هنا هم الخسر في الرواية السابقة، وهم رجالة لا دروع عليهم.

وَقَالَ: "مَوْعِدُكُمْ الصُّفَا"، قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِيذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ، قَالَ: وَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّفَا، وَجَاءَتْ الْأَنْصَارُ، فَأَطَاعُوا بِالصُّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُبَيِدْتُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ". فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ، وَرَغَبَةً فِي قُرَيْشِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغَبَةً فِي قُرَيْشِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا!! ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَالنَّبِيِّ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا إِلَّا ضَنْبًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعَذِّبَانِيكُمْ".

٤٦٢٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالنَّفْطُ لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكُعْبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُونَ نَصْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُمُهَا بِعُودٍ كَانَ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١)، ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِي الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (سبا: ٤٩)، زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ.

٤٦٢٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ الْحُلَوِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: زَهُوقًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ الْآخَرَى، وَقَالَ: بَدَلَ نَصْبًا - صَنَعًا.

قوله: "وقال موعدهم الصفا" يعني قال: هذا لحالهم ومن معه الذين أخذوا أسفل من بطن الوادي، وأخذ هو ﷺ ومن معه أعلى مكة. قوله: "فما أشرف يومئذٍ لهم أحد إلا أناموه" أي ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه، فوقع إلى الأرض، أو يكون بمعنى أسكنوه بالنقل كالنائم، يقال: نامت الريح إذا سكنت، وضربه حتى سكن، أي مات، ونامت الشاة وغيرها مائت، قال المراء: النائمة المينة، هكذا ناول هذه النقطه الفاضلون بأن مكة فتحت عنوة، ومن قال: فتحت صبحاً، يقول: أناموه ألفوه إلى الأرض من غير قتل إلا من قاتل، والله أعلم.

## [٣٢- باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

٤٦٢٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: "لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا" بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٤٦٢٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي. فَسَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا.

## [٣٢- باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

قوله ﷺ: "لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة": قال العلماء: معناه الإعلام بأن قریشاً يسمعون كلهم، ولا يرتد أحد منهم، كما ارتد غيرهم بعده ﷺ من حروب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً، فقد جرى على قریش بعد ذلك ما هو معنوم، والله أعلم.

ذكر من اسمه عاص، ومن أسلم منهم: قوله: "وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مُطِيعًا": قال القاضي عياض: عصاة هنا جمع العاص من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي ما أسلم من كان اسمه العاص مثل العاص بن وائل السهمي، والعاص بن هشام أبو البخري، والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، والعاص بن منه بن الحجاج وغيرهم سوى العاص بن الأسود العدري، فغير النبي ﷺ اسمه فسماه مطيعاً، وإلا فقد أسلمت عصاة قریش وعناهم كلهم بحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وهو من أسلم، واسمه أيضاً العاص، فإذا صح هذا، فيحتمل أن هذا لما غلبت عليه كنيته، وجعل اسمه لم يعرفه المخير باسمه، فلم يستثنه، كما استثنى مطيع بن الأسود، والله أعلم.

قوله: "لا يقتل قرشي صبراً": لم يرد الإخبار بأنه لا يتحقق بل أراد أنه لا يجوز لأحد قتله بعد اليوم بكفر، والله تعالى أعلم. فالتلويح بالإخبار بإسلامهم وثباتهم عليه. ويمكن أن يكون إخباراً عن وقته ﷺ والله تعالى أعلم.

## [٢٣- باب صلح الحديبية في الحديبية]

٤٦٢٦- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْتَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصَّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، فَقَالُوا: لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَقَاتِلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "أَمْحُ" فَقَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ، .....

## [٢٣- باب صلح الحديبية في الحديبية]

في الحديبية والجمعة لغتان: التخفيف، وهو الأنصح، والتشديد، وسبق بيانهما في كتاب الحج. قوله: "هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله"، وفي الرواية الأخرى: "هذا ما قاضي عليه محمد".

بيان معنى المقاضاة: قال العلماء: معنى قاضي هنا: فاصل وأمضى أمره عليه، ومنه قضى القاضي، أي فصل الحكم وأمضاه، ولهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة وعمرة القضية وعمرة القضاء، كله من هذا، وغلطوا من قال: إنها سميت عمرة القضاء، لقضاء العمرة التي صد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء المصلود عنها إذا قتل بالإحصار، كما فعل النبي ﷺ وأصحابه في ذلك العام.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب الأملاك والصدقات والعقود والوقف والوصية ونحوها "هذا ما اشترى فلان، أو هذا ما أصدق، أو وقف أو أعتق ونحوه". وهذا هو الصواب الذي عليه الجمهور من العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان، وجميع البلدان من غير إنكار. قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكفي في ذلك بالاسم المشهور من غير زيادة خلافاً لمن قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وحده ونسبه.

وفيه: أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين، وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في بادئ الرأي، وفيه: احتمال المفسدة البسرة لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها؛ إذا لم يمكن ذلك إلا بذلك.

تأويل إنكار علي عليه السلام أمره ﷺ بمحو اسمه الشريف: قوله: "فقال النبي ﷺ لعلي: امح. فقال: ما أنا بالذي أمحاه". هكذا هو في جميع النسخ "بالذي أمحاه"، وهي لغة في "أمحوه"، وهذا الذي فعله علي عليه السلام من باب الأكرب المستحب؛ لأنه لم يفهم من النبي ﷺ تحميم محو علي نفسه، ولهذا لم ينكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجوز لعلي تركه، ولما أقره النبي ﷺ على المخالفة.

فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا، أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَيُقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ، إِلَّا حُلْبَانُ السِّلَاحِ.

قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا حُلْبَانُ السِّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ.

٤٦٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَلَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، كَتَبَ عَنِّي كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ "مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ"، ثُمَّ ذَكَرَ بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ".

٤٦٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنَابٍ الْمِصْبِصِيُّ جَمِيعًا عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ - وَالْقَلِظُ لِإِسْحَاقَ -: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا أُحْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ، صَلَّحَهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلُهَا، فَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِحُلْبَانِ السِّلَاحِ، السَّيْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُتُ بِهَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ، .....

شرح الغريب، ووجه شرطهم هذا: قوله: "ولا يدخلها بسلاح إلا حلبان السلاح". قال أبو إسحاق الشيباني: "حلبان السلاح": هو القراب وما فيه، والجنبان يضم الجيم، قال القاضي في "المشارك": ضبطناه "حلبان" بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة، قال: وكذا رواه الأكرود، وصوِّبه ابن قتيبة وغيره، ورواه بعضهم بإسكان اللام، وكذا ذكره الهروي، وصوِّبه وهو ثابت، ولم يذكر ثابت سواد، وهو اللفظ من الخراب يكون من الأدم يوضع فيه السيف مغمدًا، وي طرح فيه الراكب سوطه وأداته، ويعلفه في الرحل، قال العلماء: وإنما شرطوا هذا لوجهين: أحدهما: أن لا يظهر منه دخول الغالين القاهرين. والثاني: أنه إن عرض فتنة أو نحوه، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: "اشترطوا أن يدخلوا مكة، فيقيموا بها ثلاثًا": قال العلماء: سبب هذا التقدير أن المهاجر من "مكة" لا يجوز له أن يقيم بها أكثر من ثلاثة أيام، وهذا أصل في أن الثلاثة ليس لها حكم الإقامة، وأما ما فوقها فله حكم الإقامة، وقد رتب الفقهاء على هذا قصر الصلاة فمن نوى إقامة في بلد في طريقه، وفاسوا على هذا الأصل مسائل كثيرة.

قوله: "لما أحصر النبي ﷺ عند البيت": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "أحصر عند البيت"، وكذا نقله القاضي -

قَالَ لِعَلِيٍّ: "اَكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ" فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا، وَاللَّهِ لَا أُمَحِّاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرِنِي مَكَانَهَا، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكُتِبَ: "ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ"، .....

= عن رواية جميع الرواة سوى ابن الحذاء، فإن في روايته عن البيت وهو الوجه، وأما أحصر وحصر، فسبق بينهما في كتاب الحج.

قوله ﷺ: "أَرِنِي مَكَانَهَا، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكُتِبَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ".

أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ﷺ: قال القاضي عياض: احتج هذا اللفظ بعض الناس على أن النبي ﷺ كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ، وقد ذكر البخاري نحوه من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق: وقال فيه: أخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكتب، وزاد عنه في طريق آخر، ولا يحسن أن يكتب، فكتب، قال أصحاب هذا المذهب: إن الله تعالى أجرى ذلك على يده، إما بأن كتب ذلك القلم بيده، وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حينئذ حتى كتب، وجعل هذا زيادة في معجزته، فإنه كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من العلم، وجعله يقرأ ما لم يقرأ، ويؤمن ما لم يكن يتو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة، أو أجرى ذلك على يده، قالوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بآثار جاءت في هذا عن الشعبي بعض السلف، وأن النبي ﷺ لم يمت حتى كتب، قال القاضي: وإلى جواز هذا ذهب الباجي، وحكاه عن السمناني وأبي ذر وغيره، وذهب الأكثرون إلى منع هذا كله، قالوا: وهذا الذي زعمه الذاهبون إلى القول الأول يبطئه وصف الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِنْ قَبْلِهِ﴾. من كتب ولا يخط، يمينه ﷺ (العنكبوت: ٤٨)، وقوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"، قالوا: وقوله في هذا الحديث كتب: معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجم ساعزاً، وقطع السارق، وحلج الشارب: أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى فقال لعلي رحمه الله: كتب محمد بن عبد الله، قال القاضي: وأجاب الأولون عن قوله تعالى أنه لم يخط ولم يخط، أي من قبل تعليمه كما قال الله تعالى ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾، فكما جاز أن يتلو جاز أن يكتب، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصلة بكونه ﷺ كان أولاً كذلك، ثم جاء بالقرآن ويعلمها الأميون، قال القاضي: وهذا الذي قاله ظاهر، قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: ولا يحسن أن يكتب، فكتب كالنص أنه كتب بنفسه، قال: والعدول إلى غيره مجاز، ولا ضرورة إليه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشنت كل فرقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

قوله: "فما كان يوم الثالث"، هكذا هو في النسخ كلها "يوم الثالث" بإضافة يوم إلى الثالث، وهو من إضافة الموصوف إلى النصفة، وقد سبق بيانه مرات، ومذهب الكوفيين جوازه على ظاهره، ومذهب البصريين تقديره -

فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّلَاثِ، قَالُوا لِعَلِيٍّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمَرَهُ، فَلْيَخْرُجْ، فَأَخْبِرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: "نَعَمْ!" فَخَرَجَ.

وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رَوَاتِهِ: -مَكَانَ ثَابِعَتِكَ- بَابُكَ.

٤٦٢٩- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: "اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا "بِسْمِ اللَّهِ"، فَمَا تُدْرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، .....

محذوف منه أي يوم الزمان الثالث.

التبعية على الاختصار في هذا الحديث: قوله: "فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الثَّلَاثِ، قَالُوا لِعَلِيٍّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ، فَأَخْبِرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجَ": هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عام صلح الخديبية، وإنما وقع في السنة الثانية: وهي عمرة القضاء، وكانوا شرطوا للنبي ﷺ في عام الخديبية أن يجيء بالعام المقبل، فيحضر ولا يقسم أكثر من ثلاثة أيام. فحاء في العام المقبل، فأقام إلى أواخر أيوم الثالث، فقالوا لعلي عليه السلام: فاختصر هذا الحديث، ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل، واستغنى عن ذكره بكونه معلوماً، وقد جاء مبيناً في روايات أخرى، مع أنه قد علم أن النبي ﷺ لم يدخل مكة عام الخديبية، والله أعلم.

فإن قيل: كيف أحوجهم إلى أن يطلبوا منهم الخروج ويقوموا بالشرط؟ فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل انقضاء الأيام الثلاثة بيسر، وكان عزم النبي ﷺ وأصحابه على الارتحال عند انقضاء الثلاثة، فاحتاط الكفار لأنفسهم، وطلبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسر، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشرط، لا أنهم كانوا مقبضين لو لم يطلب ارتحالهم.

وجه موافقة النبي ﷺ للمشركين في الأمور التي شرطوا: قوله: "فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا بِسْمِ اللَّهِ فَمَا تُدْرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ". قال العلماء: وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، وأنه كتب باسمك اللهم، وكذا وافقهم في عهد بن عبد الله، وترك كتابة رسول الله ﷺ، وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم، وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالفتح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور، أما لبسمة وباسمك اللهم، فمعناها واحد، وكذا قوله: محمد بن عبد الله هو أيضاً رسول الله ﷺ، وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه أيضاً ﷺ هنا.



فَقَالَ: "اَكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ"، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اَكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اَكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ"، فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ جَاءَ كُمْ مِنْا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اَلْاَكْتُبْ هَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ! إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنْا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا".

٤٦٣٠- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حَنْفٍ يَوْمَ صِفَيْنَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّهَمُوا أَنْفُسَكُمْ،.....

=بالرسالة ما ينبغيها، فلا مفسدة فيما طلبوه، وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم اهتيمهم ونحو ذلك، وأما شرط رد من جاء منهم: ومنع من ذهب إليهم، فقد بين النبي ﷺ الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله: "مَنْ ذَهَبَ مِنْا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا"، ثم كان كما قال ﷺ: فجعل الله للذين جاؤونا منهم وردهم إليهم فرجاً ومخرجاً والله الحمد، وهذا من المعجزات.

بيان ثمرات الصلح: قال العلماء: والمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصلح ما ظهر من ثمراته الباهرة، وفوائده المنظاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودخول الناس في دين الله أفواجا، وذلك أنهم قبل الصلح لم يكونوا يحتفلون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي ﷺ كما هي، ولا يحلون بمن يعلمهم بها مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية اختلطوا بالمسلمين، وجاؤوا إلى المدينة، وذهب المسلمون إلى "مكة"، وحلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستنصحونه، وسعوا منهم أحوال النبي ﷺ مفصلة بجزئياتها، ومعجزاته الظاهرة، وأعلام نبوته المنظاهرة، وحسن سيرته، وجميل طريقته، وعانينا بأنفسهم كثيراً من ذلك، فما زالت نفوسهم إلى الإيمان حتى بادر خلق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة، فأسلموا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وازداد الآخرون ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد محمد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش في البوادي ينتظرون بإسلامهم إسلام قريش، فلما أسلمت قريش أسلمت العرب في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾.

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا عبد العزيز بن سيّاه": هو بسين مهجلة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت مخففة، ثم ألف، ثم هاء في الوقف والدرج على وزني مياء وشيأه. قوله: "قام سهل بن حنيف يوم صيفين، فقال: يا أيها الناس اتهموا أنفسكم" إلى آخره. أراد بهذا تصيير الناس على الصلح، وإعلامهم بما يرجى بعده من الخير، فإنه يرجى مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الابتداء مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل -

لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ تَرَى قِتَالًا لَفَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصَّنْعِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: "بَلَى" قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْحَقِّ وَقِتَالُهُمْ فِي الْبَاطِلِ؟ قَالَ: "بَلَى" قَالَ: فَفِيمَ تُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا، وَتَرْجِعُ، وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا"، قَالَ: فَانْطَلَقَ عُمَرُ، فَلَمْ يَصْبِرْ مُتَعَبِطًا، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: بَلَى! قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْحَقِّ وَقِتَالُهُمْ فِي الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى! قَالَ: فَاعْلَامَ تُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا، وَتَرْجِعُ؟ وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا، قَالَ: فَتَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ، فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" فَطَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ.

٤٦٣١ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْظَلٍ يَقُولُ بِصِفَتَيْنِ: ....

«هذا القول حين ظهر من أصحاب علي عليه السلام كراهة التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح، وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب عيواً عظيماً، فقررهم النبي ﷺ على الصلح مع أن إرادتهم كانت منازعة كفار مكة بالقتال، ولهذا قال عمر عليه السلام: "فعلام تعطى الدنيا في ديننا"، والله أعلم.

قوله: "ففيه تعطى الدنيا في ديننا" هي بفتح الدال وكسر النون ونشديد الباء: أي النقيصة والحالة الناقصة. سبب سؤال عمر عليه السلام قال العلماء: لم يكن سؤال عمر عليه السلام وكلامه المذكور شكاً بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إبطال الكفار، وظهور الإسلام كما عرف من خلقه عليه السلام وقوته في نصرته الدين، وإدلال المبطلين. وأما جواب أبي بكر عليه السلام لعمر عن جواب النبي ﷺ، فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه، وروحه في كل ذلك، وزيادته فيه كنه على غيره عليه السلام.

قوله: «نزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح، فأرسل إلى عمر، فأقرأه إياه فقال: يا رسول الله لو فتح هو؟ قال نعم! فطابت نفسه ورجع! المراد أنه نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةً﴾، وكان الفتح هو صلح يوم الحديبية، فقال عمر: أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قال رسول الله ﷺ: نعم! لما فيه من القوائد التي قدمنا ذكرها، وفيه إعلام الإمام والعالم كبار أصحابه بما يقع له من الأمور المهمة، والبعث إليهم لإعلامهم بذلك، والله أعلم.

أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ، وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أُرْدَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَا سِوْفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍّ، إِلَّا أَسْهَلْنَا بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ، إِلَّا أَمَرَكُمُ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ كَثِيرٍ: إِلَى أَمْرِ قَطٍّ.

٤٦٣٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: إِلَى أَمْرِ يُفْطَلَعُنَا.

٤٦٣٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِقْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْفٍ بِصَفَيْنَ يَقُولُ: اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ أُرْدَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي حُصْمٍ، إِلَّا أَنْفَجَرْنَا عَلَيْهِ مِنْهُ حُصْمًا.

٤٦٣٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا تَرَلْتُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ لِيَبْغِزَ لَكَ اللَّهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَوَرَّأَ عَظِيمًا﴾ (الفتح: ١-٥)، مَرْجِعُهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَهُمْ يُخَالِفُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَأَبُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُتِرْتُ عَلَى آيَةٍ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا".

قوله: "يوم أبي جندل": هو يوم الحديبية، واسم أبي جندل: العاص بن سهيل بن عمرو، وقوله: أمر يفظلنا: أي يشق علينا ونحافه. قوله: "إلا أمركم هذا": يعني القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: "عن أبي حصين": بفتح الحاء وكسر الصاد. قوله: "عن سهل بن حنيف أنه قال: اتهموا رأيكم على دينكم، فلقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو استطعت أن أرد أمر رسول الله ﷺ ما فتحنا منه في حصم إلا أنفجر علينا من حصم": هكذا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها، وفيه محذوف، وهو جواب "لو" تقديره: ولو استطعت أن أرد أمره ﷺ لرددته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ (السجدة: ١٢)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنعام: ٩٣)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾ (سبا: ٣١)، ونظائره، فكنه محذوف جواب "لو" لدلالة الكلام عليه.

٤٦٣٥ (١٠) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعاً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

=وأما قوله: "ما فتحنا منه حصصاً": فالضمير في "منه" عائد إلى قوله: اهتموا رأيكم، ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم هذا ناحية إلا افتتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.  
بيان التصحيح وشرح الغريب: وأما قوله: ما فتحنا منه حصصاً، فكذا هو في مسلم: قال القاضي: وهو غلط أو تغيير، وصوابه: ما سددنا منه حصصاً، وكذا هو في رواية البخاري: ما سددنا به، ويستقيم الكلام، ويتقايى سددنا بقوله إلا افتتحت، وأما الخصم: فيضم الخاء، وخصم كل شيء طرفه وناحيته، وشبهه بخصم الرواية وانفجار الماء من طرفها أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه بانفجاره.  
فقه الحديث: وفي هذه الأحاديث دليل لجواز مصالحة الكفار إذا كان فيها مصلحة، وهو مجمع عليه عند الحاجة، ومذهبنا أن مدتها لا تزيد على عشر سنين إذا لم يكن الإمام مستظهِراً عليهم، وإن كان مستظهِراً لم يزد على أربعة أشهر، وفي قول يجوز دون سنة، وقال مالك: لا حد لذلك، بل يجوز ذلك، قل أم أكثر بحسب رأي الإمام، والله أعلم.



## [٣٥- باب غزوة الأحزاب]

٤٦٣٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ حَرِيبٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُدَيْفَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَلَيْتُ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ، وَأَخَذْنَا رِيحَ شَدِيدَةٍ وَقُرْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مَنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مَنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مَنَّا أَحَدٌ، فَقَالَ: "قُمْ، يَا حُدَيْفَةُ! فَأَتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ" فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا، إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي، أَنْ أَقُومَ، قَالَ: 'اذْهَبْ، فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعُرْهُمْ عَلَيَّ"، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ، جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حِمَامٍ، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ، .....

## ٣٥- باب غزوة الأحزاب

قوله: 'كنّا عند حديفة، فقال رجل: لو أدركت رسول الله ﷺ قاتلت معه وأليت'. فقال له حديفة ما قال: معناه: أن حديفة فهم منه أنه لو أدرك النبي ﷺ لمبالغ في نصرته، ولزاد على الصحابة ﷺ، فأخبره بخبره في ليلة الأحزاب، وقصد زجره عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة.

شرح الغريب: قوله: "وأخذتنا ريح شديدة وقرا": هو بضم القاف، وهو البرد. وقوله بعد هذا: "قررت": هو بضم القاف وكسر الراء، أي بردت. قوله ﷺ: اذهب، فأتني بخبر القوم، ولا تدعهم علي: هو بفتح التاء وبالنون المصحمة، معناه: لا تدعهم علي، ولا تحركهم علي، وقيل: معناه: لا تغفروهم، وهو قريب من المعنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك، فإنهم إن أخذوك كان ذلك ضرراً علي؛ لأنك رسولي وصاحبي. قوله: "فما وليت من عنده جعلت كأنما أمشي في حمام حتى أتيتهم": يعني أنه لم يجد البرد الذي يجده الناس، ولا من تلك الريح الشديدة شيئاً، بل عافاه الله منه بركة إجابته للنبي ﷺ، وذهابه فيما وجهه له، ودعائه ﷺ له، واستمر ذلك اللطف به ومغافاته من البرد حتى عاد إلى النبي ﷺ، فلما رجع ووصل عاد إليه البرد الذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله ﷺ، ولقطة الحمام عربية، وهو مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

شرح الغريب: قوله: "فرايت أبا سفيان يصلي ظهره بالنار": هو بفتح الباء وإسكان الصاد، أي يدفئه ويديه منها، وهو =

فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "وَلَا تَذَعِرْهُمْ عَلَيَّ"، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَرَجَعْتُ وَأَنَا أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَفَرَعْتُ، فَرَرْتُ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: "قُمْ، يَا نَوْمَانُ!".

-الصلاة بفتح الصاد والقصر، والضلا بكسرهما والمد. قوله: "كيد القوس"؛ هو مقبضها، وكيد كل شيء وسطه. قوله: "ألبسني رسول الله ﷺ من فضل عبادة كانت عليه يصلي فيها": العبادة: بالمد، والعباية: بزيادة ياء لغتان مشهورتان معروفتان.

فقه الحديث: وفيه: جواز الصلاة في الصوف، وهو جائز بإجماع من يعتد به، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك، قال العبدري من أصحابنا: وقالت الشيعة: لا يجوز الصلاة على الصوف، ويجوز فيه. وقال مالك: يكره كراهة تنزيه. قوله: 'فلم أزل نائماً حتى أصبحت، فلما أصبحت قال: قم يا نومان': هو بفتح النون وإسكان الواو، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النداء كما استعمله هنا.

وقوله: "أصبحت": أي طلع على الفجر، وفي هذا الحديث: أنه ينبغي للإمام وأمر الجيش بعث الجواسيس والطلايع لكشف خبر العدو، والله أعلم.

\*\*\*\*

## [٣٦- باب غزوة أحد]

٤٦٣٨- (١) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأُرْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَنَسَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ الثَّيَابِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَذَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سِتِّعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ، قَالَ: "مَنْ يُرَدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَاقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: "مَنْ يُرَدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَاقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: "مَا أَصَفْنَا أَصْحَابَنَا؟"

## ٣٦ باب غزوة أحد

ضبط الأخطاء قولنا: "حدثنا حداد بن خالد الأردني" هكذا هو في جميع النسخ "الأردني"، وكذا قوله البخاري في التاريخ: "واس أبي حاتم في كتابه وغيرهما. وذكره ابن عدي والسعدي، فقالا: هو قيسي، فقد ذكر البخاري أحد أمية بن خالد، قيسه قيسيا، وذكره البجلي فقال: القيسي الأردني.

قال القاضي عياض: هذان سبستان مختلفان؛ لأن الأزد من اليمن، وقيس من معد، قال: ولكن قيس هنا ليس قيس غيلان، بل قيس بن يونس من الأزد، فنصح السبستان، قال القاضي: وقد جاء مثل هذا في صحيح مسلم في رواد من رباح القيسي، ويقال: رباح كذا سبه مسلم في غير موضع القيسي، وقال في التدوير: النيمي، قيل: لعله من تيم من قيس من ثعلبة بن بكر بن وائل، فتحتمع السبستان، وإلا فقيم قريش لا تجتمع هي وقيس، هذا كلام القاضي، وقد سبق بيان ضبط هذاب عدة مرات، وأنه يفتح الفاء ويشديد الدال، وأنه يقال له "هذابة" ينضم الفاء، قيل: هذبة اسم، وهذاب لقب، وقيل عكسه.

شرح العرف: قوله: "هذاب" هو بكسر الفاء أي غشوه وغربوه، منه: أرهقه أي غشيه، قال صاحب الأفعال: أرهقه وأرهقته أي أفرقته، قال القاضي في "الشارق": قيل: لا يستعمل ذلك إلا في المكروه، قال: وقال ثابت: كل شيء دفوت منه فقد رهقته، والله أعلم.

قوله: "الأنصار" جمع سبعين رجلاً من الأنصار، ورجل من قريش، ضبط السبعة في نسخة من البخاري، قال: "ما أصفنا" بإسكان الفاء والأصحاب منصوص مفعول به، هكذا ضبطه جواهر النعمان من المتقدمين والمتأخرين، ومعناه: ما أنصفت قريش الأنصار؛ لكون القرشيين من غير حاشية، بل غرحت الأنصار واحداً بعد واحد، وذكر القاضي وغيره أن بعضهم رواه "ما أصفنا" بفتح الفاء والراء على هذا الذين فروا من القتال، فلو لم يصفوا لفرارهم.



٤٦٣٩- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحٌ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِجْلُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِخْنِ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ.

٤٦٤٠- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَم، وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُوِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرْحَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: -مَكَانَ هَشِمَتْ-: كُسِرَتْ.

٤٦٤١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ مُطَرِّفٍ، كُلُّهُمَّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أُصِيبَ وَجْهَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرْحَ وَجْهَهُ.

=قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى التميمي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أصحاب "الأطراف"، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسلم أنهم جعلوا أبا بكر بن أبي شيبة بدل يحيى بن يحيى، قال: والصواب الأول. قوله: "وكسرت رجليته" هي بتحفيف الياء، وهي السن التي تلي الشية من كل جانب، وللإنسان أربع ربايعات.

فوائد الحديث: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لبالوا جزيل الأجر؛ ولتعرف أنهم وغيرهم ما أصابهم، ويتأسوا بهم؛ قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر نصيبهم من الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر ليتيقنوا أنهم مخلوقون مريبون، ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ونفس الشيطان من أمرهم ما لبسه على التصاري غيرهم.

٤٦٤٢- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُسِرَتْ رِجْلُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشُجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: "كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ! شَجَّوْا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِجْلَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: ١٢٨).

٤٦٤٣- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: "رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ".

٤٦٤٤- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضَحُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ.

-قوله: "وهشمت البيضة على رأسه": فيه استحباب لبس البيضة والدروع وغيرها من أسباب التحصن في الحرب، وأنه ليس بقادح في التوكل. قوله: "يسكب عليها بالخص": أي يصب عليها بالترس، وهو بكسر الميم، وفي هذا الحديث إثبات المدلواة، ومعالجة الجراح، وأنه لا يقدح في التوكل؛ لأن النبي ﷺ فعله مع قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْخَيِّ الْأَبْيَ لَا يَمُوتُ﴾ (الفرقان: ٥٨). قوله: "دروى جرحه": هو يواوين، ويقع في بعض النسخ يواو واحدة، وتكون الأخرى محذوفة، كما حذف من داود في الخط.

قوله: "إن النبي ﷺ حكى نبياً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربه قومه وهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: "رب اغفر لقومي، فإنهم لا يعلمون": فيه ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من الحزم والتصبر، والعضو والشفقة على قومهم، ودعائهم لهم بالهداية والغفران، وعذرهم في جنايتهم على أنفسهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النبي المشار إليه من المتقدمين، وقد جرى لنبينا ﷺ مثل هذا يوم أحد. قوله: "وهو ينضح الدم عن جبينه": هو يكسر الضاد، أي يغسله ويزيله.

## [٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ]

٤٦٤٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَبِيهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ جِيئَهُ بِشِيرٍ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

## ٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ

قوله: "اشتد غضب الله تعالى على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله" فقلوه: "في سبيل الله"، احتراز من يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قاصداً قتل النبي ﷺ.

\*\*\*\*

## [٣٨- باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين]

٤٦٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي هَانٍ الْحَقْفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، وَقَدْ نُحِرَتْ جُزُورٌ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا جُزُورِ بَنِي فَلَانٍ، فَيَأْخُذُهَا، فَيَضَعُهَا فِي كِتْفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَاتَّبَعَتْ أَشَقَى الْقَوْمِ، فَأَخَذَهَا، فَلَمَّا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَصْحَكُوا، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنَا قَائِمٌ أَنْظُرُ، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ، مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى يَطْلُقَ إِنْسَانٌ فَأَخْبَرَ فَاظِمَةً، فَجَاءَتْ، وَهِيَ جَوْرِيَّةٌ، فَطَرَحْتُهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَشْتُمُهُمْ، .....

## [٣٨- باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين]

شرح العريب: قوله: أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا جُزُورِ بَنِي فَلَانٍ السَّلَا: بفتح السين المهملة وتخفيف اللام مفصَّور، وهو اللقافة التي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوانات، وهي من الأدمية المشيمة. قوله: فَاسْتَصْحَكُوا: أَسَدٌ أَمْرٌ: هو عقبه بن أبي مُعَيْبٍ، كما صرح في الرواية الثانية.

الجواب عن الإشكال: وفي هذا الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في الصلاة مع وجود النجاسة على ظهره؟ وأجاب القاضي عياض بأن هذا ليس بنجس، قال: لأن الفرس ووطوية البدن طاهران، والسلا من ذلك، وإنما النجس الدم، وهذا الجواب يجهل على مذهب مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأخريين نجاسته، وهذا الجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا ينفك من الدم في العادة، ولأنه ذبيحة عباد الأوثان، فهو نجس، وكذلك اللحم، وجميع أجزاء هذا الجُزُور. وأما الجواب لقاضي: أنه لا يثبت لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاباً للطهارة، وما ندري هل كانت هذه الصلاة فريضة، فتجب إعادتها على الصحيح عندنا أم غيرها، فلا نجس، فإن وجبت الإعادة، فالوقت مرسع لها، فإن قيل: بعد أن لا نجس مما وقع على ظهره، قلنا: وإن أحس به فما يتحقق أنه نجاسة، والله أعلم.

شرح كلمة "منعة": قوله: أَنَا كَذَلِكَ: أي معه سرحة: هي بفتح النون، وحكي إسكانها، وهو شاد ضعيف، ومعناه: لو كان لي قوة تمنع أذاهم أو كان لي عشرة "لمكة" تمنعني، وعنى هذا "منعة" جمع: "مانع" ككتاب -

فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ، ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا، دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ، سَأَلَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ"، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكُ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، وَأُمَةَ بْنَ حَلَفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مَعِيْطٍ" - وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَوَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَغَى يَوْمَ يَذُرُّ، ثُمَّ سُحِبُوا إِلَى الْقَلْبِ، قَلْبِ يَذُرُّ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

= وكتبه. قوله: "لم كان إذا دعا دعا ثلاثاً" م: إذا سأل سأل ثلاثاً. في استحباب تكرير الدعاء ثلاثاً. وقوله: "الوليد" سأل: "هو الدعاء لكن عطفه لاختلاف النقط توكيداً.

قوله: "ثم قال: اللهم عليك بأبي جهل بن هشام، وعقبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة" هكذا هو في جميع نسخ مسلم.

"التبدي على التصحيح: "والوليد بن عتبة" بالثقاف، واتفق العلماء على أنه غلط، وصوابه "والوليد بن عتبة" بالناء كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره البخاري في صحيحه وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد نبه عليه إبراهيم بن سفيان في آخر الحديث. فقال: "الوليد بن عتبة" في هذا الحديث غلط، قال العلماء: والوليد بن عتبة بالثقاف هو ابن أبي معيط، ولم يكن ذلك الوقت موجوداً أو كان طفلاً صغيراً جداً، فقد أتى به النبي ﷺ يوم الفتح، وهو قد ناهى الإحتلام ليُسمح على رأسه. قوله: "وذكر السابِعَ ولم أحفظه" وقد وقع في رواية البخاري تسمية السابِعَ أنه عبارة عن الوليد.

قوله: "والذي بعث محمدًا ﷺ بالحق لقد رأيتُ النبي ﷺ سَمَى صَرَغَى يَوْمَ يَذُرُّ" ثم سُحِبُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبِ يَذُرُّ" هذه إحدى دعواته ﷺ الخفية.

معنى كلمة "القلب": ووجه إنقاده إيحاهم فيه: "والقلب" هي البئر التي لم تطلو، وإنما وضعوا في القلب تحقيراً لهم، ولئلا يتأذى الناس برأحتهم، وليس هو دفناً لأن الحربي لا يجب دفنه، قال أصحابنا: بل يترك في الصحراء إلا أن يتأذى به، قال القاضي عياض: اعترض بعضهم على هذا الحديث في قوله: رأيتهم صَرَغَى يَذُرُّ، ومعلوم أن أهل السير قالوا: إن عبارة بن الوليد وهو أحد السبعة كان عند انتحاشه، فاقمه في حرمه، وكان جميلاً، فنفخ في إحليلة سحرًا، فهام مع الوحوش في بعض جزائر الحبشة، فهلك. قال القاضي: وجوابه أن المراد أنه رأى أكثرهم بذليل أن عقبة بن أبي معيط منهم ولم يقتل "يذُرُّ" بل حمل منها أسيراً.

٤٦٤٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَالْقَلْبُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَتِمُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا حَزُورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَمَا جَهْلُ بْنُ هِشَامٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ حَلَفٍ، أَوْ أُبَيُّ بْنُ حَلَفٍ" -شُعْبَةُ الثَّالثُ- قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَلْفُوا فِي بَيْتٍ، غَيْرَ أَنْ أُمَيَّةً أَوْ أُبَيًّا نَقَطَعَتْ أَوْصَالَهُ، فَلَمْ يُلَقَ فِي الْبَيْتِ.

٤٦٤٨- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْفٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ" ثَلَاثًا، وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ حَلَفٍ، وَلَمْ يَشْكُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَتَسَيَّتُ السَّابِعَ.

٤٦٤٩- (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ مَسْبُوبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيَّةُ بْنُ حَلَفٍ وَعُقْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَخُوا عَنِّي بِدْرٍ، قَدْ غَيَّرْتُهُمُ الشَّمْسُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا.

ضبط كلمة "عرق الظبية وتعينها: وإني قتله النبي ﷺ صبراً بعد انصرافه من بدر بعرق الظبية، قلت: الظبية ظاء معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة، ثم باء مثناة تحت ثم هاء، هكذا ضبطه الحارزمي في كتابه "المؤلف في الأماكن"، قال: قال الوافدي: هو من الروحاء على ثلاثة أميال مما يلي المدينة. قوله: "نقطعت أوصاله، فد يلق في البحر": الأوصال: المفاصل. قوله: "فلم يلق": هكذا هو في بعض النسخ بالفاء فقط، وفي أكثرها "فلم يلقى" بالألف، وهو جازئ على لغة، وقد سبق بيانه مرات وقرئاً.

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: "لو كان يستحب ثلاثاً": هكذا هو في نسخ بلادنا "يستحب" باباء الموحدة في آخره، وذكر القاضي أنه روي هاء وبالموحدة وبالمثناة، قال: وهو الأظهر، ومعناه: الإلحاح.

٤٦٥٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَّحٍ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ - وَأَنْفَاطُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٌ؟ فَقَالَ: "لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أُرِدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَمْ أُسْتَفِقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَطْلَسَتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: قَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنَّ شِئْتَ أَنْ أَطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْشَبِينَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَلْ أُرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا".

٤٦٥١ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ إِصْبِعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ:

"هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتُ  
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتُ"

قوله ﷺ: "فلم أستفق إلا بقرن الثعالب": أي لم أنظف ظن نفسي، وأنتبه لحالي، والموضع الذي أنا ذاهب إليه، وفيه إلا وأنا عند قرن الثعالب؛ لكثرة هي الذي كنت فيه.

شرح الغريب: قال القاضي: قرن الثعالب: هو قرن المنازل، وهو ميقات أهل نجد وهو على مرحلتين من "مكة"، وأصل القرن كل جبل صغير يقطع من جبل كبير.

قوله: "إن شئت أطبقت عليهم الأحشبين": هما بفتح الهمزة وبالحاء والشين المعجمتين، وهما جبلا "مكة": أبو قيس والجبل الذي يقابه.

قوله ﷺ: "هل أنت إلا أصبع دميت" وفي سبيل الله ما لقيت -

٤٦٥٢- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَكَبِتْ إِبْصَعُهُ.

٤٦٥٣- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وَدَعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۖ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۖ (الضحى: ١ - ٣).

٤٦٥٤- (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ ابْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مِثْلَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۖ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۖ

٤٦٥٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَلَائِكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

- لفظ "ما" هنا بمعنى "الذي": أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله، وقد سبق في باب غزوة "حنين" أن الرجز هل هو شعر؟ وأن من قال: هو شعر؟ قال: شرط الشعر أن يكون مقصوداً، وهذا ليس مقصوداً، وأن الرواية المعروفة "دميت" و"لقيت" بكسر التاء وأن بعضهم أسكنها.

قوله: "كان النبي ﷺ في غار، فكبت إبعصه": كذا هو في الأصول "في غار"، قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكنتاني: نعله "غازياً"، فنصحف، كما قال في الرواية الأخرى في بعض المشاهد، وكما جاء في رواية البحاري: "بينما النبي ﷺ عشي إذ أصابه حجر"، قال القاضي: وقد يراد بالغار هنا الخيش والجمع لا الغار الذي هو الكهف، فيوافق رواية بعض المشاهد، ومنه قول علي بن عيسى: "ما ظنك بامرئ بين هذين الغارين": أي العسكرين والجمعين.

قوله: "واشتكى رسول الله ﷺ ليلتين أو ثلاثاً، فجاءته امرأة، فقالت: يا محمد! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مِثْلَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالضُّحَى﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۖ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۖ" -



=تفسير الآية: قال ابن عباس رضي: "ما ودعك": أي ما قطعك من أرسلك، 'وما قل': أي ما أبغضك، وسمى الوداع وداعاً؛ لأنه فراق ومشاركة، وقوله: "ما قربك": هو بكسر الراء، والمضارع بقربك بفتحها، وقوله: "ما ودعك": هو بتشديد الدال على القراءات الصحيحة المشهورة التي قرأ بها القراء السبعة، وقرئ في الشاذ بتحقيقها. قال أبو عبيد: هو من ودعه بدعه معناه: ما تركك، قال الفاضي: النحويون ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر، قالوا: وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وكذلك "يذر"، قال الفاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً كما قال الشاعر:

وَكأن ما قدموا لأنفسهم      أكثر نفعاً من الذي ودعوا

وقال:

لم أدر ما الذي له      في الود حتى يدعه غاله.

غاله: بالغين المعجمة أي أخذه.

## [٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين]

٤٦٥٦- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْنٍ - وَالنَّفْطُ لَابْنِ رَافِعٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: أَخْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا، عَلَيْهِ إِكَافٌ، تَحْتَهُ قُطَيْفَةٌ فَدَكِيَّةٌ، وَأَرْدَفٌ وَرَاءَهُ أَسَمَةٌ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ رَفْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَخْصِبٍ فِيهِ أُخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْتَانِ وَالْيَهُودَ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتْ الْمَخْصِبَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ، حَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعْتَبَرُوا عَلَيْنَا، فَسَمَّ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: اغْشَيْنَا فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ، قَالَ: فَاسْتَبَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَاتَبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ

## ٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين

شرح الكلمات وفوائد الحديث: قوله: "ركب حماراً عليه إكاف" الإكاف بكسر الهمزة، ويقال: وكاف أيضاً، والفطيفة: دثار، يحمل جميعاً: قطائف وفطائف، والفدكية منسوبة إلى "فدك" بلدة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة. قوله: "وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عبادَةَ" فيه: حواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً، وفيه: حواز لعيادة راكباً، وفيه: أن ركوب الحمار ليس ينقص في حق الكبار.

قوله: "عجاجة الدابة" هو ما ارتفع من غبار حوافرها. قوله: "حمر أنفه" أي غطاه. قوله: "فسم عليهم النبي ﷺ" فيه حواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار، وهذا مجمع عليه.

قوله: "أيها المرء لا أحسن من هذا" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بالك في أحسن، أي ليس شيء أحسن من هذا، وكذا حكاه القاضي عن جماعة رواة مسلم، قال: ووقع للقاضي أبي علي "الأحسن من هذا" بالقصر من غير ألف، قال القاضي: وهو عندي أظهر، وتقديره: أحسن من هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا.

يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ ذَاتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: "أَيُّ سَعْدُ! أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ -يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي- قَالَ كَذَا وَكَذَا" قَالَ: اغْفُ عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ أَنْ يُتَوَجَّهُوا، فَيَعَصِبُوهُ بِالْعِصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ، شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٥٧- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ يَغْنِي ابْنَ الْمُسْتَيْ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ.

٤٦٥٨- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي! قَالَ: فَاَنْطَلِقْ إِلَيْهِ، وَرَكِبْ جِمَارًا، وَانْطَلِقِ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضُ سَبْحَةَ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَوَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي نَسْنُ جِمَارِكَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ لَجِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، قَالَ: فَغَضِبَ نَعِيدُ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْحَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالتَّعَالِ. قَالَ: فَلَبَغْنَا أَنَّهَا تَزَلَّتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: ٩).

قوله: "فلم يزل يخفضهم"، أي يسكنهم ويسهل الأمر بينهم. قوله: "ولقد اصطلاح أهل هذه البحيرة" بضم الباء على التصغير، قال القاضي: وروينا في غير مسلم البحيرة مكبرة وكلاهما بمعنى، وأصلها القرية، والمراد بها هنا: مدينة النبي ﷺ. قوله: "ولقد اصطلاح أهل هذه البحيرة أن يتوجهوا، فيعصبوه بالعصا"، معناه: اتفقوا على أن يعجلوه ملكهم، وكان من عادتهم إذا ملكوا إنساناً أن يتوجهوا ويعصبوا.

قوله: "شرق بذلك" بكسر الراء، أي غص. ومعناه: حسد النبي ﷺ، وكان ذلك بسبب نفاقه -عفانا الله الكرم-. قوله: "وذلك قبل أن يسلم عبد الله"، معناه: قبل أن يظهر الإسلام، وإلا فقد كان كافراً منافقاً ظاهر النفاق. قوله: "وهي أرض سبخة"، هي بفتح السين والياء، وهي الأرض التي لا تثبت، للملوحة أرضها، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الحلم والصفح والصبر على الأذى في الله تعالى، ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتالف قلوبهم، والله أعلم.

## [ ٤٠ - باب قتل أبي جهل ]

٤٦٥٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَنْظُرْ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟" فَأَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ. فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ، قَالَ: فَأَخَذَ يَلْحِقْنِيهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ - أَوْ قَالَ: - قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ قَالَ: وَقَالَ أَبُو مِحْزَلٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرُ أَكْبَارٍ قَتَلَنِي.

٤٦٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَعْلَمْ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَقَوْلِ أَبِي مِحْزَلٍ، كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

## ٤٠ - باب قتل أبي جهل

شرح الغريب: قوله بَيِّنًا: "من يظفر إليه ما صنع أبو جهل": سبب السؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر المسلمون بذلك، وينكف شره عنهم. قوله: "ضرب ابن عفرأ حتى برك": هكذا هو في بعض النسخ "برك" بالكاف، وفي بعضها "برذ" بالذال، فمعناه بالكاف: سقط إلى الأرض، وبالذال: مات، يقال: برذ إذا مات، قال القاضي: رواية الجمهور "برذ"، ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأول هو المعروف، هذا كلام القاضي، واختار جماعة محققون الكاف، وأن ابن عفرأ تركاه عفرأ، وهذا كالم ابن مسعود كما ذكره مسلم، وله معه كلام آخر كثير مذكور في غير مسلم، وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتر رأسه.

قوله: "وهل فوق رجل قتلتموه؟" أي لا عار علي في قتلكم إياي. قوله: "لو غير أكابر قتلني": الأكابر: الزراع والفلاح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى ابن عفرأ اللذين قتلاه وهما من الأنصار، وهم أصحاب زرع ونخل، ومعناه: لو كان الذي قتلني غير أكابر لكان أحب إلي وأعظم لشأني، ولم يكن علي نقص في ذلك.

قوله: "قد ضرب ابن عفرأ": يمكن أن يكون فيه تغليب بناء على ما سبق أن أحدهما كان ابن عفرأ والآخر غيره فهذا تغليب في الإضافة كما يغلّب إطلاق نفس الاسم كما في عمرين ونحوه، والله تعالى أعلم.

## [٤١ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود]

٤٦٦١ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوِّرِ الزَّهْرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِلزَّهْرِيِّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو سَمْعَتٍ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَكَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَجِبُ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: أَتَذَنُّ لِي فَلَأُقِلُّ، قَالَ: "قُلْ"، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ، وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَتَانَا، فَلَمَّا سَمِعَهُ، قَالَ: وَأَيْضًا، وَاللَّهِ! لَتَمْلِكُنِي، قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَتَكَرَّرَ أَنْ تَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تُرْهِنُنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ: تُرْهِنُنِي نِسَاءَ كُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَحْمِلِ الْعَرَبَ، أُرْهِنُكَ نِسَاءَنَا؟ .....

## [٤١ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود]

بيان السبب في قتل كعب بن الأشرف: ذكر مسلم في قصة محمد بن مسلمة مع كعب بن الأشرف بالحيلة التي ذكرها من مخادعته، واختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه، فقال الإمام المازري: إنما قتله كذلك؛ لأنه نقض عهد النبي ﷺ ومجاهد وسبه، وكان عاهدته أن لا يعين عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب مبعثاً عليه، قال: وقد أشكك قتله على هذا الوجه على بعضهم، ولم يعرف الجواب الذي ذكرناه. قال القاضي: قيل: هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصرح له بأمان في شيء من كلامه، وإنما كلمه في أمر البيع والشراء، واشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمان، قال: ولا بكل لأحد أن يقول: أن قتله كان غدرًا، وقد قال ذلك إنسان في مجلس علي بن أبي طالب عليه السلام، فأمر به علي، فضرب عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود، وكان كعب قد نقض عهد النبي ﷺ، ولم يؤمنه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه استأنس بهم، فتمكثوا منه من غير عهد ولا أمان. وأما ترجمة البخاري على هذا الحديث بباب الفتك في الحرب، فليس معناه الحرب، بل الفتك هو القتل على غرة وغفلة، والغيلة نحوه.

فوائد الحديث وشرح كلمات الحديث: وقد استدلل بهذا الحديث بعضهم على جواز اغتيال من بلغته الدعوة من الكفار، وتبسته من غير دعاء إلى الإسلام. قوله: "أذن لي فلا أقول". معناه: أذن لي أن أقول عني وعنك ما رأيته مصلحة من التعريض وغيره، فقيه: دليل على جواز التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطنه صحيح ويفهم منه المعاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيرها، ما لم يمنع به حقاً شرعياً. قوله: "وقد عتانا". هذا من التعريض الجائر بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بأدب الشرع التي فيها تعب، لكنه تعب في مرضات الله تعالى. =

قَالَ لَهُ: تَرْمِثُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبِّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيَقَالُ: رَهْنٌ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ، وَلَكِنْ تَرْمِثُكَ الْأَلَمَةُ بِعَيْنِي السَّلَاحِ، قَالَ: فَتَعَمْ! وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسَى بْنِ حَبْرٍ وَعَبَادِ بْنِ بَشْرٍ، قَالَ: فَحَاوُوا، فَدَعَوْهُ لَيْلًا، فَتَزَلَّ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أُمِدُّ يَدَيَّ إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَّ مِنْهُ فَذَوُّوكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا تَزَلَّ، تَزَلَّ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ، فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، قَالَ: تَعَمْ! تَحْتِي فَلَانَةُ، هِيَ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَتَأَذَّنْ لِي أَنْ أَشْمَ مِنْهُ، قَالَ: تَعَمْ! فَشَمَّ، فَتَنَاولَ، فَشَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأَذَّنْ لِي أَنْ أَغُودَ، قَالَ: فَاسْتَمَكَّنَ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: ذَوُّوكُمْ، قَالَ: فَقَتَلُوهُ.

فهو محبوب لك، والذي فهم المخاض منه الغناء الذي ليس محبوب. قوله: "وأبيضاً والله لثملد"، هو بفتح التاء والميم أي تتضجر من أكثر من هذا الضجر.

قوله: "يسب ابن أحدنا، فيقال: رهن في وسقين من تمر"، هكذا هو في الروايات المعروفة في مسلم وغيره "يسب" بضم الياء وفتح السين المهملة من السب، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم "يشب" بفتح الياء وكسر الشين المعجمة من الشباب، والصواب الأول، و"الوسق" بفتح الواو وكسرها، وأصله الحمل. قوله: "ترميتك الألة"، هي بالهمز، وفسرها في الكتاب بأنه السلاح، وهو كما قال. قوله: "وواعدته أن يأتيه بالحارث وأبو عيسى بن حبر وعباد بن بشر"،

صبط الأسماء: أما الحارث، فهو الحارث بن أوس بن أخي سعد بن عباد، وأما أبو عيسى، فاسمه عبيد الرحمن، وقيل: عبد الله، والصحيح الأول، وهو حبر بفتح الحيم وإسكان الياء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن جابر وهو أنصاري من كبار الصحابة، شهد "بشراً" وسائر المشاهد، وكان اسمه في المجاهلية عبد العزى، وهو وقع في معظم النسخ، وأبو عيسى بالواو، وفي بعضها وأبي عيسى بالياء، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على الضمير في يأتيه. قوله: "كأنه صوت دم"، أي صوت طائب أو سوط ساقط دم، هكذا فسروه.

قوله: "فقال إنما هذا محمد ورضيعه وأبو نائلة"، هكذا هو في جميع النسخ، قال القاضي رحمه الله: قال لنا شيخنا القاضي الشهيد: "صوابه أن يقال: إنما هو محمد ورضيعه أبو نائلة، وكذا ذكر أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في صحيح البخاري ورضيعي أبو نائلة"، قال: وهذا عندي له وجه إن صح أنه كان رضيعاً لمحمد، والله أعلم.

## [٤٢ - باب غزوة خيبر]

٤٦٦٢ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رَقَاقِ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكِنَتِي لَتَمَسَّ فَحِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَسَرُ الْإِزَارُ عَنْ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ، قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَدِّرِينَ"، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصْبَحْنَا غَنَوَةً.

## ٤٢ - باب غزوة خيبر

قوله: "فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس" فيه: استحباب التكبير بالصلاة أول الوقت، وأنه لا يكره تسمية صلاة الصبح غداة، فيكون رداً على من قال من أصحابنا: أنه مكروه، وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة، وذكرنا أن فيه جواز الإزداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وأن إخراج الفرس والإغارة ليس بتقص ولا هدم للعروة، بل هو سنة وفضيلة، وهو من مقاصد القتال.

أقوال العلماء في كون الفخذ عورة وتاويل هذا الحديث: قوله: "والحسر الإزار عن فحذ نبي الله ﷺ، فلأنني لأرى بياض فحذ نبي الله ﷺ" هذا مما استدلل به أصحاب مالك ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا ومذهب آخرين أنها عورة، وقد جاء بكونها عورة أحاديث كثيرة مشهورة، وتناول أصحابنا حديث أنس ﷺ هذا على أنه الحسر بغير اختياره؛ لضرورة الإغارة والإجراء، وليس فيه أنه استدنام كشف الفخذ مع إمكان الستر. وأما قول أنس: فلأنني لأرى بياض فحذه ﷺ، فمحمول على أنه وقع بصره عليه فجاء، لا أنه تعمده. وأما رواية البخاري عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ حسر الإزار، فمحمولة على أنه انحسر كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا، فقال: هو ﷺ أكرم على الله تعالى من أن يتنبه بانكشاف عورته، وأصحابنا يجيبون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان، فلا تقص عليه فيه، ولا يعتنع مثله.

فوائد الحديث: قوله: "اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ": فيه استحباب التكبير عند اللقاء، قال القاضي: قيل: تفاعل بخراها بما رآه في أيديهم من آلات الخراب من الفوس والمساحي وغيرها، وقيل: أخذه من اسمها، والأصل أنه أعلمه الله تعالى بذلك. قوله ﷺ: "إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين": الساحة: الغناء، وأصلها الفضاء بين-

- ٤٦٦٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَسَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمَ تَمَسُّ قَدَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ يَزْغَبُ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَأَخْرَجُوا يَفُوسِهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'أَخْرَيْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا تَرَكْنَا بِسَاحَةَ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ"، قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.
- ٤٦٦٤- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ قَالَ: "إِنَّا إِذَا تَرَكْنَا بِسَاحَةَ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ".

-المنازل، ففيه جواز الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرآن في الأمور المحققة، وقد جاء لهذا نضائر كثيرة، كما سبق قريباً في فتح "مكة" أنه ﷺ جعل يطعن في الأصنام، ويقول: «جاء الحق وما يُبدى كُطْلٌ وما نعبُدُ إلاَّ به» (سبا: ٤٩)، «جاء الحق وزهق الباطل» (الإسراء: ٨١)، قال العلماء: يكره من ذلك ما كان على ضرب الأمثال في المحاورات والمزج ولغو الحديث، فيكره في كل ذلك تعظيماً لكتاب الله تعالى.

وجه تسمية الجيش بالخميس: قوله: "محمد والخميس". هو الجيش، وقد فسره بذلك في رواية البخاري، قالوا: سمي خميساً، لأنه خمسة أقسام: ميسرة ومقدمة ومؤخرة وقلب، قال القاضي: ورويناه برفع "الخميس" عطفاً على قوله "محمد"، وبمعناها على أنه مفعول معه.

قوله: "نسبناها غنوة": هي يفتح العين أي قهراً لا صلحاً، قال القاضي: قال المازري: ظاهر هذا أنها كتبها ففتح غنوة. وقد روى مالك عن ابن شهاب أن بعضها فتح غنوة، وبعضها صلحاً.

الجواب عن الإشكال: قال: وقد يشكل ما روي في سنن أبي داود أنه قسمها نصفين: نصفاً لنوابه وحاجته، ونصفاً للمسلمين، قال: وجوابه ما قال بعضهم أنه كان حولها ضياع وقرى أجلى عنها أهلها، فكانت خالصة للنبي ﷺ وما سواها للغنائم، فكان قدر الذي حلوا عنه النصف، فلهذا قسم نصفين.

قوائد الحديث: قال القاضي في هذا الحديث: إن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الصبح؛ لأنه وقت غزوتهم وعفلة أكثرهم، ثم يضيء لهم النهار لما يحتاج إليه، بخلاف ملاقات الجيوش ومصافقتهم ومناسبة الحصون، فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال؛ ليدوم النشاط ببرد الوقت بخلاف ضده.

شرح الغريب: قوله: "وأخرجوا نفوسهم ومكاتلهم ومرورهم": النفوس: بالهمزة جمع فأس بالهمزة كراش ورؤوس، والمكاتل: جمع مكمل بكسر الميم، وهو القفعة، يقال له: مكمل وقفعة وزيل وزيل وعرف وسفيفة=



٤٦٦٥- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَادٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَيِّرٍ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ ابْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هَيْبَاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَزَلَّ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا نَصَدَقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فَاغْفِرْ، فِدَاءَ لَكَ، مَا اقْتَفَيْنَا وَكَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا  
وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَّا أَتَيْنَا  
وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

بِالسَّيْرِ الْمُهْمَلَةِ وَبِغَايَةِ، وَالْمُرُورِ: جَمْعٌ مَرَّ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَهِيَ الْمَسَاحِي: قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: هِيَ حَبَالُهُمُ الَّتِي يَصْعَدُونَ بِهَا إِلَى التَّحُلِّ، وَاحِدُهَا مَرٌّ وَمُرُوءٌ، قِيلَ: مَسَاحِيهِمْ وَاحِدُهَا مَرٌّ لَا غَيْرَ.

قَوْلُهُ: "أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هَيْبَاتِكَ": فِي بَعْضِ النُّسخِ "مِنْ هَيْبَاتِكَ": أَيِ أَرْجَائِكَ، وَهِيَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَفِيهِ جَوَازُ إِشْأَاءِ الْأَرْجَائِزِ وَغَيْرِهَا مِنَ الشَّعْرِ وَتَسْمَاعِهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَلَامٌ مَذْمُومٌ، وَالشَّعْرُ كَلَامٌ حَسَنٌ وَفِيهِ قَبِيحٌ. قَوْلُهُ: "فَتَزَلَّ يَحْدُو بِالْقَوْمِ": فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْحَدَا فِي الْأَسْفَارِ: لِنَشْطِ النَّفْسِ وَالذُّوَابِ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ وَاسْتِغَاثِهَا بِسَمَاعِهِ عَنِ الْإِحْسَاسِ بِأَلَمِ السَّيْرِ.

قَوْلُهُ: "اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا": كَذَلِكَ الرَّوَاةُ، قَالُوا: وَصَوَابُهُ فِي الْوَزْنِ: "لَا هُمْ أَوْ تَالَهُ أَوْ تَالَهُ لَوْلَا أَنْتَ" كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "قَوْلَهُ لَوْلَا اللَّهُ".

الْجَوَابُ عَنْ تَقْدِيرِ النَّفْسِ لِلَّهِ تَعَالَى: قَوْلُهُ: "فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا": قَالَ الْمَازَرِيُّ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُشْكَلَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ: فَدَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَقَالُ لَهُ سُبْحَانَهُ فَدَيْتُكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَكْرُوهٍ يَتَوَقَّعُ حُلُولُهُ بِالشَّخْصِ، فَيُخْتَارُ شَخْصٌ آخَرٌ أَنْ يَحُلَّ ذَلِكَ بِهِ وَيَفْدِيَهُ مِنْهُ، قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ: كَمَا يَقَالُ: فَإِنَّهُ اللَّهُ، وَلَا يَرَادُ بِذَلِكَ حَقِيقَةُ ادِّعَاءِ عَلَيْهِ، وَكَقَوْلِهِ ﷺ: "تَرَبَّيْتُ بِذَلِكَ، وَتَرَبَّيْتُ بِمِثْلِكَ، وَوَيْلَ أُمِّهِ"، وَفِيهِ كُلُّهُ ضَرْبٌ مِنَ الاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّ الْفَادِي مَبَالِغٌ فِي طَلَبِ رَضَى الْمُقْدَى حِينَ يَذِلُّ نَفْسَهُ عَنْ نَفْسِهِ لِلْمَكْرُوهِ، فَكَانَ مُرَادُ الشَّاعِرِ: أَنِّي أَبْذِلُّ نَفْسِي فِي رِضَاكَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الْمَعْنَى، وَإِنْ أُمِكنَ صَرْفُهُ إِلَى جِهَةٍ صَحِيحَةٍ، فإِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَاسْتِعَارَتُهُ التَّحَوُّزُ بِهِ يَفْضَرُ إِلَى وَرُودِ الشَّرْعِ بِالْإِذْنِ فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ يَقُولُهُ: فِدَاءُ لَكَ رَجُلًا يُخَاطَبُهُ، وَفَصْلٌ بَيْنَ الْكَلَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَاغْفِرْ، ثُمَّ دَعَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ: فَقَالَ: فِدَاءُ لَكَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: "مَا اقْتَفَيْنَا"، قُلْ: وَهَذَا تَأْوِيلٌ يَصِحُّ مَعَهُ اللَّفْظُ. وَالْمَعْنَى: لَوْلَا أَنَّ فِيهِ نَعْسًا أَضْطَرْنَا إِلَيْهِ -

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا الشَّائِقُ؟» قَالُوا: غَامِرٌ، قَالَ: «يَرْحِمُهُ اللَّهُ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجِبَتْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ، فَحَاصَرْنَاهُمْ، حَتَّى أَصَابَتْهَا مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ»، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْفِدُوا نِيُونَانَا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النِّيرانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «أَيُّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَكُسِرُوهَا»، فَقَالَ رَجُلٌ: «أَوْ يُهْرِيقُوهَا وَيَغْسِلُوهَا؟» فَقَالَ: «أَوْ ذَالِكُ»، .....

- تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من الفصل بين الحاصل النطق بحصها ببعض ما يسمي هذا التلويح، قوله: «إذا صبح بنا أئينا» هكذا هو في نسخ بلادنا «أئينا» بالشدّة في قوله، وذكر القاضي أنه روي بالشدّة وبالموحدة، بمعنى المشقة، إذا صبح بنا للقتال ونحوه من المكارم أئينا، ومعنى الموحدة: أئينا الفرار والإمتناع، قال القاضي رحمه الله: قوله: «فداء لك» بالمد والتفصير والفداء مكسورة حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فأنه لا غير، قال: وحكى الفراء: «فدى لك» مفتوح مقصور، قال: وروينا هنا «فداء لك» بالرفع على أنه مبتدأ وخبر، أي لك نفسي فداء، أو نفسي فداء لك، وبالنصب على المصدر.

شرح المغرب: ومعنى «أفتيننا» اكتسبنا، وأصله الإتيان، قوله: «وبانصباح حولوا عبيدا» استغاثوا بنا، واستمعوا لنا لقتال، قيل: هي من التعويل على الشيء، وهو الاعتماد عليه، وقيل: من التحويل، وهو الصوت، قوله ﷺ: «مَنْ هَذَا الشَّائِقُ؟» فنبأ غامر، قال: يرحم الله، قال رجل من الجند: وجبت يا رسول الله لم لا أمتنع به، معنى "أو جبت" أي كنت له الشهادة، وسبق قريبا، وكان هذا معنوا عندهم أن من دعا له النبي ﷺ هذا الدعاء في هذا الموضع استشبه، فقالوا: «هلا أمتعنا به؟» أي وددنا أنك لو أحررت الدعاء له بهذا إلى وقت آخر لسمع بمصاحبتنا ورؤيته مدة، قوله: «أصبرنا» بحصه شديدة: أي حرج شديدة.

قوله: «لحم حمر الإنسية» هكذا هو حمر الإنسية بإضافة حمر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفة، وسبق بيانه مرات، فعلى هذا قول الكوفيين هو على ظاهره، وعند السيريين تقديره: حمر الخيوانات الإنسية، وأما «الإنسية» فقيها نعان وروايت حكاها القاضي عياض وأخرون، أشهرهما: كسر همزة وإسكان النون، قال القاضي: هذه رواية أكثر الشيوخ، والثانية: فتحهما جميعا، وهو جميعا نسبة إلى الإنس، وهم الناس، لاختلافها بالناس، بخلاف حمر الوحش.

قوله ﷺ: «أهريقوها وكسروها» هذا يدل على نجاسة لحوم الحمر الأهلية، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب الشكاح، ويختصر الأمر بإزافته أن السبب الصحيح فيه أنه أمر بإزاحتها لأنها نجسة محرمة، والثاني: أنه لم يلى للحاجة إليها، والثالث: لأنها أخذوها قبل القسمة، وهذا -

قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصْرٌ، فَتَنَاقَلَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعَ دُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ، وَهُوَ آخِذٌ بِنِيْدِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِنًا قَالَ: "مَا لَكَ؟" قُلْتُ لَهُ: فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ: "مَنْ قَالَهُ؟" قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ"، وَجَمَعَ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قُلْ عَرَبِيٌّ مِثْلِي بِهَا مِثْلُهُ"، وَخَافَ قَتِيلَةَ مُحَمَّدٍ فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ: وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا.

= التَّوِيلَانِ هُمَا لِأَصْحَابِ مَالِكٍ الْفَاتِلَيْنِ بِإِنَابَةِ لُحُومِهَا، وَالصُّوَابُ مَا فِدَمَنَاهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "كَسَرُوهَا" فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يَهْرِيقُوهَا وَيَعْسُوهَا، قَالَ: "أَوْ ذَاكَ". فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ اجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ، فَرَأَى كَسَرَهَا ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ بَعْضُهَا.

شرح الكلمات: قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ": هَكَذَا هُوَ فِي مَعْضَمِ النُّسخِ "لِلْأَجْرَيْنِ" بِالْألفِ، وَفِي بَعْضِهَا "لِلْأَجْرَيْنِ" بِالْيَاءِ، وَهِيَ صَحِيحَانِ، لَكِنِ الثَّانِي هُوَ الْأَفْصَحُ، وَالْأَوَّلُ لُغَةٌ أَرْبَعُ قِبَاطِلٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَشَجَرَيْنِ﴾ (طه: ٦٣)، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهَا مَرَّاتٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَجْرَيْنِ ثَبَاتُهَا، لَكِنَّهُ جَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، كَمَا سَتُوضِّحُهُ فِي شَرْحِهِ، فَهُوَ أَجْرٌ بِكَوْنِهِ جَاهِدًا، أَيْ مُجَاهِدًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، شَدِيدٌ "لِلْعَتَاءِ" هَا، وَلَهُ أَجْرٌ آخَرٌ بِكَوْنِهِ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمَّا قَامَ بُوْحَيْنٌ كَانَتْ لَهُ أَجْرَانِ.

قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ": هَكَذَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ "الْجَاهِدُ" بِكَسْرِ الْهَاءِ وَتَنْوِينِ الدَّالِ، "مُجَاهِدٌ" بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَنْوِينِ الدَّالِ أَيْضًا، وَفَسَّرُوا "الْجَاهِدُ" بِالْجِدَادِ فِي عَمَلِهِ وَعَمَلُهُ، أَيْ إِنَّهُ لَجَادٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَالْمُجَاهِدُ هُوَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ الْغَازِي. وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ أَنَّهُ جَمْعُ اللَّفْظَيْنِ تَوْكِيدًا، قَالَ ابْنُ الْأَثَّارِيِّ: الْعَرَبُ إِذَا بَالَغَتْ فِي تَعْظِيمِ شَيْءٍ اشْتَفَتْ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ لَفْظًا آخَرَ عَلَى غَيْرِ بَنَاتِهِ زِيَادَةً فِي التَّوْكِيدِ، وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِهِ، فَيَقُولُونَ: جَادٌ مُجَاهِدٌ، وَلَيْلٌ لَائِلٌ، وَشَمْرٌ شَامِرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ بَعْضُ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَبَعْضُ رَوَاةِ مُسْلِمٍ "الْجَاهِدُ" بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالدَّالِ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ "مُجَاهِدٌ" بِفَتْحِ الْمِيمِ وَنَصْبِ الدَّالِ بِلا تَنْوِينٍ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ هُوَ الصُّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَبَطَ كَلِمَةَ "مِثْلِي بِهَا"، وَبَيَّانُ مَعْنَاهَا: قَوْلُهُ ﷺ: "قُلْ عَرَبِيٌّ مِثْلِي بِهَا مِنْهُ": ضَبَطْنَا هَذِهِ الْمَفْضَةَ هُنَا فِي مُسْلِمٍ بُوْحَيْنٍ، وَذَكَرَهَا الْقَاضِي أَيْضًا، الصَّحِيحُ الشَّهِيرُ الَّذِي عَلَيْهِ جَاهِيزُ رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: "مِثْلِي بِهَا" بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبَعْدَ الشَّيْنِ يَاءٌ، وَهُوَ فَعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْمِثْلِي: وَ"هَا" حَارٌّ وَمَحْرُورٌ، وَمَعْنَاهُ: مِثْلِي بِالْأَرْضِ أَوْ فِي الْحَرْبِ، وَالثَّانِي: "مِثْلَاهَا" بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَنْوِينِ الْهَاءِ مِنَ الْمِثْلَاهَةِ، أَيْ مِثْلَاهَا لَصِفَاتِ الْكَمَالِ فِي الْقِتَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْهُ، وَيَكُونُ "مِثْلَاهَا" مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْ رَأَيْتُهُ مِثْلَاهَا، وَمَعْنَاهُ: قُلْ عَرَبِيٌّ يَشْبَهُهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَضَبَطَهُ بَعْضُ =

٤٦٦٦- (٥) وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني عبد الرحمن - ونسبه غير ابن وهب، فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك - أن سلمة بن الأكوع قال: لما كان يوم خيبر قاتل أخي قتالا شديداً مع رسول الله ﷺ، فارتد عليه سيفه، فقتله، فقال أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، وشكوا فيه: رجل مات في سلاجه، وشكوا في بعض أمره، قال سلمة: فقتل رسول الله ﷺ من خيبر، فقلت: يا رسول الله! أئذن لي أن أجزئ لك، فأذن له رسول الله ﷺ، فقال عمر بن الخطاب: أعلم ما تقول، قال فقلت:

اللَّهُمَّ! نُوَلَّا أَلْتَا مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فقال رسول الله ﷺ: "صَدَقْتَ".

وَأَنْزَلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَبَسَّ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقِينَا  
وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَعُثُوا عَلَيْنَا

قال: فلما قضيت رجزي قال رسول الله ﷺ: "مَنْ قَالَ هَذَا؟" قلت: قاله أخي، فقال رسول الله ﷺ: "يَرْحَمُهُ اللَّهُ"، قال: فقلت: يا رسول الله! إن ناساً ينهائون الصلاة عليه، يقولون: رجل مات بسلاجه، فقال رسول الله ﷺ: "مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا". قال ابن شهاب: ثم سألت أبا سلمة بن الأكوع، فحدثني عن أبيه مثل ذلك، غير أنه قال - حين قلت: إن ناساً ينهائون الصلاة عليه - فقال رسول الله ﷺ: "كذبوا، مات جاهدًا مُجَاهِدًا، فَهُوَ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، وأشار بإصبعه.

-رواه البخاري "نشأ بها" بالنون والهمز أي شب وكبر، والهاء عائدة إلى الحرب أو الأرض أو بلاد العرب، قال القاضي: هذه أوجه الروايات.

بيان دقة نظر الإمام مسلم: قوله: "وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال أخبرني عبد الرحمن، ونسبه غير ابن وهب، فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك أن سلمة بن الأكوع قال: هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن خبرته.

-وعظيم إتقانه، وسبب هذا أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأئمة رووا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة قال أبو داود: قال أحمد بن صالح: الصواب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو رواية عن ابن وهب، قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب راوياً عن سلمة، وجعل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك، بل عبد الرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبد الله والد، فذكر في نسبه؛ لأن له رواية في هذا الحديث، فاحتاط مسلم فلم يذكر في روايته عبد الرحمن، وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن ولم ينسبه؛ لأن ابن وهب لم ينسبه، وأراد مسلم تعريفه، فقال: قال غير ابن وهب، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى ابن وهب، وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا جائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذلك المخلوف غلطاً، كما في هذه الصورة كان الجواز أولى.

## [٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

٤٦٦٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابَ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

وَاللَّهُ! لَوْلَا أَلْتُ مَا اهْتَدَيْتَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَكْلَى قَدْ أَبَوَا عَلَيْنَا

قَالَ: وَرَبَّمَا قَالَ:

إِنَّ الْمَلَأَ قَدْ أَبَوَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا  
وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

٤٦٦٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الْأَكْلَى قَدْ بَعُوهَا عَلَيْنَا".

٤٦٦٩- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتِفَانَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاعْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ".

٤٦٧٠- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ".

## [٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

قوله: "لنأخذ قدا أبوا علينا"، هم أشرف القوم، وقيل: هم الرجال ليس فيهم نساء، وهو مهموز مقصور، كما جاء به القرآن، ومعنى "أبوا علينا": امتنعوا من إباحتنا إلى الإسلام، وفي هذا الحديث استحباب الرجز ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه، وفيه عمل الفضلاء في بناء المساجد ونحوها، ومساعدتهم في أعمال البر.

٤٦٧١- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ"، قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ:

اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَحْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

٤٦٧٢- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ -قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَرْتَجِرُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ! لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَأَنْصِرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ -بَدَلَ "فَأَنْصِرِ"-: فَاعْفُرْ.

٤٦٧٣- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ -شَكَ حَمَادٌ-، وَالتَّيْبِيُّ ﷺ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرِ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

قوله ﷺ: "لا عيش إلا عيش الآخرة" أي لا عيش باق، أو لا عيش مطلوب، والله أعلم.

## [٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

٤٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَاعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّنَ بِالْأُولَى، وَكَأَنَّتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْغَى بِذِي قَرْدٍ، قَالَ: فَلَقِيَنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أُحَدِّثُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانُ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ! قَالَ: فَأَسْمَعْتُ مَا يَبْنُ لَأَنِّي الْمَدِينَةَ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُمْ بِذِي قَرْدٍ، وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَحَعَلْتُ أَرْسِيهِمْ بَنِيْلِي، وَكُنْتُ رَامِيًا، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَاعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ

فَارْتَجِزْ، حَتَّى اسْتَفْعَدْتُ اللَّقَاحَ مِنْهُمْ، وَاسْتَلْبِثُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ، وَهُمْ عِطَاشٌ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْأَكْوَاعِ! مَلَكْتُ، فَأَسْحِجْ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَبُرِدُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ.

## [٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

قوله: "كانت لقاح النبي ﷺ" فرعى بذي قرد: هو بفتح القاف والراء وبالذال المهملة، وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان، واللقاح: جمع لقحة بكسر اللام وفتحها، وهي ذات اللبن، قريبة العهد بالولادة، وسبق بيانه. قوله: "فصرخت ثلاث صرخات: يا صباحاه"، فيه جواز مثله للإنذار بالعدو ونحوه. قوله: "فحعلت أرسيهم بنيلي" وأقول:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَاعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ

فائدة الحديث وشرح الغريب: فيه: جواز قول مثل هذا الكلام في القتال، وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً لم يرغب خصمه. وأما قوله: "اليوم يوم الرضع"، قالوا: معناه اليوم يوم هلاك اللقاح، وهم الرضع من فوهم: لبهم راضع، أي رضع اللوم في بطن أمه، وقيل: لأنه يحض حلقة الشاة والناقة؛ لئلا يسمع السؤال والضيغان صوت الحلاب، فيقصده، وقيل: لأنه يرضع طرف الخلال الذي يخلل به أسنانه، ويخص ما يتعلق به، وقيل: معناه: اليوم يعرف من رضع كريمة، فأنجبه، أو لئمة فهجنه. وقيل: معناه: اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره، وتدريبها، ويعرف غيره. قوله: "حميت القوم الماء": أي منعتهم إياه. قوله ﷺ: "ملكْتُ".



٤٦٧٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَتَفِيُّ عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِبْنُ سُلَيْمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، وَعَلَيْهَا خُمُسُونَ شَاةً لَا تُرْوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَبَا الرُّكْبَةِ، فَإِنَّمَا دَعَا وَإِنَّمَا بَسَقَ فِيهَا، قَالَ: فَحَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَانَا لِلثَّيْتَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: "بَايَعَ، يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَزْلًا يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ، قَالَ: فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِجْفَةً أَوْ دَرَقَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: "أَلَا تُبَايِعُنِي؟ يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّالِثَةَ، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! أَيْنَ خِجْفَتِكَ أَوْ دَرَقَتِكَ الَّتِي أُعْطَيْتُكَ؟" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَبْنِي عَمِّي عَزْلًا، فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .....

=فاسح: هو يمزق قطع ثم سين مهمله ساكنة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهمله، ومعناه: فأحسن وأرفق، "والسحاحة": السهولة أي لا تأخذ بالشدة بل أرفق، فقد حصنت النكاية في العدو، والله الحمد.

قوله: "قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً": هذا هو الأشهر، وفي رواية: "ثَلَاثَ عَشْرَةَ مِائَةً"، وفي رواية "خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً". قوله: "فَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَبَا الرُّكْبَةِ": الحبا يفتح الحيم وتحقيف الباء الموحدة مقصور وهي ما حول البشر، وأما الركي: فهو البشر، والمشهور في اللغة ركي بغير هاء، ووقع هنا الركية باغاء، وهي لغة حكاها الأصمعي وغيره. قوله: "إِنَّمَا دَعَا وَإِنَّمَا بَسَقَ فِيهَا، فَحَاشَتْ، فَسَقَيْنَا، وَاسْتَقَيْنَا": هكذا هو في النسخ "بسق" بالسين وهي صحيحة، يقال "بزق وبسق وبسق" ثلاث لغات بمعنى، والسين قليلة الاستعمال، و"حاشت": أي ارتفعت وفاضت، يقال: حاش الشيء يجيش جيشاً إذا ارتفع، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وقد سبق مراراً كثيرة التنبيه على نظائرها.

شرح الغريب: قوله: "وَرَأَى عَزْلًا": ضبطوه بوجهين: أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي، والثاني: ضمهما، وقد فسره في الكتاب بالذي لا سلاح معه، ويقال له أيضاً: أعزل وهو أشهر استعمالاً.

وَقَالَ: "إِنَّكَ كَالَّذِي قَالَ الْأَوَّلُ: اللَّهُمَّ! أَنْعِنِي حَيًّا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي"، ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصُّلْحَ، حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ، وَاصْطَلَحْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ تَبِيعًا لِبَطْلِحَةِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَسْفَى فَرَسَهُ، وَأَحْسَهُ، وَأَخْدَمَهُ، وَأَكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي، مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اصْطَلَحْنَا لَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ، وَاصْتَطَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا، فَاصْطَلَحْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَأَتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْغَضْتَهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَعَلَقُوا سِلَاحَهُمْ، وَاصْطَلَحُوا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ قِيلَ ابْنُ زَيْنِمٍ، قَالَ: فَأَخْتَرْتُ سَيْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوْلِيكَ الْأَرْبَعَةَ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ، فَجَعَلْتُهُ ضِعْفًا فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَسَوْفُهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عُمَيَّ عَامِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ: مَكْرَرٌ، .....

قوله: "حخنة أو درقة": هما شبيهتان بالفرس. قوله: "اللهم أنعني حياً": أي أعصني.

قوله: "ثم إن المشركين راسلونا الصلح": هكذا هو في أكثر النسخ "راسلونا" من المراسلة، وفي بعضها "راسلونا" بضم السين المهملة المشددة، وحكى القاضي فتحها أيضاً، وهما بمعنى "راسلونا" مأخوذ من قولهم: رس الحديث يرسه إذا ابتدأه، وقيل: من "رس بينهم" أي أصلح، وقيل: معناه: فاتحونا من قولهم: بلغني رس من الخبر: أي أوفد، ووقع في بعض النسخ "واسلونا" بالواو: أي اتفقنا نحن وهم على الصلح، والواو فيه يدل من الممثلة، وهو من الأسوة. قوله: "كنت تبعاً لبطلحة": أي خادماً أتبعه. قوله: "أسفى فرسه وأحسه": أي أحك ظهره بالحمسة؛ لأزبل عنه الغبار وغوذه. قوله: "أتيت شجرة، فكسحت شوكها": أي كنت ما تحتها من الشوك. قوله: "قتل ابن زينيم": هو بضم الزاي وفتح النون. قوله: "فأخترت سيفي": أي سلطته. قوله: "وأخذت سلاحهم، فجعلته ضِعْفًا فِي يَدِي": الضَّغْتُ: الخزمة.

ضبط الأسماء وشرح الكلمات: قوله: "جاء رجل من العبلات يقال له مكرر": هو بضم مكسورة ثم كاف ثم راء مكسورة ثم زاي، والعبلات: بفتح العين المهملة والياء الموحدة، قال الجوهري في "الصحاح": "العبلات بفتح-

\* قوله: "إنك كالذي قال الأول، اللهم: المظاهر أن الأول منصوب على الظرفية: أي قال في العصر السابق والزمان القديم، والله تعالى أعلم.

يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى فَرَسٍ مُخَفَّفٍ، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ، فَتَنَظَرُ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنِشَاءٌ"، فَعَقَا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَرْفِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤) الآية كلها.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلْنَا مَتَزِلًا، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لِحْيَانَ حَبْلٌ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ رَفِيَ هَذَا الْحَبْلَ اللَّيْلَةَ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَاحٍ غُلَامٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ، أُنْدِيهِ مَعَ الظَّهْرِ،

-العين والباء من فريش، وهم أمية الصغرى، والنسبة إليهم "عبنى" ترده إلى الواحد، قال: لأن اسم أمهم عُبلة، قال القاضي: أمية الأصغر وأخوه نوفل: وعبد الله بن عبد شمس بن عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني قيس سمها عيلة بنت عبيد.

قوله: "عبنى فرس مخفف": هو بفتح الحيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي عليه تخفاف بكسر التاء، وهو ثوب كالجل يسبه الفرس؛ نقيه من السلاح، وجمعه تخفيف. قوله ﷺ: "دعوه" يكن لهم بدء الفجور ونشأة؛ أما البدء، فبفتح الياء وإسكان الدال وباءهمز: أي ابتداءه، وأما "نشأة"، فوقع في أكثر النسخ "نشأ" بشاء مثلكه مكسورة، وفي بعضها "نشأة" بضم الشاء وبياء مثناة تحت بعد النون، ورواها جميعاً القاضي، وذكر الثاني عن رواية ابن مهران والأول عن غيره، قال: وهو الصواب أي عودة ثانية. قوله: "بني لحيان" بكسر اللام وفتحها لغنان.

قوله: "المن رفي الحبل" وقوله بعده: "أرفقت" كلاهما بكسر الفاف. قوله: "فتزلنا متزلاً بينا وبين بني حيان حبل، وهم المشركون": هذه اللفظة ضبطوها بوجهين ذكرهما القاضي وغيره: أحدهما: "أوهم المشركون" بضم الهاء على الابتداء والخبر، والثاني: بفتح الهاء وتشديد الميم: أي هموا النبي ﷺ وأصحابه وخافوا عائلتهم، يقال: همي الأمر وأهمي، وقيل: همي إذا بيني، وأهمي: أغشي.

الصواب "أنديه": قوله: "وخرجت بفرس لطلحة، أنديه": هكذا ضبطاه "أنديه" بهمزة مضمومة ثم نون مفتوحة ثم دال مكسورة مشددة، ولم يذكر القاضي في الشرح عن أحد من رواة مسلم غير هذا، ونقله في "المشارك" عن جماهير الرواة، قال: ورواه بعضهم عن أبي الحذاء في مسلم "أنديه" بالياء الموحدة بدل النون، وكذا قاله ابن خزيمة: أي أخرجه إلى البادية وأبرزه إلى موضع الكلاء وكل شيء أظهرته فقد أنديته، والصواب رواية الجمهور بالنون، وهي رواية جميع المحدثين، وقول الأصمعي وأبي عبيد في "غريبه"، والأزهري وجماهير أهل اللغة والغريب، ومعناه: -

فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُرَظِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْفَقَهُ أَجْمَعٌ، وَقَتَلَ رَاغِبَهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! عُدْ هَذَا الْفَرَسَ، فَأَبْلِغُهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرَجِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْمَةٍ، فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَقَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ! ثُمَّ عَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ، وَأَرْتَجِرُ، أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرَضْعِ

فَالْحَقَّ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْلَكَ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا،

وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرَضْعِ

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ، وَأَغْفِرُ بِهِمْ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى فَارِسٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَجَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ، فَعَقَرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَائِقُ الْجَبَلِ، فَدَخَلُوا فِي تَضَائِقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَجَعَلْتُ أُرْدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَبْعَثُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَقْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ أَبْعَثُهُمْ أَرْمِيهِمْ، حَتَّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحًا، يَسْتَحِفُّونَ، .....

-إن يورد لماشية الماء، فتسقى قليلاً، ثم ترسل في المرعى، ثم ترد الماء، فتزد قليلاً، ثم ترد إلى المرعى، قال الأزهرى: أنكر ابن قتيبة على أبي عبيد والأصمعي كونهما جعلاه بالنون، وزعم أن الصواب بالباء، قال الأزهرى: أخطأ ابن قتيبة، والصواب قول الأصمعي.

ضبط الكلمات الغريبة وشرحها: قوله: "أفصلك سهماً في رحله حتى خلس نصل السهم إلى كتفه": هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "رحله" بالحاء و"كتفه" بابتاء بعدها فاء، وكذا نطقه صاحب "المشارك والمطالع"، وكذا هو في أكثر الروايات، والأول هو الأظهر، وفي بعضها "رحله" بالميم و"كتفه" بالعين ثم الباء الموحدة، قالوا: والصحيح الأول؛ لقوله في الرواية الأخرى: "أفصلك سهماً في نفض كتفه". قال القاضي في الشرح: هذه رواية شيوخنا وهو أشبه بالمعنى؛ لأنه يمكن أن يصيب أعنى مؤخرة الرجل، فيصيب حيث إذا أنفذ كتفه، ومعنى "أفصلك" أضرب. قوله: "فما زلت أرميهم ونسفرهم": أي أعقر خيلهم، ومعنى "أرميهم" أي بالنبل، قال القاضي: ورواه بعضهم هنا "أرديهم" بالذال.

قوله: "فجعلت أرديهم بالحجارة": أي أرميهم بالحجارة التي تسقطهم وتنزلهم.

وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ، يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُتَضَائِقًا مِنْ ثِيْبَةٍ، فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فَلَانٌ بَيْنَ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، فَحَلَسُوا يَتَضَحُّونَ يَعْنِي يَتَعَدُّونَ، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ فَرْزٍ، قَالَ الْفَزَارِيُّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرَحِ، وَاللَّهِ! مَا فَارَكْنَا مِنْذُ غَلَسَ، يَزِمِينَا حَتَّى انْتَرَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا، قَالَ: فَلْيَقُمْ إِلَيَّ تَفَرُّ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ، قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْحَبْلِ، قَالَ: فَلَمَّا أَمْكُنُونِي مِنَ الْكَلَامِ، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا: لَا، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذْرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيَذِرْكُنِي، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَطْلُبُ، قَالَ: فَارْجِعُوا، فَمَا بَرَحْتُ مَكَانِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلَهُمُ الْأَحْرَمُ الْأَسَدِيُّ، عَلَى إِثْرِهِ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَلَى إِثْرِهِ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بَعَنَانَ الْأَحْرَمِ، قَالَ: فَوَلَّوْا مُذِيرَيْنِ، قُلْتُ: يَا أَحْرَمُ! اخْذَرْهُمْ، لَا يَقْطِعُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ! إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْحَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَحَلَيْتُهُ، فَالْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَعَقَرَ بَعْدَ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَتَلَهُ، وَتَحَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ، فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرَّحْمَنِ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَشَبِثْتُهُمْ أَغْدُو عَلَى رِجْلِي، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا غُبَارِهِمْ شَيْئًا، حَتَّى يَغْدُلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شَيْعٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرْدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَاشٌ، قَالَ: فَنَظَرُوا إِلَيَّ أَغْدُو وَرَاءَهُمْ، فَحَلَيْتُهُمْ عَنْهُ يَعْنِي أَجَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَمَا ذَاقُوا مِنْهُ قَطْرَةً،

قوله: "جعلت عليهم أراماً من الحجارة": هو بحزرة ممدودة ثم راء مفتوحة، وهي الأعلام، وهي حجارة تجمع وتنصب في المفازة، يهتدى بها، واحدا "إرم" كعنب وأصناب. قوله: "وجلست على رأس فَرْزٍ": هو بفتح القاف وإسكان الراء، وهو كل جبل صغير منقطع عن الجبل الكبير. قوله: "لقينا من هذا البرح": هو بفتح الباء وإسكان الراء أي شدة. قوله: "يتخللون الشجر": أي يدخلون من علالها أي بينها.

قوله: "ماء يقال له ذا قرد": كنا هو في أكثر النسخ المعتمدة "ذا" بالفتحة، وفي بعضها "ذُو قَرْدٍ" بالواو، وهو الوجه. قوله: "فحليتهم عنه": هو بجاء مهملة ولام مشددة غير مهموزة أي طردهم عنه، وقد فسره في الحديث بقوله يعني =

قَالَ: وَيَخْرُجُونَ، فَيَسْتَنْدُونَ فِي ثِيَابِهِ، قَالَ: فَأَعْدُو، فَأَلْحَقُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْكُهُ بِسَهْمٍ فِي نُغْضِ كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنْتَ الْاَكْوَعُ، وَالثَّيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ، قَالَ: يَا ثَكْلُتُ أُمَّةٍ! اَكْوَعُهُ بُكْرَةً، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ اَكْوَعْتُ بُكْرَةً، قَالَ: وَأَرَادُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمَا أَسُوفَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلِحَقْنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ، وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَّاهُمُ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ تِلْكَ الْإِبِلَ، وَكُلَّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذْتُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلَّ رُمْحٍ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلَالٌ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كِبِدِهَا وَسَنَامِهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَلِّتِي، فَأَتَّحِبُّ مِنْ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتَّبِعُ الْقَوْمَ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ.

-أحلبتهم عنه باحليم، قال القاضي: كذا روايتنا فيه من غير مهموز، قال: وأصله الحمز، فسهله، وقد جاء مهموزاً بعد هذا في هذا الحديث. قوله: فأصكه بسهم في نغض كنفه: هو بنون مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق على طرف الكنف، سمي بذلك لكثرة تحريكه، وهو الناعض أيضاً. قوله: "يا ثكلت أمة! اكوعه بكرة" قلت: نعم! معنى ثكلت أمة: فقدته، وقوله: "اكوعه": هو برفع العين أي أتت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار! وهذا قال: نعم، وبكرة: منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيت بكرة بالثوبين، إذا أردت أنك لقيته بأكراً في يوم غير معين، قالوا: وإن أردت بكرة يوم بعينه قلت: أتيت بكرة غير مصروف؛ لأنها من الظروف غير المتحركة.

قوله: "أرأدوا فرسين على ثيابه" قال القاضي: رواية الجمهور بالذال المهملة، ورواه بعضهم بالمعجمة، قال: وكلاهما متقارب المعنى، فبالمعجمة معناه: خلطوهما. والردى: الضعيف من كل شيء، وبالمهمل معناه: أهلكوها وأتبعوها حتى أسقطوها تركوها، ومنه الردية، وأردت الفرس الفارس أسقطته.

شرح الغريب: قوله: "ولحقني عامر بسطيحة فيها مذقة من لبن": السطيحة: إثناء من جلود سطح بعضها على بعض، والمذقة: يفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، قليل من لبن ممزوج بماء.

قوله: "أرمو على الماء الذي حللهم عنه": كذا هو في أكثر النسخ "حللهم" بالخاء المهملة والهمز، وفي بعضها "حللهم" بلام مشددة غير مهموز، وقد سبق بيانه قريباً. قوله: "نحر ناقة من الإبل التي استنقذت من القوم": كذا في أكثر النسخ "التي"، وفي بعضها "التي"، وهو أوجه؛ لأن الإبل مؤنثة، وكذا أسماء الجموع من غير الأديين، والأول صحيح أيضاً، وأعاد الضمير إلى الغنمة لا إلى لفظ الإبل.

قَالَ: فَضَجَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فِي ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! أَتَرَكَ كُنْتَ فَاعِلاً؟" قُلْتُ: نَعَمْ وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، فَقَالَ: "إِنَّهُمْ الْآنَ لَيُقْرَوْنَ فِي أَرْضِ غَطَفَانَ"، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غَطَفَانَ، فَقَالَ: نَحَرَ لَهُمْ فَلَانَ حَزُورًا، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَهَا رَأَوْا غَبَارًا، فَقَالُوا: أَتَاكُمْ الْقَوْمُ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلَمَةُ"، قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمُ الْفَارِسِ وَسَهْمُ الرَّاحِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا، ثُمَّ أَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَاءَهُ عَلَى الْعُضْبَاءِ، رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّحُ شَدًّا، قَالَ: فَحَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَحَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرَمًا، وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَابِي وَأُمِّي ذَرْنِي فَلَا مُسَابِقَ الرَّجُلِ، قَالَ: "إِنْ شِئْتَ"، قَالَ: قُسْتُ: أَذْهَبَ إِلَيْكَ، وَتَوَيْتُ رَجُلِي، فَطَفَرْتُ، فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَّطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَرَبَّطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصُكُّهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سَبَقْتُ، وَاللَّهِ! قَالَ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا لَبِثْنَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَحَعَلَ عَنِّي عَامِرٌ يَرْتَحِرُ بِالْقَوْمِ.

قوله: "صحك حتى بدت نواجذها" بالذال المعجمة أي أنيابه، وقيل: أضراسه، والصحيح الأول، وسبق بيانه في كتاب الصيام. قوله ﷺ: "كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة": هذا فيه استحباب الشاه على الشجعان وسائر أهل الفضائل، لا سيما عند صنيعهم الجميل؛ لما فيه من الترويح لهم ولغيرهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يأمن الفتنة عليه بإعجاب ومحبة.

قوله: "ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس، وسهم الراحل، فجمعتهما لي": هذا محمول على أن الزائد على سهم الراحل كان نفلاً، وهو حقيق باستحقاق النفل -هـ- لبديع صنعه في هذه الغزوة.

قوله: "وكان رجل من الأنصار لا يسبق شداً"، يعني عدواً على الرجلين. قوله: "طفرت"، أي وثبت وقفزت. قوله: "فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي"، معنى ربطت: حبست نفسي عن الجري الشديد، والشرف: ما ارتفع من الأرض، وقوله: أستبقي نفسي بفتح الفاء، أي لئلا يقطعني البحر، وفي هذا دليل لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذا تسابقا بلا عوض، فإن تسابقا على عوض، ففي صحتها خلاف، الأصح عند أصحابنا: لا تصح.

ثَالِثًا لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
وَتَحَنُّ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا فَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِيَنَا  
وَأَنْزَلُنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: أَنَا عَامِرٌ، قَالَ: "عَفَرَ لَكَ رَبُّكَ"، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفَرُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا لِحَسَنٍ يَخُصُّهُ إِلَّا اسْتَشْهِدَ، قَالَ: فَتَنَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ  
لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَوْلَا مَا مَتَّعَنَا بِعَامِرٍ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبًا يَخْطُرُ  
بِسَيْفِهِ، وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجْرَبٌ  
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَبُ  
قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِي عَامِرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي عَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُعَامِرٌ  
قَالَ: فَاتَّخَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي رُؤْسِ عَامِرٍ، وَذَهَبَ عَامِرٌ يَسْقُلُ لَهُ، فَرَجَعَ  
سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَّعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ.

التوفيق بين الروایتین وشرح العربی: قوله: (فاحمل على عمار بن حارث غزوة)، هكذا قال هذا عمي، وقد سبق في حديث أبي الطاهر عن ابن وهب أنه قال: "أخي"، فقلعه كان أخاه من الرضاعة، وكان عمه من النسب. قوله: (أحضر بسنمه)، هو بكسر الطاء أي يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله يحضر البحر بذنبه يحضر بالكسر إذا رفعه مرة ووضع مرة. قوله: (شاك السِّلَاحِ): أي تام السِّلَاحِ، يقال: رجل شاكي السِّلَاحِ، وشاك السِّلَاحِ وشاك في السِّلَاحِ من الشُّوكَةِ، وهي القوة، والشُّوكَةُ أيضًا السِّلَاحِ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ من عبادات الشُّوكَةِ تَكْوِينُ الْحُكْمِ (الأضال: ٧)، قوله: (أصل مرحب) هو يفتح الراء أي محرب باشجاعة وقهر الفرسان، وباطل الشجاع، يقال: بطل الرجل يضم الطاء بطل بطالة وبطولة أي صدر شجاعاً. قوله: (أصل معامر): بالفتح المعجمة أي يركب غمرات الحرب وشدايدها وينقي نفسه فيها، وقوته: وسعته حنانه سحره، أي يضربه من أسفله هو يفتح الياء ويسكن السين وضم الفاء.



قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ، فَإِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، ثُمَّ أُرْسِلَنِي إِلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: "لَأُعْطِيَكَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ، وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ قَبْرًا، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ

إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَسَتْ تَلْهَبُ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْتَ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمُنْظَرَةِ

أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ.

قوله: "وهو أرمَدُ": قال أهل اللغة: يقال: رمد الإنسان يكسر الميم يرمد بفتحها رمدًا فهو رمد وأرمَد، إذا هاجت عينه.

قوله: "أنا الذي سمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ": حيدرة اسم للأسد، وكان علي رضي الله عنه قد سمي أسدًا في أول ولادته، وكان "مرحَب" قد رأى في المنام أن أسدًا يقتله، فذكره علي رضي الله عنه ذلك ليخيفه ويضعف نفسه، قالوا: وكانت أم علي سمته أول ولادته أسدًا باسم جده لأنه أسد بن هشام بن عبد مناف، وكان أبو طالب غائبًا، فلما قدم سماه عليًا. وجه تسمية الأسد بالحيدرة، وشرح الغريب: وسمي الأسد حيدرة لغلظه، والحادر الغيظ القوي، ومراده: أنا الأسد على جراته وإقدامه وقوته. قوله: "أو فِيهِم بالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ". معناه: أقتل الأعداء قتلاً واسعاً ذريعاً، والسندرة: مكيال واسع، وقيل: هي العجلة، أي أقتلهم عاجلاً، وقيل: مأخوذ من السندرة، وهي شجرة الصنوبر يعمل منها النبل والقسي. قوله: "فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ": يعني علياً فقتله، هذا هو الأصح أن علياً هو قاتل مرحب، وقيل: إن قاتل مرحب هو محمد بن مسلمة، قال ابن عبد البر في كتابه "الدرر في مختصر السير": قال محمد بن إسحاق: إن محمد بن مسلمة هو قاتله، قال: وقال غيره: إنما كان قاتله علياً، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عندنا، ثم روي ذلك بإسناده عن سلمة وبريدة، قال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث، وأهل السير أن علياً هو قاتله، والله أعلم.

أخبرنا إبراهيم بن أبي سفيان: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا (الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ).  
وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السَّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّادٍ بِهَذَا.

-فوائد الحديث: واعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من العلم سوى ما سبق التنبيه عليه، منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ: إحداها: تكثير ماء الحديبية، والثانية: إبراء عين علي عليه السلام، والثالثة: الإخبار بأنه يفتح الله على يديه، وقد جاء التصريح به في رواية غير مسلم هذه. والرابعة: إخباره ﷺ بأنهم يقررون في 'غطفان'، وكان كذلك. ومنها: جواز الصلح مع العدو. ومنها: بحث لطلائع وجواز المسابقة على الأرجل بلا عوض وفضية الشجاعة والقوة.

ومنها: مناقب ملعة بن الأكوع وأبي قتادة والأحزم الأسعدي رضي الله عنهم. ومنها: جواز الناء على من فعل جيلاً واستحباب ذلك إذا ترتب عليه مصلحة، كما أوضحناه قريباً. ومنها: جواز غفر خيل العدو في القتال، واستحباب الرجز في الحرب، وجواز قول الرامي والطاعن والضارب نخذاً وأنا فلان أو ابن فلان. ومنها: جواز الأكل من الغنيمة، واستحباب التنفيل منها لمن صنع صنيعاً جيلاً في الحرب، وجواز الإرداف على الدابة المنطوقة، وجواز المبارزة بغير إذن الإمام كما بارز عامر. ومنها: ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من حب الشهادة والحرص عليها. ومنها: إلقاء النفس في عمرات القتال، وقد اتفقوا على جواز التفرير بالنفس في الجهاد في المبارزة ونحوها. ومنها: أن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة أو غيرها، أو عاد عليه سلاحه، كما جرى لعامر. ومنها: تفقد الإمام للجيش ومن رآه بلا سلاح أعضاه سلاحاً.

## [٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية]

٤٦٧٦- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِذُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ لَمَاعِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ الشَّعِيمِ مُتَسَلِّحِينَ، يُرِيدُونَ غَزَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأَخَذَهُمْ سَلَمًا، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَغْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤).

## ٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية

شرح الغريب: قوله: "يريدون غزته"، أي غفلته. قوله: "فأخذهم سلاً"، ضبطوه بوجهين: أحدهما بفتح السين واللام، والثاني: بإسكان اللام مع كسر السين وفتحها، قال الحميدي: ومعناه: الصلح، قال القاضي في "المشروق": هكذا ضبطه الآخرون، قال فيه وفي الشرح: الرواية الأولى أظهر. ومعناها: أسرهم، والسلام: الأسر، وجزم الخطابي بفتح اللام والسين، قال: والمراد به الاستسلام والإذعان كقوله تعالى: ﴿وَأَنْقِذُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ (النساء: ٩٠) أي الانقياد، وهو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع، قال ابن الأثير: هذا هو الأشبه بالقصة، فأنهم لم يؤخذوا صلحاً، وإنما أخذوا قهراً، وأسلموا أنفسهم عجزاً، قال: وللقول الآخر وجه، وهو أنه لما لم يجر معهم قتال، بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم، فرضوا بالأسر، فكأنهم قد صولحوا على ذلك.

## [٤٦- باب غزوة النساء مع الرجال]

٤٦٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا، فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟" قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَحَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْتُلْ مَنْ بَعْدَنَا مِنَ الطَّلَقَاءِ الْهَزْمُوا بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أُمُّ سُلَيْمٍ! إِنْ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ".

٤٦٧٨- (٢) وَخَدِثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ.

٤٦٧٩- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمَّ سُلَيْمٍ، وَنِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرَحَى.

## [٤٦- باب غزوة النساء مع الرجال]

قوله: "أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا": هكذا هو في النسخ المتعددة "يوم حنين" بضم الحاء المهملة وبالنون، وفي بعضها "يوم خير" بفتح الحاء المعجمة، والأول هو الصواب. ضبط الكلمات وشرحها و"الخنجرة" بكسر الحاء وفتحها، ولم يذكر القاضي في المشرح إلا الفتح، وذكرهما معاً في "المشارق"، ورجح الفتح: ولم يذكر الجوهري غير الكسر، فهما لغتان، وهي سكون كبيرة ذات حدين، وفي هذا الغزو بالنساء، وهو مجمع عليه. قولها: "بقرت بطنه": أي شققته. قولها: "أقتل من بعدنا من الطلقاء": هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح سموا بذلك، لأن النبي ﷺ من عليهم وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون، وأنهم استحقوا القتل باهمزهم وغيره. وقولها: "من بعدنا": أي من سوانا.

قوله: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِي الْجَرَحَى": فيه خروج النساء في الغزو والانقطاع عن في-

٤٦٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمِنْقَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُحَبَّبٌ عَلَيْهِ بِحَبْفَةٍ\* قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ النَّزْعِ، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يُعْرُ مَعَهُ الْحَبَّةُ مِنَ التَّبَلِ،\* فَيَقُولُ: انْثَرَاهَا لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: وَيُشْرِفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيَّ الْقَوْمِ. فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! بِأَبِي أُمَّتٍ وَأُمِّي! لَا تُشْرِفْ لَا يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِلَهُمَا لَمُشْرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوْقِيهِنَّ، تَقْلَانِ الْقِرْبَ عَلَى مَتْنِيهِمَا، ثُمَّ تُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ، فَتَمْلَأْنِيهَا، ثُمَّ تَحِيثَانِ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ، إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلَاثًا مِنَ النَّعَاسِ.

السفي والمدلواة ونحوهما، وهذه المدلواة لخارجهن وأزواجهن، وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "أبو معمر المنقري": هو بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف، منسوب إلى منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم بن مرة بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قوله: "محوب عليه بحففة": أي مترس عنه ليقية سلاح الكفار. قوله: "كان أبو طلحة راميًا شديد النزاع": أي شديد الرمي. قوله: "الجعبة": بفتح الجيم. قوله: "أرى خدم سوقيهما": هو بفتح الحاء المعجمة والذال المهملة الواحدة خدمة، وهي الخفخال، وأما السوق: فجمع ساق، وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها غي؛ لأن هذا كان يوم أحد قبل أمر النساء بالحجاب، وتحريم النظر إليهن؛ ولأنه لم يذكر هنا أنه تعدد النظر إلى نفس الساق، فهو محمول، على أنه حصلت تلك النظرة فجاءه بغير قصد، ولم يستدعها. قوله: "نحري دون نحرِكَ": هذا من مناقب أبي طلحة الفخيرة. قوله: "على متونهما": أي على ظهورهما، وفي هذا الحديث اختلاط النساء في الغزو برجالهن في حال القتال لسقي الماء ونحوه.

\*قوله: "محوب عليه بحففة": أي مترس عليه بقيه ماء، ويقال للترس: الجوبة وقيل: أي فاطع بينه وبين سلاح الكفار من الجوب بمعنى القطع ويتحوب بفعل منه.

\*قوله: "معه الجعبة من التبل": الجعبة: الكنانة التي يجعل فيها السهام.

## [٤٧- باب النساء الغازيات يرضع هن ولا يسهم...]

٤٦٨١- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَدِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ أَنَّ نَحْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمْسٍ جَلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّ أَكْثَمَ عَلِمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبْتُ إِلَيْهِ نَحْدَةَ: أَمَا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي نِصْمُ النِّصْمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ نَسَأَلْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُحْدِثْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ: وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، .....

## ٤٧- باب النساء الغازيات يرضع هن ولا يسهم: والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب

قوله: "فقال ابن عباس لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه": يعني إلى نحدة الحروري من الخوارج، معناه: أن ابن عباس يكره نحدة لبدعته؛ وهي كونه من الخوارج الذين يرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولكن لما سألته عن العلم لم يحكمه كتبه، فاضطر إلى جوابه، وقال: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه: أي لولا أني إذا تركت الكتابة أصير كافراً للعلم، مستحقاً لو عيد كافه لما كتبت إليه.

قول الأكثر أن المرأة والعبد لا يسهم لهما في القتال بل يرضع لهما: قوله: "كان يغزو بالنساء، فيداوين الجرحى ويحدثن من الغنيمة، وأما سهم فلم يضرب هن": فيه حضور النساء الغزو ومداوين الجرحى كما سبق في الباب قبله، وقوله: "يحدثن": هو بضم الياء وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة، أي يعطين تلك العطية، وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجمهور العلماء، وقال الأوزاعي: تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تداوي الجرحى، وقال مالك: لا رضخ لها، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح.

قوله بعد هذا: "وسألت عن المرأة والعبد هل كان خم سهم معلوم إذا حضروا الناس، وأهم لم يكن خم سهم معلوم إلا أن يحدثا من غنائم القوم": فيه أن العبد يرضخ له ولا يسهم له، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال مالك: لا رضخ له، كما قال في المرأة، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم: إن قاتل أسهم له. قوله: "إن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان".

وَكُتِبَتْ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يَتِمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ تَنَبَّأَ لِحَيْثُهُ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتِمُ، وَكُتِبَتْ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَنَّى عَلَيْنَا قَوْمَنَا ذَلِكَ.

٤٦٨٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ أَنَّ نَحْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جِلَالِ بْنِ مِثْلٍ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قَتَلَ.

قوائد الحديث: فيه: النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذلت النساء، فإن قاتلوا حاز قتلهم. قوله: "وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم، فلعمرى أن الرجل تنبت لحينه، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتيم": معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتيم، ويستقل بالتصرف في ماله، وأما نفس اليتيم، فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: "لا يتم بعد الحلم".

أقوال أهل العلم في مدة انقطاع حكم اليتيم: وفي هذا دليل للشافعي ومالك وجهاهم العلماء أن حكم اليتيم لا يتقطع بمجرد البلوغ ولا ببلوغ السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمسا وعشرين سنة زال عنه حكم الصبيان، وصار رشيدا يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه وإن كان غير ضابط له. \*\* وأما الكبير إذا طرأ تبذره، فملهب مالك وجهاهم العلماء، وجوب الحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر، -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس..." يعني ظهر منه الرشد في معاملته مع الناس، وبه استدلل الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد رحمهما على أن اليتيم لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه الرشد وإن صار شيخا. وقال أبو حنيفة رحمهما: ينتظر رشده بعد البلوغ إلى أن يبلغ خمسا وعشرين سنة من عمره، فإذا بلغ خمسا وعشرين، دفع إليه ماله وإن لم يكن رشيدا. كذا في الدر المختار وشرحه رد المحتار، كتاب الحجر.

وقال الألوسي رحمهما في روح المعاني (٤: ٢٠٧): "ومن أضمن النظر فيما ذهب إليه الإمام الأعظم رحمهما علم أن نظره في ذلك دقيق؛ لأن اليتيم بعد أن يبلغ مبلغ الرجال، واعتبر إيمانه وكفره، وصار مورد الخطأيات الإلهية والتكاليف الشرعية، وسلم الله تعالى إليه نفسه يتصرف بها حسب اختياره المترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، كان مع ماله عنه، وتصرف الغير به أشبه الأشياء بالظلم..." (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/٣)

وزاد إسحاق في حديثه عن حاتم: وَتُمَيَّرُ الْمُؤْمِنُ، فَتَقْتُلُ الْكَافِرَ، وَقَدْ عَ الْمُؤْمِنُ.

قال ابن القصار وغيره: الصحيح الأول، وكأنه إجماع، قوله: أو كتبت نسائي عن الحسن بن علي بن فضال: هو الذي قال علينا قوماً ذلك: معناه: خمس خمس الغنيمة الذي جعله الله لذوي القربى، وقد اختلف العلماء فيه، فقال الشافعي مثل قول ابن عباس، وهو أن خمس الخمس من الفداء والغنيمة يكون لذوي القربى، وهم عبد الشافعي والأكثرين بنو هاشم وبنو المطلب. \* قوله: أتينا علينا قوماً ذلك: أي رأوا أنه لا يتعين صرفه إتياناً بل يصرفونه في المصالح، وأراد بقومه ولادة الأمر من بني أمية، وقد صرح في "سنن أبي داود" في رواية له بأن سؤال نجدة لابن عباس عن هذه المسائل كان في فتنة ابن الزبير، وكانت فتنة ابن الزبير بعد نضع وستين سنة من الهجرة، وقد قال الشافعي: يجوز أن ابن عباس أراد بقوله: "أتينا علينا قوماً" من بعد الصحابة، وهم يزيد بن معاوية، والله أعلم. \*

قوله: أفلا تقتل الصبيان، لا أن تكون بعد ما تمت الخمس من الشيء الذي قتلت: معناه: أن الصبيان لا يحل قتلهم، ولا يحل لك أن تتعق بقصة أخضر وقتله صبياً، فإن أخضر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على التعيين، كما =

\* قال في تكملة فتح الملهم: وقال الحنفية: إن خمس الغنيمة يقسم على ثلاثة سهام: سهم لثباتهم، وسهم للمساكين، وسهم لأن السبيل، يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقدمون، ولا يدفع إلى أغنيائهم، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، وأما سهم ذوي القربى المذكور في القرآن الكريم: فقيل: إنه سقط بوفاء النبي ﷺ، كما سقط سهم الله ورسوله، فانصرف إلى مصالح المسلمين، وقيل: إن النبي ﷺ كان يعطي ذوي قرابته لتصرفهم، فكان معلولاً بالضرورة. وقيل: إن ما ذكره الله تعالى من مصارف الغنيمة، إنما هو بيان للتصرف، لا للاستحقاق الدائم والملك، فالإمام في الغنيمة بالخيار في صرفها إلى ما شاء من هذه المصارف. وقيل: إن من المراد من ذوي القربى أقارب المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُنْ عَلَىٰ كُفْرَةٍ مِّنْهُ إِذَا قُلْتُمْ لِلْمُؤْمِنِينَ كُفْرُوا بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ١٧٧)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/٣)

\* قال في تكملة فتح الملهم: وإنما تكلف النووي بهذا احترازاً من القول بأن المراد من "أنقوم" في قول ابن عباس الخلفاء الراشدون؛ لئلا يلزم الشافعية مخالفة الخلفاء الراشدين. وقد علمت أن مذهب الخلفاء الراشدين على خلاف مذهب ابن عباس ثابت بالروايات التسعة التي ذكرناها، حتى إن رواية أبي داود التي أشار إليها النووي، قد ذكر في آخرها قول ابن عباس نفسه: "وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضاً رأيناه دون حفتنا، فرددناه عليه، وأبيناً أن نقبله". وهو صريح في أن مذهب عمر كان على خلاف ما يقوله ابن عباس، فالصحيح أن المراد بقوله: "أتينا علينا قوماً": الخلفاء الراشدون. ولا يلزم من كون نجدة سألها أيام ابن الزبير أن يكون المراد ولادة الأمر من بني أمية، ولا سيما حين يصرح ابن عباس في نفس الرواية بكون رأي عمر بن الخطاب الراية. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/٣)



٤٦٨٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ  
 الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ لِحَدَّةِ بْنِ عَامِرٍ الْحَزْرَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ  
 الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ؟ وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ  
 الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اكْتُبْ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُوقَةٍ مَا كَتَبْتُ  
 إِلَيْهِ، اكْتُبْ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ  
 لَيْسَ لَهُمَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُخَذَّيَا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ؟ وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ  
 يَقْتُلْهُمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلْهُمْ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ مُوسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ،  
 وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ  
 وَيُوَسِّنَ مِنْهُ رُشْدًا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَا هُمْ، فَأَنَّى ذَلِكَ  
 عَلَيْنَا قَوْمَنَا.

٤٦٨٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ الْعَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
 أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ لِحَدَّةِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَأَلَ  
 الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، بِطَوِيلِهِ.

قال في آخر القصة: «يَوْمًا قَاتَلْتُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ» (الكهف: ٨٢)، فإن كنت أنت تعلم من صحت ذلك فاقطعه،  
 ومعلوم أنه لا علم له بذلك، فلا يجوز له القتل.

قوله: «وَتَمِيزَ الْمُؤْمِنَ، فَتَقْتُلَ الْكَافِرَ، وَتَدْعَ الْمُؤْمِنَ» معناه: من يكون إذا عاش إلى البلوغ مؤمنًا، ومن يكون إذا  
 عاش كافرًا، فمن علمت أنه يبلغ كافرًا فاقطعه، كما علم الحضر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافرًا، وأعلمه الله  
 تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك، فلا تقتل صبيًا.

شرح الغريب: قوله: «لَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُوقَةٍ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ» هي بضم الحمة واليمع يعني فعلاً من أفعال  
 الحمقى، ويرى رأياً كراهيهم، ومثله قوله في الرواية الأخرى: «وَأَنَّه لَوْلَا أَنْ أُرَدَّ عَنْ شَيْءٍ يَقَعَ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ»،  
 يعني بالتثنية: الفعل القبيح، وكل مستقبح يقال له: الثن والحبيث والرجس والقذرة. قوله: «لَا يَنْقَطِعُ  
 عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوَسِّنَ مِنْهُ رُشْدًا» يعني لا ينقطع عنه حكم اليتيم كما سبق، وأراد بالاسم الحكم.

٤٦٨٥ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ خَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَاللَّفْظُ لَهُ -، قَالَ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا خَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُهُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ قَرَأَ كِتَابَهُ وَحِينَ كَتَبَ جَوَابَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أُرَدُّ عَنْ نَفْسٍ يَقَعُ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، وَلَا نِعْمَةً عَلَيْهِ\* قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّ قَرَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَمَّا ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمَنَا، وَسَأَلْتَ عَنِ الْبَيْتِ، مَتَى يَنْقَضِي بُيُوتُهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ التَّكَاحُ وَأَوْنِسَ مِنْهُ رُشْدٌ وَدَفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى بُيُوتُهُ، وَسَأَلْتَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِيبَتَيْنِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَلَّتْ، فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ الْحَضِرُ مِنَ الْعِلَامِ حِينَ قَتَلَهُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِذَا حَضَرُوا الْبَأْسَ؟ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذَى مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ.

٤٦٨٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ عَنِ الْمُعْتَمَرِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ بَعْضَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُتِمَّ الْقِصَّةَ، كَرَاهِمَا مَنْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ.

٤٦٨٧ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأَدَاوِي الْحَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

قوله: 'ولا نعمة عين': هو بضم النون وفتحها، أي مسرة عين، ومعناه: لا تسر عينه، يقال: نعمة عين، ونعماء عين، ونمسي عين نعماً ونعيم عين ونعام عين بمعنى: وأنعم الله عليك، أي أقرها، فلا يعرض لك نكد في شيء من -

\*قوله: 'ولا نعمة عين': بضم النون وفتحها، أي قرعة عين، والتقدير: ولا نعمت العين بالكتابة إليه نعمة. والجملة عطف على جملة: ما كتبت إليه.

٤٦٨٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الْقَافِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ بِهَذَا

الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الأمور، قوله: إيد، حضروا البأس؛ بالياء الموحدة، وهو الشدة، والمزدد هنا، الحرب.

\* \* \*

## [٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ]

٤٦٨٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ خَرَجَ يَسْتَسْقِي النَّاسَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ.

٤٦٩٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ سَمِعَهُ مِنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَحَجَّ بَعْدَهَا هَاجَرَ حَجَّةً لَمْ يَحُجَّ غَيْرَهَا، حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

## [٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ]

أقول أهل العلم والسير في عدد غزوات النبي ﷺ وسراياته: ذكر في الباب من رواية زيد بن أرقم وجابر وبريدة: "أن رسول الله ﷺ غزا سبع عشرة غزوة"، وفي رواية بريدة: "قاتل في ثمان سنين"، قد اختلف أهل المغازي في عدد غزواته ﷺ وسراياه، فذكر ابن سعد وغيره عددهن مفصلات على ترتيبهن، فبلغت سبعاً وعشرين غزوة، وستاً وخمسين سرية، قالوا: قاتل في سبع من غزواته، وهي: بدر وأحد والمريسيع والخيبر وقريظة وخيبر والفتح وحنين والطائف، هكذا عدوا الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة غزوة، وقد قدمنا بيان الخلاف فيها.

تأويل قول بريدة: "سبع عشرة" كلمة "العشيرة" ولعل بريدة أراد بقوله: "قاتل في ثمان" إسقاط غزاة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحاً كما قاله الشافعي وموافقه. قوله: "أنت" فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ. هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم "العسير أو العشير" العين مضمومة، والأول بالسين المهملة، والثاني بالميمحة، وقال القاضي في "المشارك": هي ذات العشيرة يضم العين وفتح الشين المعجمة، قال: وجاء في كتاب "المغازي" يعني من صحيح البخاري عسير بفتح العين وكسر السين المهملة بخذف الهاء، قال: والمعروف فيها "العشيرة" مصغرة بالشين المعجمة والهاء، قال: وكذا ذكرها أبو إسحاق، وهي من أرض مذحج. الصواب في هذا الإسناد زهير عن أبي إسحاق: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن آدم حدثنا"

٤٦٩١- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً.  
قَالَ جَابِرٌ: ثُمَّ أَشْهَدُ بِدْرًا وَلَا أَحَدًا، مَتَعْنِي أَبِي، فَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ أَتَخَفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَطَّ.

٤٦٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتِلٌ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ.

٤٦٩٣- (٥) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَثْمَةَ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

٤٦٩٤- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيهَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

٤٦٩٥- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي كُتُبِهِمَا: سِتْعَ غَزَوَاتٍ.

وهيب عن أبي إسحاق عن زيد بن أرفم: هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "وهيب عن أبي إسحاق"، وفي بعضها "زهير عن أبي إسحاق"، ونقل القاضي أيضاً الاختلاف فيه، قال: وقال عبد العتي: الصواب زهير، وأما "وهيب" فخطأ، قال: لأن وهيباً لم يلق أباً إسحاق، وذكر خلف في "الأطراف"، فقال: زهير، ولم يذكر: وهيباً، التوفيق بين الروايات: قوله: "عن جابر لم أشهد بدراً ولا أحداً"، قال القاضي: كذا في رواية مسلم أن جابراً لم يشهدهما، وقد ذكر أبو عبيد أنه شهد بدراً، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما، وقد ذكر ابن الكثير أنه شهد أحداً.

قوله: "عن جابر قال غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة ولم أشهد أحداً ولا بدراً"، هذا صريح منه بأن =

---

= غزوات رسول الله ﷺ لم تكن منحصرة في تسع عشرة، بل زائدة، وإنما مراد زيد بن أرقم وبريدة بقولهما: تسع عشرة، أن منها تسع عشرة كما صرح به جابر، فقد أخبر جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا أنها سبع وعشرون.

وأما قوله في الرواية الأخرى عن بريدة: "ست عشرة غزوة"، فليس فيه نفي الزيادة.

\* \* \* \*

## [٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

٤٦٩٦ (١) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ -  
وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي  
مُوسَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ يَتَنَّا بَعِيرٍ نَعْتَقُهُ، قَالَ: فَتَقَبْتُ  
أَقْدَامَنَا، فَتَقَبْتُ قَدَمَايَ، وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي، فَكُنَّا نُلْفَ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ، فَسُمِّيَتْ غَزْوَةُ  
ذَاتِ الرَّقَاعِ؛ لِمَا كُنَّا نَعْصِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخِرْقِ.  
قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ  
شَيْئاً مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ.  
قَالَ أَبُو أَسَامَةَ: وَزَادَنِي غَيْرُ بُرَيْدٍ: وَاللَّهُ يَجْزِي بِهِ.

## [٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

قوله: "وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ يَتَنَّا بَعِيرٍ نَعْتَقُهُ" أي يركبه كل واحد منا نوبة، فيه: جواز مثل هذا إذا لم يضر بالمركوب.  
شرح الغريب ووجه تسمية غزوة ذات الرقاع بها وقائدة الحديث: قوله: "فَتَقَبْتُ أَقْدَامَنَا" هو بفتح التاء  
وكسر الهمزة، أي فرحت من الحفاة، قوله: "فَسُمِّيَتْ ذَاتُ الرَّقَاعِ لِذَلِكَ" هذا هو الصحيح في سبب تسميتها،  
وقيل: سميت بذلك بحبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، وقيل: سميت باسم شجرة هناك، وقيل: لأنه كان في  
أوليتهم رقاع، ويحتمل أنها سميت بالجموع.

قوله: "وَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئاً مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ" فيه استحباب إخفاء الأعمال الصالحة، وما يكابده العبد من  
المشاق في طاعة الله تعالى، ولا يظهر شيئاً من ذلك إلا لمصلحة مثل بيان حكم ذلك الشيء، والتبیه على الاقتداء  
به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحصل ما وجد للسلف من الأخبار بذلك.

## [ ٥٠ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ]

٤٦٩٧- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَبَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْتَرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَذْرَكَهُ رَجُلٌ، قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَتَحَدُّهُ، فَفَرَحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ".

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَانْطَلِقْ".

## ٥١ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر

قوله: "عن عائشة أن النبي ﷺ خرج قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة": هكذا ضبطناه بفتح الباء، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم، قال: وضبطه بعضهم بإسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة. قوله ﷺ: "فارجع فلن أستعين بمشرك"، وقد جاء في الحديث الآخر: "أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه".

أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشرك في القتال والرضخ له: فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به، وإلا فبكره، وجعل الحديثين على هذين الحالين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضخ له، ولا يسهم له، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الزهري والأوزاعي: يسهم له، والله أعلم.

تأويل قول عائشة رضيها: قوله: "عن عائشة قالت: ثم مضى، حتى إذا كنا بالشجرة، أذركه الرجل": هكذا هو في النسخ "حتى إذا كنا"، فيحتمل أن عائشة كانت مع المودعين، فرأت ذلك، ويحتمل أنها أرادت بقولها: "كنا" كان المسلمون، والله أعلم.



## [٣٥ - كتاب الإمارة]

## [١ - باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

٤٦٩٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ فَعَنْبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ يَعْنَبَانَ الْحِزَامِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ عَمْرُو: رِوَايَةٌ - "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ".

٤٦٩٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ".

٤٧٠٠ - (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ".

٤٧٠١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَشْأَنَ".

## [٣٥ - كتاب الإمارة]

## [١ - باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم". وفي رواية: "الناس تبع لقريش في الخير والشر". وفي رواية: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس أشأن". وفي رواية البخاري: "ما بقي منهم أشأن".

الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على المخالف: هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم. وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكنكلك بعدهم، -

٤٧٠٢ - (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَأَسِطِيُّ وَاللَّقْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ حَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ حَفِيٍّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم، فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة،\* قال القاضي: اشتراط كونه قريشاً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار "يوم السقيفة"، فلم يكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرناه، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي لموان خلعه أن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفة مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في الخير والشر"، فمعناه في الإسلام والجاهلية، كما هو مصرح به في الرواية الأولى؛ لأنهم كانوا في الجاهلية رؤساء العرب، وأصحاب حرم الله، وأهل حج بيت الله، وكانت العرب تنظر إسلامهم، فلما أسلموا وفتحت مكة تبعهم الناس، وجاءت وفود العرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكذلك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع لهم، وبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا ما بقي من الناس أثنان، وقد ظهر ما قاله ﷺ، فمن زعمه ﷺ إلى الآن الخلافة في قريش من غير مزحمة لهم فيها، ونفى كذلك ما بقي اثنان كما قاله ﷺ. قال القاضي عياض: استدلل أصحاب الشافعي هذا الحديث على فضيلة الشافعي. قال: ولا دلالة فيه لهم؛ لأن المراد تقسيم قريش في الخلافة فقط. قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، والشافعي قريشي.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ حَلِيفَةً مِنْ قُرَيْشٍ". -

\* قال في تكملة فتح الملهم: قال انعم الضعيف عفا الله عنه: في حكاية الإجماع على هذه المسألة نظر، فإنه قد روي عن عدة من علماء المسلمين خلاف في هذا، وقد عد علماء أصول الفقه والكلام هذا الشرط من الشروط المختلف فيها... (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وحديث: "الأئمة من قريش"، فحمله الذين لم يشترطوا القرشية على أنه خبر، وليس اشتراط لعقد الخلافة، كما في قوله عليه السلام: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان". (تكملة فتح الملهم: ٢٨١/٣)

٤٧٠٣- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا"، ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٤- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا".

٤٧٠٥- (٨) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

-وفي رواية: "لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً كلهم من قريش". وفي رواية: "لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش"، قال القاضي: قد توجه هنا سؤالان: أحدهما أنه قد جاء في الحديث الآخر: الخلافة بعدني ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً، وهذا يخالف الحديث: اثني عشر خليفة، فإنه لم يكن في ثلاثين سنة إلا الخلفاء الراشدون الأربعة، والأشهر التي يبيع فيها الحسن بن علي، قال: والجواب عن هذا: أن المراد في حديث: "الخلافة ثلاثون سنة" خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات: "خلافة النبوة بعدني ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً"، ولم يشترط هذا في الاثني عشر. السؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه ﷺ لم يقل لا يلي إلا اثني عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، لا يضر كونه وحده بعدهم غيرهم، هذا إن جعل المراد باللفظ "كل وال"، ويختل أن يكون المراد مستحق الخلافة العاديين، وقد مضى منهم من علم، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة، قال: وقيل: إن معناه أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كل واحد منهم طائفة، قال القاضي: ولا يبعد أن يكون هذا قد وجد إذا تتبعنا التواريخ، فقد كان بالأندلس وحدها منهم في عصر واحد بعد أربع مائة وثلاثين سنة ثلاثة كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في -

٤٧٠٧- (١٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ،  
ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْقَلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ،  
عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ هَذَا  
الَّذِينَ عَزِيزًا مَتَّبِعًا إِلَيَّ اثْنِي عَشَرَ خَلِيفَةً"، فَقَالَ كَلِمَةً صَمَتِيهَا النَّاسُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟  
قَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٨- (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ  
إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ  
سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ: أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيَّ:  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رَجَمَ الْأَسْلَمِيَّ، يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الَّذِينَ فَائِمًا حَتَّى  
تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "عَصِيَّةُ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ، بَيْتَ كِسْرَى، أَوْ آلِ كِسْرَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ بَيْنَ  
يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابَيْنِ فَاحْذَرُوهُمَا"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِذَا أُعْطِيَ اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَتَدَبَّعْهُ  
وَأَهْلِي بَيْتِهِ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْخَوْضِ".

٤٧٠٩- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَقْبٍ عَنْ  
مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ: حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتُ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ.

= مصر آخر، وكان خليفة الجماعة العباسية بـ "بغداد" سوى من كان يدعي ذلك في ذلك الوقت في أقطار  
الأرض، قال: ويعضد هذا التأويل قوله في كتاب مسلم بعد هذا: ستكون خلفاء، فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟  
قال: فوايعة الأول فالأول. قال: ويحتمل أن المراد من يعز الإسلام في زمنه، ويجتمع المسلمون عليه كما جاء في  
"سنن أبي داود": كلهم تجمع عليه الأمة، وهذا قد وجد قبل اضطراب أمر بني أمية واختلافهم في زمن يزيد بن  
الوليد، وخرج عليه بنو العباس، ويحتمل أوجه آخر، والله أعلم بحراده نبيه ﷺ.

شرح الكلمات: قوله: "فقال كلمة صمته الناس": هو بفتح الصاد وتشديد الهم المفتوحة: أي أصموني عنها،  
فلم أسمعهما لكثرة الكلام، ووقع في بعض النسخ "صمتها الناس": أي سكوتوني عن السؤال عنها.

قوله عليه السلام: "عصية من المسلمين يفتحون البيت الأبيض بيت كسرى؛ هذا من المعجزات الظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقد فتحوه بحمد الله في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والعصية تصغر عصبة وهي الجماعة، وكسرى بكر الكاف وفتحها. قوله عليه السلام: "إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه؛ هو مثل حديث "ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول". قوله عليه السلام: "أنا الفرط سني الخوض"، "الفرط" يفتح الراء، ومعناه: السابِق إليه والمتنظر لسقيكم منه، والفرط والقارط: هو الذي يتقدم القوم إلى الماء، ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه. انتهى بالتصحيح: قوله: "عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن حنظلة العدوي؛ كذا هو في جميع النسخ "العدوي"، قال القاضي: هذا تصحيف، فليس هو بِعَدَوِيٍّ إنما هو عامري من بني عامر بن صعصعة، فيصحف بالعدوي، والله أعلم.

\*\*\*

## [٢- باب الاستخلاف وتركه]

٤٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ، فَأَثْنُوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلَفَ، فَقَالَ: أَتُحْمَلُ أَمْرُكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا؟ لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلَفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرَكْتُكُمْ، فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، غَيْرُ مُسْتَخْلَفٍ.

## ٢- باب الاستخلاف وتركه

الأقوال في تأويل قوله "راغب وراهب" قوله: "راغب وراهب": أي راج وخائف، ومعناه: الناس صنفان: أحدهما: يرجو، والثاني: يخاف أي راغب في حصول شيء مما عندي، أو راهب مي، وقيل: أراد أني راغب فيما عند الله تعالى، وراهب من عذابه، فلا أعول على ما أتيت به علي، وقيل: المراد بالخلافة: أي الناس فيها ضربان: راغب فيها، فلا أحب تقديمه؛ لرغبته، وكاره هاء، فأخشى عجزه عنها، قوله: "إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني" إلى آخره، حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالسنة.

الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشرع: وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل، وأما ما حكى عن الأصم أنه قال: لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع، فباطلان، أما الأصم، فمصحح جرح إجماع من قبله ولا حجة له في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور يوم السقيفة، وأيام الشورى بعد وفاة عمر ؓ؛ لأنهم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعتقد له، وأما القائل الآخر، فصادق قوله ظاهر؛ لأن العقل لا يوجب شيئاً، ولا يحسنه ولا يقبحه، وإنما يقع ذلك بحسب العادة لا بداهة.

إجماع أهل السنة على أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة معين: وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة، وهو إجماع أهل السنة وغيرهم، قال القاضي: وخالف في ذلك بكر بن أخت عبد الواحد، فرغم أنه نص عن أبي بكر، وقال ابن راوندي: نص على العباس، وقالت الشيعة والرافضة: علي، وهذه دعاوى باطلة، -

(٢) - (٤٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَأَلْفَافُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَتْ: أَعْلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِيَفْعَلَ، قَالَتْ: إِنَّهُ فَاعِلٌ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلِمُهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتُ، حَتَّى غَدَوْتُ، وَلَمْ أَكَلِمْهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أُحْمِلُ بَيْنَيْنِي جَبَلًا، حَتَّى رَجَعْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْ خَالِ النَّاسِ، وَأَنَا أُخْبِرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَانَةً، فَأَلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ، فِرْعَايَةُ النَّاسِ أَشَدُّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْفَظُ دِينَهُ، وَإِنِّي لَنَسِئٌ لَا أَسْتَخْلِفُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، وَإِنْ أَسْتَخْلِفُ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اسْتَخْلَفَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَهُ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ بِرَسُولِ ﷺ أَحَدًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

وحساسة على الافتراء ووقاحة في مكابرة الحسن، وذلك؛ لأن الصحابة ﷺ أجمعوا على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ عهد عمر بالشورى، ولم يخالف في شيء من هذا أحد، ولم يدع عني ولا العباس ولا أبو بكر وصية في وقت من الأوقات، وقد اتفق عني والعباس على جميع هذا من غير ضرورة مانعة من ذكر وصية لو كانت، فمن زعم أنه كان لأحد منهم وصية، فقد نسب الأمة إلى اجتماعها على الخطأ واستمرارها عليه، وكيف يحل لأحد من أهل القبلة أن ينسب الصحابة إلى الموافقة على الباطل في كل هذه الأحوال، ولو كان شيء لنقل، فإنه من الأمور المهمة، قوله: "أليت أن أقولها"، أي حلفت.

## [٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

٤٧١٢- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ، أَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعْطِيَ عَلَيْهَا"،

٤٧١٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحَمِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذَادِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَرِيرٍ.

٤٧١٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنَّا، وَاللَّهِ لَا تُؤْتَى عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ".

٤٧١٥- (٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَضَائِي: حَدَّثَنَا فَرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي

## [٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

الصواب في المتن "وَكَلِّتَ" لا "أَكَلْتَ": قوله ﷺ: "لا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ إِلَيْهَا": هكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها "أَكَلْتَ" بالهمز، وفي بعضها "وَكَلِّتَ"، قال القاضي: هو في أكثرها بالهمز، قال: والصواب بالواو أي أسلمت إليها ولم يكن معك إعانة بخلاف ما إذا حصلت بغير مسألة.

قوله ﷺ: "إِنَّا، وَاللَّهِ لَا تُؤْتَى عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ": يقال: حرص بفتح الراء وكسرهما والفتح أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٢)، قال العلماء: والحكمة في أنه لا يولى من سأل الولاية أنه يוכל إليها، ولا تكون معه إعانة كما صرح به في -



وَالْآخَرَ عَنْ بَسَارِي، فَكَلاَهُمَا سَأَلَ الْعَمَلُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْذِنُكَ، فَقَالَ: "مَا تَقُولُ؟ يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ!" قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه تَحْتَ شَفَتَيْهِ، وَقَدْ قَلَصْتُ، فَقَالَ: "لَنْ، أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنتَ، يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ!" بَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَتَبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ، قَالَ: ائْزِلْ، وَأَلْقِ لَهُ وَسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مِوْتَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا، فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ، دِينَ السَّوَاءِ، فَتَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْنِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ: اجْلِسْ، نَعَمْ! قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا، مُعَاذُ: أَمَا أَنْتَ، فَأَنَامُ وَأَقُومُ وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

— حديث عبد الرحمن بن سمرة السابق، وإذا لم تكن معه إغاثة لم يكن كفناً ولا يولى غير الكف، ولأن فيه ثبوت تطلُّب والحرص، والله أعلم.

فوائد الحديث وأقوال العلماء في استتابة المرتد واختلافهم في قتل المرتدة وحبسها واسترقاقها: قوله: "رائقتي له وسادة" فيه إكرام الضيف بهذا ونحوه، قوله في اليهودي الذي أسلم: "ثم ارتد، فقال: لا أجلس حتى يقتل، فأمر به، فقتل" فيه: وجوب قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله، لكن اختلفوا في استتابة، هل هي واجبة أم مستحبة؟ وفي قدرها، وفي قبول توبته، وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف: يستتاب، ونقل ابن القصار المالكي إجماع الصحابة عليه، وقال طائفة من الجمهور والمجاهدون المالكي وأبو يوسف وأهل الظاهر: لا يستتاب، ولو تاب نفعته توبته عند الله تعالى، ولا يسقط قتله؛ لقوله ﷺ: "من بدل دينه فاقلبوه"، وقال عطاء: إن كان ولد مسلماً لم يستتب، وإن كان ولد كافراً فأسلم ثم ارتد يستتاب. واختلفوا في أن الاستتابة واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند الشافعي وأصحابه أنها واجبة، وأما في الحال، وله قول أنها ثلاثة أيام، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق، وعن علي أيضاً أنه يستتاب شهراً، قال الجمهور: والمرأة كالرجل في أنها تقتل إذا لم تتب، ولا يجوز استرقاقها، هذا مذهب الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة: تسجن المرأة ولا تقتل، وعن الحسن وقادة أنها تسترق، وروي عن علي.

أقوال أهل العلم في أن لأمرء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره: قال القاضي عياض: وفيه أن لأمرء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة، وقال الكوفيون: لا يقيم إلا فقهاء الأمصار، ولا يقيم عامل السواد، قال: واختلفوا في القضاء إذا كانت ولا يتهم مطلقة ليست —

.....

---

- مختصة بنوع من الأحكام. فقال جمهور العلماء: تقيم القضاة الحدود، وينظرون في جميع الأشياء إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الخيوش وحماية الخراج، وقال أبو حنيفة: لا ولاية في إقامة الحدود.

قوله: "أما أنا، فأنا، وأقوم، وأرجو في قومي ما أرجو في قومي": معناه: أي أنا بنية القوة وإجماع النفس للعبادة وتشيطها للطاعة، فأرجو في ذلك الأجر، كما أرجو في قومي، أي صبري.

\*\*\*\*\*

## [٤- باب كراهة الإمارة بغير ضرورة]

٤٧١٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْخَضْرَمِيِّ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَيْهِ عَلَى مَتَكِّي، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَتَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا".

٤٧١٧- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُقَرَّرِ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى الثَّنِينَ، وَلَا تَوَكِّلَنَّ مَالَ يَتِيمٍ".

## ٤- باب كراهة الإمارة بغير ضرورة

بيان الصواب في الاستاد وضبط الأسماء: قوله: "حدثني الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكر بن عمرو عن الحارث بن يزيد الخضرمي عن ابن حنبل عن الأكبر عن أبي ذر: هكذا وقع هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا "يزيد بن أبي حبيب عن بكر"، وكذا نقله القاضي عن نسخة الجلودي التي هي طريق بلادنا، قال: ووقع عند ابن مهران: "حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر" بواو العطف، والأول هو الصواب، قاله عبد الغني. قلت: ولم يذكر خلف الواسطي في "الأطراف" غيره، واسم ابن حنبل عبد الرحمن، وهو بجاء مهلهة مضرومة ثم جيم مفتوحة، واسم أبي حبيب سويد، وفي هذا الإسناد أربعة تابعون يروي بعضهم عن بعض، وهم يزيد والثلاثة بعده.

قوله في الإسناد الذي بعده: "حدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن المقرئ قال زهير: حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر القرشي عن سالم بن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر: قال الدارقطني في كتابه: اختلف في هذا الحديث على عبيد الله بن أبي جعفر في هذا الإسناد، فرواه سعيد بن أبي أيوب عنه كما سبق، ورواه ابن لهيعة عنه عن مسلم بن أبي مريم عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر، ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء، فالحديث صحيح إسناداً ومناً، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة، وأما المقرئ المذكور في الإسناد، فهو عبد الله بن يزيد المذكور عقبه، واسم أبي أيوب والد سعيد المذكور مقلص الخراعي المصري، واسم أبي سالم الجيشاني سفيان بن هاني منسوب إلى جيشان بفتح الجيم قبيلة من اليمن. -

= قوله عليه السلام: "يا أبا ذر! إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها". وفي الرواية الأخرى: "يا أبا ذر! إنك ضعيف، وإلى أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرن عنى اثنين، ولا تؤين من يمين". هذا الحديث أصل عظيم في اجتنب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الخزي والندامة، فهو في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً ولم يعدل فيها، فيخزيه الله تعالى يوم القيامة ويفضحه؛ ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية، وعدل فيها، فله فضل عظيم، تظاهرت به الأحاديث الصحيحة كحديث: "سبعة يظلهم الله"، والحديث المذكور هنا عقب هذا: "إن المقسطين على منابر من نور" وغير ذلك، وإجماع المسلمين منعقد عنيه، ومع هذا فكثرة الخطر فيها حذرهم عليه السلام منها، وكذا حذر العلماء، وامتنع منها خلافت من السلف، وصبروا على الأذى حين امتنعوا.

## ٥- باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية،...

٤٧١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَتْلُو بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِي حَدِيثٍ زُحَيْرٍ قَالَ: قَالَ ﷺ: "إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا".

## ٥- باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية،

### والنهي عن إدخال المشقة عليهم

ضبط الكلمات: و شرح قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا"، أما قوله: "وَلَّوْا"، فيفتح الواو وضم اللام المخففة، أي كانت لهم عليه ولاية، "والمقسطون" هم العادلون، وقد فسره في آخر الحديث، والإقسط والإقسطاء والقسط بكسر القاف: العدل، يقال: أَسْطَ إِسْطًا فهو مَقْسُطٌ إذا عدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات: ٩)، ويقال: قسط يقسط بفتح الياء وكسر السين، قسطاً وقسطاً بفتح القاف فهو قاسط وهم قاسطون إذا جاروا، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (الحج: ١٥)، وأما "المنابر"، فجمع منبر سمي به؛ لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكونوا على منابر حقيقة، على ظاهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنازل الرفيعة، قلت: الظاهر الأول، ويكون متضمناً للمنازل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة.

أما قوله ﷺ: "عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ"، فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول هذا الشرح بيان اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: يؤمن بها ولا تكلم في تأويله، ولا تعرف معناه، لكن نعتقد أنه ظاهرها غير مراد، وأن لها معنى يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف، وطوائف من المتكلمين.

والثاني: أنها تقول على ما يليق بها، وهذا قول أكثر المتكلمين، وعلى هذا قال القاضي عياض: المراد بكوفهم عن اليمين: الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة، قال: قال ابن عرفة: يقال: أناه عن يمينه إذا جاءه من الجهة المأمودة، والعرب تنسب الفعل المأمول والإحسان إلى اليمين، وضده إلى اليسار، قالوا: واليمين مأخوذة من اليمين.

مطلب قوله ﷺ "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ": وأما قوله ﷺ: "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ"، فتنبيه على أنه ليس المراد باليمين جارية الله - تعالى عن ذلك -؛ فإنها مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وأما قوله ﷺ: "الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا"، فمعناه: أن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما نقله من خلافة أو إمارة أو قضاء أو جئنة أو نظر على -

٤٧١٩- (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقِضْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيُصَوِّتُ لِلرَّجُلِ مِنَ الْبُعِيرِ، فَيُعْطِيهِ النَّعِيرَ، وَالْعَبْدَ، فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى التَّفَقُّةِ، فَيُعْطِيهِ التَّفَقَّةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَحِبِّي، أَنْ أُخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: "اللَّهُمَّ! مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْفُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَارْفُقْ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ".

٤٧٢٠- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَرِيرُ بْنُ خَارِجٍ عَنْ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٧٢١- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "أَلَا كَلَّكُمْ رَاعٍ، وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَلَا أَمِيرَ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلَّكُمْ رَاعٍ، وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".

«يَتِيمٌ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ وَقْفٌ، وَفِيمَا يَنْزِمُهُ مِنْ حَقُوقِ أَهْلِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «عن عبد الرحمن بن شماس» هو بفتح الشين وضمها، وسبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الكلمات: قوله: «ما أحب منه شيء» أي ما كرهها، وهو بفتح القاف وكسرهما. قوله: «أما إنه لا يمنعني الذي فعل في محمد بن أبي بكر» أي أن أخبرك فيه أنه ينبغي أن يذكر فضل أهل الفضل، ولا يمنع منه لسبب عداوة ونحوها، واختصموا في صفة قتل محمد هذا قيل: في المعركة، وقيل: بل قتل أسيراً بعدها، وقيل: وجد بعدها في خربة في جوف حمار ميت، فأحرقوه.

قوله ﷺ: «الشهم من ولي من أمر أمتي شيئاً، فشق عليهم، فاشفق عليهم، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً، فرفق بهم، فارفق به». هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس، وأعظم الحث على الرفق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى.

قوله ﷺ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته». قال العلماء: الراعي هو المحافظ المؤمن المنتظم صلاح ما قام عليه،

٤٧٢٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطَانَ، كُلَّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ: كُلٌّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٣- (٦) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٤- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، كُلَّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: "الرَّجُلُ رَاغٍ فِي مَالِ أَبِيهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".

٤٧٢٥- (٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِّي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَاءُ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

٤٧٢٦- (٩) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرَبِّي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ.....

حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٧- (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَلَ ابْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ بِعَثَلٍ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ، وَزَادَ: قَالَ: أَلَا كُنْتَ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأُحَدِّثَكَ.

٤٧٢٨- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمِّيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَسِيحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ، لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٩- (١٢) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرَضَ، فَأَتَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ نَحْوَ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلٍ.

قوله ﷺ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ": هذا الحديث والذي بعده سبق شرحهما في كتاب الإيمان، وحاصله أنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مستحلاً لغشهم، فتحرم عليه الجنة، ويخلد في النار. والثاني: أنه لا يستحله، فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الفاترين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: "لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ": أي وقت دحولهم، بل يؤخر عنهم عقوبة له إما في النار، وإما في الحساب، وإما في غير ذلك.

فوائد هذه الأحاديث: توفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الوالي لرعيته، والاجتهاد في مصالحهم، والنصيحة لهم في دينهم ودنياهم. وفي قوله ﷺ: "يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ"، دليل على أن التوبة قبل حالة الموت نافعة. قوله: "لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ"، وفي الرواية الأخرى: "لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَكُنْ لِأُحَدِّثُكَ"، يحتمل أنه كان يخافه على نفسه قبل هذا الحال، ورأى وجوب تبليغ العلم الذي عنده قبل موته؛ لئلا يكون مضياً له، وقد أمرنا كلنا بالتبليغ.



٤٧٣- (١٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَالِدَ ابْنِ عَمْرٍو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيُّ نَبِيِّ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخُطَمَةُ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ"، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنتَ مِنْ نُحَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُحَالَةٌ؟ إِنَّمَا كَانَتْ النُّحَالَةُ بَعْدَهُمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ.

قوله: "إنما أنت من نخالتهم": يعني لست من فضلائهم وعمداتهم وأهل المراتب منهم، بل من سقطتهم، والنخالة هنا استعارة من نخالة الدقيق، وهي قشوره، والنخالة والحفالة والخثالة بمعنى واحد.

قوله: "وهل كانت لهم نخالة؟ إنما كانت النخالة بعدهم وفي غيرهم": هذا من جزل الكلام وفصيحته وصدقته الذي ينقاد له كل مسلم، فإن الصحابة رضي الله عنهم هم صفوة الناس وسادات الأمة، وأفضل ممن بعدهم، وكلهم عدول فدوة لا نخالة فيهم، وإنما جاء التحليل ممن بعدهم وفيمن بعدهم كانت النخالة.

قوله ﷺ: "إن شر الرعاء الخطمة": قالوا: هو العنيف في رعيته لا يرقق لها في سوقها ومرعاهها بل يحطمها في ذلك وفي سقيها وغيره، ويزحم بعضها ببعض بحيث يؤذيها ويحطمها.

## [٦- باب غلظ تحريم الغلول]

٤٧٣١- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ، وَعَظَّمَهُ أَمْرُهُ، ثُمَّ قَالَ: "لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أُلْبَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ خَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أُلْبَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا نُعَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أُلْبَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أُلْبَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أُلْبَعْتُكَ".

## ٦- باب غلظ تحريم الغلول

شرح الكلمة "الغلول": قوله: "أذكر رسول الله ﷺ الغلول، فعظمه، وعظم أمره": هذا تصريح بغلظ تحريم الغلول، وأصل الغلول: الخيانة مطلقاً، ثم غلب اختصاصه في الاستعمال بالخيانة في النخبة. قال نبطويه: سمى بذلك؛ لأن الأيدي مقلوبة عنه أي محبوسة، يقال: غل غلولاً وأغل إغلالاً. قوله ﷺ: "لا ألفين أحداكم يجيء يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء": هكذا ضبطناه "اللفين" بضم الهمزة وبالفاء لتكسورة: أي لا أجدن أحداكم على هذه الصفة، ومعناه: لا تعملوا عملاً أحداكم بسببه على هذه الصفة. قال القاضي: ووقع في رواية العذري: "لا ألفين" بفتح الهمزة والقاف، وله وجه كبحر ما سبق، لكن المشهور الأول.

شرح الغريب: "والرغاء" بالمد صوت البعير، وكذا المذكورات بعد وصف كل شيء بصوته، "والصامت" الذهب والفضة. قوله ﷺ: "لا أملك لك من الله شيئاً": قال القاضي معناه من المغفرة والشفاعة إلا بإذن الله تعالى، قال: ويكون ذلك أولاً غضباً عليه لمخافته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما سبق في كتاب الإيمان في شفاعات النبي ﷺ.

- ٤٧٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، وَعُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ.
- ٤٧٣٣- (٣) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ. وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ. قَالَ حَمَّادُ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يُحَدِّثُهُ. فَحَدَّثَنَا بِنَحْوِ مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ أَيُّوبُ.
- ٤٧٣٤- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

-فقه الحديث وأقوال العلماء في كيفية رد الغلول عند تعذر إيصال حق كل واحد إليه: واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب زكاة العروض والخيول، ولا دلالة فيه لواحد منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في الغلول، وأخذ الأموال غصباً، فلا تعلق له بالزكاة، وأجمع المسلمون على تغليظ تحريم الغلول، وأنه من الكبائر، وأجمعوا على أن عليه رد ما غله، فإن تفرق الجيش وتعذر إيصال حق كل واحد إليه، ففيه خلاف للعلماء، قال الشافعي وطائفة: يجب تسليمه إلى الإمام أو الحاكم كسائر الأموال الضائعة. وقال ابن مسعود وابن عباس ومعاوية والحسن والزهرى والأوزاعي ومالك والثوري والبيهقي وأحمد والجمهور: يدفع خمسة إلى الإمام ويتصدق بالباقي.

إختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة الغال: واحتفظوا في حقه عقوبة الغال. فقال جمهور العلماء وأئمة الأمصار: يعزر على حسب ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يخصص من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف. واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر في تحرق رحله، قال الجمهور: وهذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمد عن سالم وهو ضعيف، قال الطحاوي: ولو صح يحمل على أنه كان إذا كانت العقوبة بالأموال، كأخذ شطر المال من مانع الزكاة وضالة الإبل وسارق الثمر، وكل ذلك منسوخ، والله أعلم.

## [٧- باب تحريم هدايا العمال]

٤٧٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَالْأَلْفَظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ النَّشْبَةِ، قَالَ عَمَرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا لِي، أَهْدِي لِي. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ غَامِلٍ أَتَيْتُهُ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَقْدِي لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا حَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ"، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتَ؟" مَرَّتَيْنِ.

## ٧- باب تحريم هدايا العمال

صَبَّحَ الْأَسْمَاءُ: قَوْلُهُ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ النَّشْبَةِ: أَمَا "الْأَسَدُ"، فَيَسْكُنُ السَّيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ الْأَزْدِيُّ: مِنْ أَزْدَ شَوْءٍ، وَيُقَالُ هُمُ الْأَزْدُ وَالْأَسَدُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَمَا "النَّشْبَةُ"، فَيُضْمُ اللَّامُ وَإِسْكَانُ النَّاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا. قَالُوا: وَهُوَ خَطَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِفَتْحِهَا، وَكَذَا وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ فِي رَوَايَةِ أَبِي كَرِيبٍ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ هَذَا، قَالَ: وَهُوَ خَطَا أَيْضًا، وَالصَّوَابُ "النَّشْبَةُ" بِاسْكَانِهَا، نَسَبًا إِلَى بَنِي لُثْبٍ، قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَاسْمُ ابْنِ النَّشْبَةِ هَذَا: عَبْدِ اللَّهِ.

فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ هَدَايَا الْعَمَالِ حَرَامٌ وَغُلُولٌ؛ لِأَنَّهُ خَانَ فِي وِلَايَتِهِ وَأَمَانَتِهِ؛ وَهَذَا ذِكْرُ فِي الْحَدِيثِ فِي عُقُوبَتِهِ وَحَمَلُهُ مَا أَهْدَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا ذَكَرَ مُثْلُهُ فِي الْفَالِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ السَّبَبَ فِي تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ، بِخِلَافِ الْهَدِيَّةِ لِغَيْرِ الْعَامِلِ، فَإِلَّا هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ مَا يَقْبُضُهُ الْعَامِلُ وَنَحْوَهُ بِاسْمِ الْهَدِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَرُدُّهُ إِلَى مَهْدِيهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ، فَلِى بَيْتِ الْمَالِ.

شَرْحُ الْغَرِيبِ: قَوْلُهُ ﷺ: "أَوْ شَاةٌ نِيمٌ": هُوَ مَشَاةٌ فَوْقَ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ مَشَاةٌ تَحْتَ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ، وَمَعْنَاهُ: تَصَيِّحٌ، وَالْيَعَارُ: صَوْتُ الشَّاةِ. قَوْلُهُ: "ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِهِ": هِيَ بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا وَالْعَاءُ سَاكِنَةٌ فِيهِمَا، وَمَنْ ذَكَرَ اللَّغَتَيْنِ فِي الْعَيْنِ الْفَاضِي هُنَا وَفِي "الْمَشَارِقِ" وَصَاحِبُ "الْمَطَالِعِ"، وَالْأَشْهُرُ الضَّمُّ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأُخَرُونَ: عُفْرَةُ الْإِبْطِ: هِيَ الْبَيَاضُ لَيْسَ بِالنَّاصِعِ بَلْ فِيهِ شَيْءٌ كَلَوْنِ الْأَرْضِ، قَالُوا: وَهُوَ مَا حُوِذَ مِنْ عُفْرِ الْأَرْضِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَانْقَاءِ، وَهُوَ وَجْهُهَا.

٤٧٣٦- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا ثَعْمَرُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ اللَّثِيَّةِ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِأَمَالٍ، فَدَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، فَتَنْتَظِرُ أَنِّي هَذَا إِلَيْكَ أَمْ لَا؟" ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٤٧٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ الْأَثِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ خَاسِبَةً، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟" ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَبَاتِي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَا يَبِي اللَّهَ، فَيَأْتِي، فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، إِنْ كَانَ صَادِقًا؟ وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَ أَحَدٌ مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا حَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تُبْعَرُ،" ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُؤْيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هُنَّ بَلَعْتُ؟" بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أَدْنِي.

٤٧٣٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ وَابْنُ ثَعْمَرَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

قوله: "لَمَّا جَاءَ خَاسِبَةً": فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا. قوله ﷺ: "وَأَعْرِفْ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا": هكذا هو بعض النسخ "فَلَا عَرَفَ"، وفي بعضها "لَا أَعْرِفُ" بالكاف على النفي، قال القاضي: هذا أشهر، قال: والأول هو رواية أكثر رواة صحيح مسلم. قوله: "بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أَدْنِي": معناه أعلم هذا الكلام يقينًا، وبصرت عيني النبي ﷺ حين تكلم به، وسمعت أذني، فلا شك في علمي به.

قوله ﷺ: "وَاللَّهِ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ": فيه تأكيد اليمين بذكر اثنين أو أكثر من أسماء الله تعالى.

قوله: "وَأَعْرِفُوا زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ": فيه استشهاد الراوي والقائل بقول من يوافقه ليكون أوقع في-

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدَةَ وَابْنِ ثُمَيْرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أُسَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ: "تَعْلَمَنَّ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدَكُمْ مِنْهَا شَيْئًا"، وَزَادَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: قَالَ: بَصُرْتُ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ. وَسَلُّوا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ.

٤٧٣٩- (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ وَهُوَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ. فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي إِلَيَّ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي.

٤٧٤٠- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْخَرَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكُنْمَا مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلْ عَنِّي عَمَلِكَ، قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: 'وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ. مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى'.

٤٧٤١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

=نفس السامع، وأبلغ في طمأننته.

قوله: 'وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ' إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي: هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ 'لَوْ لَمْ يَذْكُرْ أَبَا حُمَيْدٍ، وَكَذَا نقله القاضي هنا عن رواية الجمهور، ووقع في جماعة من النسخ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ. وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي'، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي حُمَيْدٍ، فَاتَّصَلَ الْحَدِيثُ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالطَّرِيقِ الْكَثِيرَةِ السَّابِقَةِ. =

٤٧٤٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا أَنْفَضِلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

= قوله: "فجاء بهما" كسر: أي بأشياء كثيرة وأشخاص بارزة من حيوان وغيره، والسواد: يقع على كل شخص.

قوله **الْحَنْظَلِيُّ**: كسر: هو بكسر الهم وإسكان الحاء، وهو الإمارة. قوله: "عدي بن عميرة": بفتح العين، قال القاضي: ولا يعرف من الرجال ثم قال له عميرة بالضم بل كلهم بالفتح، ووقع في النسائي الأمران.

\* \* \* \*

## ٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

٤٧٤٣- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ حُرَيْجٍ: نَزَلَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٤٧٤٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُعْبِرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِي الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

٤٧٤٥- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "وَمَنْ يَعْصِي الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

٤٧٤٦- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي".

## ٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

اجمع العلماء على وجوبها في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون، قوله: نزل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) في عبد الله بن خذافة أمر السرية.

بيان المراد بأولي الأمر: قال العلماء: المراد "بأولي الأمر" من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فقط، فقد أخطأ.

قوله ﷺ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي". وقال في المعصية مثله؛ لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله ﷺ، وأمر هو ﷺ بطاعة الأمير، فتلazمت الطاعة.



٤٧٤٧- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ زَيْلِجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءٌ.

٤٧٤٨- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ فِيهِ إِلَى فِي: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ سَمِعَ أَبَا عَلَقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٧٤٩- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنبَه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلٍ حَدِيثِهِمْ.

٤٧٥٠- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيْوَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: "مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ"، وَلَمْ يَقُلْ "أَمِيرِي"، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

٤٧٥١- (٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَفَتِيئَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ".

قوله ﷺ: "عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك": قال العلماء: معناه: يجب طاعة ولاة الأمر فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية، فإن كانت المعصية فلا سمع ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث الباقية، فتحمل هذه الأحاديث المطلقة لوجوب طاعة ولاة الأمور على موافقة تلك الأحاديث المصرحة بأنه لا سمع ولا طاعة في المعصية.

ضبط الكلمة "الأثرة" ومعناها: والأثرة بفتح الهمزة والثاء ويقال: بضم الهمزة وإسكان الثاء، وبكسر الهمزة وإسكان الثاء، ثلاث لغات حكاهن في المشارق وغيره، وهي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصلوكم حقوقكم مما عندهم، وهذه الأحاديث في الحث على -

٤٧٥٢- (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا فِي الْحَدِيثِ: عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٤- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يَقُولُ: "وَلَوْ اسْتَفْعِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

٤٧٥٥- (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدًا حَبَشِيًّا".

٤٧٥٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْحَرَّاجِ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا".

٤٧٥٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ "حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا"، وَزَادَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْنِي، أَوْ يَعْرِفَاتِ.

٤٧٥٨- (١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ حَبَشِيًّا قَالَتْ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

-السمع والطاعة في جميع الأحوال وسببها اجتماع كلمة المسلمين، فإن اخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم وديارهم.

قوله: "إِنْ حَلَفْتُ بِكَ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْأَمِيرِ وَأَنْتَ وَابْنُ الْأَمِيرِ" كَذَا كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ: يعني مقطوعها، والمراد أحسن العبيد، أي أجمع وأطيع للأمر وإن كان دينه النسب، حتى لو كان عبداً أسوداً مقطوع الأطراف، فطاعته واجبة.

٤٧٥٩- (١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ثَابِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ".

٤٧٦٠- (١٩) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٧٦١- (٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَالْقَطَّانُ لَابِنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَرَوْا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: "لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

٤٧٦٢- (٢١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ وَتَقَارَرُوا فِي اللَّفْظِ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتُطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَظَرَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ، فَكَأَنَّا كَذَلِكَ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، وَطَفِئَتِ النَّارُ، فَنَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

وتتصور إمارة العبد إذا ولاه بعض الأئمة، أو إذا تغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية.

قوله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، إِلَى قَوْلِهِ: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ إِنَّمَا الصَّاعِدَةُ فِي الْمَعْرُوفِ: هذا موافق للأحاديث الباقية أنه لا طاعة في معصية، إنما هي في المعروف، وهذا الذي-

٤٧٦٣- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ  
بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧٦٤- (٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ  
سَعِيدٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهَةِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى  
أَنْ لَا تَنَارِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَتَيْنَاكُمْ، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

٤٧٦٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ  
وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٧٦٦- (٢٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ  
ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٤٧٦٧- (٢٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَمِي، عَبْدُ اللَّهِ  
ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ  
قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا -أَصْلَحْتَ اللَّهُ- بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ  
اللَّهَ بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا،  
أَنْ بَايَعْنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ  
لَا تَنَارِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ".

سفعله هذا الأمر، قيل: أراد امتحانهم، وقيل: كان مازحاً، قيل: إن هذا الرجل عبد الله بن حذافة السهمي،  
وهذا ضعيف؛ لأنه قال في الرواية التي بعدها: إنه رحل من الأنصار، فدل على أنه غيره، قوله ﷺ: "ثم  
دخلسوهم"، تروا فيها، إلى يوم القيامة: هذا مما علمه ﷺ بالوحي، وهذا التقييد بيوم القيامة مبین للرواية المطلقة  
بأنهم لا يخرجون منها لودخلوها.

بيان المراد من الكفر في قوله "كفراً بواحاً": قوله ﷺ: "إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان"، هكذا  
هو لمعظم الرواة، وفي معظم النسخ، "بواحاً" بالواو، وفي بعضها "براحاً" والباء مفتوحة فيهما، ومعناها كفراً =



«زمان ومكان، الكبار والصغار، لا نداهن فيه أحداً، ولا نخافه هو، ولا نلتفت إلى الأئمة، فقيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية، فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه، ورجبت كراهته بقلبه، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وحكي القاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار مطلقاً في هذه الحالة وغيرها، وقد سبق في باب "الأمر بالمعروف" في كتاب الإيمان، وبسطه بسطاً شافياً.

## [٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به]

٤٧٦٨- (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ حُنَّةٌ، يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيَتَّقِي بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ".

## ٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به

قوله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْإِمَامُ جنة يقاتل من ورائه ويتقى به: هذا الحديث أول الفوائد الثلاث الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان عن مسلم، بل رواه عنه بالإجازة؛ ولهذا قال: عن مسلم، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله ﷺ: "الْإِمَامُ حُنَّةٌ": أي كالستر؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ومنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقى الناس ويخافون سطوته، ومعنى "يقاتل من ورائه" أي يقاتل معه الكفار والبلغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقاً، وينصر عليهم ويتقى به: أي يتقى به شر العدو وشر أهل الفساد، والثناء في "يَتَّقِي" مبدلة من الواو؛ لأن أصلها من الوقاية.

## [ ١٠ - باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول ]

٤٧٦٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قُرَاتٍ الْقَزَّازِ: عَنْ أَبِي حَارِمٍ قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ، فَتَكْثُرُ"، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: "فُوا بِيَعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ".

٤٧٧٠- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ قُرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## ١٠ - باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول

قوله ﷺ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ": أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية والسياسة.

ومعنى السياسة: والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، وفي هذا الحديث: جواز قول هلك فلان إذا مات، وقد كثرت الأحاديث به، وجاء في القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿وَخَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلُوبُهُ لِنَ يُنْفِثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا يَكْذِبُ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٍ﴾، قوله ﷺ: "وَيَكُونُ خُلَفَاءُ، فَتَكْثُرُ". قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: فُوا بِيَعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، قوله: "فَتَكْثُرُ" بالثاء المثلثة من الكثرة، هذا هو الصواب المعروف، قال القاضي: وضبطه بعضهم "فتكثر" بالباء الموحدة كأنه من إكبار قبيح أفعالهم، وهذا تصحيف، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ.

شرح مراد الحديث: ومعنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالين يعقد الأول جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل، والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجهام العلماء، وقيل: تكون لمن عقدت له في بلد الإمام، وقيل: يقرع بينهم، وهذان فاسدان، واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد الخلفين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا، وقال إمام الحرمين في كتابه "الإرشاد": قال أصحابنا: لا يجوز عقدها لشخصين، قال: وعندي أنه لا يجوز عقدها لاثنين في صقع واحد، وهذا مجمع عليه، قال: فإن بعد ما بين الإمامين وتخللت بينهما شسوع، فلاحتمال فيه مجال. قال: وهو خارج من القواطع، وحكى المازري هذا القول عن بعض المتأخرين من أهل الأصل، وأراد به إمام الحرمين، وهو قول =



٤٧٧١- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُتْلَهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أُمُورٌ تُتَكْرَوْنَهَا"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ".

٤٧٧٢- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ حَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ، فَحَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَزَلْنَا مَتَرَلًا، فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ جَبَاهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَنْبِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَذُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرُهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَمَّتْكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَاقِبَتُهَا فِي أُولَئِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُتَكْرَوْنَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ، فَيُرْفَقُ بَعْضُهَا بَعْضًا،

= فاسد خالف؛ لما عليه السلف والخلف؛ ولظواهر إطلاق الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ستكون بعدي أئمة وأمر تنكرونها، قالوا: يا رسول الله! كيف تأمر من أدرك من ذلك؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم" هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً بوجود غيره متكرراً، وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسواً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخرج، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه، وتقديم قريباً ذكر اللغات الثلاث في الأئمة وتفسيرها، والمراد بها هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال، والله أعلم.

شرح الغريب وضبط بعض الكلمات بقوله: "ومن من ينتضل" هو من المناضلة، وهي المراماة بالنشاب، وقوله: "ومن من هو في جنبه" هو بفتح الجيم والشين، وهي الدواب التي ترعى ونبيت مكائفاً، وقوله: "الصلاة جامعة" =

وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَتَكَشَّفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْخَرَخَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَتَاتِهِ مَيْتَتُهُ، وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطِئْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ، فَذَنُوبُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَشُدُّكَ اللَّهُ، أَتَى سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِهِ وَقَلْبِهِ يَبْدِيهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذُنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمَّتِكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٩)، قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَطِئْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَعَصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

هو بنصب الصلاة على الإغراء، وجامعة على الحال، قوله ﷺ: "وتجيء فتنة، فيفرق بعصب بعض" هذه اللفظة رويت على أوجه: أحدها: وهو الذي نقله القاضي عن جمهور الرواة "يرقق" بضم الياء وفتح الراء ويقانين، أي يصير بضعها رقيقاً أي خفيفاً لعظم ما بعده، فالثاني يجعل الأول رقيقاً، وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً، وقيل: يدور بعضها في بعض، ويذهب ويحيى، وقيل: معناه يسوق بعضها إلى بعض بتحسينها وتسهيلها، والوجه الثاني: "يفرق" بفتح الياء وإسكان الراء وبعدها فاء مضمومة، والثالث: "يفدق" بالدال المهملة الساكنة وبالفاء المكسورة، أي يدفع ويصب والدفق الصب.

ذكر القاعدة الهامة وتاويل قوله ﷺ: "فاضربوا عنق الآخر": قوله ﷺ: "وليات إلى الناس الذي يجب أن يؤتى إليه": هذا من حرام كلمه ﷺ. وبديع حكمه، وهذه قاعدة مهمة، فينبغي الاعتناء بها، وأن الإنسان يلزم أن لا يفعل مع الناس إلا ما يجب أن يفعلوه معه.

قوله ﷺ: "فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر" - معناه: ادفعوا الثاني، فإنه خارج على الإمام، فإن لم يندفع إلا بحرب وقتال، فقاتلوه، فإن دعت المقاتلة إلى قتله حاز قتله ولا ضمان فيه؛ لأنه ظالم متعدد في قتاله، فوله: فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا والله تعالى يقول ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء: ٢٩) إلى آخره. المقصود بهذا الكلام أن هذا القاتل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول، وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القاتل هذا الوصف في معاوية؛ لمنازعته علناً ﷺ وكانت قد سبقت بيعة علي، فرأى هذا أن نفقة معاوية على أجناده وأتباعه في حرب علي ومنازعته ومقاتلته إياه من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس؛ لأنه قتال بغير حق، فلا يستحق -

٤٧٧٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧٧٤- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَنِّدِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكُفَّةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكُفَّةِ، فَذَكَرُوا نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

-أحد مالأ في مقاتلته، قوله: "أضعه في طاعة الله وأعصه في معصية الله : هذا فيه دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد.

الصواب في هذا الاسناد في قول القاضي "العائذي" وفي الصحيحين "الصائدي" : قوله: "عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي" : هكذا هو في جميع النسخ بالصاد والذال المهملة، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ، قال: وهو غلط، وصوابه "العائذي" بالعين والذال المعجمة ، قاله ابن الخباب والنسابة، هذا كلام القاضي، وقد ذكره البخاري في "تاريخه"، والسمعاني في "الأنساب"، فقالا: هو "الصائدي"، ولم يذكرا غير ذلك، فقد اجتمع مسلم والبخاري والسمعاني على "الصائدي"، قال السمعاني: هو منسوب إلى "صائد" بضم من همدان، قال: وصائد اسم كعب بن شرحبيل بن شراحيل بن عمرو بن جشم بن حاشد بن جشم بن حواو بن نوف بن همدان ابن مالك بن زيد بن سهلان بن سلمة بن ربيعة بن أحبار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ.

## [ ١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم ]

٤٧٧٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعِينُنِي كَمَا اسْتَعَنْتَ فَلَانًا؟ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ يَغْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ".

٤٧٧٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَخَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٧٧٧ - (٣) وَحَدَّثَنِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

## [ ١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم ]

تقدم شرح أحاديثه في الأبواب قبله، وخاصته: الصبر على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.

## [١٢ - باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

٤٧٧٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتِ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".

٤٧٧٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".



٤٧٨١ - (٢) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، ح وَخَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَتَخَضَّعْنَا فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ عَمِيرٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: "يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ، وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُفَمَانِ إِنْسٍ"، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ".

٤٧٨٢ (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا غِيْلَانُ بْنُ حَرِيرٍ عَنْ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمَيْيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ، فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أَمَتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِدَى عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ".

جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهي هذه الأمور التي أخبر بها، وقد وقعت كلها. تصويب قول الدارقطني وتوثيق الحديث: قوله: "عن أبي قيس بن رياح"، قال حاربه بن اليمان: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل، لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى، وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلًا بيننا به صحة المرسل، وجاز لإحتجاج به ويصير في المسألة حديثان صحيحان. ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن أبي قيس بن رياح"، هو بكسر الراء وبالفتحة، وهو زياد بن رياح القيسي المذكور في الإستاد بعده، وقاله البخاري: بالثاء وبالموحدة، وقاله الجماهير: بالثاء لا غير. قوله ﷺ: "مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"، هي بكسر الميم أي عنى صفة موثقهم من حيث هم فوضي لا إمام لهم. قوله ﷺ: "وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمَيْيَّةٍ"، هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان، والميم مكسورة =

٤٧٨٣- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَحُوا حَدِيثَ جَرِيرٍ. وَقَالَ: "لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِيهَا".

٤٧٨٤- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمَيَّةٍ، يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِيهَا، وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي".

٤٧٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ، فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَحُوا حَدِيثَهُ.

٤٧٨٦- (٥) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ الْجَعْدِيِّ: أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَضْرِبْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِرًّا فَمَاتَ، فَمِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

٤٧٨٧- (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْجَعْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْغَطَارِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِرًّا، فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

مشددة والياء مشددة أيضاً، قالوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كقتال القوم للعصبة. قوله ﷺ "بغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة": هذه الألفاظ الثلاثة بالعين والصاد المهملتين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلادنا وغيرها. وحكى القاضي عن رواية العذري بالعين والصاد المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ومعناها: أنه يقاتل لشهوة نفسه وغضبه لها، ويؤيد الرواية الأولى للحديث المذكور بعدها: "بغضب للعصبة ويقاتل للعصبة"، ومعناه: إنما يقاتل لعصبة لقومه وهواه. =



٤٧٨٨- (٩) حَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مَحَلَّةٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ، يَدْعُو عَصِيَّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصِيَّةً، فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ".

٤٧٨٩- (١٠) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطْعِمٍ، حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ، زَمَنَ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً. فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِ، أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

٤٧٩٠- (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ كُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطْعِمٍ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤٧٩١- (١٢) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قوله ﷺ: "ومن خرج على أمي بضرب برها وفاجرها، ولا يتحاش من مؤمنها"، وفي بعض النسخ: "يتحاشى" بالياء، ومعناه: لا يكثر بما يفعله فيها، ولا يخاف وباله وعقوبته.  
قوله ﷺ: "من خلع يدا من طاعة لقي الله تعالى يوم القيامة ولا حجة له": أي لا حجة له في فعله ولا عذر له بنفعه.

## [١٤ - باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]

٤٧٩٢ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْرَةُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ جَمِيعٌ، فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مِنْ كَانَ".

٤٧٩٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَرَّاشٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْخُثْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، ح وَحَدَّثَنِي حجاج: حَدَّثَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُحْتَارِ وَرَجُلٌ سَمَاءُ، كُلُّهُمَا عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنِ الشَّيْخِ رَضِيهِ، عَنِ أَنَسٍ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: "فَاقْتُلُوهُ".

٤٧٩٤ - (٣) وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَتَاكُمْ، وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ".

## [١٤ - باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]

شرح الغريب. قوله ﷺ: "سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ": جمع هنة، وتطلق على كل شيء، والمراد هنا: هنا الفتن والأمرور الحادثة. قوله ﷺ: "مَنْ أَتَاكُمْ، وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ". فيه: الأمر بقتل من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين وهو ذلك، ويهيئ عن ذلك، فإن لم يستقل، وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل، كان هتافاً، فقولنا: "أَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ" وفي الرواية الأخرى: "أَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ". معناه: إذا لم يندفع إلا بذلك. وقوله ﷺ: "مَنْ أَتَاكُمْ، وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ". معناه: يفرق جماعتكم كما تفرق العصاة المشقوق، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتنازع النفوس.

## [١٥- باب إذا بويع خليفتين]

٤٧٩٥- (١) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيعَةَ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا".

## ١٥- باب إذا بويع خليفتين

قوله ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا": هذا محمول على ما إذا لم يندفع إلا يقتله، وقد سبق إيضاح هذا في الأبواب السابقة، وفيه: أنه لا يجوز عندها خليفتين، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه واحتمال إمام الحرمين.

\*\*\*

## [١٦- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع...]

٤٧٩٦- (١) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيئًا، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: أَفَلَا يُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَّوْا".

٤٧٩٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ السَّمْعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ الْعَمَرِيُّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا يُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَّوْا"، أَيْ مِنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ.

## ١٦- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلَّوا، ونحو ذلك

قوله ﷺ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، قَالُوا: أَفَلَا يُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: لَا، مَا صَلَّوْا". هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة بالإخبار بالمستقبل، ووقع ذلك كما أخبر ﷺ. وأما قوله ﷺ: "فَمَنْ عَرَفَ فَقَدْ بَرِئَ"، وفي الرواية التي معنا: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ"، فأما رواية من روى: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ"، فظاهرة، ومعناه: من كره ذلك المنكر، فقد برئ من إثمه وعقوبته، وهذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه، فليكرهه بقلبه، وليبرأ.

بيد المراد بقوله ﷺ: "فَمَنْ عَرَفَ فَقَدْ بَرِئَ"، وأما من روى: "فَمَنْ عَرَفَ فَقَدْ بَرِئَ"، فمعناه - والله أعلم - فمن عرف المنكر ولم يُشَبِّهْ عليه، فقد صارت له طريق إلى البراءة من إثمه وعقوبته بأن يغيره بيده أو بلسانه، فإن عجز فليكرهه بقلبه.

وقوله ﷺ: "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع، وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضى به، أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالتامعة عليه. -

"قوله: "فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ": أي من عرف بقلبه أنه منكر، ومرجعه إلى أنه أنكر بقلبه فرجع إلى ما في الرواية الثانية: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ". وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله: "وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ" على الإنكار باللسان، والله تعالى أعلم.

٤٧٩٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زَيْادٍ وَهَيْشَامٌ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْحَوِرُ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "لَمَنْ أَتَكَرَّ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ".

٤٧٩٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا هُشَيْنَةُ حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْبَحْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ هَيْشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَذَكَرَ مِثْلَهُ، إِلَّا قَوْلَهُ: "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ" لَمْ يَذْكُرْهُ".

وأما قوله: "أولا نذكرهم" قال: لا، ما حسر : ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الضيق ما لم يغيروا شيئا من قواعد الإسلام.

## [١٧- باب خيار الأئمة وشرارهم]

٤٨٠٠- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَمْسَى بْنُ يُوْنُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ حَابِرٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ"، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: "لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَايَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَادَّعُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ".

٤٨٠١- (٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ حَابِرٍ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي قُرَاوَةَ وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَيَّانَ أَنَّهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بْنَ قُرْظَةَ - ابْنَ عَمِّ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ"، قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: "لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَأَ، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَيُكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ".

## ١٧- باب خيار الأئمة وشرارهم

ضبط الأسماء: قوله: "عن رزيق بن حيان": اختلفوا في تقدم الراء على الراي وتأخيرها على وجهين، ذكره البخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وعبد الغني بن سعيد المصري وابن ماكولا وغيرهم من أصحاب "المؤلف" بتقدم الراء المهملة، وهو الموجود في معظم نسخ صحيح مسلم. وقال أبو زرعة الرازي والدمشقي: بتقدم الراي المعجمة، والله أعلم. قوله: "عن مسلم بن قرظة" نفتح لقاها والراء وبالطاء المعجمة، وقد سبق في الباب قبله شرح هذه الأحاديث. قوله ﷺ: "خيار أمتكم الذين يحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم ويصلون عليهم": معنى يصلون: أي يدعون.

قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ يُعْنِي لِرُزَيْنٍ حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ: اللَّهُ! يَا أَبَا الْمِقْدَامِ! لِحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلُ الْقَبِيلَةَ، فَقَالَ: إِي! وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ ابْنِ قُرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا بْنُ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

٤٨٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: رُزَيْنٌ مَوْلَى بَنِي فَزَارَةَ.

قال مسلم: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ يَرِيدٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

شرح الغريب: قوله: "فجئنا على ركبتيه واستقبل القبلة": هكذا هو في أكثر النسخ "فجئنا" بالثاء المثلثة؛ وفي بعضها "فجئنا" بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح، فأما بالثاء، فيقال منه: جئنا على ركبتيه بكسرة، وجئنا بكسرة جئنا وجئنا فيهما. وأجئناه غيره؛ وتجالوا على الركب، جئى وجئى بضم الجيم وكسرها. وأما الجدا، فهو الجلوس على أطراف أصابع الرجلين ناصب القدمين، وهو الجاذي، والجمع جذا مثل نائم ونيام، قال الجمهور: الجاذي أشد استيفازاً من اجائي، وقال أبو عمرو: هما لغتان.

## [١٨- باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال....]

٤٨٠٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، ح حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةً، فَبَايَعْتَاهُ وَعَمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ، وَلَمْ تُبَايَعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨٠٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمْ تُبَايَعِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ.

٤٨٠٥- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حجاجُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً، فَبَايَعْتَاهُ، وَعَمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، فَبَايَعْتَاهُ، غَيْرَ جَدِّ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، اخْتِئًا تَحْتَ بَطْنٍ بَعِيرِهِ.

٤٨٠٦- (٤) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِيُّ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ ابْنِ مُحَالِلٍ: قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: هَلْ بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَلَّى بِهَا، وَلَمْ يُبَايَعْ عِنْدَ شَجَرَةٍ، إِلَّا الشَّجَرَةَ الَّتِي بِالْحُدَيْبِيَةِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَرِّ الْحُدَيْبِيَةِ.

## ١٨- باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

## وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة

التوفيق بين الروايات: قوله: "كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمئة"، وفي رواية: "ألفاً وخمسمئة"، وفي رواية: "ألف"، وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في صحيحهما، وأكثر روايتهما "ألف وأربعمئة"، وكذا ذكر البيهقي أن أكثر روايات هذا الحديث ألفاً وأربعمئة، ويمكن أن يجمع بينهما بأنهم كانوا أربعمئة وكسراً، فمن قال: أربعمئة لم يعتبر الكسر، ومن قال: خمسمئة اعتبره، ومن قال: ألف وثلاثمئة ترك بعضهم؛ لكونه لم يقن العدد أو لغير ذلك.



٤٨٠٧- (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ وَمُؤَيَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- سَعِيدَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ". وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَنْصِرُ لَأَرْبُتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ.

٤٨٠٨- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَجَّادِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَّأْنَا، كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً.

٤٨٠٩- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُسَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْوَلَيْثِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى الطَّحَّانُ، كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَجَّادِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَّأْنَا، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً.

= المقصود من جميع الروايات البيعة على الصبر: قوله في رواية جابر ورواية معقل بن يسار: "بابناهم يوم الحديبية على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت". وفي رواية سلمة: "أبى ما يوعه يومئذ على الموت"، وهو معنى رواية عبد الله بن زيد بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود: "البيعة على الضحرة والبيعة على الإسلام والجهاد"، وفي حديث ابن عمر وعبادة: "بابنا على التسع والطاعة، وأن لا نأزع الأمر أهله"، وفي رواية عن ابن عمر في غير صحيح مسلم: "البيعة على الصبر": قال العلماء: هذه الرواية تجمع المعاني كلها، وتبين مقصود كل الروايات، فالبيعة على أن لا نفر معناه: الصبر حتى نلحق بغيرنا أو نقتل، وهو معنى البيعة على الموت، أي نصبر وإن آل بنا ذلك إلى الموت لا أن الموت مقصود في نفسه، وكذا البيعة على الجهاد أي والصبر فيه، والله أعلم. \*\*

\* قال في تكملة فتح الملهم: وجمع الحافظ في الفتح (٦: ١١٨، ٧: ٤٥٠) بينهما بأن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد لازمها؛ لأنه إذا باع على أن لا نفر لزم من ذلك أن يثبت، والذي يثبت إما أن يغلب، وإما أن يوسر، والذي يوسر إما أن ينحو وإما أن يموت. ولما كان الموت لا يؤمن في مثل ذلك أطلقه الراوي. وحاصله أن أحدهما حكى صورة البيعة، والآخر حكى ما تقول إليه، وجمع الترمذي بأن بعضاً يبيع على الموت، وبعضاً يبيع على أن لا ينفر.

والظاهر ما قاله الحافظ؛ لأن عدة من الصحابة والتابعين نفوا البيعة على الموت، وقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما قد-

٤٨١٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةً.

٤٨١١ - (٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ابْنِ مَرْثَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثَمِائَةً، وَكَانَتْ أَسْلَمَ ثَمَنَ الْمُهَاجِرِينَ.

٤٨١٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨١٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْصِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَبَايِعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعٌ غَضَنًا مِنْ أَغْصَانِهَا عَنْ رَأْسِهِ، وَتَحْتِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، لَكِنْ بَايَعْتَهُ عَلَى أَنْ لَا تُفَرَّ.

٤٨١٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وكان في أول الإسلام يجب على العشرة من المسلمين أن يصيروا مائة من الكفار، ولا يفروا منهم، وعلى المائة الصبر لألف كافر، ثم نسخ ذلك وصار الواجب مصابرة المثلين فقط، هذا مذهب ابن عباس ومالك والجمهور أن الآية منسوخة، وقال أبو حنيفة وطائفة: ليست بمنسوخة، واختلفوا في أن المتحرر مجرد العدد من غير مراعاة القوة والضعف أم يراعى؟ والجمهور على أنه لا يراعى لظاهر القرآن، وأما حديث عبادة: أتبعنا رسول الله ﷺ على أن لا تشاركوا بالله شيئاً ولا تسرفوا إلى آخره، فإنما كان ذلك في أول الأمر في ليلة العقبة قبل الهجرة من مكة وقبل فرض الجهاد.

قوله: سألت جابرًا عن أصحاب الشجرة، فقال: لم كنا مائة ألف لكمانا، ك ألفاً وخمسمائة، هذا مختصر من الحديث الصحيح في بئر الخديبية، ومعناه: أن الصحابة لما وصلوا الخديبية وجدوا يترها إنما تسره مثل الشراك، =

سألك على عبد الله بن مطيع وابن حنظلة على أنهما بأخذان البيعة على الموت في وقعة الحرة، كما مر في باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٥٨)

٤٨١٥- (١٣) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبِي مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّحْرَةِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجِينَ، فَخَفِيَ عَلَيْنَا مَكَانُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ.

٤٨١٦- (١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّحْرَةِ، قَالَ: فَتَسَوَّاهَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ.

٤٨١٧- (١٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّحْرَةَ، ثُمَّ أُتِيتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَغْرِفْهَا.

٤٨١٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَانِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨١٩- (١٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ بِمِثْلِهِ.

٤٨٢٠- (١٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عُبَادِ بْنِ ثَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَاهُ آتٌ، فَقَالَ: هَذَاكَ ابْنُ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

=فسق النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالبركة، فجاست، فهي إحدى المعجزات لرسول الله ﷺ ، فكان السائل في هذا الحديث علم أصل الحديث، والمعجزة في تكثير الماء وغير ذلك مما جرى فيها، ولم يعلم عندهم، فقال جابر: كنا أنفأً وخمسائة، ولو كنا مائة ألف أو أكثر لكفانا. وقوله في الرواية التي قبل هذه: "دعا على يبر الحديبية"، أي دعا فيها بالبركة. قوله في الشجرة: "إنما خفي عليهم مكانها في العام المقبل".

.....

حكمة حفاء الشجرة التي بويعة نخبة الرضوان: قال العلماء: سبب حفاؤها أن لا يقتتن الناس لها لما جرى تحتها من الخير، ونزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، فلو بقيت ظاهرة معومة لحيف تعظيم الأعراب وأجبال إياها وعبادتهم لها، فكان حفاؤها رحمة من الله تعالى.

## [١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

٤٨٢١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقَبَيْكَ؟ تَعَرَّيْتَ؟ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِي فِي الْبَدْوِ.

## ١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: "أن الحجاج قال لسلمة بن الأكوع رحمه الله: ارتددت على عقبيك؟ تعرت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في البدو".

شرح جواب سلمة بن الأكوع رحمه الله: قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر محترته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن ارتداد المهاجر أعرابياً من الكبائر، قال: ولهذا أشار الحجاج إلى أن أعلمه سلمة أن خروجه إلى البادية إنما هو بإذن النبي ﷺ، قال: ولعله رجع إلى غير وطنه، أو لأن الغرض في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها وفرض ذلك عليه إنما كان في زمن النبي ﷺ؛ لنصرته، أو ليكون معه؛ أو لأن ذلك إنما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله الإسلام على الدين كله، وأذل الكفر، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة، فقال النبي ﷺ: "لا هجرة بعد الفتح"، وقال: "مضت الهجرة لأهلها": أي الذين هاجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة؛ لمواساة النبي ﷺ ومؤازرته ونصرة دينه وضبط شريعته. قال القاضي: ولم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال؛ لأنه ﷺ لم يأمر الوفود عليه قبل الفتح بالهجرة، وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده؛ لئلا يبقى في طلوع أحكام الكفار.

## [ ٢٠ - باب الميابة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير... ]

٤٨٢٢ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ: عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الشَّهْدِيِّ: حَدَّثَنِي مُحَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ. فَقَالَ: "إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ".

٤٨٢٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُؤَيَّدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ، قَالَ: جِئْتُ بِأَبِي: أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْفَتْحِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، قَالَ: "قَدْ مَضَتْ الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا" قُلْتُ: فَبِأَيِّ شَيْءٍ أَبَايَعُهُ؟ قَالَ: "عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ". قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبُدٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُحَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ.

٤٨٢٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُحَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَبَا مَعْبُدٍ.

٤٨٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَتَّصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ: فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ، وَإِذَا اسْتَفْرَضْتُمْ فَأَقْرُبُوا".

## ٢٠ - باب الميابة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"

قوله: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ": ومعناه: أن الهجرة المندوحة المفاضلة التي لأصحابها النزوة الظاهرة إنما كانت قبل الفتح، ولكن أبايحك على الإسلام والجهاد وسائر أفعال الخير، وهو من باب ذكر العلم بعد الخاص، فإن الخير أعم من الجهاد، ومعناه: أبايحك على أن تفعل هذه الأمور، قوله: "فَاتَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ: فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ":

ناويل قوله ﷺ "لا هجرة بعد الفتح": وفي الرواية الأخرى: "لا هجرة بعد الفتح"، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وتناولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: =

٤٨٢٦- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ،  
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ رَافِعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ يَعْنِي ابْنَ مُهْلِبٍ،  
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٢٧- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ  
قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: "لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْةٌ،  
وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا".

٤٨٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو شَيْبَةَ الزَّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ  
أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ:  
"وَيَحِلُّكَ إِنْ شَأْنَ الْهَجْرَةِ تَشْدِيدُ قَبْلِ لَكَ مِنْ إِبْلِ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُؤْتِي صَدَقَتَهَا؟"  
قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا".

حلا هجرة بعد الفتح من مكة! لأنها صارت دار إسلام، فلا تصور منها الهجرة. والثاني: وهو الأصح أن معناه  
أن الهجرة الفاضلة لثمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطع بفتح مكة، ومضت لأهلها الذين  
هاجروا قبل فتح مكة! لأن الإسلام قوي وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله.

قوله ﷺ: "ولكن جهاد وبيعة" معناه أن تحصل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصلوه بالجهاد  
والبيعة الصالحة، وفي هذا الحديث على نية الخير مطلقاً، وأنه يثبت على البية. قوله ﷺ: "وإذا استنفرتم فانفروا"  
معناه: إذا طلبكم الإمام للحجج إلى الجهاد فاعرجوا، وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض  
كفاية، إذا فعله من تحصل لهم الكفاية سقط الحرج عن الباقين، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم.

شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين: قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل الكفار ببند  
المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية وجب على من يليهم تنعيم الكفاية، وأما  
في زمن النبي ﷺ، فالأصح عند أصحابنا أنه كان أيضاً فرض كفاية، والثاني: أنه كان فرض عين، واحتج  
القائلون بأنه كان فرض كفاية بأنه كان تغزو السرايا، وفيها بعضهم دون بعض.

٤٨٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا"، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ: "فَهَلْ تُحْلِبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

سقوله ﷺ للأعرابي الذي سأله عن الهجرة: "إِنْ شَأْنُ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَهَلْ تَوَيْتَ صَدَقَتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا".  
 شرح الغريب: أما "يترك"، فيكسر التاء، معناه: لن ينقصك من ثواب أعمالك شيئاً، حيث كنت، قال العلماء: والمراد بالبحار هنا القرى، والعرب تسمي القرى البحار، والقرية البحيرة، قال العلماء: والمراد بالهجرة التي سأل عنها هذا الأعرابي ملازمة المدينة مع النبي ﷺ، وترك أهله ووطنه، فخاف عليه النبي ﷺ أَنْ لَا يَقْوَى لَهُ، وَلَا يَقُومَ بِمَفُوقِهَا، وَأَنْ يَنْكُصَ عَلَى عَقْبِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنْ شَأْنُ الْهَجْرَةِ الَّتِي سَأَلْتَ عَنْهَا لَشَدِيدٌ، وَلَكِنْ اعْمَلْ بِالْخَيْرِ فِي وَطَنِكَ، وَحَيْثُ مَا كُنْتَ، فَهُوَ يَنْفَعُكَ، وَلَا يَنْقُصُكَ اللَّهُ مِنْهُ شَيْئًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

♦ ♦ ♦ ♦



## [٢١- باب كيفية بيعة النساء]

٤٨٣- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَّاجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ الْمُؤْمِنَاتُ، إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ ﷺ، يُمْتَحَنَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقْرَبُ بِهَذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، فَقَدْ أَقْرَبَ بِالْمِخْنَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْرَبَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْطَلِقْنَ فَقَدْ بَايَعْتُكُنَّ"، وَلَا، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهُ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ كَفُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفُّ امْرَأَةٍ قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهُنَّ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهِنَّ: "قَدْ بَايَعْتُكُنَّ" كَلَامًا.

٤٨٣١- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ. قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ، قَالَ: "أَذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتِكِ".

## [٢١- باب كيفية بيعة النساء]

قوله: "كَانَ الْمُؤْمِنَاتُ إِذَا هَاجَرْنَ، يُمْتَحَنَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾" (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَى يُمْتَحَنُ: يَبَايِعُهُنَّ عَلَى هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَقَوْلُهُ: "فَمَنْ أَقْرَبُ بِهَذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ" : مَعْنَاهُ: فَقَدْ بَايَعَ الْبَيْعَةَ الشَّرْعِيَّةَ. قَوْلُهُ: "وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ".  
فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: فِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ النِّسَاءِ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَخْذٍ كَفِّ، وَفِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ الرِّجَالِ بِأَخْذِ الْكَفِّ مَعَ الْكَلَامِ. وَفِيهِ: أَنَّ كَلَامَ الْأَجْنِبِيَّةِ بِيَاحٍ مِمَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنْ صَوْفَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلْمَسُ بَشْرَةَ الْأَجْنِبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَتَطْبِيبٍ وَقَصْدٍ وَحِجَامَةٍ وَقَلْعِ ضَرْسٍ وَكَحْلِ عَيْنٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا تَوْجِدُ امْرَأَةً تَفْعَلُهُ حَازَ لِلرَّجُلِ الْأَجْنِبِيِّ فَعَلُهُ لِلضَّرُورَةِ.

-ذكر اللغات في كلمة "قط" وفي "قط" خمس لغات: فتح القاف وتشديد انطاء مضمومة ومكسورة وبضمهما والطاء مشددة وفتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة، وهي تنفي الماضي. قولها في الرواية الأخرى: "ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها، فأعطته". قال: اذهبي فقد بايعتك". هذا الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام، قال: "اذهبي فقد بايعتك"، وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأولى، ولا بد منه، والله أعلم.

\*\*\*

## [٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع]

٤٨٣٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَيُّوبَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ".

## [٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع]

قوله: "كنا نبايع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا: "فيما استطعت"؛ هكذا هو في جميع النسخ "فيما استطعت" أي قل: "فيما استطعت".  
فائدة الحديث: وهذا من كمال شفقة ﷺ ورأفته بأمته بَلَّغَهُمْ أَن يَقُولُ أَحَدُهُمْ: "فيما استطعت" لئلا يدخل في عموم بيعة ما لا يطيقه، وفيه: أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فترك بعضه، وهو من نحو قوله ﷺ: "عليكم من الأعمال ما تطيقون".

\* \* \* \*

## [٢٣ - باب بيان سن البلوغ]

٤٨٣٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي.

قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةُ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكُتِبَ إِلَى عُمَالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَالِ.

٤٨٣٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يُعْنِي الثَّقَفِيَّ جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاسْتَصْغَرَنِي.

## [٢٣ - باب بيان سن البلوغ]

وهو السن الذي يجعل صاحبه من المقاتلين، ويجري عليه حكم الرجال في أحكام القتال وغير ذلك. قوله: (عن ابن عمر أنه عرض علي النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزه، وعرض عليه يوم الخندق، وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه). هذا دليل لتحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن وهب وأحمد وغيرهم، قالوا: بامتكمال خمس عشرة سنة يصير مكلفاً، وإن لم يجز، فتجري عليه الأحكام من وجوب العبادة وغيره، ويستحق ستم الرجل من الغنيمة، ويقتل إن كان من أهل الحرب.

دليل كون غزوة الخندق الرابعة: وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة، وهو الصحيح، وقال جماعة من أهل السير والتواريخ: كانت سنة خمس، وهذا الحديث يردّه؛ لأنهم أجمعوا على أن "أحداً" كانت سنة ثلاث، فيكون "الخندق" سنة أربع؛ لأنه جعلها في هذا الحديث بعده سنة. قوله: "لم يجزني" و"أجازني": المراد جعله رجلاً له حكم الرجال المقاتلين.

قال في تكملة فتح المنهم: وبه قال أبو يوسف ومحمد بنهما كما في المعنى لابن قدامة. (إلى أن قال): وقال أبو حنيفة: (هذا هو في الغلام ثلثي عشرة سنة، وقيل تسع عشرة، وفي الجارية سبع عشرة، كما في كتاب الحجر من الهداية مع الفتح). (تكملة فتح المنهم: ٣/٣٨٢، ٣٨٣)

[٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم]

٤٨٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ.

٤٨٣٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٤٨٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ". قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَهُ الْعَدُوُّ وَخَاصَمُوكُمْ بِهِ.

٤٨٣٨ - (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَیْنِ بْنِ عَلِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، جَمِيعاً عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَالثَّقَفِيِّ: "فَأَنِّي أَتَّعَفُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: "مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ".

٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم

قوله: "نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو". وفي الرواية الأخرى: "مخافة أن يناله العدو". وفي الرواية الأخرى: "فإني لا أمتن أن يناله العدو".

فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى الأرض الكفار عند الأمن: النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه، فيتهكروا حرمة، فإن امتن هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين المظاهرين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حينئذ؛ لعدم العلة، هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون، وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً.

—وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً، والصحيح عنه ما سبق،\*\* وهذه العلة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ، وغلط بعض المالكية، فزعم أنها من كلام مالك، واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاب فيه آية أو آيات، والحجة فيه كتاب النبي ﷺ، في هرقل. قال القاضي: وكره مالك وغيره معاملة الكفار بالدرهم والدنانير التي فيها اسم الله تعالى وذكره سبحانه وتعالى.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل مما سبق أن وقوع المصحف بأيدي الكفار إنما يمنع منه إذا خيف منهم إهنته. أما إذا لم يكن مثل هذا الخوف، فلا بأس بذلك، لا سيما لتعليم القرآن وتبليغه، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٢٨٦)

\*\*\*

## [٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

٤٨٣٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِيْبَةً الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّيْبَةِ إِلَى مُسْحِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.

## ٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

جواز المسابقة بين الخيل و تضميرها: فيه ذكر حديث مسابقة النبي ﷺ بين الخيل المضمرة وغير المضمرة، وفيه: جواز المسابقة بين الخيل وجواز تضميرها، وهما يجمع عليهما للمصلحة في ذلك وتدريب الخيل ورباضتها وتمريضها على الجري وإعدادها لذلك؛ لينتفع بها عند الحاجة في القتال كراً وفراً. واختلف العلماء في أن المسابقة بينها مباحة أم مستحبة؟ ومذهب أصحابنا أنها مستحبة لما ذكرناه، وأجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض بين جميع أنواع الخيل قريبها مع ضعيفها، وسابقها مع غيره، سواء كان معها ثالث أم لا، فأما المسابقة بعوض، فم جائزة بالإجماع، لكن يشترط أن يكون العوض من غير المتسابقين، أو يكون بينهما ويكون معهما محتل وهو ثالث على فرس مكافئ لفرسيهما، ولا يخرج المحتل من عنده شيئاً ليخرج هذا العقد عن صورة القمار،\*\* وليس في هذا الحديث ذكر عوض في المسابقة.

شرح الغريب وضبط الكلمات: قوله: "سابق بالخيل التي أضمرت" يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلل علفها مدة، وتدخل بيتاً كثيراً، وتحلل فيه لتعرق ويحف عرقها فيحف لحمها وتقوى على الجري، قوله: "من الحفيا إلى ثبة الوداع"، هي بجاء مهملة وفاء ساكنة وبالد والقصر، حكاهما القاضي وآخرون، القصر أشهر والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب "المطالع": وضبطه بعضهم بضمها، قال: وهو خطأ، قال الخازمي في "المؤلف": ويقال فيها أيضاً "الحفيا" بتقدم الياء على الفاء، والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها الحفيا. قال سفيان بن عيينة: بين ثبة الوداع والحفيا حصة أميال أو ستة، وقال موسى بن عقبة: ستة أو سبعة، وأما-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والقمار من القمر الذي يزداد تارة وينقص أخرى، وسمى القمار قماراً؛ لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، ويجوز أن يستفيد مال صاحبه، وهو حرام بالنص، ولا كذلك إذا شرط من جانب واحد؛ لأن الزيادة والنقصان لا يمكن فيهما، بل في أحدهما تمكن الزيادة، وفي الآخر الانتقاص فقط، فلا تكون مقامرة؛ لأنها مفاعلة منه، كذا في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٩٠)

٤٨٤٠ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُعْمِرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، حَمِيصًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا: سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادٍ وَابْنِ عُثَيْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحِثْتُ سَابِقًا، فَطَفَفْتُ بِي الْفَرَسُ الْمُسَجَّدَ.

-شبة الوداع، فهي عند المدينة سميت بذلك؛ لأن الخارج من المدينة يمضي معه المودعون إليها.  
قوله: "مسجد بني زريق" يتقدم الزاء، وفيه دليل لجواز قول: مسجد فلان ومسجد بني فلان، وقد ترجم له البخاري بهذه الترجمة: وهذه الإضافة للتعريف.  
قوله: "وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر": هكذا هو في جميع النسخ، قال أبو علي الغساني: وذكره أبو مسعود الدمشقي عن مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن عتبة عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، فزاد "ابن نافع"، قال: والذي قاله أبو مسعود محفوظ عن الجماعة من أصحاب ابن علية، قال الدارقطني في كتاب "العلل" في هذا الحديث: يرويه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وداود عن ابن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، وهذا شاهد لما ذكره أبو مسعود، ورواه جماعة عن زهير عن ابن علية عن أيوب عن نافع كما رواه مسلم من غير ذكر "ابن نافع".  
قوله: "عن ابن عمر، فحيت سابقًا، فطففت بي الفرس المسجد": أي علا ووثب إلى المسجد، وكان جداره قصيرًا، وهذا يعد مجاوزته الغاية؛ لأن الغاية هي هذا المسجد، وهو مسجد بني زريق، والله أعلم.



## [٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة]

٤٨٤١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٤٨٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحِمْصِيُّ وَصَالِحُ بْنُ خَاتِمٍ بْنُ وَرْدَانَ، جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ، قَالَ الْحِمْصِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرِيرٍ، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَخْرُ وَالْغَنِيمَةُ".

## [٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة]

قوله ﷺ: "الخيال معقود نواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأخر والغنيمه". وفي رواية: "الخير معقود نواصي الخيل". وفي رواية: "البركة في نواصي الخيل".

شرح الغريب: المعقود والمعقوص بمعنى، ومعناه: ملوي مضفور فيها، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة. قال الخطابي وغيره: قالوا: وكنت بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقال: فلان مبارك الناصية، ومبارك الفرس أي الذات.

فوائد أحاديث الباب والتوفيق بين الروايتين: وفي هذه الأحاديث استحباب رباط الخيل واقتنائها للغزو، وقيل أعداء الله، وأن فضلها وخيرها، والجهاد ياق إلى يوم القيامة. وأما الحديث الآخر: "الشوم قد يكون في الفرس"، فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ونحوه، أو أن الخير والشوم يتجمعان فيها، فإنه فسر الخير بالأجر والمغرم، ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاءم به. قوله: "رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بإصبعه"، قال القاضي: له استحباب خدمة الرجل فرسه المعدة للجهاد.

٤٨٤٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٤٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَخْرُ وَالْمَعْتَمُ".

٤٨٤٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ"، قَالَ: فَتَقِيلُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمِ ذَاكَ؟ قَالَ: "الْأَخْرُ وَالْمَعْتَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٧ - (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الْحَقْدِ.

٤٨٤٨ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْفَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَخْرُ وَالْمَعْتَمُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيُّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

٤٨٤٩ - (٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ خُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْحَقْدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَخْرُ وَالْمَعْتَمُ".

٤٨٥٠ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي الْقَبَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْبَرْكََةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ".

٤٨٥١ (١١) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-تركه الأزد، وهم الأسد بإسكان السين، فنسبوا إليه، وقيل إلى بارق بن عوف بن عدي، ويقال له: عروة بن الجعد كما وقع في رواية مسلم، وعروة بن أبي الجعد وعروة بن عباس بن أبي الجعد.

• • • • •

## [٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

- ٤٨٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ.
- ٤٨٥٣- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
- وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشَّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْقَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى.
- ٤٨٥٤- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَفِي رِوَايَةِ وَهْبٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيَّ.

## [٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

شرح الغريب: قوله: "كان رسول الله ﷺ يكره الشكال من الخيل". وفسره في الرواية الثانية: "أن يكون في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو في يده اليمنى ورجله اليسرى"، وهذا التفسير أحد الأقوال في الشكال. وقال أبو عبيد وجهور أهل اللغة والغريب: هو أن يكون منه ثلاث قوائم محملة وواحدة مطلقّة تشبهاً بالشكال الذي تشكل به الخيل، فإنه يكون في ثلاث قوائم غالباً، قال أبو عبيد: وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقّة وواحدة محملة، قال: ولا تكون المطلقّة من الأرجل أو المحملة إلا الرجل. وقال ابن دريد: الشكال أن يكون مُحْتَمَلًا من شق واحد في يده ورجله، فإن كان مخالفاً قيل: الشكال مخالف. قال القاضي: قال أبو عمرو المطرز، قيل: الشكال بياض الرجل اليمنى واليد اليمنى، وقيل: بياض الرجل اليسرى واليد اليسرى، وقيل: بياض اليدين، وقيل: بياض الرجلين، وقيل: بياض الرجلين ويد واحدة، وقيل: بياض اليدين ورجل واحدة. وقال العلماء: إنما كرهه؛ لأنه على صورة المشكول، وقيل يحتمل أن يكون قد حارب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجاسة، قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر زالت الكراهة لزوال شبه الشكال.

## [٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

٤٨٥٥- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ وَهوَ ابْنُ الْقَفَّاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَاداً فِي سَبِيلِي، وَإِيمَاناً بِي، وَتَصَدِيقاً بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلاً مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ، لَوْثُهُ لَوْثُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ، .....

## ٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: "تضمَّن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا جهاداً" إلى قوله: "أن أدخله الجنة". وفي الرواية الأخرى: "تكفل الله" ومعناها: أوجب الله تعالى له الجنة بفضلِهِ وكرمه سبحانه وتعالى، وهذا الضمان والكفالة موافق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمْ الْخَاتَمُ﴾ (التوبة: ١١١). قوله ﷺ: "لا يخرج به إلا جهاداً في سبيلي": هكذا هو في جميع النسخ جهاداً بالنصب، وكذا قال بعده: "وإيماناً بي وتصديقاً"، وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرج به المخرج ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق.

شرح كلمات الحديث: قوله: "لا يخرج به إلا جهاداً في سبيلي وإيماناً بي وتصديقاً برسلي" معناه: لا يخرج به إلا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى. قوله في الرواية الأخرى: "وتصديق كلمته": أي كلمة الشهادتين، وقيل: تصديق كلام الله في الأخبار بما للمجاهد من عظيم ثوابه. قوله ﷺ: "فهو عليّ ضامن"، ذكروا في "ضامن" هنا وجهين: أحدهما: أنه بمعنى مضمون كماء دافقٍ ومدفوقٍ، والثاني: أنه بمعنى ذو ضمان. قوله ﷺ: "أن أدخله الجنة"، قال القاضي: يحتمل أن يدخل عند موته كما قال تعالى في الشهداء: ﴿وَأَحْيَا عَنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، وفي الحديث: "أرواح الشهداء في الجنة"، قال: ويحتمل أن يكون المراد دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقرئين بلا حساب ولا عذاب، ولا موازنة بذنب، وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه كما صرح به في الحديث الصحيح.

قوله: "أو أرجعه إلى مسكنه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة" قالوا: معناه: ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يضم، أو من الأجر والغنيمة معاً إن غنموا، وقيل: إن "أو" هنا بمعنى "الواو" أي من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو، وفي رواية "أي داود"، وكذا وقع في "مسلم" في رواية يحيى بن يحيى التي بعد هذه بالواو، ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد يزال خيراً بكل حال، فإما أن يستشهد، فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: "والذي نفس محمد بيده! ما من كلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ لَوْثُهُ لَوْثُ دَمٍ وَرِيحُهُ رِيحُ مِسْكٍ".

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً، فَأُخْمِلُهُمْ\* وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ".

٤٨٥٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَّالٍ عَنْ عُمَارَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨٥٧- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ الشَّيْبِيِّ رحمته الله قَالَ: "تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصَدِيقُ كَلِمَتِهِ بِأَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ".

= شرح الغريب وفوائد الحديث: أما الكلم بفتح الكاف وإسكان اللام، فهو المخرج، ويكلم بإسكان الكاف أي يخرج، وفيه: دليل على أن الشهيد لا يزول عنه الدم بغسل ولا غيره، والحكمة في تحيته يوم القيامة على هيئته أن يكون معه شاهد فضيلته، وبذله نفسه في طاعة الله تعالى، وفيه: دليل على جواز اليمين وانعقادها بقوله: "والذي نفسي بيده" ونحو هذه الصيغة من الحنف بما دل على الذات، ولا خلاف في هذا، قال أصحابنا: اليمين تكون بأسماء الله تعالى وصفاته أو ما دل على ذاته. قال القاضي: واليد هنا بمعنى القدرة والملك.

قوله: "والذي نفس محمد بيده! لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله! أي خلفها وبعدها، وفيه ما كان عليه رحمته الله من الشفقة على المسلمين والرافقة بهم، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين، وأنه إذا تعرضت المصالح بدأ بأهمها، وفيه مراعاة الرفق بالمسلمين والسعي في زوال المكروه والمشقة عنهم. قوله: "لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل": فيه فضيلة الغزو والشهادة، وفيه تحفي الشهادة والخير ونحو ما لا يمكن في العادة من الخيرات، وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين. قوله رحمته الله: "والله أعلم بما يكتم في سبيله": هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فالواو: وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار،-

\*قوله: "لا أجِدُ سَعَةً فَأُخْمِلُهُمْ": بيان أن خروجهم رحمته الله يتضمن المشقة على المسلمين، أي ولكن يشق عليهم خروجهم رحمته الله لأن خروجهم بدوهم شاق عليهم وخروجهم معهم يحتاج إلى الحمل، وهو غير متيسر كل مرة لا له ولا لهم.

٤٨٥٨- (٤) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يُعْقَبُ، النَّوْنُ نَوْنُ دَمٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مُسْلِكٍ".

٤٨٥٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنِيعٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، النَّوْنُ نَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمُسْلِكِ". وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدِهِ! لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ مَرْيَةَ تَعْرُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَحِدُ سَعَةٍ فَأَحْمِلَهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِعَدِي".

٤٨٦٠- (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ بِمَنْلٍ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَى" بِمَنْلٍ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٨٦١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يُعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كَتَبَهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَّةٍ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٨٦٢- (٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ" إِلَى قَوْلِهِ: "مَا تَخَلَّفْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَعْرُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى".

= فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك، والله أعلم.

- قوله عليه السلام: "وخرجه بنعباً" : هو بفتح الباء والعين وإسكان المثلثة بينهما، ومعناه يجري منفجراً: أي كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى بنفجر دماً. قوله عليه السلام: "تكون يوم القيامة كهيئتها إذا طعت"، الضمير في كهيئتها يعود على الجراحه، و"إذا طعت" بالألف يعد الفاعل كذا في جميع النسخ. قوله عليه السلام: "والغرفُ عرف المسك" : هو بفتح العين المهملة وإسكان الراء، وهو الريح.

\*\*\*\*



## [٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

٤٨٦٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يَسْرُهَا أَنَّهُا تَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنْ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ فَيُقْتَلَ فِي الدُّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ".

٤٨٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنْ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ، فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ".

## [٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

قوله: "حدثنا أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحيد عن أنس"، قال أبو علي الغساني: ظاهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحيد جميعاً عن أنس، قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حيد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: وهكذا قاله عبد الغني بن سعيد، قال القاضي: فيكون حيد معطوفاً على شعبة لا على قتادة، قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد عن حيد وشعبة عن قتادة عن أنس، فبيده، وإن كان فيه أيضاً إيهام، فإن ظاهره أن حيداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حيداً يرويه عن أنس كما سبق.

قوله ﷺ: "ما من نفس تموت لها عند الله خير يسرها أنها ترجع إلى الدنيا، ولا أن لها الدنيا وما فيها إلا الشهيد" إلى آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة، والله الحمد والشكور.

سبب تسمية الشهيد: وأما سبب تسميته شهيداً، فقال النضر بن شُعْبَلٍ: لأنه حي، فإن أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام، وأرواح غيرهم إنما تشهدوا يوم القيامة. وقال ابن الأنباري: إن الله تعالى وملائكته عليهم الصلاة والسلام يشهدون له بالجنة، وقيل: لأنه شهد عند خروج روحه ما أعد الله تعالى له من الثواب والكرامة، وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه، فيأخذون روحه، وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله، وقيل: لأن عليه شاهداً يكونه شهيداً وهو الدم، وقيل: لأنه ممن يشهد على الأمم يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة إليهم، وعلى هذا القول يشاركونهم غيرهم في هذا الوصف.

٤٨٦٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «مَا يَعْدُلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟» قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِلِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَغْتَرُّ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى».

٤٨٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: كُلُّهُمْ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٨٦٧ - (٥) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّغَمَّانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَعْمَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ. فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُُ فَاسْتَقِيتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَتَوَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجْعَلْتُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ بَالَهُ وَآلِيزُمَ الْآخِرَ﴾ (التوبة: ٩) الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا.

٤٨٦٨ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّغَمَّانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي ثَوْبَةَ.

=قوله: «ما يعادل الجهاد في سبيل الله؟» قال: «لا تستطيعونه»؛ هكذا هو في معظم النسخ «لا تستطيعونه»، وفي بعضها «لا تستطيعونه» بالنون، وهذا جار على اللغة المشهورة، والأول صحيح أيضاً، وهي لغة فصيحة حذف النون من غير ناصب ولا جازم، وقد سبق بيانا ونظائرهما مرات.

-قوله ﷺ: "مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم بآيات الله" إلى آخره: معنى القائت هنا: المطيع، وفي هذا الحديث: عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال، وقد جعل الجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأني لأحد، ولهذا قال ﷺ: "لا تستطيعونه"، والله أعلم.

فوائد الحديث: قوله: "أن عمر رضي الله عنه زجر الرجال الذين رفعوا أصواتهم يوم الجمعة عند المنبر": فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت بعلم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة: لما فيه من التشويش عليهم وعلى المصلين والذاكرين، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٣٠ - باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ]

٤٨٦٩ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالْغَدْوَةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧١ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧٢ - (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ذَكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ مَنْ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي" وَسَاقَ الْخَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: "وَلَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَدْوَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

## [ ٣٠ - باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ]

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "الغدوة في سبيل الله أو روضة حرة من الدنيا وما فيها": "الغدوة" بفتح العين، السير أول النهار إلى الزوال. "والروحة": السير من الزوال إلى آخر النهار. و"أو" هنا لتقسيم لا لئتسك، ومعناه: أن الروحة يحصل بها هذا الثواب، وكذا الغدوة، والظاهر أنه لا يختص ذلك بالغدوة والرواح من بلدته، بل يحصل هذا الثواب لكل غدوة أو روضة في طريقه إلى الغزو، وكذا غدوة وروحة في موضع القتال؛ لأن الجميع يسمى غدوة وروحة في سبيل الله.

ومعنى هذا الحديث: أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها إنسان، وتصور نعيمها كلها؛ لأنه زائل، ونيعم الآخرة باق. قال القاضي: وقيل في معناه ومعنى نظائره من قليل أمور -

قوله: "خير من الدنيا وما فيها": أي عند أهلها بناء على زعمهم إياها خيراً كثيراً.

٤٨٧٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُقَرَّبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي شَرْحَبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَاذِرِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ".

٤٨٧٤ - (٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَآذَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَخَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَدَّثَنِي شَرْحَبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِثْلُهُ سَوَاءً.

والآخرة وتوابعها بأمور الدنيا لها خير من الدنيا وما فيها لو ملكها إنسان، وملك جميع ما فيها وانفق في أمور الآخرة، قال هذا القائل: وليس تمثيل الباقي بالفاقي على ظاهر إطلاقه، والله أعلم.

قوله: لو حدثنا ابن أبي عمر حدثنا مروان بن معاوية عن يحيى بن سعيد: هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية الخلودي، قال: ووقع في نسخة ابن ماهان: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا مروان، فذكر ابن أبي شيبة بدل ابن أبي عمر، قال: والصواب الأول.

## [٣١- باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات]

٤٨٧٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتُصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا سَعِيدٍ! مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَحَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدُّهَا عَلَيَّ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَفَعَلَ. ثُمَّ قَالَ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

## ٣١- باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات

قوله ﷺ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

تأويل الحديث: قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا على ظاهره، وأن الدرجات هنا المنازل التي بعضها أرفع من بعض في الظاهر، وهذه صفة منازل الجنة كما جاء في أهل الغرف أنهم يترأفون كالنجوم الدُرِّيَّة، قال: ويحتمل أن المراد الرفعة بالمعنى من كثرة النعيم، وعظيم الإحسان مما لم يحظر على قلب بشر، ولا بصفة مخلوق، وأن أنواع ما أنعم الله به عليه من البر والكرامة يتفاضل تفاضلاً كثيراً، ويكون تباعده في الفضل كما بين السماء والأرض في البعد، قال القاضي: والاحتمال الأول أظهر، وهو كما قال، والله أعلم.

## [٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياہ، إلا الدين]

٤٨٧٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ: أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَيْفَ قُتِلْتَ؟" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدِّينَ، فَإِنْ جَبُرِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ لِي ذَلِكَ".

٤٨٧٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَاءَ رَجُلٌ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٤٨٧٨- (٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الشَّيْخِ يَزِيدُ أَخَذَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمُقْبُرِيِّ.

## ٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياہ، إلا الدين

قوله ﷺ لذي سأل عن تكفير خطاياہ إن قتل: "نعم إن قتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر"، ثم أعاده فقال: "إلا الدين"، فإن جبريل قال في ذلك:

فوائد الحديث: فيه هذه الفضيلة العظيمة للمجاهد، وهي تكفير خطاياہ كلها إلا حقوق الأديين، وإنما يكون تكفيرها بهذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه: أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى.

- ٤٨٧٩ - (٤) حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ أَبِي الْقَيْسٍ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَيْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُغْفَرُ لِلْمُشْرِكِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ».
- ٤٨٨٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُصَرِّفِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ».

قوله ﷺ: «يُغْفَرُ لِلْمُشْرِكِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ»؛ لعله احتراز عن يقبل في وقتٍ وبدير في وقتٍ، والمغسب هو المخلص لله تعالى، فإن قاتل لعنينة أو لعينة أو لصيت أو نحو ذلك، فليس له هذا الثواب ولا غيره، وأما قوله ﷺ: «إِلَّا الدِّينَ»، ففيه تبيين على جميع حقوق الأديمين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهم من أعمال البر لا يكفر حقوق الأديمين، وإن يكفر حقوق الله تعالى، وأما قوله ﷺ: «يُغْفَرُ لِلْمُشْرِكِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ»، فمحمول على أنه أوحى إليه به في الحال، ولهذا قال ﷺ: «إِلَّا الدِّينَ» ولم يقل «إِلَّا الدِّينَ»؛ لأن الدِّينَ هو الدين، والله أعلم.

قوله: «يُغْفَرُ لِلْمُشْرِكِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ»؛ فليس من ذنوب المشركين ذنوبهم من كفرهم عن الله تعالى، وإنما من ذنوبهم من كفرهم عن الله تعالى، ولهذا قال ﷺ: «يُغْفَرُ لِلْمُشْرِكِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ»؛ لأن الدِّينَ هو الدين، والله أعلم.

ضميط الأسماء: قوله: «عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ»؛ الأول: بالسين المعجمة، والثاني: بالهمزة، «والقُتَيْبِيُّ» بالفتاف مكسورة، ثم مشاة فوق ساكنة، ثم موحدة مسبوقة إلى «فتان» بطن من رعين.



## [٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون]

٤٨٨١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَمٍ وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، .....

## ٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون

قوله: "حدثني يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة"، وذكر إسناده إلى مسروق، قال: "سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: "أرواحهم في جوف طير خضر". قال المازري: كذا جاء عبد الله غير منسوب، قال أبو علي الفسائي: ومن الناس من ينسبه، فيقول: عبد الله بن عمرو، وذكره أبو مسعود الدمشقي في مستد ابن مسعود، قال القاضي عياض: روقع في بعض النسخ من صحيح مسلم عبد الله بن مسعود، قلت: وكذا وقع في بعض نسخ بلادنا المعتدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره حنف الواسطي والحلي وغيرهما في مستد ابن مسعود، وهو الصواب، وهذا الحديث مرفوع لقوله: "إنا قد سألنا عن ذلك، فقال يعني النبي ﷺ".

فوائد الحديث: قوله ﷺ في الشهداء: "أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل". فيه بيان أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة، وقالت المعتزلة وطائفة من المبتدعة أيضاً وغيرهم: أنها ليست موجودة، وإنما توجد بعد البعث في القيامة. قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غيرها، =

\*قوله: "سألنا عن عبد الله بن مسعود" هذه الآية...": ولعل سبب السؤال أن بقاء الروح مشترك بين تمام الأموات وبقاء الجسد غير موجود في أحد فما بال تخصيص الشهداء بكونهم أحياء. وحاصل الدفع: أن أرواحهم في أجساد يولدون نعيم الجنة بخلاف سائر الأموات، فحصل الفرق بين الشهداء وغيرهم وبه خصت الشهداء بأنهم أحياء.

فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيْ شَيْءٍ كَسْتَهْوِي؟ وَتَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْحَيَاةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَقَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ تُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ نَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرْكُوا.

-وظواهر القرآن والسنة تدل لمذهب أهل الحق. وفيه: إثبات مجازاة الأموات بالثواب والعقاب قبل القيامة، قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تنفئ، فينعم المحسن ويعذب المسيء، وقد جاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة، خلافاً لطائفة من المبتدعة قالت: تنفئ، قال القاضي: وقال هنا أرواح الشهداء، وقال في حديث مالك: إنما نسمة المؤمن.

اطلاقات كلمة "النسمة": والنسمة تطلق على ذات الإنسان جسماً وروحاً، وتطبق على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعلمنا بأن الجسم ينفئ ويأكله التراب، ولقوله في الحديث: "حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم القيامة"، قال القاضي: وذكر في حديث مالك رحمه الله: "نسمة المؤمن"، وقال هنا: "الشهداء"، لأن هذه صفتهم لقوله تعالى: «أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» (آل عمران: ١٦٩)، وكما فسره في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنما يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، كما جاء في حديث ابن عمر، وكما قال في آل فرعون: «أَلْتَارَ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا» (الغافر: ١٤٦)، قال القاضي: وقيل: بل المراد جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة بغير عذاب، فيدخلونها الآن بتدليل عموم الحديث. وقيل: بل أرواح المؤمنين على أقدية قبورهم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ في هذا الحديث: "في جوف طير خضر"، وفي غير مسلم: "بطير خضر"، وفي حديث آخر: "بجواصل طير"، وفي الموطأ: "إنما نسمة المؤمن طير"، وفي حديث آخر عن قتادة: "في صورة طير أبيض". قال القاضي: قال بعض المتكلمين: على هذا، الأشبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية لا سيما مع قوله: تأوي إلى قتاديل تحت العرش، قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم ينكره آخرون، وليس فيه ما ينكره، ولا فرق بين الأمرين بل رواية طير، أو جوف طير أصح معنى، وليس للأقيسة والعقول في هذا حكم، وكنه من المحوزات، فإذا أراد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤمن، أو الشهيد في قتاديل أو أجواف طير، أو حيث يشاء كان ذلك ووقع، ولم يعد لا سيما مع القول بأن الأرواح أجسام، قال القاضي: وقيل: إن هذا المنعم أو المعذب من الأرواح جزء من الجسم تبقى فيه الروح، وهو الذي يتألم ويعذب ويلتذ ويتنعم، وهو الذي يقول «أَرَبُّتْ أَرْجَعُونَ» (المؤمنون: ١٥)، وهو الذي يسرح في شجر الجنة، فغير مستحيل أن يصور هذا الجزء طائراً أو يجعل في جوف طائر، وفي قتاديل تحت العرش، وغير ذلك مما يريد الله عز وجل.

= أقوال أهل العلم في حقيقة الروح: قال القاضي: وقد اختلف الناس في الروح ما هي اختلافاً لا يكاد يحصر. فقال كثير من أرباب المعاني وعلم الباطن المتكلمين: لا تعرف حقيقة، ولا يصح وصفه، وهو بما جهل العباد علمه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ (الاسراء: ٨٥)، وغلت الفلاسفة، فقالت بعدم الروح. وقال جمهور الأطباء: هو البخار اللطيف الساري في البدن، وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحياة، وقال آخرون: هي أجسام لطيفة مشابهة للجسم بحيي حياته، أجرى الله تعالى العادة بموت الجسم عند فراقه. وقيل: هو بعض الجسم، ولهذا وصف بالخروج والقبض ونبوغ الخلقوم، وهذه صفة الأجسام لا المعاني، وقال بعض مقدسي أئمتنا: هو جسم لطيف متصور على صورة الإنسان داخل الجسم، وقال بعض مشايخنا وغيرهم: إنه النفس الداخل والخارج، وقال آخرون: هو الدم، هذا ما نقله القاضي، والأصح عند أصحابنا: أن الروح أجسام لطيفة متحللة في البدن، فإذا فارقت مات، قال القاضي: واختلفوا في النفس والروح، فقيل: هما معني، وهما لفظان لمسمى واحد. وقيل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقيل: هي الدم. وقيل: هي الحياة، والله أعلم.

الرد على الملحددين: قال القاضي: وقد تعلق بحديثنا هذا، وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، وانتقال الأرواح، وتعيمها في الصور الحسان المرفهة، وتعذيبها في الصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب، وهذا ضلال بين، وإبطال لما جاءت به الشرائع من الحشر والنشر والجنة والنار؛ ولهذا قال في الحديث: "حق يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه" يعني يوم يحيي، بجميع الخلق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فقال لهم الله تعالى: هل تشتهون شيئاً" الخ: هذا مبالغة في إكرامهم وتعيمهم؛ إذ قد أعطاهم الله ما لا يحيط به على قلب بشر، ثم رغبهم في سؤال الزيادة، فلم يجدوا مزيداً على ما أعطاهم، فآلوه حين رأوه أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أجسادهم ليحاهدوا، ويذوقوا أنفسهم في سبيل الله تعالى، ويستلذوا بالقتل في سبيله، والله أعلم.

## [٣٤ - باب فضل الجهاد والرباط]

٤٨٨٢ - (١) حَدَّثَنَا مُنْعُشُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَّيْ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ، يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".

٤٨٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَّيْ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ، يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".

٤٨٨٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، فَقَالَ: "وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ"، وَلَمْ يَقُلْ: "ثُمَّ رَجُلٌ".

## [٣٤ - باب فضل الجهاد والرباط]

بيان مراد الحديث: قوله: أي الناس أفضل؟ فقال: "رجل يجاهد في سبيل الله تعالى ونبيه": قال القاضي: هذا عام مخصوص، وتقديره: هذا من أفضل الناس، وإلا فالعلماء أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث، وقوله: "ثم مؤمن في شعب من الشعاب بعد ربه" ويدع الناس من شربه: فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الاختلاط، وفي ذلك خلاف مشهور، ومذهب الشافعي وأكثر العلماء أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل، وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه معمول على الاعتزال في زمن الفتن والخروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصير عليهم أو نحو ذلك من الخصوص، وقد كان الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وجماع الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلفين، فيحسبون منافع الاختلاط كشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعبادة المرضى وإحلق الذكر وغير ذلك.

شرح الغريب: وأما الشعب، فهو ما انفرد بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً؛ لأنه حال عن الناس غالباً، وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل رسول الله ﷺ عن النجاة، فقال: "أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابث على خصيتك".

٤٨٨٥ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ، رَجُلٌ مُمِيسِكٌ عِنَانَ قَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَنْتَهِى الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّهُ، أَوْ رَجُلٌ فِي غُيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ يَطُرُ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ".

٤٨٨٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ يَعْنَى ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَدْرٍ، وَقَالَ "فِي شُعْبَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَابِ" خِلَافَ رِوَايَةِ يَحْيَى.

٤٨٨٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَعْجَةَ، وَقَالَ: "فِي شُعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ".

قوله ﷺ: "مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمَ رَجُلٌ مُمِيسِكٌ عِنَانَ قَرَسِهِ": "المعاش" هو العيش، وهو الحياة وتقديره - والله أعلم - من خير أحوال عيشهم رجل ممسك. قوله ﷺ: "يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ يَنْتَهِى الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّهُ": معناه: يسارع على ظهوره، وهو متلهف كلما سمع هَيْعَةً وهي الصوت عند حضور العدو، وهي بفتح هاء وإسكان نياء، والفَرْعَةُ بإسكان الزاء النهوض إلى العدو، ومعنى يَنْتَهِى الْقَتْلَ مَظَانَّهُ يطلبه في مواطنه التي يروح فيها لشدة رغبته في الشهادة، وفي هذا الحديث فضيلة الجهاد والرباط والحرص على الشهادة، قوله ﷺ: "أَوْ رَجُلٌ فِي غُيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ": "الغُيْمَةُ" بضم الغين تصغير الغيم أي قطعة منها، "والشعفة" بفتح الشين والعين: أعلى الجبل.

قوله: "مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمَ رَجُلٌ": "المعاش" بمعنى الحياة، وهو على تقدير المضاف: أي من خير حياة الناس حياة رجل، والله تعالى أعلم.

## [٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، بدخلاق الجنة]

٤٨٨٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ النُّكَيْ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرَ وَحَلٍّ فَيَسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسَلِّمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرَ وَحَلٍّ، فَيَسْتَشْهَدُ".

٤٨٨٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٩٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ، يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فَيَلْحِقُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ، فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَسْتَشْهَدُ".

## [٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، بدخلاق الجنة]

فَوَلَهُ ﷺ الضحك لله أي رجلين يقتل أحدهما الآخر كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيُسَلِّمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَسْتَشْهَدُ، قَالَ الْقَاضِي: الضحك هنا استعارة في حق الله تعالى؛ لأنه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقنا؛ لأنه إنما يصح من الأقسام، ومن يجوز عليه تغير الحالات، والله تعالى منزّه عن ذلك، وإنما المراد به الرضا بفعلهما، والثواب عنيه. وحمد فعلهما، ومحبة، وتلقى رسول الله ﷺ هما بذلك؛ لأن الضحك من أهدأ ما يكون عند موافقة ما يرضاه وسروره وبره لمن يلقاه، قال: ويعتدل أن يكون المراد هنا ضحك ملائكة الله - تعالى - الذين يوجههم لقبض روحه وإدخاله الجنة، كما يقال: قتل الشيطان فلاناً، أي أمر بقتله.

## [٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

٤٨٩١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَفُتَيْبَةُ وَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْتُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ- عَنِ الثَّعْلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ \* فِي النَّارِ أَبَدًا".

٤٨٩٢- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ" قِيلَ: مَنْ هُم؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ".

## [٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

قوله ﷺ: "لا يجتمع كافر وقاتله في النار أبداً" وفي رواية: "لا يجتمعان في النار اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" قيل من هم يا رسول الله؟ قال: مؤمن قتل كافراً ثم سدد.

تأويل هذين الحديثين: قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد، فيكون ذلك مكافراً لذنبه حتى لا يعاقب عليها، أو يكون بنية مخصوصة أو حالة مخصوصة، ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار كالخمس في الأعراف عن دخول الجنة أولاً، ولا يدخل النار، أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في إدراكها، قال: وأما قوله في الرواية الثانية: "اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" فيدل على أنه اجتماع مخصوص، قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه أنهما لا يجتمعان في وقت إن استحق العقاب، فيعمه بدخوله معه وأنه لم يفعه إيمانه وقتله بإياه، وقد جاء مثل هذا في بعض الحديث، لكن قوله في هذا الحديث: "مؤمن قتل كافراً ثم سدد" مشكل؛ لأن المؤمن إذا سدد. ومعناه: استقام على الطريقة المثلى، ولم يخلط لم يدخل النار أصلاً، سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: "ثم سدد" عائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديث السابق:-

\*قوله: "لا يجتمع كافر وقاتله" المراد به من قتل الكافر ثم مات على الإيمان وهو المراد بقوله في الرواية الثانية ثم سدد أي استقام على الإيمان حتى مات عليه. وأما قوله اجتماعاً يضر أحدهما الآخر فلعل المراد يعيب الكافر المؤمن بالاجتماع معه في العذاب بأن يقول ما تنعك إيمانك وجهادك، والله تعالى أعلم. وبقوله: "سدد" من يؤيد الله به الدين من الفجرة كما في الحديث الصحيح، والله تعالى أعلم.

.....

"يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة" ورأى بعضهم أن هذا النقط تغير من بعض الرواة، وأن صوابه: "مؤمن قتل كافر ثم مدد"، ويكون معنى قوله: "لا يجتمعان في النار اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" أي لا يدخلاها للعقاب ويكون هذا استثناء من اجتماع الورود وتخاصمهم على جسر جهنم، هذا آخر كلام القاضي.<sup>٢٢</sup>

<sup>٢٢</sup> قال في تكملة فتح الملهم: والأحسن في الجواب عن هذا الإشكال ما ذكره القرطبي من أن المراد من السناد هنا: دوامه على الإيمان، أو اجتنابه عن إضاعة حقوق الله، ولا ينافي ذلك أن يدخل النار لبعض حقوق العباد وغيرها. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٤/٣)



## [٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها]

٤٨٩٣- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُطَلَبِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي غَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِثَاقَةِ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، سَبْعُمِائَةِ نَافَةٍ، كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ".

٤٨٩٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

## [٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها]

قوله: "جاء رجل بـ"ثاقفة مخطومة" فقال: هذه في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: "لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُمِائَةِ نَافَةٍ، كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ" معنى "المخطومة" أي فيها عظام، وهو قريب من التزام، وسبق شرحه مرات، قيل: يحتمل أن المراد أنه أجر سبعمائة نافعة، ويحتمل أن يكون على ظاهره، ويكون له في الجنة بها سبعمائة كل واحدة منها مخطومة يركبهن حيث شاء للتسرة، كما جاء في نيل الجنة ونجها، وهذه الاحتمال أظهر، والله أعلم.

## [٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره،...]

٤٨٩٥- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَبْدَعُ بِي فَأَخْمِلْنِي، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَذْهَلُهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ذَلَّ عَمَى نَحِيرٍ فَلَهُ مِثْلُ أُخْرٍ فَاعِلِهِ".

٤٨٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بَهْزُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْغَزَا وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَتَحَهَّزُ، قَالَ: "أَنْتَ فَلَانًا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَحْهَزُ فَمَرَضٌ"، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: أَعْطِنِي الَّذِي تَحْهَزُ بِهِ، قَالَ: يَا فَلَانُ! أَعْطِنِي الَّذِي تَحْهَزُ بِهِ، وَلَا تَحْسِبِي عَنْهُ شَيْئًا، فَوَاللَّهِ! لَا تَحْسِبِي مِنْهُ شَيْئًا فَيَبَارِكَ لَكَ فِيهِ".

## [٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير]

شرح "الغريب" وفوائد الحديث: قوله: "أبدع بي" هو بضم الهمزة وفي بعض النسخ "أبدع بي" بحذف الهمزة وتشديد الدال، ونقله القاضي عن جمهور رواة مسلم قال: والأول هو الصواب، ومعروف في اللغة، وكذا رواه أبو داود وأخرون بالألف. ومعناه: هلكك دابتي، وهي مركوبي.

قوله ﷺ: "مَنْ ذَلَّ عَمَى نَحِيرٍ فَلَهُ مِثْلُ أُخْرٍ فَاعِلِهِ" فيه فضيلة الدلالة على الخير والتنبيه عليه، والمساعدة لفاعله، وفيه: فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات، لا سيما لمن يعمل بها من المتعبدين وغيرهم، والمراد بمثل آخر فاعله: أن له ثواباً بذلك الفعل، كما أن لفاعله ثواباً، ولا يلزم أن يكون قدر ثوابهما سواء.

٤٨٩٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا".

٤٨٩٩ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا".

٤٩٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمُهَرِّيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ، مِنْ هُدَيْلٍ، فَقَالَ: "لِيَبْعَثَ مِنْ كُلِّ رَحْلَيْنِ أَحَدَهُمَا، وَالْأُخْرَى بَيْنَهُمَا".

-قوله: "أَنْ مِنْ مَنْ اسْتَمَعَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُرِيدَ الْغَزَا وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَجْهِّزُ بِهِ، قَالَ: أَنْتَ عَلَانًا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يُجْهِّزُ فَمَرْضَى" إِلَى آخِرِهِ فِيهِ: فَضِيلَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَيْرِ، وَفِيهِ: أَنَّ مَا نَوَى الْإِنْسَانُ صَرْفَهُ فِي جِهَةٍ يَرْتَعِلُوتُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْجِهَةُ، يَسْتَحِبُّ لَهُ بِذَلِكَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى مِنَ الْبِرِّ، وَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يُلْزَمِهِ بِالْإِذْنِ.

قوله ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا" أَيُّ حَصَلَ لَهُ أَجْرٌ بِسَبَبِ الْغَزَا، وَهَذَا الْأَجْرُ يَحْصُلُ بِكُلِّ جِهَادٍ، وَسواء قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَلِكُلِّ خَالَفَ لَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ مِنْ فِضَاءِ حَاجَةِ لَهُمْ، وَإِتِّفَاقِ عَلَيْهِمْ أَوْ ذَبَّ عَنْهُمْ أَوْ مَسَاعَدَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ، وَبِخْتَلَفِ قَدْرِ الثَّوَابِ بِقِلَّةِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْحَثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ فَعَلَ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ قَامَ بِأَمْرٍ مِنْ مِهْمَاتِهِمْ.

التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ: قَوْلُهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هُدَيْلٍ، فَقَالَ لِيَبْعَثَ مِنْ كُلِّ رَحْلَيْنِ أَحَدَهُمَا وَالْأُخْرَى بَيْنَهُمَا" أَمَّا "بَنُو لَحْيَانَ" فَبِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَشْهُرُ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ بَنِي لَحْيَانَ كَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كُفَّارًا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بَعَثًا يَغْزُوهُمْ، وَقَالَ لِذَلِكَ الْبَعَثِ: لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ نِصْفَ عِدَدِهَا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: مِنْ كُلِّ رَحْلَيْنِ أَحَدَهُمَا. وَأَمَّا كَوْنُ الْأَجْرِ بَيْنَهُمَا فَهُوَ مَعْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا خَلَفَ الْمُقِيمَ الْغَازِي فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ كَمَا شَرَحْنَاهُ قَرِيبًا وَكَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَاقِي الْأَحَادِيثِ.

(٧) - ٤٩٠١ (وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا بِمَعْنَاهُ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(٨) - ٤٩٠٢ (وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ "لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا" ثُمَّ قَالَ لِقَاعِدٍ: "أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ".

خرجه أبي سعيد مولى المهري: قوله: في إسناده هذا الحديث "أبو سعيد مولى المهري" هو بالراء واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله المصري بالنون المديني، مولى شداد بن الهادي، ويقال: مولى مالك بن أوس بن الخديان، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم سيلان بالسين المهملة والباء الموحدة المفتوحتين، وهو سالم البرد بالراء وآخره دال، وهو سالم مولى النصرين بالنون، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو سالم أبو عبد الله المديني، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهرين، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الدوسي، ولسالم هذا نظائر في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الخافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتاباً حسناً وصنف فيه غيره.

## [٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

٤٩٠٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ، كَحُرْمَةِ أُمَمَاتِهِمْ، وَمَنْ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ، فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟".

٤٩٠٤- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مِسْقَرٌ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ يُعْنِي النَّبِيُّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

٤٩٠٥- (١) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَعْتَبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: "قَالَ: فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ"، فَالْتَقَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "فَمَا ظَنُّكُمْ؟".

## [٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

شرح حرمة نساء المجاهدين: قوله ﷺ: "حرمة نساء المجاهدين على القاعدتين" تحريم أممات هذا في شيئين: أحدهما: تحريم التعرض هن بريئة من نظر محرم، وخبوة وحديث محرم، وغير ذلك، والثاني: في برهن والإحسان إليهن، وقضاء حوائجهن التي لا يترتب عليها مفسدة، ولا ينصون لها إلى ريبة وأخوها، قوله ﷺ في الذي يخون المجاهد في أهله: "إن المجاهد يأخذ يوم القيامة من حسناته ما شاء فما ظنكم بمعناه: ما تظنون في رغبته في أخذ حسناته، والاستكثار منها في ذلك المقام أي لا يبقى منها شيئاً إن أمكنه: والله أعلم.

## [٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

٤٩٠٦ - (١) حَاتَمُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا:  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ:  
 «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (النساء: ٩٥)  
 فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَجَاءَ بِكَيْفٍ يَكْتُبُهَا، فَشَكَا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَتَرَكْتُ:  
 «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (النساء: ٩٥)  
 قَالَ شُعْبَةُ: وَسَأَخْبِرُنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ:  
 «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ ابْنُ تَسَّارٍ فِي رِوَايَتِهِ: سَعْدُ  
 ابْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.  
 ٤٩٠٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ يَسْرٍ عَنْ مِسْعَرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ  
 الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا تَرَكْتُ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» كَلَّمَنِي ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَتَرَكْتُ:  
 «غَيْرُ أُولَى الضَّرَرَةِ».

## ٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين

فوائد الحديث. قوله: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فيه جواز كتابة القرآن في الألواح والأكثاف، وفيه طهارة عظم  
 المشركي وجواز الانتفاع به، قوله تعالى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرَةِ» الآية. فيه دليل  
 لسقوط الجهاد عن المعذورين، ولكن لا يكون ثوابهم ثواب المجاهدين، بل لهم ثواب يليق به إن كان لهم نية  
 صالحة، كما قال الله: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» وفيه: أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين، وفيه: رد على من  
 يقول أنه كان في زمن النبي ﷺ فرض عين وبعده فرض كفاية، والصحيح أنه لم يزل فرض كفاية من حين  
 شرع، وهذه الآية ظاهرة في ذلك لقوله تعالى: «وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرَةِ»  
 أخر عطاء (النساء: ٩٥) وقوله تعالى: «أُولَى الضَّرَرَةِ» فَرِي غَيْرُ بَصَبِ الزَّوَاءِ وَرَفْعِ قَرَأَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فِي  
 السَّبْعِ، قَرَأَ دَافِعُ ابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسَّانِيُّ بِنَصْبِهَا، وَالْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا، وَفَرِي فِي انْشَادِ بَعْضِهَا، فَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى  
 الِاسْتِثْنَاءِ، وَمَنْ رَفَعَ فَوَصَفَ لِلْقَاعِدِينَ أَوْ بَدَلَ مَسْأَلَةٍ، وَمَنْ جَرَّ فَوَصَفَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَوْ بَدَلَ مِنْهُمْ، قَوْلُهُ: «فَشَكَا إِلَيْهِ  
 ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ» أَيِ عَمَدِهِ هَكَذَا هُوَ فِي جَمْعِ نَسَخِ دِلَالَةِ «ضَرَارَتِهِ» بِفَتْحِ الضَّادِ، وَحُكِيَ صَاحِبُ  
 «الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالِغِ» عَنْ بَعْضِ الزَّوَاءِ أَنَّهُ ضَبَطَ «ضَرَرًا» بِهِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

## [٤١- باب ثبوت الجنة للشهيد]

٤٩٠٨- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ وَ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَالتَّمِظُ لِسَعِيدٍ - ،  
أَعْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قُتِلْتُ؟ قَالَ:  
"فِي الْجَنَّةِ" فَأَنْقَى ثَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وَفِي حَدِيثِ سُوَيْدٍ: قَالَ رَجُلٌ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ، يَوْمَ أُحُدٍ.

٤٩٠٩- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي  
إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ  
الْمِصْبِصِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: جَاءَ  
رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ - فَبِيلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "عَمِلَ هَذَا يَسِيرًا، وَأَجَرَ كَثِيرًا".

٤٩١٠- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ  
رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَالْفَاظُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ وَهُوَ  
ابْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْسَةَ، عَيْنًا يَنْظُرُ.....

## [٤١- باب ثبوت الجنة للشهيد]

ضبط الأسماء: قوله "قَالَ رَجُلٌ: أَيُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قُتِلْتُ؟ قَالَ: فِي الْجَنَّةِ فَأَنْقَى ثَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ" فيه: ثبوت الجنة للشهيد، وفيه المبادرة بالخير، وأنه لا يشتغل عنه بظهوره النفوس.

قوله: "وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْبِصِيُّ بِالْجِيمِ وَالتَّوْنِ: وَأَمَّا الْمِصْبِصِيُّ فَبِكسر اليميم والصاد المشددة، ويقال:  
بفتح اليميم وتخفيف الصاد وجهان معروفان الأول أشهر، منسوب إلى "المِصْبِصَةِ" المدينة المعروفة، قوله: "جاء  
رجل من بني النبيت هو بنون مفتوحة ثم باء مكسورة ثم مشاة تحت ساكنة ثم مشاة فوق وهم قبيلة من الأنصار  
كما ذكر في الكتاب".

قوله: "بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْسَةَ عَيْنًا" هكذا هو في جميع النسخ "بُسَيْسَةَ" بياء موحدة مضمومة، وبسيتين  
مهملتين مفتوحتين بينهما ياء مشاة تحت ساكنة، قال القاضي: هكذا هو في جميع النسخ، قال: وكذا رواه أبو  
دوود وأصحاب الحديث، قال: والمعروف في كتب السيرة "بُيسس" بياءين موحدين مفتوحتين بينهما سين ساكنة، =

مَا صَنَعْتُ عِزُّ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: لَا أَذْرِي مَا اسْتَشْنَى بَعْضُ نِسَائِهِ - قَالَ: فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكْتَبُ، فَقَالَ: "إِنَّ لَنَا طَبِئَةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا" فَجَعَلَ رِجَالٌ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظَهْرَانِهِمْ فِي عِلْوِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "لَا، إِلَّا مَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا" فَاطْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى سَبَقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُقَدِّمَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَيَّ شَيْءٌ حَتَّى أَكُونَ أَنَا دُونَهُ" فَذَكَرَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُومُوا إِلَيَّ حَتَّى غَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ" قَالَ: يَقُولُ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَتَّى غَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: بَيْحُ بَيْحٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَيْحُ بَيْحٍ" قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا رَجَاءُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: "فَرَأَيْتَ مَنْ أَهْلِهَا" فَأَخْرَجَ ثَمَرَاتٍ مِنْ قَرْيَةٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَعَنَ أَنَا حَبِيبُ حَتَّى أَكُلَ ثَمَرَاتِي هَذِهِ، إِنَّهَا لِحَيَاةٌ طَوِيلَةٌ، قَالَ فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الثَّمَرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ.

وهو بسبس بن عمرو - ويقال: ابن بشر من الأنصار من الخزرج، ويقال حليف لهم، قلت: يجوز أن يكون أحد اللفظين اسمًا له والآخر لقبًا، وقوله: "عبيدًا" أي منحسبًا وورقيًا.

شرح الكلمات: قوله: "ما صنعت غيري" أي ما فعلت غيري، هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من الأمتعة، قال في "المشارك": العمد: هي الإبل والدواب تحمل الطعام وغيره من التحارات، قال: ولا تسمى عيرًا إلا إذا كانت كذلك. وقال الجوهري في "المصباح": العير الإبل تحمل الميرة، وجمعها: عيرت بكسر العين وفتح الياء.

قوله ﷺ: "إِنَّ لَنَا طَبِئَةً" أي ما قاله، فليس ذلك سهره حاسب، فليركبوا هي بفتح الطاء وكسر اللام أي شيئًا طيبه ويظهر للدواب التي تركب، قوله: "فَجَعَلَ رِجَالٌ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظَهْرَانِهِمْ" هو يضم الظاء وإسكان الحاء أي مراكبهم، في هذا استحباب الثورية في الحرب، وأن لا يبين الإمام حجة إغاراته وإغارة سراياه لئلا يشيع ذلك فيحذرهم العدو. قوله: "فِي عِلْوِ الْمَدِينَةِ" أي على الجبل يضم العين وكسرها، قوله ﷺ: "لَا يُقَدِّمَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَيَّ شَيْءٌ حَتَّى أَكُونَ أَنَا دُونَهُ" أي قدمه متقدمًا في ذلك الشيء لئلا يفوت شيء من المصالح التي لا تعمومها.

قوله: "فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الثَّمَرِ" أي بجمع الثمر، قوله: "لَعَنَ أَنَا حَبِيبُ حَتَّى أَكُلَ ثَمَرَاتِي هَذِهِ" أي لعن الله من أكل ثمرها من دوني.

"قوله: "فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الثَّمَرِ" أي بجمع الثمر، قوله: "لَعَنَ أَنَا حَبِيبُ حَتَّى أَكُلَ ثَمَرَاتِي هَذِهِ" أي لعن الله من أكل ثمرها من دوني. قال لا أدري ما استثنى بعض نساء النبي ﷺ بأنه هل استثنى بعض نساء النبي ﷺ أيضًا فقال غيري وغير رسول الله ﷺ وبعض نساءه أو ما استثنى فلم يقل وبعض نساءه.



٤٩١١ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْخَوَّزِمِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، وَهُوَ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ الشَّيْفِ" فَقَامَ رَجُلٌ رَثَّ الْهَيْئَةَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! أَأَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ.

٤٩١٢ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَنْ ابْعَثْ مَعَنَا رِجَالًا يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَّاءُ، فِيهِمْ خَالِي حَرَامٌ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَذَارِسُونَ بِاللَّيْلِ يَتَعَمَّنُونَ، وَكَانُوا بِالنَّهَارِ يَجْلِسُونَ بِالنِّمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْتَضِبُونَ فَيَسْعَوْنَهُ، وَيَشْتَرُونَ بِهِ الصَّغَامَ لِأَهْلِ الصَّفَةِ، وَلِلْفُقَرَاءِ، فَبِعْتَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَعَرَّضُوا لَهُمْ ..

-وهي كلمة نطلق لتفحيم الأمر وتعظيمه في الخبر. قوله: "ألا والله يا رسول الله! إلا إجابة أن أكون من أهلها" هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة "رجاءة" بالمد ونصب الناء، وفي بعضها "رجاء" بلا تنوين، وفي بعضها بالتنوين ممدودان بحذف الناء، وكله صحيح معروف في اللغة، ومعناه: والله ما فعلته لشيء إلا لرجاء أن أكون من أهلها. شرح الكلمات الغريبة: قوله: "أفأخرج نمراب من فرقة" هو يقاف وراء مفتوحين ثم تون، أي جمعة الشباب، ووقع في بعض نسخ المعاربة فيه تصحيف، قوله: "أليس أن حيث أكل ثمراتي هذه لك حياة طيبة مرمي لما كان معه من الشر ثم فليسهم حتى قتل فيه" جواز الانغمار في الكفار، والتعرض للشهادة، وهو جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء.

قوله: "أوهي بحذاف النعم" هو يفتح الحاء وضمها وكسرهما ثلاث لغات، ويقال: أيضاً يحضر بفتح الحاء والضاد بحذف الهاء. قوله ﷺ: "إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ الشَّيْفِ" قال العلماء: معناه إن الجهاد وحضور معركة القتال طريق إلى الجنة وسبب لدخولها، قوله: "كسر جفن سيفه" هو يفتح الجيم وإسكان الناء وياءنون وهو ضمه. قوله: "وكانوا بالنهار يجلسون بالنماء فيضعونه في المسجد" معناه: يضعونه في المسجد مسبلاً لمن أراد استعماله لطهارة أو شرب أو غيرهما، وفيه جواز وضعه في المسجد، وقد كانوا يصنعون أيضاً أعذاق التمر لمن أرادها في المسجد في زمن النبي ﷺ، ولا خلاف في جواز هذا وفضله، قوله: "ويحتضبون فيسعون به" يشتركون به الصغام لأهل الصفة" أصحاب الصفة هم الفقراء الغرماء الذين كانوا يأوون إلى مسجد النبي ﷺ، وكانت لهم في

فَقَتَلُوهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنَّا، قَالَ وَأَتَى رَجُلٌ حَرَامًا، خَالَ أَنَسَ، مِنْ خَلْفِهِ فَطَعَنَهُ بِرُمَحٍ حَتَّى أَثْنَدَهُ، فَقَالَ حَرَامٌ: فُزْتُ، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ "إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قَتَلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنَّا".

٤٩١٣ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ: قَالَ: قَالَ أَنَسُ: عَمِّي الَّذِي سَمِيتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذُرًا، قَالَ: فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْبْتُ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللَّهُ مَشْهَدًا، فِيمَا بَعْدُ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِيرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لَهُ أَنَسُ: يَا أَبَا عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَأَهْأَ لِرِيحِ الْجَنَّةِ، أَجْدُهُ دُونَ أُحُدٍ، قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَسَدِهِ بِضْعٌ وَتَمَاتُونَ، مِنْ بَيْنِ ضَرْبَةٍ وَطَعْنَةٍ وَرَمْيَةٍ، قَالَ فَقَالَتْ أُخْتُهُ، عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ: فَمَا عَرَفْتُ أَحَدًا إِلَّا بِسَانِهِ، وَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: «رَجُلًا صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا» (الأحزاب: ٢٣) قَالَ: فَكَانُوا يُرَوُّونَ أَنَّهَا تَرَكْتُ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ.

- آخره صفة وهو مكان منقطع من المسجد مظلّل عليه بيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقاضي، وأصله من صفة البيت، وهي شيء كالظلة فداعه.

فوائد الحديث. فيه فضيلة الصدقة، وفضيلة الاكتساب من الحلال لها، وفيه: جواز النصفة في المسجد، وجواز المبيت فيه بلا كراهة، وهو مذهبا ومذهب الجمهور، قوله: "اللهم بلغ عنا بيت أنا قد لقيناك فرضينا عنك، ورضيت عنا"، فيه: فضيلة ظاهرة للشهداء، وثبوت الرضا منهم ولهم وهو موافق لقوله تعالى "وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ" قال العلماء يَجْرُ بظاعتهم ورضوا عنه بما أكرمهم به وأعطاهم إياه من الخيرات والرضى من الله تعالى بإفاضة الخير والإحسان والرحمة فيكون من صفات الأفعال وهو أيضا بمعنى إرادته فيكون من صفات الذات.

صبط الكنمة "ليراني الله" وبيان معناها: قوله: "ليراني الله ما أصنع" هكذا هو في أكثر النسخ "ليراني" بالالف وهو صحيح، ويكون "ما أصنع" بدلًا من الضمير في "أراني" أي "ليرى الله" ما أصنع، ووقع في بعض النسخ "و

"اليرين الله" بياء بعد الراء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في "صحيح البخاري"، وعلى هذا ضبطوه بوجهين: أحدهما: ليرين يفتح الياء والراء أي يراه الله واقعاً بارزاً، والثاني: ليرين بضم الياء وكسر الراء ومعناه: ليرين الله الناس ما أصنعه وبيّره الله تعالى لهم.

قوله: "أعجاب أن يقول سبحانه" معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة المهمة، أي قوله "اليرين الله ما أصنع" مخافة أن يعاهد الله على غيرها فيعجز عنه أو تضعف نيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون إبراء له من الحول والقوة.

قوله: "وأما لربح الجنة أحده دون أحد" قال العلماء: وأما كلمة تحن وتلهف. قوله: "أحده دون أحد" محمول على ظاهره، وأن الله تعالى أوجده ورجحها من موضع المعركة وقد ثبتت الأحاديث أن ربحها توجد من مسيرة خمسمائة عام.

## [٤٢ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله]

٤٩١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ رَجُلًا أُعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَعْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذَكَّرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٤٩١٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَحَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٤٩١٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يُقَاتِلُ مِنَّا شَحَاعَةً، فَذَكَرَ مَثَلَهُ.

٤٩١٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا فَقَالَ: "مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

## [٤٢ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله]

قوله ﷺ: مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فيه: بيان أن الأعمال إنما تحسب بالنيات الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين في سبيل الله يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

= شرح الكلمات: قوله: "الرجل يقاتل للذكر" أي ليذكره الناس بالشجاعة وهو يكسر الذال.  
 قوله: "ويقاتل حمية" هي الأنفة والغيرة والمحاماة عن عشيرته، قوله: "ترفع رأسه إليه وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائماً" فيه: أنه لا بأس أن يكون المستغني واقفاً إذا كان هناك عذر من ضيق مكان أو غيره، وكذلك طالب الحاجة. وفيه إقبال المتكلم على من يخاطبه.

\*\*\*

## [٤٣ - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

٤٩١٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَائِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ! حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأَتَىٰ بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلِمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتَىٰ بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعْمَ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلِمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْعَالِ كُلِّهِ، فَأَتَىٰ بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُتَفَقَّ فِيهَا إِلَّا أَتَفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ".

٤٩١٩ - (١) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ: نَائِلُ الشَّامِيِّ، وَأَقْنَصُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ.

## [٤٣ - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

ترجمة نائل الشامى: قوله: "تفرق الناس عن أبي هريرة فقال له نائل أهل الشام: أيها الشيخ" وفي الرواية الأخرى: "فقال له نائل الشامى" هو بالنون في أوله وبعد الألف ثاء مشددة فوق، وهو نائل بن قيس المزيمى الشامى من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان نائل كبير قومه.

قوله ﷺ في "الغازي" و"العالم" و"الجواد" وعقابهم على فعلهم ذلك لغير الله، وإدخالهم النار دليل على تغليظ =

=تغريم الرياء وشدة عقوبته: وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَسْرَفَ إِلَّا لِيُفْسِدُوا تِلْكَ فَيَحْضُرُوا اللَّهَ فَخَلِّصَ إِلَهُ الَّذِينَ لَهُ وَفِيهِ: أَنَّ الْعَمَلَاتِ الْوَارِدَةَ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ مَخْلَصًا، وَكَذَلِكَ انْتَاء عَلَى الْعُلَمَاءِ وَعَلَى الْمُنَافِقِينَ فِي وَجْهِ الْخَيْرَاتِ، كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى مَخْلَصًا، فَوَلَهُ: "تَفْرِجِ النَّاسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" أَيِ تَفَرَّقُوا بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ.

\* \* \* \*

## [ ٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ]

٤٩٢٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي هَانِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَحَّضُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ اثْنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ".

٤٩٢١ - (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الْقِصْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْزُومٍ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَحَّضُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْطِقُ وَتُضَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ".

## [ ٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ]

قوله ﷺ: "مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَحَّضُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ اثْنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ". وفي الرواية الثانية: "مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَحَّضُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْطِقُ وَتُضَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ".

شرح الغريب وبيان المفهوم هذه الأحاديث والرد على الأقوال الماطنة: قال أهل اللغة: "الإحفاق" أن يغزوا فلا يغنموا شيئاً، وكذلك كلُّ طالب حاجة إذا لم يحصل فقد أخفق، ومنه أحقق الضائد إذا لم يقع له صيد.

وأما معنى الحديث، فالصواب الذي لا يجوز غيره، أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجورهم أقل من أجر من لم يسلم، أو سيم ولم يغنم، وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم، فإذا حصلت لهم فقد تعحَّضوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو، وتكون هذه الغنيمة من جملة الأجر. وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله: "مَا مِنْ مَاتٍ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً، وَمَا مِنْ أَمَةٍ لَمْ تَمُتْ فَهُوَ يَهْدُ وَهْمُهَا" أي يخطئها، فهذا الذي ذكرنا هو الصواب، وهو ظاهر الحديث، ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا، فتعين حمله على ما ذكرنا.

وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقوالاً فاسدة، منها: قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن ينقص ثوابهم بالغنيمة، كما لم ينقص ثواب "أهل بدر" وهم أفضل المجاهدين، وهي أفضل غنيمة، قال: وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ حميد بن هانئ راوي مجهول، ورجحوا الحديث السابق في أن المقاتل يرجع بما نال من أجر وغنيمة، ورجحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله =



ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة، وهذا القول باطل من أوجه، فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور، فإن الذي في الحديث السابق رجوعه بما نال من أجر وغنيمة، ولم يقل: أن الغنيمة تنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كأجر من لم يفتح، فهو مطلق وهذا مقيد، فوجب حمله عليه، وأما قولهم: أبو هانئ مجهول فغلط فاحش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب وخلائق من الأئمة، ويمكن في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه، وأما قولهم: أنه ليس في الصحيحين، فليس لازماً في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما، وأما قولهم في غنيمة "بدر" فليس في غنيمة "بدر" نص أنهم لم يفتحوا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد غنموا فقط، وكوهم مغفوراً لهم، مرضياً عنهم، ومن أهل الجنة لا يلزم أن لا تكون وراء هذا مرتبة أخرى هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر. ومن الأقوال الباطلة ما حكاه القاضي عن بعضهم أنه قال: لعل الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت على غير وجهها، وهذا غلط فاحش، إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر، وزعم بعضهم أن المراد أن النبي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاقها من الغنيمة، فيضاعف ثوابها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله، وهذا القول فاسد مبين لصريح الحديث، وزعم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج بنية الغزو والغنيمة معاً فنقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

## [٤٥- باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

٤٩٢٢- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ فَعْقَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِلدُّنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ لِمَرْأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ".

٤٩٢٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعُتْكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يُعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عِيَّاتٍ وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَلْهَمَدَانِي: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادٍ مَالِكٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِثْرِ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

## ٤٥- باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

مرية حديث "إنما الأعمال بالنية" قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" الحديث، أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث؛ وكثرة فوائده وصحته، قال الشافعي وآخرون: هو ثلث الإسلام، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه؛ وقال آخرون: هو ربع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية، ونقل الخطابي هذا عن الأئمة مطلقاً، وقد فعل ذلك البخاري وغيره، فابندوا به قبل كل شيء، وذكره البخاري في سبعة مواضع من كتابه، قال الحفاظ: ولم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم النخعي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى انتشر فرواه عنه أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله. وفيه: طرفة من طرف الإسناد، فإنه رواه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض يحيى، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" مروضعة-

«للحصر: تثبت المذكور وتنفي ما سواه، فتقدير هذا الحديث: أن الأعمال تحسب بنية، ولا تحسب إذا كانت بلا نية، وفيه: دليل على أن الطهارة وهي الوضوء والغسل والتيمم لا تصح إلا بالنية، وكذلك الصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات، وأما إزالة النجاسة فالمشهور عندنا أنها لا تنفقر إلى نية، لأنها من باب التروك، والتروك لا يحتاج إلى نية، وقد نقلوا الإجماع، فيها وشذ بعض أصحاب فأوجبها، وهو باطل، وتدخل النية في الطلاق والعتاق والقدف، ومعنى دعوها أنها إذا فارقت كناية صارت كالصريح، وإن أتى بصريح طلاق ونوى طنين أو ثلاثاً وقع ما نوى، وإن نوى بصريح غير مقتضاه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقبل منه في الظاهر.

فائدة ذكر وإنما لا مرئى ما نوى: قوله ﷺ: "وإنما لا مرئى ما نوى" قالوا: فائدة ذكره بعد "إنما الأعمال بالنية" بيان أن تعيين النوى شرط فلو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفاتنة، بل يشترط أن ينوي كونها ظهراً أو غيرها، ولو لا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين أو أوهم ذلك.

قوله ﷺ: "فمن كان هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله" معناه: من قصد بهجرته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظ، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه المحرة، وأصل المحرة الترك، والمراد هنا: ترك الوطن، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فقيل له: مهاجر أم قيس؛ والثاني: أنه للتبعية على زيادة التحذير من ذلك، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على مزيجته، والله أعلم.

## [٤٦- باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى]

- ٤٩٢٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهْ".
- ٤٩٢٥- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ: حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا -عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْتِفٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ" وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ "بِصِدْقٍ".

## [٤٦- باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى]

التوفيق بين الروايتين: قوله ﷺ: "من طلب الشهادة صادقاً أعطيها ولو لم تصبه". وفي الرواية الأخرى: "من سأل الله الشهادة بصدق بلعه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه" معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعناها جميعاً: أنه إذا سأل الشهادة بصدق أعطي من ثواب الشهداء وإن كان على فراشه، وفيه استحباب سؤال الشهادة واستحباب نية الخير.

## [٤٧ - باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

٤٩٢٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَهَيْبِ الْمَكِّي، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ".

قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَفُرِيَ أَنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

## [٤٧ - باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

قوله ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فُرِيَ أَنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قوله: "فُرِيَ" بضم النون أي نُظُنُّ وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل، وقد قال غيره: إنه عام، والمراد: أن من فعل هذا فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق.

فقد الحديث: وفي هذا الحديث: أن من نوى فعل عبادة فمات قبل فعلها لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها، وقد اختلف أصحابنا فيما يمكن من الصلاة في أول وقتها، فأخبرها نية أن يفعلها في أثناءه، فمات قبل فعلها، أو آخر الحج بعد التمكن إلى سنة أخرى فمات قبل فعله هل يأثم أم لا؟ والأصح عندهم أنه يأثم في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تنسب إلى تفريط بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يأثم فيها، وقيل: لا يأثم فيهما، وقيل: يأثم في الحج الشيخ دون الشاب، والله أعلم.

## [٤٨ - باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

٤٩٢٧ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ".

٤٩٢٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدٌ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ".

## [٤٨ - باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

ضبط الكلمة و فقه الحديث: قوله ﷺ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ" وفي رواية: "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ" قال أهل اللغة: شركه بكسر الراء بمعنى شاركه، وفي هذا الحديث فضيلة النبي في الخير، وأن من نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منعه حصل له ثواب نيته، وأنه كلما أكثر من التأسف على فوات ذلك وعنى كونه مع الغزاة ونحوهم كثر ثوابه، والله أعلم.

## [٤٩- باب فضل الغزو في البحر]

٤٩٢٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ\* بِنْتِ مَلْحَانَ قُطَيْمِئِهِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَغْلِي رَأْسَهُ، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: قُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرَكِبُونَ نَجَسَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ"، - يَشْكُكُ أَيهُمَا قَالَ -

## ٤٩- باب فضل الغزو في البحر

أقوال العلماء من جهة قرابة أم حرام من النبي ﷺ وفوائد الحديث: قوله: "أد التي ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان قطيميه وتغلي رأسه ويأمن عندها" اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له ﷺ، واختلفوا في كفاية ذلك فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى حالاته من الرضاغة، وقال آخرون: بل كانت خالة لأبيه أو لجدته؛ لأن عبد المطلب كانت أمه من بني النجار.

قوله: "تغلي" بفتح التاء وإسكان الفاء فيه جواز فلي الرأس، وقتل القمل منه ومن غيره، قال أصحابنا: قتل القمل وغيره من المؤذيات مستحب. وفيه: جواز ملامسة المحرم في الرأس وغيره مما ليس بعورة، وحواز الخلو بالحرم والنوم عندها وهذا كله مجمع عليه، وفيه: جواز أكل الضيف عند المرأة المروجة مما قدمته له إلا أن يعلم أنه من حال الزوج، ويعلم أنه يكره أكله من طعامه، قولها: "فاستيقظ وهو يضحك" هذا الضحك فرحاً وسروراً بكون أمته تبقى بعده متظاهرة بأمر الإسلام، قائمة بالجهاد حتى في البحر.

شرح الغريب و مطلب قوله كالملوك على الأسيرة: قوله ﷺ: "يركبون نَجَسَ هَذَا الْبَحْرِ" بناءً مثلاً ثم باء موحدة مفتوحتين ثم جيم، وهو ظهروه ووسطه، وفي الرواية الأخرى: "يركبون ظهراً البحر". قوله ﷺ: "كالملوك على الأسيرة". قيل: هو صفة لهم في الآخرة إذا دخلوا الجنة، والأصح أنه صفة لهم في الدنيا، أي يركبون مراكب الملوك لسعة حالهم، واستقامة أمرهم، وكثرة عددهم، قولها في المرة الثانية: "ادع الله أن يعصني منهم وكان دعا =

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كان يدخل على أم حرام" وزاد البخاري في الاستئذان: "كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام" فأفاد أن بيتها كان في قباء، وأم حرام اسمها الرميضاء وهي خالة أنس. وكانت خالة رسول الله ﷺ من الرضاغة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٢/٣، ٤٥٣)

قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُجْعَلَ مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهُمْ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ قَنَاقِمَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ" كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُجْعَلَ مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

٤٩٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ عِنْدَنَا، فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، قَالَ: "أَرَيْتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ؟" فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُجْعَلَ مِنْهُمْ، قَالَ: "فَإِنَّكَ مِنْهُمْ" قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُجْعَلَ مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

- هذا في الأولى قال: أنت من الأولين هذا دليل على أن رؤياه الثانية غير الأولى، وأنه عرض فيها غير الأولين. فوائد الحديث: وفيه معجزات للنبي ﷺ منها: إخباره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون هم شوكة وقوة وعدد، وأنهم يغزون، وأنهم يركبون البحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان، وأنها تكون معهم، وقد وجد بحمد الله تعالى كل ذلك، وفيه فضيلة لشك الجيوش، وأنهم غزاة في سبيل الله.

الأقوال في الغزوة التي توفيت فيها أم حرام: واختلف العلماء من حرت الغزوة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في مسلم أنها ركبت البحر في زمان معاوية رضي الله عنه، فصرعت عن دابتها فهلكت، قال القاضي: قال أكثر أهل السير والأخبار: أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن فيها ركبت أم حرام وزوجها إلى قبرص فصرعت عن دابتها هناك، فتوفيت ودفت هناك، وعلى هذا يكون قوله: في زمان معاوية رضي الله عنه، في زمان غزوه في البحر لا في أيام خلافته، قال: وقبل: بل كان ذلك في خلافته.

أقوال العلماء في جواز ركوب البحر: قال: وهو أظهر في دلالة قوله في زمانه، وفي هذا الحديث جواز ركوب البحر للرجال والنساء، وكذا قاله الجمهور، وكره مالك ركوبه للنساء، لأنه لا يمكنهن غالباً التستر فيه ولا غض البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن انكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السفن مع ضرورتهم إلى قضاء الحاجة بحضرة الرجال، قال القاضي رحمه الله: وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما مع ركوبه، وقيل: إنما منعه العمران للنجارة، وطلب الدنيا لا للطاعات، وقد روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ النهي عن ركوب البحر إلا لحاج أو معتمر أو غاز، وضعف أبو داود هذا الحديث، وقال رواه مجهولون. واستدل =



قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، بَعْدَهُ، فَعَزَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ قَرِيبًا لَهَا بَغْلَةً، فَرَكِبَتْهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَأَنْدَقَتْ عُنُقَهَا.

٤٩٣١- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَاتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَقْبَضَ يَتَبَسَّمُ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَضْحَكَكَ؟ قَالَ: "أَنَسَ مِنْ أُمَّتِي عَرِضُوا عَلَيَّ، يَرَكِبُونَ ظَهْرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ" ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٩٣٢- (٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَ ابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةَ مِلْحَانَ، خَالَاتِهِ أُنْسَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ.

=بعض العلماء بهذا الحديث على أن القتال في سبيل الله -تعالى- والموت فيه سواء في الأجر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل، ولا دالة فيه لذلك؛ لأنه ﷺ لم يقل: (إنهم شهداء) إنما يغزون في سبيل الله، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقيل حديث زهير بن حرب من رواية أبي هريرة: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد" وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: ﴿مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (النساء: ١٠٠).

التوفيق بين الروایتين: قوله في الرواية الأولى: "وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله ﷺ فأطعمته" وقال في الرواية الأخرى: "فتزوجها عبادة بن الصامت بعد" فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعبادة حال دخول النبي ﷺ إليها، ولكن الرواية الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخرج عما صار حالاً لها بعد ذلك.

قوله: "وحدثنا محمد بن رُمح بن المهاجر أخبرنا الليث، عن يحيى بن سعيد" هكذا هو في نسخ بلادنا، ونقل القاضي عن بعض نسخهم، حدثنا محمد بن رُمح، ويحيى بن يحيى أخبرنا الليث فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح.

## [٥٠- باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

٤٩٣٣- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَهْرَامٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا ثَيْثٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السِّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "رِبَاطُ يَوْمٍ وَتِلْكَ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ، حَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ \* الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْقَتْلَانِ".

٤٩٣٤- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السِّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَثِيرِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّيْتِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى.

## [٥٠- باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

ضبط الأسماء و بيان فضيلة الرباط: قوله: "ابن عبد الرحمن بن بهرام" بفتح الباء وكسرها، قوله: "شرحيل بن السميط" يقال بفتح السين وكسر الميم، ويقال: بكسر السين وإسكان الميم، قوله ﷺ: "رباط يوم وتلك خير من صيام شهر وقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ حَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ" هذه فضيلة ظاهره للرباط، وجريان عمله عليه بعد موته فضيلة مختصة به، لا يشاركه فيها أحد، وقد جاء صريحاً في غير مسلم: "كل ميت يحتم على عمله إلا للرباط فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة"، قوله ﷺ: "وأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ" موافق لقول الله تعالى في الشهداء: «أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» (آل عمران: ١٠٠) والأحاديث السابقة أن أرواح الشهداء تأكل من ثمار الجنة.

ضبط الكلمات: قوله ﷺ: "أمن عتقان" ضبطوا "أمن" بوجهين: أحدهما: "أمن" بفتح الحزة وكسر الميم من غير واو، والثاني: "أؤمن" بضم الهززة وواو، وأما الفتان فقال القاضي: رواية الأكثرين بضم الفاء جمع "فانن"، قال: ورواية الطبري بالفتح، وفي رواية أبي داود في سننه "أؤمن من فتانتي القوم".

قوله: "إِنْ مَاتَ حَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ" أي يكسب له عمله من غير بقاء له بخلاف ما ذكر في حديث إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، فإن العمل هناك باقٍ و ههنا العمل منقطع، إلا أنه يكسب له بمجرد فضله تعالى، فلا منافاة.

## [٥١ - باب بيان الشهداء]

٤٩٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَمِيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَتِمَّ رَجُلٌ، يَسْتَبِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ، فَغُفِّرَ لَهُ"، وَقَالَ: "الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرَقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٩٣٦ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ: "إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيلٌ" قَالُوا: فَمَنْ هُمْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ".

قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: "وَالْغَرَقُ شَهِيدٌ".

## ٥١ - باب بيان الشهداء

قوله ﷺ: "يَتِمُّ رَجُلٌ يَسْتَبِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ، فَغُفِّرَ لَهُ"، فِيهِ فَضِيلَةُ إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ: الْإِمَاطَةُ أَدْنَى شَعْبِ الْإِيمَانِ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ.

قوله ﷺ: "الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرَقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ فِي "الْمَوَاطَّ" مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "الشَّهَدَاءُ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" فَذَكَرَ الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرَقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ وَالْخَرَفُ وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ بِجَمْعٍ" وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: "مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ صَحِيحٌ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ قَدْ بَخَّرَاهُ.

شَرَحَ كَلِمَاتِ الْحَدِيثِ: فَأَمَّا الْمَطْعُونُ فَهُوَ الَّذِي يَمُوتُ فِي الطَّاعُونَ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ" وَأَمَّا الْمَبْطُونُ فَهُوَ صَاحِبُ دَاءِ الْبَطْنِ، وَهُوَ الْإِسْهَالُ، قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي بِهِ الْاسْتِسْقَاءُ وَاتِّسَافُ الْبَطْنِ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي تَشْتَكِي بَطْنَهُ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَمُوتُ بِدَاءِ بَطْنِهِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الْغَرَقُ فَهُوَ الَّذِي يَمُوتُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ مَنْ يَمُوتُ نَفْعَةً، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ مَعْرُوفٌ، وَهِيَ قَرَحَةٌ تَكُونُ فِي الْجَنْبِ بَاطِنًا، وَالْخَرَقُ الَّذِي يَمُوتُ بِغَرِيقِ النَّارِ، وَأَمَّا الْمَرْءُ مَيِّتٌ بِجَمْعٍ فَهُوَ بَضْمُ الْجَيْمِ وَفَتْحُهَا وَكُسْرُهَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ.

٤٩٣٧- (٣) وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ سُهَيْلٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "وَمَنْ غَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ".

٤٩٣٨- (٤) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ "وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ".

٤٩٣٩- (٥) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: يَمُوتُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ، قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ".

٤٩٤٠- (٦) وَخَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شَخَاعٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

= قيل: التي تموت حاملاً جامعة ولدها في بطنها. وقيل: هي البكر، والصحيح الأول.

وأما قوله تَكَرَّرَ "وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" فمعناه: بأيِّ صفة مات، وقد سبق بيانه. قال العلماء: وإنما كانت هذه المرات شهادة بفضل الله تعالى بسبب شدتها وكثرة ألقاها، وقد جاء في حديث آخر في الصحيح: "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" وسبق بيانه في كتاب الإيمان، وفي حديث آخر صحيح: "مَنْ قُتِلَ دُونَ سِيْفِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ".

بيان معنى الشهادة هؤلاء المذكورين: قال العلماء: المراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأما في الدنيا فيفضلون ويصلى عليهم، وقد سبق في "كتاب الإيمان" بيان هذا، وأن الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار، وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا، وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غل في الغلبة أو قتل مديراً.

بيان الصواب في الإسناد: قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: "قال عبد الله بن مقسم: أشهد على أخيك أنه زاد في هذا الحديث ومن غرق فهو شهيد" هكذا وقع في أكثر نسخ بلادنا على أخيك" بالخاء وفي بعضها على أليك" بالياء وهذا هو الصواب، قال القاضي: وقع في رواية ابن مهران على أيث وهو الصواب، وفي رواية جلودي "على أخيك" وهو خطأ. والصواب "على أليك" كما سبق في رواية زهير، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعدها، والله أعلم.

## [٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه]

٤٩٤١- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، ثُمَامَةَ بْنِ شَفِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمَيْتَرِ، يَقُولُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ.

٤٩٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سُتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ".

٤٩٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٩٤٤- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْمًا اللَّخْصِيَّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَخْتَلِفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَرَضَيْنِ، وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُّ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ أَعَانِيهِ، قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لِابْنِ شُمَاسَةَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: "مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى".

## [٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه]

ضبط الاسم: قوله: "ثُمَامَةَ بْنِ شَفِيٍّ" هو بشين معجمة مضمومة ثم فاء مفتوحة ثم ياء مشددة، قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) "أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ قاطبا ثلاثاً" هذا تصريح بتفسيرها ورد لما يحكيه المفسرون من الأقوال سوى هذا.

فوائد أحاديث الأبواب: وفيه، في الأحاديث بعده فضيلة الرمي والمناظلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المشاجعة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالخيول وغيرها، كما سبق في بابها، والمراد بهذا كله الثمرن على القتال والتدريب، والتحذق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

حَضَبُ الْكَلِمَاتِ: قَوْلُهُ ﷺ: "اسْتَمْتَحَ مِنْكُمْ أَرْضِي وَمِنْكُمْ كِتَابُ اللَّهِ وَلَا يَحْجُرُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَجِدَ مُسْتَهْذَبًا  
 "الْأَرْضُونَ" يَفْتَحُ الرِّاءَ عَلَى الشَّهْوَرِ، وَحَكَى أَبُو هُرَيْرَةَ لُغَةً شَاذَةً يَأْسِكُنَهَا، وَيَحْجُرُ كَسْرَ الْحِمِّ عَلَى الشَّهْوَرِ،  
 وَيَفْتَحُهَا فِي لُغَةٍ، وَمَعْنَاهُ: النَّدَبَ إِلَى الرَّمْيِ، قَوْلُهُ: "ابْنُ شِمَاسَةَ" بِصَمِّ الشَّيْخِ وَفَتْحُهَا.  
 قَوْلُهُ: "لَمْ أَكُنْ أَهْلًا هَكَذَا" هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ "لَمْ أَكُنْ أَهْلًا" بِالنَّوْءِ وَفِي بَعْضِهَا "لَمْ أَكُنْ أَهْلًا" بِمُذَوِّغِهَا وَهُوَ الْفَصِيحُ، وَالْأَوَّلُ  
 لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ سَبَقَ بَيَانُهَا مَرَّاتٍ.  
 قَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ عَلَّمَ الرَّمِيَّ لَمْ يَرْكَبْ فَيْسَ مِنَّا أَوْ قَدْ سَلَّيَ" هَذَا تَشْدِيدٌ عَظِيمٌ فِي نَسِيَانِ الرَّمِيَّ بَعْدَ عِلْمِهِ، وَهُوَ  
 مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ لَمْ يَرْكَبْ مَلَا عُلُرًا، وَسَبَقَ تَفْسِيرُ "فَيْسَ مِنَّا" فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

## [٥٣- باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..."]

٤٩٤٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثُوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، \* لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ "وَهُمْ كَذَلِكَ".

٤٩٤٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَ عَبْدِةُ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ ظَاهِرُونَ".

٤٩٤٧- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمَثَلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ، سَوَاءً.

٤٩٤٨- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ الثَّيْبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَنْ يَزَالَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا، يُقَاتَلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

## ٥٣- باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"

قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك". هذا الحديث سبق شرحه مع ما يشبهه في أواخر كتاب الإيمان، وذكرنا هناك الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وأن المراد بقوله ﷺ "حتى يأتي أمر الله من الريح التي تأتي فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة". وأن المراد برواية من روى "حتى تقوم الساعة" أي تقرب الساعة، وهو خروج الربيع.

أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة: وأما هذه الطائفة فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أمري من هم، قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد

٤٩٤٩- (٥) حَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٩٥٠- (٦) حَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ أَبِي مَرْحَمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ هَانِئٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمِثْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ".

٤٩٥١- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّصُورٍ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ وَهُوَ ابْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَسْتَعْنَى رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مِثْرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُقَهِّمَهُ فِي الدِّينِ"، وَلَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَآوَاهُمْ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

=مذهب أهل الحديث، قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وأمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة، فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث، وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدلل به له من الحديث، وأما حديث "لا تجتمع أمتي على ضلالة" فضعيف، والله أعلم.

قوله ﷺ "ظاهرين على من نآواهم" هو بحمزة بعد الواو أي عاداهم: وهو مأخوذ من نأى إليهم، ونآوا إليه، أي-

قوله: "من يرد الله به خيرا..." تنكير خيرا للتعظيم أو الإجماع والتعميم ومضمون الكلام على الأول أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير العظيم وعلى الثاني أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير من أصله. وهذا مبني على التباينة وإن سائر أفراد الخير بالنظر إلى الفقه في الدين كلا خيرا، ثم المراد بالفقه في الدين هو العلم الذي يورث الخشية ويزيل الغفلة. قال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم. والله أعلم.



١٩٥٢- (٨) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُعْبَةَ الْمُهْرِيَّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ. فَيَسْتَأْذِنُ هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ! اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَنَا أَفْهَمُ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ عَصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحَ الْمِسْكِ، مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

١٩٥٣- (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

-مختصوا للقتال. قوله: "سلسلة بن محمد" بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام.

بيان المراد بأهل المغرب: قوله ﷺ: "لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة". قال علي بن المديني: المراد بأهل الغرب العرب، والمراد بالغرب الدنو الكيم لاختصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: المراد به الغرب من الأرض، وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخرهم بيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، قال القاضي: وقيل: المراد بأهل الغرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء حده، والله أعلم.

## [ ٥٤ - باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق ]

٤٩٥٤ - (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّيِّ، فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

٤٩٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّيِّ، فَتَبَادَرُوا بِهَا نَفْسَهَا، وَإِذَا عَرَسْتُمْ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

## ٥٤ - باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق

شرح الكلمات وبيان معنى الحديث: قوله ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ" فأنصبا إلى حصب من الأرض، وإذا سافروا في السَّيِّ سافروا على السَّيِّ. الحَصْب: يكسر الحاء وهو كثرة العشب والمرعى، وهو ضد الجلب، والمراد بالسَّيِّ هنا القحط ومنه قوله تعالى: "وَأَلْقَدْنَا أَخْذَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْسِبِينَ" (الأعراف: ١٣٠) أي بالقحوط، ونقيها يكسر النون وإسكان القاف وهو الخ، ومعنى الحديث: الحث على الرفق بالدواب، ومراعاة مصلحتها، فإن سافروا في الحَصْب قللوا السير، وتركوها ترعى في بعض النهار، وفي أثناء السير، فتأخذ حظها من الأرض بما ترعاه منها، وإن سافروا في القحط عجلوا السير ليصلوا المقصد وفيها بقية من قوتها، ولا يقللوا السير فيلحقها الضرر؛ لأنها لا تجد ما ترعى فتضعف، ويذهب نقيها، وربما كُتِلَتْ ووقفت، وقد جاء في أول هذا الحديث في رواية مالك في "الموطأ": "إن الله رفيق يحب الرفق".

معنى كلمة التعريس قوله ﷺ: "وَإِذَا عَرَسْتُمْ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ" مجازاً في الدواب، ومأوى الهوام بالليل قال أهل اللغة: "التعريس" انزول في أواخر الليل للنوم والراحة، هذا قول الأكثرين، وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، والمراد بهذا الحديث هو الأول، وهذا أدب من آداب السير والنزول أرشد إليه ﷺ لأن الحشرات، ودواب الأرض من ذوات السموم والسباع تخشى في الليل على الطرق لسهولتها ولأنها تلتقط منها ما يسقط من مأكول ونحوه، وما تجد فيها من رمة ونحوها، فإذا عرس الإنسان في الطريق رما مر به منها ما يؤذيها، فينبغي أن يتباعد عن الطريق.

## [٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحياب تعجيل المسافر إلى أهله،..]

٤٩٥٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَ مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التَّمِيمِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سُمَيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَعَجِلْ إِلَى أَهْلِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ.

## ٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحياب تعجيل المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله

قوله ﷺ: "السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشربه" معناه: يمنعه كماها ولذيدها، لما فيه من المشقة والتعب ومقاساة الحر والبرد، والسرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، وخشونة العين. شرح الغريب و بيان المعنى: قوله ﷺ: "فإذا قضى أحدكم نهمة من وجهه فليعجل إلى أهله" النهمة بفتح النون وإسكان الهاء هي الحاجة، والمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر عما ليس له بهم.

\* \* \* \*

### ٥٦- باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد من سفر]

٤٩٥٧- (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غَدَوَةٌ أَوْ عَشِيَّةٌ.

٤٩٥٨- (٢) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ لَا يَدْخُلُ.

٤٩٥٩- (٣) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: "أَمْسِلُوا حَتَّى تَدْخُلَ لَيْلًا -أَيَّ عِشَاءٍ- كَمَا تَمْتَشِطُ الشَّعْبَةُ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةُ".

٤٩٦٠- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطُ الشَّعْبَةُ".

٤٩٦١- (٥) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

### ٥٦- باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد من سفر

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غَدَوَةٌ أَوْ عَشِيَّةٌ" وفي رواية: "إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطُ الشَّعْبَةُ" وفي الرواية الأخرى: "كَمَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطُ الشَّعْبَةُ". أما قوله ﷺ في الأخرى: "يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَعَوَّضُ عَنْهُمْ" فهو بفتح اللام وإسكان الياء أي في الليل، والطروق بضم الطاء هو الإتيان في الليل، وكل أت في الليل فهو طارِق، ومعنى-

٤٩٦٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْغَيْبَةَ، أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا.

٤٩٦٣- (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩٦٤- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

٤٩٦٥- (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ سُفْيَانُ: لَا أَذْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لَا، يَعْنِي أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ.

٤٩٦٦- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّيْخِ ﷺ، بِكَرَاهَةِ الطَّرُوقِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

"تستحد الغيبة" أي تزيل شعر عائنها، و"الغيبة" التي غاب زوجها، والاستحداد استعمال من استعمال الحديد وهي الموسيقى، والمراد: إزالته كيف كان، ومعنى يتخوّنهم: يظن خيانتهم، ويكشف أَسْتَارَهُمْ، ويكشف هل خانوا أم لا، ومعنى هذه الروايات كلها أنه يكره لمن طال سفره أن يقدم على امرأته ليلاً بغتة، فأما من كان سفره قريباً فتوقع امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الروايات: "إذا أطال الرجل الغيبة" وإذا كان في قفل عظيم أو عسكر ونحوهم، واشتهر قدومهم ووصولهم وعلمت امرأته وأهله أنه قادم معهم، وأنهم الآن داخلون، فلا بأس بقدومه متى شاء نزول المعنى الذي هي بسببه، فإن المراد أن يتأهبوا، وقد حصل ذلك ولم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في الحديث الآخر: "أمهلوا حتى ندخل ليلاً" أي عشاء كي تحتشط الشعنة وتستحد الغيبة، فهذا صريح فيما قلناه وهو مفروض في أنهم أرادوا الدخول في أوائل النهار بغتة، فأمرهم بالصبر إلى آخر النهار؛ ليلغ قدومهم إلى المدينة، وتأهب النساء وغيرهن والله أعلم.



## فهرس المجلد الخامس

مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمبتاعين .....	٢٦	كتاب البيوع	
(١١) باب الصدق في البيع والبيان .....	٢٠	(١) باب بطلان بيع الملامسة والمباذلة .....	٣
(١٢) باب من يخلع في البيع .....	٢١	بيان أن لفظ البيع والشراء من الأصدقاء .....	٣
(١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير		الأوجه الثلاثة لسلامة والمباذلة .....	٣
شرط القطع .....	٢٣	(٢) باب بطلان بيع الخصاء، والبيع الذي فيه عور .....	٦
حكم بيع قبل بدو الصلاح .....	٢٦	شرح بيع الخصاء .....	٦
حكم البيع بعد بدو الصلاح .....	٢٧	وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الضرر المختار فيها ...	٦
(١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .....	٢٩	(٣) باب تحريم بيع جبل الجبلية .....	٨
تفسير الوسخ والمزينة والمخافة .....	٤٣	اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الجبلية ...	٨
(١٥) باب من باع نخلا عليها قمر .....	٤٧	(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على	
اختلاف أهل العلم في دخول الثمرة في البيع عند		سومه، وتحريم التحش، وتحريم التصرية .....	٩
تأخير بدون انقضى والإلابة .....	٤٧	بيان الفرق بين بيع على بيع على سوم أخيه	
لقول الأئمة في أن العبد هل يملك من ماله سيده .....	٤٨	وحكمهما .....	٩
(١٦) باب النهي عن مخالطة والمزينة، وعن المخابرة،		أقول أهل العلم في تفسير المصراة .....	١٢
وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وعن بيع المعاومة		(٥) باب تحريم نفقي الجلب .....	١٣
وهو بيع السنين .....	٥٠	مذاهب أهل العلم في حكم نفقي الجلب .....	١٣
الفرق بين المعاومة والمزينة عند الجمهور .....	٥٠	اجواب عن الإشكال على منع نفقي الجلب .....	١٤
معنى بيع المعاومة وبيان علة النهي عنه .....	٥٠	(٦) باب تحريم بيع الحاضر لبايدي .....	١٥
(١٧) باب كراء الأرض .....	٥٤	مذاهب أهل العلم في حكم بيع حاضر لبايدي .....	١٥
اختلاف أهل العلم في كراء الأرض .....	٥٩	(٧) باب حكم بيع المصراة .....	١٧
تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض .....	٥٩	أقول أهل العلم في رد المصراة .....	١٨
(١٨) باب كراء الأرض بالطعام .....	٦١	(٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .....	٢٠
(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق .....	٦٣	أقول الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض .....	٢٢
(٢٠) باب في المزاعة والمزاجرة .....	٦٤	(٩) باب تحريم بيع صورة الثمر المجهولة القدر بتمر .....	٢٥
(٢١) باب الأرض نخس .....	٦٥	(١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين .....	٢٦

## كتاب المساقاة والمزارعة

- ٩١ ..... والنهي عن بيع السنور ..... ٩١  
 إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجره  
 المغنية والذاتعة ..... ٩١  
 افرق بين الكاهن والعراف ..... ٩١  
 أقوال أهل العلم في النهي عن غن الكلب ..... ٩٢  
 اختلاف أهل العلم في كسب الحمام ..... ٩٣  
 أقوال العلماء في النهي عن غن السنور ..... ٩٤  
 (١٠) باب الأمر بقتل الكلاب، وبين نسخه، وبين تحريم  
 اقتنائها: إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ..... ٩٥  
 اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضرر فيه ..... ٩٥  
 الكلام في اقتناء الكلاب ..... ٩٦  
 أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم ..... ٩٧  
 أقوال العلماء في سب بقاء الأبر مقتناء الكلب ..... ١٠٠  
 (١١) باب حل أجرة الحمامة ..... ١٠١  
 (١٢) باب تحريم بيع الخمر ..... ١٠٢  
 اختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع ..... ١٠٣  
 بيان علة تحريم خمر حمير ..... ١٠٣  
 أقوال أهل العلم في حوز تخليخ الخمر وعدم جوازها ..... ١٠٤  
 حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكثير ..... ١٠٥  
 (١٣) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ..... ١٠٧  
 أقوال العلماء في حوز الانتفاع بشحم الميتة ..... ١٠٧  
 أقوال أهل العلم في حوز الانتفاع بالزيت والأدهان  
 التي أصابها النجاسة ..... ١٠٧  
 اجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة ..... ١٠٩  
 (١٤) باب الربا ..... ١١٠  
 ضبط كلمة "الربا" ومعناها ..... ١١٠  
 أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا ..... ١١١
- (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ..... ٦٧  
 أقوال الأئمة في حوز المساقاة ..... ٦٧  
 اختلاف القائلين بوجوب المساقاة فيما يجوز عليه  
 المساقاة من الأشجار ..... ٦٨  
 أقوال أهل العلم في المزارعة ..... ٦٨  
 أقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عبوة ..... ٧٠  
 (٢) باب فضل الفرس والزرع ..... ٧١  
 (٣) باب وضع الجوانح ..... ٧٤  
 أقوال أهل العلم في هلاك ثمرة إذا بيعت بعد بدو  
 صلاحها، ونسب البائع إلى المشتري، هل هو في  
 ضمان البائع أو المشتري ..... ٧٤  
 (٤) باب استحباب الوضوء من الدين ..... ٧٧  
 (٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس،  
 فله الرجوع فيه ..... ٨٠  
 أقوال أهل العلم في البائع يحد سلعته عند المفلس أو  
 بعد موته، هل يجوز له الرجوع في التسعة أم يكون  
 تسوة للفرقة ..... ٨٠  
 (٦) باب فصل إنظار المفسر ..... ٨٤  
 (٧) باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب  
 قبولها إذا أحيل على ملي ..... ٨٧  
 (٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة،  
 ويحتاج إليه لرعي الكلب، وتحريم منع بذلك، وتحريم  
 بيع ضرب الفحل ..... ٨٨  
 شرح "النهج" عن بيع فضل الماء ..... ٨٨  
 أقوال العلماء في إجازة الذكر من الحيوان لضراب ..... ٩٠  
 (٩) باب تحريم غن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البهي،



- ١١١ ..... الأمور المنفعة على عدم حوارها عبد الجمهور ..... ١١١
- (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ..... ١١٣
- اختلاف أهل العلم في اشتراط التقاض عقب العقد
- على الفور في بيع الربوي بالربوي ..... ١١٣
- أقوال أهل العلم في كون الخطة والشعر صتيين أو
- صفاً واحداً ..... ١١٤
- (١٦) باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً ..... ١١٧
- (١٧) باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ..... ١١٨
- اختلاف أهل العلم في حواز بيع ذهب مخلوط مع
- غيره بنصب خالص، وعدم حواره ..... ١١٨
- (١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل ..... ١٢١
- اختلاف أهل العلم في حواز بيع "العينة" وعدم
- حوارها ..... ١٢٢
- دليل الحنفية في تعيين علة الرّبا ..... ١٢٢
- (١٩) باب لمن آكل الربوا ومزكّله ..... ١٢٧
- (٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات ..... ١٢٨
- بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي
- يدور عليها الإسلام ..... ١٢٨
- بيان أحكام الأشياء وحكمها ..... ١٢٩
- آراء العلماء في محلّ القلب ..... ١٣٠
- (٢١) باب بيع البعير واستثناء ركوبه ..... ١٣٢
- اختلاف الأئمة في حواز بيع الدابة واشتراط البائع
- ركوبها لنفسه ..... ١٣٢
- (٢٢) باب من استسلف شيئاً ففضي عيئاً منه،
- و"خبركم أحسنكم قضاء" ..... ١٣٧
- مذاهب العلماء في حواز اقتراض الحيوان وعدم
- حواره ..... ١٣٨
- (٢٣) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاوتاً ..... ١٤٠
- (٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والمفر ..... ١٤١
- بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون
- أصحابه ..... ١٤١
- (٢٥) باب المسلم ..... ١٤٢
- شرح معنى السلم والسلف ..... ١٤٢
- اختلاف أهل العلم في حواز السلم الحال وعدم
- حواره ..... ١٤٣
- (٢٦) باب تحريم الاحتكار في الأقوات ..... ١٤٤
- شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته ..... ١٤٤
- تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعم ..... ١٤٥
- (٢٧) باب النهي عن الحلف في البيع ..... ١٤٦
- (٢٨) باب الشفعة ..... ١٤٧
- معنى الشفعة ..... ١٤٧
- حكمة ثبوت الشفعة ..... ١٤٧
- أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار ..... ١٤٧
- أقوال العلماء في ثبوت الشفعة لذي على المسلم ..... ١٤٨
- (٢٩) باب غزو الخشب في جدار الحار ..... ١٤٩
- (٣٠) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ..... ١٥٠
- تأويل التطويق المذكور ..... ١٥٠
- (٣١) باب قدر الطريق إذا احتلفوا فيه ..... ١٥٣
- بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة
- اختلافهم ..... ١٥٣
- كتاب الفرائض**
- (١) باب لا يرث المسلم الكافر ..... ١٥٤
- بيان معاني الفرائض والإرث ..... ١٥٤
- أقوال أهل العلم في وراثة العلم ..... ١٥٤

- ١٥٤ ..... أقوال النساء في إرث المرتد.
- (٢) باب الحقوا الفرائض بأهلها لما بقي للأولى رجل
- ١٥٥ ..... ذكر.
- بيان معنى قوله بـ"أولى رجل" وفائدة توصيف
- ١٥٥ ..... "رجل بـ"ذكر"
- مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات..... ١٥٦
- معنى العصب بنفسه وأحواله..... ١٥٦
- بيان مراتب العصبات..... ١٥٦
- (٣) باب ميراث الكلالة..... ١٥٨
- وجه تسمية آية "النساء" بآية العيب..... ١٦٠
- (٤) باب آخر آية أنزلت آية الكلالة..... ١٦١
- أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها.. ١٦١
- أقوال العلماء في المراد بـ"الكلالة"..... ١٦١
- معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند
- الجمهور..... ١٦٢
- (٥) باب من ترك مالا فلو تركه..... ١٦٣
- وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المدين في أول
- الأمر..... ١٦٣
- كتاب الهبات**
- (١) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق
- عليه..... ١٦٥
- (٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة وأهية بعد القبض إلا
- ما رجه لولده وإن سفل..... ١٦٧
- أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة..... ١٦٧
- (٣) باب كراهة تفصيل بعض الأولاد في الهبة..... ١٦٩
- أقوال أهل العلم في حكم تفصيل بعض الأولاد على
- البعض في الهبة..... ١٦٩
- (٤) باب العمري..... ١٧٣
- بيان "العمري" ومعنى ثبوت والصور الثلاث
- للعمرى وأحكامها..... ١٧٣
- أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للعمرى بالعمري.... ١٧٤
- كتاب الوصية**
- (١) باب وصية الرجل مكتوبة عنده..... ١٧٧
- بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها..... ١٧٧
- (٢) باب الوصية بالثلث..... ١٨٠
- بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقل منه..... ١٨٠
- تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث..... ١٨٠
- بيان معنى قوله: "إنك لمن تخلف"..... ١٨٢
- أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية..... ١٨٥
- (٣) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت..... ١٨٧
- (٤) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته..... ١٨٩
- (٥) باب الوقف..... ١٩٠
- (٦) باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه..... ١٩٢
- أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه
- تركه الكتاب..... ١٩٥
- كلام الخطيب على ردّ من اعترض على حديث
- "استلاف أمي رحمة"..... ١٩٧
- اجتراب عن اعتراض الموصي والمخاطب..... ١٩٨
- جواب العلامة المالزي عن اختلاف الصحابة في
- الأمر بالكتاب..... ١٩٨
- توجيه قوله: "أمر"..... ١٩٩
- بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة..... ١٩٩
- أقوال أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم
- جوازه..... ٢٠٠

كتاب النذر

- (١) باب الأمر بقضاء النذر ..... ٢٠١
- أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم انعقاده ..... ٢٠١
- أحوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه ..... ٢٠١
- أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر للعمى ..... ٢٠١
- فتاوى على نيت ووجوبه ..... ٢٠٢
- (٢) باب النهي عن النذر: وأنه لا يرد شيئاً ..... ٢٠٣
- وجه النهي عن النذر ..... ٢٠٣
- (٣) باب لا وفاء للنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك للعبد ..... ٢٠٥
- أخبار عن إشكال رد المسلم إلى دار الكفر ..... ٢٠٥
- أقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية ..... ٢٠٦
- (٤) باب من نذر أن يمسي إلى الكعبة ..... ٢٠٨
- (٥) باب في كفارة النذر ..... ٢١٠
- اختلاف العلماء في الرد بالنذر في هذا الحديث ..... ٢١٠
- كتاب الأيمان
- (١) باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ..... ٢١١
- وجه النهي عن الحلف بغير الله، وأخبار عن إشكال تخلف بغير الله ..... ٢١٣
- (٢) باب من حلف باللات والعزى، فيقول: لا إله إلا الله ..... ٢١٣
- وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله ..... ٢١٣
- أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو بسمه سوى الإسلام وعدم وجوبها ..... ٢١٣
- تفسير "الطامعوت" ..... ٢١٤
- (٣) باب ندب من حلف ميثماً، لم يأت غيرها خيراً منها:
- أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه ..... ٢١٥
- أخبار أهل العلم في جواز إقضاء كفارة اليمين على الحنث ..... ٢١٥
- (٤) الحنث ..... ٢١٥
- باب يمين الحالف على نية المستحلف ..... ٢٢٣
- (٥) تفصيل اليمين وحكمه ..... ٢٢٣
- باب الاستثناء في اليمين وغيرها ..... ٢٢٥
- شرط صحة الاستثناء في اليمين ..... ٢٢٥
- أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعق والافراق وغيرها ..... ٢٢٥
- (٦) والإقرار وغيرها ..... ٢٢٥
- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخائف مما ليس بحرام ..... ٢٣٠
- (٧) معنى اللجاج ..... ٢٣٠
- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم ..... ٢٣١
- أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر ..... ٢٣١
- أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير نية وعزم صحة ..... ٢٣١
- (٨) باب صحة المعايل، وكفارة من نذر عبده ..... ٢٣٤
- اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالعصب ..... ٢٣٤
- البرج ونحوه ..... ٢٣٤
- (٩) باب التطليط على من قذف مملوكه بالزنا ..... ٢٣٩
- (١٠) باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يقبله ..... ٢٤٠
- (١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح سيده، وأحسن عبادة الله ..... ٢٤٢
- (١٢) باب من اعتق شركاءه في عبده ..... ٢٤٥
- أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالفرقة ..... ٢٤٧
- (١٣) باب جواز بيع المغير ..... ٢٤٩
- اختلاف العلماء في جواز بيع المذنب ..... ٢٤٩

## كتاب القسامة والمخاريب

## و القصاص والديات

- (١) باب القسامة ..... ٢٥١  
أقوال العلماء في لعن مائتسامة، وعدم العمل بها.  
ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد ..... ٢٥١  
أقوال أهل العلم في من يخلف ابتداء في القسامة ..... ٢٥٢  
بيان الشهة المروجة للقسامة ..... ٢٥٣  
معنى التوث ..... ٢٥٣  
(٢) باب حكم المخاريب والمرتين ..... ٢٦٠  
أقوال العلماء في مسح حديث العربيين ..... ٢٦١  
(٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من  
المحددات وأنظلات. وقيل الرجل بالمرأة ..... ٢٦٤  
أقوال الأئمة في الملائة في القصاص ..... ٢٦٤  
أقوالهم في القصاص في شبه العمد ..... ٢٦٦  
(٤) باب المصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه  
المصرول عليه، فالتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه ... ٢٦٧  
(٥) باب إثبات القصاص في الإنسان وما في مصانها ..... ٢٧٠  
الجواب عن الاختلاف بين رواحي مسلم والبخاري ... ٢٧٠  
معنى قول أس بن النضر: "وأنت لا تقتص منها" ..... ٢٧١  
اختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين فرجل والمرأة ... ٢٧١  
(٦) باب ما يباح به دم المعلم ..... ٢٧٣  
أقوال الأئمة في قتل المسلم بالنكس ..... ٢٧٣  
(٧) باب بيان إثم من سن القتل ..... ٢٧٥  
(٨) باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وألها أول ما يقتضى  
فيه بين الناس يوم القيامة ..... ٢٧٦  
(٩) باب تعليق تحريم الدماء والأعراض والأموال ..... ٢٧٧  
تأويل قوله: "إن الزمان قد استدار" ..... ٢٧٧

## (١٠) باب صحة الإقرار بالقتل وممكن وفي القتل من

- القصاص، واستحباب طلب العفو منه ..... ٢٨١  
تأويل قوله: "إن قتله فهو مثله" ..... ٢٨٢  
تأويل قوله: "أما يريد أن يوء بالث" ..... ٢٨٣  
(١١) باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه  
العمد على عاقلة الجاني ..... ٢٨٤  
بيان معنى لفظ "الفرقة" ..... ٢٨٤  
تفسير هذا الجنين وحاشة أنه يورث ولا يرث ..... ٢٨٤  
أقوال الأئمة فيمن نك عليه دية الجنين ..... ٢٨٥  
بيان اسحق المنعوم والمدحج ..... ٢٨٦

## كتاب الحدود

- (١) باب حد الزناة ونصائها ..... ٢٨٩  
أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وفقدته ..... ٢٨٩  
بيان ترتيب القطع وموصفه ..... ٢٩٣  
(٢) باب قطع السارق الشريف وغيره، واليهي عن  
الشفاعة في الحدود ..... ٢٩٤  
عدم حواز الشفاعة في الحدود بعد تنوعه إلى الإمام  
و حوزها فيما يجب فيه التعيير ..... ٢٩٤  
المراء أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بمحدود الغارة ... ٢٩٥  
(٣) باب حد الزناة ..... ٢٩٦  
اختلاف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرجم على  
التيب ..... ٢٩٦  
اختلاف الأئمة في نفي السكر سنة، وفي نفي العبد  
والأئمة ..... ٢٩٦  
المراء من السكر والتيب هنا ..... ٢٩٧  
(٤) باب رجم الطيب في الزناة ..... ٢٩٩  
أقوال أهل العلم في وجوب الحد بأخيل ..... ٣٠٠

- (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا ..... ٣٠١
- أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا ..... ٣٠١
- لقول العلماء في الحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد التبرع في رجه هل يترك أو يبيع لإقامة الحد عليه ..... ٣٠٦
- أقوال الأئمة في الحر للمرجوم والمرجومة ..... ٣٠٦
- الجواب عن عدم قناعة ماهر والقائمة بالتوبة ..... ٣٠٨
- أقوال العلماء في إقامة الحد على من وجد منه ربح الخمر ..... ٣٠٩
- أقوال الأئمة في الصلاة على مرجوم والقاتل نفسه وغيرهما ..... ٣١٢
- بيان ميب الأمر بالإحسان إلى الغامية ..... ٣١٢
- أقوال الأئمة في حضور الإمام للرحم ..... ٣١٣
- بيان المقصد من بحث أبس إلى امرأة ..... ٣١٥
- (٦) باب وجم اليهود أهل الذمة في الزنا ..... ٣١٦
- بيان حكمة موافق عن حكم التوراة ..... ٣١٧
- بيان ما ثبت به وجم اليهوديين ..... ٣١٧
- أقوال الأئمة في إقامة السيّد الحد على ممركة ..... ٣١٩
- إنكار الحفاظ على الطحاري رجم نسبة لغيره إلى مالك ..... ٣٢٠
- بيان حكمة التصيد في قوله تعالى حَفَافَةً أُخْصِيَتْ ..... ٣٢١
- (٧) باب تأخير الحد عن انقضاء ..... ٣٢٢
- (٨) باب حد الخمر ..... ٣٢٣
- ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب عن دليل القائل بقتله ..... ٣٢٥
- أقوال الأئمة في قدر حد شارب الخمر ..... ٣٢٥
- اختلاف العلماء في إقامة الحد على من شرب النبيذ المتسكر ..... ٣٢٦
- الاختلاف في تأويل "فجلده عشرين عو أربعين" ..... ٣٢٦
- مذاهب الأئمة في إقامة الحد على من شق ..... ٣٢٧
- لا تحب ائمة والشكره فيسر من إقامة الحد عليه ..... ٣٢٩
- على من أقام الحد عليه ..... ٣٢٩
- (٩) باب قتل أسواط التزوير ..... ٣٣٠
- أقوال أهل العلم في حوز الزيادة في التزوير على عشرة أسواط وعدم جوازها ..... ٣٣٠
- (١٠) باب الحدود كفارات لأهلها ..... ٣٣٢
- (١١) باب جرح العجماء والمعدن والبشر جراح ..... ٣٣٤
- أقوال أهل العلم في ضمان ما أنقضت اليهائم ليلا ..... ٣٣٥
- كتاب الأقضية**
- (١) باب اليمين على المدعى عليه ..... ٣٣٧
- معاني كلمة "القضاء" ..... ٣٣٧
- (٢) باب القضاء باليمين والشاهد ..... ٣٣٩
- أقوال أهل العلم في حوز القضاء بيمين وشاهد وعدم حوازه ..... ٣٣٩
- (٣) باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ..... ٣٤٠
- شرح كلمة "الحن" وأن البشر لا يعلمون الغيب ..... ٣٤٠
- مذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً ..... ٣٤١
- (٤) باب قضية هند ..... ٣٤٣
- أقوال أهل العلم في حوز القضاء على الغائب وعدم حوازه ..... ٣٤٤
- (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق قوم أو طلب ما لا يستحق ..... ٣٤٦
- (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ ..... ٣٤٩
- (٧) باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ..... ٣٥١

- (٨) باب يقض الأحكام الباطلة وروى محدثات الأمور ..... ٣٥٢
- (٩) باب بيان خير الشهود ..... ٣٥٣
- (١٠) باب بيان اختلاف المجتهدين ..... ٣٥٤
- بيان وجه قضاء داود بالولد أنكرى، وخواب عن
- نقص سليمان حكم داود ..... ٣٥٤
- معنى الندية والسكن ..... ٣٥٥
- (١١) باب استحباب إصلاح الخاكم بين الخصمين ..... ٣٥٦
- كتاب اللقطة**
- (١) باب معرفة الغاصص والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل ..... ٣٥٧
- تعصيل حكم انقضاء اللقطة وحكم نعيمها سنة ..... ٣٥٨
- حكم تعريف الشيء لثاقف ..... ٣٥٨
- أقوال الأئمة في لزوم عرامة ضالة الغنم على من أحد
- وأكل ..... ٣٥٩
- (٢) باب في نقطة الخاج ..... ٣٦٤
- (٣) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ..... ٣٦٥
- (٤) باب المضايقة ونحوها ..... ٣٦٧
- أقوال الأئمة في حكم الضيعة ..... ٣٦٧
- أقوال أهل العلم في أخذ حق الضيف ..... ٣٦٨
- (٥) باب استحباب المؤاماة بفضولي المال ..... ٣٦٩
- (٦) باب استحباب خلط الأوزار إذا قلت، والمؤاماة فيها ..... ٣٧٠
- تعصيل معبرة التي تذا ..... ٣٧٠
- كتاب الجهاد والسير**
- (١) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة
- الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة ..... ٣٧٢
- أقوال أهل العلم في الإندار قبل الإغارة ..... ٣٧٢
- (٢) باب تأمير الإمام الأمراء على البعث، ووصيته
- بإيهاهم بآداب الغزو وغيرها ..... ٣٧٤
- معنى الكلمة السرية ..... ٣٧٤
- أقوال الأئمة في مصرف عسقات وأعتيمه ..... ٣٧٥
- أقوال أهل العلم بمن نزل منه الحرب، وفي مقدر
- أقل ما يؤخذ منها ..... ٣٧٥
- (٣) باب في الأمر بالتيسر وترك التفتير ..... ٣٧٨
- (٤) باب تحريم الغلب ..... ٣٨٠
- (٥) باب حوز الخداع في الحرب ..... ٣٨٣
- سار اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار،
- وشرط حوزها ..... ٣٨٣
- (٦) باب كراهة غني لقاء العدو، والأمر بالنصر عند اللقاء ..... ٣٨٤
- بيان حكمة انتهى عن غني لقاء العدو ..... ٣٨٤
- حكمة الانتظار إلى روان الشعب ..... ٣٨٥
- (٧) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو ..... ٣٨٦
- (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ..... ٣٨٧
- (٩) باب حوز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ..... ٣٨٨
- (١٠) باب حوز قطع أشجار الكفار وتحريقها ..... ٣٩٠
- (١١) باب تحنيل الصائم لهذه الأمة خاصة ..... ٣٩٢
- (١٢) باب الأطفال ..... ٣٩٤
- أقوال أهل العلم في نصير ما يبيع منه ..... ٣٩٥
- (١٣) باب استحباب القاتل سلب الثقل ..... ٣٩٨
- التقية هاجم ..... ٣٩٨
- أقوال العلماء في استحباب القاتل سلب الثقل ..... ٣٩٩
- المواهب في تحميم سلب ..... ٤٠٠
- تأويل قوله: "لا تكلموا عنه"، ووجه قضاء السلب
- لغدا من عمره من المجموع ..... ٤٠٢
- إيجاز أهل العلم على حوز قتل الجانوس الحربي،
- واختلافهم في قتل الجانوس العامد والسليم ..... ٤٠٦

- (١٤) باب التقييل ولقاء المسلمين بالأنصارى ..... ٤٠٧
- (١٥) باب حكم النبي ..... ٤٠٩
- تأويل كلمة "النبي" في الموضوعين، وإجماع أهل العلم على عدم تخصيص النبي بالمعنى المشهور ..... ٤٠٩
- تفصيل مذهب الإمام الشافعي في النبي ..... ٤١٠
- تأويل قوله "هذا الكاذب" ..... ٤١١
- الاعتذار عن طيب العنس وعليّ: فقد صدقة رسول الله ﷺ مع علمهما أنها لا تورث ..... ٤١٢
- تأويل حمران فاطمة أبا بكر ..... ٤١٤
- (١٦) باب قول النبي ﷺ "لا تورث ما تركنا فهو صدقة" .. ٤١٦
- الكلام حول تأخر عليّ رضي عن ربيعة أبي بكر رضي ..... ٤١٨
- سبب منع عمر أبا بكر رضي عن الدحول وحده ..... ٤١٩
- مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون ..... ٤٢١
- تأويل قوله "مونة عاملي" ..... ٤٢١
- تفصيل صدقات الرسول ﷺ ..... ٤٢١
- (١٧) باب كيفية لقمة الغنمة بين الحاضرين ..... ٤٢٣
- أقوال أهل العلم في سهام الراحل والفراس ..... ٤٢٣
- (١٨) باب الإمداد باللائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم .. ٤٢٥
- الكلام حول غزوة بدر ..... ٤٢٥
- (١٩) باب ربط الأسير وحيد، وجواز المن عليه ..... ٤٢٨
- حكم إدخال الكافر في المسجد ..... ٤٢٨
- تأويل قوله: "قتل ذا دم" ..... ٤٢٨
- أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم ..... ٤٢٩
- (٢٠) باب إجلاء اليهود والنصارى من الحجاز ..... ٤٣١
- (٢١) باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ..... ٤٣٣
- (٢٢) باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للمحكم ..... ٤٣٤
- تأويل قوله: "ذنا من المسجد" ..... ٤٣٤
- (٢٣) باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المعارضين ..... ٤٣٩
- سبب اختلاف الصحابة ..... ٤٣٩
- (٢٤) باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار مانعهم من الشجر والتمر حين استغفروا عنها بالفتح ..... ٤٤٠
- الكلام حول منافع الأنصار للمهاجرين وردّ المهاجرين مانعهم منهم بعد ..... ٤٤٠
- (٢٥) باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب ..... ٤٤٣
- (٢٦) باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ... ٤٤٥
- شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سجالاً" ..... ٤٤٦
- فوائد كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ..... ٤٤٨
- مبطل كلمة "الآريين" ومعناها ..... ٤٥٠
- الأقوال في أس آري كيشة، ووجه تشبه النبي ﷺ به ..... ٤٥١
- وجه تلقيب الروم ببني الأصغر ..... ٤٥١
- (٢٧) باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل ..... ٤٥٣
- (٢٨) باب في غزوة حنين ..... ٤٥٤
- توضيح قرار المسلمين في حنين ..... ٤٥٦
- بيان وجه انتسابه ﷺ إلى حذاف ..... ٤٥٩
- (٢٩) باب غزوة الطائف ..... ٤٦٢
- (٣٠) باب غزوة بدر ..... ٤٦٤
- ذكر معجزي النبي ﷺ ..... ٤٦٥
- (٣١) باب فتح مكة وإزالة الأعتام من حول الكعبة ..... ٤٦٦
- مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله" ..... ٤٦٧
- أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام ..... ٤٦٨
- أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهراً أو صلحاً ..... ٤٦٩
- تأويل قوله ﷺ: "فما سمى إذ؟" ..... ٤٦٩

- (٣٢) باب لا يقتل قرشي صرا بعد الفتح ..... ٤٧٦
- ذكر من احمد عاصم، ومن أسلمه منهم ..... ٤٧٦
- (٣٣) باب صلح الحديبية في الحديبية ..... ٤٧٦
- باب معين نقاصا ..... ٤٧٦
- تأويل إنكار عيسى عليه السلام فتحهم اسمه بالشريف ..... ٤٧٦
- أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي صلى الله عليه وسلم ..... ٤٧٦
- وجه موافقة النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين في الأمور التي شربوها ..... ٤٧٦
- باب لموت الفصح ..... ٤٧٧
- باب سؤال عمر بن الخطاب ..... ٤٧٨
- (٣٤) باب الوفاء بالعهد ..... ٤٨١
- أقوال العلماء في حوز حروب الأمير المسلم الذي ..... ٤٨١
- بعاهد الكفار بعد الحرب ..... ٤٨١
- الخوف عن قضية جديدة وأية ..... ٤٨١
- (٣٥) باب غزوة الأحزاب ..... ٤٨٢
- (٣٦) باب غزوة أحد ..... ٤٨٢
- (٣٧) باب اشتداد غضب الله على من قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ..... ٤٨٢
- (٣٨) باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من كذى المشركين والمنافقين ..... ٤٨٢
- معنى كلمة "نفس" ووجه إقائه ركاه فيه ..... ٤٨٩
- (٣٩) باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على أذى المنافقين ..... ٤٩٤
- (٤٠) باب قتل أبي جهل ..... ٤٩٤
- (٤١) باب قتل كعب بن الأشرف طاعوت اليهود ..... ٤٩٧
- باب لسان في قتل كعب بن الأشرف ..... ٤٩٧
- (٤٢) باب غزوة خيبر ..... ٤٩٩
- أقوال العلماء في كون الفخذ غزوة ..... ٤٩٩
- وجه نسبة المشرك بالخيبر ..... ٥٠٠
- أخبار عن قعدة النفس لله تعالى ..... ٥٠١
- (٤٣) باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق ..... ٥٠٦
- (٤٤) باب غزوة ذي قرد وغيرها ..... ٥٠٨
- وجه تسمية الأسد الخيرة ..... ٥١٧
- (٤٥) باب قول الله تعالى "وَقَوْمُ كُذَيْبٍ كَذَبُوا" ..... ٥١٧
- ذكر الأئمة ..... ٥١٩
- (٤٦) باب غزوة النساء مع الرجال ..... ٥٢٠
- (٤٧) باب النساء الغزوات يرضح هن ولا بهن ..... ٥٢٠
- عن قتل عاتق أهل الطوب ..... ٥٢٢
- قول لأكثر الأئمة ولعل لا يهزمهم في القتال ..... ٥٢٢
- يرضح هم ..... ٥٢٢
- أقوال أهل العلم في مدة تقطاع حكم النبي صلى الله عليه وسلم ..... ٥٢٣
- (٤٨) باب عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ..... ٥٢٥
- أقوال أهل العلم واسم في عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ..... ٥٢٥
- وسمائه ..... ٥٢٥
- (٤٩) باب غزوة ذات الرقاع ..... ٥٣١
- (٥٠) باب كراهة الاستعانة في تغزو بكفار ..... ٥٣٢
- أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشرك في القتال ..... ٥٣٢
- والرضح له ..... ٥٣٢
- كتاب الإمارة**
- (١) باب الناس تبع لقرش والخلافة في قرش ..... ٥٣٣
- الكلام حول كون الخلافة من قرش وشرع علي ..... ٥٣٣
- سجلات ..... ٥٣٣
- (٢) باب الامتخلاف وتركه ..... ٥٣٥
- "الإجماع على وجوب نصب أحسنه بالشرع ..... ٥٣٥
- إجماع أهل السنة على أن النبي صلى الله عليه وسلم ينص على ..... ٥٣٥
- علمة معين ..... ٥٣٥
- (٣) باب النهي عن طعن الإمارة والحرص عليها ..... ٥٣٥
- بصواب في "تمت لأحكام" لا أكملت ..... ٥٤٠



- أقول العلماء في استجابة المرتد واستلافهم في قتل المرتدة وحسبها واسترقاقها..... ٥٤١
- أقول أهل العلم أن لأمرء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره..... ٥٤١
- (٤) باب كراهة الإمارة بغير ضرورة..... ٥٤٢
- (٥) باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرقي بالريعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم..... ٥٤٥
- مطلب قوله **يَقْرَأُ** "وكلنا يديه بين"..... ٥٤٥
- (٦) باب غلط تحريم الغلول..... ٥٥٠
- أقول العلماء في كيفية رد الغلول عند تعذر إيصال حتى كل واحد به..... ٥٥١
- يختلف أهل العلم في كيفية عقوبة الغال..... ٥٥١
- (٧) باب تحريم هدايا العصال..... ٥٥٢
- (٨) باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية..... ٥٥٦
- بيان المرتد من الكفر في قوله **"كفرًا بواحًا"**..... ٥٥٠
- الكلام حول الخروج على سلطان وعزله..... ٥٥١
- (٩) باب الإمام جنة يقتل به من ورثه ويضرب به..... ٥٦٣
- (١٠) باب وجوب الولاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول..... ٥٦٤
- معنى السياسة..... ٥٦٤
- ذكر القاعدة العامة وتأويل قوله **يَقْرَأُ** "فاضربوا عنق الآخر"..... ٥٦٦
- (١١) باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنارهم..... ٥٦٨
- (١٢) باب في طاعة الأمراء وإن متوا الحقوق..... ٥٦٩
- (١٣) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومقارفة الجماعة..... ٥٧٠
- (١٤) باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع..... ٥٧٤
- (١٥) باب إذا بويع خليفين..... ٥٧٥
- (١٦) باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يتألف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك..... ٥٧٦
- بيان أمره بقوله **يَقْرَأُ** "فمن عرف فقد برئ"..... ٥٧٦
- (١٧) باب خيار الأئمة وشرارهم..... ٥٧٨
- (١٨) باب استحباب مبايعة الإمام الجيئ عند إرادة القتال، وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة..... ٥٨٠
- المقصود من جميع الروايات البيعة على الصبر..... ٥٨١
- حكمة مناهة الشجرة التي بويعت تحهبيعة الرضوان... ٥٨٤
- (١٩) باب تحريم وجوع المهاجر إلى استيطان وطنه..... ٥٨٥
- شرح جواب سلمة بن الأكوع عنه..... ٥٨٥
- (٢٠) باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى **"لا هجرة بعد الفتح"**..... ٥٨٦
- تأويل قوله **يَقْرَأُ** "لا هجرة بعد الفتح"..... ٥٨٦
- شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين..... ٥٨٧
- (٢١) باب كيفيةبيعة النساء..... ٥٨٩
- (٢٢) باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع..... ٥٩١
- (٢٣) باب بيان سن البلوغ..... ٥٩٢
- دليل كون غزوة الخندق الترابية..... ٥٩٢
- (٢٤) باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم..... ٥٩٣
- فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار عند الأمن..... ٥٩٣
- (٢٥) باب المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- حوار المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- (٢٦) باب الخيل في نواصبها يخير إلى يوم القيامة..... ٥٩٧

- (٢٧) باب ما يكره من صفات الخيل ..... ٦٠٠
- (٢٨) باب فضل الجهاد واخراج في سبيل الله ..... ٦٠١
- (٢٩) باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ..... ٦٠٥
- سبب نسيه الشهيد ..... ٦٠٥
- (٣٠) باب فضل العنوة والروحة في سبيل الله ..... ٦٠٨
- (٣١) باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من ..... ٦١٠
- المرجات ..... ٦١٠
- (٣٢) باب من قتل في سبيل الله تكفرت خطايه، إلا الذن ..... ٦١١
- (٣٣) باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وألهم أحياء ..... ٦١٣
- عند ولهم يوزقون ..... ٦١٥
- أقوال أهل العلم في حقيقة الروح ..... ٦١٦
- (٣٤) باب فضل الجهاد والرباط ..... ٦١٦
- (٣٥) باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة ..... ٦١٨
- (٣٦) باب من قتل كافراً ثم سدد ..... ٦١٩
- (٣٧) باب فضل الصلوة في سبيل الله، وتضعفها ..... ٦٢١
- (٣٨) باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب ..... ٦٢٢
- وغيره، وعلافته في أهله بحجر ..... ٦٢٥
- (٣٩) باب حرمة نساء المجاهدين، وإنهم من مخالفهم ليهن ..... ٦٢٦
- (٤٠) باب سقوط فرض الجهاد عن المضورين ..... ٦٢٧
- (٤١) باب ثبوت الجنة للشهيد ..... ٦٢٧
- (٤٢) باب من لائل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في ..... ٦٣٢
- سبيل الله ..... ٦٣٣
- (٤٣) باب من قاتل للرباء والمسحة استحق النار ..... ٦٣٦
- (٤٤) باب بيان قدر ثواب من غزا لغنم ومن لم يغنم ..... ٦٣٨
- (٤٥) باب قوله تبارك: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه ..... ٦٣٨
- الفرو وغيره من الأعمال ..... ٦٣٨
- مرتبة حديث "إنما الأعمال بالنية" ..... ٦٣٨
- فائدة ذكر وإنما لأمرين ما نوى ..... ٦٣٩
- (٤٦) باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ..... ٦٤٠
- (٤٧) باب ذم من عات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو ..... ٦٤١
- (٤٨) باب ثواب من حسه عن الغزو مرض أو غلر آخر ..... ٦٤٢
- (٤٩) باب فضل الغزو في البحر ..... ٦٤٣
- أقوال العلماء في جهة قراءة أم حرام من النبي ﷺ ..... ٦٤٣
- الأقوال في الغزوة التي توفقت فيها أم حرام ..... ٦٤٤
- أقوال العلماء في جواز ركوب البحر ..... ٦٤٤
- (٥٠) باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ..... ٦٤٦
- (٥١) باب بيان الشهداء ..... ٦٤٧
- (٥٢) باب فضل الرمي واغت عليه، وذم من علمه ثم ..... ٦٤٩
- نسيه ..... ٦٤٩
- (٥٣) باب قوله تبارك: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على ..... ٦٥١
- الحق لا يضرهم من خالفهم" ..... ٦٥١
- أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة ..... ٦٥١
- بيان المراد بأهل المغرب ..... ٦٥٣
- (٥٤) باب مراعاة مصلحة الثواب في السر، والنهي عن ..... ٦٥٤
- التعريض في الطريق ..... ٦٥٤
- (٥٥) باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل ..... ٦٥٥
- المسافر إلى أهله، بعد قضاء حلقه ..... ٦٥٥
- (٥٦) باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد ..... ٦٥٦
- من سفر ..... ٦٥٦

# من منشورات مكتبة البشري

الكتب المطبوعة	ستطيع قريبا بعون الله تعالى
----------------	-----------------------------

## ملونة . مجلدة

صحيح مسلم (٧ مجلدات)	مشكاة المصابيح (١ مجلدات)
الهداية (٨ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
مختصر القدوري	شرح التهذيب
مختب الحسامي	مختصر المعاني (مجلدين)

## ملونة . كرتون مقوي

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحر مع الصلاة (مجلدين)	هداية النحر (المندوب)
المرفقات	الكافية
السراجي	شرح التهذيب
دروس البلاغة	شرح العقائد
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
شرح مائة عامل	

## غير ملونة . مجلدة

هادي الأنام	فتح المفتي شرح كتاب المرأة
-------------	----------------------------

## غير ملونة . كرتون مقوي

صلاة الرجل من طريق السدوسي	صلاة المرأة من طريق شاذلي
----------------------------	---------------------------

# مطبوعات مکتبۃ البشرى

طبع شدہ	زیر طبع
---------	---------

## مجلد : کارڈ کور

جزد اعمال	حصن حصین
آداب العاشر	تعلیم الدین
حیات السلسلین	تعلیم العقائد
	زاد السعید

## رنگین - مجلد

لسان القرآن (اول دوم سوم)	الحزب الامم (ایک ہی جلد میں)
فضائل نبوی شریف شامل ترمذی	تعلیم الاسلام (کتاب)
بیشی زبور (۳ حصے)	فطیات الاحکام و لغات العام
تفسیر حنبلی	

## رنگین - کارڈ کور

روح اللادب	الحکمۃ (بچہ کا) (جدید ایڈیشن)
الحزب الامم (بچہ)	علم الحق
تیسرے اسطق	سری کا معجم (اول دوم)
علم العرف (اولین و عربی)	خیر الاممونی فی حدیث الرسول
عربی صنفہ المصادر	عربی کا آسان قاعدہ
تسہیل البندی	فوائد کبیرہ
قاری کا آسان قاعدہ	بیشی کوہر
جمال القرآن	تاریخ اسلام
سیر الصحابیات	

## Books In English & Other Languages

### (Published Books)

Tafsir e Uthmani (Vol. 1,2,3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Al-Hizbul Azam(Large) (H.Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Riyad us Sateheen (Spanish) (H.Binding)
Secrete of Salah (Card Cover)

### (To be Published Shortly Insha Allah)

Taleem-ul-Islam (Coloured)
Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)
Al-Hizbul Azam(French) (Coloured)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

### سادہ - مجلد

فوائد اعمال	کتب اداریہ
-------------	------------

### سادہ - کارڈ کور

معارف لسان القرآن (اول دوم سوم)	اکرام مسج
---------------------------------	-----------